

الجزء الرابع

من شرح الحق الجهد الفاضل المدقق سيدي

أبي عبد الله محمد الخرشني على المختصر الجليل

للامام أبي الضياء سيدي خليل

رحمهما الله تعالى

آمين

(وبهامشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)
(على العدوى تغمدا لله الجميع برحمته وأسكنهم بفضلهم فسيح جنته)

(طبع على ذمة ملتزمه الراعي غفران ربه الحاج الطيب النازي المغربي)

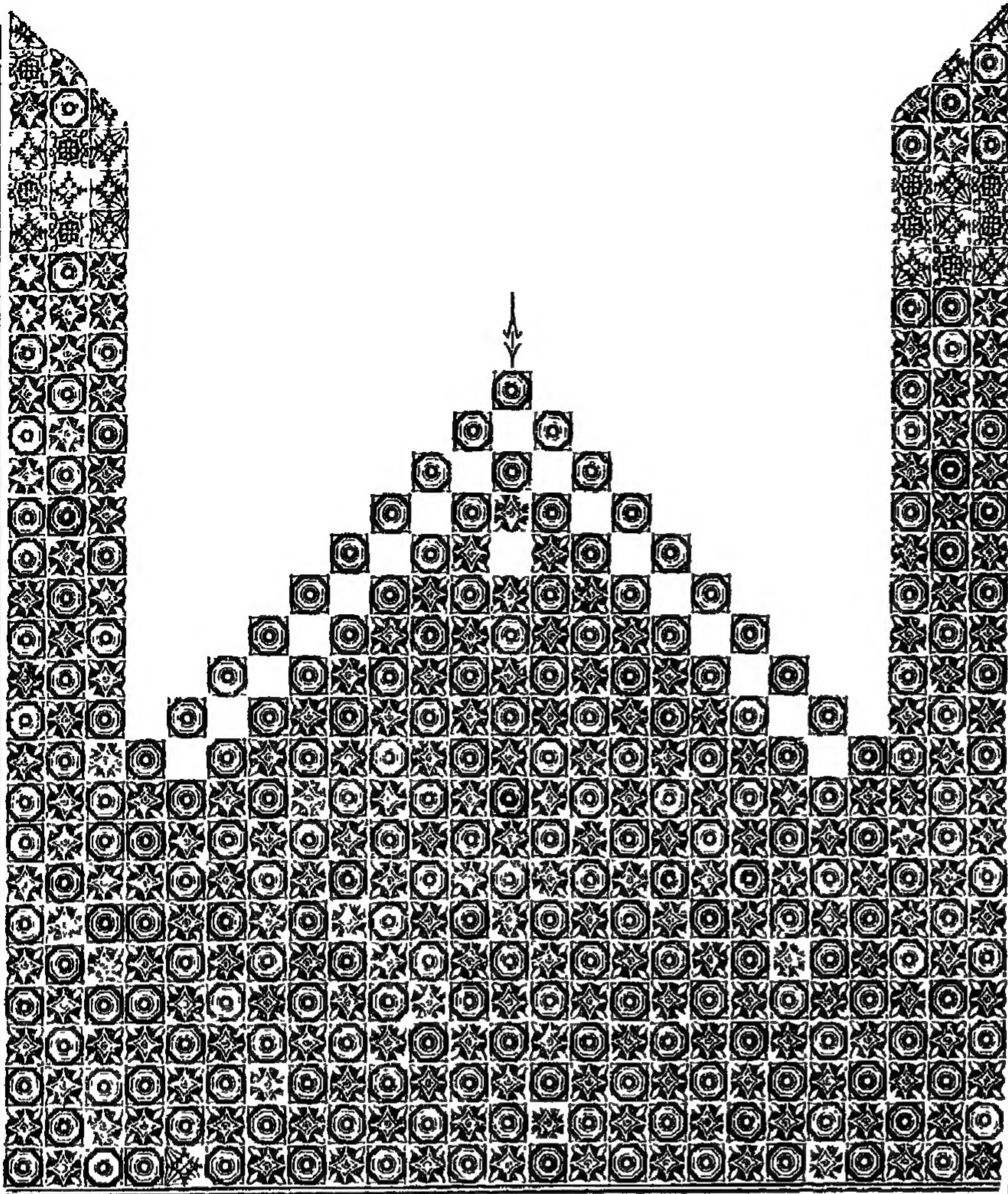
(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٧

هجريه

(بالقسم الادبي)



(بسم الله الرحمن الرحيم)

ولما أنهى الكلام على أركان النكاح ختمه بالكلام على ما يتعلق بأحد أركانه وهي الزوجة
إذا تعددت ماذا يجب لها من القسم وتوابعه فقال

(فصل انما يجب القسم للزوجات) (ش) يعنى ان القسم بين الزوجات اثنتين فأكثر حرائر
أو أماء مسلمات أو كتابيات أو مختلفات من صغيرة جومعت أو كبيرة عاقلة أو مجنونة صحيحة
أو مريضة واجب على الزوج المكلف اجاعا عيها أو حرزى آله أو خصى أو محبوب صحيح أو
مريض (فى البيت) فقط لافى النفقة والوطء وأما غير المكلف فالوجوب على وليه كما يأتى
ومفهوم الجمع ان الواحدة لا يجب على الزوج البيات عندها الا أن يقصد ضررها كما يأتى
وخرج بالزوجات الاماء فلا يجب القسم لهن كما لا يجب التسوية للزوجات فى غير البيت من
نفقة وكسوة (ص) وان امتنع الوطء شرعاً أو طبعاً كعزيمة ومظاهرمها ورتقاء (ش) لما كان
المقصود من البيت عندهن الانس لا المباشرة وجب التسوية فيه بين كل مدخول بهامطابقة
للوطء وان امتنع الوطء فى بعضهن شرعاً أو طبعاً الاول كعزيمة ومريضة لا يجمع مثلها والثانى
كرتقاء ومجنونة وجدما موثلاً للشرعى بمثلين اشارة الى أن المنع لا فرق بين أن يكون من جهتها

(فصل القسم للزوجات) (ش)
(قوله ماذا يجب لها) أى وهو
ما يجب أو أعنى الذى يجب لها
(قوله للزوجات) اعلم أن المحصور
فيه قوله للزوجات أى لا الاماء وقوله
فى البيت أى لا النفقة والكسوة
(قوله من صغيرة جومعت) أى
مطابقة (قوله لافى النفقة والوطء)
أى ولا فى المحبة والتعهد والاقبال
والنظر والمفاكهة بالكلام والمراد
إذا أراد

الميت والافله أن يعتزل الجميع ما لم يتجاوز مدة الابلاء (قوله اذا الطبع ربيعاً) اعترض بأن الطبع تابع للعقل فقي منع العقل من شيء منع منه الطبع وقوله ولذلك قال بعضهم أي دفعا لا اعتراض (قوله كرتقاء) أي فيمتنع وطؤها عقلاً أي لما فيه من تداخل الاجسام أي اذا أريد الوطء بهم مع بقاء تلك الحالة وأما لو أريد الوطء بها بحيث انه يدخل الذكرو فيتحول اللحم الى أحد الجانبين أو كلاهما فهو من الممتنع عادة (قوله الا لاضرار) التعبير بالاضرار يدل على ان الممنوع قصد الضرر سواء حصل بالفعل أم لا وهو استثناء منقطع أو متصل أي لا يجب القسم في الوطء من سائر أحواله الا لاضرار (قوله ككفه) (ص) أي سواء كان بعد ميله لها أو لغيرها أي فيجب عليه ترك الكف المذكور وهو

غشيل للاضرار لان الكف المذكور يحتمل فيه على قصد الضرر وان لم يقصد في نفس الامر وظاهره انه يمتنع وان لم يبطا الاخرى بعد الكف المذكور وهو هذا ما لم تكن مولى منها أو مظاهراً منها فان كفه عن وطئ غيرها واجب (قوله سيجيته) بالسبب المهمة كما هو في خطه أي طبيعته (قوله فعند من شاء) وان كان غير من شاء أن تعرضه أرفق به وأشفق عليه من شاءها الا أن يكون شاءها لميلها اليها فانه يمنع من ذلك أي بمجرد محبتها (قوله لان وجوب القسم) لا يخفى أن الوجوب من خطاب التكليف والحاصل ان جعل تزويج المجنون للعدد من النساء سبباً في وجوب الاطافة على الولي خطاب وضع ووجوب الاطافة على الولي خطاب تكليف (قوله ويحتمل أن يقدر الخ) يرجع للذي قبله (قوله وفات ان ظلم فيه) ليس من الظلميات الفقيه في قراءة الختمات والمواظ والصناع في حرفهم لان هذا كله من التعيش فلا يقضى بطريق

أو من جهته وكان من حقه أن يقول بدل طبعاً عادة اذا ارتقاء لا يمتنع وطؤها طبعاً اذا الطبع ربيعاً إلى وطئها ولذلك قال بعضهم مثال قوله طبعاً كجذماء ومجنونة فترك مثاله وقوله ورتقاء مثال المحذوف أي أو عقلاً كرتقاء فكان ينبغي أن يقول وان امتنع الوطء شرعاً أو طبعاً أو عقلاً كحرمة (ص) لافي الوطء الا لاضرار ككفه لمتوفر لانه لاخرى (ش) يعني أن القسم لا يجب في الوطئين الزوجات بل من دعت به نفسه اليها أتاها على ما تقتضيه سجيته ولا حرج عليه أن ينشط للجماع في يوم هذه دون يوم الاخرى اللهم الا أن يترك الزوج وطء واحدة من زوجاته ضرراً بها فانه لا يجوز له ويجب عليه حينئذ ترك الكف (ص) وعلى ولي المجنون اطافته وعلى المريض الا أن لا يستطيع فعند من شاء (ش) يعني ان المجنون اذا كانت له زوجات فانه يجب على وليه أن يطوف به عليهن لاجل العدل بينهما وان لم يكن ذلك من الحقوق المالية كما يجب عليه نفقتهم لان وجوب القسم من باب خطاب الوضع لكن شرطوافيه منفعة المرأة بخلاف ولي الصبي فلا يجب على وليه اطافته لعدم منفعة المرأة بوطئه ثم ان قوله وعلى ولي الخ معطوف على مقدر تقديره انما يجب القسم للزوجات على الزوج وعلى ولي المجنون وكذا قوله وعلى المريض معطوف على ذلك المقدر ويصير من باب عطف الخاص على العام ويحتمل أن يقدر المعطوف عليه أعم أي ويجب القسم على زوج وعلى المريض وأتى به لاجل ما بعده من الاستثناء ويحتمل أن يقدر ويجب على كل زوج صحيح وعلى المريض الا أن لا يستطيع فعند من شاء فيكون من عطف المغاير ثم اذا صح ابتداء القسم (ص) وفات ان ظلم فيه (ش) يعني أن الزوج اذا ظلم في القسم بأن تعمد المقام عند واحدة منهن شهراً حيفاً فانه لا يحاسب بذلك ويزجر عن ذلك ومفهوم ظلم أحرى كمالو كان مسافراً ومعه إحدى زوجاته فليس للحاضرة أن تحاسب المسافرة بالماضي لان المقصود من القسم دفع الضرر والحاصل وتخصيص المرأة وذلك بقوت بقوات زمانه وسواء اطلع على عدايته قبل القسم لتأليته التي عدا عليها أو بعده واستظهار ابن عرفة ضعيف انظره في شرحنا الكبير (ص)

الاولى (قوله حيفا) أي ظلماً (قوله وسواء اطلع الخ) مثلاً لو كانت ليلة الخميس ليلة الجمعة وليلة السبت لفاطمة وليلة الاحد لزنب فاذا بات ليلة الخميس وليلة الجمعة عند خديجة فقد فاتت ليلة عائشة وهي التي عدا عليها فقوله وسواء اطلع على عدايته قبل القسم لتأليته التي عدا عليها بأن اطلع على ذلك عند الغروب ليلة السبت فذلك قبل القسم لفاطمة التي هي تأليته عائشة التي عدا عليها وقوله أو بعده كما اذا اطلع على ذلك ليلة الاحد عند الغروب فذلك بعد القسم لفاطمة التي هي تأليته التي عدا عليها (قوله واستظهار ابن عرفة الخ) نص ابن عرفة قلت انظر هل مراده انه لم يطلع على عدايته الا بعد قسمه لتأليته التي عدا عليها ولو اطلع عليه قبله لزمه يوم التي عدا عليها قبل تأليته أو وسواء اطلع عليه كذلك أو قبل قسمه لتأليته والاول أنظر اه قال القاني واستظهار ابن عرفة ضعيف لانه يلزم عليه ظلم الثالثة والرابعة اه

المراد باليوم خصوص النهار بل مطلق الزمان الشامل لليوم واللييلة (قوله يجوز أن يكون المصدر مضافا للفاعل) أي الذي هو قوله كاعطائها أي ويكون قوله امسا كها مضافا لمفعوله وقوله أو لمفعوله أي ويكون امسا كها مضافا للفاعل (قوله وشرا يومها) لا مفهوم لليوم وإنما أشار لمن معين قليل وما عد ذلك لا يجوز (قوله لان الأولى ما خلا فيه على عوض) أن على عتدة محتوية على عوض فلا ينافي قوله أو لا بشيء أولا (قوله ليس كذلك) لان الاسقاط لا يتصف (هـ) بالطهارة ولو قال لانه لا بد أن يكون متمولا لكان

احسن (قوله وقوله يومها إشارة الخ) ينافي قوله أو هنالك على غير معين وهما طريقتان فقوله فهو اسقاط مالا غاية له إشارة لقول الشيخ أحمد الزرقاني فإنه يجوز شراء النوبة على الدوام وهذا الغير (قوله لا على الابد الخ) لا يخفى انه يتعارض في الزمن الكثير فقوله قليل يقتضي منع الكثير وقوله لا على الابد يقتضي الجواز والظاهر أن المعول عليه الثاني (قوله وما وقع له عليه الصلاة والسلام) أي لان سودة زوجته لما كبرت وهبت يومها من رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة فأجازها النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وكان يقسم لعائشة يومين ولغيرها يوما غير ان ظاهرا ان الواقع شراء وليس كذلك (قوله أن يـ لم عليها في يوم ضرتها) ولو لم تكن حاجة (قوله على المشهور الخ) لم أطلع على مقابله (قوله لافي بيت الاخرى) العبرة بفهمه لا بفهوم أي بالباب كما هو ظاهر (قوله ولم يقدر بيت) أي لبدأ وخوف أو ازدرابه على ما استظهره ع (قوله من غير استمتاع) أي للاقتصار على قدر الضرورة واعتمد ع أنه يجوز له الوطء وهو ظاهر (قوله ابن القاسم

عليها برضاها بشيء أولا (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن يؤثر زوجته من زوجها على ضررتها اذا رضيت المؤثرة عليها بذلك وسواء كان ذلك بعوض أو بغير عوض والاثرة بفتح الهمزة والمثلثة كدرجة وبضم الهمزة وسكون المثلثة ومعناها تفضيل الغير (ص) كاعطائها على امسا كها (ش) يجوز أن يكون المصدر مضافا للفاعل أو مفعوله أي يجوز أن تعطيه اذا أساء عشرته معها شيئا من المال ليحسن عشرته معها أو يعطيها اذا أساءت عشرتها شيئا من المال ليحسن عشرتها معه (ص) وشرا يومها منها (ش) يعني أنه يجوز للضرة أن تشتري يوم ضررتها منها وكذلك الرجل يجوز له أن يشتري يوم زوجته من زوجها وليس قوله شراء يومها الخ مكررا مع قوله وجاز الاثرة عليها الخ لان الأولى ما خلا فيه على عوض وهنالك خلا عليه أو هنالك على غير معين فهو اسقاط مالا غاية له بخلاف هذه فان الشراء فيها في مدة معينة وفي تسمية هذا شراء مساححة لان المبيع لا بد أن يكون طاهرا منتفعا به وهنالك ليس كذلك وانما هو اسقاط والمراد بالجواز مقابل الامتناع فلا ينافي الكراهة وقوله يومها إشارة الى زمن معين قليل لا على الابد وما وقع له عليه الصلاة والسلام من خواصه (ص) ووطء ضررتها باذنها (ش) أي وجاز في يومها ووطء ضررتها باذنها قبل الغسل من وطء الاخرى وبعده (ص) والسلام بالباب (ش) يعني أنه يجوز للرجل اذا ضرب باب زوجته من زوجها أن يسلم عليها في يوم ضررتها من غير دخول اليها ولا جلوس عندها على المشهور ابن الماجشون ولا بأس بأكل ما بعثت به اليه انتهى أي بالباب لافي بيت الاخرى لما فيه من أذية الاخرى (ص) والبيات عند ضررتها ان أغلقت بابها ودونه ولم يقدر بيت بججرتها (ش) يعني أن الرجل اذا أتى زوجته في يومها لبيت عندها فأغلقت بابها في وجهه ولم يستطع أن يبيت في ججرتها فإنه يجوز له حينئذ أن يذهب الى ضررتها لبيت عندها من غير استمتاع فان قدر أن يبيت بججرتها فإنه لا يجوز له حينئذ أن يذهب الى ضررتها وظاهره سواء كانت ظالمة أو مظلومة ابن القاسم لا يذهب وان كانت ظالمة وكثر منها بل يؤذيها أصبغ لا يذهب الا أن يكثر ذلك منها ولا مأوى له سواها انتهى (ص) وبرضاها من جعها بمنزلة من دار (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن يجمع بين المرأتين في دار واحدة بشرطين الاول أن يكون لكل واحدة منهما منزل مستقل عرفا ومنافعه من كنيف ومطبخ ونحو ذلك مما يحتاج اليه الثاني أن يرضيا بذلك ولا فرق بين الزوجتين والثلاثة فأكثر ولهذا جمع المؤلف الضمير مرة وثلاثا أخرى فان لم يرضيا بذلك فإنه لا يجوز له أن يجمع بينهما في منزلين من دار واحدة بل يلزمه أن يفرد كل واحدة بدار ولا يلزمه أن يبعدهما بينهما (ص) واستثناها من محله (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن يتخذ بيتا لنفسه ويدعو كل من كانت فويتها أن تأتي اليه بشرط رضاها بذلك لكن لا ينبغي ذلك بل يأتي هو لكل واحدة لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك (ص) والزيادة على يوم وليلة (ش) أي

الخ) هو الظاهر دون قول أصبغ (قوله ولا مأوى له سواها) الموجود في جهرام وت سواهما هو ظاهر رأى وأمالو كان له مأوى سواهما لذهب اليه (قوله جعها بمنزلة من دار) وكذا يجوز جعها بمنزلة واحد من دار كما ذكره المنيطي لا يقال جعها بمنزلة من دار يؤدي الى وطء احدهما بمنزلة فيه معه غيره وهو غير جائز لا ما تقول لا يلزم ذلك اذ قد يكون الزوج من لا يبطأ أو يبطأ احدهما عند خروج الاخرى من المنزل لزيارة ونحوها (قوله الاول الخ) في عب والظاهر أن كون كل من حاض تحقيقا لكونه بمنزلة من لا يبطأ لانه لا يجوز رضاها بمنزلة لهما من حاض واحد اذ هو جائز كما يستفاد من الشارح اه

(قوله ولا يجوز تنصيف الليلة) أي الزمن فأطلق الخاص وأراد العام (قوله ما لم يكن في بلاد بعيدة) أي محل ما ذكر إذا كانتا ببلد واحد أو ببلدين في حكم الواحدة بأن يرتفق أهل كل بالآخرى كما قالوه في الفصر وأما أن كاتب بلدين لا في حكم الواحدة فهو ما أشار إليه بقوله ما لم يكن في بلاد بعيدة (قوله وله أن يقيم الخ) بأن هذا إن لنا مقامين جواز الزيادة على اليوم واليلة مع المساواة وجواز الزيادة على اليوم واليلة مع جواز عدم المساواة (قوله أو صنعة) بالصاد المهملة كما هو موجود في خطه (قوله ثم عطف على الممنوع مشاركات الخ) هذا عطف منطور فيه بجانب المعنى والتقدير لا يجوز ما ذكر عند عدم الرضا ولا دخول حمام (قوله لأنه مظنة النظر) يفيد أنهم دخلن الحمام مستترات وهو كذلك فلذا قرر بعضهم فقال ومحل المنع إذا كن مكشوفات العورة أو كان يخشى كشف العورة وفي عب و شب أن محل الخلاف إذا كن غير مستترات وهما تابعان في ذلك للقائي وعبارة الشيخ عبد الباقي فان استترن أو اتصفن بالعمى جاز كما تقتضيه العلة المذكورة (قوله على المشهور) (٦) وسقاه ما نقل أن أسد بن الفرات أجاب الأمير بجواز دخوله الحمام بجواربه

(قوله على المشهور) أي خلافا لابن الماجشون القائل بجمعهما في فراش بلاوطه مكروه (قوله لكان أخضر) فيه أنه إنما عبر بذلك لأجل أن يفيد الخلاف في المسئلة والرد على المخالف وعبارة شب مثل شارحنا لأنه قال الواو للحال إذ جمعهما في فراش مع الوطه ممتنع ولو رضينا اتفاقا لأن الجمع مظنة وطء أحدهما بحضور الأخرى وظاهر كلام المصنف ولو رضينا انتهى (قوله فربما يكون الغيرة) بفتح الغين (قوله له المنع) جواب الشرط وحذف الفاء في جواب الشرط ممتنع أو قليل كخبر فان جاء صاحبها أو الاستتاع بها أو أجيب بأن له المنع خبر مبتدأ محذوف عائد على الزوج أي فهو له المنع وهذا المحذوف جائز (قوله وتختص) وليس له جعلها الغير الموهوبة (قوله بخلاف منه) أي بخلاف هبتها منه والظاهر أن شراءه فو بتهامها ليس كهبتها فيخص به من شاء قاله الشيخ

وجوز الزيادة في القسم على يوم ويلة والواجب أن يقسم باليوم واليلة ولا يجوز تنصيف الليلة ولا الزيادة عليها إلا برضا من ما لم يكن في بلاد بعيدة فلا بأس بقسمة الجمعة والشهر مما لا ضرر عليه فيه وله أن يقيم عند أحدهما لتجرا أو صنعة وانما جمع المؤلفات تارة وثني أخرى إشارة إلى أن حكم ذلك حكم ما زاد على واحدة ولذا اقتصر في جانب المفهوم بالمنع على التثنية فقال (لا إن لم يرضيا) في المسائل الثلاث فالغنى اعتبارا بالجمع ثم عطف على الممنوع مشاركات له فيه بقوله (ص) ودخول حمام بهما أو جمعهما في فراش ولو بلاوطه (ش) يعني أنه لا يجوز للزوج أن يدخل الحمام بزوجتيه ولا بزوجته وأمنه ولا يزوجه لأنه مظنة النظر للعورة على المشهور وظاهره ولو اتصفتا بالعمى والعلة تشعر بخلافه وأنه يجوز وكذلك لا يجوز للرجل أن يجمع بين زوجتيه أو زوجته وأمنه أو بين زوجته في فراش واحد ولو لم يطأ واحدة منهن أو منهن معاً على المشهور ولو قال المؤلف وجمعهما في فراش بلاوطه لكان أخضر (ص) وفي منع الامتين وكراهته قولان (ش) يعني أنه اختلف هل يمنع الجمع بين الامتين على العيين في فراش واحد بلاوطه كالزوجة من نظر الأصل الغيرة أو يكره فقط لقسلة غيرتهن قولان لما لك وأباحه عبد الملك والمنع هو الظاهر فربما يكون الغيرة في الاماء أشد فيهن من الحرائر وأما جمعهما في فراش لأجل الوطه فممنوع اتفاقا (ص) وإن وهبت فوبتهما من ضرورة المنع لالها وتختص بخلاف منه ولها الرجوع (ش) يعني أن المرأة الحرة إذا وهبت فوبتها أو أسقطتها فمارة لضرتهما وتارة لزوجها فان فعلت ذلك من ضرتهما فلزوجها أن يمنعها من ذلك إذ قد يكون له غرض في الواهبه وله الإجازة وأما الموهوب لها فانه لا كلام لها في الرد إذا أجاز الزوج ولا في الإجازة إذا رد وانظر مفهومي الهبة فهل الشراء السابق في قوله وشراء يومها كذلك أي له المنع أولا لضرورة العوضيه وأما الزوجة الامة فليس لها أن تهب يومها إلا بأذن سيدها لأن له حق في الولد وله ذالو كانت الامة غير بالغة أو كانت يائسة أو حاملا فانه لا يحتاج في هبتها يومها من ضرتهما إلا بذن سيدها وإن وهبت الزوجية فوبتهما من ضرتهما وأجاز الزوج ذلك فان الموهوب به تختص بالنوبة دون بقية الضررات فتضيفها للنوبة فيكون لها يومان ونبتى أيام القسم على حالها بخلاف ما إذا وهبت

أحد وفي عجب والظاهر أنها كهبتها كما يرشده التعليل فإذا علمت ذلك فالحق أن الشراء ليس كالهبة فقد جزم ابن عرفة بأن الشراء ليس كالهبة وبه جزم الشيخ سالم في تقرير كلام المصنف وسماع القرينين سئل عن يرضى إحدى زوجتيه بعتية في يومها ليكون فيه عند الأخرى قال الناس يفعلونه انتهى وأحدى امرأته فرض مسئلة أفاده محشى تت وتبين أن في قوله بخلاف منه حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله من غير عطف على مضاف إلى مثل المحذوف وهذا على غير الغالب (قوله ضرتهما) الضررة بالفتح والضم والكسر انتهى نقل الثاني والثالث مباررة والاول يفهم من مختصر الصحاح أفاده بعض شيو خنا (قوله فهل الشراء السابق الخ) وهو الظاهر (قوله وإن وهبت فوبتها الخ) أي سواء كانت الهبة مقيسة بوقت أو لا وكذلك الرجوع فيما باعت من فوبتها ما ذكر كما يفيد التعليل وفي شرح عب والظاهر أنه ليس له ما الرجوع عن رضاها بجمعها بمنزلة لنحفته بالنسبة للهبة أو البيع وكذلك إسقاط نفقة المستقبل ليس لها الرجوع والفرق فرط الغيرة

(قوله أو غير ذلك) أي كأن تكون أحفظ لعله (قوله ومن تعين سفرها) أي بالقرعة أي أو اختار سفرها جبرت عليه أي على السفر المتبطل عن ابن عمر من أبت السفر معه سقطت نفقتها أي لانها تصير ناشزا (قوله أو يعرها) أي يكون عليها معرفة في ذلك (قوله ولا تحاسب من سافر بها) أي ان ضررها لا تحاسبه مدة السفر (قوله فانه يقرع الخ) لكن محله اذا كن يصلح للسفر (قوله الاقراع في الغزو) أي لان الغزو تشتمل الرغبة فيه لرجاء تحصيل الشهادة كذا ظهر ولم أره فتأمل (قوله ووعظ من نشزت) قال الخطاب اعلم أنه اذا علم ان النشوز من الزوجة فان المتولى لزوجها هو الزوج ان لم يبلغ الامام أو بلغه (٧) ورجا اصلاحها على يد زوجها فان لم يرجه

فان الامام يتولى زوجها (قوله ثم نوبتها الزوج) أي ان يقرعها (قوله ولا يباغ به أربعة أشهر التي للمولى قاله القرطبي قال ع) وقوله وغايتة شهر يقتضى انه لا يهرجها فوق شهر وهو يخالف قوله ولا يبلغ به أربعة أشهر فانه يفيد أن له هجرها فوق الشهر ودون الأربعة أشهر ويمكن حل قوله وغايتة شهر على أن معناه وغاية الأولى منه شهر وحينئذ فلا اشكال (قوله ان ظن افادته) راجع للضرب كما افاده الشارح وأما ما قبله من الامرين فلا يعتبر فيهما ظن الافادة بل يكفي شكها ولا يقال هما من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ويشترط فيه ظن الافادة لانا نقول بل هما من باب دفع الشخص ضررا عن نفسه بدليل ان في الآية تقدير مضاف أي تخافون ضرر نشوزهن (قوله أو خرجت عن محل طاعته) هو منزله وفيها قصور وعبارة غيره أشمل ونصه خرجت عن طاعته بمنع وطء أو استمتاع أو خروج بلا إذن أو عدم أداء ما أوجب الله عليها أي من حقوق الله أو حقوقه انتهى الا ان تجعل الاضافة بيانية على تجوزي المحل (قوله وهو الذي لا يكسر عظما

الخ) المناسب أن يقول بأن يضر بها ضرر باغ غير مخوف لان الذي لا يكسر عظما ولا يشين جارحة قد يكون مخوفا كاللكمة على القلب أو على الثديين (قوله فالقول قولها الخ) فيه ان الاصل عدم العداء ولان الرجال قوامون على النساء وكلام القرطبي يفيد أنه يقبل قول الزوج بالنسبة لتأذيها لاسقاط النفقة والحاصل كما قال ع) ان بعضهم يقول القول قول الزوج والسيد وهو مقتضى قولهم الزوج موكل في الزوجة الى أمانته وظاهر كلامهم ترجيح كلام القرطبي وهو ان القول قوله وهذا بالنسبة للوعظ والهجر وأما بالنسبة لاسقاط نفقتها فلا تسقط عنه الا بعد اثباته العداء منها والنشوز أي فلا يقبل قوله بالنسبة لاسقاط النفقة انتهى (قوله وبهذا) أي بقوله كما كان (قوله فان لم ينته ضربه) المناسب فان لم ينته أمرها بهجره فان لم يقد ضربه وبه أفصح شب في شرحه وفي شرح عب

أنهم لا تهجره (قوله ما إذا ثبت تعديهما معا) أي فانه يزجرهما معا كذا أفادة بعض الاشياخ (قوله وسكنها الخ) وينبغي أن يجري فهو هذا أيضا إذا تكررت منه الشكوى وبجرح عن اثبات الدعوى وكان زجرها للامام وامان كان ذلك للزوج فهو ما أشار اليه المصنف بقوله ووعظ من نشزت واعلم أن عجم قال ثم انه ليس بين السكني بين قوم صالحين وبين بعث الحكمين مرتبة خلافا لما يفيد كلام التثاني من ان بينهما مرتبة وهي انه اذا لم يتبين الامر بالسكني بين قوم صالحين يسكن معها ثقة أو يسكنها مع ثقة وثقة في كلامه صفة للرقبة دليل ما بعده عن التوضيح وغيره فان لم يتبين له الامر بذلك بعث حكمين والذي يفيد كلام التوضيح ان القول بالامينة مقابل للقول بالحكمين فانه قال بعد ما ذكر انه يسكنها بين قوم صالحين ثم ان عجمي على الامام الخبر وطال التكرار ولم يتبين له الظلم فظاهر المذهب وهو الظاهر في النظر انه لا يعمل بالامينة بل بالحكمين وهذا هو الذي يقتضيه قوة كلام المدونة كما قال ابن ناجي انظر عجمي (قوله أعم الخ) فيه شيء لانه لا يبعث الحكمين (٨) الا بعد تسكينها بين قوم صالحين ولم يتضح الحال ومعلوم ان ذلك انما هو عند الاشكال

(قوله والاحتمال الاول هو المطابق الخ) ووجه عجمي (قوله من أهلها ان أمكن) لان الأقارب أحرف ببواطن الأحوال وأطيب للصالح ونفوس الزوجين أسكن اليهما فيبرزان ما في ضمائرهما من الحب والبغض وإرادة الصلح والفرقة (قوله وعلى الاول ابن الحاجب) فيه شيء لانه لا يعمل ذلك من كلام ابن الحاجب ونص ابن الحاجب فان لم يوجد أحدهما أو كلاهما فن غيره قال ابن عبد السلام يريدان لم يوجد الحكمين على هذه الصفة في أهل الزوجين أو لم يوجد أحدهما كذلك ووجد الآخر فانه ينتقل الى الجانب انتهى ونحوه في التوضيح ولا يخفى انه عند التأمل تجبده موافقا للخمى والاقوال فان لم يوجد أحدهما أو كلاهما فإلا جانب ويكون صادقا بصورتين فعسوله الى ما قال يدل لما قلنا والحاصل ان الذي يعول عليه كلام الخمى وكلام ابن الحاجب يرد اليه فلا يناسب ان يجعل قولهما مقابلا فتدبر (قوله عدم الامكان من الجانبين أو أحدهما) فان لم يمكن منهما أو من أحدهما أي انتفى والعبد الامر ان الامكان من كل منهما ومن أحدهما هذا مراده وبعده هذا قول لا يخفى ان هذا ليس المفهوم من المصنف لان المفهوم يبعث الحكمين من أهلها ان أمكن أي أمكن بعث الحكمين من أهلها فان لم يمكن ذلك بأن لم يمكنهما أو أمكن أحدهما (قوله ونذب كونهما جارين) لان الجوارزة توجب زيادة علم بحال الزوجين (قوله وسفيه) عطف مغاير لان السفيه قد يكون عدلا وذلك حيث لا ولي له ولا يحسن التصرف في المال وأما السفيه للمولى عليه فلا يكون عدلا لانه يشترط في العدل أن لا يكون مولى عليه والسفيه هو المذرماله في الذات مطلقة على المذهب أو بقيد المحرمية على غيره (قوله وامرأة) ليس مراده امرأة واحدة وانما مراده أي ان المرأتين لا تكونان حكمين لان الرجل الواحد لا يكون حكما فإحدى المرأة (قوله أو مال) ظاهره ان الحكم بالمال صورة أخرى مغايرة للحكم بالطلاق والابقاء ينقرد عنهما وليس كذلك فالواضح أن بقول بطلاق بمال أم لا أو ابقاء

يتأفي قوله فيما يأتي ولها التطبيق بالضرر ولولم تشهد اليه بتكرره ومثبل تعديه ما إذا ثبت تعديهما معا كما قاله الشارح فهذه الاقسام ثلاثة والقسم الرابع هو قوله وان أشكل (ص) وسكنها بين قوم صالحين ان لم تكن بينهم (ش) المراد بالقوم الصالحين من تقبل شهادتهم ثم ان هذا فيما إذا تكررت منها الشكوى فقط وبجرح عن اثبات الدعوى وفيما إذا ادعى كل الضرر وتكررت منها الشكوى وحصل العجز عن اثبات الدعوى (ص) وان أشكل بعث حكمين وان لم يدخل بها (ش) لا يخفى أن قوله وسكنها بين قوم الخ انما هو مع الاشكال فيحتمل أن يكون مراده وان استمر الاشكال بعث حكمين والمدخول بها وغيرها سواء وحينئذ فهو معطوف على مقدر أي وان انضح الحال فعلى ما قدمناه وان أشكل أي استمر الاشكال بعث الخ وهذا هو الموافق لما ذكره المتبسط ويحتمل أن يكون قوله وان أشكل الخ أعسم من أن يكون الاشكال بعد السكني بين قوم صالحين أو ابتداء وهو ظاهر عبارة الشامل والاحتمال الاول هو المطابق لما في التوضيح ولقول الاكثر (ص) من أهلها ان أمكن (ش) أي ويشترط وجوبا كون الحكمين من أهل الزوجين مع الامكان ولا يجوز لهما كم أن يبعث أجنبيين مع وجود الاهل ولو واحدا وهل ينتقض الحكم اذا بعث القاضي أجنبيين مع وجودهما من أهل أم لا تردد في ذلك اللخمى قال في التوضيح ظاهرا لا يثبت ان كونهما من الاهلين مع الوجدان واجب شرطا فلو أمكن إقامة الاهل من أخذ الزوجين دون الاخر فهل يتعين كونهما أجنبيين أو يقام الذي من الاهل وأجنبي من الجانب الآخر وعلى الاول ابن الحاجب وعلى الثاني اللخمى وهو موافق لكلام المؤلف لان مفهوم ان أمكن عدم الامكان من الجانبين أو أحدهما (ص) ونذب كونهما جارين (ش) راجع لقوله من أهلها ما وللفهوم ان أمكن أي ويندب كون الحكمين جارين في صورة بعث الاهلين ان أمكن ويندب كونهما جارين في صورة بعث الاجنبيين ان لم يمكن بعث الاهلين (ص) وبطل حكم غير العدل وسفيه وامرأة وغيره فقيه بذلك (ش) هذا شرع في شروط المحكم أي وبطل حكم من ذكر بطلاق أو ابقاء أو مال فيشترط فيه الذكورية والعدالة والرشد والفقهاء يحكمون فيه فيبطل حكم الصبي والمجنون

يجعل قولهما مقابلا فتدبر (قوله عدم الامكان من الجانبين أو أحدهما) فان لم يمكن منهما أو من أحدهما أي انتفى والعبد الامر ان الامكان من كل منهما ومن أحدهما هذا مراده وبعده هذا قول لا يخفى ان هذا ليس المفهوم من المصنف لان المفهوم يبعث الحكمين من أهلها ان أمكن أي أمكن بعث الحكمين من أهلها فان لم يمكن ذلك بأن لم يمكنهما أو أمكن أحدهما (قوله ونذب كونهما جارين) لان الجوارزة توجب زيادة علم بحال الزوجين (قوله وسفيه) عطف مغاير لان السفيه قد يكون عدلا وذلك حيث لا ولي له ولا يحسن التصرف في المال وأما السفيه للمولى عليه فلا يكون عدلا لانه يشترط في العدل أن لا يكون مولى عليه والسفيه هو المذرماله في الذات مطلقة على المذهب أو بقيد المحرمية على غيره (قوله وامرأة) ليس مراده امرأة واحدة وانما مراده أي ان المرأتين لا تكونان حكمين لان الرجل الواحد لا يكون حكما فإحدى المرأة (قوله أو مال) ظاهره ان الحكم بالمال صورة أخرى مغايرة للحكم بالطلاق والابقاء ينقرد عنهما وليس كذلك فالواضح أن بقول بطلاق بمال أم لا أو ابقاء

(قوله وغير الفقيه) أي الآن يشاور العلماء (قوله ونفذ طلاقهما) أي وجاز ابتداء كإيدل عليه قوله بعد فان أبي الزوج طلقا بلا خلع بل يدل على أنه مطلوب (قوله لا الو كالة الخ) وقيل طريقتهما الو كالة أي عن الباعث لهما الحاكم أو الزوجان وقيل طريقتهما الشهادة أي عند القاضي بما يحكم به قال بعض الموثقين ولست أرى ذلك لأن طريقتهما الحكم لا الشهادة (قوله ولو كانا من جهة الزوجين) أي الذين أقامهما فقول المصنف ولو كانا من جهتهما أي ولو كانا مقامين من جهتهما وهو مبالغة في نفوذ طلاقهما من غير احتياج لحكم حاكم وفي عدم رضا الزوجين كذا في بعض الشرع أو مبالغة في قوله وان لم يرض الزوجان كما قد يستفاد من آخر قوله ولا إلى رضا الزوجين ولو قيل انهما أو كيان لا احتياج إلى رضاهما لأن الو كيل لا يفعل إلا ما فيه رضا الموكل إلا ان ظاهره انه ناظر لأمريين الو كالة والشهادة أما الو كالة فقد عرفته وأما الشهادة فيمكن توجيهه بأنه يتوهم أنه لا يكونان حكميين إلا إذا كانا من جهة الحاكم وأما إذا كانا من جهتهما فلا يكون طريقتهما ذلك بل طريقتهما الشهادة عليهما والحكم لغيرهما الذي هو الحاكم (قوله عن معنى الاصلاح) المراد بالاصلاح ما فيه صلاح وليس المراد الاصلاح ضد الافتراق خلاف قول المصنف (٩) بعد وعليهما الاصلاح (قوله لا كراخ) بالرفع عطفًا على طلاقهما وأوقعنا في موضع الصفة له والعائد محذوف أي لا ينفذ أكثر من واحدة أو قعاء و كانه نبيه بالصفة على أن هذا بعد الوقوع وأما في الابتداء فلا يجوز أن يوقع أكثر من واحدة كما صرح به المتبسط والاضافة في قوله ونفذ طلاقهما للطلاق المعهود شرعا وهو واحدة فوجد شرط العطف بلا وهو أن لا يصدق أحدهما طلقا على الآخر ويصح عطفه على معمول طلاقهما لأنه بمعنى التطبيق أي تطبيقهما واحدة لا أكثر وبالفتحة عطفًا أيضا على معمول طلاقهما أي تطبيقهما بواحدة لا أكثر (قوله وتلزم ان اختلافنا في العدد) نبيه على مخالفة من يقول لا يلزم شيء لاختلافهما فلا يستغنى بمقابلته عنه والاختلاف اما بان يقول واحدا وقعت واحدة ويقول الآخر أو وقعت اثنتين فقط

والعبد والكافر والفاسق والسفيه والمرأة وغير الفقيه بباب احكام النشوز لان كل من ولي أمر اشتراط معرفته بما ولي عليه فقط وانما أعاد لفظ غير في قوله وغير فقيهه للإشارة إلى ان سفیه وامرأة معطوفان على غير لا على العدل والاليم يحتاج إلى اعادتها (ص) ونفذ طلاقهما وان لم يرض الزوجان والحاكم ولو كانا من جهتهما (ش) المشهور أن الحكمين طريقتهما الحكم لا الو كالة ولا الشهادة ولو كانا من جهة الزوجين فاذا حكما بطلاق ولو خلا عاتفد ولا يحتاج إلى مراجعة حاكم البلد ولا إلى رضا الزوجين ومحل نفوذ طلاقهما ان لم يزيدا في حكمهما على طلبة واحدة والا فلا ينفذ الزائد على الواحدة لان الزائد خارج عن معنى الاصلاح الذي بعنا إليه واذا حكم أحدهما بواحدة والاخر باكثر أو بالثبته فلا يلزم الزوج الا واحدة لانفاقهما عليها واليه أشار بقوله (لا أكثر من واحدة أو قعاء وتلزم ان اختلافنا في العدد) وقوله وان لم الخ أي بعد ايقاعهما الطلاق وأما قبله فيأتي في قوله ولهما الاقلاع (ص) ولها التطبيق بالضرر ولو لم تشهد البينة بتكرره (ش) يعني انه اذا ثبت بالبينة عند القاضي أن الزوج يضار زوجته وهي في عصمته ولو كان الضرر مرة واحدة فالشهور أنه يثبت للزوجة الخيار فان شئت أقامت على هذه الحالة وان شئت طلقت نفسها بطلقة واحدة بآئنة خبز لا ضرر ولا ضرار فلو وقعت أكثر من واحدة فان الزائد على الواحدة لا يلزم الزوج ومن الضرر قطع كلامه عنها وتحويل وجهه عنها وضربها ضربا مؤلما لا منعها الحمام أو تأديبها على الصلاة والتسري والتزوج عليها وكلام المؤلف اذا أراد ان الفراق فلا ينافي قوله ويتبعه زجره الخاصكم لان ذلك اذا أرادت البقاء وظاهر قوله ولها الخ أنه يجري في غير البالغين ثم انه يجري هنا هل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم به قولان (ص) وعليهما الاصلاح فان تعذر فان أساء الزوج طلقا بلا خلع وبالعكس ائتمناه عليها أو خالعه بالنظر هما وان أساء أهل بيتين الطلاق بلا خلع أولهما أن يخالعه بالنظر وعليه الاكثر وأبلا (ش) يعني أن الحكمين عليهما أن يصلحا بين الزوجين

(٣ - خشي رابع) أو يقول أحدهما أو قعاء واحدة وقال الآخر أو قعاء معا ثلاثا أو اثنتين (قوله ولو لم تشهد الخ) ومقابلته أنه ليس لها ذلك حتى تشهد البينة بتكرره (قوله فان شئت أقامت) أي ويرزعه الحاكم كما تقدم (قوله لا ضرر الخ) قال غياض هما بمعنى واحد وقيل الضرر ما كان بغير قصد والضرر ما كان عن قصد وقيل الضرر ما كان لك فيه منفعة وعلى جارك فيه مضرة والضرر ما لم يكن لك فيه منفعة وعلى جارك مضرة وقيل الضرر الاسم والضرر الفعل (قوله أنه يجري في غير البالغين) يوضح ذلك ما في عب ودل قوله ولها أن لها الرضا ولو محجورة ولو غير بالغ دون وليها وكذا كل شرط شرط فيه أمرها به ليس لوليها قيام به ان رضيت (قوله ثم انه يجري الخ) أفاد بعض هنا أنه يأمره بالطلاق فان لم يطلق يجري القولان (قوله بتطرهما) راجع لهما أي اذا كان النظر الاثمان فعلا وان كان النظر المخالعة فعلا ويكون النظر أيضا في قدر المخالعة به ولو زاد على الصدق وخلاصته أن النظر يكون في أصل الخلع وفي قدر المخالعة به وظهر من ذلك أن أول التنبؤ (قوله وان أساء) أي معا وأشكل المسمى عنهما أو أيهما أشد أساءة وقال اللقاني قوله وان أساء أي ولم تكن أساءة الزوج أشد ولا أساءة المرأة أشد ولا أساءة غيرها وقوله والافهل بتعيين التعيين منصب على قوله بلا خلع وأما

الطلاق فهو بإرادة الزوجين وقوله أولهما اللام كما في الزرقاني بمعنى على أي أو عليهما أن يخالعا بالنظر (قوله ونفذ حكمهما الخ) قيسة تطرونص المتبعية على الصواب إذا حكم الحكمان حكمهما أتيا السلطان فأخبراه بمحضرى شاهدى عدل بما اطلعاعليه من أمورهما وما أنفذه من حكمهما وكذا كل من استخلفه القاضي على ثبوت شيء وانفاذه انتهى هكذا في نقل ابن عرفة والمواق عنها وهو الصواب وبه تعلم عدم صحة الجواب بقوله ان شاء الله ما مطاوبان بالاتبان والاشكال والجواب مبنيان على تسليم قوله ونفذ حكمهما وقد علمت ما فيه أفاده محشى نت رجه الله رجة واسعة وحينئذ فلا يحتاج لقول الشارح ولما جرى الخ (قوله وقيل يشهدان عنده) أي بما حكم به (قوله ولذا) أي ولاجل كون طريقتهما الحكم لا الشهادة لا اعذار ظاهره وأما لو قلنا طريقتهما الشهادة كان عليهما الاعذار هذا ظاهره وليس كذلك والحاصل انه يناقش في الشارح من وجهين الاول انه يقتضى أنه متى وجد الحكم بوجدا لا عذار مع أنه إذا حكم الحاكم بماتت في المجلس لا عذار عليه في ذلك وانما عليه الاعذار إذا حكم بمقتضى شهادة الشاهدين فيعذر القاضي للمدعى عليه بأن يقول ألك حجة ألك مطعن (١٠) في البينة الشاهدة عليك الثاني انه يقتضى أن الاعذار على الشاهدين مع ان

بكل وجه أمكنهما اللام والافق وحسن المعاشرة ابن فرحون بان يخالو كل واحد منهما ما يقربه ويسأله عما كره من صاحبه ويقول له ان كان لك حاجة في صاحبك رددناه الى ما تختار معه فان تعذر عليهما ذلك نظر افان كانت الاساعة من الزوج طلقا عليه بلا شيء يأخذانه منها له من صداق ولا غيره وان كانت الاساعة منها ائتمنا عليها بمعنى انهما يجعلانها أميناً عليهما بالعدل وحسن العشرة وان رأيا أن يأخذاه منها شيئا ويوقعا الفراق بينهما فاعلا ان كان ذلك نظرا وسدادا ولو كان مأخذا منها له أكثر من صداقها وان كانت الاساعة منهما معافاهل يتعين عند العجز عن الاصلاح الطلاق بلا عوض منها أولهما أن يخالعا بالنظر على شيء يسير منها له وعلى هذا أكثر الاشياخ تأويلان وقوله طلقا بلا خلع أي ان لم ترض بالمقام معه (ص) وأتيا الحاكم فأخبراه ونفذ حكمهما (ش) قد علمت مما مر أن الحكمين طريقتهما الحكم لا الشهادة ولا الوكالة كما قيل فاذا حكم بين الزوجين فانهما يأتيان ان شاء الله الى الحاكم الذي أرسلهما يخبرانه بما حكم به وعليه أن ينفذ حكمهما وقيل يشهدان عنده وورد بان طريقتهما الحكم لا الشهادة ولذا لا اعذار عليهما لانهما ما انما يحكمان بما طهره لا بقطع وشهادة يقول الحكمان اما طريقتهما الحكم أو الشهادة أو الوكالة فتكون الثلاثة متقبلة وليس كذلك بل المراد أن يقول طريقتهما الحكم على وجه الحكم لا على وجه الوكالة كما أفصح به الباجي فقال حكمهما على وجه الحكم لا الوكالة فينفذ وان خالف مذهب من بعدهما انتهى أي حكمهم متفق عليه بل النزاع انما هو في حكمهم الذي حكموا به هل هو على وجه الحكم أو الوكالة

الاعذار على الحاكم كسم لا على نفس الشاهدين قال في التوضيح فرع لا يعذر الحكمان قبل حكمهما ابن رشد لانهم لا يحكمان بالشهادة القاطعة وانما يحكمان بما خالص اليهما بعد النظر انتهى ويوجب عن الاول بأن قوله ولذا لا اعذار عليهما فيه حذف والتقدير ولذا لا اعذار عليهما لانهم ما انما يحكمان بما طهره لا بقطع وشهادة فتدبر واعلم أن ظاهر العبارة أن يقول الحكمان اما طريقتهما الحكم أو الشهادة أو الوكالة فتكون الثلاثة متقبلة وليس كذلك بل المراد أن يقول طريقتهما الحكم على وجه الحكم لا على وجه الوكالة كما أفصح به الباجي فقال حكمهما على وجه الحكم لا الوكالة فينفذ وان خالف مذهب من بعدهما انتهى أي حكمهم متفق عليه بل النزاع انما هو في حكمهم الذي حكموا به هل هو على وجه الحكم أو الوكالة

هل هو على وجه الحكم أو الوكالة (قوله والزوجين اقامة واحد على الصفة) أي بدون رفع للحاكم وقوله كل واحد شامل للقريب والاجنبي على الطريقة الثالثة لابن عرفة وان خص بالاجنبي كان موافقا للطريقة الثانية في كلامه وكذا الثالثة لانه بعض منها ونص ابن عرفة قلت في منع الاقتصار على بعث واحد مطلقا وجواز ان كان أجنبيا مطلقا ثالث الطريق يجوز مطلقا للزوجين فقط لابن فتحون والبخمي والباجي ولعل غررة اقامتهما أن يجري فيه قوله فان تعذر فان الزوجين الى آخر الاقسام الثلاثة المتقدمة في الحكمين (قوله وفي الوليين) أي اذا كان الزوجان محجورين ومعناه اذا قامت الزوجة بالضرر ولو رخصت سقط مقال وايها ولو كان أبيا (قوله لان في ذلك اسقاطا لحق الزوجين) يشير الى أنه اذا أقيم اثنان فلم يسقط حق الزوجين لان في اقامتهما مراعاة للزوجين (قوله قال) أي اللخمي (قوله والوليين الخ) المناسب اسقاط قوله وللولين لانه ليس من كلام اللخمي ونصه والسلطان أن يحكم رجلا أجنبيا لانه انما جعل رجلا اذا كان من الامل فاذا خرج جاعن أن يكون ٣ قال ابن عبد السلام عنه وكذا اذا كان موليا عليهما والتحكيم من قبل من ولي عليهما ٣ قول المحشى فاذا خرج جاعن أن يكون هكذا بالنسخ التي بأيدينا ولي تأمل

(قوله فان كان قريبا امتنعت) أي ولم تستوالقراة وأما لو كان قريبا للزوجين فإبنة مستوية فكلا لا يجنب وأما لو كان قريبا لأحدهما فقط أو لأحدهما أقرب فبمنع اتفاقا (قوله وأجاب بأن جزاء الصيد الخ) وأجاب اللخمي بأن حكم الزوجين بإقامة القاضي وحكما الصيد بإقامة المطلوب فلزم تعدده لتتنق تهمته ولأن المحكوم له في الزوجين له خصم ليس هو في الصيد (قوله ولهما أن أقامهما الخ) ومفهوم قوله أن أقامهما أنهما لو كانا موجهين من جانب السلطان فليس للزوجين الإقلاع عنهما وإن لم يستوعبا الكشف كافي الشيخ أحمد (قوله قال ابن يونس) مفاد بعض الشراح اعتماده (قوله وإن طلقا الخ) وكذا لا يلزم شيء إذا حكم أحدهما بالطلاق والآخر بالبقاء (قوله فقال أحدهما وقع الطلاق الخ) أي بأن قال أحدهما طلقنا معا بما قال وقال الآخر بغيره (قوله ولا وجود للمجموع عند انتفاء بعض أجزائه) بيانه أن هذا الذي شهد بالمال للمال (١١) تلتزم المرأة ما حكم به من المال كأنه لم يقع منه حكم أصلا فقد انتفى بعض المجموع فلم يحصل المجموع (قوله مالم يزد خلع المثل) أي فإذا قال أحدهما بعشرة وقال الآخر بعشرين وكان خلع المثل ثلاثين مثلا فاللزم العشرون وإذا كان خلع المثل ثمانية فاللزم عشرة

(فصل الخلع) وأركانه خمسة القابل والموجب والعوض والمعوض والصيغة فالقابل الملتزم للعوض والموجب زوج أو ولي صغير والعوض الشيء المتخالف به والمعوض بضع الزوجة والصيغة خلعك (قوله والبينونة) عطف تفسير (قوله يقال خلع الرجل ثوبه) لا يجنب أن المعنى أزاله وإذا كان كذلك فقتضى ذلك أن يقال أولا ومعناه الإزالة والابانة الآن يقال هذا تفسير للشيء بآثره (قوله إذا افتدت الخ) المناسب لقوله ومعناه الزوال الخ أن يقال خلع امرأته وخالعها إذا أزالها عن نفسه (قوله فقد بانت منه) الأولى بأنهم (قوله لباس صاحبه) الإضافة للبيان

كل واحد يستبطل علم من هو من قبله فإذا خرجا عن أن يكونا من الأهل أجزأ واحد قال وكذا إذا كانا مولى عليهما والتحكيم من قبل من ولي عليهما فحل التردد حيث كان المقيم للواحد الوليين أو الحاكم وكان المقام أجنيا فان كان قريبا امتنعت أقامته من الوليين أو الحاكم اتفاقا وسئل المؤلف لم جاز هذا بحكم واحد ولم يجز في تحكيم الصيد الاثنان وقد جاء النص بتحكيم اثنين في الموضوعين فأجاب بأن جزاء الصيد حق لله تعالى فلم يجز اسقاطه وهذا حق للزوجين فلهما اسقاطه (ص) ولهما أن أقامهما الإقلاع مالم يستوعبا الكشف ويعزما على الحكم (ش) يعني أنه يجوز للزوجين إذا أقاما حكمين أن يرجعا عن ذلك ويعزلا الحكمين مالم يستوعبا الكشف عن أمر الزوجين ويعزما على الحكم بينهما أما أن استوعبا الكشف بين الزوجين وعرفا أمرهما وعزما على الحكم بينهما فإنه حينئذ لا عبرة برجوع من رجع من الزوجين ويلزمهما ما يحكمان به من أمرهما وسواء رجع أحدهما أو رجعا معا وظاهره ولورضي بالبقاء وهو ظاهر الموازية وقال ابن يونس لعسله يريد إذا رجع أحدهما أما إذا رجعا ورضي بالاصلاح والبقاء فينبغي أن لا يفرق بينهما (ص) وإن طلقا واختلفا في المال فإن لم تلتزمه فلا طلاق (ش) صورة المسئلة اتفق الحكماء على وقوع الطلاق واختلفا في العوض وهو مراده بالمال فقال أحدهما وقع الطلاق بعوض وقال الآخر بلا عوض فإن التزمت المرأة المال وقع الطلاق وبانت منه والا فلا يقع طلاق أصلا وعاد الحال كما كان لأن مجموعهما قائم مقام الحاكم الواحد ولا وجود للمجموع عند انتفاء بعض أجزائه فقوله واختلفا في المال أي في أصله أما لو اختلفا في قدره لوجب له خلع المثل وكذا في صفته وجنسه كذا ينبغي وينبغي مالم يزد خلع المثل على دعواهما جميعا أو ينقص عن دعوى أحدهما كما في شرح (هـ) ولما جرى في نشوز الزوجين ذكر الخلع عقده فصلا عقبه فقال

(فصل في الكلام على الخلع وما يتعلق به) ومعناه الزوال والبينونة يقال خلع الرجل ثوبه وخلع امرأته وخالعها إذا افتدت منه فطلقها وأبانها من نفسه وسمى ذلك الفراق خلعاً لأن الله جعل النساء لباساً للرجال والرجال لباساً للنساء فإذا افتدت منه بما لا يعطيه لبينتها منه فأجابها إلى ذلك فقد بانت منه وخلع كل منهما لباس صاحبه والطلاق لغة إزالة القيد كيف كان ثم استعمل في إرسال العصمة لأن الزوجة تزول عن الزوج فكأنه أطلقها من وثاق ولذا تقول

(قوله كيف كان) أي على أي وجه كان من أي نوع كان من ليف أو حلف أو جلد لا حسياً ومعنواً بحيث يكون من أفراد العصمة فلا يناسب ما قاله الشارح كما بينا وقوله ثم استعمل أي لغة وتبعه الشرع أي على وجه الحقيقة المنقولة وقوله في إرسال أي في إزالة وقوله فكأنه أطلقها من وثاق أي حسي وأطلقها من وثاق معنوي وهو العصمة فانتزع الحال وهذا وجه ما قلناه أولاً وقوله هي في حبالك أي مقيدة بحبالك أي كأنها مقيدة بحبالك الحسية أو أراد به الوثاق بمعنى العصمة أي أراد جنس الحبال المتحقق في واحد فيكون حقيقة عريضة في العصمة أو مجاز مشهوراً (فائدة) قال ابن الأنباري إذا كان النعت منزهة لا تثنى دون الذكر لم تدخل الهاء نحو طالق وطامث وحائض لأنه لا يحتاج لفارق لاختصاص التثنية به انتهى

(قوله مقدم ما ذكره) أي على تعريفه الذي هو تصوير الغير فلا ينافي أن المصنف تصوره فلا يرد أن يقال الحكم على الشيء فرع تصوره والمصنف حكم قبل التصور (قوله ففيه رد لقول ابن الخ) لا يقال الجائز يصدق بالمكروه فليس فيه رد لانا نقول الجائز إذا أطلق في الأصول ينصرف إلى الجائز المستوي الطرفين والجائز المستوي الطرفين هو الذي فعله وتركه مستويان (قوله صفة حكمية الخ) لا يخفى أن معنى قوله حكمية أي لاحسية أو حكم الشرع بها فحينئذ لا يكون الطلاق هو التلفظ باللفظ المذكور ولا اللفظ المذكور بل صفة تتشأن عن التلفظ به (فإن قلت) وهل هي إرسال العصمة المشار لها أولا قلت لا كما هو ظاهره وقوله موجبات تكررها أي تكرار ما نشأت عنه الذي هو التلفظ باللفظ المذكور (قوله تكررها) فاعل بقوله موجبا وقوله حرمتها الخ مفعول به (قوله جرت على غير الخ) لأن تكررها فاعل بقوله موجب (قوله بعوض) (١٣) نبيه بقوله بعوض على أنه معاوضة لا يحتاج لجوز لا عطية فلا حال عليها

الناس هي في جبال إذا كانت تحتك وعرف المؤلف الخلع مقدم ما ذكره بقوله (ص) جاز الخلع (ش) أي جواز ما مستوي الطرفين أي ليس بمكروه ففيه رد لقول ابن القصار ولم يتعرض المؤلف لتعريف الطلاق الصادق بالخلع وغيره وعرفه ابن عرفة بقوله صفة حكمية ترفع حلية منعة الزوج بزوجه موجبات تكررها مرتين للعرومة والذى رفق حرمتها عليه قبل زوج فقوله موجبا بالنصب على الحال إما من ضمير ترفع أو من المبتدأ وفي بعض النسخ بالرفع صفة للصفة جرت على غير من هي له (ص) وهو الطلاق بعوض (ش) وهذا التعريف معترض لأنه يخرج منه ما إذا كان بلفظ الخلع من غير عوض فانه خلع أيضا مع انتفاء العوض فيه والجواب أن هذا التعريف لفظي أو تعريف لا أحد نوعي الخلع وترك تعريف النوع الآخر لكونه بديهيا وجواب آخر وهو أن قوله بعوض متعلق بجاز لا بالطلاق أي جاز الخلع بعوض وهنأتم الكلام ورد بقوله وهو الطلاق على من يقول انه فسخ (ص) وبلاحا كم (ش) المعطوف عليه مقدر حال من الخلع أي حال كونه بجا كم وبلاحا كم وليس معطوفا على بعوض لثلاثيهم انه لا يسمى خلع الا اذا وقع بعوض وبلاحا كم وليس كذلك (ص) وبعوض من غيرها (ش) عطف على قوله بعوض وهو مقيد بكونه منها أي جاز الخلع بعوض منها وبعوض من غيرها أجنبي أولا ولو سكنت عنه أغنى عنه عموم قوله بعوض ونبه بقوله (ان تأهل) على أن شرط دفع العوض من زوجة أو غيرها أن يكون أهلا للبرع أي غير محجور عليه قال ابن عرفة باذل الخلع من صح معروفه لأن عوضه غير مال انتهى وهو العصمة (ص) لامن صغيرة وسفينة وذى رفق ورد المال وبانت (ش) يعني أن الصغيرة والسفينة مولى عليهم ما أم لا ومن فيها بعض رفق إذا خالعت واحدة منهم زوجها الرشيد على عوض دفعته اليه فان ذلك العوض لا يلزمها ويقع الطلاق باثنا ويرد العوض في الأحوال المذكورة ان كان قبضه ويسقط عن الزوجة ان لم يقبضه ولو راجعها في إحدى هذه المسائل بطن أنه رجعي أو مقلد ان يراه رجعيًا فانه يفرق بينهما ولو بعد الوطء ويكون الوطء وطء شبهة ان لم يكن حكم به كما يراه رجعيًا انتهى وهذا فيه دليل على أن حكم الحما كم محل الحرام وهو المعتمد وقوله وذى رفق أي بغیر اذن السيد فان فعلت دون اذنه فسله رده ولا تتبع ان عتقت وبانت وهذا فيمن ينزع مالها أو غيرها كالمدبرة وأم الولد

الزوج فماتت أخذ من تركتها على المشهور (قوله لانه يخرج منه الخ) أي فالتعريف غير جامع (قوله والجواب أن هذا التعريف لفظي) أي فلا يشترط أن يكون جامعاً وفيه أمران الأول أن التعريف اللفظي هو التعريف بالمرادف فلا يعقل فيه عدم جمع الثاني أن التعريف اللفظي من قبيل الرسم ويشترط فيه أن يكون جامعاً مانعاً (قوله وترك تعريف النوع الآخر لكونه بديهيا) لا تظهر البداهة (قوله ورد بقوله وهو الطلاق) أي فلا يكون قصده التعريف بل ما قصد الا الرد (أقول) وحينئذ فكان قوله وبعوض من غيرها ولو قصد الأجنبي يدفع العوض سيرورة الطلاق باثنا لا يخفى أن المناسب للمصنف أن يقول وهو طلاق (قوله وبلاحا كم) أي به دفعا لتوهم أن الطلاق على عوض مظنة الجور فلا يفعله الا الحما كم (قوله لثلاثيهم) هذا بناء على أنه من تمة التعريف (قوله أي جاز الخلع

بعوض منها الخ) إشارة إلى أن المعطوف عليه ليس من تمة التعريف حتى يكون المعطوف كذلك في والافيعترض (قوله باذل الخلع) أي معطى المال المخالع به فأطلق الخلع على المال المخالع به أو على حذف مضاف أي باذل مال الخلع أي الذي هو في الخلع (قوله لأن عوضه غير مال الخ) أي ولو كان عوضه ما لا م تنوقف الصحة على صحة معروفه كصحة بيع الصبي المميز والسفينة وان لم يكن لازماً (قوله وسفينة) أي مهملة أو ذات أب أو وصى أو مقدم قاض بغیر اذنه فلا يجوز ولا يصح فان أذن لها جاز وصح (قوله مولى عليها) أي كان لها أب أو وصى أو مقدم قاض وقوله أم لا أي بأن كانت مهملة (قوله فان ذلك العوض لا يلزمها) ليس هذا مدلول لفظ المصنف بل مدلوله لامن صغيرة فلا يجوز (قوله أو مقلدا الخ) فيه أن التقليد جائز قالوا ولو بعد الوقوع وجوابه ان الحما كم الذي لا يرى ذلك يفرق بينهما ولا يتطرق لتقليدهما بما يتفقه بينهما وبين الله وأما اذا رفع الحما كم لا يرى ذلك فيحكم بذلك ولا يلتفت لتقليده (قوله وهو المعتمد) كأنه يشير إلى ضعف قول المصنف لا أحل جراً أو سيأتي توجيهه بما يفيد عدم ضعفه من أن معناه لا أحل حراماً

كان ظاهره جائزاً وباطنه ممنوع كمن حكم باقامة شاهد زور (قوله ورد المال الخ) ما لم يقل مخالعة الصغيرة أو السفينة أو ذات الرق ان
 صحت براءتك فانت طالق وأبرأت كل واحدة ولم يجز الولي والسيد فانه لا يتبع طلاق وأما ما قال اللفظ لرشيده فقالت له أيا الله أو
 أيا أنت تم الخلع وبرئ من كل شيء لها عليه أشار لهذا عجم في كبره (قوله اذا خالعت بكثير) وأما ما خالعت بسيد فانه توقف ما خالعت به
 فان عجزت بطل وان أدت صح وحاصل ما في المقام أن ذات الرق اذا خالعت باذن سيدها مضى الخلع الا المكتوبة بالسكنى فان اذنه لها
 بالمخالعة كالعدم فبردان اطلع عليه قبل أدائها وان خالعت بغير اذنه فان كان ينزع مالها كالقن التي ليست فيها شائبة حرة وأم الولد
 والمديرة اذا لم يررض فيهما والمعتقة لاجل اذلم يقرب الاجل فانه ليس لها المخالعة وبطل الخلع واذا كان لا ينزع مالها فان كانت معتقة
 لاجل وقرب الاجل أو كانت مبيعة فلا كلام للسيد فيما فعلاه وان كانت أم ولد ومديرة ومرض سيدها فانه توقف ما وقع الخلع به
 فان مات السيد صح الخلع لكن في المديرة ان خرجت حرة وان صح السيد فله رده وان كانت مكاتبه فاذا كان ما خالعت به يسيراً وقف
 ما فعلته ايضاً فان أدت مضى فعلها وان عجزت فلا سيد الردوان كان كثيراً (١٣) فله رده أي فيجب رده والتظاهر أن سيدها

كذلك وأما المأذون لها في النجاسة
 فليس لها خلع الا باذن السيد فان
 فعلت بغير اذنه فله رده على الراجح
 خلافاً لما في الاشراف من أن اذنها
 في النجاسة اذن لها في الخلع ولا يضمن
 سيد باذن في خلع والاشراف كتاب
 لعبد الوهاب أشرف به على
 مسائل المذهب ويبقى النظر فيما
 اذا وقع الخلع ممن ذكر ولم يطلع
 السيد على ذلك حتى قرب الاجل
 في المعتقة لاجل ومرض في أم الولد
 والمديرة فهل يعتبر وقت الخلع
 أو وقت الاطلاع أفاده عجم (قوله
 عن المجبرة) أي من لو تأملت
 بطلاق أو موت زوج يجبرها في خلع
 من مالها ولو بجميع مهرها حيث
 كانت المصلحة في خلعها متعلقة
 بالمال وما تقدم من أن النظر لها
 هي فانما هو فيما يتعلق بضرر ذاتها
 ولو ازم عصمتها (قوله من مالها بغير
 اذنها) أي وأما من مال الاب أو كان

في مرض السيد اذا خالعا وقف المال فان مات السيد صح الخلع وان صح بطل ورد المال وأما
 المكتوبة اذا خالعت بالكثير فبردان اطلع عليه قبل أدائها ولو باذن سيدها لانه يؤدي لعجزها
 (ص) وجاز من الاب عن المجبرة (ش) يعني ان خلع الاب عن ابنته المجبرة من مالها ولو بجميع
 مهرها جائز بغير اذنها ولو قال وجاز من المجبر عن المجبرة كان أحسن ليس دخل الوصي المجبر فانه
 بمنزلة الاب وأما قول المؤلف (بخلاف الوصي) أي غير المجبر فانه ليس له أن يخالع عن تحت
 ايصائه من مالها بغير اذنها وكذا باذنها على الارجح (ص) وفي خلع الاب عن السفينة خلاف
 (ش) يعني أن الاب اذا خالع عن ابنته البالغة الشيب السفينة من مالها بغير اذنها هل يجوز له ذلك
 أم لا فيه خلاف (ص) وبالغرض يكتفي وغير موصوف وله الوسط (ش) يعني أنه يجوز للمرأة ان
 تخالع زوجها بما في بطن أمها ومثله الآبق والشارد والثمرة التي لم يسد صلاحها وبجهاض
 وعرض غير موصوف أو بأجل مجهول وللزوج عليها الوسط من جنس ما وقعت المخالعة به
 لامن وسط ما يخالع به الناس ولا يراعى في ذلك حال المرأة واذا انقش الحمل الذي وقع الخلع
 عليه فلا شيء للزوج لانه محجور لذلك والطلاق بائن (ص) وعلى نفقة حمل ان كان (ش) يعني انه
 يحسب للمرأة أن تخالع زوجها على أن تنفق هي على نفسها مسدة حملها ان كان بها حمل فان
 أعسرت أنفق هو عليها ويرجع ان أبسرت فقوله ان كان وأولى الحمل الطاهر (ص) وباسقاط
 حضانتها (ش) أي وجاز للمرأة أن تخالع زوجها على اسقاط حضانتها ولها الاب ويسقط حقها
 من الحضانة وينتقل الحق فيها للاب وهذا دليل لاحد القولين الجارين في أن من ترك حقها في
 الحضانة الى من هو في ثالث درجة أنه لا يكون للثاني القيام لان الاب المسقط له قام مقام الام
 المسقطه فكان له القيام لمن بعدهما مع وجودها فلا كلام له مع من قام مقامها وهو في المدونة
 أيضا (ص) ومع البيع (ش) يعني انه يجوز اجتماع الخلع مع البيع ولا يجوز اجتماع البيع
 مع النكاح لتنافي الاحكام بين البابين لانه الاول على المشاحة والثاني على المساحة (ص)

من مالها باذنها فذلك جائز (قوله وكذا باذنها على الارجح) الصواب انه يجوز باذنها كما هو مفاد النقل انظر محشى نت (قوله يكتفي
 فاذا أعتق الزوج الجنين المخالعة به شرعاً صاروا بطن أمه (قوله وغير موصوف) ويدخل فيه اللؤلؤ (قوله وله الوسط) راجع لقوله
 وغير موصوف كما أفاده محشى نت (قوله واذا انقش الحمل) أي أو نزل ميتاً وكذا اذا كانت الامه في ملك الغير أي والجنين لم يكن
 ملكاً لها (قوله أن تنفق هي على نفسها) فيه إشارة الى أن المراد بقوله نفقة الحمل أي نفقة أم الحمل (قوله وباسقاط حضانتها)
 مفيد بان لا يخشى على المحضون ضرراً ما يتعلق قلبه بأمه أو لان مكان الاب غير حصين فلا يسقط حينئذ ذلك اتفاقاً وقيد بعضهم
 بأن لا يكون الاب على صفة من لا يستحق الحضانة لمناع قام به واذا مات الاب فهل تعود الحضانة للام وهو الطاهر أو تنتقل لمن بعدها
 لاسقاط الام حقها (قوله لاحد القولين) والقول الثاني أن الحق لمن بلى الام الآن تسقط للاب والمعتمد أن التفرقة بين الام
 وولدها حق للام فلا يشك عليه ما هنا من يشك اذا أعتقها على أن تسلم ولها فانه يلزم العتق ولا يلزمها ذلك لتشوف الشارع للحرية
 (قوله وهو في المدونة الخ) كذا أي به تقوية لاحد القولين البينين فيمن ترك حقها الخ وقوله وهو في المدونة أيضاً أي كما انه هنا الا أنك

خير بأن المصنف تبع المدونة وعيها لأنه يشكر ذلك من عنده فالواضح أن يقول والمصنف تابع للمدونة (قوله وردت لكباقي العبد الخ) وإنما يكون المبيع نصف العبد إذا عينت ذلك أو دفعته في مقابلة الدراهم والعصمة مع الان القاعدة في ذلك حيث لم يعين ما في مقابلة المعلوم أن المعلوم النصف وللجهول (١٤) النصف وأما لو عينت للمعلوم قدرافي عمل به (قوله فهي ثرد المبيع) أي

التي هي الالف أو يقول المعنى مع رد عن المبيع ويكسبون المبيع واقعا على نصف العبد إلا أن ردها ذلك حقيقة واستادرد نصف العبد لها مجاز لأن الذي يردده الزوج (قوله بقمته) أي بقيمة المؤجل حال يوم الخلع على غرضه وانظر كيف يقوم مع ان أجله مجهول وكيفية تقويمه أنه ان كان عينا قوم بعرض ثم العرض بعين وان كان عرضا قوم بعين (قوله وردت دراهم الخ) سواء أرتة اباها أم لا لأنها لا تعين بالاراءة ولا بالاشارة اليها كما لا تعين بها في البيع والبيع والاجارة ونحوها (قوله وكذا لو قالت خذها دون ثقليل الخ) هذا داخل في المصنف لأنه يراد بالشرط حقيقة أو حكما (قوله فانها تغرم له قيمته) أي اذا وقع على عبد معين وأما اذا كان موصوفا فيرجع بمثله (قوله فهو قوله ولا شيء له) أي سواء كان معينا أو موصوفا (تنبية) الرد في الاول الذي هو قوله وردت دراهم على حقيقة أي رد الزوج الدراهم وفي الثاني معنى الدفع وفي الثالث معنى كسر آنية الحجر وقتل الخنزير (قوله وتكسر آنية الحجر) كذا في نسخة والموافق للمدونة أهر يقتل الحجر وهو يقتضي عدم كسر آنيته لانها مال مسلم كذا أفاده محشى نت فالاولي للشارح أن يتبعها (قوله ويقتل الخنزير الخ) حكاهما بعضهم على أنهم ما قولان متساويان (قوله ويسرح) أي يطلق (قوله اذا كان عالما) ولم راجع للمغصوب والحاصل ان الحرام كذا أو بعضا لشيء له كان عالما أو جاهلا لا قيمة ولا مثلا وكذا المغصوب اذا كان عالما أو جاهلا كان جاهلا فردد قيمته ان كان معينا ولا فسخ له فان علمت دونه لم يقع طلاق في الحجر وكذا في المغصوب اذا كان معينا وقت الخلع والواقع ولزمها مثله وقوله كأم ولد أي بأن يخالعه رجل على أن يعطيه أم ولد (قوله كتبها خيرا) وقوله ونحو وجهها من مسكنها وقوله وتجييل الخ

وردت لكباقي العبد معه نصفه (ش) يعني ان الزوج اذا خالع زوجته على عبدها الا بقى ودفع لها من عنده ألفا فالعبد الا بقى نصفه في مقابلة العصمة ونصفه الا خرف في مقابلة الالف المذكورة فمقابل العصمة فهو خلع صحيح ومقابل الالف فهو بيع فاسد فترد الزوجة الالف للزوج لانها في مقابلة نصفه وهو لا يجوز بيعه فقوله وردت لكباقي العبد ونحوه من صور الغرر ولا ماله لعله معه أي مع المبيع المدلول عليه بالبيع وهو الالف في المثال لانها مبيعة من الزوج لها بنصف الا بقى فتردها وترد نصفه أي نصف الا بقى من يد الزوج اليها فهي ثرد المبيع من يدها الزوجها وترد نصف العبد من يدها اليها فيتم الزوج الالف وهي ماله ونصف العبد في العصمة ويبقى لها نصفه ولو قال وردت لكباقي العبد ببيع نصفه لكان أوضح (ص) وعجل المؤجل بمجهول (ش) يعني أن الزوجة اذا خالعت زوجها على مال معلوم لكن أجله باجل مجهول فانه يجمل وتدفعه للزوج الا أن وتوالت المدونة على أنه انما يلزمها ان تدفع قيمة المؤجل بمجهول يوم الخلع واليه أشار بقوله (وتوالت أيضا بقمته) أي قيمة المؤجل بمجهول ووجه القول الاول الذي هو ظاهر المدونة أن المال في نفسه حلال وكونه لاجل مجهول حرام فيبطل الحرام ويجعل المال ووجه هذا التأويل أنه كقيمة السلعة في البيع الفاسد والباء في بقمته بمعنى على أي على تجيل قيمته (ص) وردت دراهم زديثة الا لشرط (ش) يعني ان المرأة اذا خالعت زوجها على دراهم ثم ظهر أنها زديثة فان له ان يبدلها عليها كالبيع الا ان تكون اشترطت عليه أنه لا يرد منها شيئا فانه حينئذ ليس له أن يرد الردي منها وكذا لو قالت خذها دون ثقليل أو قالت لا أعرف الدراهم ان كانت زيوفا ولا يجوز ذلك في البيع ولو قال وردت دراهم وغيرها (ص) وقيمة كعبد استحق (ش) يعني أن الزوجة اذا خالعت زوجها على عبد ونحوه من كل مقوم معين ودفعته اليه فاستحق من يده عتاق أو حرية ولا علم عند الزوجين فانها تغرم له قيمته كما اذا تزوجها على عبد فاستحق من يدها فانه يغرم لها قيمته أما ان علمت دونه فهو قوله لا ان خالعت بها لاشبهة لها فيه أي فلا يقع طلاق وان علم الزوج علمت معه أولا فهو قوله ولا شيء له فلا معارضة بين المواضع الثلاثة (ص) والحرام كخمر ومغصوب وان بعضا ولا شيء له (ش) يعني أن الخلع اذا وقع بشئ حرام سواء كانت حرمة أصلية كخمر كان كاهراما أو بعضه كخنزير وثوب أو عارضة كام ولد ومغصوب فان الخلع ينفذ ويكون طلاقا بائنا ويرد المغصوب الى ربه وتكسر آنية الحجر ويقتل الخنزير على ما في سماع ابن القاسم ويسرح على ما في ولا شيء ولا يلزم الزوجة شئ من قيمة ذلك للزوج أي لا شئ له في مقابلة الحرام كذا أو بعضا والمغصوب اذا كان عالما علمت هي أم لا (ص) كتأخيرها دينها عليه (ش) هذا تشبيه في قوله ورد ولا شيء له ووقوع الطلاق بائنا والمعنى أن الزوجة اذا خالعت زوجها على ان آخرته بيد الله عليه فان التأخير يردلانه سلف منها جرم منفعة لها وهو العصمة وباتت ولا شيء للزوج عليها وتأخذ بالدين حالا ومثله سلفها لانه ابتداء وتجييلها دينها عليها من بيع أو سلف على أن يطلقها الا ان من عجل ما أخر يعيد مسلفا لكن أخر ما عجل وانما أتى بالكاف

الخنزير الخ) حكاهما بعضهم على أنهم ما قولان متساويان (قوله ويسرح) أي يطلق (قوله اذا كان عالما) ولم راجع للمغصوب والحاصل ان الحرام كذا أو بعضا لشيء له كان عالما أو جاهلا لا قيمة ولا مثلا وكذا المغصوب اذا كان عالما أو جاهلا كان جاهلا فردد قيمته ان كان معينا ولا فسخ له فان علمت دونه لم يقع طلاق في الحجر وكذا في المغصوب اذا كان معينا وقت الخلع والواقع ولزمها مثله وقوله كأم ولد أي بأن يخالعه رجل على أن يعطيه أم ولد (قوله كتبها خيرا) وقوله ونحو وجهها من مسكنها وقوله وتجييل الخ

الطلاق في المسائل لازم باتن ولا يلزم تأخير ولا خروج ولا تعجيل الدين (قوله فانها باتفاق) اعلم أن المشبه ما كان بعد الكاف كاهو قاعدة الفقهاء الآن الإشارة خفية وأما عكس المصنف وهو طلاقه مع تأخير دينه عليه افرجعي لأنه طلق وأعطى ويجوز أن لم يكن له نفع في التأخير والامنع وبانت (قوله اللهم الآن يريد) والفرق أن المخالعة على الخروج من المسكن حق لله تعالى فلا يجوز زنا سقاطه والمخالعة على كراه المثل حق آدمي (قوله من سلم أو من بيع) لا يتأتى قوله من بيع أي بدون (١٥) سلم فتدبر (قوله أو المال المؤجل

الخ) الحسن المجمل (قوله وهل كذلك ان وجب الخ) أي وجب عليها قبوله قبل أجله كذا في شرح شبوع وبعبارة المدونة التي ذكرها الشارح صادقة بكون الدين عليها أو عليه والمناسب للقيام كون الدين عليه (قوله وإذا كان لاحد الزوجين الخ) الكلام لا يأتي انما يظهر فيما إذا كان لها عليه دين (قوله كالعين والعرض والطعام من قرض الخ) لا يخفى أن من قرض راجع لقوله والعرض والطعام وأما العين فلا فرق بين كونها من قرض أو بيع وهو مثال لما يجب قبوله وأما الطعام والعرض من بيع فالحق لها فلا يجب قبوله (قوله ليسقط عنه نفقة العدة) لكون الطلاق حينئذ بائنا والمرأة في البائن لا نفقة لها في العدة وقوله سوء الخصومات أي الخصومات السيئة التي قد ترتب على التأخير (قوله ويكون الطلاق رجعيًا) ويكون عزلة من طلق وأعطى (قوله فلم تكن أسقطت) كأن في العبارة حذفًا والتقدير فلم يحصل له نفع من جهتها لانها لم تكن أسقطت عنه ما لا يقدر على إسقاطه والحاصل أن قوله أولاً فهو سلف جرنفعا أي جرنه نفعاً من جهتها وهو سقوط نفقة العدة أو سقوط سوء الاقتضات ومن كونه قادراً على أن يطلقها

ولم يعطفه بالواو على حرام لينبيه على أن الحرمة في المشبه ليست باتفاق بخلاف المشبه به فانها باتفاق (ص) وخر وجهان مسكنها (ش) أي وكذلك لا يجوز للزوج أن يخالف زوجته على أن يخرج من مسكنها الذي طلقت فيه لان مسكنها فيه إلى انقضاء العدة بحق الله لا يجوز لاحد اسقاطه لا بعوض ولا غيره وبانت منه ولا شيء عليها الزوج اللهم الآن يريد أنها تتحمل بأجرة المسكن زمن العدة من مالها فيجوز (ص) وتعييها لها ما لا يجب قبوله (ش) يعني وكذلك لا يجوز أن يخالفها على أن يعجل لها ديناً عليه لا يجب عليه قبوله كالعرض والطعام من سلم أو من بيع أو المال المؤجل مع خوف الطريق لان ذلك يؤدي إلى حط الضمان وأزيدك فالزوجة قد حطت عنه الضمان وزادها العصمة فإذا وقع الخلع نفذ ولا رجوع له ويرد المال إلى أجله ويأخذ منها ما أعطاهما كافي المدونة فقوله وتعييها له مصدراً مضاف لفاء له وقوله لها مفعوله الأول تعدى له بحرف الجر وقوله ما مفعوله الثاني تعدى له بنفسه (ص) وهل كذلك ان وجب أولاً تأويلان (ش) يعني أن الشيوخ اختلفوا في قول المدونة عن مالك وإذا كان لاحد الزوجين على الآخر مال مؤجل فخالعا على تعييها قبل محله جاز الخلع ورد الدين إلى أجله اه فتهم من خالعا على اطلاقها وقال لا فرق بين ما يجب قبوله وغيره كالعين والعرض والطعام من قرض فيرد لأجله لانه يحل ليسقط عنه نفقة العدة وقيل ليسقط عن نفسه سوء الخصومات وسوء الاقتضات فهو سلف جرنفعا ويكون الطلاق بائناً أو خالعا لبعض على خلافه وفصل فقال الدين الذي لا يجب قبوله لا يجوز الخلع به كما مر وما يجب قبوله يجوز الخلع على تعييها لها ذلك ولا يرد الدين إلى أجله ويكون الطلاق رجعيًا ولا يدخل ههنا سلف جرنفعا لانه قادر على أن يخالعا بالمال بان يطلقها بافظ الخلع لتسقط عنه نفقة العدة فلم تكن أسقطت عنه ما لا يقدر على إسقاطه (ص) وبانت (ش) أي وحيث وقع الطلاق على عوض ولو صورة بان المرأة تم العوض للزوج أم لا في جميع ما مر وما يأتي في صورة واحدة قالها في الجواهر وهي لو قال لها ان أعطيتني هذا وأشار لخروجه يعلم بأنه حراً فأعطته فان الطلاق رجعي ويستثنى هـ إذا من قوله فيما مر والحرام (ص) ولو بلا عوض نص عليه (ش) يعني أن حكم طلاق الخلع البينونة ولو وقع بغير عوض يريد إذا صرح بلفظ الخلع أو ما في معناه من لفظ الصلح أو الإبراء أو الاقتداء وأشار بقوله (أو على الرجعة) إلى أنه إذا نص على الرجعة مع العوض بان أعطته شيئاً وقالت له طلقني طلاق رجعية فأخذ منها وطلقها فإنه يقع بائناً لان حكم الطلاق مع العوض البينونة فلا يخرج به عنها النص على الرجعة ومثله نصه على الرجعة مع العوض نصه عليها مع لفظ الخلع (ص) كأعطاء مال في العدة على نفسها (ش) يعني أن الشخص إذا طلق زوجته طلاق رجعية ثم أنها دفعت له شيئاً في العدة على أنه لا راجعها قبل ذلك منها على ذلك فإنه يقع طلاقاً ثانية بآئنة عند ثالث لان عدم الارتجاع ملزوم للطلاق البائن فما أنشأه الآن غير ما مر وعند ابن وهب تبين بالاولى وعند أشهب له الرجعة ويرد لها مالها وما قررناه من نحوه للشارح وجهه الموافق على كلام

بلفظ الخلع اتفق السلف الذي جرنفعا باعتبار ما روي باعتماد اسقاطه عن نفسه سوء الاقتضات فتدبر (قوله نص عليه) أي على لفظ الخلع (قوله من لفظ الصلح الخ) أي كان يقول أنت مصالحة لي أو مبرأة لي أو منتهية مني وانظر قول الشارح انها في معنى الخلع مع أن المعنى يختلف الآن يكون أراد أنها بعينه استعمالاً في البينونة فيكون خلاصته أنها ألفاظ تعرفت في البينونة (قوله مع العوض) فيه إشارة إلى أن قول المصنف أو على الرجعة معطوف على بلا عوض والتقدير أو بعوض نص على الرجعة وتفوته مسألة على أنه

إذا نص على الرجعة مع لفظ المخالعة فإنه يكون بائناً وليس معطوفاً على ضمير عليه لاقتضائه أن ذلك عند الخلو ولا يصح إلا أن يحمل على ما إذا تلفظ باللفظ (قوله لكن الذي الخ) هو المعتقد (قوله حيث وقع القبول باللفظ) بأن تلفظ بقوله قبلت ذلك وقوله وأما أن وقع بغيره أي كان يتكلم بقلبه (قوله كبيعها أو تزويجها) وكذا أن بيعت أو تزوجت بحضوره وسكت وسواء في الجميع كان هازلاً أو جاداً إلا أن أنكر بعد عقد النكاح أو البيع فلا تطلق عليه وانظر إذا علم بالعقد وسكت ولم يحضره والظاهر أنه لا يكون طلاقاً فإن ادعى بعدم مباعها أو تزويجها أنه غير عالم بأنهم أزوجته ولم تقم قرينة تكذبه فالظاهر تصديقه إذ ليست هذه من المسائل التي لا يعذر فيها بالجهل (قوله وطلاق حكمه) أو وقعته الزوجة أو الحاكم (قوله وعسر بنفقة) كلام المواق والشارح يفيد أن الغائب الملىء إذا دلق عليه لعدم مال حاضر يفرض لزوجه فيه أنه كذلك (١٦) فلو عبر المصنف بقوله أو عدم نفقة لكان أخصراً وأحسن اعلم أن من

وبعدت من يداين الغائب ويتبع به ذمة الغائب لا يطلق عليه ولا يلزمها أن تتداين ويكون الدين في ذمتها بل ولو كانت غنية لا يلزمها أن تنفق على نفسها من مالها ولها أن تطلق عليه كما ذكر شيخنا عبد الله (قوله أو أسلام من أحد الزوجين) أي بعد ارتداده وفي الحقيقة الموجب للفسخ إنما هو الارتداد ولكن لما لم تظهر ثمرة الارتداد إلا عند الإسلام نظر إليه إلا أنك خير بيان الكلام في طلاق أو وقعته الحاكم والطلاق يقع بمجرد الردة فلا يحتاج لاننشائه من الحاكم (قوله لأن شرط نفي الرجعة) يدخل في ذلك ما لو قال أنت طالق طلاقاً لا رجعة فيها لأنه ثبت الرجعة بأول لفظه فلا يسقط ما وجب بقوله لا رجعة فيها ومثله ما لو قال أنت طالق طلاقاً مطلقاً فأنشأها رجعية وقيل بآئنة وقيل ثلاث والأول أرجح ورجع اللغائي أنها بائنة وهو ما عليه مالك وابن القاسم وجه ما لله والقول بأن ثلاث ضعيف ومحمل

ابن وهب لكن الذي قاله الشارح هو الذي عليه مالك وابن القاسم وهو الظاهر حيث وقع القبول باللفظ وأما أن وقع بغيره فشكل بأنه كيف يقع الطلاق بغير لفظ ويجاب بأن ما يقوم مقام اللفظ في الدلالة على القبول ينزل منزلة (ص) كبيعها أو تزويجها والمختار نفي الزوم فيهما (ش) هذان باب إضافة المصدر لمفعوله والمعنى أن الإنسان إذا باع زوجته أو زوج زوجته طلقت طلاقاً واحدة بائنة وسواء فعل ذلك في جماعة أم لا هازلاً أو جاداً أو بشكل نكاحاً شديداً ولا يتزوجها ولا غيرها حتى تعرف توبته وصلاحه مخافة بيعها ثانية قاله في البيع ومثله في تزويجها واختار اللخمي من الخلاف عدم لزوم الطلاق في البيع والتزويج وإليه ما يعود ضمير التثنية من قوله والمختار عدم لزومه فيهما والمذهب القول الأول (ص) وطلاق حكمه به إلا لبلاء وعسر بنفقة (ش) يعني أن كل طلاق حكم الحاكم أو نائبه باننشائه فإنه يكون بائناً إلا الطلاق على المولى والعسر بنفقة فإن الطلاق عليهما رجعي كما يأتي في قوله وتتم رجعته إن انحل والالغت وفي قوله وله الرجعة إن وجد في العدة يسار يقوم عملها وقولها حكم باننشائه أي لكعب أو أضرار أو نشوز أو فقد أو أسلام من أحد الزوجين احترازاً مما إذا حكم بصحته أو بلزومه فإنه يبقى على أصله من بائن أو رجعي * ولما أنهي الكلام على أسباب البيئونة أخرج منها قوله (لأن شرط نفي الرجعة) أي لأن طلاق طلاقاً رجعياً وشرط نفي الرجعة (بلاعوض) ولا غيره من أسباب البيئونة السابقة فلا يعتبر بشرطه وهو رجعي وشرط مبني للجهول يشمل شرطه وشرطها (ص) أو طلق وأعطى (ش) يعني أن الزوج إذا طلق زوجته وأعطاهامائة مثلاً فإنه يكون الطلاق رجعياً (ص) أو صالح وأعطى (ش) صورته أن لها عشرة مثلاً فأخذت منه خمسة وتركته خمسة هبة ثم طلقها فإنه والحالة هذه يقع الطلاق رجعياً لأن ما تركته من دينها لا في مقابلة العصمة وما أخذت فهو صلح عن بعض دينها وقيل بائن وصححه غير واحد نظراً إلى أن المتروكة في مقابلة العصمة وقرى ابن الموازي كل من مسألة طلق وأعطى وصالح وأعطى فقال إن أعطى على وجه الخلع وقصد التاركة أو جرى بينهما ما يقتضي ذلك فبائنة وإن لم يجز ذلك بينهما فرجعية وتأول ابن الكاتب ما في المدونة عليه وإلى هذا أشار بقوله (ص) وهل مطلقاً أو لا أن يقصد الخلع أو بلان

ذلك ما لم يقل طلاق تملكين به نفسك والافه وثلاث باتفاق لم يزد على تملكين الخ ولا رجعة عليك فهو بائن كما للعيار (ش) ذكره بعض شيوخنا (قوله ولا غيره من أسباب البيئونة) أي كلفظ الخلع والابراء والافتداء ونحو ذلك (قوله وتركته خمسة هبة) أي فقول المصنف وأعطى أي وأعطى ما وقع الصلح به وهو الخمسة فقول المصنف في باب الصلح وعلى بعضه هبة وقوله وقيل بائن وهو ظاهر كما أفاده المحققون وأما قوله لا في مقابلة العصمة فلا يسلم فعلي هذا يكون التأويل ضعيفين مع أن الرجعي مطلقاً كما تقدم فلا يظهر هذا الحل وفي عب أن المعنى أو صالح زوجة على مالها عليه سواء كان مقراً أو منكر أو أعطاهاشياً آخر من ماله وهذا الكلام يحتاج لتأمل فلا حاجة للاطالة تذكره ولأن كلاً من آخر حيث قال ليس المراد أن لها ديناً عليه فصالحها على إسقاط بعضه لأن الذي صالحها فيه في نظير العصمة فهو بائن وإنما المراد أنه وقع بينه وبينها صلح على وجه ما كمالو كان له عليها أو كان لها عليه فصالحها والظرف الأول من كلامه لا يظهر والثاني قريب (قوله وفرق) أي فصل (قوله على وجه الخلع) الإضافة للبيان وقوله وقصد التاركة عطف تفسير

أي تتركها فلا تراجعها وقوله وجري بينهما ما أي لفظ يقتضي ذلك (قوله وهل الطلاق فيهما) أي في المسئلتين ورجع بعضهم رجوعه
لثانية فقط على ما هو المأخوذ عن كثير من الأشياخ والراجع من التأويلين أنه رجعي مطلقا (قوله معنى الخلع) أي معنى هو الخلع أو معنى
لفظ الخلع وقوله أو المتاركة كذا في بعض النسخ بأو وأو بمعنى الواو والعطف تفسير وقوله والقصد إليه أي أو القصد إليه فالواو بمعنى أو
والمعنى أو حصـل القصد إليه (قوله إلا أن يقصد معنى الخلع) فيه ما تقدم ناظر لقوله والقصد إليه وفي العبارة حذف والتقدير أي
ويجري بينهما معنى الخلع والمتاركة وقوله بالدفع أي بقصد الدفع عن نفسه سواء الخصومات أي الخصومات السيئة وذلك لأنه إذا كان
لأرجعة لا يأتي خصومة من جهة نفقة ولا من جهة رجعة (قوله إرادته بلفظ الطلاق) أي بحيث يكون لفظ الطلاق مستعملا في ذلك
المعنى وقوله بل معناه أن يجري بينهما كره أي أو يقصد معنى الخلع فطابق هذه العبارة العبارة الأولى ألا أنك خير بأن الطلاق البائن
كما يؤخذ مما تقدم انما يكون بلفظ الخلع أو البراء أو الافتداء أو الطلاق لأنه مع الدراهم ثم لك أن تقول قد علمنا أن الرجعي أنه رجعي
مطلقا وقد علمت قوله أو جري بينهما معنى الخلع ولا يخفى أنه يصدق بما إذا تلفظ (١٧) الزوج بلفظ الخلع مع أنه متى قال خالعتك أو فاديتك

أو نحو ذلك يكون بائنا فيجاب بأن
يخرج من ذلك ما إذا تلفظ الزوج
بخالعتك الخ (قوله وهو الملتزم
للعوض الخ) الأولى أن يقتصر على
الأول وهو الملتزم للعوض كما يفيد
شرح شب ثم لا يخفى أن المعنى حينئذ
أن المرأة قابلة أي طالبة قبول
الزوج منها ذلك أو المراد القابلة للرد
والقبول وهي الرشيدة لأن الملتزم
لا بد أن يكون رشيدا وقوله القابل
أي الصالح للالتزام (قوله لأن
الزوج لا يوجب العوض) قد علمت
أن المعنى صحيح من العبارة الأولى
وخلاصته أن هذا الحل بناء على
عدم التقدير فإذا قدر صدور الطلاق
صح ترجيح الضمير للعوض (قوله لما
فيه من المال) هذا التوهم لا يأتي
الأول كان يدفع المال مع أنه انما
كان بأخذ المال (قوله ولو سفيها)
وكذلك له خلع المثل ان خالع بدونه فله
الخمس ولا يبرأ المختلع بتسليم المال

(ش) أي وهل الطلاق فيهما رجعي سواء جرى بينهما معنى الخلع أو المتاركة والقصد إليه
أم لا أو هي رجعية فيهما إلا أن يقصد معنى الخلع بالدفع عن نفسه سواء الخصومات وعبارة
ليس معنى قصد الخلع إرادته بلفظ الطلاق بل معناه أن يجري بينهما كره أو يقصد معنى الخلع فطابق هذه العبارة العبارة الأولى ألا أنك خير بأن الطلاق البائن
كما يؤخذ مما تقدم انما يكون بلفظ الخلع أو البراء أو الافتداء أو الطلاق لأنه مع الدراهم ثم لك أن تقول قد علمنا أن الرجعي أنه رجعي
مطلقا وقد علمت قوله أو جري بينهما معنى الخلع ولا يخفى أنه يصدق بما إذا تلفظ (١٧) الزوج بلفظ الخلع مع أنه متى قال خالعتك أو فاديتك
أو نحو ذلك يكون بائنا فيجاب بأن يخرج من ذلك ما إذا تلفظ الزوج بخالعتك الخ (قوله وهو الملتزم للعوض الخ) الأولى أن يقتصر على الأول وهو الملتزم للعوض كما يفيد شرح شب ثم لا يخفى أن المعنى حينئذ أن المرأة قابلة أي طالبة قبول الزوج منها ذلك أو المراد القابلة للرد والقبول وهي الرشيدة لأن الملتزم لا بد أن يكون رشيدا وقوله القابل أي الصالح للالتزام (قوله لأن الزوج لا يوجب العوض) قد علمت أن المعنى صحيح من العبارة الأولى وخلاصته أن هذا الحل بناء على عدم التقدير فإذا قدر صدور الطلاق صح ترجيح الضمير للعوض (قوله لما فيه من المال) هذا التوهم لا يأتي الأول كان يدفع المال مع أنه انما كان بأخذ المال (قوله ولو سفيها) وكذلك له خلع المثل ان خالع بدونه فله الخمس ولا يبرأ المختلع بتسليم المال

(٣ - ختمى رابع) السفيه بل لوليه كما في الخطاب عن التوضيح ولكن قال ابن عرفة ظاهر كلام الموثقين كان فتحون والمتسطين براءة
المختلع يدفع الخلع للسفيه دون ولية ولكن كلامهم في الحجر يفيد أن القبض للولي لقول المصنف لا كدرهم لعيشه وقد ذكر الخطاب
عن التوضيح ما نصه وإذا صح عنها أي خلع السفيه فلا يبرأ بتسليم المال إليه بل إلى ولية ونحوه للشارح وانما بالغ على السفيه رد على ابن
عبد السلام فإن كلامه يقتضي عدم صحته (قوله أو سلطانا الخ) يدخل تحته القاضي ومقدمه (قوله على وجه النظر في الجميع) أي ولا يجوز
لهم الطلاق عليه بغير عوض عند مالك وابن القاسم (قوله فالنظر لوليه) ووليه اما الحاكم أو من يقيمه ان جن من بعد بلوغه ورشده وأما
الاب اذا جن قبل بلوغه أو بعده وقبل رشده واتصل (قوله لأب سفيه وسيد بالغ) فلا يجوز زلهم بالخلع عنهم ما بغير انهم ما وهم افضولان
ولو جبراهما على النكاح (قوله المشهور أن الطلاق بيد السفيه) وقوله بعد لأن الطلاق بيد العبد ظاهره أن الخلاف جار ولو كان بغير عوض
ويؤيده ما نقله بهرام حيث قال قال بعض الشيوخ أن رأي الولي للحجور حسن النظر أن يطلق عليه من غير شيء يأخذه جاز (قوله كالرفيق)
أي لأنه لا يتصف بسفيه خلاصته أن السفيه هو الحر البالغ الذي يضيع ماله في الشهوات واللذات ولو مباحة (قوله لأن الحجر عليهما للصغر
والرق) أي لا للسفيه والاحسن أنه لا حاجة لتقييد السفيه بكونه بالغاً لأنه لا يكون الا بالغاً (قوله راجع للمسئلتين) لا يخفى أن إضافة سيد

لما منع رجوعه لهما الا ان يريد أنه من باب الحذف من الاول لدلالة الثاني (قوله ونفذ خلع المريض) مخوفاً لا (قوله أو قطع) أي خيف منه الموت حاصل ما في المقام أن (١٨) ذلك نافذ وجائز فيما اذا كان المرض خفيفاً أو ما اذا لم يكن خفيفاً فنافذ ولم يكن جائزاً الا ان فيه اخراج وارث ولو

انكافرة أو أمة وأما غير المخوف فجائز ولو لمرة مسلمة مع النفوذ بقي أن ظاهره أن مجرد الحبس في القطع موجب لمنع الخلع وليس كذلك بل لا بد من التقريب كما يفيد الشارح فيما يأتي (قوله اذا طلق في مرضه المخوف) ثم مات لان كان غير مخوف كسعال ومات منه ولو كان حين الطلاق غير مخوف ثم صار مخوفاً قبل الموت (قوله لان فرقة اللعان) تقوم مقام الطلاق أي تقوم مقام فرقة الطلاق (قوله لانه طلاق) أي كطلاق (قوله لم ترثه زوجته ولا غيرها) قال اللخمي ولو عاد للإسلام ثم مات بقرب ذلك ورثه ورثته دون زوجته على مذهب ابن القاسم لان الرد طلاق بائن والاسلام ليس مراجعة وترثه عند أشهب وعبد الملك لانهم اريان عودها اليه على الاصل من غير طلاق قال الخطاب وما قاله اللخمي غير ظاهر ولذا قال ابن عرفة بعد ذكر كلامه قلت الاظهر أن ترثه زوجته على قول ابن القاسم أيضاً اذا عاد للإسلام لاختصاص الحرمان بها حينئذ بخلاف غيرها فانما يحصل حرمانه بالموت في زمنها فقط فصار اتهامه فيها كالاتهام بالطلاق في المرض وأما المطلقة في المرض الجنون أو جذام فلا ترث وأما المطلقة لنشوز ففي ارثها قولان وظاهره أن الطلاق للجنون ومأمعه حكمهما ما مر سواء كان الجنون ومأمعه منها أو منه انظر عجم (قوله المشهور

(ص) ونفذ خلع المريض (ش) يعني أن المريض مرضاً مخوفاً ومن في حكمه من المحجور وعليهم كما ضرب صف القتال والمحجوس لقتل أو قطع لا يجوز له أن يخالف زوجته ابتداءً لان فيه اخراج وارث فان فعل فانه ينفذ ويقع عليه الطلاق (ص) وورثته دونها (ش) يعني أن الشخص اذا طلق في مرضه المخوف ثم مات فيه فان الرجل لا يرثها ولو طلقها مرضاً لانه الذي أسقط ما كان يده ولو مات الرجل فان المرأة ترثه لانه فان طلقها حينئذ من الارث كانت مدخولاً بها أم لا انقضت عدتها وترثه أم لا وأما غير الميراث من الاحكام فحكمها فيه كغيرها من عدة في المدخول بها وعدمها في غيرها ويتصف الصدق عليه ولا تصح الوصية لها وان قتلته خطأ ورثت من المال دون الدية وان قتلته عمداً ورثت من مال ولاديه (ص) كغيره وعمل به فيه (ش) التشبيه في ارثها منه ودونه والمعنى أن الزوج اذا خرب زوجته أو ملكها أمر نفسها في مرضه المخوف أو في صحته فاخترت نفسها في المرض فانها ترثه اذا مات من مرضه ذلك طال مرضه أو قصر ولا يرثها ان ماتت هي في مرضه والموضوع أنها أوقعت طلاقاً بائناً في التخيير والتملك في مرضه لا رجعي ولا فريضاً وترثه قوله فيه متعلق بمحذوف لا يخبره وعمل به أي وأوقعته فيه كان التخيير والتملك في المرض أو في الصحة (ص) ومولى منها (ش) يعني أن الانسان اذا آلى في مرضه أو في صحته من زوجته وانقضت أجل الالباء في المرض المخوف ولم يأت بالقيصة ولا وعد بها فطلق عليه في المرض ولم يرتجع وانقضت العدة في حال حياته ثم مات من ذلك المرض فانها ترثه ولا يرثها اذا ماتت هي في ذلك المرض (ص) وملاعة (ش) يعني أن الانسان اذا لعن زوجته في مرضه المخوف فانها ترثه ولا يرثها لان فرقة اللعان تقوم مقام الطلاق لانه طلاق جاء من سببه وانما قلنا وانقضت عدتها في حال الحياة لان طلاق الالباء رجعي وكلام المؤلف في البائن وبعبارة وأشار بقوله وملاعة الى أنه لا فرق بين الطلاق والفسخ ولو ارث المريض لم ترثه زوجته ولا غيرها فان قيل اذا وجب الميراث في اللعان مع كونه فسخاً في الردة أولى لانهم اطلاقاً والفسخ أقوى منه في حل العصمة فالجواب أن اللعان خاص بالمرأة فاتهم بخلاف الردة لانها تمنع سائر الورثة (ص) أو أحنثته فيه (ش) المشهور أن الرجل اذا قال لزوجه في صحته أو في مرضه ان دخلت دار فلان مثلاً فانت طالق قد خلتها في المرض فانه يلزمه الطلاق وترثه وان ماتت هي في ذلك المرض لم يرثها فقوله فيه أي أوقعت الحنث عليه فيه سواء كان التعليق فيه أو في الصحة وأولى لو أحنثته غيرها (ص) أو أسلمت أو عتقت (ش) صورته تزوج بكتابية أو بأمة مسلمة ثم انه مرض فطلق زوجته المذكورة ولو بائناً ثم أسلمت الكتابية أو عتقت الامية في مرضه الذي مات فيه فان هذه الكتابية التي أسلمت والامية التي عتقت ترثه لانهما على منعهما منه لما خشى الاسلام أو العتق وسواء أسلمت أو عتقت في العدة أو بعدها (ص) أو تزوجت غيره وورثت أزواجاً وان في عصمة (ش) مذهب المدونة أن الرجل اذا طلق زوجته في مرضه وطال مرضه وانقضت عدتها منه وترثه أم لا يرثها لا ينقطع منه بل لو تزوجت أزواجاً وطلقها كل منهم في مرضه المخوف وطال مرضه ثم ماتوا فانها ترثهم كلهم ولو كانت في عصمة رجل آخر غير المريض (ص) وانما ينقطع بصحة ينة (ش) أي وانما ينقطع ارث الزوجة التي طلقها في مرضه المخوف بحصول صحة ينة له ويعلم ذلك من أهل المعرفة بذلك (ص) ولو صح ثم مرض فطلقها

(قوله لم ترث الا في عدة الطلاق الاول) لو قال الا في العدة لكان أولى اذا عدة الطلاق الثاني والجواب ان المعنى لا ترث في عدة الثاني لانه لا عدة له والسالبة تصدق بنفي الموضوع وذلك لانه يجعل في قوة عدة الثاني لا ارث فيها (قوله أو شهدت عليه بينة به) أي وهو منكر اعلم ان من شهدت عليه في مرضه بالطلاق وهو منكر له فانما تعد عدة طلاق وهل تعتمد من يوم الحكم بالشهادة أو من يوم قالت البينة انه طلق فيه خلاف ذكره ابن عرفة والثاني هو المعتمد (قوله ولو تزوجت غيره) أي بأن انقضت العدة المستأنفة وتزوجت غيره وقوله وتبتدى العدة من يوم الاقرار والارث ثابت لها ولو انقضت كما بينا (١٩) (قوله الا أن تشهد بينة له) هذا استثناء منقطع مما تقدم اقرار بدون بينة أو

انكار وفامت عليه البينة وأما هذه فهي اقرار وأقام على ذلك بينة أي أقر بأنه طلقها من نحو سنة وأقام على ذلك بينة فيعمل بذلك وان انقضت العدة ولا ترثه ان مات من مرضه ذلك حيث انقضت العدة من يوم الطلاق لوجود البينة (قوله ولا ينافي هذا قوله في العدة) حاصل ما في العدة أنه أقر في صحته بأنه طلقها ولم تقم بينة تشهد بيوم الطلاق فتستأنف العدة فالمرأة لا ترث الا اذا مات والعدة المستأنفة باقية فاذا انقضت ومات فلا ترث فالمشار له قوله فترثه ان مات من ذلك المرض وتزوجت غيره وتبتدى العدة من يوم الاقرار (قوله لكن تعد عدة وفاة) أي بخلاف الطلاق في المرض فتعد عدة طلاق وقوله فكا الطلاق في المرض ولو كان الطلاق بائنا لاحتتمال طعنه في شهادتهم لو كان حيا وبهذا أيضا يوجه ارثها مع شهادة البينة بابقائه في صحته حيث أسندته لبعته والحاصل أن المثلة مقيدة بأن تبقى لموته وأما وانفصلت قبل موته وعلم ذلك لم ترثه (قوله لم يرثها) أي ان كانت العدة انقضت (قوله

لم ترث الا في عدة الطلاق الاول (ش) موضوع المسئلة أنه طلقها في مرضه طلاق رجعية ثم صح منه صحة بينة ولم يرتجعها ثم مرض ثانيا فأردفها طلاقا رجعيا أو بائنا ثم مات من ذلك المرض فانما لا ترثه الا ان بقي من عدة الطلاق الاول بقية لان الفرض ان الطلاق رجعي ومات في العدة فترثه فان لم يبق من عدة الطلاق الاول بقية فانما لا ترثه بالطلاق في المرض الثاني لانه طلاق مردف على الاول وقد زالت تهمة في الصحة ودليل كون الطلاق الاول رجعيا قوله فطلقها اذ لو كان بائنا لم يرتد ف عليه طلاق المرض الثاني وهذا ما لم يكن ارتجعها بعد صحته ثم مرض فطلقها رجعيا أو بائنا فترثه ان مات من مرضه الثاني وعلم كونه مريضا من قوله صح (ص) والاقرار به فيه كانشائه والعدة من الاقرار (ش) يعني ان الشخص المريض اذا أقر أو شهدت عليه بينة بايقاع الطلاق في زمن سابق على مرضه بحيث تنقضي العدة أو بعضها فيه فان ذلك بمنزلة انشاء الزوج الطلاق في المرض ولا عبرة باسناده الزمن السابق بالاقرار أو البينة ولو أرخت فترثه ان مات من ذلك المرض ولو تزوجت غيره وتبتدى العدة من يوم الاقرار والشهادة ولا يصح في انقضائها أو بعضها لانها حق لله ولم يرثها وان انقضت على دعواه الا أن تشهد بينة له فيعمل على ما أرخته البينة في العدة وفي الارث ولا ينافي هذا قوله في العدة وورثته فيها أي في هذه العدة المستأنفة خاصة لان انقضت لان المقر هنا مريض وهناك صحيح (ص) ولو شهد بعد موته بطلاقه (ش) يعني ان الشهود اذا شهدت بعد موت شخص على طلاقه لزوجه طلاقا بائنا أو رجعيا وانقضت العدة على حسب تاريخهم فان الزوجة ترثه أبدا كما أفاده بقوله (فكا الطلاق في المرض) لما مر لكن تعد عدة وفاة والموضوع أن الشهود عند ذهاب غيبتهم اذ لو كانوا حاضرين لبطلت شهادتهم بسكوتهم ولو كانت هي الميتة وشهدت البينة بعد موتها بطلاقها لم يرثها وانظر الفرق بين موته وموتها في الشرح الكبير (ص) وان أشهد به في سفر ثم قدم ووطئ وأنكر الشهادة فترق ولا حد (ش) أي وان أشهد الزوج بالطلاق الثلاث أو دونه أي بانشائه أو بالاقرار به في سفر ثم قدم ووطئ وأنكر الشهادة فترق الحاكم بينهما ولا يلزمه حد على المشهور لانهم على حكم الزوجية حتى يحكم بالفراق بدليل ان العدة من يوم الحكم بالفراق ولانه كالمقر بالزنا الراجع عنه (ص) ولو أبانها ثم تزوجها قبل صحته فكا المتزوج في المرض (ش) يعني ان المريض اذ طلق زوجته طلاقا بائنا ثم تزوجها في ذلك المرض فعلمه حينئذ حكم من تزوج أجنبية في المرض فيكون فاسدا وفساده لعقده لانه من ادخال وارث فيفسخ قبل البناء وبعده ولها الاقل من المسمى ومصدق المنزل من الثلث ويجعل الفسخ الآن يصح المريض كما مر فالتشبيه لافادة الفسخ ولو بعد

وانظر الفرق الخ) الفرق ان الشهادة يجب الاعذار فيها للشهود عليه وقد فات ذلك لموته فوجب ان ترثه لاحتتمال ابدائه مطعنا فيها لو كان حيا واذا كانت هي الميتة فقد أعذر اليه فيها فلم يسد قضا مطعنا فوجب ان لا يرثها (قوله وان أشهد الزوج به) أي بايقاع الطلاق وهو بائن أو رجعي وانقضت العدة وأما لو كان رجعيا ولم تنقض العدة وادعى انه نوى بهذا الوطء الرجعة فانه يصح ارتجاعه (قوله لانهم سمعوا على حكم الزوجية) وقيل لانه يجوز عليه النسيان (قوله ولانه كالمقر بالزنا الراجع عنه) فاشهاد بالطلاق بمنزلة الاقرار بالزنا وانكاره الشهادة بمنزلة الرجعة ولا يخفى بعد الانكحار بان هذا لا يظهر في الشهادة على الانشاء (قوله قبل صحته) صادق بأن يتزوج في أول مرضه وبأن يتزوجها في آخر مرضه (قوله فعلمه حينئذ حكم من تزوج أجنبية) أي فلا يلزم تشبيهه بشي بنفسه

(قوله ولم يجز خلع المريضة) مرضا مخوفاً أي يحرم عليها وكذا عليه أيضاً لأنه معين لها على ما قصدت واستعمله هنا في إبانة العصمة وقوله وهل يرد الطاهر كما قال بعض أن هذا الراد بطل أي الخلع يعني المال المخالعة به والحاصل أن الخلع له معنيان (قوله أو الجاوز لارثته الخ) قال بعض الشيوخ هذا هو الذي ينبغي التعويل عليه (قوله واستفيد مما مر عن المدونة أنهم لا يتوارثان على كلا القولين) انما الذي مر على القول الثاني لا الأول لأن الأول ما فيه التصريح بالإعدام كونه لا يرثها ويجب أن عدم ارثها منه يعلم من كونها طالبة للفراق لانها خالعت (قوله فيوقف جميع ما خالعت به) أي لا قدر الارث خاصة وان احتاجت للاتفاق منه أخذته وان تلف فهو منه ان كان معيناً وما ذكره من وقف جميع ما خالعت عليه نحو ما لا يفي الحسن والخطاب وهو الصواب كما أفاده محشي تن وت ومن تبعه بوقف قدر ارثه مما خالعت به من نصف (٣٠) وربع وهو خلاف الصواب ومعنى ايقافه أنه يتزعم منها ويوقف تحت يد أمين

على ما قاله في الجواهر وهو ظاهر المتن والذي في المدونة أنه ينبغي بيدها ولا ينزع منها فتصرف فيه بيع وشراء ونفقة بالمعروف وان كان معيناً وتلف ضمنه لانه معين رضيه والمعتمد كلام المدونة فيحمل قول المصنف ووقف على ان الزوج لا يمكن منه ويوقف عن أخذه الى الموت (قوله الى موتها) قال في معين الحكم وان قلنا يوم الموت ووقف فان صحته أخذه وان مات كان له ذلك من الذي كان يسدها ومما حدث لها من مال وفيما علمت به وما لم تعلم ما لم يجاوز ذلك المسمى فلا يراد عليه لانه رضى به والحاصل انها ان صحته نقذا الخلع على كل حال سواء قلنا باعتبار يوم الخلع أو يوم الموت بقدر الميراث أو أكثر على قول ابن القاسم تقدم ان الاكثر على انه تفسير لقول مالك فعلى المؤلف المتواخدة في عدم الاقتصار عليه وتقديمه تأويل الأقل بأن قول مالك مخالف لابن القاسم وأنه يبطل على كل حال وان كان أقل من الميراث وان صحته

البناء وما معه من الصداق وأما الميراث فانه ثابت لها على كل حال بالنكاح الأول فان قيل علة فسخ نكاح المريض وهي ادخال وارث منتقصة هنا لثبوت الارث لها على كل حال فالجواب أن الارث الذي هو ثابت لها تقطعه الصحة البينة فارثها اذا حصلت الصحة انما يكون بالتزويج المذكور وحينئذ فقد وجد موجب فسخ هذا النكاح (ص) ولم يجز خلع المريضة وهل يرد أو الجاوز لارثته يوم موتها ووقف اليه تأويلان (ش) اعلم أن مالكاً قال في المدونة ومن اختلعت في مرضها وهو صحيح بجميع ما لها لم يجز ولا يرثها وقال ابن القاسم فيها وأنا أرى أنها اذا اختلعت منه بأكثر من ميراثه منها قوله قدر ميراثه ويرد الزائد وان اختلعت منه بقدر ميراثه فأقل فذلك جائز ولا يتوارثان واختلف هل قولها ما خلاف واليه ذهب ابن الموارز وابن نافع وعليه فقول مالك لم يجز أي يبطل جميعه ويرد ما خالعت به لها أو لورثتها أو وفاق وهو ما ذهب اليه عياض والاكثر وعليه فقول مالك لم يجز أي لم يجز القدر الزائد من المخالعة به على ارثه أي انه يبطل القدر الجاوز لارثته مما خالعت به وقد أشار المؤلف الى تأويل الوفاق بقوله أو الجاوز لارثته واستفيد مما مر عن المدونة أنهم لا يتوارثان على كلا القولين فقوله أو الجاوز لارثته أي لو لم يخالعه وما كان قدر ميراثه فأقل فله وتعتبر مجاوزة المخالعة به لارثته وعدم مجاوزته يوم موتها الا يوم الخلع فيوقف جميع ما خالعت به الى موتها لينظر هل هو قدر ارثه أو أقل أي لو لم يخالعه فيأخذه وما زاد فيرده (ص) وان نقص وكيله عن مسماه لم يلزم (ش) يعني اذا قال الزوج لو كيله خالعه لي زوجتي بعشرة مثلاً فخالعها بخمسة فان الخلع لا يلزم ولا يقع الطلاق لان الوكيل معزول عن ذلك الا أن يتمه الوكيل أو الزوج فيلزم اذا لامنة تلحق الزوج (ص) أو أطلق له أولها خلف انه أراد خلع المثل (ش) يعني ان الزوج اذا أطلق لو كيله في المخالعة في زوجته أو أطلق لزوجته في المخالعة عن نفسها فنقص الوكيل أو الزوجة عن خلع المثل فان الزوج يخلف حينئذ انه انما أراد خلع المثل ولا يلزم الخلع ولا يقع الطلاق الا أن تتم له الزوجة أو الوكيل خلع المثل فيلزمه الطلاق حينئذ ومحل اليمين حيث لم يكن مستقياً والقبيل قوله بلايين ومحل كلام المؤلف اذا قال ان أعطيتني ما خالعت به أو دعوتني الى الصلح مع عرفاً. وأما لو قال لها ان دعوتني الى صلح بالتنكير فيلزمه ما أنت له به

قال ابن رشد ووجهه ان ما خالعت به أراد ان يأخذه الزوج من رأس مالها عاشت أو ماتت وهو جور بين ولو فوجب أن يبطل وان كان أقل من ميراثه (قوله وان نقص) ظاهره ولو قل النقص والزواج بائع وقد ذكر في الو كالة انه لا يغتفر النقص في البيع حيث قال أو يبيعه بأقل (قوله حيث لم يكن مستقياً) بأن رفعت البينة للقاضي (قوله ومحل كلام المؤلف) أي في الصورة الثانية (قوله اذا قال ان أعطيتني ما خالعت به الخ) أي لا يصح حمله على واحدة من الصورتين أما الأولى فانه بمنزلة قوله ان أعطيتني خلع المثل فليس من الاطلاق فان أعطته أقل من خلع المثل لم يلزمه طلاق ولا يمين عليه وأما الثانية فسلان الحكم فيه انه ان أعطته قدراً ولو خلع المثل وقال ما أردت الانصف مالك أي أو ما زاد عليه فانه يخلف ولا يلزمه طلاق ولا يصح حمله على ما اذا قال ان دعوتني الى صلح فلم أجبه فأنت طالق فانه يلزمه الطلاق لما دفعته من قليل أو كبير ولا عبرة بما يقول ولو خلف عليه وحينئذ يتعين حمله على ما اذا قال لها خالعتني على مال كما يفيد كلامه الواق

(قوله وان زاد وكيلها الخ) ظاهر مسوأة أسند الوكيل الاختلاع الى نفسه أو اليها أو لا الى نفسه ولا اليها وهو خلاف المنقول في قيد بما اذا أسند الاختلاع اليها بقوله خالع فلانة على مائة دينار منها أو لا الى نفسه ولا اليها كقوله خالعها على مائة دينار وأما لو أسند الاختلاع الى نفسه كقوله خالعها على مائة دينار مني أو قال اشتري منك عصمتا بكذا فانه يلزمه المسمى أي ماسماه للزوج فانه صاحب الجواهر والبيان وظاهر كلامهم ان هذا جار فيما اذا سميت له وفيما اذا أطلقت (قوله وورد المال الخ) وكذا يسقط عنها ما التزمته من رضاع ولده أو نفقة حمل أو اسقاط حضانتها (قوله ويحل له الخ) محله بعد قوله وان شاء فارقها أي وان شاء فارقها ويحل له ما أخذ منها (قوله ولا يحل له ما أخذ منها) عند المضاربة (قوله الا أن تشتمه أو تخالف أمره) استثناء منقطع تأمل (قوله بينهما مع شاهد الخ) أي اذا كانت الشهادة على القطع وأما على السماع فقيه قولان واقتصر ابن عسجد (٣١) السلام على أنه يرد المال بشهادة واحد على

السماع مع البين وظاهر ما يأتي في الشهادات أن رد المال بشهادة امرأتين على السماع ضعيف (قوله وقد ذكره ز) ونصه الاسترعاء هنا على خلاف حقيقة المذكورة في باب الصلح ونصه الاسترعاء هو ايداع الشهادة وذلك كأن تقول المرأة لجماعة مثلاً ان لي بينة على ضرره لي وانما أريد أن أخالعه وأقرب بعدم الضرر فاذا أسقطت هذه البينة قلها أن تقيمها لتقيم بينة الضرر ولا يقال انها مكذبة لها انتهى (قلت) وأسقط من تصوير المسئلة شيئاً بعد قوله وأقرب بعدم الضرر وهو اني ان أسقطت بينة الضرر فليست ملتزمة لذلك وقوله فاذا أسقطت هذه البينة أي بينة الاسترعاء واذا كان لا يضرها اسقاط بينة الاسترعاء فلا يضرها اسقاط بينة الضرر ولكن يفسد فمما ذكره ز ان قوله على الاصح أشار به لترجيح ابن رشد وهو انما وقع في اسقاط بينة الضرر لا يقال ما ذكره ز لا يفيد ان اسقاط بينة الضرر لا يضر لانه لا يستفاد من

ولو تافها (ص) وان زاد وكيلها فعليه الزيادة (ش) يعني ان الزوجة اذا قالت لو كيلها خالع عني زوجي بعشرة مثلاً فزاد على ما سميت له أو عن خلع المنزل ان أطلقت فان الخلع يلزم ويقع الطلاق على الزوج ويلزم الزوجة ما سميت الوكيل فقط والزائد على ما سمته أو على خلع المنزل على وكيلها (ص) ورد المال لشهادة السماع على الضرر (ش) يعني ان المرأة اذا ادعت بعد المخالعة انها خالعه الا عن ضرر وردها قامت بينة سماع على ذلك فان الزوج يرد ما خالعه به وبانت منه ولا يشترط في هذه البينة السماع من الثقات وغيرهم بل لو ذكرت انها سمعت ممن لا تقبل شهادته كالخدم ونحوهم عمل على شهادتهم ما وأل في الضرر للعهد أي الضرر الذي لها التطلق به فليس من الضرر تأديبها على ترك الصلاة والغسل من الجنابة فان شاء أمسكها وأدبها ويحل له ما أخذ منها وان شاء فارقها ولا يحل له مضاررتها اذا علم منها انما حتى تقتدي رواه ابن القاسم عن مالك ولا يحل له ما أخذ منها الا أن تشتمه أو تخالف أمره (ص) وبينهما مع شاهد أو امرأتين (ش) يعني وكذلك يرد الزوج المال المخالعه به اذا قامت على الضرر شاهدات شهد لها على الزوج بأنه يضرها حيث حلفت معه ومثل الشاهد المرأتان (ص) ولا يضرها اسقاط البينة المسترعية على الاصح (ش) المراد بينة الاسترعاء البينة التي استرعتها بالضرر رأى أشهدتها بالضرر يعني ان الزوج اذا أشهد على زوجته أنها خالعه لا عن ضرر وانما أسقطت البينة الشاهدة لها بالضرر فانه لا يلزمها ذلك الا لشهادتها والاسقاط وتقوم بينتها فأطلق المؤلف الاسترعاء هنا على خلاف حقيقة المذكورة في باب الصلح ولو قال ولا يضرها اسقاط بينة الضرر لكان أظهر ويفهم منه أنه لا يضرها اسقاط البينة المسترعاء بالمعنى المذكور في باب الصلح وقد ذكره ز هنا وجل كلام المؤلف عليه فانظر نصه في الشرح الكبير مع ما يرد عليه (ص) وبكونها بائناً لرجعية (ش) قد علمت ان العوض الذي تدفعه المرأة في الخلع اغما هو عوض عن انحلال العصمة فاذا ثبت بعد الخلع انها كانت مطلقة قبل الخلع طلاقاً بائناً فانها ترجع فيما دفعته اليه لان الخلع لم يصادف محلاً بخلاف ما لو كانت مطلقة طلاقاً رجعيّاً والعصمة لم تنقض فانها لا ترجع في العوض لان الخلع صادف محلاً للملك الزوج عصمتها ولحقوق طلاقها لان الرجعية زوجة (ص) أو لكونه يفسخ بلا طلاق (ش) يعني ان المرأة التي يفسخ نكاحها بلا طلاق بأن كان مجمعا على فسادها كالثامسة أو المحرم اذا خالعه ازوجها

النص على أن اسقاط بينة الاسترعاء لا يضر أن اسقاط بينة الضرر لا يضر وذلك لانه ربما يقال ان بينة الضرر تسقط اذا أسقطتها لان لها في التخلص عن اسقاطها مندوحة وهي استرعاؤها لانها ليست ملتزمة لاسقاطها أو بما بينة الاسترعاء فليس لها في التخلص عن اسقاطها مندوحة فلان تسقط باسقاطها لاننا نقول كالمندوحة في التخلص عن اسقاط بينة الضرر بما ذكر لها مندوحة أيضاً في التخلص عن اسقاط بينة الاسترعاء بالاسترعاء في الاسترعاء فاستويا هذا ويفهم من كلامهم هنا أنها لو أسقطت كل بينة تشهد لها بما ينافي ما أقربت به من الطوع وعدم الضرر ان ذلك لا يلزمها قال اللقاني قوله المسترعية هو في النسخ مرسوم بالبايع فاعلم الخط ان الالف اذا تجاوزت ثلاثة أحرف لم يكن قبلها ياء ممتية مطلقاً سواء كانت عن واو أو عن ألف ولهذا هو الراجح من أقوال الثلاثة وهنا كذلك فترسم بالياء وتقرأ بالالف وقراءته بالياء لمن فاحش يقرؤه الجاهل بعلم الخط والرسم (قوله بأن كان مجمعا عليه) ولما

المختلف فيه فلا يرد الخلع فيه لكونه بطلاق وأما خلع المملوكة فمخاض ويكون منها رد المأجور لها ولا تعذر بجعل (قوله أو لعيب خياريه) مثله ما إذا كان بها مثله (قوله على المشهور الخ) أي ترجع عليه على المشهور ومقابلته ما قاله ابن المواز لا ترجع وهو ما أشار إليه سابقا بقوله ولو طلقها أو مات الخ (قوله غير معول عليه) أي أو يحتمل على عيب خيار بالزوجة فقط أو يحتمل على طلاق ليس بخلع والمعارضة مع قوله طلقها لأنه شامل للخلع وغيره فإذا جمل على غير الخلع لا معارضة (قوله ولزمه طلقان) واحدة بالخلع وواحدة بالتعليق فان قيد باثنتين لزمه ثلاث واحدة بالخلع واثنان بالتعليق (قوله فأنت طالق ثلاثا) ومثله أنت طالق اثنتين وكان طلقها قبل ذلك واحدة أو كان واحدة وطلقها قبل ذلك اثنتين أو قال لغير مدخول بها ان خالعتك فأنت طالق ثم خالعتها بعد رده في ذلك كله لينبئنها بالثلاث وبالواحدة في غير المدخول (٢٣) بها (قوله والقاعدة ان المعلق والمعلق عليه الخ) فلم يكن للخلع محل يقع فيه

وعبارة أخرى لتقدير وقوع المعلق قبل وقوع المعلق عليه ولا يظهر ذلك لان المعلق مسبب والسبب مع السبب اما ان يقع في زمن واحد أو المسبب بعد السبب (قوله صادق بصورتين) بل وصادق بصورة أخرى وهي ما إذا قال اذا خالعتك فأنت طالق طلقين فإنه يصح الخلع وان كان قول المصنف ولزمه طلقان لا يشمل ذلك لانه يلزمه في تلك الحالة ثلاثة مع صحة الخلع لان الخلع لا ينفقه الا وقوعه مع الثلاث فتدبر (قوله وجاز شرط الخ) ما ذكره من انه لا نفقة للعمل قول مالك وقال ابن القاسم وابن المباحشون والمغيرة الخنزوي لها نفقة اللحمى هو أحسن لانهما حقان أسقطت أحدهما وبقي الآخر الصقلي وقاله سحنون وهو الصواب (قوله فتسقط نفقة الحمل) ولا تدخل الكسوة في النفقة في هذا الفرع كما يدل عليه كلام أبي الحسن وآفتى الناصر اللقاني بدخولها (قوله فان نفقة مائة الحمل به

على مال أخذه منها فانها ترجع فيما أخذه منها لعدم ملكية الزوج للعصمة (ص) أو لعيب خياريه (ش) قد مر ان العيب الذي ثبت به الخيار هو الجنون والجذام ونحوه ما إذا خالعت الزوج زوجته على مال أخذه منها ثم تبين ان به أحد هذه العيوب الاربعة فانها ترجع عليه بما أخذه منها لانه كان لها أن ترد به غير عوض على المشهور وأما لو كان العيب بها فانه لا يرد ما أخذه منها في المخالعة لانه ان يقيم على النكاح وما مر في قوله ولو طلقها أو ماتا ثم اطلع على موجب خيار فكالعدم غير معول عليه (ص) أو قال ان خالعتك فأنت طالق ثلاثا لان لم يقل ثلاثا ولزمه طلقان (ش) يعني ومن الموضع التي يرد فيها المال للزوجة اذا قال الرجل لزوجته ان خالعتك فأنت طالق ثلاثا ثم خالعتها على مال أخذه منها فانه يرد اليها ما أخذه منها لعدم استحقاقه لانه علق طلقا ثلاثا على خلعها والقاعدة ان المعلق والمعلق عليه يقعان معا في وقت واحد فلم يقع الخلع قبل الطلاق الثلاث ليستحق به المال وأما لو قال ان خالعتك فأنت طالق ولم يقل ثلاثا ولا غيره أو قال واحدة ثم خالعتها على مال أخذه منها فانه لا يرد اليها شيء من ذلك وقد ملكه ويلزمه طلقان واحدة بالخلع وواحدة بالتعليق فقوله لان لم يقل ثلاثا صادق بصورتين كما مر (ص) وجاز شرط نفقة ولدها مدة رضاعه فلا نفقة للحمل (ش) المتبادر من كلامه ان المرأة المخالعة حامل ومريض فخالعتها على ان عليها النفقة مدة الرضاع فتسقط نفقة الحمل ولا يصلح أن يكون هذا مراد الا ان نفقة الحمل لا تسقط بالمخالعة على نفقة الرضاع في هذا الفرض وانما مراده بولدها من يصير ولدا أي انه خالعتها على نفقة ما تلده مدة رضاعه فان نفقة مائة الحمل به تسقط عنه ولو قال المولى وجاز شرط نفقة ما تلده مدة رضاعه فلا نفقة لها في حمله لكان أظهر (ص) وسقطت نفقة الزوج أو غيره وزائد شرط (ش) يعني ان الزوج اذا خالعت زوجته على ان عليها نفقة أو نفقة ولده الكبير أو الأجنبي أو شرط عليها أن تكفل ولدها مدة زائدة على مدة الرضاع فانه يسقط ما ذكر عنها ولا يلزمها ولا فرق بين كون الشرط منه عليها أو منها عليه وما ذكره المؤلف في هذه المسائل هو قول ابن القاسم وروايته عن مالك وقال المغيرة والخنزوي وابن المباحشون وأشهب وابن نافع وسحنون لا تسقط وصوبه جماعة من الاشياخ حتى قال ابن لبابة ان الخلق كلهم على خلاف قول ابن القاسم وروايته عن

مالك

ثم يرد ما أخذه على رضيع ما تلده رجعت

عليه بنفقة الحمل بعد الطلاق الاول وقبل الخلع كما في سماع ابن القاسم وعلاء ابن رشد بأنه وجبت نفقة ما عليه مدة الشهر فلا تسقط عنه الا بما يسقط عنه الحقوق انتهى (قوله وسقطت نفقة الزوج الخ) قال عجم وظاهره أن نفقة الزوج أو غيره تسقط سواء وقعت المخالعة عليها أو مع نفقة الرضاع وهو كذلك كما يفيد نص المدونة وانما جاز على مدة الرضاع ولزم دون مدة غيرهما أو مستقلة على ولدها الكبير مع وجود الغرر في الجميع لان الرضيع قد لا يقبل غير أمه ولان رضاعه قد يجب عليها حيث مات الاب وهو معدوم في عب ان صورة المصنف انه خالعتها على رضاع ولدها وعلى ان تنفق على المخالعة أيضا مدة رضاع ولدها فتسقط نفقة الزوج المضافة للرضاع في الشرط وأما لو لم تكن مضافة للرضاع ولدها وقد رها مدة معينة كحولين فهو جائز (قوله وقال المغيرة والخنزوي) لاشك أن المغيرة هو الخنزوي فالاولى حذف الواو كما أفاده بعض شيوخنا

(قوله وقيد اللخمى الخلاف الخ) أى الذى بين ابن القاسم وغيره الذى هو فى غير الاخيرة كما يستفاد من بهرام (قوله فان مات الخ) الحاصل ان الكلام فى نفقة الاجنبى أو الزوج أو الكبير أى الذى ليس برضيع لافى نفقة الوالد لا يناسب ذكر هذا الكلام فى هذا المحل وحاصل الجواب أن يفرض الكلام فيما اذا اشترط نفقة الولد الصغير والزوج بما علمت من كلام عجم ويحمل هذا الكلام على ما اذا لم يجز عرف بالاسقاط بأن جرى العرف بالرجوع أو لم يجز شئ وذلك لأن قول المصنف كونه تشبيه فى السقوط وهو محمول على ما اذا جرى العرف بالاسقاط والارجع عليها ببقية نفقة المدة كما يفيد أبو الحسن على المدونة (قوله ويسقط عنها ذلك) أى حيث كانت عادتهم ذلك والارجع عليها ببقية نفقة المدة كما يفيد أبو الحسن ومثل الموت (٣٣) استغناؤه فى الحواش (قوله فانه يؤخذ الخ)

أى ويوقف ولا يأخذ الأب لاحتتمال موت الولد فكما مضى أسبوع أو شهر دفع من ذلك فان مات الولد فالظاهر رجوع المال لورثة الأم يوم موتها (قوله فلو انقطع لبنها) حقيقة أو حكماً بأن نقص عن كفاية الولد (قوله الا لشرط) ومثله العرف وينسبى رجوعه لقوله وان مات وما بعده وتقديم الشرط لانه كالعرف الخاص عند تعارضهما (قوله والجعل الخ) عطف نفسه بـ قال اللقائى تعبيره بالنفقة أولى من تعبير من عبر بالجعالة ومن تعبير من عبر بالاجارة لان الاجارة انما تكون على شئ معلوم والنفقة تشمل الجعالة على تحصيله والنفقة عليه بعد تحصيله لاعلى الزوجة لخروجه عن ملكها وضمانها بالمخالعة عليه اذا علمت ما قرناه فلا مانع من جعل النفقة فى كلامه على حقيقةها ومجازها انتهى فتبين قصور كلام شارحنا (قوله لانه جني) أى أم جنيين وقوله لا أى لكن بعد وضعه والاستثناء منقطع لانه لا يسمى جنيّاً بعد وضعه فعليه نفقته أى أجرة رضاعه (قوله وأجبر) أى

مالك وقال غير واحد من الموثقين والعمل على غير قول ابن القاسم لان غاية ذلك انه غرور وهو جائز وقيد اللخمى الخلاف بما اذا وقع الخلع غير مقيد وأما الوقيد ذلك بعدة معلومة مات الولد أو عاش لجاز عند ابن القاسم وغيره فان مات الولد أخذ الأب ذلك مشاهرة ولا يمكن ظاهر كلامهم ان كلام اللخمى مقابل وان الخلاف مطلق (ص) كونه (ش) التشبيه فى السقوط والمعنى ان الرجل اذا خلع زوجته على ان ترضع ولدها وتنفق عليه مدة حولين من يوم الوضع فمات الولد قبل تمام المدة فان الزوج لا يرجع عليها بما بقى من المدة ويسقط عنها ذلك (ص) وان مات أو انقطع لبنها أو ولدت ولدين فعليها (ش) الموضوع بحاله أنه خالعهما على أن تنفق على ولده منها وترضعه مدة حولين فمات قبل تمام المدة فانه يؤخذ من تركتها ما يصرف على الولد فى نفقته ورضاعه الى تمام المدة لان ذلك دين ترتب فى ذمتها فهو كسائر الديون فان مات الولد رجع المال لورثة أمه يوم موتها فان لم تخلف المرأة شيئاً فان نفقة الولد وأجرة رضاعه على أبيه فلو انقطع لبنها فانه يلزمها ان تستأجر من يرضعه الى تمام المدة وكذلك يلزمها لو ولدت ولدين فأكثر ان ترضعهما وتنفق عليهما الى تمام المدة فقوله فعليها يرجع للمسائل الثلاث فان عجزت عن نفقة الولد أو عن نفقة نفسها أنفق الأب وتبعها ان أبسرت (ص) وعليه نفقة الآتى والشارد الا لشرط (ش) يعنى الزوج اذا خلع زوجته على عبدها الآتى أو بغيرها الشارد فان أجرة تحصيلهما والجعل على ذلك على الزوج لانهما صارا على ملكه بمجرد عقد الخلع وزال ملك الزوج عنهما الا أن يكون الزوج اشترط ذلك عليها (ص) لانه نفقة جنين لا بعد خروجه وأجبر على جمعه مع أمه (ش) يعنى ان نفقة أم الجنين تكون على الزوجة حيث خالعه بغيره بطن أمته الى حين خروجه من بطن أمه ثم تكون على الزوج أى أجرة رضاعه لانه ملكه بمجرد الوضع وصار فى ملكه ويجب به الزوج والزوجة على جمع الجنين مع أمه بأن يبيعهما من شخص واحد أو يشتري أحدهما من صاحبه ولا يكتفى بجمعهما فى حوزة التفرق هنا بعوض (ص) وفى نفقة ثمرة لم يرد صلاحها قولان (ش) يعنى انه اذا خالعهما على ثمرة لم يرد صلاحها أو لم تظهر بالسكينة هل نفقتها الى بدو الصلاح من سقى وعلاج على الزوج لان ملكه قد تم ولا حاجة فيها أو على الزوجة لتعذر التسليم حينئذ شرعاً قولان لشيوخ عبد الحق ولوعبر بقوله لم تطب ببل لم يرد صلاحها كان أخصر (ص) وكفت المعاطاة (ش) أى كأن تعطيه شيئاً على وجه يفهم منه انه فى نظير العصمة ويقبل فعلا يدل على قبول ذلك كأن تكون عادتهم انها اذا خلعت سوارها من يدها ودفعته له أو خرجت من الدار ولم يمنعها انه طلاق وكأن تدفع له

وأجبر كل من المالكين على جمعه مع أمه (قوله لان التفرق هنا بعوض) أى لان بعده عن أمه بعوض فلذلك جبراً على جمعهما بعد ذلك فى الملك وأما لو كان بغير عوض كهبته فانه لا يجب جمعهما فى الملك بل يكتفى بالجمع فى الحوزة (قوله أولم تظهر بالسكينة) ظاهره ان هذه الصورة خارجة عن المصنف مع انه اذا خلعه فى كلام المصنف (قوله قولان لشيوخ عبد الحق) الظاهر القول الاول فان بدا ولم يحتج بعد بدوه بكلفة فعليه أجرة أخذها الا لشرط (قوله ويقبل فعلاً) الفعل فى المقام بالنسبة للزوج عدم المنع بمعنى الكف عن ذلك (قوله أو خرجت من الدار) كذا فى نسخته بأو وكأنه يشير الى صورتين صورة للخلع وصورة للطلاق وان كان سياق الكلام فى الخلع فقوله كأن تكون عادتهم هذه صورة للخلع وقوله أو خرجت الخ صورة للطلاق وقوله وكأن تدفع له دراهم هذه صورة خلع وقوله أو يفخر حفرة

صوره للطلاق وقوله ويقبل منها ذلك راجع لقوله وكان تدفع له دراهم وقوله أو يرد الحفرة راجع لقوله أو تحفر حفرة ويكون الفعل الصادر من الزوج هو عدم المنع أي الكف عن المنع ويجوز أن تكون أو في قوله أو خرجت بمعنى الواو وقوله أو تحفر حفرة أو بمعنى الواو وقوله أو يرد الحفرة أو بمعنى الواو وعلى هذا عبارة شب ونصه فإن كانت عاداتهم أنه إذا حصل منه ما يغيظها وأخرجت سوارها من يدها ودفعته له وخرجت من الدار ولم يمنعها منه طلاق وقال في قوله أو تحفر حفرة بالواو لا بأو والرد هو الردم المعروف عندنا (قوله وعرفهم الخ) الأولى أن يقول وعرفهم دلالة ما ذكر ليشمل جميع ما ذكر من الخلع والخروج من الدار وما بعده واعلم كما أفاده بعض شيوخنا أن الفعل لا يقع به طلاق ولو قصد به الطلاق لم يجز عرف باستعماله في الطلاق والواقع به الطلاق فإن صاحبه عوض فهو بائن والأفهورجي (قوله وما وراء ذلك الخ) لا يخفى أن تلك الأمثلة المتقدمة يقع الطلاق بمجرد حصول المعلق عليه فلا يتأتى ما ذكره من الالتزام أو الوعد وقوله وإنما مناط الحكم لوجود المعلق عليه مفيد لما قلنا من أنه لا يتأتى الالتزام ولا وعد الالتزام والوعد إنما يأتيان في نحو فارقتك الخ (قوله وإنما مناط الحكم الخ) لا يخفى أن هذا ينسكده على قوله وما وراء ذلك (قوله لا بد من القبول ناجزا) مثلا بأن يقول لها إن أقبضتني كذا فانت طالق فتقول أقبضك وتقبض فعلى هذا إذا لم يقع قبول ناجز بالمجلس ووجد المعلق عليه بعد المجلس مع قرينة على عدم الترك فإنه لا يقع (٣٤) طلاق عنده فالصور ثلاث وجود القبول والمعلق عليه بالمجلس ناجز في خلع

باتفاقهما الثانية عدم وجودهما إلى ما يرى ترك الزوجين للتعلق ولا قرينة فلا خلع باتفاقهما الثالثة وجود المعلق عليه بعد المجلس مع قرينة على عدم الترك ولم يقع قبول ناجز بالمجلس فهو ليس خلعاً لها عند ابن عبد السلام ولها ذلك عند ابن عرفة فخلاصته أنه لا يقع الطلاق بمجرد حصول المعلق عليه هذا ما تنقده عبارة الشارح إلا أنه في شرح شب يخالفه فإنه قال وذكر ابن عبد السلام تفصيلاً وهو أنه في المعلق لا يشترط أن يكون القبول ناجز أي سواء كان التعليق منه مثل متى أعطيتني ألفاً فانت طالق أو منها مثل متى طلقتنى فلك ألفاً وما غير المعلق فيحتاج إلى

دراهم أو تحفر حفرة ويقبل منها ذلك أو يرد الحفرة وعرفهم ما دلالة الحفرة والدفن على ما ذكر (ص) وإن علق بالقباض والاداء لم يختص بالمجلس إلا القرينة (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجته إن أقبضتني كذا فانت طالق أو قال لها إن أديتني كذا فانت طالق أو إذا أومتى أديتني فقد طلقتك لم يختص قباضها أو أداؤها بالمجلس أي الذي قال لها فيه ذلك القول بل إذا أقبضته أو أمتى اليه بما طلبه منها فإنما تطلق منه ولو بعد المجلس ما لم يطل بحيث يرى أن الزوج لا يجعل التملك إليه اللهم إلا أن تقوم قرينة تدل على أنه أراد المجلس فإنه يعمل على تلك القرينة والواو في الاداء بمعنى أو وقوله لم يختص بالمجلس وما وراء ذلك هل يلزم الزوج البيئونة أم لا يأتي التفصيل الآتي في قوله إن فهم الالتزام أو الوعدان ورطها فالضمير في قول المؤلف لم يختص لا لقباض أو الاداء أو ما القبول فلا يعتبر هنا وإنما مناط الحكم بوجود المعلق عليه فإن وجد حصل المعلق والافلا وكلام المؤلف موافق لما لابن عرفة وذكر ابن عبد السلام أنه لا بد من القبول ناجز في صورة التعليق (ص) ولزم في الالف الغالب (ش) يعني لو وقع الخلع بينهما على ألف دينار أو على ألف درهم فإنه يلزم في ذلك من غالب نقد هذا البلد سواء كانت الدراهم هي الغالبة أي غالب تعامل الناس بها أو الدنانير فلو خالها على ألف رأس من الغنم وكان الغالب في غنم ذلك البلد الضأن أو المعز فإن الالف يؤخذ من الغالب ويلزم من لزوم الغالب البيئونة وأما قوله والبيئونة فهو متعلق بما بعده (ص) والبيئونة أن قال إن أعطيتني ألفاً فارقتك أو أفاقتك إن فهم الالتزام أو الوعدان ورطها (ش) عطف على الغالب

القبول ناجز أو كلامه بوجه أو يدل على أن المعلق يحتاج إلى القبول ناجز وليس كذا فإنه لا يحتاج والمعنى إلى القبول أصلاً (قوله فإنه يلزم في ذلك الخ) هذا لا يأتي إلا إذا قال على ألف من النقد فإن كان الغالب الذهب فالألف منها وإن كان الغالب الفضة فالألف منها فإن لم يكن غالب أحد من كل النصف بعد أعانته ما على ما استظهره ابن وهبان وهذا إذا كان المأخوذ منه اثنين كما في المثال فإن كان ثلاثة فن كل الثالث ثم إنك خير بأن الذهب أصناف فيؤخذ من الغالب والآخر كل على ما تقدم وأما لو لم يعين بأن قال ألف فإن جرت العادة بشي عمل به والاقبل تفسيره أن وافقته عليه وإن لم توافقه حلفت ولا يقع طلاق تقرير وقال الألفاني لزم ما أتى به من كل شيء بدليل ما سيأتي في قوله أو بما في يدها الخ (قوله والبيئونة) مرصعي عيج وابن فجلة أن المراد يقع الطلاق بمجرد الاعطاء ولا يتوقف على إنشاء الطلاق ومرض الناصر أن المعنى ولزم إنشاء البيئونة أي إنشاء ما يدل عليها كأن يقول هي طالق والحق كلام الناصر ولذلك كتب بعض المحققين فقال مانصه ظاهره أنه يكون طلاقاً إذا حصل المعلق عليه من غير إنشاء وهو ظاهر توضحه أيضاً لا بد من إنشاء بعد الاعطاء كما قال اللقاني لأن معناه عندهم أن أعطيتني ألفاً أنشأت عقد الخلع وفائدة حصول الانشاء أن الوعد لا يكون طلاقاً ويجبره الحاكم على أن ينشئ الطلاق إذا أعطته ألفاً انتهى (قوله إن فهم الالتزام) قال الخطاب في كتابه الالتزام المرجع في الفرق بين الالتزام والوعد إلى ما يفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال فحيث دل الكلام على أحدهما

عمل عليه ولا يفرق بينهم بالصيغة الماضية والمضارع كما يفهم من كلام ابن رشد انه اذا قال الخ لا يخفى ان هـ ذالا يأتي فيسه التزام ولا لفظ خليل في مسألة الخلع وكلام ابن رشد وغيرهما ولكن صيغة الماضي تدل على الالتزام وانفاذا العلية والظاهر من صيغة المضارع الوعد الا القرينة تدل على الالتزام كما يفهم من كلام ابن رشد اهـ (قوله والمعنى انه اذا قال الخ) لا يخفى ان هـ ذالا يأتي فيسه التزام ولا وعد بل الطلاق يقع بمجرد حصول المعلق عليه فالاحسن التمثيل بما مثل به المصنف (قوله كنى شئت الخ) ظاهره ان هـ ذالا لفظ هو نفس القرينة اللغوية الدالة على الالتزام ولا ظهور له بل القرينة شيء آخر (قوله وكذا ان فهم منه الوعد على المشهور) ومقابلته لا يلزم ويخالف ما أردت طلاقا كذا في حاشية الفيشي قائلا بعد فيحصل أنه ان فهم الالتزام أو الوعد وورطها لا يختص الاعطاء بالمجلس الا القرينة فالدفع لا يختص بالمجلس بل يلزم الزوج البيئونة ان حصل (٣٥) منها المدفع متى فهم الالتزام أو الوعد وورطها

ولو بعد المجلس الا القرينة تخصها
اهـ (قوله ان فهم الالتزام الخ)
وذلك لان الظهور والمشاركة بقوله
فظاهر الخ ظهوره أكثر في مسألة
الوعد تأمل (قوله بالجزم الخ)
ويقرأ بالادغام لانه متقارب
كـ (قوله ومذهب المدونة الخ)
استشكل مذهبها بأن شرط الزوجة
الثلاث لا فائدة له لبيئونتها الواحدة
وأجاب أبو الحسن بأنه قد يكون
لها غرض وهو عدم رجوعها اليه
قبل زوج اذا ندمت (قوله وتفصيل
الخمى ضعيف) بينه بهرام بقوله
وقال الخمى أرى اذا أعطته على
أن يطلق واحدة فطلق ثلاثا أن
ينظر الى سبب ذلك فان كان راغبا
في امساكها وهي راغبة في الطلاق
فانه لا مقال لها وان كان راغبا في
طلاقها فأعطته على أن يطلقها
واحدة ان ترجع بما أعطته لانها
انما أعطته على أن لا يوقع الا
واحدة لتحل له ان يدها من قبل
زوج وكذلك أن ينظر اذا أعطته
على أن يطلق ثلاثا فطلق واحدة

والمعنى انه اذا قال لها ان أعطيتني ألفا أو ان أديتني ألفا أو ان أتيتني بألف من الغنم مثلا
فأنت طالق فأنت له بألف من غالب نقود البلد أو غنمها أو بقرها أو ابليها فانه يلزمه قبولها
وتلزمه البيئونة هذا اذا فهم منه بقرينة الحال أو المقال كنى شئت أو الى أجل كذا الالتزام
لذلك وهذا لا خلاف فيه وكذا ان فهم منه الوعد على المشهور وقد ورطها أي أدخلها في ورطة
بأن باعت أمتعتها أو دارها وما أشبه ذلك فانه يلزمه البيئونة بذلك ومفهومه انه لو لم يدخلها في
ورطة بسبب الوعد فلا يلزمه الطلاق وهو جار على المشهور من عدم لزوم الوفاء بالوعد قوله ان
فهم الالتزام راجع للصيغتين أمار جوعه لا فارقك فظاهر وأمار جوعه لفارقك فلا ندوان كان
ماضيما الآن إن تخلص الفعل الماضي للاستقبال وقوله أو فأفارقك بالجزم جواب الشرط
(ص) أو طلقني ثلاثا بألف فطلق واحدة (ش) يعني انما اذا قالت له طلقني ثلاثا بألف فطلقها
واحدة بألف فقد بان منه ويلزمها الألف لان قصدها البيئونة ولا يتعلق بالثلاث غرض
شرعي وهذا قول ابن الموار ومذهب المدونة أنه لا يلزمها الألف الا بالثلاث أي فيلزمه
الطلاق وينبغي أن تكون بائنة تنظر الى أنه انما وقعها في مقابلة عوض وان لم يتم راجع خلع
المدونة (ص) أو بالعكس (ش) يعني انه اذا قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثا بألف فانه
يلزمه الثلاث ويلزمها الألف لحصول غرضها وزيادة وهو مذهب المدونة وتفصيل الخمى
ضعيف (ص) أو أبني بألف أو طلقني نصف طلاق أو في جميع الشهر ففعل (ش) يعني انما اذا
قالت لزوجها أبني بألف أو طلقني نصف طلاق بألف أو نصف طلاق أو ربعها وما أشبه ذلك من
الاجزاء بألف أو قالت له طلقني في جميع هذا الشهر أو اليوم بألف ففعل ما سألته فانها تبين من
عصمته ويلزمها أن تدفع له الألف التي عيبتها وسواء أوقع البيئونة في أول الشهر أو اليوم
أو أثنائه أو آخره فقوله ففعل جواب للسائل الثلاث (ص) أو قال بألف غدا فقبلت في الحال
(ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجته أنت طالق غدا بألف من الدراهم أو الابل مثلا فقبلت
المرأة ذلك في الحال فانها تطلق في الحال ويلزمها المسمى ومثله اذا قالت المرأة طلقني غدا ولك
ألف فاذا طلق في الغدا وقبله استحق الألف اذا فهم من مقصودها تعجيل الطلاق وان فهم منها
تخصيص اليوم لم يلزمها ان تطلقها قبله ولا يلزمها ان تطلقها بعده مطلقا ويقع الطلاق بائنا على
كل حال (ص) أو بهذا الهروي فاذا هوى (ش) الهروي بفتح الهاء والراء بعد هاو او

(٤ - خشي رابع) فان كان عازما على واحدة كان لها أن ترجع لانما أعطته الثلاث وان كان راغبا في امساكها
فأعطته على أن يطلق جرى على قولين فمن شرط شرط لا ينفعه هل يوفي به أم لا وهذا مقابل المنصوص اهـ بهرام (قوله أو في جميع
الشهر) فان طلق بعده وقع بائنا ولم يلزم المرأة شيء (قوله اذا فهم من مقصودها تعجيل الطلاق) أي أو لم يفهم شيء فيما يظهر عب (قوله
مطلقا) أي سواء قصد تعجيل الطلاق أم لا واذا فهم من الرجل تخصيص اليوم فالظاهر من النقل أنه يجري فيه مثل ما جرى في المرأة وفي
عب وظاهره أنه لا يجري مثل هذا التفصيل في الرجل ولعل الفرق أن قوله أنت طالق غدا بألف وقع عليه الطلاق مع لقمان حيث
المعنى على ألف وغدا معاً وعلى الألف ووقع غدا طرفه وتعلق الطلاق بعمل هذا الزمن أو جعله طرفه الغد فيجزأ الطلاق متى وجدت
الألف ولا ينفعه قوله أردت خصوص اليوم

(قوله ثوب أصفر الخ) من رقيق القطن يصفر سدا بالزعفران أو بالكمون أو نحوه (قوله يقال هربت الثوب اذا صبغته) أراد أن يبين ما تنصرف اليه المادة (قوله يلبسه خاصة الناس) مقتضى ما تقدم أن الهروي يلبسه خاصة الناس أيضا (قوله على غير قياس) هكذا في التنبيه بزيادة غير الصواب اسقاطها والصواب ما في عج فانه قال مروى بسكون الراء ينسب اليها ما لا يعقل على القياس فيقال ثوب مروى وأما من يعقل فينسب (٣٦) اليها على غير قياس فيقال رجل مروى بزيادة زاي ذكره التلمساني

وغيره في حاشية الشفاء (قوله وينسب اليها مروى) لقرب مخرج الزاي من الراء (قوله لم يلزمه طلاق) المناسب يلزم منه (قوله على الاحسن) مقابله ما قاله أشهب لا يلزمه شيء اذا لم يكن متمولا فاذا كان في يدها حجر ظاهر متمول وقالت له طلقني بهذا الحجر فطلقها فبائن واستحقة فان لم يكن متمولا مع اراقتها اياه فرجعي (قوله خالعه بمالا شبهة لهافيه) وهي عالمة دونه فلا يقع طلاق فان خالعه بموصوف لا شبهة لهافيه وعلمت بذلك بانته ورجع عليها بمثله فان جهل معها أيضا فان كان معينا رجع بقيته وان كان موصوفا رجع بمثله وأما ان علمت هي أم لا فيقع الطلاق ولا يرجع عليها بشيء معينا أو موصوفا خلافا لما في عب (قوله أو فقد خالعتك) معطوف على قوله أنت طالق (قوله وهو المراد بالتافه) أي فلم يرد التافه لغة وهو مالا باله (قوله ويحلى بينه وبين الخ) أي وان لم يدع أنه أراد خلع المثل (قوله فانه لا يلزمه الطلاق لانه يقول ما قصدي الخ) فاذا رضى الزوج صح ذلك (قوله لا يتعلق به أمر شرعي) بل يتعلق به غرض فاسد وهو تنقيح الزوج عنها اذا سمعوا بأنهم طلقوا ثلاثا ولم يقع الثلاث

مشددة الياء ثوب أصفر يعمل (٣) به راوية إحدى مدائن خراسان يقال هربت الثوب اذا صبغته وكانت السادة من العرب يتعمدون بالعمائم المهرأة والمروى بفتح الميم وسكون الراء وتشديد الياء ثوب يلبسه خاصة الناس منسوب الى مروى وهي بلدة بخراسان والنسبة اليها مروى على غير قياس وينسب اليها أيضا مروى بزيادة زاي وهو من شواذ النسب والمعنى ان الرجل اذا قال لزوجه ان أعطيني هذا الثوب الهروي الذي في يدك فأنت طالق فدفعته اليه فاذا هو ثوب مروى فانها تبين منه ويكون الثوب له لانه لما عين الثوب كان المقصود ذاته لانسيته الى تلك البلد وهو مقصر أما ان وقع الخلع على ثوب غير معين هروي فتبين انه مروى لم يلزمه طلاق (ص) أو بما في يدها وفيه متمول أو لا على الاحسن (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجه ان دفعت لي ما في يدك وكانت مقبوضة فأنت طالق ففقتها فاذا فيها شيء ناقصه متمول ولو يسيرا كالدرهم أو غير متمول كخرقة مثلاً أو فارغة عند محمد وسحنون فانها تبين منه بذلك لدخوله على العرر لانه طالق لشيء يأخذه أو لا يأخذه قال ابن عبد السلام وهو الاقرب وهو المشار اليه بالاحسن (ص) لان خالعه بمالا شبهة لهافيه (ش) هذا مخرج مما قبله وهو لزوم الخلع وهذه المسائل لا يلزم فيها الخلع من ذلك اذا قالت المرأة لزوجه خالعي على هذه الدابة مثلاً وأشارت اليها خالعا على ذلك فاذا الدابة ليست لها ولا ملك لها فيها ولا شبهة ملك فانه لا يلزمه الخلع لانه خالعا على شيء لم يتم له وظاهره عدم اللزوم ولو أجاز صاحب (ص) أو بتافه في ان أعطيني ما أخالعك به (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجه ان أعطيني ما أخالعك به فأنت طالق أو فقد خالعتك فان أنته بخلع المثل فانه يلزمه الخلع وان أنته بدون خلع المثل وهو المراد بالتافه فانه لا يلزمه الخلع ويحلى بينه وبينها ولم يوجب عليه في الرواية عينا (ص) أو طلقك ثلاثا بألف فقبلت واحدة بالثلاث (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجه طلقك ثلاثا بألف من الدراهم مثلا فقبلت طليقة واحدة من الثلاث بثلاث ألاف فانه لا يلزمه الطلاق لانه يقول ما قصدي وغرضي أن تخلصني مني الألف لا بأقل من ذلك فلو قبلت واحدة من الثلاث بالألف لزمه الخلع لان مقصوده حصل ووقوع الثلاث لا يتعلق به أمر شرعي بل وقوع الثلاث خلاف طلاق السنة كما يأتي (ص) وان ادعى الخلع أو قدرا أو جنسا حلفت وبانت (ش) يعني لو اتفق الزوجان على وقوع طليقة مثلاً وقال الزوج وقعت بعوض ولم تدفعه لي وهما المراد بالخلع وقالت الزوجة وقعت الطليقة المذكورة بعرض أو قال وقعت على عشرة دنانير مثلاً وقالت بل على أقل منها أو قال على عبد وقالت على غيره فان الخلع يلزم بينهما وتحلف المرأة على نفى ما ادعاه الزوج في المسائل الثلاث وله ما قالت في دعوى الجنس والقدر فان نكلت حلف الزوج وأخذ ما حلف عليه فان نكل فلا شيء له في دعواه الخلع ويقع الطلاق بألفا وله ما قالت في دعوى الجنس والقدر (ص) والقول قوله ان اختلاف في العدد (ش) موضوع المسئلة ان الزوجين اتفقا على قدر العوض أو اتفقا على الطلاق بلا عوض واختلفا في عدد الطلاق

فقال

بالنظر للفظه بها نظر التعليقها في المعنى على شيئين القبول والالف ولم يحصل الا أحدهما وهو الالف أي

فكانه قال ان أعطيني ألفا وقبلت الطلاق بالثلاث فأنت طالق ثلاثا فالتعلق عليه بمجموع الشيتين فاذا لم يقع القبول للثلاث فلا يقع الثلاث بل ما يقع الاما تريده وهو الواحدة البائنة وقال الشيخ سالم ينبغي أن يلزم الثلاث لان الزوج أوقعها والطلاق لا يرتفع بعد وقوعه (قوله فان نكلت حلف الزوج) أي لان الدعوى دعوى تحقيق (قوله أو اتفقا على الطلاق) أو بمعنى الواو

(٣) قول الشارح به راوية إحدى مدائن خراسان هكذا في النسخ ولعله تحريف من النسخ والصواب هراة كما في القاموس اه صححه

(قوله فالتقول قول الزوج بلايين) ووجهه ان ما زاد على ما قاله الزوج هي مدعيته وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلايين بمجرد ما هو المنة ولونكل حبس فان طال دين ولا يقال تخلف ويثبت ما تدعيه لان الطلاق لا يثبت بالنكول مع الخلف وتبين منه في اتفاقهما على الخلع ورجعية في غيره (قوله فان القول قول الزوج) أي بين (قوله واستحقاق) فيه مسامحة لانه في الاستحقاق يرجع عليها بالقيمة لقول المصنف فيما تقدم وقيمة كعبد استحق ويجاب بأن يقال ان العهدة تنقسم الى الضمان المذكور وعهدة الثلاث ولكن ليس المراد من العهدة هنا عهدة الثلاث ولا السنة بل الضمان المفسر في حد ذاته بما ذكر وان كان المراد هنا عدم ضمان قيمة العبد (قوله وتكون القيمة على غره) أي وتكون بائنة وينافي هذا قوله لان خالعت بها (٣٧) لاشبهه لها فيه وأجيب بان الزوج هنا

دخل على غرير مع كونه مجوزا لموته (فصل طلاق السنة) (قوله طلاق السنة) أي الذي أذنت فيه راجحا كان أو مساويا أو بخلاف الاولى لا راجح الفعل فقط كما قد يتوهم من اضافته للسنة ولما كانت أحكامه من كونه راجحا أو مساويا أو مرجوحا وقيوده علمت من السنة دون الكتاب أضافه اليها دون الكتاب وان كان الاذن فيه وقع في القرآن كما وقع في السنة كقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء واعلم أنه تعثر به الاحكام الخمسة بقى شيء آخر وهو ان الذي أذنت السنة في فعله مالم يحرم ومالم يكره وأما ما يحرم أو يكره فبدي فالذي أذنت السنة في فعله ما كان واجبا أو جائزا مستوى الطرفين أو خلاف الاولى وقوله لان أبغض فيه اشكال بأن المباح ما استوى طرفاه فليس فيه مبعوض ولا أشد مبعوضية والحديث يقتضي ذلك لان أفعول التفضيل بعض ما يضاف اليه ويجب بان يراد بالحلل مالم يكن حراما فيصدق بالمكروه

فقلت الزوجة مثلا طاعتني ثلاثا بعشرة وقال الزوج بل طلقة واحدة بعشرة فالتقول قول الزوج بلايين ووقعت البينة كما قاله الشيخ كريم الدين والمنقول بيمين (ص) كدعواه موت عبد أو عيب قبله وان ثبت موته بعده فلا عهدة (ش) تشبه فيما قبله من أن القول قول الزوج والمعنى ان الزوج اذا خالع زوجته على عيها الغائب وهو غير آبق ثم تبين بعد ذلك انه مات أولم يمت لكن ظهر به عيب فقال الزوج كان الموت أو العيب قبل الخلع فأنا أستحق قيمته في الموت أو أرش العيب ان لم يمت وقالت الزوجة بل مات أو تعيب بعد الخلع ليكون ضمانه من الزوج ولا بينة لاحدهما فان القول في ذلك قول الزوج لان الاصل عدم انتقال الضمان اليه وبقاؤه عليها فهي مدعية لانتقاله فعليها البيان أما ان ثبت موت العبد المذكور بعد الخلع فانه لا عهدة على الزوجة في ذلك ومصيبته من الزوج بخلاف البيع لان الغائب في باب الخلع ضمانه من الزوج بمجرد العقد والمراد بالعهد هنا الضمان أي ضمان ذلك المبيع من عيب أو استحقاق أي لا عهدة على المرأة وأما عهدة الثلاث أو السنة فهي منتفية هنا كما يأتي في باب الخيار فلا تراد هنا وأما اذا خالعت على عبد آبق فانه لا عهدة فيه على المرأة سواء مات أو تعيب قبل الخلع أو بعده الا ان تكون عالمة بموت الآبق قبل الخلع فانه يلزمها قيمته لخالعتها لانها غترته وتكون القيمة على غره

(فصل طلاق السنة) أي الطلاق الذي أذنت السنة في فعله وليس المراد ان الطلاق سنة لان أبغض الحلال الى الله الطلاق ولو واحدة وانما أراد المقابلة للبدي ومن البدي ما هو حرام ومنه ما هو مكروه كما يأتي والطلاق الذي أذنت السنة فيه ما استوفى أربعة فيودأشار اليها بقوله (ص) واحدة يطهر لم يحس فيه بلاعة (ش) الاول من القيود أن يكون واحدة فأكثر منها في دفعة بدعي مكروه الثاني أن يقع الطلقة في حال طهر المرأة فان أوقعها في غير طهرها بل في حيض أو نفاس كان بدعي لانه يطول عليها عدها الثالث أن يكون ذلك الطهر الموقوع فيه الطلقة لم يحسها فيه فان أوقعه في طهر مسها فيه كان بدعي لانها في هذه الحالة لا تدري هل تعتد بالاقراء أو بوضع الحمل فقد ألبس عليها عدها ونحو خوف الندم ان طهر بها حمل ولعدم تيقنه لتفي الحمل ان أتت بولد وأراد نفيه لانها ليست مستبرأة فاذا لم يحسها صار على يقين من نفيه وهو أحسنها الرابع أن لا تكون الواحدة مردفة في العدة فلو طلقها طلقة رجعية ثم أردف عليها في العدة شيئا فبدعي مكروه وكذا يكره أن يراجعها ثم يطلقها تطويلا عليها العدة ان كانت نيته عند

وخلاف الاولى بخلاف الاولى مبعوض والمكروه أشد مبعوضية فليس المراد بالبغض ما يقتضي الفخر بل المراد به كونه ليس مرغوبا فيه بل ما فيه اللوم إما الخفيف في خلاف الاولى أو الشديد في المكروه ويكون سر التعبير بالمبعوضية وان كان المبعوض هو المحرم قصد التنفير بقى ان الطلاق قد عرفنا أنه أشد مبعوضية ويكون مكروها الا أن التعليل حينئذ لا يظهر لما علمت ان الذي أذنت السنة فيه لا يشمل المكروه والحديث في المكروه فتدبر وبقي قيدان آخران وهما طلقة كاملة ووقوعها على كل المرأة والاول مستفاد من قوله واحدة والثاني من قوله وأدب الجزئي وكذا قيدان كونها من تحيض وتاليا لحيض لم يطلق في فيه واحترز بالاول عن طلاق صغيرة وبائنة فانه لا يتصف بسنة ولا بدعة من حيث الزمن بل من حيث العدد وبالثاني عن الوقوع في العدة واستغنى المصنف عنهما لفهمهما من قوله بطهر الخ (قوله واحدة) أي ولو أوقع بعدها ما يردف عليها كما اذا طلق أخرى في الطهر الثاني من العدة مثلا فان الاولى تستمر على

سنيها وتكون الثانية بدعية وقوله بالعدة كان ينبغي قرنه بالواو لانه ليس صفة لظاهر ولا حال منه وانما هو صفة واحدة (قوله واما ان
نوى البقاء الخ) وكذا اذا اطلق (قوله والابان فقد بعض القيود) أي لانه لا يمكن فقد جميع القيود في صورة لان البدعي يكون في
الحيض والظاهر الذي مس فيه ومحال اجتماع الحيض والظهر في آن واحد فأراد انتفاء بعض القيود وبجسب ما فقه من هذه الشروط
في الكثرة والقلة يبعد من السنة أو يقرب منها (٣٨) وظاهر كلام المصنف أن الواقع في العدة بدعي سواء كانت العدة بالاقراء أو

بالاشهر وهو ظاهر كلام ابن
الحاجب ومفاد كلام أبي الحسن
وابن عبد السلام انه لا يكون بدعيًا
الا اذا كانت العدة بالاقراء فقط
(قوله ومذهب الخ) تعليل لما قبله
وهو الراجح فكان ينبغي للشارح
ان يحمل المصنف عليه من أول
الامر (قوله أو التيمم) أو بمعنى الواو
لان المراد قبل الجميع فقي وجسد
واحد من الغسل أو التيمم فلا منع
(قوله يعني ان الطلاق في الحيض
الخ) وأما الذي قبل الطهر فحرام
ولا يجبر فيه على الرجعة (قوله أو
أحنته الزوجة الخ) كان التعليق
في الحيض أو قبله والحكمة متعلقة
به ان علم أنها تحنته فيه والافيه فقط
مع علمها بتعليقه (قوله ولولمعادة
الدم) من العادة أي عادته الدم
لا من المعاودة له وقوله لما أي في
زمن وقوله يضاف أي الدم في ذلك
الزمن للدم الأول (قوله لاقيه وفي
الحرمة) يصح أن تكون مباغاة
في الامرين الا أنه يقيد بان يعلم حين
طلاقها أن الدم يعود اليها في الوقت
(قوله والاحسن عدمه) ضعيف
والمعتمد الأول وقوله على اعتبار
المآل راجع للأول الذي هو القول
بالجبر وقوله والحال وهو القول
بعدم الجبر (قوله ما بقي شيء) لا ينبغي

المراجعة الفراق وأما ان نوى البقاء ثم بدله فطلق وهكذا في كل طهر طلق لم تكرر له المراجعة
ولا الطلاق عياض ولا خلاف فيه (ص) والافدعي (ش) أي والابان فقد بعض القيود
بأن طلق أكثر من واحدة أو واحدة في طهر قد مسها فيه أو قبل مسها لكن أردفها واحدة أخرى
أو طلق واحدة في غير طهر فبدعي والبدعي منسوب للبدعة أي لم تأذن فيه السنة ولما كان من
البدعي مكروه ومنوع بينه بقوله (ص) وكراهة في غير الحيض ولم يجبر على الرجعة (ش)
يعني ان الطلاق البدعي المكروه هو الواقع في غير الحيض ومثله النفاس كما لو طلقها في طهر
مسها فيه أو زاد على الواحدة أو أردفه ولا يجبر على الرجعة اذ لم يرد الجبر على الرجعة الا في حق
من طلق في الحيض فيقتصر فيه على محل الورود (ص) كقيل الغسل منه (ش) تشبيه
في عدم الجبر والكراهة يعني انه اذا طلق الرجل زوجته التي رأت الحفوف أو القصصة قبل
الغسل فإنه لا يجبر على الرجعة لكنه مكروه وفي عبارة أخرى تشبيه في لم يجبر ومذهب
المدونة انه حرام لافي الكراهة وعدم الجبر وأشار بقوله (أو التيمم الجائز) لمرض أو عدم
ماء الى قول ابن الحاجب أو ما يقوم مقامه أي مقام الغسل لقوله فيها وان كانت مسافرة لا يجد
ماء فتيممت فلا بأس أن يطلقها بعد التيمم بأواز الصلاة لها (ص) ومنع فيه ووقع وأجبر
(ش) يعني ان الطلاق في الحيض بعد الدخول وهي غير حامل بدليل ما بعده حرام ولا يجوز
فعله وقد حكى القاضي عبد الوهاب على ذلك الاجماع فان وقع ذلك فإنه يجبر (على الرجعة)
ولا فرق بين أن يكون الزوج هو المطلق في الحيض أو أحنته الزوجة فيه بأن كان علق
طلاقها على صفة ووجدت تلك الصفة والزوجة حائض فإنه لا يجوز لها أن توقع الطلاق عليه
في الحيض فان فعلت لزم ويجبر الزوج على الرجعة والنفاس مثله (ص) ولولمعادة الدم لما
يضاف فيه للأول على الأرجح (ش) مبالغ في الجبر على الرجعة لاقيه وفي الحرمة يعني أن
المرأة اذا انقطع عنها الدم فطلقت ثم عاودها الدم قبل تمام طهرها فان الزوج يجبر على الرجعة
وان كان طلاقه وقع في طهر لم يكن لما كان الدم العائد بعد ذلك الطهر يضاف للدم قبله لعوده قبل
تمام الطهر نزل منزلة دم واحد ونزل الطهر بينهما كلا طهر قاله ابن عبد الرحمن وأبو عمران
وصوبه ابن يونس خلافا لبعض شيوخ عبد الحق أنه لا يجبر لانه طلق طاهرا ولم يتعمد واستظهره
الباجي واليه الاشارة بقوله (والاحسن عدمه) أي عدم الجبر والقولان على اعتبار المآل أو
الحال وقوله (لا غير العدة) متعلق بقوله وأجبر والمعنى أن الزوج اذا طلق زوجته في الحيض فإنه
يجبر على رجعتها الى آخر العدة أي اذا غفل عنها الماطلة لها زوجها في الحيض أي الى ان طهرت
ثم حاضت ثم طهرت ثم حاضت ثم علمنا بذلك فإنه يجبر على رجعتها ما بقي شيء وهذا هو المشهور خلافا
لأشهب الفاضل بأنه يجبر على الرجعة ما لم تطهر من الحيضة الثانية لانه عليه الصلاة والسلام
أباح طلاقها في هذه الحالة فلم يكن للإجبار معنى (ص) وإن أي هددت ثم سجن ثم ضرب بمجلس

والا

ان العدة لا تخرج الا بدخولها في الحيضة الرابعة بالنسبة للحيض الذي وقع فيه الطلاق

(قوله أباح طلاقها في هذه الحالة) أي طلاق تلك المرأة التي طلقها في الحيض (قوله بمجلس) أي فعل ذلك كله بمجلس لا من باب التنازع
لانه لا يفيد ذلك بل يفيد تعدد المجلس وقوله ثم ضرب ينبغي تقييده بنظر الافادة كما تقدم في قوله ووعظ من نشرت الخ ويقال ان التهديد
يفعل مطلقا بل ذكره الخاطب في التهديد فأولى الضرب فان ارتجع الحاكم قبل فعل شيء من هذه الامور صرح ان علم أنه لا يرتجع مع فعلها
والا لم يصح فيما يظهر وكذا الظاهر وجوب الترتيب فان فعلت بدونه ثم ارتجع مع اباية المطلق صحت رجعتها قطعا

(قوله والاخ) أي فان حصل الارتجاع فلا كلام والارتجاع الحاكم (تنبه) ظاهر ما ذكرناه ولو شربها وحينئذ فيخص ما سألني من أن التعزير في كل شخص بحسبه بماء هذا الموضع كما قاله بعض شيوخنا (قوله ويرتجعهما) تفسير لقوله الرجعة والحاصل أن بعضهم فسروا قول المصنف ارتجاع أي أزمه الرجعة وبعضهم بالمراجعة بالفعل فأراد الشارح بذلك الجمع بين القولين بأن قال أزمه الرجعة ويرتجعهما ولا يخفى أنه إذا كان قوله ويرتجعهما عطف تفسير لا يظهر به جمع بين القولين وإن كان المراد بآزمه أو لا بأن يقول أزمته الرجعة ثم يقول ارتجعهما لك فهذا بعيد أيضا (قوله والاخ) الاستحباب منصب على المجموع إذا لم يمسالك حال الحيض واجب وقوله حتى تطهر فإن طهرت حينئذ كره ولم يجبر على الرجعة كما في ك (قوله وراجعها الخ) لم يرتضه اللقاني فإنه قال الاحبية المذكورة حيث أجبر على الارتجاع لأن ارتجاع من قبل نفسه فلا يستحب له (٢٩) ذلك أنه أن يطلق في الطهر الذي يلي الحيض الذي طهرها فيه لأنه لما راجعها

والارتجاع الحاكم (ش) يعني أن الرجل إذا ارتكب المحظور بأن طلق زوجته اختيارا في حال حيضها أو في حال نفاسها وأمره الحاكم أن يراجعها فأبى من ذلك فإنه يهدده بالسجن فإن لم يفعل سجن فإن لم يفعل هدد بالضرب فإن لم يفعل ضرب ويكون ذلك كله قريبا موضع واحد لأنه في معصية فإن تنادى أزمه الرجعة ويرتجعهما بأن يقول ارتجعت لك زوجته (ص) وجاز الوطء والتساور (ش) أي وجاز الوطء بارتجاع الحاكم له والتساور وإن كان بالنسبة من الزوج لأن نسبة الحاكم قامت مقام نيته (ص) والاحب أن يسكنها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر (ش) يعني أن من طلق زوجته في حال حيضها أو نفاسها وراجعها أو أبى أن يراجعها فاجبره الحاكم على رجعتها وأزمه إياها ثم أراد طلاقها فإنه يستحب له أن يسكنها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء طلقها قبل أن يسكنها وانما أمر أن لا يطلقها في الطهر الذي يلي الحيض المطلق فيه لأنه جعل للأصلاح وهو لا يكون إلا بالوطء وبالوطء يكرهه الطلاق فمسكنها حتى تحيض أخرى ثم تطهر (ص) وفي منعه في الحيض لتطويل العدة لأن فيها جواز طلاق الحامل وغير المدخول بها فيه أو لكونه تعبد المنع الخلع وعدم الجواز وإن رضيت وجبره على الرجعة وإن لم تقم خلاف (ش) تقدم أن الطلاق في الحيض حرام وذكره هنا لخلاف في علة المنع هل هي لتطويل العدة على المطلقة أو علة المنع في ذلك ما هي إلا أنها متعبد بها فن قال العلة لأجل تطويل العدة أجاز الطلاق في الحيض أو النفاس إذا لم تكن العدة مطولة كما إذا طلقها وهي حامل أو طلقها قبل البناء وهي حائض إذا تطويل عليها كما في المدونة ومن قال إن علة المنع ما هي إلا لتعبد المنع الخلع في الحيض وإن رضيت المرأة لأن الحق لها ولأنها أعطت عليه مالا ويلزم عليه أن يجبر المطلق على أن يراجعها وإن لم تقم المرأة بذلك ولو قال وهل منعه في الحيض لكان أنهم للقصد وهو أن الخلاف في تعيين العلة التي لأجلها المنع أي وفي كون تعيين العلة في تطويل العدة واستدل به بدليلين أو تعيينها في التعبد واستدل به بثلاثة أدلة خلاف لأن الخلاف في منعه وعدم منعه كما هو ظاهر لأن المنع متفق عليه وقوله لمنع الخلع علة للحكم بأنه تعبد لا لتعبد لأن التعبد لا يعمل (ص) وصدقت أنها حائض ورجح ادخال خرقه ويتطهرها النساء (ش) يعني أن المرأة إذا طلقها زوجها فقلتني في حال حيضتي وقال الزوج طلقته في حال طهرها فإنها تصدق

الذي طلقها فيه لأنه لما راجعها باختياره دل على أنه كان نأويا البقاء ودوام العشرة بخلاف ما إذا أجبر على الارتجاع لأنه دل على أنه لم ينو البقاء فاستحب له الامسالك حتى تطهر (قوله وإن رضيت) الواو للحال أي لعدم الجواز في حال رضاها ولو كان معلا لجاز وقوله وإن لم تقم الواو للحال (قوله هل هي لتطويل) اللام زائدة أي هل هي لتطويل وقوله أو علة المنع في ذلك ما هي الخ أي علة المنع ما هي شئ من الأشياء إلا كونها أي تلك العلة متعبد بها أي بالعلة أي أمرها الشارع أو نهانا عنها الشارع أو جوازها لنا الشارع ولم نعقل لها معنى ولا يخفى ما فيه وقوله فن قال العلة لأجل المناسب أن يقول فن قال العلة لتطويل العدة (قوله ما هي إلا لتعبد) اللام زائدة أي ما هي إلا التعبد أي ما هي إلا أنها متعبد بها وقد تقدم الكلام فيه (قوله لأن الحق لها) تعليل لمخدوف فكان قائل يقول كيف يعقل الرضا فقال

لأن الحق لها أي في غير الصورة لأن الأمر لها في الخلع أي لأن خلعها للرجل من الأمر الذي يجوز لها وإذا كان كذلك فبتأني الرضا فتدبر وقوله لأنها أعطت عليه مالا أي ولا يعقل ذلك إلا مع الرضا (قوله وهو أن الخلاف في تعيين العلة الخ) لا يخفى أن الذي اشتهر أن الحكم التعبد لا يعمل فلا يظهر ذلك الكلام (قوله أي وفي كون تعيين العلة في تطويل العدة) من تعيين المطلق في المقيد (قوله واستدل به بدليلين) هذا هو الحق خلافا لما أفاده أول كلامه من أن ذلك ليس بدليل بل متفرع على ما ذكره حيث قال فن قال الخ (قوله كما هو ظاهر) أي كما هو ظاهر فيه شئ بل الظاهر منه أنه هل كون المنع في الحيض لأجل التطويل أو كون المنع لكونه تعبد أي كونه من أفراد التعبد التي لا تعلم لها علة (قوله ورجح الخ) المناسب التعبير بالاسم لما حكاه ابن عرفة عن طرر ابن عات فهو من الخلاف (قوله ويتطهرها النساء) هن ما فوق الواحدة وينبغي أنه لا خصوصية للنساء بل الرجال كذلك يعرفون دم الحيض وقول ابن يونس ضعيف

كما قاله في لـ (قوله وهل بين أم لا) استظهر بعض الشراح البين لدعواها عليه العدا والاصل عدمه فتختلف لمخالفاتها الاصل (قوله كما قيل) أي ان بعضهم ادعى أن صاحب الحال محذوف أي فكان المعنى الآن يترافعاً (٣) فتصدق المرأة في حال كونهما طاهراً فليس المحذوف صاحب الحال فقط بل والعامل وعبارة تت وصاحب الحال الضمير المستتر في صدقت فان عبارة الشارح فليس صاحب الحال محذوفاً ولا يظهر وقال اللقائي كان (٣٠) الواجب أن يقول طاهرة لان طاهراً حال مشقة والحال المشقة يجب مطابقتها

لصاحبها وصاحبها المرأة (قوله اذا كان مجمعا على فساد الخ) طاهره انه اذا كان مختلفا في فساد لا يجعل في الحيض مع أن علة المنع موجودة والموافق لما قال ابن عرفة التعميم كان مختلفا في فساد اولاً كان يفسخ قبل فقط أو مطلقاً (قوله ولا وعد بالقيضة) استشكل بأن الطلاق انما يكون عند طلب القیضة وطلبها حال الحيض ممنوع وان وقع لا يعتبر ويجب بجمعه هذا على ما اذا وقع طلب القیضة قبل الحيض وتأخر الحكم بالطلاق حتى حاضت أو أن ما هنا على قول وما يأتي قول آخر ثم لا يخفى أن الجواب الاول لا يتم مع ما قاله الشارح (قوله يطلق عليه بكتاب الله) لقوله تعالى وان عزموا الطلاق فان قلت ليس في الآية أمر بالطلاق قلت نعم ليس فيها أمر صريح الآن الاقتصار في مقام البيان يقتضي الحصر والمعنى فان انقضت الاربعه فلا بد من أحد الامرین إما القیضة وهي التي تطلب أولاً فان لم يفتى فلا بد من ابقاء الطلاق إما باختباره وإما بتفسير اختياره أي حين يمتنع من الطلاق فقوله وان عزموا الطلاق أي ان صهروا على الطلاق وأوقعوه فالأمر طاهر والاطلاق عليه لما قلناه من أن المعنى على الحصر (قوله

وهل بين أم لا ولا يتطرها النساء لانها مؤتمنة على فرجها هذا هو المشهور ويجوز الزوج على الرجعة واختار ابن بونس ادخال جرقة في فرجها ويتطرها النساء فان رأى بالجرقة أن رد صدقت والا فلا (ص) الآن يترافع طاهر افعوله (ش) أي محمل كون القول قول المرأة أن زوجها طاهره في حال الحيض ما لم تكن الزوجة في حال الرفع طاهره فان كانت كذلك فان القول قوله وانظر هل بين أم لا فطاهراً حال وصاحبها المرأة التي هي بعض مدلول ألف الضمير من ترافع أي الآن يترافع الزوجان في حال طهر المرأة ولا حاجة لدعوى حذف صاحب الحال كما قيل وعين أن صاحب الحال المرأة اختصاص وصف الطهر بها كقولك جاء زيد والفرس منكما (ص) وعمل يفسخ الفاسد في الحيض (ش) يعني أن النكاح اذا كان مجمعا على فساد نكاح الخامسة وعثر عليه في الحيض فانه يجعل فسخه ولا يؤثر حتى تطهر لان الاقرار عليه الى وقت الطهر أعظم حرمة من ابقائه في الحيض فارتكب أخف المفسدين حيث تعارضتا (ص) والطلاق على المولى وأجبر على الرجعة (ش) يعني أن المولى اذا حل أجل الایلاء عليه في حال حيض امرأته ولا وعد بالقيضة فالمشهور وهو قول ابن القاسم أنه يطلق عليه ويجبر على الرجعة لانه صدق عليه أنه طلقها في الحيض وطلاقه رجعي قال ابن القاسم انه يطلق عليه بكتاب الله ويجبر على الرجعة لسنة النبي عليه الصلاة والسلام بخلاف المعسر بالنفقة فلا يجعل عليه في الحيض لانه لا صنع له في الاعسار (ص) لا لعب وما لاولى فسخه (ش) معطوف على المعنى أي جعل للفساد لا لعب اطلع عليه أحد الزوجين في صاحبه كجنون وعنة وعتق أمة تحت عبد فلا يجعل في الحيض بل حتى تطهر وكذلك لا يجعل فسخ نكاح موقوف اجازته على غير الزوج كنكاح المحجور بغير إذن وليه فان الولي لا يجوز له أن يجعل فسخه والمرأة حائض وهذا طاهر فيما اذا كان الفسخ بعد البناء وأما اذا كان قبله فيشكل منع تعجيله مع ما مر من أنه يجوز طلاق غير المدخول به في الحيض (ص) أولعسره بالنفقة (ش) يعني ان من أعسر بنفقة زوجته لا يطلق عليه في الحيض ولا في النفاس اذا حل أجل تأومته فيما ذكر حتى تطهر وأشار بقوله (كاللعان) الى أنه لا تلاعن بين الزوجين في الحيض أو النفاس وطاهره ولولاني الجم (ص) ونحز الثلاث في شر الطلاق ونحوه (ش) يعني أن الرجل اذا قال لزوجته أنت طالق شر الطلاق أو أقبحه أو أكلمه ونحو ذلك فانه يلزمه الثلاث وسواء كان مدخولاً به أو لا (ص) وفي طالق ثلاثا السنة ان دخل بها والافواحدة (ش) يعني أن من قال لزوجته أنت طالق ثلاثا السنة فانه يلزمه الثلاث لانه بمنزلة من قال لزوجته أنت طالق في كل طهر مرة فانه ينجز عليه وسواء كانت المرأة حاملاً أم لا مستحاضة أم لا وسواء كانت طاهراً أم لا وسواء قدم ثلاثا على قوله السنة أو أخره كانت المرأة مدخولاً به أم لا على قول ابن القاسم وهو المشهور فامشي عليه المؤلف قول ابن الماجشون (ص) كخبره أو واحدة عظيمة أو قبيحة أو كالقصر (ش) التشبيه في لزوم طاعة واحدة والمعنى

لا لعب (معطوف على مقدر بالتأويل أي جعل الفسخ فساداً لا لعب وقوله وما لاولى معطوف على قوله لعب (قوله وأما اذا أن كان قبله فيشكل) ذكره في لـ فقال وجد عندى مانصه وهذا حيث اطلع على اللعب بعد الدخول وأما لو اطلع عليه قبل البناء حيث كان يظهر قبله كالعنة وأرادت فراقه قبل البناء مكنت من ذلك ولوفي الحيض انتهى (أقول) وحينئذ فلا اشكال (قوله أو أخره) ولا يرد حينئذ ان غير المدخول به اثنين بالواحدة مع وصفها بالسنة فبعد قوله بعدها ثلاثا ناعوا لانا نقول لما نسق اللفظين فكانهما اللفظ واحد فلم تبين بالواحدة في تقديم السنة على ثلاثا (قوله أو كالقصر الخ) فلو قال أنت طالق مل السموات والارض فالتطاهر لزوم واحدة وهذا كله قوله فتصدق بهامش الاصل لعل الاولى فلا تصدق اه

مالم ينوأكثر (قوله وهو مقتضى ما في النوادر) أي تعجيل ثلاث على مقتضى النوادر ومقابلته تعجيل واحد إلا أن السنة واحدة إذا حاضت وواحدة إذا طهرت وهذا إذا قاله المدخول بها فإن قاله لغير مدخول بها طلقت مكانه اثلاثا لأن طلاق السنة فيها واحدة (قوله الأعم) أي من كونه سنيا أو بدعيًا بعوض وغيره (قوله وأسبابه) أراد بالأسباب والأركان شيئا واحدا هو ما يتوقف وجود الماهية عليه وقوله وشروطه أشار لها بقوله وانما يصح (فصل وركنه أهل) (قوله وركنه أهل) مراد المصنف بالاركان ما يتوقف عليه الماهية فسقط ما قبل ان هذا المذكورات أمور حسية والطلاق معنى من المعاني لانه (٣١) صفة حكمية ترفع حلية الخ فلا يكون شيئا من أجزائه حسيا (قوله ولفظ) فلا يطلق بالفعل ولو قصد به الطلاق الاعرف كمسئلة الحقر (قوله الواو عاطفة الخ) ولا يكون الفصل بالفصل مانعا من ذلك (قوله وركنه مفرد مضاف لمعرفة فيم) جواب عما يقال كيف يصح الاخبار عن مفرد متعدد (قوله كأنه قال وجميع أركانه) لا يخفى ان هذا من باب الكل فليس حينئذ من باب العموم كما اقتضاه قوله فيم الآن يجب ان يسم (قوله وأما الفضولي) جواب عما يقال هل ازدت فقلت زوجا كان أو وليه أو غيرهما كالفضولي وأيضا يشترط أن يكون الأهل مسلما مكلفا الخ مع أن الفضولي يقع الطلاق ولا يشترط فيه ذلك فأجاب بقوله ان الموقع في الحقيقة الزوج (قوله والمراد بالحل العصمة) يدخل فيه المجوسى إذا أسلم على مجوسية وطلقها بقرب اسلامه ثم أسلمت فإنه يلزمه لانه يقر عليها (قوله كالكتابات) أي الظاهرة حاصله أن المراد قصد النطق باللفظ الدال عليه في الصريح والكتابة الظاهرة وان لم يقصد مدلوله وهو حل العصمة وقصد حلها في الكناية الخفية

أن من قال لزوجته أنت طالق خير الطلاق أو أحسنه أو أفضله وما أشبه ذلك فهي واحدة حتى ينوى أكثر ومثله إذا قال أنت طالق طائفة عظيمة أو قبيحة أو كالفصر أو كالجيل وما أشبه ذلك سجنون ولو قال واحدة للبدعة أو لا للبدعة ولا للسنة فواحدة وكذا إذا قال أنت طالق للبدعة أو للسنة أو لا للسنة ولا للبدعة لزمه واحدة وكذا لو قال أنت طالق كما قال الله (ص) وثلاث للبدعة أو بعضهن للبدعة وبعضهن للسنة فثلاث فيهما (ش) ضمير التثنية للزوجة المدخول بها وغير المدخول بها يعني أن الزوج إذا قال لزوجته أنت طالق ثلاثا للبدعة أو أنت طالق ثلاثا بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة فإنه يلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها وهو مقتضى ما في النوادر وانما يرجع ضمير التثنية للصورتين إذا لم يعلم منه حكم العموم في المدخول بها وغيرها ولما أنهى الكلام على أقسام الطلاق من سنى وبدعى مصحوب بعوض وغيره مصحوب به شرع في أركان الطلاق الأعم وأسبابه وشروطه بقوله

(فصل) وركنه أهل وقصد ويحل ولفظ (ش) الواو عاطفة على جملة جاز الخلع وهو الطلاق وركنه مفرد مضاف لمعرفة فيم كأنه قال وجميع أركانه والمراد بالأهل موقع الطلاق زوجا كان أو وليه ثم أشار إلى شرط هذا الموقع بقوله وانما يصح الخ وأما الفضولي فالموقع فيه في الحقيقة انما هو الزوج بدليل أن العدة من يوم الإجازة لا من يوم الإيقاع فلو كانت حاملا فوضعت قبل الإجازة استأنفت العدة والمراد بالقصد قصد النطق باللفظ الدال عليه قصد مدلوله أو لم يقصد وليس المراد به إيقاع الطلاق بدليل قوله ولزم ولو هزل والمراد بالحل العصمة المملوكة تحقيقا أو تفديرا كما يأتي في قوله ومحلها مملوك قبله وان تعليقا والمراد باللفظ حقيقة أو حكما فيشمل الكلام النفسى على أحد القوانين كما يأتي والمراد باللفظ مادل على فك العصمة سواء كانت الدلالة وضعية كما في لفظ الطاء واللام والقاف أو عرفية كالكتابات (ص) وانما يصح طلاق المسلم المكلف (ش) يعني ان شرط موقع الطلاق أن يكون مسلما مكلفا فلا يصح طلاق من كافرا ككافرة إلا أن يتحكما كوالسنا فيجري فيه تأويلات تقدمت عند قول المؤلف وفي لزوم الثلاث لذي طلقها وترافعا لينا الخ ولا لكافرة أسلمت ثم أسلم في عدتها ولو أوقع الثلاث عليه بعد اسلامها فإذا أسلم قبل انقضاء العدة كان أحق بها كالمطلق وكذلك لا يصح طلاق من صبي ولو مراهقا أو مجنون وان جعل المسلم صفة لذكر خرج به الأنثى فلا يصح طلاقها من حيث هي أنثى لا يقال إذا ارتد الصبي بانت زوجته منه فوقع الطلاق مع عدم وقوعه من مكلف لاننا نقول البينونة انما وقعت عليه بحكم الشرع لأنه هو الموقع لها (ص) ولو سكر حراما وهل الآن لا عيز أو مطلقا تردد (ش) هذا ما بالغه في لزوم طلاق المسلم المكلف اذ سكره لا يخرج عنه عن التكليف فيلزمه طلاقه ولو سكر سكر حراما كالكحل والنبيذ

فكلام الشارح قاصر (قوله وانما يصح طلاق المسلم المكلف) أي زوجته وأما الوكيل عنه والفضولي مع الإجازة فلا يشترط فيه ما أسلم ولا ذكورة ولا تكليف بل يتميز فيما يظهر لان الموقع حقيقة الزوج الموكل والمجيز (قوله فلا يصح طلاقها من حيث هي أنثى) وأما من حيث كونها مجيزة أو مملوكة فيصح وكذا من حيث انها فضولية وان كان الامر منوطا بإجازة الزوج (قوله هذا ما بالغه الخ) فالعنى هذا ان لم يسكر بل ولو سكر حراما فلا يدخل فيما قبل المبالغة اذا سكر حلالا كما يشمله لفظه بحسب الظاهر اذ لا طلاق عليه لانه كالمجنون (قوله ولو سكر سكر حراما) فيه إشارة إلى أن حراما مفعول مطلق ويصح أن يكون حالا من السكر المفهوم من سكر أي حال كون السكر حراما أو من فاعل سكر أي حال كونه حراما أي آتيا بحرام والمراد استعمل عمدا ما يغيب عقله ولو

مع شكه انه يغيب كالحجر الذي هو المختص من ماء العنب وقوله والنبيذ أي كالأخوذ من التمر مثلا (قوله أو المزور) بكسر الميم والزاي وهو البوزة المسكرة (قوله والحشيشة عند من يرى الخ) ظاهره أنه عند من لا يرى أسكارها أنه لا يقع عليه الطلاق ولو علم أنه يغيب عقله وليس كذلك لأنه إذا علم أنها تغيب عقله واستعملها ثم غاب عقله وطلق فإنه يقع عليه الطلاق وأراد بالعلم ما يشمل الظن كما هو ظاهر (قوله وهذا إذا تعد المحرم) بقي صورة وهو ما إذا شك في كونه خمر أم لا وحاصله أن شكه في كونه مسكرا كشر به مع تحقيق أنه مسكر كما أفاده عجم (قوله ويصدق في ظنه) أي بين أن لم تقم قرينة تصدقه فلا يمين (قوله إن لم يثبتهم) أي فان اتهم بأن قامت قرينة على كذبه فلا يصدق (قوله مطلقا) ميز أم لا (قوله أما اتفاقا) في الذي عنده ميز على طريقة ابن بشير (قوله فهو المعتمد عنده) ونقول وهو المعتمد على الإطلاق وفي بعض النسخ وهل الآن لا يميز وفي بعضها وهل الآن يميز باسقاط لا والكل صحيح (قوله تردد) أي لاهل هذه الطرق (قوله لاهل هذه الطرق) المناسب لاهل (٣٣) هاتين الطريقتين لأن طريقة المازري وابن بشير يعتدان طريقة واحدة

(قوله طريقة الخمي) أي التي هي طريقة المازري فهو يوافق (قوله ولا تلزمه الاقرارات والعقود) بل لا تصح العقود إذا كان غير ميمز (قوله والاحكام) أي المترتبة على الطلاق في أيام العدة من نفقة وعدمها وغير ذلك (قوله كما مر) أي أن العدة والاحكام من يوم الاجازة كما مر بخلاف البيع فالاحكام من يوم الوقوع وبخلاف المسكره على الطلاق إذا أجازها طاعنا بعد الإكراه فان العدة من يوم الوقوع والفرق أن ما وقع منه حال الإكراه قد قيل يلزومه وأيضاً الموقع والمجيز في مسألة الإكراه واحد وفي مسألة الفضولي الموقع غير المجيز (قوله كما جرى في البيع) فيه خلاف بالحرمه والجواز والاستحباب والمعتمد بالحرمه **تنبيه** لو أوقع ثلاثا أو بائنا وأراد الزوج أن يجيز واحدة أو رجعية فالمعتبر ما يجيزه لا ما أوقع

أو المزور والحشيشة عند من يرى أسكارها وهذا إذا تعد ذلك المحرم أما إذا لم يتعمد كظنه لبناء أو ما لم يلزمه طلاق ولا حد قذف ومجمله محمول المجنون والمغمى ويصدق في ظنه إن لم يثبتهم في دينه وهل محل صحة طلاق السكران أن كان معه ميز ولا فلا يلزمه طلاق اتفاقا وهذه طريقة الباجي وابن رشد وطريقة المازري يقع عليه الطلاق ميز أم لا على المشهور وطريقة ابن بشير أن كان معه ميز فإنه يلزمه طلاقه باتفاق وإن لم يكن معه ميز فإنه يلزمه طلاقه على المشهور وهذه الطرق ماعد الطريق الباجي وابن رشد متفقان معني في لزوم للسكران مطلقا ما اتفاقا أو على المشهور واليهما الإشارة بقوله أو مطلقا مطبقا أو مجزا وهو ما عند المازري وابن بشير وعياض وابن شعبة والصقلي وهذا هو الذي صدر به المؤلف كلامه وردمة بابه بل بوقوله ولو سكر حراما فهو المعتمد عند تردد لاهل هذه الطرق ثلاث طريقتين الخمي أن الخلاف مطلق ثانياً طريقة ابن رشد أن الخلاف في الذي معه بقية من عقله ثالثاً طريقة ابن بشير أن الخلاف في المغمور لا في الذي معه ميز وكما يلزم السكران الطلاق تلزمه الجنائيات والعقود والحدود ولا تلزمه الاقرارات والعقود (ص) وطلاق الفضولي كبيع (ش) أي وطلاق الفضولي متوقف على اجازة الزوج كبيع (ص) الآن العدة والاحكام من يوم الاجازة بخلاف البيع كما مر وينبغي أن يتفق هنا على عدم جواز الاقدام على الطلاق ولا يجري الخلاف هنا كما جرى في البيع لأن الناس يطلبون في سلعهم الارباح بخلاف النساء (ص) ولزم ولو هزل (ش) أي ولزم الطلاق أن هزل بإيقاعه اتفاقا بل ولو هزل باطلاق لفظه عليه على المعروف خبر الترمذي ثلاث هزلن جد النكاح والطلاق والرجعة وفي رواية أخرى والعقود وبعبارة هزل باستعمال لفظ الطلاق في الطلاق من غير فك العصمة هازلا لا بإيقاع الطلاق بقصد فك العصمة لأجل إتيانه بلو التي يشير بها إلى الخلاف والهزل بإيقاعه متفق عليه (ص) لأن سبق لسانه في الفتوي (ش) يعني أن من أراد أن يتكلم بغير الطلاق فالتوى لسانه فتكلم بالطلاق فلا

منه (قوله ولو هزل) من باب ضرب (قوله باطلاق لفظه عليه) أي هزل في اطلاق لفظ الطلاق في الطلاق أي حل شيء العصمة أي هزل في استعمال اللفظ في مدلوله الذي هو حل العصمة هذا معناه (قوله على المعروف) ومقابله ما في السليمانية من قوله بعدم لزوم (قوله جد) بكسر الجيم قال في المصباح وجد في كلامه جدا من باب ضرب ضد هزل والاسم منه الجد بالكسر أيضاً ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث جدهن جد وهزلن جد لان الرجل كان في الجاهلية يطلق أو يعتق أو ينكح ثم يقول كنت لأعيا ويرجع فأنزل الله ٣ (قوله هزل باستعمال لفظ الطلاق في الطلاق) أي في حل العصمة (قوله من غير فك العصمة) أي لم يكن قصده فك العصمة أي هزل باستعمال اللفظ في حل العصمة من غير قصد حصولها (قوله هازلا) حال من محذوف أي هزل باستعمال لفظ الطلاق في حال كونه هازلا فهي حال مؤكدة (قوله لا بإيقاع الطلاق) عطف على استعمال أي لا باطلاق اللفظ على فك العصمة فاصد الفك العصمة أو أن الباء في قوله بقصد فك العصمة للتصوير (قوله والهزل بإيقاعه) أي لان الهزل بإيقاعه أي بإيقاعه مع قصد فك العصمة ٣ هكذا في النسخ بأيدينا بدون ذكر المنزل ولعله سقط من النسخ ونص المصباح بعد فأنزل الله قوله تعالى ولا تتخذوا آيات الله هزوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث جدهن جد باطلا لا امر الجاهلية وتقرير الاحكام الشرعية اه صحيح

على الاحتمال الاول ولا حاجة له على الثاني والحاصل أن الاقسام الثلاثة صورة غير الهزل واثنتان في الهزل فاقبل المبالغة صورتان (قوله ان ثبت سبق لسانه في الفتوى والقضاء) أي خلافا لظاهر المصنف (قوله لعدم) (٣٣) القصد أي لعدم قصد اللفظ (قوله

أوهذى لمرض) بالذال المعجمة أي تكلم بالهذيان وهو الكلام الذي لا معنى له أي تكلم بما لا فائدة فيه فلا يلزمه ولا في القضاء (قوله بشهادة البينة) بل والقريضة الدالة على الصدق تقوم مقام البينة وقوله أما لو قال الخ ولو قامت بينة به ذيانه فان قوله ذلك يكذب بينة وبق ما ذالم تقوم بشيء ولا بينة فالقول قوله وقوله أما لو قال مقابل لقوله فأنكر لان معناه فأنكر أن يكون صدر منه شيء (قوله فقال لها يا طالق) فلو أسقط حرف النداء مع ابدال الراء لا ما وادعى التفات لسانه لم يقبل منه فيما يظهر لحصول شيئين الحذف والاتفات والتظاهر في تنازعه معها في التفات لسانه أو في سبقه أنه اذا قامت قريضة لاحدهما عمل بها والا فالقول قوله بيمينه (قوله مع البينة) المراد عند القاضي سواء كان بينة أو اقرارا عند القاضي مع مرافعة بالبدون بينة وأما البينة عند المفتي فكأقراره (قوله فائدة) ومن سئل عن شيء فقال حلفت بالطلاق أن لا أفعله فلا شيء عليه ومن أراد أن يحكي كلام رجل فقال امرأتى طالق البتة ونسي أن يقول قال فلان فان كان نسيها فلا شيء عليه ولو في القضاء ومن قال لا مرأته كنت طالقك أو قال لعبدك كنت أعنتك ولم يكن قد فعل فلا شيء عليه في الفتوى وقيل يلزمه ومن قال الطلاق يلزمه من ذراعه فلا شيء عليه لانه لم يقصد الزوجه (قوله

شيء عليه ان ثبت سبق لسانه في الفتوى والقضاء وان لم يثبت فلا شيء عليه في الفتوى ويلزمه في القضاء (ص) أو اقن بلا فهم (ش) يعني أن من لقن لفظ الطلاق بالعجمية أو بالعكس فأوقعه وهو لا يعرف معناه فانه لا يلزمه شيء في الفتوى ولا في القضاء لعدم القصد الذي هو ركن في الطلاق فان فهم فانه يلزمه اتفاقا (ص) أو هذى لمرض (ش) يعني أن المريض اذا هذى لمرضه فطلق زوجته في حال هذيانه ثم أفاق فأنكر فلا يلزمه ولا في القضاء الحاقاله بالمجنون قال مالك ويحلف أنه ما شعر بما وقع منه وتقدم اطلاق الباجي وتقييد ابن رشد له بشهادة البينة بذهاب عقله أما لو قال وقع مني شيء ولم أعقله فانه يلزمه لقيام القريضة على كذبه (ص) أو قال لمن اسمها طالق يا طالق (ش) يعني أن من كان اسم زوجته طالق فقال لها يا طالق قاصدا بذلك نداءها فانه لا شيء عليه في الفتوى ولا في القضاء (ص) وقبل منه في طارق التفات لسانه (ش) يعني أن من كان اسم زوجته طارقا فأراد أن يقول لها يا طالق فالتفت لسانه أي التوى وانصرف عن مقصوده فقال لها يا طالق وقال التفات لسانى فانه يصدق في ذلك لكن في الفتوى لا في القضاء وتغيير الاسلوب يشعر بذلك اذ لو كان موافقا لما قبله في الحكم لقال كن قال لمن اسمها طارق يا طالق مدعى التفات لسانه وحذف قوله وقبل منه في طارق الخ ويدل عليه أيضا قوله وطلقة الخ بناء على أن ضمير التثنية راجع لمن اسمها طارق ولعمرة (ص) أو قال يا حفصة فأجابته عمرة فطلقها فالدعوة وطلقة مع البينة (ش) يعني أن من له زوجتان احدهما اسمها حفصة والاخرى اسمها عمرة فقال يا حفصة فأجابته عمرة فأوقع الطلاق عليها وقال لها أنت طالق ينظرها حفصة فانه لا يخلو حاله من أن يكون على لفظه بينة أو لا فان لم تكن عليه بينة بل جاء مستفتيا فان حفصة تطلق فقط وهي المدعوة وان كان على لفظه بينة فانهم يطلقان معا حفصة بقصده وعمرة بلفظه فقوله أو قال عطف على سبق لسانه فهي في النبي أي انه لا تطلق المجيبة وهي عمرة في الفتوى بدليل ما بعده وقوله فالدعوة ليس بياناً لمداد عليه العطف بل هو جواب شرط مقدر أي واذا لم تطلق عمرة فتطلق المدعوة وهي حفصة في الفتوى وقوله فطلقها أي أوقع الطلاق على عمرة المجيبة لفظا لا بينة والضمير في طلقتا بفتح اللام راجع لمن ادعى فيها التفات لسانه ولعمرة في مسألة أو قال يا حفصة الخ وأما حفصة فتطلق في الفتوى والقضاء ويحتمل ضمير طلقتا أن يكون راجعا لحفصة وعمرة ولكن الاول أتم فائدة (ص) أو أكره (ش) معطوف على سبق لسانه أي لان سبق لسانه ولا ان أكره على الطلاق فلا يلزمه شيء في الفتوى ولا في القضاء لقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ونحوه لا طلاق في اغلاق أي اكرهه وما كان الا كراه شرعيا وغيره والمذهب أن الا كراه الشرعي لا ينفع في رفع الحنث خلافا للمغيرة كما لو حلف لا خرجت زوجته من هذا المحل فأخرجها فاضتحلف عند المنسبر وكما لو حلف في نصف عبدا لا باعه فأعتق شريكه نصفه فقوم عليه نصيب الخالف وكل به عتق نصيب الشريك فذهب المدونة أنه يحنث الآن ينوي الآن يغاب ومنه لو حلف لا يشتري نصيب شريكه فأعتق الخالف نصيبه فقوم عليه نصيب شريكه وقال المغيرة لا حنث عليه أشار المؤلف لكلام المغيرة فقال (ولو بكتقويم جزء العبد) أي لا يحنث ورد بل على مذهب المدونة

(٥ - خشي رابع) أو أكره الخ أي هذا اذا كان في الايقاع بل ولو في تقويم جزء العبد ما كان الا كراه شرعيا وفي فعل مما كان الا كراه غير شرعي كما بين من المثال (قوله ولو بكتقويم جزء الخ) الباء بمعنى في أي في حال وأدخلت الكافي كل ما كان الجسبر شرعيا كما اذا حلف لا ينفق على زوجته أو لا يطيع أبويه أو لا يقضى فلاناحقه أو نحو ذلك فأكرهه القاضي على ضد ما حلف عليه فان الا كراه

ينفعه على ما مضى عليه المصنف ولا ينفعه على المشهور (قوله ولولا ما بعده الخ) أي لأن الذي بعده لا يحنث فيه غير أن الشارح يجيب عن ذلك بقوله على التصويب المتقدم (قوله على التصويب المتقدم) وعلى عدمه يكون معطوفاً على قوله بكتقويم جزء العبد (قوله كماله حلف لا يدخل دار فلان) من كل فعل لم يتعلق به حق مخلوق كشر بخر وسجود لصنم وزنا بطائفة غير ذات زوج ولا سيد وبقيد بما إذا كانت صيغته صيغة بر كما مثلنا فإن كانت صيغة حنث فانه يحنث كما صرح به في اليمين حيث قال ووجبته به أن لم يكرهه ببر ومقيد أيضاً بما إذا لم يكن إلا كراه هو (٣٤) الخالف وبما إذا لم يعلم أنه سيكره وبما إذا لم يقل في يمينه لا دخله طائعا ولا مكرها

(قوله ولا يلزمه شيء) أي من مطلق الطلاق وكأنه قال ولا يلزمه الطلاق فهو بمعنى ما قبله (قوله والتورية الخ) والاحسن أن المراد بها هنا المخلص سواء كان بالمعنى المعروف عندهم وهو ارادة المعنى البعيد دون القريب أو غير به يجوز في طالق يريد جوزة حلقه ليس فيها القصة مثلاً بل سالكة والاستثناء من الاكراه القولي لا من الفعلي فلو قدمه على قوله أوفى فعل كان أحسن (قوله وهو الخاضع) هو وجع الولادة (قوله والظاهر أن كلام اللخمى تقييد) والمعتمد لا حنث ولو ترك التورية مع معرفتها (قوله مؤلم) صفة لخوف كما يدل على ذلك قول الشارح ثم بين أنواع الخوف المؤلم الأنت خير بأن القتل وما بعده أنواع للخوف إلا أن يكون الشارح أراد بالخوف الخوف وفي شرح شب ما يقتضي قراءته بالاضافة لأنه قال لخوف وقوع مؤلم به وهل يكفي غلبة الظن وهو المذهب أولاً بمن اليقين الذي لا شك فيه كما في سماع عيسى خلاف والمراد مؤلم حالاً أو ما لا فان الخوف حالاً والخوف من وقوعه حالاً أو ما لا وكلام المؤلف شامل لما إذا هدد

والصواب العكس ولولا ما بعده لكان وجه الكلام لا يكتقويم جزء العبد في صورة حلفه لا باعه فأعتق شريكه نصيبه فقوم عليه أوفى صورة حلفه لا اشتراه فأعتق هو نصيبه فقوم عليه فيحنث (تنبية) الا كراه الشرعي بمنزلة الطوع كانت اليمين على بر أو حنث أما غير الشرعي فهو في صيغة الحنث كالشرعي وأما في صيغة البر فلا يوجب حنثاً مع عيسى ابن القاسم من حلف لا خرجت امرأته من هذه الدار إلى رأس الحول فأخرجها ما لا بد منه ككرب الدار أو سيل أو هدم أو خوف لا حنث عليه ويمينه حيث انتقلت بأقبة ابن رشد اتفاقاً (ص) أوفى فعل (ش) على التصويب المتقدم يكون معطوفاً على مقدر بعده قوله أكره أي أكره في قول أوفى فعل فكما لا يصح طلاق المسكورة في القول كذلك لا يصح طلاقه في الفعل كماله حلف لا يدخل دار فلان أولاً كل الشيء الفلاني فأكرهه على دخول الدار أو على كل ذلك الشيء المعين فانه لا يصح طلاقه ولا يلزمه شيء منه (ص) إلا أن يترك التورية مع معرفتها (ش) هذا يخرج من قوله أو أكره وهو راجع للقول إذا الفعل لا يمكن فيه التورية والمعنى أن ما قدمه من أن المسكورة لا يصح طلاقه ولا يلزمه شيء مشروط بأن لا يكون الخالف قد ترك التورية مع معرفتها لها وعدم دهشته بالاكراه وأما أن ترك الخالف التورية مع معرفتها لها فانه يحنث والتورية أن يأتي الخالف بلفظ فيه إيهام على السامع له معنيان قريب وبعيد ويريد البعيد كقوله هي طالق ويريد من وثاق أو يريد وجهها بالطلق وهو الخاضع ومعنى طالق القريب إبانة العصمة وما ذكره المؤلف تبس في اللخمى لأنه قال في توضيحه والظاهر أن كلام اللخمى تقييد (ص) بخوف مؤلم (ش) متعلق بقوله أكره ولم يقل بتحقيق أو وقوع مؤلم لأنه لا يشترط ثم بين أنواع الخوف المؤلم بقوله (ص) من قتل أو ضرب (ش) ولو قل (ص) أو سجن أو قيد (ش) ظاهره فيهما أيضاً ولو قل (ص) أو صفع (ش) في القفا (لذي مروعة عملاً) أي بجمع فإن فعل به في الخلاء فليس أكرهاً إلا في ذي المروعة ولا في حق غيره وقيد ابن عرفة بالسيرة وأما كثره فأكره ولو في الخلاء وبعبارة المصنف لا يطلق على الإشراف خاصة وقد يطلق على الجماعة مطلقاً والظاهر أن المراد هنا الثاني كما يدل عليه قول الشارح هنا واحترزه مما لو فعل ذلك معه في الخلاء والصفع هو الضرب بالكف في القفا ابن عرفة يريد سيرة وأما كثره فأكره مطلقاً انتهى والمراد بالخوف بذلك لا حصوله والمراد بالكثير ما يحصل من التهديد بالخوف لذى المروعة وغيره في الملاء والخلاء واليسير ما يحصل من التهديد بالخوف لذى المروعة في الملاء ويظهر من قوة كلامهم أنه لا يشترط في الاكراه كون الخوف به يقع ناجزاً وعلى هذا فلو قال له إن لم تطلق زوجتك فعلت كذا بك بعد شهر وحصل الخوف بذلك

أولاً وطالب فيهما منه الخلف مع التخويف فإن بادر بالخلف قبل الطلب والتهديد فقال اللخمى أكره أن غلب على كان ظنه أنه إن لم يبادر هدد والافلا وظاهر كلام ابن رشد أنه غير أكره مطلقاً فإن قيد كلامه باللخمى وافقه (قوله أو سجن) على تفصيل كما قال اللخمى إنه أكره لذوى الأقدار وليس أكرهاً لغيرهم إلا أن يمدد بطول المقام فيسه (قوله مروعة) بفتح الميم وهو الافصح وضمها كما في شرح شب (قوله والظاهر أن المراد هنا الثاني) بل هو المعتمد (قوله مطلقاً) أي سواء كان في الملاء والخلاء لذى مروعة وغيره كما في شرح شب (قوله وحصل الخوف بذلك) فانه يكون أكرهاً والظاهر أنه يجري فيه الخلاف من أنه هل يكفي فيه غلبة الظن أولاً بمن التيقن بذلك ولو خوف المدين المعسر في نفس الأمر الذي لم يثبت عسر بالسجن فهو أكره كما استظهره عج أي بحسب نفس الأمر

(قوله أو قتل ولده) ولو عاقبا (قوله أو اتلافه) أي أو بأخذه (قوله وفي تخويفه بعقوبة ولده خلاف) ظاهره سواء كان باراً أو عاقفاً في عب مشبهافي كونه كراهها وكذا بعقوبة البار أن تألمها كما ينسبها أو قرى بامتنعها لأن لم يتألم به كذا استظهر ابن عرفة ولا بعقوبة عاق مثاله أن يقول له احلف لي على كذا أو لا عاقبت ولدك فخلف له كاذباً (قوله لأنه أشد من خوف الضرب) أي لأن القتل أشد من خوف الضرب ويستفاد من ذلك أنه في خوف الضرب لا يكون كراهافي ولد البنت دون غيره وانظره (قوله أو فعل المكرم عليه) وهو الحلف وبعبارة أخرى أو أكرهه على الحلف بتخويفه بالاخذماله (قوله وهل (٣٥) ان كثر) أي بالنسبة لرب المال كما قال ابن بشير

وفيه إشارة إلى أرجحية ذلك القول (قوله لترددهم في النقل) كذا في نسخة (أقول) لا يخفى أن هذا ليس تردداً في النقل عن المتقدمين إنما ذلك طريقتان في رجوع الخلاف إلى قول واحد أو إبقاءها على كونها أقوالاً متباينة ويمكن أن يقال تردداً في النقل عنهم كأن واحداً يقول ان المتقدمين على قول واحد وواحد يقول انهم على أقوال والحاصل ان قول المصنف وهل ان كثر إشارة لتأويل الوفاق وحذف تأويل الخلاف وهو أو مطلقاً أي كثيراً أو قليلاً أي بناء على أحد الأقوال لكونه معتمداً وطرح ما عدا (قوله لأجنبي) وهو ما عدا النفس والولد ولو أخاً أو أباً (قوله وأمر ندب الخ) فان لم يخلف وقتل المطلوب فهل يضمن المأمور بالخلف لقدرة على خلاصه ولم يفعل أم لا وهو الظاهر لان أمر اليمين شديد وجع فلا يقاس على مسألة ترك الشهادة ونحوها نعم ان دل الظالم ضمن وقال اللقاني ينبغي الوجوب عملاً بالقاعدة الأصولية وهي ارتكاب أخف الضررين لان طلاق الزوجة أخف من القتل لأنه ليس فيه الاغرم المال

كان كراهها (ص) أو قتل ولده أو لماله (ش) يعني ان الظالم اذا خوف شخصاً بقتل ولده أو بتلاف ماله بأن قال له ان لم تطلق زوجتي لك والاقطت ولدك أو أخذت مالك فان ذلك يكون كراهها ولا يلزمه شيء وفي تخويفه بعقوبة ولده خلاف والظاهر أن المراد بالولده هنا وان سفل والظاهر أنه يشمل ولد البنت لأنه أشد من خوف الضرب فقوله أو قتل معطوف على خوف وقوله أو لماله متعلق بمقدور معطوف على أكره أي أو فعل المكرم عليه لأجل أخذه ماله أي مال المكرم نفسه وأما مال غيره فلا على ما يأتي (ص) وهل ان كثر تردد (ش) اعلم أنه جرى في خوف المال ثلاثة أقوال قيل أكرهه وقيل ليس بأكرهه وقيل ان كثر كراهها أو لا فلا وهل الثالث تفسير للقولين وعليه فالذهب على قول واحد وهو طريقتان بقتل بعضهم أولاً وعليه فالأقوال ثلاثة على ظاهرها وهو طريقتان بقتل بعضهم وإلى الطريقتين أشار بالتردد لترددهم في النقل (ص) لأجنبي (ش) بالجر عطف على ولده أي لا خوف قتل أجنبي فاذا قال ظالم لشخص ان لم تأتني بفلان أقتله وهو عندك وتعلم مكانه وأنت قادر على الاتيان به والاقطت زيداً مثلاً فقال ذلك الشخص فلان ليس عندي ولا أعلم مكانه ولا أنا قادر على الاتيان به فأحلفه الظالم بالطلاق على ذلك والحال أن الحالف يعلم مكان فلان وقادر على الاتيان به لذلك الظالم فان الحالف لا يعذر بذلك ويحنت في يمينه وظاهره ولو تحقق الحالف حصول ما ينزل بزيد فانه لا يعذر بذلك ويحنت ولكن يثاب الحالف على ذلك واليه أشار بقوله (وأمر بالخلف ليسلم) أي وأمر ندباً بالخلف كاذباً لأجل سلامة الأجنبي أو ماله وفائدة الحلف مع كونه يحنت ويكفر عنها أنه لا يكون غموساً بل يؤثر عليها (ص) وكذا العتق والنكاح والاقرار واليمين ونحوه (ش) أي ومثل الأكره على الطلاق الأكره على عتق رقيقه وانكاح بناته والاقرار بأن في ذمته كذا واليمين بعتق أو غيره والبيع والشراء وغير ذلك مما مر من قتل وضرب وصفع لذي مروءة (ص) وأما الكفر وسبه عليه الصلاة والسلام وقذف المسلم فأما يجوز للقتل (ش) المسائل المتقدمة يتحقق فيها الأكره بالتخويف بالقتل ومأمعه وأما هذه المسائل فانه لا يتحقق فيها الا بالتخويف مع معاناة القتل فان أكرهه على أن يكفر بالله أو على أن يسب النبي عليه الصلاة والسلام أو على أن يقذف المسلم فانه لا يقدم على ذلك الا مع معاناة القتل فقط وعطف السب على الكفر من عطف الخاص على العام ولما كان أشد من الكفر لما فيه من قدر زائد عليه وهو القتل ولا تقبل توبته أي به ومثل قذف المسلم سب الصحابة بغير القذف بخلاف المسلم غير الصحابي فيجوز بغير القتل وأما قذف غير المسلم فيجوز بغير القتل (ص) كالمراة لا تجدر ما يسد رمقهها إلا لمن يزني بها أو صبره أجل (ش) يعني ان المرأة اذا لم تجد من اقوت ما يسد رمقهها إلا لمن يزني بها

وهو الصداق ويدل على الوجوب قوله فيما تقدم في الذبح أو ترك تخليص مستهلك (قوله أنه لا يكون غموساً) أي غموساً حراماً بل هي غموس يؤثر عليها حينئذ يعاينها فيقال لنا غموس يؤثر عليها واذا كان الحالف بالله يقال لنا غموس أجبر عليه أو كفرت أي فاذا كانت اليمين بالله يندب حلفه أن لا يعلم موضعه ويكفر (قوله واليمين بعقوب الخ) وما مر من قوله أو أكرهه في اليمين بالطلاق أو في تعليقه فلا تكرار (قوله وسبه عليه الصلاة والسلام) وكذا كل نبي مجمع على نبوته أو ملك مجمع على ملكيته وكذا الخور العين لما يأتي في الردة من قتل سابهم وعدم قبول توبته وأما المختلف في نبوته أو ملكيته فيشدد على سابهم فقط فلا كراهه على سابهم دون الجمع عليه (قوله ما يسد رمقهها) أي حياتها أي لا ما يقيم حياتها (قوله إلا لمن يزني بها) نسيح لها وتناول ما يشبعها لا قدر ما يسد رمقهها فقط والظاهر ان مثل

ذلك سدر مقصديا ان لم تجده الا ان يزني بها قياسا على قوله أو قتل ولده ومفهوم قوله لا تجدهم بجواز اقدامها على ذلك مع وجود مئة تسدر مقصدا وهو كذلك وأما الذي كره فلا ولأدى الى هلاكه فلا يمكن من نفسه فليس كالمراة في ذلك اشدة أمر اللواط كذا قال اللقاني وأما عجم فنظر فيه وأما الرجل اذا لم يجد ما يسدر مقصدا الا أن يزني بامرأة تعطيه ما يسدر مقصدا فليس له ذلك نظرا لانتشاره وهو انما يظهر فيدخل في قول المصنف وأن يزني كذا في عب وفيه قصور بل هو منصوص عن سحنون والشيخ سالم (قوله لا قتل المسلم) ولورقيقا ولا يجوز لخوف القتل ومفهومه ان الذي ليس كذلك وتقدم أنه لا يتعلق الا كراهة بفعل متعلق بخلاق وهذا يقتضي ان الذي كالمسلم قال عجم وتوران المعتمد ما هنا لا مامر وقوله وفطعه أي قطع مسلم غيره ولو أعملة فيمكن من قتل نفسه ولا يقطع أعمة الغدير وأما الا كراهة على قطع شيء من المكروه فيباح له لخوف قتله ارتكاب (٣٦) أخف الضررين (قوله فيجوز بغير القتل) وفي عب وأما طاعة ولا زوج لها ولا

بأن وصلت الى حالة لو لم تفعل ذلك لما ت فانه يسوغ لها حينئذ ان تمكن من نفسها من يزني بها لكن صبر من ذكر على القتل ولا يكفر بالله ولا يسب النبي عليه الصلاة والسلام ولا يقذف المسلم ولا تزني المرأة أجل أي أفضل له وأكثرها (ص) لا قتل المسلم وقطعه وأن يزني (ش) يعني ان من أكره على قتل مسلم فانه لا يجوز له أن يفعل ذلك ولو أدى الى قتله وكذلك لو أكره على قطع يد مسلم أو رجله منه فلا فانه لا يسعه أن يفعل ذلك ولو أدى الى قتله وكذلك لو أكره على الزنا بذات زوج أو سدا ومكرهه فانه لا يسعه الاقدام على ذلك ولو أدى الى قتله لان هذه أفعال تتعلق بهما حق الخلق فهو يخرج من قوله أو في فعل وأما طاعة ولا زوج لها فيجوز بغير القتل (ص) وفي لزوم طاعة أكره عليها قولان (ش) يعني ان من أكره على الحلف على لزوم طاعة نفي أو اثباتا كمن أكره على الحلف بالطلاق أو بالعق أو نحوهما فانه لا يشرب الخمر أو لا يغش وما أشبه ذلك فهل تلزمه تلك اليمين وهو قول مطرف وابن حبيب أو لا تلزمه وهو قول أصبغ وابن الماجشون قولان أما لو أكره على يمين متعلقة بعصية أو بباح لم تلزمه اتفاقا (ص) كإجازته كالطلاق طائعا (ش) تشبيهه في القولين وهما السحنون والمعنى ان من فعل شيئا مكرها من طلاق أو عتق أو بيع ونحوه ثم أجاز به بعد زوال الا كراه كان يقول لا يلزمه لانه ألزم نفسه ما لا يلزمه ثم رجع الى اللزوم لاختلاف الناس في لزوم طلاق المكروه واليه أشار بقوله (والاحسن المضي) فقوله كإجازته مصدر مضاف لفاءه والكاف في قوله كالطلاق بمعنى مثل أي كإجازة المكروه بالفتح على اليمين بالطلاق ونحوه الطلاق طائعا واعلم انه قد مر أن من أركان الطلاق الاهل وأشار لنوع من القصد بقوله لا يسبق لسانه ويأتي انه أشار لنوع آخر بقوله وان قصده باسقي الماء أو بكل كلام لزم ثم أشار للركن الثالث بقوله (ص) ومحل ما لا يقبله وان تعليقا كقوله لا جنبية هي طالق عند خطبتها أو ان دخلت ونوى بعد نكاحها (ش) أي وشرط المحل الذي يقع فيه الطلاق أن يكون مملوكا كالزوج قبل نفوذ الطلاق سواء كان مملوكا حين التلفظ به مملوكا محققا كزوجته التي في عصمتها أو تعليقا سواء كان التعليق بالنية كقوله لا جنبية أنت طالق ونوى ان تزوجه أو أنت طالق ان دخلت الدار ونوى ان دخلها بعد نكاحها أو بالبسط كقوله عند خطبة امرأته هي طالق ولولم يتوان تزوجه لان وقوع هذا الكلام عند الخطبة

سبب فيجوز مع الا كراه لان الحق حينئذ لله والظاهر أنه في هذا بالقتل فقط وهو ظاهر (قوله كمن أكره على الحلف أنه لا يشرب الخمر) هذا نفي (قوله فهل تلزمه تلك اليمين) محل القولين اذا كان متعلق اليمين مستقبلا فان تعلقت بماض لم تلزم اتفاقا والفرق انهما اذا كان متعلقهما مستقبلا فتركه باختياره بخلاف من أكره على الحلف بأنه صلى الظهر مثلا ولم يكن صلى فانه كراه على اليمين ولا اختياره في الحنث (قوله والاحسن المضي) وعلى هذا القول فأحكام الطلاق والعدة من يوم الوقوع لانه من يوم الإجازة بشرط أن لا يكون مرسلها عليها بعد الا كراه أمان كان مرسلها عليها بعد الا كراه ثم أجاز فالعدة من يوم الإجازة لانه من يوم الطلاق ذكره المراغي (قوله وأشار لنوع من القصد الخ) فيه أنه انتهى القصد بجميع أوجهه والجواب انه أشار له باعتبار المفهوم وهو انه اذا قصد التلفظ بالتلفظ الدال على الطلاق

كفي (قوله وان تعليقا) وهو قول مالك المرجوع اليه وفاقا لابي حنيفة وخلافا للشافعي أي اذا تعلّق أو معلقا بساط (قوله عند خطبتها) متعلق بقوله ولو قدمه فقال كقوله لا جنبية عند خطبتها هي طالق كان أحسن وقوله أو ان دخلت الدار أي أو قوله لا جنبية أنت طالق ان دخلت الدار وقد حذف لدلالة ما قبله عليه وقوله ونوى بعد نكاحها راجع لقوله أو ان دخلت الدار فقط وليس راجعا لقوله هي طالق ان دلور رجع لما احتج لقوله عند خطبتها (قوله قبل نفوذ الطلاق) إشارة الى أن مرجع الضمير وان عاد على الطلاق يكون على حذف مضاف أي نفوذه (قوله التي في عصمتها) أخذ من الاعتصام وهو الامتناع ومنه عصمة الانبياء والملائكة والمرأة ممنوعة من غير زوجها فله عصمة تذهب بالطلاق قبل الدخول وبالنكاح وبالثلاث وبالوفاة والمضي في العدة ليس امتناعا للزوج بل لحق النسب (قوله عند خطبة المرأة) أي انه حين خطبتها شرطوا عليه شروطا فذكرها فقال هي طالق والحاصل ان التعليق اما بالبسط أو بالنية أو بالتلفظ والمصنف تكلم على الاولين وترك الثالث لظهوره ثم انه استشكل بأنهم عرفوا الملك بأنه استحقاق

التصرف في الشيء بكل وجه جائز والتصرف يكون بالبيع والهبة ونحوهما والزواج لا يتصرف في الزوجة بذلك والجواب ان المراد هذا تصرف خاص مثل الطلاق والظهار أو التعليق أو التخيير أو نحو ذلك (قوله ومثل قوله الخ) فيه إشارة الى قصور في عبارة المصنف ويمكن أن يجعل المصنف شاملا لهذه الصورة فتدبر (قوله وتطلق عقبه الخ) معلوم من صحة التعليق فذكره لدفع توهم أنه يحتاج لكونه يختلف فيه وقوله عقبه انظر مع أن المعلق والمعلق عليه يقعان في وقت واحد إلا أن يقال أراد بالعقب المقارنة في الزمن الواحد إلا أنه يريد أن الطلاق لا يكون إلا بعد تحقق الزوجية فيجاب بأن ما ذكر من أنهم يقعان في زمن واحد أي قد يقعان فليس كليا (قوله على الأصوب) مقابلة ما قاله ابن المواريز يلزمه النصف بعد ثلاث ولو قبل زوج (قوله بصيغة تقتضي التكرار) وكذا اذا علق الطلاق بالوصف كأن تزوجت في قبيلة كذا أو بلد كذا أو الى أجل كذا فهي طالق فلا يختص بالعصمة (٣٧) الأولى بخلاف ما اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق أو ان دخلت الدار فهي طالق ونوى بعد نكاحها فتطلق عقبه وانحلت عنه عيने لان حنث المين يسقطها (قوله وعليه النصف كالمعقد) فان قيل هل يسع أحدا أن يقول في هذه الحالة يلزم النصف مع انه نكاح فاسد يفسخ قبل الدخول قلت نعم يسعه ذلك لان هذا النكاح غير فاسد عند من يقول ان التعليق غير لازم للقائل بوجوب النصف لاحظ هذا (قوله بخلاف لو كان متزوجا فحلف بأداة التوكيد رار) كما اذا قال كل امرأة أتزوجها عليك طالق فتختص بالعصمة الأولى على المعتمد فهي محلوف لها (قوله قول من قال يلزمه لها صداق ونصف وجهه ان النصف لزم بالعقد مع وقوع الطلاق عقبه وأما الصداق بقامه قبل الدخول ووجهه مذهبا مع ظهور تعليل الحنث أنه لما كان الدخول من ثمرات العقد المعلق طلاقها عليه كان عليه صداق واحد بالبناء ونصفه بالعقد اذ لو لم يلاحظ أن البناء من ثمرات العقد في الجملة وان طلقت عقبه لكان

بساط يدل على التعليق مع فقد النية ومثل قوله عند خطبتها ما اذا قال ذلك حين قيل له تزوج فلانة فقوله ما أي عصمة وذكر الضمير في ملك نظر اللفظ ما ولو راعى معناها لقال ملكت (ص) وتطلق عقبه (ش) عقبه من غير ياء على اللغة الفصيحة أي عقب النكاح في الأولى ودخول الدار في الثانية وقوله (وعليه النصف) مقرر على ما قبله يعني ان الزوجة المعلق طلاقها على تزويجها وعلى دخول الدار ونوى بعد نكاحها النصف من صداقها لكن في الثانية ان دخلت قبل بنائها أو الا فيجب لها جميعه (ص) الا بعد ثلاث على الأصوب (ش) يعني أنه اذا أتى بصيغة تقتضي التكرار كقوله كلما تزوجتك فأنت طالق فإنه يتكرر عليه الطلاق كلما تزوجها وعليه النصف كلما عقد إلا أن يتكرر نكاحه ثلاث مرات ثم يتزوجها رابعة قبل أن تتزوج زوجها فلا يلزمه لها صداق على الأصوب عند التونسي وعبد الحميد لان النكاح فاسد إذا مالو تزوجها بعد زوج بعد ثلاث فيلزمه النصف حينئذ اتفاقا وبعبارة الا بعد ثلاث أي وقبل زوج فلا شيء لها أو ما بعد زوج فيعود الحنث والنصف إلا أن تتم العصمة وهكذا لان العصمة لم تكن ملوكة حين المين وانما حلف على كل عصمة مستقبلة بخلاف لو كان متزوجا فحلف بأداة التكرار فيختص بالعصمة التي هي ملوكة فقط وقوله وعليه النصف أي ان كان مسمى والا فلا شيء عليه (ص) ولو دخل فالمسمى (ش) يعني انه اذا تزوج بهذه المرأة الأجنبية التي علق طلاقها على تزويجها ودخل بها فليس عليه الا المسمى ان كان والا فصداق المثل ورد بقوله (فقط) قول من قال يلزمه لها صداق ونصف صداق وبعبارة فالمسمى أي فعلية المسمى وسواء دخل بعد الثلاث وقد تزوجها قبل زوج لانه من الفاسد الذي يفسخ بعد البناء أو دخل قبل الثلاث وهو ظاهر كدخوله بعد الثلاث وقد تزوجها بعد زوج (ص) كواطي بعد حنثه ولم يعلم (ش) مشبه في انه ليس عليه الا المسمى ولو وطئ مرارا لاستناده الى العدة الأولى وفي هذه الحالة لا ينظر لكونها عالة أم لا ولا لكونها طائعة أم لا لانه ليس بزنا محض والشبهة في وطئه منعدة ولو علم تعدد عليه الصداق إلا أن يكون الطلاق الحادث فيه رجعا فلا صداق عليه سواء كان عالما أم لا وما تقدم من انه اذا علم تعدد عليه الصداق محله حيث كانت غير عالة أو مكرهة والا فلا شيء لها ثم المراد بقوله ولم يعلم أي لم يعلم الحكم وهو حرمة الوطء وقوله ولم يعلم راجع للمشبه والمشبه به (ص) كأن أبقى كثيرا بذكر جنس أو بلدا أو زمان يبلغه عمره ظاهرا (ش) التشبيه

وطؤه لها من غير استناد لعقد زنا (قوله فعلية المسمى) أي ان كان والا فصداق المثل (قوله لانه من الفاسد الذي الخ) أي والفاسد الذي يفسخ بعد البناء أي وكان لعقد فيه المسمى (قوله وهو ظاهر) أي لانه ليس فاسدا فثبت الصداق فيه ظاهر الذي هو المسمى وقوله كدخوله أي وهو ظاهر أيضا (قوله كواطي الخ) صورتها أنها زوجة في العصمة علق طلاقها على أمر كدخول الدار مثلا فحنث ووطئ بعد حنثه وكان الطلاق بائنا أو رجعا وانقضت العدة أو المعلق طلاقها الأجنبية على دخول دار ونوى بعد نكاحها فوطئ في صورتين (قوله والشبهة في وطئه منعدة) لانه يطؤها معتقدا أنها زوجة (قوله كأن أبقى كثيرا) بتعليق وبدونه وقوله لا فيمن تحتها ظاهرا أي أبقى شيئا كثيرا من نساء أو زمن وبهذا يتضح قوله أو زمان مع قوله كثيرا وان لم يقل كثيرا لزم أن يفسر كثيرا بما لم يدخل تحتها (قوله ظاهرا) أي غالبًا ثم لا بد من بقائه مدة بعدما يبلغه عمره ظاهرا يتزوج فيها ويحصل له فيها النفع بالتزوج

والالم يلزمه والحاصل انه يريد على قول المصنف كائن ابقى كثيرا من نساء وزمن بان قوله اوزمن لا يظهر لانه اذا كان لا اجل يبلغه عمره ظاهر فلم يبق هناك زمن لا كثير ولا قليل وحاصل الجواب ان يقال قوله يبلغه عمره ظاهرا أى وبقى مدة يمكنه فيها العقد والوطء فالزمن الكثير ما يمكن فيه العقد والوطء (٣٨) ولا يشترط الاولاد وفي شرح شب وظاهره أنه يتكرر عليه الطلاق في المسائل

الثلاث دائما وان لم تكن الاداة أداة تكرار (قوله بالنسبة الى ما ابقى قليل) الاحسن أن يفسر الكثير بالكثير في نفسه وان كان قليلا بالنسبة لما لم يبقه فن ابقى القسط أو المدينة المنورة لزمه طلاق من يتزوجها من غير ما ذكر لانه ابقى كثيرا في نفسه (قوله بالتسعين) بتقديم النساء على السين المعتمد ما سيأتى في المصنف من قوله وهو سبعون الى آخر ما أتى (قوله ولان التزوج) أى بخلاف الركوب والبس فليس فيه تعليق وليس معناه انشاء ركوب وليس بل اتصف بذلك ولا يخفى أن ذلك محكم (قوله فانه ليس كذلك من كل وجه) أى من الوجهين المذكورين المشار لهما بقوله لان أكثر العلماء (قوله وله نكاحها) أى والفرض انه لم يذ كر جنسا ولا بلدا ولا زمنا يبلغه عمره ظاهرا (قوله فتقتضى قولهم ان الدوام أى دوام التزوج بالحره التى عتقت ليس كابتداء التزوج بالحره فلا تطلق وهو المعتمد أما ان قلنا ان دوام التزوج بالحره كابتدائه فتطلق عليه (وقوله ولزم في المصرية) بان قال عليه الطلاق لا يتزوج مصرية كما أفاده الشارح وكذا اذا قال كل مصرية أتزوجها طالق (قوله ان تخلفت بخلفهن) أى الاخلاق التى تحمل الزوج على تجنب المصريات ومثل الخلق بخلفهن ما اذا طال مقامها ولو كن

في لزوم الطلاق أى فكما يلزمه الطلاق في المسئلة المتقدمة وهى ما اذا قال لامرأة أجنبية ان تزوجت لك فانت طالق كذلك يلزمه الطلاق اذا قال كل امرأة أتزوجها من الجنس الفلانى وذلك الجنس المعلق عليه الطلاق بالنسبة الى ما ابقى قليل كقوله كل امرأة أتزوجها من السودان أو من الروم أو من مصر طالق وكذلك يلزمه الطلاق اذا قال كل امرأة أتزوجها الى سنة أو الى أجل يعيش لك له طالق فانه يلزمه وذلك يختلف باختلاف الخلف شيابا وكهولة وشيوخه ابن شعبان ويعمر في هذا بالتسعين عاما ويلزمه اذا كان الاجل حياة فلان لاحتمال موت فلان قبله وقيل لاشئ عليه لاحتمال موته قبل فلان (ص) لا فمين تحته (ش) يعنى ان من حلف لا يتزوج من الجنس الفلانى أو البلدة الفلانية وله زوجة من ذلك الجنس أو البلدة تحته قبل الحلف فانها لا تدخل وبعبارة أى انما تنصرف اليه في الحلق الطلاق فمين يتجدد نكاحها لا فمين سبق نكاحها وهى حال اليه تحته (الاذا) أبانها (تزوجها) فتصير مشمولة باليمين وتطلق كغيرها والفرق بين ما هنا وبين قوله فى باب اليمين وبدوام ركوبه وليس فيه لا أركب وألبس حيث جمع الدوام كالاتداء ان أكثر العلماء لا يرى التعليق ولان التزوج حقيقة انشاء عقد جديد فلم يدخل من تحته فى قوله أتزوجها بخلاف أركب وألبس فانه ليس كذلك من كل وجه فان فرض انه ادعى ان نيته أن لا ينشئ ركوبا ولا لبسا عمل بنيته أيضا (ص) وله نكاحها (ش) الضمير يرجع للمرأة التى علق طلاقها على تزويجها بلفظ لا يقتضى التكرار أى يجوز للشخص اذا قال ان تزوجت فلانة فهى طالق أن يتزوجها وتطلق عليه بمجرد العقد عليها وفائدة جواز تزويجها مع أنه لا يترتب عليه مقصوده وهو الوطء والقاعدة ان ما لا يترتب عليه مقصوده لا يشرع نظهر في المستقبل وهى حليته له وتبقى معه على طلقتهين ولذا لو كان الطلاق معلقا بلفظ يقتضى التكرار فانه لا يباح له زواجها حينئذ لانه لا فائدة فيه (ص) ونكاح الاماء فى كل حره (ش) يعنى انه اذا قال كل حره أتزوجها فهى طالق فانه حينئذ يباح له أن يتزوج بالاماء لانه صار بسبب ذلك كعادم الطول وان كان مليا ولا بد أن يخشى العنت هذا ما لم يقدر على التسرى والاوجب فان عتقت بعد تزويجها فتقتضى قولهم ان الدوام ليس كالاتداء فى مسئلة لا فمين تحته انه لا تطلق عليه (ص) ولزم في المصرية فمين أبوها كذلك والطارئة ان تخلفت بخلفهن (ش) يعنى ان من حلف بالطلاق أن لا يتزوج مصرية فانه يحث في المصرية الابوين ولزم أيضا فمين أبوها كذلك وأما شامية مثلا والام تبع للاب وفي الطارئة المتخلفة بخلفهن نساء المصريات طبايعهن وسيرتهن (ص) وفي مصر يلزم في عملها ان نوى والا فلم يلزم لزوم الجمعة (ش) يعنى اذا حلف انه لا يتزوج في مصر فانه يحث اذا تزوج بمصر وفي عملها ان نواه والمراد بعملها اقليمها وسواء تزوج بمصرية أو بمصر مصرية فان لم ينو وعملها بل نوى البلد خاصة أو لم ينو شيئا فان اليمين تلزمه فمين على مسافة يلزم الاتيان منها الى صلاة الجمعة وذلك ثلاثة أميال من المنار لانه الموضع الذى تلزم منه الجمعة كما عند ابن القاسم وحيث أطلقت مصر تنصرف للقاهرة للعرف والامور العرفية تتغير بتغير العرف

الظاهر أن من طال مكثها ليس كذلك لان الحامل على حلقه الخلق بالاخلاق الرديئة وقد فقدت فيها (قوله والام والظاهر تبع للاب) فن تزوج من أمها مصرية لا حث عليه (قوله وسيرتهن) أى طريقتهن عطف تفسير (قوله اقليمها) سيأتى رده واقليمها من اسكندرية الى اسوان وهذا كله حيث لم ينو واحدا مما ذكر بعينه فان نوى واحدا بعينه عمل به وكذا لو جرى عرف الخلف بالطلاق مصر على خصوص البلاد المعينة كما عند ريف مصر (قوله وحيث أطلق مصر) المناسب أن يؤخر ذلك ويقول ولكن العرف جرى

باطلاق مصر على القاهرة فلا يعول على ما قاله المصنف لان الايمان مبناها العرف (قوله والظاهر ان المراد بعملها القضاء) أي الذي يحكم فيه قاضي العسكر الذي بمصر وأما الصعيد والبحيرة ونحو ذلك فليس من علمها القضاء لان قضاة تلك المواضع من اصطنبول والحق ان المراد بالعمل العمل السلطاني لانه متى أطلق لا ينصرف الا اليه فان نوى العمل انصرف للسلطاني مالم يجز عرف بخلافه فاذا جرى عرف بخلافه عمل عليه وكذا يعمل بالعرف اذ المينو (قوله وله المواعدة) (٣٩) انما جازت هنا ومنعت في العدة لانها من

الخطبة والمواعدة ليست من التزوج المحلوف عليه فانه ثبت (قوله لانه غير معروف) ويلزم من كونه غير معروف ان يكون قليلا فقد ابقى قليلا أي لان شأنه عدم المعرفة فعرفته عند قوم لا تعتبر وغيره عبر بقوله لقلة نكاح النفوس (قوله ويختص) أي الحنف بالملك الذي علقها أي بالعصمة المملوكة التي علق عليها أي فاذا قال كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق وقد طلق المحلوف لها ثم تزوجها بعد طلاقها ثلاثا وبعد زوج فتزوج عليها فلا يحسب في العصمة الثانية بل انما يحسب اذا تزوج في العصمة الاولى وهذا هو المعتمد (قوله وهذا دقيق) وجه الدقة ان قوله ان ذلك فيه اختصاصه بالتي يتزوجها أي ويمكنه فراقها فيخرج عن الضيق فذلك لازم بخلاف من عم فلا طريقة له يخرج بها فذلك لم يلزم (قوله اذ ليس صغيرة الخ) علة لقوله والاحسن الا أنه ربما أن تلك العلة تفيد التعيين والصغيرة دون المدينة المنورة (قوله وبهذا يظهر الخ) وتكون استثنائية والاستثناء من مقدر ظهر أن كلامه ظاهر وأما لو لم يجعل للاستثناء بل جعلت غاية كما هو ظاهر كلامه فلا يكون ظاهرا لانه ينحل المعنى كل امرأة أتزوجها فهي طالق ويستمر ذلك الطلاق الى أن يتطرها فاذا انظرها ارتفع

والظاهر أن المراد بعملها القضاء وهو مصر وفواحيها بجزيرة القيل وبولاق وبركة الحج ومصر العتيقة وطراومعاصرة لا السلطاني اذ يبعد من قصد الخالف الخروج عن الاقليم بالمرة (ص) وله المواعدة بها (ش) يعني ان من حلف أن لا يتزوج في مصر فانه يجوز له أن يواعد على التزوج في مصر ويخرج بها عن العمل ان نوى والانحارج المحل الذي تلزم منه الجمعة ويعقد عليها لان العبرة بموضع العقد لا بموضع المواعدة (ص) لان عم النساء وأبقى قليلا ككل امرأة أتزوجها لا تفويضا (ش) هذا يخرج من قوله كأن أبقى كثيرا ومعنى عموم النساء أن يقول كل امرأة أتزوجها طالق فاذا قال ذلك فانه لا يلزمه شيء للخروج والمشقة ولا فرق بين أن يكون ذلك معلقا أولا كقوله ان دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها طالق ثم دخل الدار فانه لا شيء عليه وانما يلزمه اليمين وان كان أبقى لنفسه التسري لان الزوجة أضبط لماله من السرية وكذلك لا يلزمه اليمين اذا أبقى قليلا كقوله كل امرأة أتزوجها طالق الا من القرية الفلانية وهي صغيرة لان تبقية ذلك القليل تنزل منزلة التعميم وكذلك لا يلزمه شيء اذا قال كل امرأة أتزوجها لا تفويضا فهي طالق لانه غير معروف وأما لو قال كل امرأة أتزوجها لا تفويضا فهي طالق فانه يلزمه بلا خلاف فان قيل ما الفرق بين من عم النساء فلا يلزمه وبين من قال كل امرأة أتزوجها عليك طالق فانه صحيح ويختص بالملك الذي علق مع انه عام في كل امرأة فالجواب ان ذلك فيه اختصاصه بالتي يتزوجها فلذا لزم وفي غيره تعميم التحريم فتأمل فانه دقيق (ص) أو من قرية صغيرة (ش) معطوف على المستثنى والاحسن في صغيرة الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي أو قال من قرية كذا وهي صغيرة اذ ليس صغيرة من جملة مقوله والصغيرة هي التي ليس فيها ما يتزوج أي لا يجز فيها عدا دايخير منه كما قاله أبو الحسن (ص) أو حتى انظرها فمعي (ش) يعني اذا قال كل امرأة أتزوجها قبل أن انظر اليها طالق فمعي فانه لا شيء عليه وله أن يتزوج من شاء ولا تطلق عليه ولولم يخش العنت لانه كن عم النساء ومثله حتى ينظرها فلان فعمي أو مات وقال ابن الموارث لا يتزوج حتى يخشى العنت ولم يجز ما يتسرى به وحتى هنا استثنائية والمستثنى منه مقدر أي اذا قال كل امرأة أتزوجها طالق حتى انظر اليها أي الا أن انظر اليها فالطلاق معلق على التزوج من غير رؤية وبهذا ظهر أن كلامه ظاهر رحمه الله وبعبارة يصح أن تكون حتى جارة أي الى أن انظرها أي ينسحب عليه الطلاق الى أن ينظرها وأن تكون تعليلية أي لاجل أن انظرها وأن تكون استثنائية (ص) أو الابكار بعد كل ثيب وبالعكس (ش) يعني انه اذا قال كل ثيب أتزوجها فهي طالق ثم قال وكل بكر أتزوجها فهي طالق فانه لا يلزمه شيء في الابكار ويلزمه في الثيبات لتقدمهن في عيانه وكذلك اذا قال كل بكر أتزوجها فهي طالق ثم قال كل ثيب أتزوجها فهي طالق فانه لا يلزمه شيء في الثيبات ويلزمه في الابكار لتقدمهن في عيانه فقوله أو الابكار أي ولا يلزم في الابكار بعد كل ثيب كما لا يلزم في الثيبات بعد كل بكر في العكس لدوران الخرج والمشقة مع الثانية دون الاولى

الطلاق الى أن ينظرها فلا يكون ظاهرا غير ان فيه شيئا آخر وذلك لان كلامه يقتضي أن المستثنى منه كل امرأة وليس كذلك لان المستثنى منه محذوف أيضا في ذلك التقدير لان التقدير كل امرأة أتزوجها طالق في كل حال من الاحوال الا في حالة النظر (قوله يصح أن تكون حتى جارة الخ) لا يخفى أنه يفيد وقوع الطلاق بالفعل واستمراره الى النظر ولا يخفى ما فيه وكذا جعلها تعليلية وذلك لان النظر ليس علة للطلاق فالمناسب الاخير هو جعلها استثنائية والمعنى حينئذ كل امرأة أتزوجها طالق في كل حال من الاحوال الا في

حال النظر (قوله وظاهر صنيع المصنف وعطفه) أي عطف جمل لا عطف مفردات لأن الأبيكار اسم جامد ولا يعطف عليه الفعل والتقدير لأن ذكر الأبيكار بعد كل ثيب (قوله أولاً) يجوز أن يكون معادل هل الأولى فتكون الواو ساكنة ويجوز أن يكون معادل هل محذوفاً ويقرأ أولاً بتشديد الواو (٤٠) والاول أحسن (قوله تأمل) أي تأمل هل يعول على ظاهر كلامهم هذا أو يقال

هذا هو المشهور وظاهر صنيع المؤلف وعطفه على قوله لأن اسم النساء عدم لزوم اليمينين معا وحكاية جماعة واختاره اللخمي لكن مذهب ابن القاسم وابن كنانة وسحنون وغيرهم ما قررناه به كما قرره الشارح أيضاً وقيل يلزم فيهما نظر التخصيص في كل منهما وانظر هل لزوم اليمين في النيبات عند تقديرهن ولولم يقدر على وطء الأبيكار وهو ظاهر كلامهم مع أنه في هذه الحالة بمنزلة ما إذا عم النساء لأن نساءه في هذه الحالة غير الأبيكار وقد حلف عليهن أولاً تأمل (ص) أو خشي في المؤجل العنت وتعد ذر التسرى (ش) يعني أنه إذا قال كل امرأة أتزوجها إلى أجل كذا فهي طالق وعين أجل يبلغه عمره في ظاهر الحال فإنه يلزمه إلا إذا خشي العنت أي الزنا وتعد ذر عليه التسرى فإنه يجوز له أن يتزوج ولا شيء عليه وأما لو أجل بأجل لا يبلغه عمره ظاهراً فإنه لا شيء عليه ولولم يخش العنت قال في المؤجل للعهد أي الذي تنعقد فيه اليمين بأن يبلغه عمره ظاهراً (ص) أو آخر امرأة (ش) قال ابن القاسم إذا قال آخر امرأة أتزوجها طالق لا شيء عليه اه لان الآخر لا يتحقق إلا بالموت ولا يطلق على ميت فهو مكن حرم جميع النساء إذ لا يستقر ملكه على امرأة أبداً لاحتمال أن تكون التي يتزوجها آخر امرأة له فكلمات تزوج بامرأة فرق بينهما وبينها وأشار بقوله (ص) وصوب وقوفه عن الأولى حتى ينسكح ثانية ثم كذلك (ش) لقول ابن المواز وسحنون ونحن نرى أن يوقف عن وطء الأولى حتى ينسكح ثانية فتحل له الأولى ويوقف عن الثانية حتى ينسكح ثالثة وههنا كذا ولما كان في التي يوقف عنها تعذيب رفعه بقوله (وهو في الموقوفة كالمولى) أي في الموقوف هو عنها كالمولى فإن رفعته فالأجل من يوم رفعته لان اليمين ليست بصريححة في ترك الوطء فإذا انقضى الأجل ولم ترض بالمقام معه من غير وطء طلق عليه فإن تزوج امرأة فمات أوقف ميراثه منها حتى يتزوج ثانية فيأخذها أو يموت قبل أن يتزوج فيرد إلى ورثتها وإذا مات المتزوج عن وقف عنها فانها لا ترثه ولها نصف الصداق تبين أنها المطلقة لأنها آخر امرأة له ولا عدة عليها واختار اللخمي قول سحنون وابن المواز ورجحه على قول ابن القاسم القائل بعدم لزوم لكن قال المرأة الأولى فلا أوافق سحنوناً على إيقافه عنها بل الصواب أن لا شيء عليه فيها لأنه لما قال آخر امرأة علمنا أنه جعل لنكاحه أو لا يرد به يمينه وأخرا علق به يمينه واليه أشار بقوله (واختاره الأولى) أي واختار اللخمي قول سحنون إلا المرأة الأولى فإنه لا يلزمه شيء فيها ولو قال أول امرأة أتزوجها طالق وأخرا امرأة أتزوجها طالق فإنه يلزمه الطلاق في أول من يستزوجها ويجري في آخر امرأة القولان قول ابن القاسم وقول سحنون وابن المواز ولا يجري فيها اختيار اللخمي (ص) وإن قال إن لم أتزوج من المدينة فهي طالق فتزوج من غيرها نجز طلاقها (ش) يعني أن الشخص إذا قال إن لم أتزوج من أهل المدينة فأتى أتزوجها من غير أهل المدينة طلق غير أهل المدينة نجز طلاق الغير بمجرد العقد وسواء تزوج من غير المدينة قبل أن يتزوج منها أو بعد أن يتزوج منها بناء على أنها حلية لأنه في قوة قولنا لكل امرأة أتزوجها من غير المدينة فهي طالق وهو الذي يؤخذ من الجواهر وهو ظاهر المدونة عند ابن رشد وكلام اللخمي يدل على أنه إنما يلزمه

كلامهم بقيد بما إذا كان يقدر وهو الظاهر بل جعله بعض الشيوخ هو ظاهر كلامهم (قوله أو آخر امرأة) هذا هو المعتمد وهو مبتدأ وخبره ما ذكره الشارح (قوله فهو مكن حرم جميع النساء) الظاهر أن الأفضل أن يجعله تعليلاً ثانياً (قوله إذ لا يستقر الخ) في العبارة حذف والتقدير لأنه لو حكم عليه بالطلاق لم يستقر الخ (قوله وأشار بقوله وصوب لقول ابن المواز) أي والمصوب ابن رشد واللخمي وظاهره وقوفه حتى يتزوج ولو قال أنا لا أتزوج أبداً والظاهر أنه يعمل بقوله لأنه ضرر عليه (قوله ونحن نرى الخ) هذا كلام ابن المواز ووافقه سحنون في قوله (قوله وهو في الموقوفة) جرى على طريقة السكوفيين في عدم إبراز الضمير لأن اللبس هنا مأمون لأن من المعلوم أن الذي يوقف انما هو الزوج والأصل الموقوف هو عنها الحذف الجار وهو عن فأن فصل الضمير واستتر في اسم المفعول فهو من باب الحذف والإبصار والأولى تأخير قوله وهو الخ عما اللخمي لأنه راجع لصورتين معا (قوله من يوم الرفع) أي والحكم (قوله فيأخذها) ويكمل لها الصداق (قوله فيرد إلى ورثتها) ولا يكمل لها الصداق ويلغزبها من وجهين فيقال ماتت امرأة ووقف ميراثها وليس في ورثتها أجل ولا خشي مشكل ويقال ماتت

امرأة في عصمة رجل ولا يرثها إلا أن يتزوج غيرها (قوله وإذا مات المتزوج الخ) ويلغزبها فيقال شخص الطلاق مات عن حرة مسلمة في نكاح بصداق مسمى وأخذت نصفه ولا ميراث لها ولا عدة (قوله لنجز طلاقها) هذا هو المعتمد فتجعل حلية وإن اقترنت بان (قوله لأنه في قوة قولنا الخ) فإن قلت ما وجه ذلك قلت لأن المعنى إن اتى تزويج من المدينة فهي طالق ففهومه أنه ان ثبت

تزوج من المدينة فلا طلاق هذا وجه ذكر القبلية (قوله وفائده تظهر الخ) بل تظهر فيما فرعه عليه بقوله فلو فعلت ولعل الشارح انما ذكر ما ذكر لانه ربما يتوهم فيه عدم التفریع (قوله حال النفوذ) هذا يؤذن بأن حال النفوذ في المصنف نائب فاعل اعتبر فهو مرفوع ويصح نصبه على أن نائب الفاعل الزوم ومحل اعتبار حال النفوذ اذا كانت اليمين منعقدة ولو في الجملة ليشمل قوله الا في ولو على عبد الثلاث فلو كانت غير منعقدة حال التعليق كما اذا علق صبي طلاق (٤١) زوجته على دخول الدار فبلغ فدخلت فلا يلزمه

الطلاق (قوله لزمه ما حلف عليه) ومن هنا حصل الخلاف بين مالك والشافعي في ذلك يقول بعود الصفة والشافعي لا يقول بعودها ولذلك يقول بفائدة الخلع وفائده لو فعلت المحلوف عليه حال اليمينونة سقط التعليق ولو أعادها ثم فعلت لا شيء عليه عند الشافعي وعند مالك يعود التعليق حيث كانت العصمة باقية (قوله لا يهدم الطلاق) أي تعليقه (قوله ولو حلف لا يفعل كذا) هذه المسئلة لا تعلق لها هنا (قوله ان لم يكن بأداة تكرار) فان كان بأداة تكرار بأن قال كلما قلت زيدا أو دخلت الدار فأنت طالق فتي فعلته ثانيا أو ثالثا لزمه ولو طلق وعادت لعصمته وبقي منها بقية والا انقضى التعليق حيث كانت في عصمته حين التعليق والاعادت اليمين ولو تعددت العصمة كما تقدم في قوله لا بعد ثلاث (قوله ولا يخرج في هذه) أي عن قولنا ولو حلف فلا يحنث الخ (قوله الامسئلة ترك الوتر) المسئلة نوعية أي وما شابهها من كل عبادة ذات تكرار (قوله ولو كان تعليقه بأداة التكرار) أي بخلاف كلما تزوجت فأنت طالق فتطلق كلما تزوجها ولا تختص بالعصمة الاولى والفرق انه في الاولى علق ما يملكه من

الطلاق اذا تزوج من غير المدينة قبل أن يتزوج منها بناء على انه شرطية لانه في قوة قولنا ان تزوجت من غير المدينة قبلها فهي طالق والى هذا أشار بقوله (وتوالت على انه انما يلزمه الطلاق اذا تزوج من غيرها قبلها) وأما ان تزوج من المدينة أولا ثم تزوج من غيرها فلا تطلق بناء على الشرطية كما مر (ص) واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ (ش) هذا في الحقيقة شرح لقوله وركنه أهل أي ان المعتبر في ولاية الأهل أي الزوج عليه أي على المحل وهي العصمة حال النفوذ أي فعل الشيء المحلوف عليه لا وقت التعليق وفائده تظهر في نحو مسألة العبد الآتية عند قوله ولو علق عبد الثلاث على الدخول فعتق ودخلت لزمته أي الثلاث وان لم يملك العبد الثالثة عند التعليق (ص) فلو فعلت المحلوف عليه حال بينونتها لم يلزم ولو نكحها ففعلته حنث ان بقي من العصمة المعلق فيها شيء (ش) هذا مفرع على ما قبله من أن المعتبر فيما وقع به الزوج على المرأة حال النفوذ فلهذا اذا قال لزوجته ان فعلت كذا فأنت طالق ثلاثا ثم أبانها بأن خالعها أو طلقها طلاق رجعية وانقضت العدة ثم فعلت ذلك المحلوف عليه فلا شيء عليه لانها الآن أجنبية ومحل الطلاق معدوم فلو تزوجها بعد أن أبانها ففعلت المحلوف عليه لزمه ما حلف به ان بقي له من العصمة المعلق فيها شيء بأن كان طلاقها الاول قاصرا على الغاية وسواء تزوجها قبل زواج أو بعده لان ككاح الأجنبية لا يهدم الطلاق السابق ومحل الزوم اذا لم تكن اليمين مقيدة بزمن وانقضت أمالها وانقضت زمنها فلا تعود كما لو حلف لا يقضيه حقه في هذا الشهر فأبانا ثم بعد انقضاء الشهر ردها ولم يقضه فلا شيء عليه ولو حلف لا يفعل كذا ففعله وحنث فلا يحنث بفعله نائبان لم يكن بأداة تكرار أو نوى التكرار ولا يخرج عن هذا الامسئلة ترك الوتر في تكرار فيها الحنث بتركه الا أن ينوي مرة وهي مسئلة تحفظ ولا يقاس عليها واحترز بقوله ان بقي الخ عمالوا بأنهم بالطلاق الثلاث ثم تزوجها بعد زواج ثم انها فعلت المحلوف عليه فانه لا يلزمه شيء لان العصمة المعلق عليها قد زالت بالكلمة ولو كان تعليقه بأداة تكرار ككقوله كلما دخلت الدار فأنت طالق فاذا أبانتها فكانت ماتت وصارت كغيرها من لم يسبق له عليها يمين (ص) كالظهار (ش) تشبيه تام والمعنى انه اذا قال لزوجته ان دخلت الدار مثلا فأنت علي كظهر أمي ثم انها دخلت فانه يلزمه الظهار فلو أبانها ثم دخلت الدار فانه لا يلزمه الظهار لزال العصمة من ملكه فلو نكحها فدخلت الدار فانه يلزمه الظهار ان بقي من العصمة المعلق عليها شيء فان لم يبق منها شيء ككما لو أبانها بالثلاث ثم رجعت اليه بعد زواج ثم دخلت الدار فانه لا يلزمه ظهارا لانه عادت اليه بعصمة جديدة (ص) لا محلوف لها فيها وغيرها (ش) صورتها انه قال لزوجته ان تزوجت عليك فأنت طالق أو قال كل امرأمة تزوجها عليك فهي طالق فزوجته محلوف لها فيلزمه الطلاق فيمن تزوجها عليها في العصمة الاولى وغيرها فكل من تزوجها عليها أطلق عليه بمجرد العقد فلو طلق زوجته

(٣٦ - خشي رابع) الطلاق حالا لانه اذا علق وهو مالك العصمة انصرف الى ما في ملكه وهو انما يملك حالا الثلاث وفي الثانية علق ما يملكه من الطلاق بتقدير التزوج وهو لا يتقيد بعصمة اذ ليس هنا ما يملكه حتى ينصرف له لان الفرض أنها أجنبية (قوله فانه يلزمه الظهار الخ) فلو فرض أنه طلقها ثلاثا بعد لزوم الظهار وتزوجها بعد زواج فلا يقر بها حتى يكفر (قوله صورتها انه قال لزوجته الخ) هذه محلوف لها وهي محلوف لها من قوله عليك ومحلوف بها من قوله فأنت طالق وهذا لا يناسب المصنف لانه ان نظر لكونه محلوفها حنث في العصمة الاولى وغيرها وان نظر لكونه محلوفها في تنقيدها بالعصمة الاولى وقد تضارب الحكمان فالاحتياط أن يرجح جانب المحلوف لها

وأما ما أشار إليه بقوله أو قال كل امرأة قالتصوير به ظاهر (قوله ومثل المحلوف لها الخ) فلو حلف لزنب بطلاق حفصة ان وطئت عزة فطلق زنب واحدة أو ثلاثا فله وطء عزة فلو عادت زنب إليه ولو بعد زوج فوطئ عزة وحفصة في عصمته حنت في حفصة وكذا لو طلق عزة واحدة أو ثلاثا ثم عادت إليه ولو بعد زوج فوطئها وحفصة في عصمته حنت في حفصة فلو أيا ن حفصة ثم وطئ عزة لم يحنت في حفصة فلو عادت إليه حفصة فوطئ عزة حنت في حفصة (٤٣) إلا أن بيت حفصة بالثلاث ثم تعود إليه بعد زوج فوطئ عزة لم يحنت في حفصة

لأنها محلوف بطلاقها وقد انقضت عصمتها بخلاف زنب لأن محلوف لها وعزة لأن محلوف عليها فاليمين بحفصة باقية لزنب وعلى عزة في عصمتها الأولى وفي غيرها والمذهب أن المحلوف لها كالحلوف بها بالاختصاص بالعصمة الأولى (قوله كما عند ابن عرفة) القائل ان المحلوف لها يختص بالأولى (قوله عند المؤلف) أي المشار لها بقوله لا محلوف لها فغيرها (قوله لأنه يحمل قصده الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف لأن قصده الخ تعديل لقوله ولا حجة له (أقول) مع جريان التأويلين لا حاجة لذلك أي لقوله يحمل قصده أو أنه إذا كان يحمل قصده فلا فرق بين مفت وقاض فلا داعي لقوله أو قامت بينة (قوله وقيل لأنه حلف للزوجة الخ) ظاهر هذا التأويل كان ذلك حقا لها بأن اشترطت عليه في العقد أو تطوع لها بعده لأنه صار حقا لها وقيل لا يلزمه في التطوع (قوله وهي انما نوب الخ) أي فيلزمه الحنت عند المفتي والقاضي (قوله ولومع البينة) أي ولو عند القاضي أي فالتأويل القائل انها لا تقبل عند القاضي مشكل لأن عدم القبول عند القاضي إذا كانت البينة مخالفة وهما موافقة

ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج ثم تزوج عليها فان التي تزوجها عليها تطلق ومثل المحلوف لها المحلوف عليها وهو الذي عليه المحققون كما في كتاب الأيلاء بخلاف المحلوف بطلاقها وهي المتقدمة عند قوله ولو نكحها ففعلته حنت ان بقي من العصمة المعلق فيها شيء (ص) ولو طلقها ثم تزوج ثم تزوجها طلقت الأجنبية ولا حجة له أنه لم يتزوج عليها وان ادعى نية لأن قصده أن لا يجمع بينهما وهل لان اليمين على نية المحلوف لها أو قامت عليه بينة تأويلان (ش) الضمير في طلقها يرجع للمحلوف لها بدليل قوله ولا حجة له الخ والمعنى انه اذا قال لزوجه مثلاً كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق ثم انه طلق زوجته المحلوف لها أي طلاقا رجعيًا وانقضت عدتها أو بئسادون الثلاث كما عند ابن عرفة أو بالثلاث كما عند المؤلف ثم تزوجها مرة أخرى الأجنبية ثم انه تزوج المحلوف لها فان الأجنبية تطلق عليه بمجرد العقد على المحلوف لها ولا تعتبر رجعة اذا قال انما تزوجت المحلوف لها على غيرها ولم أتزوج غيرها عاينها لأنه يحمل على أن قصده أن لا يجمع بينهما وقد جمع فقيل انما يتوالت البينة قامت عليه بذلك ولو جاءه مستفتيا لصدق وقيل لأنه حلف للزوجة واليمين على نية المستحلف وهي انما نوبت أن لا يجمع بينهما ان قيل النية هنا موافقة لظاهر اللفظ لا مخالفة فكان ينبغي أن يقبل قوله ولومع البينة فالجواب ان عينه محمولة على عدم الجمع فهو بمثابة من حلف لا يجمع معها غيرها في الجملة وحينئذ فادعائه مخالف للفظه باعتبار الحمل فلا يقبل قوله مع البينة أو لان اليمين وان وافقت مدلول اللفظ لغة لكن خالفته مدلوله عرفا كمن حلف لا يبطأ أمته وقال نوبت برجلي فانها مخالفة مع أنها موافقة للمدلول لغة (ص) وفيما عاشت مدة حياتها الالنية كونها تحتها (ش) عطف على قوله ولزم في المصرية والمعنى أنه اذا قال كل امرأة أتزوجها ما عاشت فلانة طالق ومراده بفلانة امرأة معينة فانه يلزمه اليمين مدة حياتها أو سواء كانت فلانة تحتها وقت الحلف أو لا الا أن تكون فلانة تحتها وينوي بحياتها ما دامت زوجة له فاذا طلقها بدون الثلاث ثم تزوج غيرها فقبل له حنت لانك (١) نوبت ما عاشت فلانة فقال لا لأن نوبت بقولي ما عاشت ما دامت تحتي وقد أبنتها فانه لا حنت عليه وتقبل نيته ولو في القضاء لانها موافقة للعرف بخلاف المسئلة السابقة (ص) ولو علق عبد الثلاث على الدخول فعنت ودخلت لزمت (ش) تقدم انه قال واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ أي ل حال التبليق فلو قال العبد ولو ذاشا ثبته لزوجه ان كملت زيدا مثلاً فانت طالق ثلاثا ثم ان العبد عنت ثم انها كملت زيدا فانه يلزمه الطلاق الثلاث لما علمت أن المعتبر في وقوع الطلاق انما هو حال النفوذ وهو حينئذ لا حال التبليق ولو دخلت قبل عتقه لزمه اثنتان ولم تجز له الا بعد زوج ولو عنت بعد ذلك فلو قال العبد ان دخلت الدار فانت طالق طلقتين ثم انه عنت ثم ان دخلت الدار فانه يقع عليه طلقتان وتبقى معه بطلاقة واحدة واليه أشار بقوله

لظاهر لفظه (قوله فالجواب أن عينه محمولة) أي شرعا فخالفت النية مدلول اللفظ شرعا خالف الجواب الذي بعدم والحاصل واثنيت ان قوله أن لا أتزوج عليها محمول شرعا وعرفا على أن لا أجمع بينهما (ثم أقول) أما الثاني فسلم وأما الاول فلا (قوله أو لان اليمين) المناسب أن يقول أو لان النية (قوله وفيما عاشت مدة حياتها الخ) له أن يتزوج غيرها ان خشي العنت وتعدرت التيسري (قوله الالنية كونها تحتها) مفيد بما اذا لم يطلقها ثلاثا فان أبتها فله تزوج غيرها ولو بعد عودها لعصمته بعد زوج لانها محلوف لها وقد تقدم أنها كالحلوف بها على المعتد (قوله ولو علق عبد) أي واستمر عبد فلو تبين انه حر فالعبرة بما تبين وخلاصة ما في المقام أنه لو علق وهو عبد ثم تبين أنه حر وبالعكس

(١) نوبت هكذا في النسخ والاولى قلت بدل نوبت اه من هامش كتبه مصححه

أو طلق واحدة أو اثنتين وثنين خلاف ما عليه من حرية أو رقية فالعبرة بما تيزو به وهذا كله فنقول لا تظهر مرة فيما إذا علق الثلاث
نعم تظهر فيما إذا علق غيرها (قوله ولو علق طلاق زوجته المملوكة لا يبيعه على موته لم ينفذ) وفائدة عدم النفوذ تظهر فيما إذا كان الطلاق
المعلق ثلاثاً فيجوز له وطؤها بالملك قبل زوج ولو قبل بالنفوذ لم يحل له وطؤها بالملك (٣٤) إلا بعد زوج (قوله أو أن مات) ومثله إذا قال

شب وعب تبعاً لـ إذا قال إذا
أو إن يقع عليه الطلاق وحاصل
كلامه أن علق على شرط تنجز وعلى
طرف فلا والحق مع شارحنا من
أنه لا يلزمه شيء أصلاً وبذلك على
ذلك ما سيأتي من أنه إذا قال أنت
طالق إذا مت أو أن مت أو متى
لا يقع لأن الطلاق لم يصادف محلاً
(قوله لأن المعلق) وهو الطلاق
وقوله والمعلق عليه وهو الموت ثم
أن هذا لا يظهر في قوله أنت طالق
يوم موقى أى لصديق اليوم بالجزء
الأول منه مثلاً ويكون موته في
آخر النهار إلا أن يقال المراد باليوم
مطلق الزمن فيراد بيومه وقت الموت
فليجز (قوله فلم يجز الطلاق) أي
لأن موت الأب انفسخ النكاح فلم
يجز الطلاق له محلاً (قوله والمأهية
المركية) أي مأهية الطلاق المركبة
من أجزاء التي من جلته الزوجية
تتعدم بانعدام بعض الأجزاء الذي
هو الزوجية وتسميتها بأجزاء تسمح
باعتبار أن الطلاق متوقف عليها
(قوله والمشهور أن النية لا تنكفي
الخ) مراده بالنية الكلام النفسي
لأنه الذي فيه الخلاف ولم يرد بها
فصد الطلاق والتصميم عليه فإنه
لا يقع عليه الطلاق باتفاق وظاهر
الشارح أنه أراد به القصد والتصميم
لأنه بعد ذلك وأما الطلاق الخ
فالمناسب للشارح أن لا يسوق
الكلام على هذا المساق لأنه

(واثنتين بقيت واحدة) لأنه حروقت النفوذ عليك ثلاثاً على زوجته وصار بمنزلة العبد يطلق
زوجته طلاقاً واحدة ثم يعتق فانها تبقى معه بطلقة واحدة لذهب نصف طلاقه وهو طلقة ونصف
طلقة فيكمل عليه وتبقى معه بطلقة واحدة واليه أشار بقوله (كما لو طلق واحدة ثم عتق)
قالوا لأنه لما عتق ملك عليها عصمة حروقت طلاق النصف قال مالك لأن نصف طلاقه ذهب فصار كحر
ذهب له طلاق ونصف فصارت طلقتان وبقيت واحدة ولو علق العبد واحدة على الدخول ثم
عتق ثم دخلت بقيت معه بطلقتين ولو علق الطلاق غير مقيد بعدد كقوله إن فعلت كذا فانت
طالق ففعلته بعد عتقه بقيت له طلقتان كما قاله أشهب ابن عبد السلام لأنه انما يراعى يوم الحنث
كن قال إن فعلت كذا فانت حرة فعلة في مرضه فانما هو في ثلثه (ص) ولو علق طلاق زوجته
المملوكة لا يبيعه على موته لم ينفذ (ش) يعني أن الحر إذا تزوج بأمة والده وعلق طلاقها على
موت أبيه بأن قال لها أنت طالق عند موت أبي أو أن مات أو يوم موت أبي كما قاله ابن عرفة فإن
ذلك لا يلزمه لأن المعلق والمعلق عليه يقعان معاً في زمن واحد فلم يجز الطلاق عند موت الأب
بأن يقع عليه وقد علمت أن المحل أحد أركان الطلاق والمأهية المركبة من أجزاء تتعدم
بانعدام بعض أجزائها ولا بد أن يكون هذا الأب موروثاً فلو مات مرتداً وقع الطلاق إذا ليرث
المسلم الكافر ابن عرفة (ص) ولفظه طلقت وأنا طالق أو أنت أو مطلقة أو الطلاق لي لازم
لا منطلقة وتلزم واحدة الالنية أكثر (ش) الكلام الآن على الركن الرابع وهو الصيغة
والمشهور أن النية لا تنكفي في الطلاق بمجرد قولها فلا بد من اللفظ وأما الطلاق بالكلام النفسي
الذي فيه الخلاف الآتي فسيأتي معناه والمراد بقوله ولفظه اللفظ الصريح الذي تفعل به العصمة
دون غيره من سائر اللفاظ وهو ما فيه الطاء واللام والقاف وبأى الكلام على الكتابات
الظاهرة والخفية وأما منطلقة فليس من ألفاظ الطلاق فلا يلزم به طلاق الالنية لأن العرف
نقل أنت طالق من الخبر إلى الأنثى ولم ينقل أنت منطلقة وألفاظ الطلاق تنقسم إلى خمسة
أقسام ما يلزم به طلاق فقط الالنية أكثر مثل أن يقول أنت طالق أو أنت مطلقة أو قد طلقتك
أو الطلاق لي لازم أو قد وقعت عليك الطلاق أو أنا طالق منك وما أشبه ذلك مما ينطق فيه
بالطاء واللام والقاف وما يلزم به ثلاث ولا يتوى سواء كانت مدخولاً بها أم لا واليه الإشارة فيما
يأتي بقوله والثلاث في ثمة وحملك على غاربك وما يلزم به ثلاث ويتوى في غير المدخول بها فقط
واليه الإشارة بقوله والثلاث في كالمية إلى قوله أن دل بساط عليه وما يلزم به ثلاث ويتوى في
مدخول بها وغيرها واليه الإشارة بقوله وثلاث في خليت سبيلك وقسم يتوى فيه وفي عدده
واليه الإشارة بقوله وتوى فيه وفي عدده في ذهبي وانصرف في قوله أولست لي بامرأة وشبهه
بما يلزم فيه واحدة ما هو من الكناية بقوله (كاعتدي) فتلزم واحدة الالنية أكثر
فلو قال أنت طالق اعتدي لزمه طلقتان إلا أن يتوى بقوله اعتدي إعلاماً بأن عليها العدة
ولو قال أنت طالق واعتدي لزمه طلقتان ولا يتوى وانما يتوى في الأول لأنه مرتب على الطلاق
كترتب جواب الشرط على الشرط والعطف بالواو ينافي ذلك والظاهر أن العطف بـ ثم كالعطف

بوجه خلاف المراد (قوله الكتابات الظاهرة) ليس المراد بالكناية اللفظ المستعمل في لازم معناه بل المراد به اللفظ استعمال في غير
ما وضع له (قوله الالنية) أي مع التلغظ بمنطلقة (قوله تنقسم إلى خمسة أقسام) وسيأتي قسم سادس وهو أنه يلزمه ثلاث في المدخول بها
رواحدة في غيرها (قوله لزمه طلقتان) أي إذا نواهما أو لم ينوشا في هاتين الصورتين يلزمه طلقتان (قوله لأنه مرتب على الطلاق)
أي فكان التنويه بوجه (قوله والظاهر أن العطف بـ ثم) أي لأن ثم التراخي وقد تقرر أنه ليس بين العدة والطلاق تراخي فحينئذ فهم يجرى

العطف والحاصل أنها إذا جعلت بمعنى الواو فتكون خرجت عن الترتيب وعن التراخي وأما إذا جعلناها مثل الفاء فتكون قد خرجت عن التراخي فقط والترتيب ثابت ولا شك أن خروجها عن معنى واحد أقرب من خروجها عن المعنيين فالخلاق ثم بالفاء أقرب فيلزمه طلمة أن الأن ينوي أقل (قوله أو كانت موثقة) عطف على دل بساط كما هو المتبادر فيقتضي أنه ليس من أفراد البساط مع أنه من أفرادها فالخلاص أن يكون عطف على العدم مع حذف (ع) في العبارة والتقدير أن دل بساط إما على العدم أو على الإطلاق من وثاق بأن كانت

موثقة (قوله يعني أنه إذا قال لزوجته أنت طالق في جواب) أي ستطلق والآن كان كذبا فيقع عليه الطلاق (قوله فان لم تسأله) أي والموضوع أنهم موثقة وأما غير الموثقة فيقع عليه الطلاق ولا يصدق والحاصل أن اللزوم في الصريح والكناية الظاهرة محله إذا لم يكن بساط يدل على نفي إرادته فان كان قبل ذلك منه غماها في الصريح وما يأتي في الكناية الظاهرة ويختلف فيها في القضاء والنسبة لا تنفع وذلك لأن نية صرفه منافية لموضوعه والبساط سبب حامل على مجرد النطق بما يناسبه (قوله تأويلان) أي في تصديقه والخلف وعدمه (قوله لان البت هو القطع) فكانه قال أنت طالق طلمة قاطعة أو مة طوعا بها (قوله أي كتفك) هو في الأصل كف الدابة أو ما انحدر من أسفل صنم البعير فالجبل كناية عن العصمة التي بيد الزوج أي عبارة عن العصمة وكذا يقال فيما بعد وكونها على كنفها كناية عن ملكها بالطلاق (قوله وذلك الخ) جواب عما يقال كان الواجب أن يقيده ذلك بما بعد البناء وحينئذ فالواجب أن يقول لان البينة سؤنة التي لا تكون الا بالثلاث انما تكون بعد البناء وفيه أن البينة بعد البناء قد تكون

بالواو بخلاف العطف بالفاء فكعدم العطف (ص) وصدق في نفيه ان دل بساط على العدم (ش) هذا راجع لقوله كاعتدى أي وصدق بين في دعوى نفي إرادة الطلاق بعد قوله اعتدى إذا دل دليل على ذلك كما إذا كان جوابا بالعدد دراهم أو غيرها ولا شيء عليه (ص) أو كانت موثقة وقالت أطلقني وان لم تسأله فتأويلان (ش) يعني أنه إذا قال لزوجته أنت طالق في جواب قولها له وهي موثقة بغيره وأطلقني وقال انما أردت من ذلك الوثاق ولم أرد به الطلاق فانه يصدق في نفي إرادته فان لم تسأله ففي تنويته وعدمها إذا حضرته البينة تأويلان وأما في الفتيا فيصدق قول واحد أو قوله أو كانت الخ راجع لقوله أنت طالق (ص) والثلاث في بنة (ش) هذا شروع منه رحمه الله في القسم الثاني والمعنى أن الزوج إذا قال لزوجته أحد هذه الالفاظ الخمسة فانه يلزمه الطلاق الثلاث لان البت هو القطع فكان الزوج قطع العصمة التي بينه وبين زوجته ولم يبق بيده منها شيء ولا ينوي بني بها أولم ين ومن هنا إلى قوله وتوى فيه وفي عدده كنيات ظاهرة (ص) وجعلك على غاربك أو واحدة بائنة (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجته جعلك على غاربك أي كتفك فانه يلزمه الثلاث ولا ينوي فيما دون بني بها أو لا فهي مثل البتة في عدم التنوية فان الجبل كناية عن العصمة التي بيد الزوج وكذلك يلزمه الثلاث إذا قال لزوجته بعد البناء كما في المدونة أنت طالق واحدة بائنة وهي مثل البتة في لزوم الثلاث وأما المؤلف ترك كون ذلك بعد البناء لموضوعه وذلك لان البينة بغير عوض بعد الدخول انما هي بالثلاث أما قبل الدخول أو فارت عوضا فواحدة وبعبارة وانما لم يمت الثلاث لانهم قطعوا النظر عن قوله واحدة ونظروا إلى قوله بائنة احتياطاً للفروج أو واحدة صفة لمرة أو دفعة لا لطلقة (ص) أو فوها بخليت سبيلك أو ادخلي (ش) يعني أن الرجل إذا قال لزوجته المدخول بها بخليت سبيلك أو قال لها ادخلي الدار أو الحق بأهلك أو استري أو اخرجي ونوى بكل لفظ من تلك الالفاظ الواحدة البائنة فانه يلزمه الطلاق الثلاث ولا ينوي وان كانت غير مدخول بها تلزمه واحدة إلا أن ينوي أكثر كما مر في قوله أو واحدة بائنة ولو نوى الواحدة البائنة بقوله أنت طالق ونحوه من ألفاظ الطلاق الصريحة فانه يلزمه الطلاق الثلاث كما إذا فوها بخليت سبيلك بل أولى لانه إذا ألزمت الثلاث مع كنياته فأولى مع صريحه (ص) والثلاث إلا أن ينوي أقل ان لم يدخل بها في كلمته والدم ووهبتك ورددتك لاهلك (ش) هذا هو القسم الثالث يعني أن الزوج إذا قال لزوجته التي لم يدخل بها أحد هذه الالفاظ فانه يلزمه الطلاق الثلاث إلا أن يقول نويت أقل من الثلاث فانه يلزمه ما نوى ويصدق مع عيئه كما يأتي عند قوله وحذف عند إرادة النكاح فان نكل عن البين فانه يلزمه الثلاث وأما زوجته التي دخل بها إذا قال لها أحد هذه الالفاظ فانه يلزمه الثلاث فان ادعى أنه نوى أقل من ذلك فانه لا يصدق وقد لزمته الثلاث (ص) أو أنت أو ما أنقلب اليه من أهل حرام (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجته التي لم يدخل بها أنت حرام سواء قال على أولم يقل أو قال لها ما أنقلب اليه من أهل حرام فانه يلزمه

الثلاث

بلفظ الخلع ثم ان من المعلوم أن البينة بغير عوض بعد الدخول قد تكون بغير الثلاث كما إذا كانت

بلفظ الخلع (قوله فانه يلزمه الطلاق الثلاث) كما إذا فوها بخليت سبيلك أي وهي مدخول بها فيما هو الظاهر خلافا لما في عب من أنه عام في المدخول بها وغيرها (قوله والثلاث إلا أن ينوي أقل الخ) وان لم ينويها الطلاق لانها من الكنيات الظاهرة (قوله ووهبتك) أي بنفسك أو طلاقك أو لا يبيك أو قال لاهلها ووهبتكم

(قوله يعني أن من قال لزوجه التي لم يدخل بها أنت خلية أو بائن) هكذا بدون التام في نسخته بخلافها في لفظ المصنف فانها بالتام في نسخته فلم يأت في الشارح على طبق المصنف (قوله أو أنا خلى منك أو أنا بائن منك أو أنا حرام عليك) ظاهر عبارة الشارح انه لا بد من قوله منك في اللفظتين ولا بد من عليك في قوله أو أنا حرام وعبارة شب أحسن ونصه أو أنت خلية أو برة أو بائنة قال مني أو لم يقل أو أنا خلى أو بائن أو برة قال منك أو لم يقل فتزوله أو أنا راجع لهما أه (قوله أي إذا رجع) وأما عند المفتي فلا يحتاج ليمين في فائدة في قال القرافي في فروقه ما معناه ان نحو هذه الالفاظ من برة وخلية وجعلك على غارك وردت كما كان اعرف سابق وأما الآن فلا يحل للمفتي أن يفتي بها الا لمن عرف أي والا كانت من الكليات الخفية فلا نجد أحدا اليوم يطلق امرأته بخلية ولا برة والحاصل انه لا يحل للمفتي ان يفتي بالطلاق حتى يعلم العرف في ذلك البلد (قوله أي ودين في جميع الالفاظ صريحة الخ) لا يخفى ان الصريح تقدم له ان البساط ينفع فيه في قوله ودين في نفسه ان دل بساط على العد (٤٥) فلا حسن قصره على غير الصريح (قوله

أي شيهها) بكسر الشين وسكون الباء (قوله البذاء) بالذال المعجمة والمد وقوله وطول اللسان تفسير (قوله وهو راجع لهذه الالفاظ الخ) ظاهره أنه لا يرجع لجعلك على غارك وظاهر العبارة الاولى رجوعه وهذا الحل قد حل به أولا شب وقال عج ظاهر كلام المصنف عموم في جميع هذه الالفاظ المذكورة وانما ذكره في المدونة في لفظ خلية وبرة وبائنة وانظر من ذكره في الباقي قاله بعض المحققين أي الذي هو أجدابا وقوله وكأنه يريد في الدم في الاستقذار فان لم يرد شيئا من ذلك بانته إذا كان كلاما مبتدأ (قوله ولا ينوي في المدخول بها)

الثلاث الا أن ينوي أقل منها فانه يصدق وان قال ذلك لزوجه المدخول بها فانه يلزمه الثلاث ولا يصدق ان ادعى انه أراد أقل من ذلك ولو حذف لفظ أهل لكان الحكم كذلك إلا أنهم ما يفترقان فيما إذا قال حاشيت الزوجة فيصدق حيث لم يذكرا لأهل ولا يصدق حيث ذكره (ص) أو خلية أو بائنة أو أنا (ش) يعني أن من قال لزوجه التي لم يدخل بها أنت خلية أو بائن وسواء قال مني أو لم يقل أو أنا خلى منك أو أنا بائن منك أو أنا حرام عليك أو ما أنقلب اليه من أهل حرام فانه يلزمه الثلاث الا أن ينوي أقل من ذلك فان دخل بها فانه يلزمه الثلاث ولا ينوي فيما دون الثلاث (ص) وحلف عند ارادة النكاح (ش) هذا راجع لهذه الالفاظ التي ينوي فيها في غير المدخول بها فقط والمعنى أنا إذا قلنا ينوي وأراد ان يتزوج بها فانه يحلف حينئذ انه ما أراد الا واحدة أو اثنتين ولا يحلف قبل ارادة النكاح فلهذا لا يتزوج جهار مفهومه لو نكل لزومه الثلاث وقوله وحلف أي إذا رجع وعبر بالنكاح دون الارتجاع لان هذا اطلاق بائن (ص) ودين في نفسه ان دل بساط عليه (ش) أي ودين في جميع الالفاظ صريحة أو كناية بيمين ان رفعته اليه وبغيره ان جاء مستفتيا في نفي ارادة الطلاق من أصله ان دل بساط على نفي الطلاق بان تقدم كلام غير الطلاق يكون هذا جوابه والابانت منه اذا كان كلاما مبتدأ المبتدأ ان قال لمن طلقها هو أو غيره قبله بامطلة وزعم انه لم يرد طلاقا وانما ذكر ما قد كان أو أكثر في مراجعته على غير شي فقال لها يا مطلق أي شيهها في البذاء وطول اللسان صدق في ذلك كله وبعبارة ودين أي في المدخول بها وغيرها ان دل بساط عليه وهو راجع لهذه الالفاظ من قوله في كالمية الخ كأن يقول أردت في الرائحة مثلا وكان يقول أردت خلية من الخير وكان يقول أردت ببائنة منفصلة ويقول أنا بائن أي منفصل اذا كان بينهما فرجة أي أنت منفصلة مني أو أنا منفصل منك وكأن يقول أردت بالدم في الاستقذار اذا كانت رائحتها فذرة أو كريهة (ص) وثلاث في لاعصمة لي عليك أو اشتريتها منه الا فداء (ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجه لاعصمة لي عليك فانه يلزمه الثلاث ولا ينوي في المدخول بها الا أن يكون ذلك بمعنى الفداء فانه يلزمه طلاقة واحدة بمعنى الخلع حتى يريد ثلاثا وكذلك يلزمه الثلاث ولا ينوي مطلقا اذا اشترت العصمة من زوجها مثل أن تقول بعني عصمتك على فيفعل وكذلك لو قالت اشتريت ملكك على أو طلاقك على لانها اشترت كل ما كان عليك منها بخلاف لو قالت بعني طلاقا فتلزم واحدة تلك بها نفسها ولا يلزمه ثلاث لانها أضافت الطلاق الى نفسها وليس لها

أي وينوي في غيرها هذا معناه وهو ظاهر وكان الاولى أن يذكرك ذلك في حيز قوله والثلاث الا أن ينوي أقل ان لم يدخل بها وقوله وكذلك يلزمه الثلاث الخ وكان حقه أن يذكرك هذا في قوله والثلاث في بنة الخ (قوله الا أن يكون ذلك بمعنى الفداء) أي الا أن يكون ذلك مع معنى هو الفداء أي الا أن يكون قوله لاعصمة لي عليك مصاحبا للفداء قال ابن الفرطبي والاباني في القائل لزوجه لاعصمة لي عليك ان الثلاث الا أن يكون معها فداء فتكون واحدة حتى يريد ثلاثا أبو محمد وذلك صواب أه والحاصل ان الاستثناء راجع لقوله لاعصمة لي عليك لا لقوله اشترتها منه أيضا والالزم استثناء الشيء من نفسه فلو قدمه عند الاول كان أولى (قوله ولا ينوي مطلقا) أي دخل أم لا (قوله وكذلك لو قالت اشتريت ملكك على) بكذا فيقول بعنك (قوله بخلاف لو قالت بعني طلاقا) أي فيقول بعنك طلاقك بكذا وعبارة عب فان قالت بعني عصمتك على أو اشتريت منك ملكك على أو طلاقك ففعل يلزمه الثلاث وان قالت بعني طلاقا ففعل يلزمه واحدة

(قوله فدل على انها انما قصدت الخ) قد يقال حيث كان لا مطلق لها أنه لا يقع شيء أصلاً لا تقع واحدة فقط والجواب ان التفريع منظور فيه لشيء محذوف وهو مع اعمال اللفظ في الجملة وخلاصته ان التفريع على مجموع الامرين معا (قوله وظاهر الاطلاق) أي اطلاقها حيث أضافت اليه جميع الطلقات (قوله وثلاث الا أن ينوي أقل الخ) هذا غير ما تقدم في قوله أو نواها بخليت سبيلك لانه نوى بها الواحدة البائنة وما هنا نوى حل العصمة فاختلف الموضوع (قوله مطلقاً) أي دخل بها أم لا وكان حقه أن يذكر قوله وواحدة في فارقتك عند قوله ولفظه طلقت (قوله أنت حرة) ظاهره سواء أطلق أو قيد بنى وجهه بعض على ما اذا أطلق فإن قيد لزمه الثلاث والحاصل ان المسئلة ذات قوانين وتقرر المتن على اطلاقه يدل على قوته والذي يقول بعدم لازم يقول بالخلف قال بعض الشيوخ وينبغي أن يكون مثله أنت معتقة مني (قوله والحق بأهلك الخ) يقرأ بوصول الهمزة وفتح الحاء لانه من الحق يلحق لانه ليس المراد أن تلحق الغير بأهلها وانما المراد ان تلحق بأهلها ومثله انتقل الى أهلك أو قال لامها انتقل اليك انتك (قوله فان لم يرد أحد الاحتمالين) أي الاحتمالين ان لم يرد شيئاً (قوله فلا شيء عليه) لانه ينصرف (٤٦) لعدم الطلاق بل ينصرف لمعناه الحقيقي وهو كذب في بعض تلك الصور لا شيء فيه وفي الباقي وان لم يكن كذباً لكن ليس بمعناه الطلاق (قوله فانه يحلف على ذلك) فان نكل لزمه وقال عجم اذا نوى بهذه الالفاظ الطلاق الثلاث أو أقل عمل بما نوى وظاهره بلا عين وان نوى عدم الطلاق فالقول قوله يمين أي في جميع ما ذكرنا قاله الشارح **تنبه** انظر اذا لم يرد الطلاق ونكل عن اليمين فهل ينوي في عدده كما يأتي في مسئلة وان قال سائبة مني أو عتيقة الخ وانظر هل يحلف في دعوى العدم لا وهو ظاهر كلام غير واحد من الشراح وفي بعض التقارير انه يحلف على ما ادعاه من العدد دون الثلاث (قوله وان لم تكن له نية في عدد معين لزمه الثلاث) انظره فان صريح الطلاق عند الاطلاق فيه طلاق واحدة الالنية أكثر فوجه كون ذلك فيه الثلاث والجواب ان عدوله عن الصريح أو جبرية عنده في ذلك وما

هي طلاق فدل على انها انما قصدت بقولها طلاق مطلق الطلاق ومطلقه واحدة بخلاف لو أضافته اليه لانه يملك الثلاث وظاهر الاطلاق ارادة الجميع (ص) وثلاث الا أن ينوي أقل مطلقاً في خليت سبيلك (ش) هذا هو القسم الرابع يعني ان الشخص اذا قال لزوجته التي دخل بها أو التي لم يدخل بها خليت سبيلك فان نوى بذلك الثلاث لزمته وان لم تكن له نية فهي ثلاث أيضاً وان قال أردت أقل من الثلاث فانه يصدق ويلزمه ما نواه فقوله مطلقاً أي في المدخول بها وغيرها وهو راجع لهما أي لقوله ثلاث ولقوله الا أن ينوي أقل (ص) وواحدة في فارقتك (ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجته مطلقاً فارقتك فانه يلزمه طلاقاً واحدة الا أن ينوي أكثر (ص) ونوى فيه وفي عدده في اذهبي وانصرفي أو لم أتزوجك أو قال له رجل ألك امرأه فقال لا أو أنت حرة أو معتقة أو الحق بأهلك أو لست لي بامرأة (ش) الكلام الا أن في الكليات الخفية وهي المحتملة للطلاق وغيره فان لم يرد أحد الاحتمالين فلا شيء عليه وهذا هو القسم الخامس وهو ان الشخص اذا قال لزوجته التي دخل بها أو التي لم يدخل بها الفظان من هذه الالفاظ فانه ينوي في الطلاق وفي نفية فان قال لم أرد بذلك طلاقاً فانه يحلف على ذلك ولا شيء عليه وان قال نويت بذلك الطلاق فانه يلزمه فان كانت له نية بطلاقاً أو أكثر عمل بها وان لم تكن له نية في عدد لزمه الثلاث وقوله (الا أن يتعلق في الاخير) وهو قوله لست لي بامرأة بأن قال ان دخلت الدار مثلاً لست لي بامرأة أو ما أنت لي بامرأة فيلزمه الثلاث ان لم ينو به شيئاً وكذلك ان نوى به الطلاق ولم ينو واحدة ولا أكثر فان نوى به غير الطلاق صدق في القضاء بين وفي الفتوى بلا عين على ما يفيد كلام النوادر على ما ذكره ابن عرفة (ص) وان قال لانكاح بيني وبينك أو لأمك لي عليك أو لاسبيل لي عليك فلا شيء عليه ان كان عتاياباً ولافتات (ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجته أحد هذه الالفاظ فان كان عتاياباً فانه لا يلزمه شيء بسبب ذلك وان لم يكن ذلك عتاياباً بل قال ذلك لها ابتداء فانه يلزمه البتات أي الثلاث قل بعض وينبغي في المدخول

ذ كره من لزوم الثلاث ذكره أصبغ مدخولاً بها أم لا واعترضه ابن عرفة وأفتى بواحدة الى أن مات والظاهر انها بائنة في غير المدخول بها ورجعية في المدخول بها وكلام ابن عرفة يفيد اه عجم (قوله الا أن يتعلق في الاخير) مستثنى من قوله ونوى فيه ولو قال كلفت لي بامرأة الا أن يتعلق بلحري على قاعدة الاغلبية واستغنى عن قوله في الاخير (قوله وكذا ان نوى به الطلاق) أي لزمه الثلاث (قوله فان نوى به غير الطلاق) أي فلا يؤخذ حينئذ بظاهر الاطلاق المصنف وظهر ان مغايرة التعليق في الاخير لغيره انما يظهر فيما اذا لم ينو شيئاً أصلاً فانه في الاخير يلزمه الثلاث دون غيره (قوله على ما يفيد كلام النوادر على ما ذكره ابن عرفة الخ) الحاصل انه ذكر في النوادر ما يفيد انه ان نوى به الطلاق أو لانية لزمه الثلاث وان نوى به غير صدق في الفتوى بتلخيص وفي القضاء بين هذا ما فهمه ابن عرفة عن النوادر وذكر ابن عرفة عن ابن رشد انه اذا لم يرد الطلاق فلا شيء عليه وهذا صادق بما اذا نوى به غير الطلاق أو لانية وهو ما اذا نوى به الطلاق فقبل يلزمه الثلاث احتياطاً قال عجم وينبغي ما لم ينو عددًا خاصاً فيجعل به وقال بعض الشيوخ الا في محل المصنف عليه ويقول كان علق في الاخير وقبل يلزمه الثلاث بالحكم وقبل يلزمه واحدة

ذ كره من لزوم الثلاث ذكره أصبغ مدخولاً بها أم لا واعترضه ابن عرفة وأفتى بواحدة الى أن مات والظاهر انها بائنة في غير المدخول بها ورجعية في المدخول بها وكلام ابن عرفة يفيد اه عجم (قوله الا أن يتعلق في الاخير) مستثنى من قوله ونوى فيه ولو قال كلفت لي بامرأة الا أن يتعلق بلحري على قاعدة الاغلبية واستغنى عن قوله في الاخير (قوله وكذا ان نوى به الطلاق) أي لزمه الثلاث (قوله فان نوى به غير الطلاق) أي فلا يؤخذ حينئذ بظاهر الاطلاق المصنف وظهر ان مغايرة التعليق في الاخير لغيره انما يظهر فيما اذا لم ينو شيئاً أصلاً فانه في الاخير يلزمه الثلاث دون غيره (قوله على ما يفيد كلام النوادر على ما ذكره ابن عرفة الخ) الحاصل انه ذكر في النوادر ما يفيد انه ان نوى به الطلاق أو لانية لزمه الثلاث وان نوى به غير صدق في الفتوى بتلخيص وفي القضاء بين هذا ما فهمه ابن عرفة عن النوادر وذكر ابن عرفة عن ابن رشد انه اذا لم يرد الطلاق فلا شيء عليه وهذا صادق بما اذا نوى به غير الطلاق أو لانية وهو ما اذا نوى به الطلاق فقبل يلزمه الثلاث احتياطاً قال عجم وينبغي ما لم ينو عددًا خاصاً فيجعل به وقال بعض الشيوخ الا في محل المصنف عليه ويقول كان علق في الاخير وقبل يلزمه الثلاث بالحكم وقبل يلزمه واحدة

(قوله وينوي في غيرها) أي فيلزمه الثلاث إلا أن ينوي أقبل كذا في بعض الشراح ولكن ظاهر ما ذكره الخطاب أنه يلزمه الثلاث في المدخول به أو غيرها وهو موافق لظاهر كلام المصنف في شرح شب (قوله ولا ينوي في المدخول بها) وأما غيرهما فينوي (قوله وإن جاء مستفتيا على ظاهر المدونة) أي خلافا لابن رشد القائل ينوي في العدد إذا جاء مستفتيا وفي عب ما يفيد اعتماده (قوله وقد حكى ابن رشد الاتفاق على لزوم) ولذلك كان هو القول الرابع ولذا قال بعض الشراح كان الاتفاق بالمصنف أن يجزم بما حكى ابن رشد عليه الاتفاق لأن ذلك دليل على شذوذه مقابله (قوله يعني أن الزوج إذا قال لزوجته (٤٧) على وجهك حرام) ظاهر العبارة أنه قال ذلك بالنظر فقط وليس كذلك بل المراد أنه قال

لها وجهي على وجهك حرام فقول المصنف أو على وجهك حرام معطوف على قوله من وجهك ولا يخفى أن على وجهك متعلق بحرام الذي هو متأخر عنه (قوله أو ما أعيش فيه حرام) القولان في هذه على حد سواء (قوله فهل تحرم عليه ولا تحل له إلا بعد زوج) وهذا هو المعتمد بل اعترض المصنف ابن غازي بأنه ليس فيها قولان وإنما فيها لزوم الطلاق وفي شرح عب وينبغي أن يفصل في النية كالتي قبلها في كلامه (قوله وقيل لاشئ عليه) وإن أدخلها في عيمته هذا بعيد (قوله وأما على الحرام الخ) الفرق بين على حرام وعلى الحرام أن على الحرام استعمل في العرف في حل العصمة بخلاف على حرام فنقاس على الحرام على على حرام فقد أخطأ في القياس لوجود الفارق وخالف المنصوص في كلامهم في على الحرام أفاده عج (قوله حلف على نفيه) محله في سائبة حيث لا بساط يدل على نفيه كقوله لها عند خروجهما بغيره سائبة فهل يحلف أيضا ويصدق بغيره (قوله والظاهر) انظر كيف لزم

بها وينوي في غيرها (ص) وهل تحرم بوجهي من وجهك حرام (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجته وجهك حرام فهل تحرم عليه ولا ينوي في المدخول بها وإن جاء مستفتيا على ظاهر المدونة وغيرها ولا تحل له إلا بعد زوج وقيل لاشئ عليه وقد حكى ابن رشد الاتفاق على لزوم (ص) أو على وجهك حرام (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجته على وجهك حرام بتخفيف على فهل تحرم عليه ولا تحل له إلا بعد زوج أو لاشئ عليه كما عند اللخمي على نقل التوضيح وأما لو قال على وجهك حرام بتشديد على فأنها تحرم عليه قول واحد لأنه مطلق جزء فيكمل عليه وينوي في غير المدخول بها (ص) أو ما أعيش فيه حرام أو لاشئ عليه (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجته ما أعيش فيه حرام فهل تحرم عليه ولا تحل له إلا بعد زوج أو لاشئ عليه لأن الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في ذلك بمجرد اللفظ إلا أن ينويها فيلزمه ابن عرفة وقيل لاشئ عليه وإن أدخلها في عيمته (ص) كقوله لها يا حرام أو الحلال حرام أو حرام على أو جميع ما أملك حرام ولم يرد إدخالها (ش) هذه الفروع الأربع مشبهة في القول الثاني فقط المشار إليه بقوله أو لاشئ عليه والمعنى أن الزوج إذا قال لزوجته لفظا من هذه الالفاظ فلا شئ عليه وقوله الحلال حرام ولم يقل على لا مقدمة ولا مؤخرة والافتكون مسألة المحاشاة فتدخل الزوجة إلا أن يحاشيها وكذلك لاشئ عليه إذا قال لها حرام على ولم يقل أنت أو حرام على ما أكلهم زيدا مثلا ومنه على حرام وأما على الحرام وحنث فإنه يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوي في غيرها وكذلك لاشئ عليه إذا قال جميع ما أملك حرام والحال أنه لم يرد إدخال الزوجة بأن نوى إخراجها أو لم تكن له نية في الإدخال وعدمه بخلاف مسألة المحاشاة وهي الحلال على حرام فلا بد فيها من الإخراج أولا والفرق بين الفرعين أن الزوجة لما لم تكن مملوكة لم تدخل إلا بإدخالها في جميع ما أملك بخلاف الحلال على حرام فإنه شامل لها فاحتج إلى إخراجها من أول الأمر فقوله ولم يرد إدخالها خاص بقوله أو جميع ما أملك حرام وقوله (قولان) راجع لما قبل السكاف من الفروع الثلاثة (ص) وإن قال سائبة منى أو عتيقة أو ليس بيني وبينك حلال ولا حرام حلف على نفيه فإن نكل نوى في عدده (ش) يعني أن من قال لزوجته التي دخل بها أو التي لم يدخل بها أحد هذه الالفاظ المذكورة وقال لم أرد بذلك الطلاق فإنه يحلف أنه ما أراد ولا شئ عليه فإن نكل فإن الطلاق يقع عليه ولكن ينوي في عدده أي فيما أراد ويقبل منه لأن نكوله أثبت عليه أنه أراد الطلاق وأنه كاذب في قوله لم أرد طلاقا فكأنه قال أردت الطلاق فلذلك نوى في عدده وبهذا رد قول البساطي كيف يقبل منه أنه أراد كذا من العدد وهو منكر أصل الطلاق وليس لنا في هذا المحض التقليد والظاهر أنه إن لم يدع نية بشئ يلزمه الثلاث وقوله (وعوقب) راجع لهذا القسم والسابق في قوله ونوى فيه وفي عدده في ذهبي الخ

الثلاث بلفظ من هذه الالفاظ حيث لم يتوعد ما ع أنه إذا قال لزوجته طالق أو عليه الطلاق لا يفعل كذا وقوله يلزمه واحدة حتى ينوي أكثر منها مع أنه طلاق صريح وسائبة وحرقة ومعتقة كنايةات اللهم إلا أن يقال أنه هنا لما نكل اتهم على أنه نوى الثلاث بخلاف من قال لزوجته طالق لم يقع منه ما يوجب تهمة كذا أفاده بعض الشيوخ من مشايخ مشايخنا (قوله وعوقب) معطوف على قوله حلف لأعلى قوله نوى في عدده وذلك لأن عطفه على ما ذكرنا يفيد أنه يعاقب فيما إذا حلف أيضا وأما إذا عطف على نوى فلا يفيد أنه يعاقب فيما إذا حلف (قوله والسابق في قوله ونوى فيه وفي عدده في ذهبي الخ) أي إذا قصد به الطلاق ففيه تلبيس من حيث الواحدة أو أكثر

(قوله وانظر التفصيل الخ) ونص لـ وأما ان لم ينكر قصد الطلاق بل قال قصده وقصدت واحدة أو أكثر فينبغي أن يجري على ما هو فلا ينوي في بنية مطلقا وينوي في غيرها إذا لم ينو في غيره قاله س زاد الجهورى في شرحه وذكره الشيخ عبد الرحمن أيضا بطرقة الشارح لكن لم يذكر بصيغة ينبغي وكلام المواق فيه دلالة على أن التعبير ينبغي قصورا انتهى فان لم يكن جوابا مع انكاره قصد الطلاق فلا شيء عليه ان تقدم كلام يدل على ما قاله والالزمية الثلاث وهو جار على القاعدة أن الكناية الظاهرة يلزم بها الثلاث اذا قصد بها الطلاق أولم يقصد شيئا أو ما اذا قصد عدم الطلاق فلا يلزمه شيء ولا يلزم من انكاره الطلاق قصد عدم الطلاق ذكره شيخنا عبد الله فان لم يكن جوابا مع عدم انكاره قصد الطلاق فكيف مفهوم الشرط فاذا قال قصده وقصدت واحدة أو اثنتين فلا ينوي في المدخول به مطلقا وينوي في غيرها الا في بنية (قوله) (٤٨) اسقني الماء) خطابا بالصبغة المذكور لئلا أو على ارادة الشخص أو اسقنيها

أو تعظيما لها وأولى أمرها بقوله اسقني الماء (قوله فلا يلزمه شيء) ما لم يجز عرف باستعماله في الطلاق (قوله فانه لا ينصرف للطلاق ولو قصده) والحاصل أن ما كان صريحا في غير باب الطلاق لا يقع به طلاق ولو نواه الا ما نصوا عليه ككرة وانظر لم يكن من الكناية الخفية (قوله معه) أي الظهار وقوله اذا نواه أي نوى الطلاق وقوله مع البينة أي عند الطلاق أي فالظهار يؤخذ به اتفاقا وهل يؤخذ بالطلاق الذي نواه أو ببلان راجع باب الظهار (قوله ليس مدلوله الطلاق) أي مدلوله الاتراعى أي فالطلاق لم يكن لازما للمعناه الحقيقية وهو طلب السقي بحجاب المراد بالكناية اللغوية وهي استعمال اللفظ في معنى غير ما وضع له اللفظ فليست حقيقة ولا مجازا ولا كناية قال عجم ولو قال المؤلف وان قصده بكل صوت كان أخصر وأشمل لشموله ما اذا قصد بصوت ساذج أي خال من الحروف

لثلبيسه على نفسه وعلى المسلمين لانه لا يعلم ما أراد به هذه الالفاظ ومقتضى التعليل أنه يعاقب حلف أو نكاح (ص) ولا ينوي في العمدان أن ينكر قصد الطلاق بعد قوله أنت بائن أو برية أو خليفة أو بنية جوابا بالقولها أو دلو فرج الله لي من صحبتك (ش) موضوع هذه المسئلة أعم من أن يكون قبل الدخول أو بعده والمعنى أن الزوجة اذا قالت لزوجها أو دلو فرج الله لي من صحبتك فقال لها جوابا بذلك أنت بائن أو أنت خليفة أو أنت برية أو قال لها جواب قولها أنا بائن منك أو أنا برى عنك أو خلى أو أنا بائن منك وقال لم أرد بذلك الطلاق فانه يلزمه في كل لفظ من هذه الالفاظ الطلاق الثلاث ولا تقبل بنية فيما دون الثلاث وانظر التفصيل في مفهوم قول المؤلف ان أنكر قصد الطلاق في الشرح الكبير (ص) وان قصد به اسقني الماء أو بكل كلام لزم (ش) يعني أن الانسان اذا قال لزوجته اسقني الماء أو ادخلي أو اخرجي أو كلى أو اشربي أو غير ذلك مما ليس من ألفاظه ولا من ألفاظ صريح الظهار وقصد بذلك الطلاق فانه يلزمه على المشهور لان هذه الالفاظ من الكنايات الخفية فيلزمه ما نواه من طلاقة فأكثر فان لم ينو طلاقا فلا وأما لو فعل فعلا كضربها ونحوه وقال أردت به الطلاق فلا يلزمه شيء وقولنا ولا من ألفاظ صريح الظهار احتراز من صريح الظهار فانه لا ينصرف للطلاق ولو قصد على ما يأتي في باب من قوله وصريح الظهار مؤبد ولا ينصرف للطلاق وهل يؤخذ بالطلاق معه اذا نواه مع قيام البينة أو ببلان وما تقدم من أن اسقني الماء من الكنايات الخفية صريح به الشارح وفيه نظر لان الكناية استعمال اللفظ في لازم معناه واسقني الماء ليس مدلوله الطلاق وانما هو من باب الطلاق بالنية واللفظ لامن باب النية المجردة عن اللفظ لان لا يلزم بها طلاق (ص) لان قصد التلفظ بالطلاق فلفظ بهذا غلطا (ش) يعني أن الرجل اذا قصد أن يتلفظ بطلاق زوجته فسبق لسانه بلفظ لا يحتمل الطلاق بأن قال اسقني الماء أو ادخلي أو اخرجي فانه لا يلزمه شيء لانه لم يوقع الطلاق بنية وانما أراد ايقاعه بلفظه فوقع في الخارج غير هذا اللفظ فلم يقع طلاق بنية ولا بلفظ أراد به (ص) أراد أن ينجز الثلاث فقال أنت طالق وسكت (ش) يعني أن الرجل اذا أراد أن يطلق زوجته أثلاثا فقال لها أنت طالق وسكت فانه لا يلزمه الثلاث ويلزمه طلاقة واحدة الآن ينوي بها الثلاث فتلزمه (ص) وسفه قائل أي يا أختي (ش) يعني أن من قال لزوجته يا أختي أو قال لها يا أختي أو باعني ونحو ذلك فانه يسفه أي يعد هذا

من

والظاهر أنه اذا قصد بالصوت الخارج من الانف لزمه وأما ان قصد بالصوت الحاصل من الهواء المنضغ

بين قارع ومقروع فالظاهر أنه كقصد بالفعل والفعل لا يحصل به الطلاق ولو قصد به وهذا ما لم يكن اعتيدا استعماله للطلاق والالزم وما لم ينضم اليه من القرائن ما يدل على ارادة الطلاق به على ما يذكر عند قوله ولزم بالاشارة المفهمة (قوله لانه لم يوقع الطلاق بنية) أي نية اسقني أي لم يوقع الطلاق بأسقني المصاحب لنيته أي نية حصول الطلاق به وهكذا في نسخته بالضمير (قوله بلفظه) أي بلفظ الطلاق (قوله فلم يقع طلاق بنية) نسخته محتملة لوجود ضمير وعدمه والمتبادر منها عدمه الآن المعنى عليه أي فلم يقع طلاق بنية اسقني ولا بلفظ أراد الطلاق به وهو أنت طالق (قوله فانه لا يلزمه الثلاث) أي لافي الفتوى ولا في القضاء (قوله الا أن ينوي بها الثلاث) استثناء منقطع وعكس المصنف ينوي في الفتوى عند سخنون وقال مالك يلزمه الثلاث والظاهر أنه المعتمد

(قوله أهل السنة) هم أهل الخلاعة والمجون (قوله وهما احتمالا الخ) أي حملة بعض على الحرمة وبعض على الكراهة (قوله ففكره ذلك ونهى عنه) أي نهى ضمنيًا من قوله أأخنتك هي لانه استفهام إنكارى يتضمن النهى عنه وكراهته أي لم يحبه فصح كونه محتملا للكراهة والحرمة (قوله بأنه فهم منه) بالبناء للفعول أعم من أن يكون الفاعل هو أو غيره والاولى أن يقول ما يقطع من عاينها بدلالة التعلل على الطلاق (قوله فلا بد فيها من النية) المعتمد انه اذا لم يقطع من عاينها بالفهم لا يلزمه الطلاق ولو نواه لما تقدم أن الفعل لا يقع به الطلاق ولو نواه والحاصل ان كلام عجيل الى أن الفعل اذا انضم اليه من القرائن ما يقطع (٤٩) من عاينها بأنه قصد به الطلاق فإنه يلزم (قوله

أى وإرساله المجرد) أى عن
الوصول (قوله وبالكتابة عازما)
حاصله انه اما أن يكتبه عازما
أو مستشيرا أو لانية وفى كل
اما أن يخرج عازما أو مستشيرا
أو لانية فهذه ثلاث تضرب فى
مثلها تسع وفى كل اما أن يصل أولا
فهذه ثمانية عشر فاذا كتبه
عازما فيحنت بصورة الست وهى
اما أن يخرج عازما أو مستشيرا
أو لانية له وفى كل اما أن يصل أم لا
واليه أشار بقوله وبالكتابة عازما
وقول المصنف أولا أن وصل الخ
يفيد انه اذا كتبه مستشيرا أو لانية
له لا بد من الوصول أخرجه عازما
أو مستشيرا أو لانية له فهذه ستة
يحنت فيها ومفهومه انه اذا لم
يصل لا حنت فى الستة والمعتمد انه
يحنت فى الكل وان لم يصل وهى
سبعة عشر والذي يتوقف على
الوصول صورة واحدة وهى
ما اذا كتبه مستشيرا وأخرجه كذلك
(قوله منزلة مواجعتها) المناسب
أن يقول بمنزلة تلفظه بالطلاق لأن
المواجهه ليست شرطا (قوله
بل كتبه وأخرجه كذلك) هذا
الاضراب يفيد انه أخرجه مستشيرا
وكتبه كذلك وهو حل للفقهاء المراد
وقد علمت ظاهر المصنف وقوله
ودخل فى كلامه الخ لا يخفى انه

من كلام أهل السفة أعظم من كونه على وجه الحرمة أو الكراهة وهما احتمالان في النهي
الوارد منه عليه الصلاة والسلام في قوله لما قال رجل لامرأته يا أختي أختك هي فكره ذلك
ونهي عنه (ص) ولزم بالاشارة المفهمة (ش) أي ولزم الطلاق بالاشارة المفهمة بأن احتف
بها من القرائن ما يقطع من عاينها بأنه فهم منها الطلاق وهي كصريحه فلا تفتقر الى نية وان لم
يقطع من عاينها بذلك فهي كالكناية الخفية فلا بد فيها من النية وسواء في ذلك الآخرس والسليم
(ص) وبجرد ارساله به مع رسول (ش) لا خلاف ان الزوج اذا قال للرسول بلغ زوجتي طلاقها
أو أخبر زوجتي بطلاقها أنه يقع بمجرد قوله للرسول سواء بلغها الرسول أولا وقوله بمجرد الخ أي
وبارساله المجرد (ص) وبالكتابه عازما (ش) يعني ان الزوج اذا كتب الى زوجته أو الى غيرها
أنه طلقها وهو عازم على ذلك فان الطلاق يقع عليه بمجرد فراغه من الكتابة وينزل كتبه للفظ
الطلاق منزلة مواجهته به وسواء كان في الكتابة اذا جاءك كتابي فأنت طالق أو أنت طالق
وسواء أخرجه ووصل اليها أو لم يخرجها (ص) أولا ان وصل لها (ش) يعني ان الرجل اذا كتب
الى زوجته بطلاقها وهو غير عازم عليه حين كتبه أي ولا أخرجه عازما أيضا بل كتبه وأخرجه
ليظهر فانه يقع عليه الطلاق ان وصل الكتاب لها لان لم يصل وسواء كتب أنت طالق أو اذا
جاءك كتابي فأنت طالق ويدخل في كلامه من لم تكن له وقت الكتب نية فانه محمول عند
الخمى على عدم العزم وعند ابن رشد على العزم والفرق بين ما هنا من الحنف بالكتابة وبين
اليمين من انه لا يحنث الخالف بالكتابة ولو عازما الا بالوصول للعطوف عليه ان المكاتبه
لا تكون الا بين اثنين بخلاف باب الطلاق (ص) وفي لزومه بكلامه النفسي خلاف (ش)
يعني ان الرجل اذا أنشأ الطلاق بقلبه بكلامه النفسي كما ينشئه بلسانه من غير تلفظ
بلسانه فهل يلزمه الطلاق بذلك أولا يلزمه خلاف في التشهير وليس معنى الكلام النفسي أن
ينوى الطلاق ويصمم عليه ثم يبدؤه ولا أن يعتقد الطلاق بقلبه من غير نطق بلسانه فانه
لا يلزمه في ذلك طلاق اجماعا * ولما أنهى الكلام على أركان الطلاق وكان للركن الرابع وهو
اللفظ تشعب فهو أطولها شرع في متعلقاته فنها تكرره بعطف أو دونه أشار اليه بقوله (ص)
وان كرر الطلاق بعطف أو أوافاء أو ثم فثلاث ان دخل (ش) يعني ان الزوج اذا كرر الطلاق
بالو أو أو بالفاء أو بثم بأن قال لزوجته أنت طالق وطالق وطالق أو أنت طالق وأنت طالق وأنت
طالق اذا لفرق بين أن يعيد المبتدأ مع العطف أولا وحكم الفاء و ثم كذلك فانه يلزمه الثلاث
ولا ينسوى في ارادة التأكيدي في لزوم واحدة لان العطف يتأفیه ومشي المؤلف في الواو على
رأى ابن القاسم انها مثل الفاء و ثم فلا ينوى فيها وغير المدخول بها كالمداخل بها على المذهب
بناء على المشهور فيمن أتبع الخلع طلاقا ولا بد من النسق في غير المدخول بها فقول المؤلف ان

(٧ - خروشى رابع) يعارض الاضرب الذى جل المصنف عليه الا ان يقال هذا حل لطاهر المصنف بقطع النظر عن حله والمراد بالعزم هنا النية ولا يقال ان فيه طلاقا بالنية وهو لا يلزم لان انقرة ل انضم لها فعمل وهو الكتابة ومحتراز العزم بالمعنى المذكور التروى والاستشارة وليس المراد به التصميم فان قيل قد تقدم ان من أركان الطلاق اللفظ فكيف لزوم بالاشارة وما بعد ها فالجواب ان فى الكلام السابق جاذف ادل عليه ما هنا تفديره أو ما فى معناه من الاشارة أو الكتابة مع العزم كما أفاده شيخنا عبد الله (قوله خلاف فى التشهير) قد علمت ان المعتمد انه لا يلزم بالكلام النفسى (قوله أنهم امثل القاء وشم) طاهره انه لا خلاف فيه ما وليس كذلك بل الخلاف جار فيهما (قوله فمن أتبع الخلع طلاقا)

أي أنه إذا خالفها ثم طلقها فيلزمه طلقان طلقه الخلع والطلاق التي أردفها والجامع ان كلاً تبين بالاول وإذا كانت المخالعة تبين بالخلع ولزمها الطلقة فكذلك غير المدخول بها (قوله لا مفهوم له) والجواب أن في المفهوم تفصيلاً وهو ان نسقه لزمه والا فلا يقال ان اشتراط النسق في غير المدخول بها يقتضي انه (٥٠) لا يلزمه فيها غير واحدة عند العطف بشم لدلائلها على التراخي لا نأقول دلالتها على

التراخي في الاخبار والكلام هنا في الانشاء (قوله على المشهور) متباه ان غير المدخول بها يلزمه طلقة (قول أو فتحها أو فوقها) هكذا نسخة الشارح بضمير المؤنثة العائدة على الطلقة وفيه حذف والتقدير أو فتحها طلقان أو فوقها طلقان (قوله والمراد بالنسق الخ) أي وليس المراد به النسق الاصطلاحي وهو توسط أحد الحروف التسعة بين التابع ومتبوعه وانما المراد به النسق اللغوي وهو التتابع (قوله ومحمل اللزوم ان لم ينو التأكيدي) ظاهره ان نية التأكيدي في المدخول بها وان لم يكن ذلك نسقاً قال الشيخ أجدو ينبغي أن يقيد بما اذا كان نسقاً والالزيمه لان الفصل يمنع ارادة التأكيدي وأبقاء عجز على ظاهره قال بعض شيوخ شيوخنا ما ذكره عجز كأنه المذهب لانه يجرم به والشيخ أحمد لم يجزم به وظاهر المصنف مع عجز انتهى (قوله ان لم ينو التأكيدي) أي بل نوى التأسيس أو لانية له (قوله فانه ينفعه ويقبل منه) لكن يمين في القضاء وبدونه في الفتوى ذكره عجز (قوله وأنت طالق ان دخلت الدار) المناسب حذف الواو لان التأكيدي لا يكون معها (قوله فان لم ينو اخباره) أي ولا انشاء لانه محمل الخلاف (قوله جلا على الاخبار) هذا هو الظاهر كما يفيد بعض شيوخنا وذلك لان المرجح

دخولها بالمفهوم له على المشهور (ص) كع طلقين مطلقاً (ش) يعني الزوج اذا قال لزوجته التي دخل بها أو التي لم يدخل بها أنت طالق مع طلقين أو محبوبة أو مقرونة بهما أو فتحها أو فوقها أو نحو ذلك فانه يلزمه الطلاق الثلاث (ص) وبلا عطف ثلاث في المدخول بها كغيرها ان نسقه الانية تأكيدياً فيها (ش) تقدم أنه قال وان كرر الطلاق بعطف بواو أو فاء أو ثم وهذا قسمه وهو انه اذا كرر الطلاق بلا عطف بأن قال لزوجته اعتدي اعتدي اعتدي أنت طالق أنت طالق أنت طالق أو قال أنت طالق طالق طالق من غير عادة المبتدأ فانه يلزمه الثلاث من غير شرط نسق في المدخول بها بشرط النسق في غيرها والمراد بالنسق المتابعة من غير فصل بكلام أو صمات اختياري لا بسعال ونحوه ومحمل اللزوم ان لم ينو التأكيدي فان نوى باللفظ الثاني والثالث التأكيدي فانه ينفعه ويقبل منه ويلزمه واحدة فقط بمدخولها أم لا (ص) في غير معاني متعدية (ش) متعلق بنية تأكيدياً بنية التأكيدياً تنفع ان لم يكن تعليق أصلاً أو تعليقاً بمتعدد كأنك طالق أنت طالق أنت طالق ان دخلت الدار مثلاً أو أنت طالق ان دخلت الدار وأنت طالق ان دخلت الدار وأما في المعلق بمتعدد كانت طالق ان كملت فلانا أنت طالق ان كملت فلانا آخر فكلمت كلاً منهم يلزمه طلقان وكذا ان قال ان كملت انساناً فانت طالق ثم قال ان كملت فلانا فانت طالق فكلمته لزمه طلقان لان فلانا واحد المدلول عليه بقوله ان كملت فلانا غيره مع غيره المدلول عليه بقوله ان كملت انساناً فانه شامل لفلان وغيره لان الشيء في نفسه غيره مع غيره (ص) ولو طلق فقبل له ما فعلت فقال هي طالق فان لم ينو اخباره ففي لزوم طلقة أو اثنتين قولان (ش) يعني ان من أوقع على زوجته التي دخل بها طلقة رجعية ولم تنقض عدتها فقال له شخص ما فعلت فأجابته بقوله هي طالق فان أراد اخباره بما فعلت فانه يلزمه طلقة واحدة وهي الاولى وان نوى الانشاء فانه يلزمه طلقة ثانية مردفة على الاولى وان لم ينو اخباره بالانشاء فقبل تلزمه الطلقة الاولى فقط جلا على الاخبار كما عند اللخمي وقيل يلزمه طلقان كما عند غيره جلا على الانشاء قولان للناظرين وأما لو كانت غير مدخول بها أو كان الطلاق بائناً كان على وجه الخلع أو رجعيًا وانقضت العدة وقال مطلقاً أو طلقها فلا يلزمها الا الطلقة الاولى اتفاقاً فحل القولين مقيد بقيود أن تكون الزوجة مدخولاً بها وأن يكون الطلاق رجعيًا ولم تنقض عدتها وان يأتي بلفظ يحتمل الاخبار والانشاء كتمال المؤلف وأن يكون في القضاء ثم انه يحلف في مسئلة المؤلف على القول بلزوم واحدة حيث كان له فيها طلقة وأراد رجعتها وهو الراجح من أقوال ذكرها ح أي فان لم يتقدم له فيها طلاق فلا يلزمه يمين لانه يملك الرجعة على الوجهين جميعاً ولما كان حكم تجزئة الطلاق أن يكمل وحكم هذا الباب على ثلاثة أقسام ما يلزم فيه واحدة وما يلزم فيه اثنتان وما يلزم فيه ثلاث أشار الى ذلك بقوله (ص) ونصف طلقة أو طلقين أو نصف طلقة أو نصف وثلاث طلقة أو واحدة في واحدة أو متى ما فعلت وكرراً أو طالق أبداً طلقة (ش) يعني ان المكلف اذا قال لزوجته أنت طالق نصف طلقة فانه تكل عليه طلقة كاملة وكذلك اذا قال لها أنت طالق نصف طلقين أو نصف طلقة أو نحو ذلك من الاجزاء كعشر طلقة

لعدم الحث عند المفتي تقدم على الطلاق (قوله وأن يكون في القضاء) لان من قال بلزوم طلقين انما هو عند القاضي فانه وأما عند المفتي فواحدة قولاً واحداً (قوله حيث كان له طلقة) أي بأن طلقها طلقة قبل هذه الطلقة (قوله وهو الراجح من أقوال الخ) بقية الاقوال يلزمه اليمين مطلقاً لا يلزمه اليمين مطلقاً أي أراد رجعتها أم لا فالاقوال ثلاثة (قوله واحدة في واحدة) هذا اذا كان

يعرف الحساب وقصده والا فائتمان لان المعنى واحدة على واحدة (قوله كقوله اذا ما أومتى ما) (هـ) ذاه والمعتد وما باقى من أن متى ما
أو اذا ما تنقضيان التكرار ضعيف (قوله اذا ما أومتى ما) مالم يقصد بمتى ما معنى كلما والا فائتمان وان لم يلاحظ التعدد كما أفاده بعض
شيوخنا (قوله وهو اذا طلقها الخ) هذا ظاهر المدونة عند ابن يونس وظاهرها عند ابن الحاج وحزم به ابن رشد أنه يلزمه ثلاث لجعل
الابدية للفراق في أزمان العصمة المماثلة وذلك بالثلاث (أقول) وهذا القول (٥١) امامنا والمصنف أو أرجح لذهاب ابن رشد له

لأنه يجوز الدار (قوله ولم يراجعها)
بل ولو راجعها الطلاق مستمر له
لا يتفك عنه وبحاجب بأن مراده
فقد استمر طلاقها أى أثر طلاقها
وهو مفارقة أبدأ (قوله معطوف
على الإشارة الخ) هذا يفيد أن لزوم
المذكور مسلط على نصف أى
ولزم الطلاق فى قوله نصف والاصل
واحدة وقوله بعد وطلقة فاعل
لفعل محذوف أى ويكون تو كيدا
لما فهم من قوله ولزم الطلاق فى
نصف وانما لم يكن معطوفاً على
فاعل لزم لئلا يلزم العطف على
معمول عاملين مختلفين بعاطف
واحد (أقول) ويصح أن تكون
طلقة مبتدأ مؤخر وحذف الجار
من الخبر لتقدم مثله أى طلبة
كائنة فى نصف طلقة (قوله دل
عليه فاعل لزم) المناسب دل عليه
لزم الذى هو العامل (قوله لأنه
مسند الى حقيقى التانيث) ومثله
مجازيه (قوله وفى تقرير الشارح) أى
حيث قال قوله وكرر رأى اللفظ بأن
قال متى ما دخلت الدار فأنت طالق
متى ما دخلت الدار فأنت طالق
(قوله لان الطلاق المبهم واحدة)
أى فى المستثنى الذى هو قوله
الانصف الطلاق وقوله فاستثناؤه
أى الشخص وقوله منها أى من
الصيغة (قوله على ما استصوب به
شيخ ابن ناجي) الذى هو البرزلى

فانه يلزمه طلبة واحدة وكذلك اذا قال لها أنت طالق نصف وثلاث طلقة فانه يلزمه
واحدة لرجوع الجزأين الى طلبة واحدة لذكر الطلقة فى المعطوف دون المعطوف عليه
وكذلك اذا قال لها أنت طالق طلبة فى طلبة فانه يلزمه واحدة ان كان يعرف الحساب والا
فائتمان وكذلك يلزمه طلبة واحدة اذا علقه بأداة لاتنقض التكرار كقوله اذا ما أومتى
ما دخلت الدار وكرر الفعل وسواء قرن بما أو لا وكذلك يلزمه طلبة واحدة اذا قال أنت طالق
أبدأ أو الى يوم القيامة لان معنى أنت طالق واستمر طلاقك أبدأ وهو اذا طلقها واحدة ولم
يراجعها فقد استمر طلاقها أبدأ وقوله ونصف معطوف على الإشارة والباء بمعنى فى أى ولزم
فى الإشارة وفى نصف طلقة وطلقة فاعل لفعل محذوف دل عليه فاعل لزم وقوله أو طلقتين
معطوف على قوله طلقة وقوله أومتى ما فعلت وكرر ركر مبنى للفاعل ان ضمت تاء فعلت
وفاعله ضمير الخالف وللفعول ان كسرت التاء ونائبه يعود على الفعل المخالف عليه ولو رجع
للرأة قرئ بالبناء للفاعل وتعين الخاق تاء التانيث له لانه مسند لحقيقى التانيث وفى تقرير
الشارح لقوله ومتى ما الخ نظر مذكور فى الشرح الكبير (ص) واثنان فى ربع طلقة ونصف
طلقة واحدة فى اثنتين (ش) يعنى أنه اذا قال لزوجته أنت طالق ربع طلقة ونصف طلقة فانه
يلزمه طلقتان لان كل جزء من الربع والنصف المذكورين مضاف الى طلبة غير التى أصيف
اليها الا تحرف كل منهما أخذ بميزة فاستقل ولان النكرة اذا ذكرت ثم أعيدت بلفظ النكرة
فان الثانية غير الاولى (ص) والطلاق كله الانصفه (ش) يعنى أن من قال لزوجته أنت طالق
الطلاق كله الانصفه فانه يلزمه طلقتان لما مر من أن حكم التجزئة التكميل فلما كان
الحاصل طلبة ونصفا كملنا عليه الكسر بطلقة ومثله اذا قال لها أنت طالق ثلاثا لانصفها
وأما لو قال لها أنت طالق ثلاثا لانصف الطلاق فانه يلزمه الثلاث ومثله أنت طالق الطلاق
كاه الانصف الطلاق ففرق بين أن يقول نصفه أو نصف الطلاق لان الطلاق المبهم واحدة
فاستثناؤه منها لا يفيد كانه قال الانصف طلبة فالزومه مع ضمير طلقتين وهو قوله الانصفه
والزومه مع غيره الثلاث وهو قوله الانصف الطلاق (ص) وأنت طالق ان تزوجتك ثم قال كل
من أتزوجها من هذه القرية فهى طالق (ش) يعنى أنه اذا قال لامرأة أجنبية ان تزوجتك
فأنت طالق ثم انه قال كل امرأة أتزوجها من هذه القرية فهى طالق وأشار الى قرية تلك
المرأة ثم أنه تزوج هذه المرأة فانه يلزمه طلقتان واحدة بالخصوص وأخرى بالعموم وعكس
كلام المصنف وهو كل امرأة أتزوجها من بلد كذا فهى طالق ثم قال لمرأة من تلك البلدان
تزوجتك فأنت طالق يلزمه طلبة واحدة على ما استصوب به شيخ ابن ناجي عكس ما ارتضاه
ابن ناجي من لزوم طلقتين ووجه المستصوب أنه لما علق الطلاق بالمرأة بقوله كل امرأة
أتزوجها من بلد كذا فهى طالق وهى من جملة نساء البلد المذكورة فلا يتعلق بها الطلاق ثانيا
(ص) وثلاث فى الانصف طلبة (ش) يعنى أن من قال لزوجته أنت طالق الطلاق الانصف طلبة

(قوله عكس ما ارتضاه ابن ناجي) الاظهر ما قاله ابن ناجي وان كان معتمداً بعض شيوخنا ما قاله البرزلى وذلك لانه قد تقدم أن الشئ مع غيره
غيره فى نفسه وقوله ووجه المستصوب هذا التوجيه موجود فى صورة المصنف أيضاً لانه يتعلق بها الطلاق أولاً فقطضاه أنه لا يلزمه الا
واحدة (قوله ووجه المستصوب الخ) أقول هذا التوجيه جار فى العكس وقد عرفت الحكم فيه (قوله أنت طالق الطلاق الانصف طلبة)
أى فالمراد بالطلاق الثلاث وقد أخرج منه نصف طلبة ووجهه أنه لما استثنى نصف طلبة علم أن الغرض بالطلاق الطلاق غير

لشرعي والا كان يقول الانصفه ولو قال ذلك لزمه طلاق واحدة لان الاستثناء مستغرق أشار الى ذلك بهرام وأولى من مثال الشارح
اذا قال أنت طالق ثلاثا لان نصف طلاق وأما لو قال أنت طالق الطلاق الانصف الطلاق فهل يلزمه الثلاث كقوله أنت طالق الطلاق
الانصف طلاقه فتدبر (قوله ولا فرق بين من يعرف الحساب وغيره) هذا ظاهر اذا كان من لا يعرف الحساب يريد اثنتين على اثنتين
ينوي عند المقتى أو عرفهم ذلك أو يعلم من قرأت الاحوال ذلك وأما اذا كان من جهال البوادي الذين يريدون اثنتين فقط فلا يلزم
الثلاث (قوله كذلك) أي لا تحيض وهو (٥٣) تأكيده لقوله آية (قوله لان فاعل السبب) هو الطلاق الاولى وقوله والمسبب

الطلاق الثانية واذا كان فاعل
السبب فاعل المسبب قال الامر
الى أن الطلاق الثانية فعله فتجعل
سببا لثالثة (قوله فصارت الثانية
فعله أيضا) أي وقد علق الطلاق
على فعله فيلزمه الثالثة بالثانية
تأمل وقوله كأنه طلقها اثنتين أي
الثانية والثالثة أي كأنهم ما فعله
تحقيقا والحاصل أن الاولى فعله
حقيقة والثانية والثالثة التزاما
والحاصل أن الثانية لزمته بالتعليق
على الاولى والثالثة على التعليق
بالثانية وقوله فتقع على حذف
أي فتقع الخ هذا والمعتمدان
التكرار انما هو بكلاما أو اذا ما
ومثي ما فيلزمه فيهما طلقتان وأما
الثالثة فلا يلزمه كما أن من قال ان
طلقتك فأنت طالق يلزمه طلقتان
لانه لا تكرار ومثله اذا ما ومتى ما
والمعلق عليه طلاق وما تقدم من
قوله أو متى ما فعلت وكرر فالمعلق
عليه غير طلاق فلا ينافي هذا ما قالوه
مع أن المنطقتين على أن ان ولو واذا
للاهمال ومتى من السور السكلى
(قوله لان ذكر القبلي لغو) وأما
لو لم يكن لغوا لم يلزمه تمام الثلاث
المعلقة وكذا لو اعتبرت أمس لم يلزمه
شي لأنه مضى زمنه (قوله أو ثلاث
تطبيقات) أي أو أربع (قوله

فهو بمنزلة قوله لها أنت طالق طلقين ونصف طلاقه فيلزمه في الحالتين الثلاث لما علمت
أن حكم الكسر التكميل (ص) واثنتين في اثنتين (ش) يعني أنه اذا قال لزوجه أنت طالق
اثنتين في اثنتين فإنه يلزمه الطلاق الثلاث ويسقط الزائد عليها وهو طلاق ولا فرق بين العارف
بالحساب وغيره (ص) أو كلما حضت (ش) يعني أن من قال لزوجه أنت طالق كلما حضت أو كلما
جاء شهر أو يوم أو سنة فإنه يلزمه الطلاق الثلاث منجزا على المشهور لانه محتمل غالب وقصده
التكثير كطالق مائة وهذا فمن تحيض أو يتوقع حيضها كصغيرة لان كانت شابة لا تحيض
أو آيسة كذلك فلا شيء عليه (ص) أو كلما ومتى ما أو اذا ما طلقك أو وقع عليك طلاق فأنت
طالق وطلاقها واحدة (ش) قد علمت أن كلما ومتى ما أو اذا ما أدوات تكرار فإذا قال لزوجه كلما
طلقك فأنت طالق أو كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق أو قال متى ما وقع عليك طلاق فأنت
طالق أو متى ما طلقك فأنت طالق أو قال اذا ما طلقك فأنت طالق أو اذا ما وقع عليك طلاق
فأنت طالق ثم انه طلقها واحدة في كل واحدة من الصور فإنه يقع عليه الطلاق الثلاث لان فاعل
السبب هو فاعل المسبب فيلزم من وقوع الاولى وقوع الثانية ومن وقوع الثانية وقوع الطلاق الثانية وقوع
الطلاق الثالثة لان الثانية لما وقعت مما هو فعله وهي الاولى صارت الثانية فعله أيضا فكأنه
طلقها اثنتين فتقع الثالثة بمقتضى أداة التكرار (ص) أو ان طلقك فأنت طالق قبله ثلاثا
(ش) يعني أنه اذا قال لزوجه ان طلقك فأنت طالق قبل طلاق ثلاثا فاذا طلقها واحدة أو
اثنتين وقع من المنجز ما يلزمه من تمام الثلاث المعلقة لان ذكر القبلي لغو كقوله أنت طالق
أمس فان لم يطلقها فلا شيء عليه (ص) وطلاق في أربع قال لهن يسكن طلاقه ما لم يزد العدد
على الرابعة (ش) تقدم أن الكسر في الطلاق حكمه التكميل فاذا قال لزوجه الأربعة يسكن
طلاق واحدة أو طلقتان أو ثلاث تطبيقات وقع على كل واحدة طلاق واحدة لانه قد ناب كل
واحدة بربع طلاق أو نصف طلاق أو ثلاثة أرباع طلاق فكملة عليها واذا قال لهن يسكن
خمس تطبيقات أو ست تطبيقات أو سبع تطبيقات أو ثمان تطبيقات فإنه يقع على كل واحدة
منهن طلقتان وان قال لهن يسكن تسع تطبيقات إلى أكثر فإنه يقع على كل واحدة منهن ثلاث
تطبيقات فلا يحل له واحدة منهن حتى تسكن زوجا غيره (ص) سخنون وان شرك طلقن ثلاثا
ثلاثا (ش) يعني أنه اذا قال لزوجه الأربع شرك يسكن في طلاقه فان كل واحدة تطلق عليه
طلاق وان قال شرك يسكن في تطبيقات طلق كل واحدة منهن طلقين وان قال شرك
يسكن في ثلاث تطبيقات طلق كل واحدة منهن ثلاث تطبيقات وقد جعل بعضهم كلام
سخنون خلافا لاول وبعضهم موافقا وكأنه قال وطلاقه في أربع قال لهن يسكن ما لم يشرك
فان شرك طلقن ثلاثا ثلاثا وعلى أنه خلاف يكون المعول عليه الاول ومسألة التثنية

تدل

بفتح السين وضمها وهو منصرف على كل حال وهذا القبه واسمه عبد السلام لقب بسخنون اسم طائر

حدد النظر لحدده فهمه وقال عجب بفتح السين عند الفقهاء هو الكثير وأما اللغة فالضم (قوله وان شرك طلقن الخ) بفتح اللام عجب وثلاثا
حال أو مفعول مطلق صفة لوصوف محذوف وثلاثا الثاني على تقدير مضاف أي ثلاثا بعد ثلاث والفرق بين يسكن وبين هذه أنه في
الاولى ألزم نفسه ما تو جبه القسمة والقسمة توجب أن هذه الثلاثة تقسم بين النسوة الأربع بحيث ينسب ثلاثة إلى أربع فيقال ناب
كل واحدة ثلاثا أربع طلاق ولم يلزم نفسه قبل القسمة شي وفي الثانية ألزم نفسه ما تعلق به من الشركة وذلك يوجب لكل

واحدة منهن جزأ من كل طائفة ابن يونس لو قال قائل ان الفرعين سواء لم أعبه أى فى المرأة الثانية فى المسئلة الآتية (قوله تدل على انه مقابل) أى تدل على ان كلام سحنون خلاف أى ويكون ضعيفا انلو كان معتمدا لكان يلزمه فى الثانية الثلاث بمقتضى الشركة مع الاولى (قوله مرتضيه) أى مرتضى انه مقابل والحاصل أنه اذا جعل كلام سحنون مقابلا نقول الحكم كافى الاول عبر بالبينة أو بالتشريك ولذا قال ابن يونس لو قال قائل ان الفرعين سواء لم أعبه وقد ارتضاه بعضهم وفى شرح عب وشب اعتماده أنه تقييد وخلاصة ما فى المقام ان كلام سحنون فى هذا الفرع ضعيف ومقتضاه فى الآتية ضعيف (قوله لاحتمال الخ) قد يقال هذا يشعر بالتوقف (قوله ولثالثة) فلو قال وأنت شريكها بالافراد ولم يعلم عوده على الاولى أو الثانية فلا احتياط أن تطلق طلقتين يجعل الضمير عائدا على الاولى واقتصر فى فرض المسئلة على الثلاثة لانه لو زاد عليها البتة أو اقتصر على البتة فقال لاحدى نسائه الثلاثة أنت طالق ثلاثا البتة أو أنت طالق البتة ثم لاخرى وأنت شريكها للمائة وأنت شريكهم ما طلقن البتة ولم يتفعه قوله ثلاثا لانها القومع البتة قدمت أو آخرت والبتة لا تتبع بعض والحكم كذلك فى هذه ولو قال للثالثة (٥٣) وأنت شريكها بالافراد انظر عب (قوله

وهو يقتضى تحريمه) هذا يفيد ان الحرمة ليست منصوصة بل مأخوذة من الحكم بالتأديب (قوله وكذا يؤدب معلقه على القول بمنعه) قال فى الشامل وهل تعاقبه مكرهه أو مخدوع ويؤدب فاعله خلاف فذهب ابن رشد الى الكراعة والنخعي الى المنع مطرف وعبد الملك لا يحلف به سلطان ولا غيره ويؤدب فاعله اه (قوله وان كيد) أى هذا اذا كان الجزء شائعا كدفع بل وان لم يكن شائعا (قوله لثلاثتهم) وذلك انه يتوهم انه لا يلزم الا اذا كان الجزء شائعا فى كل البدن لعمومه وأما الخاص فلا (قوله المشهور الخ) وقال سحنون لاشئ عليه فيهما (قوله من محاسن المرأة) لانهما مما يلتزمهما والريق مالم يراى والبصاق ما راى والريق يلتزمه ولذا كان عليه الصلاة والسلام يعص لسان عائشة وقوله

تدل على أنه مقابل وكلام المؤلف فى التوضيح يستشعر منه انه مرتضى لانه قال ونسبها ابن الحاحب لسحنون لاحتمال أنه لا يوافق عليه ابن القاسم (ص) وان قال أنت شريكة مطلقة ثلاثا وثلاثين وأنت شريكها طلقت اثنتين والطرفان ثلاثا (ش) صورتها ثلاث زوجات قال لاحدها أنت طالق ثلاثا وأالبتة وقال للثانية وأنت شريكها وقال للثالثة وأنت شريكها فانه يلزمه فى الاولى الطلاق الثلاث وكذلك الثالثة وهو مراده بالطرفين وبيانه انه التزم الثلاث فى الاولى والثالثة أشركها مع الثانية فنهاى من الاولى طلقة ونصف طلقة فكملت طلقتان ونهاى من الثانية واحدة ومجموع ذلك ثلاث وأما الثانية فيقع عليه فيها طلقتان لانه أشركها مع الاولى فنهاى طلقة ونصف فكملت (ص) وأدب الجزئى (ش) يعنى ان من أوقع على زوجته جزء طلقة فانه يؤدب على ذلك وهو يقتضى تحريمه وكذا يؤدب معلقه على القول بمنعه ولا فرق بين التجزئة بتشريك أو غيره لايهامه على الناس أن الطلاق يتجزأ (ص) كطلاق جزء وان كيد (ش) التشبيه فى الزوم والادب يعنى أن من طلق جزأ من زوجته فانه يؤدب على ذلك كقوله لها يدك طالق أو عينك طالق أو نصفك أو نحو ذلك اذا لفرق بين التجزئة بالنسبة لطلقات أو لزوجات وانما بالغ على البدل لثلاثتهم ان الجزء المعين ليس كالشائع (ص) ولزم بشعرك طالق أو كلامك على الاحسن (ش) المشهور ان الرجل اذا قال لزوجته شعرك طالق أو كلامك طالق فانه يلزمه ما نواه لان الشعر والكلام من محاسن المرأة ومثله الريق والعقل بخلاف العلم وكلام المؤلف اذا قصد الشعر المتصل بها أو لا قصد له وأما ان قصد المنفصل فهو كالبصاق (ص) لا يسعال وبصاق ودمع (ش) يعنى ان من قال لزوجته سعال أو بصاقك أو دمعك طالق فانه لا يلزمه شئ لان ذلك ليس من محاسنها (ص) وضح استثناءه بالان اتصال ولم يستغرق (ش) يعنى ان الاستثناء فى الطلاق بالان أو غيرها من الادوات يصح بشرطين الاول أن يتصل المستثنى بالمستثنى منه فلو انفصل عنه اختيار لم يصح الشرط

والعقل أى لانه مما يلتزم بالمرأة بسببه لانها بعقلها يصدر منها ما يوجب للرجل القبول عليها والانداء بخلاف العلم المجرد ويدخل فى المنفصل ما لو قال اسمك طالق فانه لا يلزمه لكونه منفصلا كما أفاده بعض شيوخنا (قوله لان ذلك ليس من محاسنها) لانه لا يلتزمه ومثل ذلك شعر غير حاجبها ورأسها وما شاب من شعر رأسها وحاجبها وما غلط من صوتها فلا يلزم بطلاق ما ذكر طلاق الا أن يلتزم به احتياطا للفروج أو ينوى به حل العصمة فكذلك الكناية الخفية (قوله ان اتصال ولم يستغرق) أى ونواه ونطق به وان سراج حركة لسانه أى الا فى وثيقة حق (قوله بالمستثنى منه) وفى عبارة غيره هل المراد اتصاله بالعين أو المحلوف عليه قولان نحو أنت طالق ثلاثا الا اثنتين ان دخلت الدار وأنت طالق ثلاثا ان دخلت الدار الا اثنتين والحاصل أن اتصال الاستثناء بالمستثنى منه كما اذا قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة ان دخلت الدار ظاهر وأما اذا قال أنت طالق ثلاثا ان دخلت الدار الا واحدة فيظهر أنه على القول الاول لا يبعد ذلك من المتصل وظاهر أنه ليس كذلك بل يبعد من المتصل ولا يبعد فصلا الا السكوت اختيارا فلو كان لعذر كسعال أو عطاس فلا يضر ولا تغتفر سكتة التفكير كما أخذ ابن عرفة من ظاهر كلامهم وكذا يظهر انه على القول الثانى لو وصله

بالمستثنى منه لا يضر (قوله لفهم المستغرق بالاولى) قد يقال ان المستغرق شامل للمساوى (قوله او ثلاثا) أى الاثنتين الواحدة
ففيه الحذف من الاول لدلالة الثاني وحذف اثنتان من الاولين لدلالة الثالث (قوله ان كان من الجميع) أى نوى ذلك وانما كعب
عنهما بلفظ واحد ويقبل منه ولومع من افعة لان الاصل انه من السكك تدبر (قوله وان كان اخر ارجحه من المعطوف عليه فقط الخ) أى
اولا بنية له وفي ابن عرفة ما يفيد قولين لزوم الثلاث وواحدة (قوله واعتباره) هو الراجح فلو قال أنت طالق مائة طلاقه الا تسعة وتسعين
فالقولان والقول بالاعتبار ليس فيه احتياط (٥٤) للفروج لانه يلزمه واحدة فقط بخلاف القول الاول القائل بالالغاء يلزمه

الثلاث الا أن يقال محصل كون
الراجح الثانى وهو الاعتبار اذا كان
فيه احتياط للفروج والا فالاول
فتمدبر كذا فى شرح عب وليكن
المصنف ذكر فى التوضيح ان القولين
لصحون وان يرجع الى القول
باعتبار الزائد قال الشيخ وهو الاول
لموافقة العرف فانت تراه على
بالعرف لا بالاحتياط فالواجب
ابقاء النكاح على ظاهره والظاهر
أن يقال فى العبد وفى الغاء ما زاد
على اثنتين واعتباره قولان وهل
يلغى ما زاد على الثلاث بالنسبة
لما فى نفس الامر وبالنسبة للفظ فن
طلق واحدة ثم قال أنت طالق ثلاثا
الاثنتين فعلى ان المراد ما فى نفس
الامر يكون الاستثناء باطلا وكأنه
قال أنت طالق اثنتين الاثنتين
وعلى ان المراد اللفظ فيلزمه
طلقتان وتبقى له فيها واحدة وانظر
هل يقال فى العبد وفى الغاء ما زاد
على اثنتين واعتباره قولان وهو
الظاهر أم لا كذا فى بعض الشروح
(قوله ان علق بماض) أى ربطه
بماض يمتنع الخ كما فى قوله على
الطلاق لو حضرت لجمعت بين
وجودك وعدمك وقال الشيخ
مسالم فى شرحه ونجيز ان علق هو فى
الحقيقة تعليق على عدم صدق

الثانى أن لا يستغرق المستثنى المستثنى منه كقوله أنت طالق ثلاثا الا اثنتين فانه يلزمه واحدة
فان كان قدره أو أكثر لم يصح اجماعا كقوله أنت طالق ثلاثا ثلاثا أو الا اثنتين ورعا أو
الا ثلاثا ورعا فانه يلزمه ثلاث فلا فرق بين كون الاستغراق بالذات أو بالتكميل بدليل قول
المؤلف وثلاث فى الانصف طلاقه ولو قال المؤلف ولم يساو لفهم المستغرق بالاولى (ص) ففى
ثلاث الا ثلاث الواحدة أو ثلاثا أو البتة الا اثنتين الواحدة اثنتان (ش) تقدم أن الاستثناء
المستغرق باطل اذا اقتصر عليه فاذا خال لزوجه أنت طالق ثلاثا ثلاثا الا واحدة فانه يلزمه
طلقتان لان استثناء الثلاث من نفسها الغوفسكائه قال لها أنت طالق ثلاثا الا واحدة واذا قال
لها أنت طالق ثلاثا الا اثنتين الواحدة فانه يلزمه طلقتان لان الاستثناء من الاثبات نفي ومن
النفي اثبات فان قوله أنت طالق ثلاثا اثبات وقوله الا اثنتين نفي من الثلاث فقط وقوع عليه
طاقة وقوله الواحدة اثبات من الاثنتين المنفيتين فهى مثبتة فيقع عليه طلاق أخرى وقبلها
طاقة فيلزمه اثنتان فقوله فى ثلاث الخ مفرع على قوله ان اتصل ولم يستغرق (ص) وواحدة
واثنتين الا اثنتين ان كان من الجميع فواحدة والا فثلاث (ش) يعنى أنه اذا قال لزوجه أنت
طالق طلاقه وطلقتين الا طلقتين فان كان قوله الا طلقتين من جميع المعطوف والمعطوف عليه
فهو استثناء صحيح ويلزمه طلاق واحدة وان كان اخر ارجحه من المعطوف عليه فقط أو من
المعطوف فقط فانه يلزمه الطلاق الثلاث لبطان الاستثناء حيث استغرق والعطف به
كالعطف بالواو كما قاله ابن عرفة وينبغى أن يكون العطف بغيرهما من الحروف مما يأتى هنا
كالفاء وحتى كذلك (ص) وفى الغاء ما زاد على الثلاث واعتباره قولان (ش) يعنى ان ما زاد
على الثلاث هل يلغى فلا يستثنى منه لانه معدوم شرعا وهو معتبر فيصح الاستثناء منه وان كان
معدوما شرعا لانه موجود لفظا فاذا قال لها أنت طالق خمس الا اثنتين فان اعتبر ما زاد على
الثلاث فيلزمه الطلاق الثلاث لانه أخرجه من الخمس اثنتين وان لم يعتبر ما زاد على الثلاث
فيلزمه طلاق واحدة فسكائه قال أنت طالق ثلاثا الا اثنتين والقولان لصحون ورجع للقول
بالاعتبار واستظهره ابن رشد وابن عبد السلام وتبعه المؤلف ومنه يعلم أرجحيته (ص) ونجيز
ان علق بماض يمتنع عقلا أو عادة أو شرطا (ش) هذا شروع منه فى الكلام على تعليق
الطلاق على أمر مقدر وقوعه فى الزمن الماضى أو فى الزمن المستقبل والكلام الآن فى
الاول وسأبقى الثانى واختلاف فى حكم الطلاق المعلق فقال فى المقدمات مكروه قال اللخمى
عنوع ثم اعلم ان الفعل المعلق عليه الطلاق فى الزمن الماضى لا يخلو امتناعه امام من جهة
العتل أو العادة أو الشرع كما قال المؤلف فالاول اذا قال لزوجه أنت طالق لو حضرت فلا
أمس لأجمعين بين حياته وموته أو لأقتلن أباه الميت والثانى اذا حلف بطلاق زوجته لو حضرت

فلانا

الملازمة والحاصل ان الطلاق بحسب الظاهر مرتبط بالمستحيل بأوجهه وفى الواقع

انما هو بنقيضه فاذا كان مرتبطا بالظاهر بالمستحيل عقلا فهو فى المعنى معلق على ضده وهو الوجوب العقلى وقس (قوله بماض) أى
بأمر مقدر وقوعه فى الزمن الماضى لاجل قوله يمتنع لان الماضى لا يمتنع وقوعه ويشير لهذا حل الشارح (قوله فالاول اذا قال لزوجه
أنت طالق لو حضرت الخ) المناسب أن يقول فالاول اذا قال عليه الطلاق لو حضرت فلانا أمس لأجمعين بين حياته وموته فالطلاق فى
المعنى معلق على عدم الجمع وكأنه قال ان لم أجمع فهى طالق وقس عليه

(قوله الآن يعلم أنه بقدر على ذلك) يظهر هذا في الأخير في الوسط بالنسبة لاولياء الله وقوله أو يتصد المبالغة في الكل وفي ناشية
 القيشي ما يفيد أنه متعلق بالاخيرة أيضا وقوله ابن عرفة فيه نظرا لخصه وعلى ذلك مشى شب في شرحه فقال ونجرا نعلق ولو قصد
 المبالغة أي الكناية عن كونه يفعل به ما فيه مشقة شديدة الآن هذا البحث ربما يدفعه ما يأتي قريبا فلا بد لم (قوله يمكن الوقوع) أي
 عادة أو عقلا (قوله كلفه بطلاق زوجته لشخص الخ) أعلم أن ما مشى عليه المصنف خلاف المذهب فإن المذهب أن من علق بالطلاق
 بماض جائز شرعا كزوجته طالق لو جئتني أمس لا عطيتك كذا الشيء لا يجب اعطاؤه فانه لا ينجز عليه أي ولا يقع عليه وكذا إذا
 علقه بماض واجب شرعا كقوله زوجته طالق لو جئتني أمس لقضيتك (٥٥) حقل حيث وجب قضاءه خلافا لاصبح القاش

بأنه ينجز عليه فيهما (قوله و ما
 قرنا) أي من أن المراد بالجائز الجائز
 العقلي سقط الخ (أقول) الحق ان
 اعتراض البساطي منجه اذ لو أريد
 بالجائز الجائز العقلي لدخل فيه
 المستحيل عادة وشرعا فكان يقتضي
 أنه على المعتمد من أن الجائز
 لا حث فيه ان الممتنع شرعا أو عادة
 لا حث فيه مع ان فيه الحث
 (قوله وفيه نظر) لانه لا يخرج عن
 الجائز أي الجائز العقلي أي وقد
 حكم المصنف بالوقوع فيه الآن
 المعتمد تسليمه وانه لا نظر (قوله
 ما طلعت بك السماء الخ) لا يخفى
 ان طلوع السماء ممتنع عادة وكذا
 نزوله به الارض فعدمهما واجب عادة
 لا واجب عقلا والحاصل أن العدم
 واجب عادة لاحظته عدم واحد
 أو عدمهما (قوله لانه جعل حلية
 فرجها الخ) وذلك لانه يمكن أن يموت
 آخر النهار فتطلق من أول النهار
 (أقول) وهذا الكلام مما يقوى
 البحث المتقدم وانه كيف يعقل
 تسلط قول المصنف ويشبه بلوغهما
 على المثال الثاني الذي هو قوله
 أنت طالق يوم موتي هكذا ظهر لي

فلانا أمس لأدخلته الارض والثالث اذا حلف بطلاق زوجته لو حضرت فلانا أمس لأقتله أو
 لفقت عينيه ابن بشير الآن يعلم أنه بقدر على ذلك أو بقصد المبالغة فينبغي أن لا حث ابن
 عرفة فيه نظر لقيام الشك في وقوعه في الماضي ولو علمت القدرة أو قصدت المبالغة لجواز مانع
 انتهى وانما ينجز في الممتنع عقلا وعادة وشرعا والجائز لا قطع بالكذب في الاولين والشك في
 الصدق والكذب في الآخرين (ص) أو جائز كزوجتي قضيتك (ش) يعني وكذلك ينجز عليه
 الطلاق اذا علقه على ماض يمكن الوقوع وهو المراد بالجائز وان وجب شرعا كلفه بطلاق
 زوجته لشخص لو جئتني أمس لقضيتك حقل وانما ينجز عليه للشك ولا يقدم على فرج مشكوك
 فيه علله ابن القاسم بأنه يحتمل لوجاهه أن يقضيه أولا يقضيه فحصل الشك وبما قرنا سقط
 اعتراض البساطي بقوله كيف يمثل المؤلف للجائز بوفاء الدين مع ان قضاءه واجب ولو علقه
 على ماض واجب عادة كقوله زوجته طالق لو لقيني أمس لأمس لفررت منه فظاهر كلام ابن
 عرفة لاشي عليه وفيه نظر لانه لا يخرج عن الجائز وأما الواجب عقلا لاشي عليه كما لو قال
 على الطلاق لو لقيتك ما جعت بين وجودك وعدمك أو ما طلعت بك السماء ولا نزلت بك الارض
 (ص) أو مستقبل محقق ويشبه بلوغها عادة كبعد سنة أو يوم موتي (ش) عطف على بماض
 أي وكذلك ينجز عليه الطلاق وقت التعليق اذا علقه على أمر مستقبل محقق وقوعه كقوله
 أنت طالق بعد سنة وما أشبه ذلك مما يبلغه عمره في ظاهر الحال أو قال لها أنت طالق يوم موتي
 أو قبل موتي بيوم فانه ينجز عليه في وقت التعليق لانه حينئذ يشبهه بكاح المتعة لانه جعل حلية
 فرجها الى وقت معلوم يبلغه عمره في ظاهر الحال فلاجل ذلك ينجز عليه ولا فرق بين أن يقول
 قبل موتي بشهر أو قبل موتك وأما ان قال أنت طالق بعد موتي أو بعد موتك أو أنت طالق اذا
 مت أو اذا متي فانه لاشي عليه في ذلك كله قال ابن القاسم في المدونة والمراد بما يشبهه ما كان
 مدة التعمير فأقل وبما لا يشبهه ما كان فوق مدة التعمير وأعلم أنه لا ينجز عليه الا اذا بلغه عمر كل
 منهما عادة وأما اذا لم يبلغه عمر كل واحد منهما أو يبلغه عمر أحدهما فلا شئ عليه وكلام ح يفيد
 أنه ينجز فيهما اذا كان يبلغه عمر أحدهما وفيه نظر (ص) أو ان لم أمس السماء (ش) معطوف
 على قوله بعد سنة فهو من أمثلة المستقبل المحقق أي محقق بحسب العادة لانه علق الطلاق على
 عدم المس وهو مستقبل محقق لا ممتنع وكذا ان لم أشرب البجر أو ان لم ألج في سم الخياط أو ان لم
 أجد الجبل فانت طالق لان عدم هذه الاشياء مستقبل محقق فهو من جنس ما عطف عليه
 (ص) أو ان لم يكن هذا الجرجرا (ش) أي وكذا ينجز عليه الطلاق اذا قال أنت طالق ان لم يكن

ثم بعد ذلك وجدت بعض شيوخنا أفاده قائلا فلا حسن كما قال البدر أن يجعله مثالا لمقدر في الكلام والمعنى ويشبه بلوغهما أو يتحقق
 لا بقيد التثنية بل المعنى ويتحقق البلوغ ولو من أحدهما (قوله بشهر) لا مفهوم له وروح عدم الفرقية التعميم في موته وموتها فانه لاشئ
 عليه في ذلك كله لان الزوجية انقضت بالموت فلم يجد الطلاق محسلا وأما أنت طالق اذا مات أو ان مات فلان فينجز عليه لانه مستقبل
 محقق يشبه البلوغ اليه وفي شرح عب وشب ويوم موت فلان أو بعده لاشئ فيه ويوافق قوله فيما مر ولو علق طلاق زوجته المملوك
 لبيه والظاهر أنه يقع حيث لم تكن زوجته جارية لفلان وكان فلان أياه مثلا (قوله فهو من جنس ما عطف عليه) أي ان قوله أو ان لم
 أمس السماء من جنس ما عطف عليه من حيث كونه مستقبلا محققا

(قوله سواء قدم لفظ الطلاق أو أخره) الذي يقع فيه الطلاق انما هو اذا قدمه فقال أنت طالق ان لم يكن هذا الجرح جرحاً وأما لو أخره عن الشرط لم يقع عليه طلاق كان لم يكن هذا الجرح جرحاً أنت طالق وقوله جار فيه ما غير ظاهر بل هو جار في تأخير الشرط فقط أي انه لما وقع عليه الطلاق ندم فأحب أن يرفع ذلك بالشرط وأما ان قال ان كان هذا الجرح جرحاً أنت طالق فينجز عليه مطلقاً إلا أن يقتصر بالكلام ما يدل على ان المراد الجرح وهو تمام الاوصاف الجرحية لكونها اصلها لا يتأثر بالحديد فينظر له فان كان كذلك فنجز عليه والا فلا ويجري أيضاً في ان لم يكن هذا الجرح جرحاً (قوله أو بما لا صبر عنه) أي لا صبر على عدمه لان الانسان لا يصبر على عدم القيام (قوله لغیر وقت معين) أي أو لوقت معين يعسر فيه ترك القيام (٥٦) ولودون ساعة لان ما لا صبر عنه كالحقق الوقوع فان عين مدة لا يعسر ترك فعلها

لم ينجز عليه الا ان قامت قبل فواتها فان كان المحلوف على انه لا يقوم كسبحا حال اليمين فلا ينجز الا ان زال بعده فيقع كالأبسة اذا حاضت (قوله أو قال ان لم تحيض الخ) لا يصح هذا الا اذا كانت ممن لم تحض أو تحيض وقيد بأجل قريب يمكن أن تحيض فيه وان لا تحيض لان عم الزمن أو قيد بأجل بعيد فلا حنت (قوله والا فلا يلزمه طلاق) بأن كانت أبسة أو بغلة الا ان حاضت فيقع الطلاق حيث قال النساء انه يحض ذكره الخطاب وهو يخالف ما يأتي فيما اذا علق الطلاق بما لا يشبه بلوغها مما معا اليه وبلغها من انه لا يقع عليه كما ذكره بعضهم خطأ ولم أره منقولا قاله عجم واعلم أن كلام الخطاب هنا مشكل في الآية (قوله ان لم يكن الخ) أي فينجز عليه حال اليمين للشك حينها ولو وجد المعلق عليه عقب اليمين بأن ولدت ذكرًا عقبها فان قلت المعلق على دخول الدار مشكوك في دخوله فلم ينجز عليه فيه بل ينتظر دخوله والجواب انه لما كان معلقاً على فعل المحلوف ظاهراً كان أسهل من تعليقه على ما خلق الله من الغلام والانثى (قوله أو مسها فيه وعزل عنها فلا حنت

هذا الجرح جرحاً أو ان لم يكن هذا الانسان انساناً أو ان لم يكن هذا الطائر طائراً سواء قدم لفظ الطلاق أو أخره والتعليل بأنه بعد ما جار فيهما (ص) أوله زله كطالق أمس (ش) يعني ان من قال لزوجه أنت طالق أمس فانه ينجز عليه الطلاق الا أن وهذا متردد كما في التوضيح بين الهزل وعدمه لان ما يقع الا أن يستحيل أمس فيكون به هذا الاعتبار هزلاً ولا يحتمل أن يريد به الاخبار أي أخبر أنه طلق أمس فيلزمه أيضاً الطلاق وعلى تعليل ابن الحاجب المسئلة السابقة وهي قوله أو ان لم يكن هذا الجرح جرحاً بالهزل فالصواب حينئذ اسقاط أو من قوله أوله زله فيكون الهزل علة له لا على التصويب يكون قوله كطالق أمس مشبهاً بما قبله في التخييز والهزل لانه قاصد الانشاء فهو هازل وعلى عدمه يكون المؤلف سكت عن تعليل الاولى (ص) أو بما لا صبر عنه كان قت (ش) معطوف على بماض أي وينجز ان علق بما لا صبر عنه كأن يقول أنت طالق ان قت أو قعدت لغیر وقت معين أو لبست لغیر شيء معين ويصح ضبط تاء الفاعل بكل من الحر كان الثلاث فيشمل فعله وفعلها وفعل الغير لان ما لا صبر عنه كالحقق الوقوع (ص) أو غالب كان حضت (ش) يعني أنه اذا قال لزوجه أنت طالق التي تحيض ان حضت أو اذا حضت فأنت طالق أو قال لها ان لم تحيض فأنت طالق فالشهور انما تطلق عليه بمجرد قوله لها ذلك لانه علق الطلاق على أمر الغالب وقوعه تنزيلاً للغالب منزلة المحقق وكلام المؤلف حيث كانت ممن تحيض أو يتوقع حبضها والا فلا يلزمه طلاق (ص) أو محتمل واجب كان صليت (ش) يعني ان من قال لزوجه أنت طالق ان صليت أنا أو ان صليت أنت أو ان صلي زيد فان الطلاق ينجز عليه من الا أن الصلاة لا بد منها وهو ممنوع من تركها فصار كالحقق الذي لا يدمنه فلذا فنجز عليه وظاهره ولو كانت نازكة للصلاة أو غير مسلمة تنزيلاً لوجوبها منزلة وقوعها (ص) أو بما لا يعلم جالاً كان كان في بطنك غلام أو ان لم يكن (ش) يعني ان من قال لزوجه ان كان في بطنك غلام فأنت طالق فانه ينجز عليه الطلاق لانه علقه على أمر لا يمكن اطلاعاً عليه في الحال ويمكن اطلاعاً عليه في المال وهذا اذا كانت في طهر مسها فيه ولم يعزل وأما ان قال لها ذلك وهي في طهر لم يسها فيه أو مسها فيه وعزل عنها فانه لا حنت عليه ان كانت يمينه على بر وأما ان كانت على حنت مثل ان لم يكن في بطنك غلام فأنت طالق فينبغي الحنت فتأمل مع عموم ظاهر كلام المؤلف (ص) أو في هذه اللوزة قلبان (ش) أي وكذلك ينجز عليه الطلاق اذا قال لها ان كان في هذه اللوزة قلبان أو ان لم يكن في هذه اللوزة قلبان فأنت طالق فانه ينجز عليه ولو وجد المعلق عليه (ص) أو فلان من أهل الجنة (ش) يعني أنه ينجز عليه الطلاق اذا قال ان كان فلان أو أنا أو أنت من أهل الجنة فأنت طالق أو قال ان لم يكن من ذكر من أهل الجنة

عليه) سيأتي ما يفيد ان المعتمد الحنت لان الماء قد يسبق (قوله ان كان في هذه اللوزة قلبان الخ) فينجز عليه فيه ما ولو كانت كان فيها قلب في الاولى وقلبان في الثانية وظاهر المصنف الحكم بتخييزه في هذين ولو غلب على ظنه ما حلف عليه كتحريمها قرب اذنه ومعرفته ان فيها قلباً أو قلبيين وكسرهما عقب يمينه فرأى فيها ما غلب على ظنه حال حلفه وهو مخالف لقول المصنف الا في أوحاف اعادة فينتظر وقد يفرق بأن العادة هناك شرعية وهذه غير شرعية (قوله ان كان فلان من أهل الجنة فأنت طالق) الا أن يكون مقطوعاً بالنار كما في لهب وقس على هذه الصيغة ما يوافقه في المعنى وقوله أو ان لم يكن من ذكر من أهل الجنة فأنت طالق هذه وما

بوافقه في المعنى هي التي يأتي فيها تقييد التوضيح (قوله ابن سلام) بتخفيف اللام (قوله من شهد له الاجماع الخ) أي والاجماع معصوم (قوله على من حلف أنه) أي عمر بن عبد العزيز (قوله وتوقف فيه مالك) أي في عمر بن عبد العزيز وقال رجل صالح ولم يزد على ذلك (قوله ويحتمل في غيره) قال بعض الشيوخ الظاهر انه لا خصوصية له بل كذلك كتب الصحيح كالبخاري ومسلم أي لو حلف أن ما فيه الصحيح إلا ما استثناه العلماء وحكموا بضعفه والمراد بالصحيح ما كان صحيحا في الظاهر (٥٧) وأن لم يقطع بصحته في نفس الامر وأما ما في

الموطأ فكله صحيح لأن ما نكح لم يجعل فيها إلا ما هو صحيح عنده ولا عبرة بتضعيف غيره ولو ضعف (قوله ولا فرق عند ابن القاسم في الحنث) أي بخلاف ابن وهب يقول بعدم الحنث موافقا للثابت لقوله تعالى وإن خاف مقام ربه جنتان (قوله واستظهر ابن رشد الخ) بعيدا ولا يظهر إبقاء قول ابن القاسم على إطلاقه (قوله فيحتمل فيهما) أي في الصورتين المتعلقتين بالاولى وهما إذا أراد أن لا يدخل النار أو لانية له (قوله ولا يظهر الخ) هذا كلام الشيخ سالم وقوله انتهى أي كلام الشيخ سالم وإن لم يكن نسبه له أولا (قوله إن قوله) أي الخالف (قوله في هذا نظر) أي في عدم الحنث فيما إذا كان في طهر ولم يمسه فيه أو لم ينزل نظر إذا ذهبنا للشهور ومن أن الحامل تحيض أي يجوز أن تكون حاملا ولو حاضت وطهرت ولم يمسه فيه أو لم ينزل

فأنت طالق أو قال إن كان أو أن لم يكن من ذكر من أهل النار فأنت طالق قال في التوضيح وهذا في غير من ثبت فيهم أنهم من أهل الجنة كالعشرة وكل من أخبر عنه عليه السلام أنه من أهل الجنة كعبد الله ابن سلام ومثل ذلك من شهد له الاجماع بعد الله وصلاحه كعمر بن عبد العزيز قال ابن القاسم لا حنث على من حلف أنه من أهل الجنة وتوقف فيه مالك ورجح ابن يونس قول ابن القاسم ولا حنث على من حلف على صحة جميع ما في الموطأ ويحتمل في غيره ولا فرق عند ابن القاسم في الحنث بين حلقه أنه من أهل الجنة أو لا يدخل الجنة واستظهر ابن رشد الحنث في الاول أن أراد أنه لا يدخل النار وعدمه أن أراد أنه لا يخلد فيها وإن لم تكن له نية جل على الوجه الاول فيحتمل فيهما والظاهر أن قوله إن لم يكن من أهل الجنة محمول على الاول فيحتمل وإن لم يدخل الجنة على الثاني فلا يحتمل انتهى (ص) أو أن كنت حاملا أو أن لم تكوني (ش) معطوف على قوله كان كان في بطنك غلام أي من الفروع التي لا تعلم حالا وتعلم ما لا والمعنى أنه ينجز الطلاق على من قال لزوجه إن كنت حاملا فأنت طالق أو أن لم تكوني حاملا فأنت طالق هذا إن مسها في ذلك الطهر وأنزل ولا فرق بين البر والحنث قال مالك فإن كان في طهر لم يمسه فيه أو لم ينزل كان محملا على البراءة من الحمل واليه أشار بقوله (ص) وحلت على البراءة منه في طهر لم يمسه فيه واختاره مع العزل (ش) أي وحلت المرأة على البراءة من الحمل في طهر لم يمسه فيه أو لم ينزل فاذا قال لها أنت طالق إن كنت حاملا لم تطلق وإن لم تكوني حاملا طلقت ابن عرفة في هذا على المشهور أن الحامل تحيض نظر اللغوي وكذلك أرى أن تحمل على البراءة أيضا إن كان ينزل ويعزل لأن الحمل على ذلك نادر فلا تطلق في أن كنت حاملا فأنت طالق وتطلق في أن لم تكوني حاملا فأنت طالق لكن ما اختاره اللغوي ضعيف لأن الماء قد يسبق (ص) أو لم يمكن اطلاعه عليه كان شاء الله (ش) يعني أنه إذا قال لزوجه أنت طالق إن شاء الله أو لا أن يشاء الله فإنه ينجز عليه الطلاق إذا فرق بين الصبيغتين لأن المشيئة لا تنفع في غير الله (ص) أو الملائكة أو الجن (ش) أي وكذلك ينجز عليه الطلاق إذا علق على مشيئة مغيبة عنا كان شاءت الملائكة أو الجن للجهل لنا بذلك فالعصمة مشكوك فيها (ص) أو صرف المشيئة على معلق عليه (ش) أي وكذلك ينجز عليه الطلاق إذا وجد المعلق عليه إذا صرف المشيئة للمعلق عليه كقوله أنت طالق إن دخلت الدار إن شاء الله أو أنت طالق إن دخلت أنا الدار إن شاء الله أو أن تدخل فلان الدار إن شاء الله فإذا وجد المعلق عليه وهو الدخول من المحلوف على عدم دخوله فنجز عليه ولا يفيد صرف المشيئة على دخول الدار وهو الفعل المعلق عليه الطلاق (ص) بخلاف الآن بيدولي في المعلق عليه فقط (ش) أي بخلاف ما إذا علق الطلاق على أمر نحو أنت طالق إن دخلت الدار أو أن لم أدخلها أو تدخلها الآن بيدولي فيه يديه ولا شيء عليه إذا صرف الإرادة إلى الفعل المعلق عليه فقط وهو الدخول لأنه جعل الأمر موقوفا على إرادته في المستقبل فإن شاء جعل دخول الدار

(٨ - خشي رابع) (قوله لأن الماء يسبق) فيه أن هذه العلة يقول بها اللغوي لأن السبق نادر وهو معنى قول اللغوي لأن الحمل نادر ويحجب بأنه أراد أن الماء يسبق كثيرا والعبرة بذلك لأنه المظنة وهي المعبرة وإن ندر الحمل وتأمل (قوله أو صرف المشيئة) أي لله أو الملائكة أو الجن قال للعهد المذكور وقوله على معلق متعلق بقوله صرف اتضمنه معنى حمل ونص على المتوهم إذا التخيير فيما إذا صرفها للمعلق وهو الطلاق أو لى لعدم إفادته في غير الله كما قدم وكذا إن لم يكن له نية يصرفها لشيء إذا وجد المعلق عليه فيهما (قوله بخلاف الآن بيدولي الخ) أي الآن بيدولي أن لا يجعله سببا في المستقبل فكأنه حل ما عقده نت أو الآن أشاء أو لا إن أرى خيرا منه أو لا الآن بغير الله ما في خاطري فلا ينجز عليه بل ولا يلزمه شيء ولا عبرة بإرادته (قوله فإن شاء جعل دخول الخ) ظاهر العبارة أن هذا حكم مستأنف وأنه يقع عليه الطلاق إذا نوى جعله سببا ولا يظهر والظاهر أنه لا يقع ولو أراد جعله سببا ويمكن أن يكون تصويرا لقوله لأنه جعل الأمر

موقوف الخ وبعد كتبى هذا رأيت الفيشى ذكر ما يفيد (قوله فانه اذا صرف الارادة اليه) وكذا ان لم يكن له نية تصرفه لواحد منهما فينجز (قوله أو ان لم تكن مطرت بالشام) لا يخفى أنه في هذا علق الطلاق على عدم الوقوع فيما مضى فالظاهر أنه ينتظر ان كانت مطرت بالشام فلا يقع عليه طلاق وان لم تطر طلقت وقوله ولا ينتظر أى سواء صيغة البر وصيغة الحنث وقوله ولو لم تطرت في صيغة الحنث ويدل عليه التعليل والاولى حذف قوله أو ان مطرت غدا لانه سياتى في قوله وهل ينتظر في البر الخ (قوله وسواء عم) أى جميع الامكنة أو سمي بلدا (قوله وكذا لو ضرب أجلا) ظاهره سواء عم جميع الامكنة أو سمي بلدا ويخالفه ما فى عب ونصه ومثل ما اذا عم الزمن اذا قيد بزمن بعيد كخمس سنين ولم يقيد بكان فلا ينجز عليه ولا ينتظر والاحسن ما فى شارحنا كما يفيد عج وفى شرح شب قال بعضهم وينبغي أن يكون خمس سنين لا مفهوم له والمراد زمن لا يتأخر المطر فيه عادة (قوله أو يحلف لعادة لينتظر) والفرض أنه قيد بزمن قريب والمراد عادة شرعية احترازا عن غير الشرعية فينجز عليه سواء اطلع عليه أو لم يطلع عليه حتى حصل ما حلف عليه ويمنع منها فى صيغة البر والحنث لان فى ارساله عليها ارسالا على (٥٨) عصمة مشكوك فيها والظاهر ولو طال الزمن (قوله يقتضى أنه ينجز عليه ولا

ينتظر) سياق كلامه فى العادة الشرعية (قوله فان غفل عنه الخ) ظاهره انه مرتبط بكلام المقدمات الحاكم بالتخيير وكأنه قال فينجز عليه حالا اذا اطلع عليه فان غفل عنه فاقوال ثلاثة ومفاد بهرام أنها أقوال فى أصل المسئلة ثم تبين بعد ذلك أن ظاهر بهرام لا يسلم وانه من كلام ابن رشد وحيلث فالحاصل أن ابن رشد يقول ينجز عليه عند الاطلاع فان غفل ولم يطلع فاقوال ثلاثة فالاولى أن الشارح يذكر انتهى آخر اليبين أنه من كلام ابن رشد ولذا قال الفيشى

سبب الوقوع الطلاق وان شاء لم يجعله سببا لوقوعه لان كل سبب موكول الى ارادة المكلف لا يكون سببا الا بتصميمه وجزمه على جعله سببا واحترز بالمعلق عليه من المعلق نفسه وهو الطلاق فانه اذا صرف الارادة اليه فلا ينفعه لانه لا اختيار له فيه فينجز (ص) أو كان لم تطر السماء غدا الا أن يعم الزمن (ش) يعنى أن من قال لزوجه أنت طالق ان لم تطر السماء غدا أو الى رأس الشهر الفلانى أو ان مطرت غدا أو ان لم تكن مطرت بالشام فانه ينجز عليه الطلاق حينئذ ولا ينتظر الى ذلك الوقت لينتظر أى يكون المطر أم لا ولو لم تطر فى ذلك الوقت لم ترد إليه لانه على حنث وعمله فى المدونة بأنه من الغيب أى فهو دائريين الشك والهزل وكلاهما موجب للحنث وهذا ما لم يعم الزمن فان عمه كانت طالق ان لم تطر من غير تعيين فانه لا شئ عليه الاضى وسواء عم أو سمي بلدا لانه لا بد أن تطر فى زمن ما وكذا لو ضرب أجلا كخمس سنين أى فلا شئ عليه من غير انتظار (ص) أو يحلف لعادة فينتظر (ش) أى وكذا لا ينجز عليه الطلاق فى هذه الحالة وهى ما اذا حلف لعادة اعتادها كما اذا رأى سحابة والعادة فى مثلها ان تطر السماء فقال لزوجه ان لم تطر السماء فأنت طالق فتنتظر السحابة هل تطر أم لا لانه حلف على غالب ظنه وتبع المؤلف ما قاله فى توضيحه عن عياض فى التنبيهات والذى لا ينشأ فى المقدمات يقتضى أنه ينجز عليه ولا ينتظر فان غفل عنه حتى جاء ما حلف عليه فقبل يطلق عليه وقيل لا وقيل ان حلف لغالب ظنه لا يبرئ منه مما يجوز له فى الشرع لم يطلق عليه وان حلف على ما ظهر له بكهانة أو على الشك طلق عليه (ص) وهل ينتظر فى البر وعليه الاكثر أو ينجز كالحنث تأويلان (ش) يعنى انه وقع خلاف فيما اذا كانت عيته على بر مؤجل بأجل قريب لالعادة كقوله ان مطرت السماء غدا فأنت طالق هل ينتظر وعليه أكثر الشيوخ من المدونة أو ينجز كالحنث وعليه الاقل تأويلان أما لو حلف لعادة وقرب الزمن كشهرا مثلا كأنت طالق ان

بعد نقله كلام ابن رشد المذكور مانصه قال بعض فاذ كره ابن رشد فيمن غفل عنه جعله المصنف ابتداء وفاقا لمعياض والله أعلم * واعلم أن قوله كان لم تطر حقه أن يقدمه عند قوله أو بما لا يعلم حالا لانه من افراد ما لا يعلم حالا ويعلم مالا ولو قال المصنف أو كان لم تطر السماء وقيد بزمن قريب كشهرا الا أن يحلف لعادة شرعية فينتظر فان أطلق فى الزمن فلا حنث وان خصه ببلد كأن قيد بخمس سنين أو كان مطرت وقيد بالبعد وان خصه بمكان فان قيد بالقرب وحلف لعادة انتظرت والا فهل كذلك وعليه الاكثر أو ينجز تأويلان لوفى بالمراد وقوله كأن قيد بخمس سنين تشبيه تام كذا قال عج ويظهر من كلام عج اعتماد كلام عياض لا كلام التنبيهات والعادة الشرعية ما أشار اليه بقوله فى الحديث اذا نشأت بحرية ثم تشأمت فملاك عين غديقة قال الخطاب قوله بحرية كذا رأيت مضبوطا بالفتح والظاهر أنه على الحال من الضمير فى نشأت العائد للسحابة المفهومة من السياق وغديقة بغين معجمة مضمومة ودال مهملة مفتوحة ثم ياء منثناة تحتية ساكنة ثم قاف مفتوحة أى كثيرة الماء وهو توصيف غير تعظيم والغدق بفتح الدال المطر الكبار وغدق اسم بئر بالمدينة فيه وروى برفع بحرية وبتمكبير غديقة أفاده بعض شيوخنا عن بعض شيوخه وقوله تشأمت أى اذا طلعت السحابة من جهة المغرب ومالت الى جهة الشام فملاك السحابة غزيرة المطر (قوله توسمه) أى تفرسه أى أدركه لعادة بعدم وقوع المطر (قوله بكهانة) هى الاخبار بالمستقبلات معتمدة على اخبار الجن الذين يسترقون السمع وأراهم ما يشمل قول المنجم

(قوله أوفيد بزمن بعيد) ولا فرق في ذلك بين أن يكون لعادة أو لا أن لو قدر أن هناك عادة (ثم أقول) ذكر وأن البعيد خمس سنين والقريب مادونها الشهر ولم يتعرضوا لما بينهما والظاهر أن السنة من حيز البعيد في صيغة البر والحنث فيمنع عليه أن يفيد في صيغة البر ولا ينجز عليه أن يفيد في صيغة الحنث لأنه يندرج في استحصال بيلدنا ونحوه عادة أن تعنى سنة ولا يحصل فيها مطر بل ينبغي أن يكون الأشهر التي لا يتخلف المطر فيها عادة كالنقيض بزمن بعيد فيفترق فيها صيغة البر والحنث (٥٩) (قوله أو يحرم) أي ينجز عليه بتخيير الحاكم

لا يجرد الحلف للثلاث ناقض
قوله إلا أن يتحقق الخ (قوله
كان لم أزن) ومثله كان لم
يزن زيد فلا فرق بين
الحلف على فعله وفعل غيره
(قوله وإنما أعاده الخ) قال
البساطي بينهما فرق وهو
أن ما لا يمكن اطلاعه عليه
ليس له حالة يمكن تعلق علمنا
به كان شاء الله أو الملائكة
أو الجن وما لا يعلم حاله ولا
ما لا له خارج يمكن أن يعلم
من غير خبر كزيد من أهل
الجنة وحاصل جواب
البساطي أن مشيئة الله
لا تعلم في الدنيا ولا في الآخرة
وكونه من أهل الجنة يعلم
في الآخرة وهو جواب بعيد
(قوله على النقيض) أي
جنس النقيض إذ حلف
اثنتين على النقيضين أو
التقدير كل على النقيض
(قوله ولا حنث على واحد
منهما) إلا أن يتبين خلاف
ما جزم به أحدهما أو هما
فيحنت أيضا من بان خلاف
ما جزم به منهما (قوله بان
شك أو ظن) وأولى إذا توهم
تبيين شي يصدق أحدهما
أو لم يتبين لكونه حال اليقين

مطرت بعد شهر لعادة توهمها انتظر قطعاً وان أطلق أوفيد بزمن بعيد كخمس سنين نجز اتفاقاً والدليل
على أن محل الخلاف حيث يفيد بزمن قريب ولم يخلف لعادة قوله كالحنث فإنه جعل محل التخيير في صيغة
الحنث حيث يفيد بزمن قريب ولم يخلف لعادة (ص) أو يحرم كان لم أزن إلا أن يتحقق قبل التخيير
(ش) يعني أن الشخص إذا حلف على فعل محرم فإنه ينجز عليه الطلاق إلا أن يتجرأ ويفعله فلا ينجز
عليه قال فيها ومن حلف بطلاق أو عتق أو مشى أو بالله ليضربن فلاناً أو ليقتلنني الخ فليكفر ولم يشأ
ليطلق عليه الحاكم أو يعتق عليه أن رفع ذلك إليه بالقضاء فإن اجتراً ففعل ذلك قبل النظر فيه زالت
أيمانه فيه فقوله أو يحرم أي أو علق الطلاق على عدم فعل محرم (ص) أو بما لا يعلم حاله وما لا (ش) أي
وكذا ينجز عليه الطلاق إذا علقه على أمر لا تعلم حاله ولا ما لا كما إذا قال لها أنت طالق إن شاء الله أو أن
كان فلان من أهل الجنة أو النار كما مر في قوله أو لم يمكن اطلاعه عليه وإنما أعاده ليرتب عليه قوله (ودين
أن أمكن حالاً وادعاء) كخلفه أنه رأى الهلال والسماء مطبقة بالغيم ليلة ثلاثين ليلة تسع وعشرين
كما سبق إليه فلم بعض إذا يكون الشهر ثمانية وعشرين يوماً (ص) فلو حلف اثنتان على النقيض
كان كان هذا غراباً أو أن لم يكن فإن لم يدع بيقينا طلقت (ش) هذا تقرير على قوله ودين أن أمكن
حالا وادعاء وصورة المسئلة كما قال المؤلف رأى رجلاً من طائر الخلف أحدهما أنه غراب وحلف الآخر
على النقيض وهو أن الطائر المذكور ليس بغراب وتعد التحقيق فإن ادعى بيقينا أي حلف كل منهما على
يقين منه فانه ما يدعيان أي يوكلان إلى دينهما ويقبل قولهما ولا حنث على واحد منهما وإن لم يدعيا بيقينا
أي اعتقاداً جازماً بأن ظن أو شك كل منهما ولو في ثاني حال فإنه ينجز عليه الطلاق وإن ادعى أحدهما
بيقينا على ما حلف عليه دون الآخر فلا حنث على من ادعى اليقين ويحنت الآخر وقوله فإن لم يدع
بيقينا طلقت أي طلقت امرأته من لم يدع اليقين سواء كان كلاهما أو أحدهما وفي بعض النسخ فإن لم
يدعيا أي معاً وعلى البدل ومعلوم أنه لا تطلق الأزوجة من لم يدع اليقين وقد تسامح في إطلاق اليقين
على الاعتقاد الجازم تبعاً للفظ المدونة لأن اليقين العلم بالشيء وعدم الشك ولا يقبل التشكيك إلا الاعتقاد
ولو كان لرجل امرأتان فرأى طائراً فقال إن كان هذا غراباً فزني بطلاق وإن لم يكن غراباً فعزة طالق
والتبس عليه الأمر طلقاً لأنه لا يمكنه دعوى التحقيق في الحالتين * ولما فرغ من الكلام على ما ينجز
فيه شرع فيما لا ينجز فيه أعم مما لا شيء فيه حالاً ولا ما لا شيء في الأول قوله (ص) ولا حنث
أن علقه مستقبل تمتنع كان لمست السماء أو أن شاء هذا الخ (ش) يعني أن من قال لزوجه أنت
طالق إن لمست السماء أو أنت طالق إن شاء هذا الخ فأنت طالق فإنه لا شيء عليه
على المشهور لأنه علق الطلاق على شرط تمتنع وجوده والشرط يلزم من عدمه عدم المشروط وقوله تمتنع
عقلاً كان جعلت بين الضدين فأنت طالق أو عادة كان لمست السماء أو أن جلت الجبل أو شربا كان
شربت الخ (ص) أو لم تعلم مشيئة المعلق بمشيئته (ش) صورتها قال لزوجه أنت طالق إن شاء
فلان فبات فلان ولم يعلم هل شاء الطلاق أو لا فإنه لا شيء عليه فإن قلت تقدم مسألة التعليق على مشيئة
الله تعالى والملائكة والجن فإنه ينجز أذ لم تعلم المشيئة في ذلك كله فهذا يرد على ظاهر كلام المؤلف هنا

غير جازم على ما حلف (قوله ولو في ثاني حال) بأن كان جازماً حين اليقين ثم شك بعد ذلك (قوله والتبس الحال) يفهم منه أنه لو ظهر له
شيء عمل عليه وهو كذلك كما أفاده بعض (قوله تمتنع الخ) أي في صيغة بر لا في صيغة حنث فيمنع كان لم أزن أو أن لم أمس السماء أو أن
لم أجمع بين الضدين (قوله لا شيء عليه على المشهور) ومقابلته ما السجئون من الحنث ثم أنه عورضت هذه بلزوم طلاق الهزل كانت
طالق إن لم يكن هذا الخ جازماً وأجيب بأن المسئلة ذات قولين فشي في كل موضع على قول وأجيب بجواب آخر أنها كان الخ

يتمنع عادة وعقلا كونه غير محررا لا يلزم قلب الحقائق كان هازلا فيعجز عليه بخلاف مشيئة الجرفانها ممنوعة عادة لعقلا ولهذا لم يحث
(قوله من جنس من تعلم مشيئته) وقد وقع الطلاق من بعض الاموات وكان علم من علق الطلاق بمشيئته مع العلم بموته أدخل في
الوجود من علم مشيئة الله ومأمعها (قوله على ظاهر المدونة) راجع لقوله أو علم بموته ومقابلته بالخمي من انه يلزم به الطلاق وأما اذا
لم يعلم بموته فلا شيء عليه بانفاق هذا ما يقادم من بعض الشراح (قوله أو لا يشبه البلوغ اليه) المعتبر العمر الشرعي الا في الفقد (قوله
بخلاف ما اذا علمه الخ) انظر الفرق بينهما والظاهر وقوعه عند بلوغ ما علق عليه لقول ابن رشد الحد الذي فيه التعمير من سبعين
الى مائة وعشرين كافي المواق والشيخ سالم وغيرهما وانظر لوعلقه وهو ابن سبعين والزوجة كذلك على زمن آت هل لا ينجز عليه لانه
بمنزلة ما اذا علمه على مدة لا يشبه أن (٦٠) يبلغها واحد منهما أو يفصل بين قصر المدة وطولها واعلم أن كون الآية

اذا حاضت يقع الطلاق
هذا انقوله الخطاب عن
الواضحة عن ابن الماجشون
(أقول) لعل الظاهر انه
ضعيف وليحذر (قوله
المعطوف أيضا) الاولى
حذف أيضا (قوله ومن
الثاني انه تقدم له الجنون)
أي وكانت زوجته في
حال الجنون (قوله الا أن
يريد نفقه) أي بان أو اذا
تغلب بالشرطية على
الظرفية والظاهر ان
مثلها متى تغلب بالشرطية
أي بأي يريانه لا يموت
وكأنه قال عليه الطلاق
لا يموت أي مطلقا أو من
ذلك المرض (قوله أو اذا
جئت) ولا يحث الاجمحل
ينسب اليه شرعا وان لم يرد
الحمل منه فإنه يحث بحصول
الحمل وان لم ينسب اليه
شرعا (قوله لم يسمأ فيه) أي
أو مس فيه ولم ينزل أو أنزل
وعزل أو كانت ممن لا تحمل

ويجب أن مراده هنا بقوله أولم تعلم مشيئة المعلق بمشيئته من جنس من تعلم مشيئته وهو لا آدمي كان
حيًا أو ميتًا حين التعليق ولم يعلم بموته أو علم بموته على ظاهر المدونة (فرع) لو علقه على مشيئة
صغير فلا شيء عليه أي الا أن ينتظر وهذا في الصغير الذي لا يعقل انظر الشارح عند قوله أي المؤلف في
باب التفويض واعتبر التحيز قبل بلوغها (ص) أو لا يشبه البلوغ اليه (ش) تقدم انه اذا علق طلاقها
على أجل يبلغه عمرهما في ظاهر الحال انه ينجز عليه وأشارنا الى انه اذا علق طلاقها الى أجل لا يبلغه
عمرهما أو عمرًا أحدهما في ظاهر الحال فإنه لا شيء عليه وظاهر كلامهم ولو انخرمت العادة وعاشا اليه
بخلاف ما اذا علمه على حيض يائسة وحاضت وشهدت البينة انه دم حيض فانها تطلق عليه (ص) أو
طلقتك وأنصبي (ش) المعطوف أيضا محذوف أي أو قال طلقتك وأنصبي أو مجنون وهذا اذا علم من
القائل الاول انه تزوج في حالة الصبا ومن الثاني انه تقدم له جنون ومحل كونه لا شيء عليه اذا أتى باللفظ
نسقا (ص) أو اذ امت أومتى أو ان الا أن يريد نفقه (ش) تقدم انه ينجز عليه الطلاق اذا قال لها أنت طالق
يوم موقى لانه يشبه بنكاح المتعة وأشارنا الى أنه لا يلزم شيء اذا قال لها أنت طالق اذا امت أو ان مت أو
متى مت أو أنت طالق اذا امت أنت أو ان مت أنت أومتى مت أنت فإنه لا يقع عليه الطلاق بشيء من ذلك
اذا يطلق على ميت ولا تطلق ميتة اللهم الا أن ينفي الموت عما دام منه فإنه يقع عليه الطلاق لانه بمثابة من
قال أنت طالق لا أموت (ص) أو ان ولدت جارية أو اذا حملت الا أن يطأها مرة وان قبل بعينه (ش) صورتها
انه قال لزوجه المحقق براءتها من الحمل بأن قال لها في طهر لم يسمأ فيه ان ولدت جارية أو غلاما أو اذا حملت
فأنت طالق فإنه لا شيء عليه الا أن يطأها مرة وينزل سواء كان الوطء بعد بعينه أو قبله ولم يستبرئ فينجز عليه
لحصول الشك في العصمة خلافا لابن الماجشون في ان له وطأها في كل طهر مرة كقوله لامته ان حملت
فأنت حرة أي فله وطؤها في كل طهر مرة ويعسك الى ان تحمل وقرق ابن يونس بجمع النكاح لاجل وجواز
العتق له (ص) كانت حملت ووضع (ش) أي ولا شيء على من قال لزوجه أنت طالق اذا حملت ووضع
الا أن يطأها مرة بعد بعينه أو قبله ولم يستبرئ وهي ممن تحمل فهو تشبيه تام وهذا في غير من تحقق حملها
وأما من تحقق حملها فينجز عليه نظر الغاية الثانية (ص) أو محتمل غير غالب وانتظر ان أثبت كيوم قدوم
زيد وتبين الوقوع أو انه ان قدم في نصفه (ش) هذه المسئلة أيضا لا ينجز فيها الطلاق وهي ما اذا
علق الطلاق على أمر محتمل غير غالب الوقوع وكان مثبتا كقوله أنت طالق يوم قدوم
زيد فإنه ينتظر قدومه فإذا قدم زيد نهارا فإنه يتبين وقوع ذلك الطلاق من أول ذلك اليوم وعليه لو

كانت

(قوله الا أن يطأها مرة) راجع للصورتين (قوله وينزل) أي وكانت

ممن تحمل احترازا من الصغيرة واليائسة (قوله الى أن تحمل) أي أو تحيض (قوله غير غالب) شامل لما استوى وجوده وعدمه ولما
اذا كان الغالب عدمه ويدل له الامثلة (قوله كيوم قدوم زيد) وفصد التعليق على نفس قدومه وان الزمن تبع له فيحث بالقدوم
ولو لبالا فان قصد التعليق على الزمن كما هو ظاهر قوله كيوم وان الفعل تبع له أولا فصد له نجز والحاصل ان الذي يجب المصير اليه انه اذا
علق الطلاق بيوم القدوم ولم يكن له نية فإنه ينجز عليه كما اذا قصد بدلوله وأما ان قصد به نفس القدوم فلا يحث الا به ولو لبالا ولا يتبين
الوقوع أو انه ان قدم أثناء النهار (قوله ان قدم في نصفه) أي مثلا (قوله وعليه الخ) وعمرته أيضا التوارث وزجوعها عليه بما خالعه به
أول ذلك الوقت

كانت عند طلوع الفجر طاهر او حاضت وقت مجيئه لم يكن مطلقا في الحيض وعليه أيضا
فتعسب هذا اليوم من عدتها اذ لم يقع الطلاق في أثناء اليوم المقتضى للدفع وانظر هل هذه
الاحكام مسئلة كما يقتضيه هذا أم لا وسيأتي قسم قوله وانتظر ان أثبت في قوله وان نفي ولم
يؤجل انتظار ومنع منها وقوله ان قدم أي حيا وأما ان قدم به ميتا فلا شيء عليه (ص) والآن
يشاء زيد مثل ان شاء (ش) مبتدأ وخبر أي هذا اللفظ مثل هذا اللفظ في الحكم أو هذا كهذا
في انه يتوقف وقوع الطلاق على مشيئته فان شاء طلقها طلق وان شاء عدمه لم تطلق وانما
اختلف في الآن يشاء زيد واتفق في ان شاء زيد أن الأول يقتضي وقوع الطلاق الا ان يشاء
زيد رفعه بعد وقوعه وهو بعد وقوعه لا يرتفع وفي الثاني وقوعه مشروط بمشيئته فلا يقع الا
بعد وجودها وأما مشيئته هو فان قال أنت طالق ان شئت نفعه بخلاف الآن أشاء والفرق ان
الأول معلق على صفة والثاني رفع بعد الوقوع ويرد عليه حينئذ الآن يشاء زيد فانه رافع أيضا
ويفرق بان الرفع في قوله الآن يشاء هو الموقع وفي قوله الآن يشاء زيد غير مضعف ثم
رفع ما هو واقع (ص) بخلاف الآن يبدو لي (ش) أي فلا ينفعه حيث رده لليمين أو احتمال رده
لها والمعلق عليه فينجز عليه وما مر من أنه ينفعه حيث رده للمعلق عليه كقوله أنت طالق ان
دخلت الدار الآن يبدو لي أي أن أجعل دخول الدار ليس سببا للطلاق لان كل سبب وكل إلى
ارادته لا يكون سببا لابتصاصه على جعله سببا (ص) كالنذر والعق (ش) يعني انه اذا قال
على نذر كذا للفقراء أو على عتق عبيدي فلان ان شاء أو الا ان يشاء زيد فيتوقف على مشيئته
وان قال ان شئت توقف أيضا وأما ان قال الآن أشاء لزمه وان قال الآن يبدو لي ففيه تفصيل
بين أن يرد إلى المعلق عليه أو لا فهو تشبيه في جميع ما مر ثم ذكر قسم قوله ان أثبت بقوله (ص)
وان نفي ولم يؤجل كان لم أقدم منع منها (ش) أي وان نفي بان أتى بصيغة الحنث ولم يؤجل
بأجل معين كانت طالق ان لم أقدم من كذا فانه يمنع من زوجته حتى يفعل فان رفعته ضرب
له أجل الا يلاؤه وابتدأه من يوم الرفع والحكم لان عينة ليست صريحة في ترك الوطء كما يأتي في
الا يلاء في قوله والاجل من اليمين ان كانت عينة صريحة في ترك الوطء والا فنفى الرفع والحكم
وقوله كان لم أقدم كذا في بعض النسخ وهي أولى من نسخة كان لم يقدم لشكره مع قوله الا في
وان حلف على فعل غيره ففي البر كنفه وهل كذلك في الحنث الخ منع ما فيه من افادة الجزم
بأحد القولين الاتيين ويجاب على ما وقع في بعض النسخ كان لم يقدم بان الضمير في يقدم عائد
على الخالف فكأنه قال كان لم أقدم غاية الامر انه حكا بصيغة الغيبة (ص) الا ان لم أجعلها أو
ان لم أطأها (ش) مستثنى من قوله منع منها أي يمنع منها في كل لفظ فيه نفي ولم يؤجل الا في هذا
اللفظ فانه لا يمنع منها ويسترسل عليها لان بره في وطئها فان وقف عن وطئها كان مولىا عند
مالك والليت لا عند ابن القاسم وهو الاقرب وكلام المؤلف فيما اذا كان ممن يتوقع منها الحنث
والانجيز عليه (ص) وهل يمنع مطلقا أو الا في كان لم أحج في هذا العام وليس وقت سفرتا وبلان
(ش) تقدم ان من نفي ولم يؤجل يمنع من وطئ زوجته لكن هل المنع سواء كان للفعل المعلق
عليه وقت معلوم يتمكن من فعله قبله أم لا قال في التوضيح وهو المشهور وقول ابن القاسم في
كتاب الا يلاء أو لا بد من التفصيل وهو أن ما ليس له زمن معين لا يقع فيه عادة فانه يمنع منها
من وقت حلفه وما له زمن معين لا يقع قبله عادة فلا يمنع منها الا ان جاء وقته ولم يفعله لانه
كالمؤجل بأجل معين وهو قول الغير في المدونة واختلف شراحها في كونه تقييدا أو خلافا

الاحكام هل هي مسئلة) كلام
الشيخ أجد يقتضي التسليم (قوله
وأما ان قدم به ميتا) أي لانه
لا يصدق عليه قدم وانما يقال قدم
به (قوله أو هذا كهذا) تنويع في
العبارة والمعنى واحد (قوله أو على
عتق عبيدي الخ) هذه في صيغ
النذر فالاحسن عبارة شب
ونصه اذا قال على نذر أو عبيدي
حر ان شاء زيد أو الا ان يشاء زيد
فيتوقف على مشيئته الخ وشارحنا
فهم ان المراد بالنذر ما صرح فيه
بلفظ النذر (قوله وان نفي) أي
أتى بصيغة حنث صريحا أو معنى
كطالق ليقدم من زيد وقوله منع
منها أي ويتنظر خذف من قوله
ان أثبت لم يمنع منها ومن هذا ينتظر
فهو شبه الاحتياط (قوله ولم يؤجل
بأجل معين) وأما لو أجل بأجل معين
كقوله ان لم يقدم قبل شهر فلا
يمنع منها لانه على باليه (قوله
كان لم يقدم زيد) كذا المصنف
في نسخة الشارح الا ان ظاهر
الشارح خلافه (قوله بان أتى
بصيغة الحنث) والفرض ان
الفعل غير محرم وأما المحرم فينجز
كان تقدم في قوله أو عجزم كان لم
أزن ولا فرق بين فعله وفعله غيره
كان لم يزن زيد على ما استظهره
المصنف خلاف تفسيره ابن
الحاجب (قوله وهو الاقرب) أي
قول ابن القاسم هو الاقرب وقال
تت فيه هو الصواب لانه لم يخلف
على ترك الوطء (قوله والانجيز عليه)
أي وان لم يتوقع جملها ولو من جهته
ينجز عليه (قوله وهل يمنع مطلقا)

هو الراجح (قوله يتمكن من فعله) كذا في نسخته والاولى لا يتمكن (قوله لا يقع فيه) كذا في نسخته والمناسب قبله ثم هو صفة معين ثم
أراد لا يمكن قبله عادة كما يدل عليه عبارة غيره والأفهانك أمور لها وقت معين تفعل فيه عادة ويمكن فعله في غير وقته

مسئلة ذكروها هنا وهو أنه اذا جاء
الوقت المعتاد ولم يخرج فلما قدم
الحاج أقام بينة شرعية أنه فعل مع
الحج أفعال الحج وادعى أن بعض
أهل الخطوة بلغه ذلك فلا يبرئ ذلك
وان كان الفرض سقط عنه وانما
لم يبرئ لان الأيمان مبناها العرف
وأجاب بعض الاشياخ بأنه لا يحتج
هذا بمحصل ما في شرح عب وقوله
وكذلك ان حلف على فعل شيء
أي عماله وقت (قوله تحمل له بعض)
أي تكلف (قوله أي في قوله في
هذا العام) لا يقال انه حينئذ
لا فائدة فيه لان من المعلوم أن
قول كل حالف واقع في عامه لانا
نقول هذا جواب بعد الوقوع
والسنول ذكره الفيشي وكان
الاحسن حذفها (قوله أدخلت
الكاف أمورا كثيرة) على التقدير
مثلا (قوله بكسر اللام) أي في
حالة كونه مطلقا في ذلك أي غير
مقيد بأجل (قوله لاستقلال كل
منهما) لان الاول الذي هو قوله
الان لم أجعلها الخ وقوله الان لم
أطلقك الخ مستثنى من قوله ولم ينجز
(قوله اما بايقاعه) توضيح لقوله على
كل تقدير (قوله على كل تقدير)
هو عين قوله اما الآن أو عند رأس
الشهر (قوله وهو المشهور الخ)
لانه حكى اللخمي فيها الخلاف فقد
قال واختلف اذا قال أنت طالق
ان لم أطلقك رأس الهلال ثلاثا
فقبل لا شيء عليه الآن وتبقى
حتى يبر بفعل الطلاق الذي حلف
أن يفعله وقيل يجعل عليه الطلاق

وأويلان ابن عبد السلام والاظهر عندي أنه تقييد للشهور لان الأيمان انما تحمل على المقاصد
ولا يقصد أحد الحج في غير وقته المعتاد وكذلك ان حلف على فعل شيء أو الخروج لبلد
ولا يمكنه حينئذ ويفهم مما ذكرنا أن المراد بقول المؤلف وقت سفر الوقت المعتاد لا سفر فيه من
محل الخلاف وذلك يختلف باختلاف الامكنة كما هو ظاهر ويوجد في بعض النسخ في هذا العام
ولم يقع ذلك في المدونة ولا في ابن الحاجب ولا في ابن عرفة فالصواب اسقاطه لان ثبوته يقتضي
جريان التأويلين فيما اذا عين العام مع أنه في تعيينه لا خلاف في أنه لا يمنع منها الا اذا جاء وقت
الفعل ولذلك تحمل له بعض بقوله قوله في هذا العام متعلق بالقول المدخول الحرف الجر لا بأحج
أي في قوله في هذا العام ان لم أحج مثلا لان الكاف أدخلت أمورا كثيرة فصار القول مقيدا
والفعل وهو الحج مثلا مطلقا * ولما ذكر المؤلف أن الخلاف على حث مطلق يمنع وعلى مؤجل
لا ينجز عليه الطلاق ولا يمنع منها من الوطء خشي النقص عليه بمسائل من ذلك يتجزأ الطلاق
في مطلقاتها ومؤجلاها فأنجزها بقوله (ص) الان لم أطلقك مطلقا أو الى أجل (ش) يعني ان
من قال لزوجه ان لم أطلقك فأنت طالق وأطلق في يمينه ولم يقيد بأجل فانه ينجز عليه الطلاق
ومثله اذا قال لها أنت طالق ان لم أطلقك بعد شهر مثلا لانه محمول على الفور وكانه قال أنت طالق
ان لم أطلقك الساعة فقوله الى أجل هو قسم قوله مطلقا بكسر اللام أي غير مقيد بأجل
ويصح فتحها أي قال ذلك قول مطلقا ومقيد بزمن وهو مستثنى من مقدر بعد قوله منع منها
أي منع ولم ينجز الا في كذا وقوله فينجز قرينة على هذا المقدور ولعله انما لم يأت بالعاطف مع
الاستثناء الثاني لاستقلال كل منهما (ص) أو ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فأنت طالق رأس
الشهر البتة أو الا ن فينجز (ش) يعني وكذلك ينجز عليه الطلاق اذا قال لزوجه ان لم أطلقك
رأس الشهر البتة فأنت طالق رأس الشهر البتة لان احدي البتين واقعة رأس الشهر على كل
تقدير اما بايقاعه ذلك عليها أو بمقتضى التعليق فهو كمن قال أنت طالق رأس الشهر البتة
وكذلك ينجز عليه الطلاق اذا قال لزوجه ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فأنت طالق الآن
البتة فالبتة واقعة اما الآن أو عند رأس الشهر على كل تقدير وهو المشهور وقوله فينجز راجع
الى قوله الان لم أطلقك مطلقا وما بعده وبحث ابن عبد السلام في الاخرة فقال لا يلزم فيها
الخلاف شيء بوجه لانه اذا حلف على ايقاع البتة رأس الشهر بوقوع البتة الآن فله طلب
تحصيل المحلوف عليه وهو ايقاع البتة عند رأس الشهر فاذا جاء رأس الشهر فله ترك ذلك
الطلب واختيار الحث كالكل حالف فاذا اختاره لم يمكن وقوع الحث عليه لانعدام زمان
البتة المحلوف بها لانه انما التزمها في زمان الحال الذي عاد ما ضاع عند رأس الشهر قال في توضيحه
وما قاله من عدم وقوع الطلاق لمضي زمنه يأتي على ما قاله ابن عبد الحكم فيمن قال لزوجه أنت
طالق اليوم اذا كتبت فلانا غدا انه اذا كلمه غدا فلا شيء عليه لان الغد مضى وهي زوجة وقد
انقضى وقت وقوع الطلاق ومثله لان القاسم في الموازية وما ذكره ابن عبد الحكم خلاف
أصل مالك والطلاق يلزمه اذا كلمه غدا وليس لتعليق الطلاق بالايام وجه وأشار المؤلف الى هذا
بقوله (ويقع) أي يحكم بوقوع طلاق البتة ناجزا في ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فأنت
طالق الآن البتة (ولو مضى زمنه) وليس لتعليقه بالايام وجه وليس له أن يقول أطلب بته رأس
الشهر فاذا جاء رأس الشهر فله ترك بته وطلب بته أولا فلا تقع لانعدام زمنها ولا يفيد ذلك
واذا كان وقوع البتة رأس الشهر لا بد منه ولو مضى زمنها الذي هو رأس الشهر صارت

(قوله كافي العتبية) الاولى أن يقول لما في العتبية أي الذي هو قوله كطالق اليوم هذا هو الواقع ويجب أن في العبارة تقديمها وأخيرا والاصل واستظهر على ذلك بقوله كطالق كافي العتبية بالمعنى أي أن المصنف نفعه بالمعنى ورد اللفظ كونه استظهارا فقال جعله تنظيرا أولى من جعله قياسا لأن شرط القياس أن يكون المقيس عليه متفقا عليه بين الخصمين والخصمان هنا ليسا متفقين فإن ابن عبد السلام وابن رشد خالفوا في ذلك انتهى إلا أنك خبير بأن الواقع من المصنف أنه استظهر فكيف الجواب بذلك إلا أن يقال الجواب عنه بالنظر لظاهر لفظه هنا بقطع النظر عن كلامه في التوضيح فإن لم يكلمه أصلا أو كلمه بعد غلظ بطلان عليه (قوله وكشف الغيب) معطوف على كان عليها أي لما كشف فهو فعل ماض وقوله كلاهما باطل أي كلا الأمرين الأول الذي هو قوله ما كان عليها عدة هنا باطل بل عليها عدة والثاني لما كشف أي أن عدم كشف الغيب باطل بل كشف الغيب أن الطلاق كان في مطلقة وحاصلا أن عليها عدة والطلاق تعلق بمطلقة أي بمطلقة بهذا الطلاق ولو قلنا أن العدة من يوم (٦٣) الحلف ومضى الزمن الذي تنقضي فيه العدة لانتفت عنها

العدة في المستقبل وتبين أن هذا الطلاق لم يتعلق بمطلقة به بل تعلق بأمرأة أجنبية فتأمل والثاني مترتب على الأول (قوله أن لم أطلقك رأس الشهر الخ) فيه إشارة إلى أنه أراد بالعدة رأس الشهر وهو الواقع في النص (قوله قال ابن القاسم) إشارة إلى أن المسئلة ذات خلاف ويوضح ذلك عبارة البيان ونصها واختلف في قول القائل امرأتى طالق ثلاثا أن لم أطلقها عند رأس الهلال على ثلاثة أقوال أولها لابن القاسم أن يحل الطلقة التي عند رأس الشهر لم يلزمه غيرها وأن أي وقف فقبل له إما جعلت النطليقة الآن والابانت منك بالثلاث وهذا يأتي

محمدة الوقوع على كلا التقديرين فجعلت خلافا لمختار ابن عبد السلام فيها واستظهر على ذلك كافي العتبية في المعنى بقوله (ص) كطالق اليوم أن كلمت فلانا غدا (ش) وكلمه غدا ثم انه يقع عليه الطلاق مقارنا لفجر اليوم الذي وقع فيه الحنث كما ذكره الشيخ كريم الدين فإنه قال ويبقى الكلام فيما إذا كلمه في غد ووقع عليه الطلاق فإن العدة تحسب من يوم الطلاق وهو يوم كلمه لا من يوم الحلف اذ لو كان كذلك لكان إذا تأخر من الحنث عن يوم الحلف بحيث تنقضي فيه العدة لما كان عليها عدة وكشف الغيب أن الطلاق كان في مطلقة وكلاهما باطل وهل يحسب ذلك اليوم من العدة لتبين الوقوع في أوله أم لا انتهى واستظهر بعض الأول (ص) وإن قال إن لم أطلقك واحدة بعد شهر فأنت طالق الآن البتة فإن جعلها أجزاء والاقيل له إما جعلتها والابانت (ش) يعني أن من قال لزوجه أنت طالق الآن ثلاثا إن لم أطلقك رأس الشهر طلقة قال ابن القاسم إن يحل الطلقة التي عند رأس الشهر لم يقع عليه شيء أي لا يقع عليه شيء بعد الشهر لوقوع المعلق عليه وكونه قبل الشهر لا يضر لما علمت أن المخبر قد يكون قبل أجله كقوله أنت طالق بعد شهر فيخرج عليه الآن وإن أبي أن يجعلها وقف وقيل له إما جعلت التطليقة الآن والابانت منك بالثلاث وإنما يقل والابانت لانها لا تبين بمجرد عدم التحجيل فإن غفل عنه حتى جاوز الأجل ولم يفعل الواحدة قبل مجيئه طلقت البتة (ص) وإن حلف على فعل غيره ففي البركنفسه وهل كذلك في الحنث أو لا يضرب له أجل الإيلاء ويتلوم له قولان (ش) يعني أن من حلف على فعل غيره بطلاق أو غيره وسواء كان ذلك الغير حاضرا أو غائبا كان ذلك الغير الزوجة أو أجنبية فإن كان بصيغة البرأي المطلق فهو كخلفه هو من كل وجه فلا فرق بين إن دخلت أنا الدار فأنت طالق وبين إن دخلت أنت أو فلان الدار فأنت طالق فينتظر أن أثبت ولا يمنع من بيع ولا وطء أما البر المؤقت كان لم يدخل فلان الدار قبل شهر فأنت طالق أو حرة فيمنع في الرقيق من البيع ولا يمنع فيه ولا في الزوجة من وطء وإن كان بصيغة الحنث المطلق كقوله إن لم يدخل فلان الدار فأنت طالق أو أنت حرة فاختلف فيه هل يمنع من البيع والوطء ويدخل عليه أجل الإيلاء كخلفه هو أو لا يكون كخلفه هو فلا يدخل عليه أجل الإيلاء وإنما يكون له بقدر ما يرى أنه أراد بيمينه ثم يقع عليه الحنث ولا يحتاج في وقوعه إلى حكم الحاكم قولان لابن القاسم لكن الثاني مذهب المدونة في كتاب العتق وما كان ينبغي للمؤلف التسوية بينهما ولو

على مذهبه في المدونة في الذي يقول امرأتى طالق إن لم أطلقها أنه يحل عليه الطلاق والثاني أنه إن جعل الطلقة التي جعل عند رأس الشهر لم يلزمه غيرها وإن أبي أن يجعلها ترك ولم يوقف على الطلاق فإن لم يطلق حتى هل الشهر بانتهى بالثلاث وهو قول أصبغ ومخنون والثالث أنه لا يوقف حتى يأتي الشهر فيبر بالطلاق عنده أو يحنث وإن جعل التطليقة قبل أن يأتي الشهر لم يخرج ذلك عن يمينه ولم يكن له بد من أن يطلق عند رأس الهلال والاحنث وهو قول المغيرة انتهى (قوله والابانت منك بالثلاث) المتبادر أنها بانتهى الآن وقوله حتى جاوز الأجل أي الذي هو رأس الشهر وقوله قبل مجيئه الأولى قبل المجاوزة لأجل أن يشمل الفعل في الأجل الذي هو رأس الشهر فإنه لا حنث إلا أن عبارة الشيخ أحمد تخالفه ونصه وانتظر لولم يطلع عليه إلا عند الأجل وأوقع اذ ذلك واحدة هل تكفيه أو لا يلزمه البتة وهذا الثاني هو الظاهر انتهى وهو الذي يظهر وهو يفيد أن المراد بانتهى الآن فتدبر (قوله البر المؤقت) هو الحنث المفيد (قوله وإنما يكون له بقدر ما يرى) ولا يمنع من وطئها من التلوم على الرابح

(قوله لشميل القول) كمن حلف أنه ما أخذ معلومه من الناظر أو دينه من مدينه فأظهر خطه أنه أخذ فلاحنت عليه لأن خطه بمنزلة اقراره قبل عيینه لا بعده لسبقية وجود الخط على الحلف وان لم يظهر الا بعد الحلف كما أفتى به عجم ولا مطالبة له حينئذ واعلم ان مثل الاقرار شهادة البينة كما لو قامت عليه بينة انه قد فذل فلانامثلا فالحلف بالطلاق ما قد فذل فلاحنت عليه لانه بمنزلة طعنه في البينة وهو جائز ولكن يحد (قوله بخلاف اقراره بعد اليمين) أي أو ثبوته بعد اليمين ولا يمكن من الحلف لرد شهادة تلك البينة لانها بمنزلة اقراره بعد اليمين (قوله ولا تمكنه زوجته ان سمعت اقراره) أي ولم تعلم صدقه من كذبه والاعلمت بعقضى علمها (قوله الا كرها) راجع للامرين التمكن والتزير (قوله ثم يقول كنت كاذبا في اقرارى) قد تقدم انه يقبل عند المفتى وهذا عناية به ويحجب بحمل ذلك عند القاضى وقوله فان شهدت أي عند القاضى وهو عين الذى قبله (٦٤) وسمعت ذلك زوجته أي فقط أي ولم تعلم صدقه من كذبه والظاهر ولو قال كنت

كاذبا في اقرارى (قوله الا كرها) أي عند الاكراه (قوله فلا اعتراض الخ) أي عليه بأن ابن عبد السلام اعترض قول التهذيب الا كراهية بأنه لا ينفعها كراهتها لا تباينه لها وانما ينفعها كونها مكرهة فن عبر بمكرهة أحسن من التهذيب (قوله ان كان بائنا) بان كان الطلاق ثلاثا (قوله عند محاورتها) أي مرادوتها للجماع (قوله هل يجوز لها أن تقتله) وان قتلت الا ان تثبت مادعته فلا تقتل اذ هو بيان للحكم فيما بينها وبين الله تعالى وهذا لا ينافي القصاص لاحتمال كذبها في دعواها انها سمعت منه ما بينها (قوله هل يجوز لها أن تقتله) أي اذا علمت أو ظنت انه لا يندفع الا بالقتل قال ابن عرفة

قال أولا وينالونه كفاء العلم ينقي ضرب الاجل من قوله أولا (ص) وان أقر بفعل ثم حلف ما فعلت صدق بيمين (ش) يعني انه لو أقر لزوجه مشلا انه تزوج أو تسرى علم انخاصته في ذلك فالحلف لها بالطلاق انه ما فعل ذلك وانى كنت كاذبا في قولى فانه يصدق في القضاء بيمين بالله انه كاذب في اقراره ولا شيء عليه لان كلامه أولا وأوجب التهمة وان كان مستفتيا لم يحلف ولو نكل عن اليمين ينجز عليه كما استظهره بعض الشراح ولو قال وان أقر بأمر اشمل القول (ص) بخلاف اقراره بعد اليمين فينجز (ش) يعني لو حلف بالطلاق لزوجه انه لا يتزوج أو لا يتسرى ثم يقر انه تزوج أو تسرى جارية فانه ينجز عليه الطلاق ولا يقبل منه انه كان كاذبا في اقراره لانه أقر بانعقاد اليمين ويقضى عليه فقوله فينجز أي بالقضاء وظاهر هذا انه يقبل منه في الفتيا (ص) ولا تمكنه زوجته ان سمعت اقراره وبانت ولا تتزى الا كرها (ش) يعني لو حلف الرجل لزوجه بالطلاق انه لا يتزوج عليها أو لا يتسرى جارية ثم قال لقد تزوجت بعد عيني أو تسرىت ثم يقول كنت كاذبا في اقرارى فانه لا يصدق وينجز عليه الطلاق حين اقراره لانه أقر بانعقاد اليمين فان شهدت عليه البينة باقراره فلا كلام في وقوع الطلاق عليه وان لم تشهد عليه البينة باقراره وسمعت ذلك منه زوجته فانه لا تمكنه ولا تتزى له الا وهى مكرهة وكرها اسم مصدر أكره ومصدرا كراه فأطلق اسم المصدر وأراد المصدر أي الا كرها فساوى مكرهة فلا اعتراض وواو وبانت واو الحال أي والحال انها بانت أي ان كان الطلاق بائنا وأما لو كان رجعا فليس لها الامتناع لاحتمال انه راجعها فيما بينه وبين الله (ص) ولتقدم منه وفي جواز قتلها له عند محاورتها قولان (ش) يعني انه يجب على المرأة حين سمعت اقراره ولا بينة لها ان تقتدى منه بما قدرت عليه ولو يشعر رأسها بالخصام نفسها منه فان لم يطلقها وطلب منها الجماع فانه يجب عليها أن لا تطيعه ولا تمكنه وهل يجوز لها أن تقتله عند طلبة ذلك منها أو لا يجوز لها ذلك فيه بخلاف وظاهر القول بجواز قتله سواء كان محصنا أم لا وهو ظاهر لشبهه بالصائل حيث علم أنه لا يندفع الا بالقتل (ص) وأمر بالفراق في ان كنت تحببني أو تبغضيني وهل مطلقا أو لا أن تجيب بما يقتضى الحنث فيجبرنا أو يبلان وفيها ما يدل لهما (ش) يعني ان الشخص اذا علق الطلاق على أمر مغيب لا يعلم صدقه من كذبه فانه يؤمر بالفراق قيل ندبا وقيل وجوبا من غير جبر من جهة الشارع كقوله أنت طالق ان كنت تحببني أو تحببني فراقى أو تبغضيني أو ان دخلت هذه الدار أو ان كنت دخلتها فقلت لا أحبك أو لا أبغضك أو قد دخلتها أو لم أدخلها

الصواب انها ان أمنت من قتل نفسها ان قتلتها

ولا

أو حاولت قتله ولم تقدر على دفعه الا بقتله وجب عليها قتله لا باحته وان لم تأمن من قتل نفسها في مدافعتها بالقتل أو بعد قتله فهي في سعة وكذا من رأى فاسقا يحاول فعل ذلك بغيره (قوله أولا ويجوز الخ) ظاهره ولو علمت انه لا يندفع الا بالقتل وظاهره ولو أمنت على نفسها القتل لو قتله لكن لا تمكنه الا اذا خافت القتل (قوله تحببني أو تبغضيني) من باب نصر و فرح وأبغض لغة رديئة انظر القاموس ٣ (قوله قيل ندبا وقيل وجوبا) يمكن الجمع بأن من قال ندبا اذا أجابت بما لا يقتضى الحنث وجوبا اذا أجابت بما يقتضيه (قوله أو ان دخلت هذه الدار) رديان الحكم مختلف بل يقال انه ان صدقها في قولها دخلت جبر على الفراق بالقضاء وان كذبها أمر بالفراق من غير قضاء

٣ قول المحشى وأبغض لغة رديئة بفتح همزة المتكلم وضم الغين مع كون الفعل متعديا فاللغة الجيدة أبغضه بضم الهمزة وكسر الغين مضارع أبغض الرباعي وعبرة القاموس وأبغضه ويغضني بالضم لغة رديئة اه معجم

وسواء فيها رجعت لتصديقه أو تكذيبه أو لم ترجع والفرق بين هذه ومسئلة المستنف أن المحبة لما كانت قلبية وكذا بغضها ولا يتوصل فيهما الابتكاز بها فترق حكمهما من مسئلة الدخول لاحتمال التوصل فيها الى الواقع من غيرهما فإله أبو الحسن على المدونة (قوله بان قالت لأحبك) أي أو قالت لأحبك ولا أبغضك أو سكنت (قوله وهو يحتمل) أي وهو الاحتمال (قوله أمر بانفاذا لايمان المشكوك فيها) ذكر الخطاب في هذه المسئلة قولين بالنسبة والوجوب واختار كونه واجبا (قوله يخالف للنقل) لأنه قال تحلفه بطلاقها لا كام زيدا ثم شك هل كله أم لا انتهى واعترض بان هذا هو الالاق في قوله وان شك (٦٥) هل طلق أم لا لان وقوع الطلاق اما

أن يكون بالتعليق أو غيره والمراد بالشك ما استوى طرفاه لا مطلق التردد فالوجه لا يؤثر وصحح كلام الشارح وهو أنه اذا حلف على فعل نفسه وشك هل حنت أم لا فيطلق عليه على المشهور وقيل يستحب له الفراق ويظهر به - ذانه فرق في الحكم بين حلفه على فعل نفسه مع شك في الحنت في أنه يقع وبين حلفه على فعل غيره مع شك في فعله في أنه لا يقع وانظر الفرق هذا ما في شرح عب واكنه خلاف المستفاد من بهرام فان مفاد بهرام أن التصور واحد والمخالفة من جهة أنه حكم بالتخيرونصه يعني وكذلك يخبر عليه الطلاق بالايمان المشكوك فيها ولذلك قال ابن غازي أي أمر بانفاذا لايمان المشكوك فيها كما في المدونة وكلام الشارح ليس بواضح ونص المدونة ومن لم يدرب بم حلف بطلاق أو عتق أو بشي أو نذرا أو صدقة فليطلق نساءه ويعتق رقيقه ويتصدق بثلاثة الخ (قوله هل صدر منه طلاق أولا) بان شك هل قال أنت طالق أو لم يقل أو شك هل حلف وحنت أو لم يفعل ولم يحنت وشك في حلفه على فعل غيره هل فعل أم لا الا أن يستند وهو سالم الخاظر الخ (قوله راجع الى استيفاء حكم الاصل)

ولا يعلم صدقها من كذبها وهل محل الامر مع عدم الجبر سواء أجايت بما يقتضي الحنت كما اذا قالت له في جواب قوله أنت طالق ان كنت تخميني نعم أحبك أم لا بان قالت لأحبك نظرا الى ما في نفس الامر وهو محتمل أن يكون مطابقا أو غير مطابق أو محل عدم الجبر اذا أجايت بما لا يقتضي الحنت وأما ان أجايت بما يقتضي الحنت فإنه يجبر على الطلاق أي ينجز عليه جبرا تأويلان وفي المدونة ما يدل له - ما والذهب الاول وهو الذي جزم به أولا (ص) وبالايمان المشكوك فيها (ش) هذا متعلق بأمر على حذف مضاف أي أمر بانفاذا لايمان المشكوك فيها من غير قضاء فمن لم يدرب بم حلف بطلاق أو عتق أو مشي أو صدقة فليطلق نساءه ويعتق رقيقه ويتصدق بثلاث ماله ويشي الى مكة وتقرير الشارح هنا يخالف للنقل (ص) ولا يؤمر ان شك هل طلق أم لا (ش) يعني أن من شك هل صدر منه طلاق أم لا فإنه لا يجبر على الطلاق بل ولا يؤمر به فضلا عن جبره بخلاف لو شك هل أعنتق أم لا فان العتق يقع لتسوف الشارع للحرية وفهم من قوله ان شك أن الظن ليس كذلك فمن ظن أنه طلق فهو كمن يظن ذلك والفرق بين الشك في الحدث والشك في الطلاق حيث ألقى في الثاني دون الاول هو أن الشك في الحدث راجع الى استيفاء حكم الاصل فان الاصل شغل الذمة بالصلاة فلا يبرأ منها الا بيقين وفي الطلاق راجع الى رفع حكم الاصل فان الاصل في الزوجة النكاح المبيح للوطء وهو لا يرتفع بالشك (ص) الا أن يستند وهو سالم الخاظر كروية شخص داخل الشك في كونه المحلوف عاياه وهل يجبر تأويلان (ش) صورتها شخص حلف وشك هل حنت أم لا كمن حلف مثلا أن لا يدخل عمر ودار زيد ثم رأى شخصا داخل الدار وأخارجا منها وشك الخالف وهو سالم الخاظر من الوسوسة هل هو عمر والمحلوف عليه أو غيره وخفي عليه الامر وتعدرا التحقيق فهذا يؤمر بالطلاق وهل يجبر عليه اذا أبي وينجز عليه أو يؤمر من غير جبر تأويلان واحترز بقوله وهو سالم الخاظر من غيره كالوسوسة فانه لا شيء عليه وعمل المراد بالوسوسة من استنكحه الشك وهو الظاهر الموافق لما ذكره في غير موضع كالشك في الحدث وشكوه أو ما هو أعم من ذلك (ص) وان شك أهنته أم غيرها (ش) أي وان أوقع الطلاق على زوجة معينة من زوجتين فأكثر ثم شك في الموقع عليها أهنته أم غيرها أو حلف بطلاق واحدة فحنت ولم يدرب من هي منه - ما أو ممن لزمه طلاق من شك في طلاقها ناجزا واذا ذكر في العدة ينبغي أن يصدق قياسا على المسئلة الآتية (ص) أو قال احدا كما طالق (ش) أي أو قال لزوجتيه احدا كما طالق أو امر أنه طالق وله امر أنان أو لزوجاته احدا كن طالق ولم ينو معينة في الجميع أو نوى واحدة ونسبها طلقا أو طلقن على المشهور ولا يختار عند المصريين بخلاف العتق فانه يختار حيث لانية وسوى المدينون في الاختيار والفرق للمشهور خفة العتق لجواز

(٩ - خوشي رابع) أي حكم هو الاصل أي تحصيل الاصل وهو شغل الذمة وكأنه يقول هو ان الشك راجع الى تحقيق شغل الذمة بالطلاق لان الحدث يشغل الذمة بالصلاة فالشك فيه كذلك لان من العلوم أن الصلاة لا يبرأ منها الا بيقين الا أنه لما عني أن يمنع ذلك ويقول لا نسلم أنه راجع لتحقيق شغل الذمة بان يقال هذا شك في المانع وهو لا يضر والحاصل أن بعضهم فرق بان الطلاق لم يؤخذ به لكونه شكافي المانع بخلاف الوضوء فانما هو شك في الشرط وردبانه شك حقيقة في المانع والاحسن الجواب بعظم المشقة في الطلاق لو أمر به فهو حرج وبسارة الوضوء (قوله ونسبها) وأما لو نوى معينة ولم ينسبها فانه يصدق في الفتوى بخير يمين مطلقا وكذا في

القضاء ان نوى بطلاقه الشابة أو الجدة أو من يعلم ميلها والافمين انظر عب (قوله وعدم تحيزه اذا علق بحقق) كما لو قال ان جاء المحرم فهي حرة وقوله ويعتق منه بالقرعة كما لو كان عنده عبدان وأراد أن يعتق أحدهما بالقرعة خشية كسر خاطر الذي لم يعتق اذا لم يضرب القرعة وكتب في ورقة حروفي ورقة رق ثم يخلط الورقتان ثم يعطي كل واحدة ورقة فن خرج لها حرة عتقت ومن خرج لها رق لم تعتق هذا ما ظهر لي في تصويره وانظر لو فعل ذلك في الطلاق نهل تطلق المرأة أن أو لا تطلق الا التي جاءت لها الورقة التي فيها طالق وذلك لو فعل ذلك في الزوجتين مثلا لكتب في ورقة طالق وفي الاخرى لا وخلطهما معا ثم أعطي كل واحدة ورقة وقضية التفرقة وقوع الطلاق في المرأة معا ولا يجرى (قوله فروق ضعيفة) وجه ضعف الاول أن قوله لجواز تبعية قد يضرع تشوف الشارع للحرية فقياسه عتقهما عليه لا يعتق أحدهما فقط كما هو الواقع وقوله وعدم تحيزه قد يضرع بان علة تحيز الطلاق لو بقي عليها في فرض المصنف شبهة بنسكاح المتعة وهذا لا يقضي بعق أحدهما (٦٦) فقط بل لا مانع مع هذا أن يعتق معا وقوله وكونه يعتق بالقرعة قد يضرع

بان عتقه هنا واحدة باختياره فيه كسر لمن لم تعتق فكان القياس عتقهما بخلاف عتق القرعة في غير هذه فانها وان كسرت من لم يعتق لكن دون كسرها باختياره عتق غيرها لان علم الدخول في القرعة يوجب رضا كل بما يظهره الله دون اختيار الشخص نفسه كذا في عب الا أنك خير بان قوله لجواز الخ علة لخفة العتق وما كان يصح ذلك الا لو قال والفرق للشهود وجواز التبعيض الخ ثم بعد هذا كله فنقول لا يخفى أنه فرق واحد لا فروق وقوله لجواز الخ علة للخفة فلم يتم ما ذكر (قوله أو أنت خير) والفرض لانية له والاطلاق من نوى طلاقها وهذا اذا كان نسقا والاطلاق الاول قطعاً والثانية بارادته (قوله الآن يحدث نية) أي نية التحيز (قوله وانظر لو قال أردت بالاضراب بقاء الاول) أي مع نيته ابتداء التحيز

تبعية وعدم تحيزه اذا علق بحقق ويعتق منه بالقرعة قال البساطي وهي فروق ضعيفة والذي يظهر لي أن الطلاق لا يؤمن معه من العود للعصمة بخلاف العتق (ص) أو أنت طالق بل أنت (ش) أي فانهما يطلقان لان اضرابه عن الاولى لا يرفع عنها طلاقا فقوله (طلقتا) جواب عن المسائل (ص) وان قال أو أنت خير (ش) يعني أنه لو قال لاحدى زوجتيه أنت طالق ثم قال للاخرى أو أنت طالق فهو بالخيار فيهما ان شاء طلق الاولى أو الثانية اللخمى الا أن يحدث نية بعد تمام قوله أنت طالق فان الاولى تطلق عليه خاصة لانه لا يصح رفع الطلاق عنها بعد وقوعه ولا تطلق الثانية لانه جعل طلاقها على خيار وهو لا يختار طلاقها الا الاولى (ص) ولأنت طلقت الاولى الا أن يريد الاضراب (ش) يعني لو قال لاحدى زوجتيه أنت طالق وقال للاخرى لأنت طلقت الاولى فقط الا أن يكون أراد بقوله لأنت الاضراب عن الاولى ثم التفت الى الثانية وقال أنت فان الثانية تطلق أيضا وبعبارة قوله الا أن يريد الاضراب راجع للسئلتين أعني أو أنت ولا أنت أي فيخبر في قوله أنت طالق أو أنت بين الاولى والثانية الا أن يريد الاضراب فيطلقان معا ولا شيء عليه في الثانية اذا قال أنت طالق لأنت الا أن يريد الاضراب فتطلقان معا وانظر لو قال أردت بالاضراب بقاء الاول في عصمتي فهل يعمل بنيته مطلقا أو في الفتوى (ص) وان شك أطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا لم تحل له الا بعد زوج وصدق ان ذكر في العدة ثم ان تزوجها وطلقها فكذلك الا ان يثبت (ش) يعني انه اذا تحقق وقوع الطلاق على زوجته ولا يدري هل هو طلاق أو اثنتان أو ثلاث فانها لا تحل له الا بعد زوج لاحتمال كون الطلاق ثلاثا فان ذكر أن طلاقه كان قاصرا عن الثلاث فانه يصدق بلا عين لكن ان ذكر في العدة فله رجعتها وان ذكر بعد العدة كان خاطبا من خطبها وان بقي على شكه حتى تزوجها بعد زوج ثم طلقها واحدة فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه واحدة ثم ان تزوجها وطلقها اثنتين فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه واحدة ثم ان تزوجها وطلقها ثلاثا فلا تحل له

وخلاصته أنه قال أردت بالاضراب بقاء الاول لكوني نويت التحيز ابتداء (قوله أو في الفتوى) أي واما في القضاء فلا يعمل بنيته لانه لما قال قصدت الاضراب فكأنه اعترف بطلاقهما معا (قوله أطلق) بدل من قوله شك أو عطف بيان (قوله ان ذكر في العدة) وأخرى بعدها لان في العدة مراجعتها وليس له ذلك بعدها (قوله الا أن يثبت الخ) أي حقيقة أو حكما كما اذا قال اذا لم يكن طلاق عليك ثلاثا فقد وقعت عليك تكملة الثلاث فيقطع الدور (قوله وطلقها اثنتين) أي ثانی مرة فلا ينافي أن تلك الطلقة واحدة وقوله وطلقها ثلاثا أي ثالث مرة وهكذا وأما غير هذه المسئلة من مسائل الشك فلا دوران فيها بل تارة لا تحل الا بعد زوج وتارة فلا يأتى فيها قوله ثم ان تزوجها وطلقها فكذلك الخ وبيان ذلك أنه اذا شك في واحدة واثنتين تحل قبل زوج فان طلقها جاء الشك في الثلاث فلا تحل الا بعد زوج فان طلقها ثانيا فكذلك فان طلقها ثالثا تحل قبل زوج ثم اعلم على ذلك وان شك هل طلق واحدة أو ثلاثا لا تحل الا بعد زوج فان طلقها واحدة تحل وكذا ان طلقها ثالثة فان طلقها رابعة تحل قبل زوج وان شك هل طلق اثنتين أو ثلاثا لم تحل الا بعد زوج فان طلقها واحدة فكذلك فان طلقها ثانيا تحل وان طلقها ثالثة لم تحل واعلم

على هذا انتهى من محشى نت (قوله خلف الآخر) الاولى الراولى صدق بحلف (٦٧) الا تحرق قبل حلف صانع الطعام وبعده

ولعله نبه على المتوهم (فسوله من صنع طعاما مثلا) اشارة الى أن قول المصنف صانع طعام فرض مسئلة وكذلك لو حلف شخص على آخر أنه يركب أو يلبس أو يقرأ أو يسافر وتجاوز ذلك وحلف الآخر لا أفعل ذلك حنت الاول (قوله والا فلا حنت على واحد منهما) الا أن تكون يمينه لا تدخل طائعا ولا مكرها فنحن بالاكراه (قوله هذا يسمى تعليق التعليق) ذكر ابن شامس أن مسئلة المصنف هي تعليق التعليق وتبعه ابن غازى وبازعه نت بان تعليق التعليق ما قاله ابن عرفة تعليق التعليق تعليق على مجموع الامرين كان دخلت هذه الدار فانت طالق ان كانت لزيد لا يحنث الا بدخولها او كونها لزيد ولو على النخبة بالاقبل اعتبارا بالتعليقين اه (قوله ولا فرق الخ) أى خلافا للشافعى فى أن الحنت اذا فعلها على عكس الترتيب لان الثالث معلق على الثانى والثانى معلق على الاول لكن حيث كان من قبيل تعليق التعليق فالوجه مع الشافعى وقضية المذهب أن الجواب يحتمل أن يكون للاول أو للثانى فلا يبرأ الا بالاثنتين تقادم هذا على هذا أو بالعكس (قوله لان المراد بالنخبة بالبعض الخ) هكذا نسخته وقوله بان يكون الفعل صادقا الخ أى أن الفعل كالا كل صادق بالكل أى صادق بأكل الكل والبعض فالمصدق عليه أكل الكل وأكل البعض فالفعل هو الاكل وما صدقانه أكل الكل وأكل البعض (قوله صادق

الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيها ثلاثا وهذه عصمة جديدة ثم ان تزوجها وطلقها أربعين فلا تحل له الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه اثنتين فواحدة من الأربع تمام العصمة الاولى والباقي عصمة ثانية ثم ان تزوجها وطلقها خمساً فلا تحل له الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه واحدة فاثنتان تمام العصمة الاولى والباقي عصمة ثانية ثم ان تزوجها وطلقها ستاً فلا تحل له الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ثلاثاً ثم ان تزوجها وطلقها سبعة فلا تحل له الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه اثنتين فواحدة تكمل للعصمة الاولى والباقي عصمتان ثم ان تزوجها وطلقها ثمانية فلا تحل له الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه واحدة ثم ان تزوجها وطلقها تسعة فلا تحل له الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ثلاثاً ثم ان تزوجها وطلقها عشرة فلا تحل له الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه اثنتين فواحدة من العشرة تكمل للعصمة الاولى وتبقى ثلاث عصمات وهكذا فلا يخلص من ذلك الا بالينة وعلم بما قررنا أن تصديقه لا ينقيد بدعواه ذلك فى العدة فقوله فى العدة ليس معمولاً لذكر وانما هو معمول لعامل مقدر أى وارتمجع فى العدة (ص) وان حلف صانع طعام على غيره لا بد أن تدخل خلف الآخر لا دخلت حنت الاول (ش) يعنى أن من صنع طعاما مثلاً ودعا اليه الناس وحلف على شخص معين لا بد أن تدخل دارى مع الناس خلف الآخر أنه لا يدخل دار صانع الطعام وتنازعاً فإنه يقضى على صانع الطعام بالحنث لانه حلف على شئ لا يملكه والاخر لا حنت عليه لانه حلف على امر يملكه أما لو طاع المخلوق عليه بالدخول وحنث نفسه فلا حنت على صانع الطعام فقوله حنت بضم الحاء وكسر النون المشددة مبنياً للمجهول أى قضى بحنثه عند التنازع لا بفتحها وتخفيف النون لانه بوجه أنه يحنث ولو طاع الثانى بالدخول كما هو منه كلام الشارح وليس كذلك ومحل كلام المؤلف ما لم يدخل الثانى مكرهاً والا فلا حنت على واحد منهما أما الاول فلانه حلف على الدخول وقد حصل وأما الثانى فلان دخوله مكرهاً (ص) وان قال ان كملت ان دخلت لم تطلق الابهما (ش) هذا يسمى تعليق التعليق وهو صحيح لازم يعنى أنه اذا قال لزوجته ان دخلت هذه الدار فانت طالق ان كملت زيدا أو أنت طالق ان دخلت الدار ان كملت زيدا أو ان دخلت هذه الدار ان كملت زيدا فانت طالق فانت طالق الابهما معاً لانها ان دخلت الدار أو لا تعلق الطلاق على تكليم زيد وان كملت زيدا أو لا تعلق على دخول الدار فلا يحصل الا بجموعهما ولا فرق بين أن تفعل الشرطين على ترتيبهما فى اللفظ أو على عكسه ولا يخالف هذا ما مر فى باب اليمين من النخبة بالبعض لان المراد بالنخبة بالبعض ان يكون الفعل صادقا على الكل وعلى البعض كقوله ان أكلت هذا الرغيف فانت طالق فان الاكل صادق بكل الرغيف وبعضه وأما الشرطان فكل منهما غير الآخر وغير صادق عليه وهذا يشكل على قسوله لها ان دخلت هذين الدارين فانت طالق قد دخلت احدهما فانه يحنث بذلك مع أن كل دار غير الاخرى وغير صادقة عليها ولك أن تقول لا اشكال لان قوله ان دخلت هذين الدارين فانت طالق مثل قسوله لها ان أكلت هذا الرغيف فانت طالق فكما ان الاكل فى الرغيف صادق بالكل والبعض كما مر كذلك الدخول فى الدارين صادق بالكل والبعض ولا ينحصر التعليق على شيئين بل ولو تعدد ولما انتهى الكلام على مسائل التعليق شرع فيما تعلق فيه الشهادة وما لا تعلق من تعليق أو انشاء وحصل كلامه أن التلقيق يكون فى الاقوال

بكل الرغيف) أى بأكل كل الرغيف وأكل بعضه (قوله كذلك الدخول فى الدارين) أى الدخول المتعلق به ما يصدق به ما جيعا وبأحدهما أى صادق بدخولهما أو بدخول أحدهما (قوله بل ولو تعدد) الاولى بل ولو كان أكثر (قوله من تعليق) اما من حيث

ذاته أو من حيث حصول المعلق عليه الأول هو ما أشار إليه بقوله أو بتعليقه على دخول دار في رمضان وذى الحجة والثاني ما أشار له بقوله أو بدخوله فيه ما أو بكلامه الخ وقوله أو أنشاء هو ما أشار له الشارح في حل قول المصنف وإن شهد شاهد بحرام الخ (قوله ولو اختلفت) أى فى اللفظ أى والحال أنهم امتنعوا فى المعنى فى الجملة كما يتبين (قوله بحرام) بالرفع خبر لمبتدأ محذوف وكذا فيما بعد كما يشير له تمثيل الشارح بقوله أنه قال لزوجه أنت على حرام (٦٨) الخ (قوله يعنى أنه إذا شهد عليه شاهد) لا يخفى أنه كما يتأتى ذلك فى

الإنشاء يتأتى ذلك فى التعليق كان يقول أن دخلت الدار فأنت حرام أن دخلت الدار فأنت بنة (قوله لا اتفاق القولين فى المعنى على البينونة) فيه أن البنة لا يتوى فيها وأنت حرام يتوى فيها قبل الدخول وأجيب بأنه هنا منكر فلا يتأتى منه تنويه (قوله والآخر بالحلل الخ) هذا أخص من الأول فهما متفقان معنى فى الجملة (قوله أو بتعليقه الخ) معطوف على بحرام ولا يخفى ما فى المتن حيث نثرت من التكلف لأن المعنى حينئذ أو شهد شاهد بتعليقه على دخول دار فى رمضان وشهد شاهد آخر بتعليقه عليه فى ذى الحجة (قول المصنف أو بدخوله فيهما) هذه شهادة ملفقة فى فعل متقدم معلق عليه من حيث حصوله لا من حيث التعليق به (قوله لأن الطلاق انما يقع من يوم الحكم) هذا إذا كان عند القاضي وأما عند المفتى فما تعتقه الزوجة من تاريخ الطلاق فإن لم تعتقد شيئا فينبغي من يوم الحكم كذا فى عب وانظر فإنه لا حكم حينئذ والظاهر أن يقال انما تعتد من يوم ثبوت ذلك بالبينة (قوله وحلف على الزائد) أى على

ولو اختلفت وفى الفعل المتحد لافى المختلف منه ولا فى القول والفعل كما أشار إلى ذلك بقوله (ص) وإن شهد شاهد بحرام وآخر بنة (ش) يعنى أنه إن شهد عليه شاهد أنه قال لزوجه أنت على حرام وشهد الشاهد الآخر عليه أنه قال لها أنت طالق البنة أو بالثلاث فإن الشهادة تلتق ويلزمه الطلاق الثلاث لاتفاق القولين فى المعنى على البينونة وإن اختلفا فى اللفظ ومثله لو شهد أحدهما بالإيمان اللازمة والآخر بالحلل على حرام (ص) أو بتعليقه على دخول دار فى رمضان وذى الحجة (ش) يعنى لو شهد عليه شاهد أنه قال فى رمضان إن دخلت دار زيد فأمرأتى طالق وشهد عليه آخر أنه قال فى ذى الحجة إن دخلت دار زيد فأمرأتى طالق فإن الشهادة تلتق ويلزم ما شهد به لأنهما شهدا بقول واحد وهو التعليق وإن اختلفا فى زمنه والموضوع أن الدخول للدار بعد ذى الحجة ورمضان ثابت بهذين الشاهدين أو غيرهما (ص) أو بدخوله فيهما (ش) صورتها أنه قال إن دخلت دار فلان فأمرأتى طالق وشهدت البينة عليه بذلك ثم بعد ذلك شهد عليه شاهد أنه دخل الدار فى شهر رمضان وشهد عليه الشاهد الآخر أنه دخلها فى ذى الحجة فإن الشهادة تلتق لأن الدخول فعل واحد وإن اختلف زمنه ويلزمه الطلاق (ص) أو بكلامه فى السوق والمسجد (ش) موضوع المسئلة أن تعليق الطلاق على حصول الكلام لزيد مثلا ثابت لكن شهد شاهد أنه كلف فى السوق وآخر أنه كلف فى المسجد فإن الشهادة تلتق لأن الكلام قول واحد وإن اختلف زمنه ويلزمه الطلاق أو العتق أن يحلف به (ص) أو بأنه طلقها أو ما عصرو يوما بمكة لفقت (ش) يعنى لو شهد عليه شاهد أنه طلق امرأته بمكة وشهد عليه آخر أنه طلقها بمصر فإن الشهادة تلتق إذا كان بينهما زمن يمكن فيه أن ينتقل من مصر إلى مكة والابطال بشهادتهما وإذا وجد الشرط المذكور لفقت سواء كان الزمن تنفضى فيه العدة أم لا لأن الطلاق انما يقع من يوم الحكم بشهادتهما (ص) كشاهد بواحدة وآخر بأزيد وحلف على الزائد ولا يجزئ حتى يحلف (ش) التشبيه فى التلقيق والمعنى أنه إذا شهد عليه شاهد أنه طلقها طلاقا واحدة وشهد عليه الآخر أنه طلقها طلاقين فإنه يلزمه طلاق واحدة ولا تنافهما عليها وحلف على نفي الزائد فإن حلف أنه ما طلق واحدة ولا أكثر خلى سبيله وإن نكل سجن حتى يحلف فإن طال حبسه دين أى وكل دينه ولا يلزمه غير الواحدة (ص) لا بفعلين أو بفعل وقول (ش) قد علمت أن الشهادة فى الطلاق لا تلتق فى الفعلين ولا فى الفعل والقول وانما تلتق فى القولين فقط فقوله لا بفعلين أى يختلف الجنس كشهادة أحدهما بحلفه أنه لا يدخل الدار وأنه دخلها والآخر أنه لا يركب الدابة وأنه ركبها أو ما يفعله من متحدى الجنس فقد مر أن الشهادتين يلفق فيهما فى قوله أو بدخوله فيهما فإن قلت الشهادة فيما ذكر بفعل وقول من كل منهما لا بفعلين فقط قلت غلب جانب الفعل لأنه المقصود وكذلك لا تلتق الشهادة إذا شهد أحدهما بفعل والآخر بقول (ك) شهادة (واحدة بتعليقه بالدخول) لدار زيد (و) شهادة (آخر بالدخول) ولا يلزم المشهود عليه يمين كما قاله أبو الحسن عن ابن المواز

نفي الزائد أى حلف لا جمل نفي الزائد (قوله فإن حلف أنه ما طلق واحدة ولا أكثر) لعله انما طلب بذلك لكونه منكر أصل الطلاق والافقضية الحال أنه يقول ما طلق أكثر والظاهر أنه إن حلف ما طلق أزيد يتكفى وحرر (قوله خلى سبيله) أى من حيث أنه لا يسجن ولا يضرب فلا ينافى لزوم الواحدة (قوله أى وكل دينه) أى من حيث لا يلزمه الزائد على الواحدة (قوله لا تلتق فى الفعلين) أى المختلف فى الجنس (قوله لا بفعلين الخ) محل قوله لا بفعلين ما لم يستلزم أحدهما الآخر واللفقت كشاهد بربح خروا آخر

بشر به أفصح والحاصل أن شارحنا ذكر في مسألة القول والفعل عدم اليقين وذكر عن الشيخ عبد الرحمن في الفعلين المين (قوله على المشهور الخ) مقابله ما للخمى فانه قال أرى أن يحال بينهما حتى يقرأ أو تقطع البيضة بالشهادة عليه (تبيينه) هذا حكم انكاره وأما لو صدقهما وادعى النسيان أيضا أطلق كلهن وان عينها الصدق (قوله فانه يحلف لردها كل واحد منهم) أي يحلف عينا واحدة على تكذيب الجميع كما صرح به البدر في شرحه (قوله عند ربعة) بل وعند غيره كما تقدم في قوله ولا يفعلين وحاصله أن الحكم في التعاليق المختلفة لا يلزمه شيء ويحلف فان نكل فيتفق ربعة مع مالك في قوله المرجوع عنه أنه يلزمه الثلاث ويحلف في الرجوع اليه (قوله من انه) أي عنده أي مالك يحبس فان طال دين فاذا علمت ذلك فقوله وهو خلاف قول مالك يلزمه واحدة لاجتماع اثنين عليها لا يظهر لان ذلك انما هو في التعاليق المتقدمة وفيما اذا لم يكن تعليق وشهد ثلاثة كل واحد بطلقة واعلم أنه ليس بينهما اختلاف عند القابسي في انه يلزمه طلبة لاجتماع اثنين عليها ويحلف لردها الثالث فان نكل لزمه طلبة ثانية وعليه فهم متفقان لكن على قول مالك المرجوع عنه فيما اذا نكل هكذا يفيد كلام الخطاب وغيره (٦٩) ولم أرفى كلامهم ما يفيد أن ربعة قولاً فيما اذا

نكل أن يحبس فان طال دين كما هو قول مالك المرجوع اليه وأما عند غير القابسي فالخلاف بين ربعة ومالك جار فيهما وهو أن ربعة يقول ان حلف لا يلزمه شيء فيهما وان نكل لزمه الثلاث وأما مالك فيقول يلزمه واحدة لشهادة اثنين ويحلف لردها الثالث فان نكل لزمه ثانية على قوله المرجوع عنه وأما على ما رجح اليه فانه يحبس وان طال دين فالخلاف بين ربعة ومالك فيهما في حالي الحلف والنكول وعلى هذا قول المصنف وان شهد ثلاثة فهو انما يجري في التعاليق المختلفة على قول مالك المرجوع عنه وهو ضعيف من أنه اذا نكل لزمه الثلاث وأما على القول المرجوع اليه وهو المعتمد فانه اذا نكل سجن فان طال دين (قوله تو كيل) أي

وذكر الشيخ عبد الرحمن في مسألة الفعلين أنه يحلف على كذب ما شهد به وظاهره ولو في الفتوى وأنه ان نكل يحبس وان طال دين وهذا على القول المرجوع اليه وهو الموافق لما مشى عليه المؤلف فيما يأتي في الشهادات وأما على القول المرجوع عنه فيلزمه حيث نكل طلقاً كان كره ح (ص) وان شهد بطلاق واحدة ونسيها لم تقبل وحلف ما طلق واحدة (ش) يعني لو شهد عليه شاهدان أنه طلق واحدة معينة من نسائه ثم نسي اسمها والزواج يكذب ما في ذلك فان الشهادة لا تقبل حينئذ على المشهور لعدم تعيين المشهود بطلاقها لكنه يلزم الزوج اليقين أنه ما طلق واحدة من نسائه فان حلف برئ وان نكل يحبس حتى يحلف وان طال دين ولا شيء عليه وانما يلزم الزوج اليقين لان البيضة أوجببت التهمة وان بطلت الشهادة (ص) وان شهد ثلاثة يمين ونكل فالثلاث (ش) يعني انه اذا شهد عليه ثلاثة كل يمين كما اذا شهد عليه واحد أنه لا يكلم زيدا وأنه كذب وشهد عليه آخر أنه حلف أنه لا يركب الدابة وأنه ركبها وشهد ثالث أنه حلف أن لا يدخل دار زيدا وأنه دخلها فانه يحلف لردها كل واحد منهم ولا يلزمه طلاق عند ربعة وهو خلاف قول مالك يلزمه واحدة لاجتماع اثنين عليها وهو قول أصبغ ومطرف وعبد الملك فان نكل طلقت عليه ثلاثاً على أحد قولي مالك في التطبيق عليه بالنكول وهو المرجوع عنه والمرجع اليه ما مر من أنه اذا نكل يحبس حتى يحلف وان طال دين * ولما أنهى الكلام على أركان الطلاق وكان منها الاهل وهو الزوج أصالة شرع في الكلام على نائبه وهو أربعة تو كيل ورسالة وتعليك وتخيير فقال

فصل في ذكر هذه الأنواع وأحكامها وقد عرفت ابن عرفة كلاماً من هذه الأربعة انظره في الشرح الكبير (ص) ان فوضه لها تو كيل لافله العزل (ش) يعني أن الزوج اذا فوض الطلاق الى زوجته على سبيل التوكيل فله أن يعزلها قبل ايقاعه كالمكمل موكل بذلك والضمير ذو تو كيل (قوله وقد عرفت الخ) عبارة كـ ولما أنهى الكلام على أركان الطلاق وكان منها الاهل وهو الزوج أصالة شرع في الكلام على نائبه وهو أربعة تو كيل ورسالة وتعليك وتخيير التوكيل جعل انشائه يبدأ غير باقيا منع الزوج منه فله العزل قبله اتفاقاً والضمير المضاف الى الانشاء يعود على الطلاق لدلالة السياق والجنس وهو جعل مناسب للمحدود وذلك بيم التامليك والتخيير وقوله باقيا منع الزوج منه يخرجهم لان له العزل في التوكيل وأخرج الرسالة بقوله جعل لان الرسول لم يجعل له الانشاء وهو جلي والرسالة جعل اعلام الزوجة بثبوتها لغيره ان كان اثنين كفي أحدهما فخرج بقوله جعل اعلام الو كالة والتامليك والتخيير وقوله ثبوت أي ثبوت الطلاق أي حصوله من الزوج ثم قال والتامليك جعل انشائه حقاً لغيره واجبا في الثلاث يخص بما دونها بنية أحدهما فبقوله جعل انشائه يدخل فيه التوكيل فان خرج به بقوله حقاً لغيره ثم أخرج التخيير بقوله واجبا في الثلاث وأشار بقوله يخص بما دونها الخ الى ان له منها كرتها فيما زاد على الواحدة بخلاف التخيير فلا بد من النية في التامليك والافلامنا كرتها والضمير في دونها يعود على الثلاث وضمير أحدهما يعود على الزوجين ثم قال والتخيير جعل الزوج انشاء الطلاق ثلاثاً حكماً أو نصاً أخرج به التامليك والحكم بقوله خيرتك وما شابهه والنص ملكتك ثلاثاً قال بعض وفي جعل الرسالة داخلية في النيابة في الطلاق نظر انما هو نيابة في التبليغ لافي الايقاع الا أن يريد بقوله النيابة ما هو أعم منها في الايقاع والتبليغ انتهى (قوله على سبيل التوكيل) هذا

يقتضى أن الخافض المزروع على (قوله وغيره) أي وهو المستتر في فوض (قوله أي فوض الزوج) أي المكلف ولو سكر حراما وهل الآن
 عيز الخ (قوله وتو كيلا يحتمل أنه منصوب بنزع الخافض الخ) يقتضى أن الخافض في فخالف ما تقدم (قوله أي بسبب التوكيل) فيه
 أن التوكيل تفويض فيكون الشيء سببا في نفسه فلو جعل الباء للتصوير ولم يجعلها للسببية لكان أحسن ويصح أن يجعل قوله تو كيلا
 مفعولا مطلقا أي تفويض تو كيلا (قوله أي فوض التوكيل الخ) لا يظهر ذلك لأنه لم يفوض التوكيل إنما فوض الطلاق على سبيل
 التوكيل فالتوكيل تفويض خاص (قوله ان تزوج عليها) أي قالت له مثلاً إني أخاف أن تضارني بتزويجك علي فقال لها ان تزوجت علي
 فأمرتك بذلك أو أمر الداخلة بذلك والاولى للشارح أن يزيد فيقول فأمرها وأمر الداخلة بيدها تو كيلا كما هو ظاهر وليس المراد أنه
 وكلاهما على الطلاق ابتداء ثم قال بعد أمر (٧٠) الداخلة بذلك كما أفاده بعض شيوخنا (قوله وكيلا على التخيير والتملك) أي

لا وكيلا في الطلاق أي وكلاهما على
 أن يخيرها أو يملكها إلا أنه سياتي
 للشارح بخطي المصنف وسياتي
 (قوله لا تخير أو تملك) والاستثناء
 بأن شاء الله لغو في الثلاثة والهزل
 ليس جدا انظر عب (قوله وهو في
 الحقيقة يخرج من قوله فله العزل)
 وذلك لأن عطفه على تو كيلا
 لا يفيد ذلك وفي تسمية ذلك مخرجا
 تسامح لأن الإخراج فرع الإدخال
 والمزيل للقلق أن يقول ان تخيرا
 وتعليك كما معمول لمخدوف والتقدير
 لأن فوضه تخيرا أو عليك كالفليس
 له العزل (قوله ولهذا) أي ولكونه
 معطوفا على تو كيلا وفي الحقيقة
 مخرج الخ (قوله دون التخيير)
 أي فليس بمباح قطعاً سياتي الخلاف
 بالكراهة والجواز (قوله أمرك
 بيدك) صيغة وكذا اطلق نفسك
 وكذا وأنت طالق وكذا وطلاقك
 بيدك وقوله وفي الموازية الخ
 ظاهر العبارة خصوص هذه اللفظة
 وكذا قوله وفي العينية الخ ولعله أراد
 بالغير غير مخصوصا والإدخال
 فيه العينية وقوله دون تخير أي

في قوله فوضه البارز للطلاق وغيره الزوج أي فوض الزوج ايقاع الطلاق وتو كيلا يحتمل
 أنه منصوب بنزع الخافض أي بالتوكيل أي بسبب التوكيل ويحتمل أنه منصوب على التمييز أي
 فوض التوكيل لها فيكون تمييزاً محمولا عن المفعول كقوله هم غرست الأرض شجرة إلا أن هذا
 النوع من التمييز فيه خلاف بينهم فالاولى أنه منصوب بنزع الخافض (ص) الالتهق حق
 (ش) أي زائد على التوكيل كما إذا شرط لها مثلاً إذا تزوج عليها فأمرها أو أمر الداخلة بيدها
 فإنه حينئذ ليس له أن يعزلها لأن الحق وهو رفع الضرر عنها تعلق لها وماذا كره هنا من أن له
 عزلها حيث وكلها بخالف لقوله فيما يأتي وهل له عزل وكيلا قولان وأجاب بعضهم بأن المراد
 بوكيله فيما يأتي وكيلا على التخيير والتملك (ص) لا تخير أو تملك (ش) معطوف على تو كيلا
 وهو في الحقيقة يخرج من قوله فله العزل أي فله العزل لافي التخيير والتملك وله إذا كان
 في العبارة قلق وصيغة التخيير اختارني أو اختارني نفسك وروى محمد وأطلق نفسك ثلاثاً أو
 اختارني أمرك والتملك مباح كما يأتي دون التخيير وصيغة التملك كل لفظ دل على جعل
 الطلاق بيدها أو بيد غيرها دون تخيير كقوله أمرك بيدك وطلق نفسك وأنت طالق ان شئت
 وطلاقك بيدك وفي الموازية وغيرها ملكتك وفي العينية وليتك أمرك (ص) وجعل بينهما
 حتى تجيب (ش) يعني أن الزوج إذا ملك زوجته أو خيرها طلاقاً فإنها لا تعهل بل يحال بينه
 وبينها حتى تجيب بما يقتضي رداً أو أخذ المأبى بخلاف الموكة فإن الأمر بيده لم يخرج عنه
 إليها فله عزلها والتسكن منها وينبغي إذا تعلق بالتوكيل حق أن يصير حكمه حكم التملك
 والتخيير (ص) ووقفت وان قال إلى سنة متى علم فتقضى والاسقطه الحاكم (ش) يعني أن
 الزوج إذا قال لزوجته أمرك بيدك إلى سنة ووقفت متى علم ذلك ولا تترك تحتها وأمرها بيدها
 حتى توقف فتقضى رداً وطلاقاً لأن يطأ وهي طائفة فيزول ما بيدها ولا قضاء لها بعد الأجل
 عملاً باللفظ فإن أوقفها الحاكم وأمرها بإيقاع الطلاق أو ردها بيدها من التملك فلم تفعل فإنه
 يسقط ما بيدها ولا يعملها وإن رضى الزوج لحق الله تعالى لأن فيه التمادي على عصمة مشكوك
 فيها والواو في قوله وان قال إلى سنة وأوالحال وان وصلياً لا وأوالنكاحية والانتكاح ما قبل
 المبالغة مع قوله وحيل بينهما حتى تجيب وعبارة لا شك أن مفاد قوله وحيل بينهما ما غير مفاد
 قوله ووقفت الخ إذ مفاد الاول منع الزوج منها ومنعهامنه ومفاد الثاني طلبها بان تقضى
 بإيقاع الطلاق أو ردها بيدها وبهذا تضاع جعل الواو في قوله وان قال الخ للمبالغة خلافاً لمن

بلفظه أو بلفظ ثلاثاً (قوله لما يأتي) أي من كونها تطلق نفسها ثلاثاً أو واحدة (قوله بخلاف الموكة)
 أي فإنه لا يحال بينه وبينها وقوله فان الخ للتعليل ^{تنبه} لانفقة المرأة من الحيولة لأن المانع من قبلها وأذامات أحدهما فانهما
 يتوارثان (قوله أن يصير حكمه الخ) أي فيحال بينهما حتى تجيب وقوله والتسكن منها أي من وطئها وخلاصته أن وطئ الموكة عزل لها
 ولو مكره ولو أراد الاستمتاع بهما مع بقاء تو كيلا هل يعمل بذلك أو استمتاع بهما عزل لها وهو الظاهر (قوله يعني أن الزوج إذا قال
 لزوجته أمرك بيدك إلى سنة الخ) أي أو خيرتك (قوله إلى سنة) أو إلى زمن يبلغه عمرهما ظاهراً (قوله متى علم) أي متى علم السلطان
 أو من يقوم مقامه بأنه يخيرها إلى سنة (قوله وأوالحال) أي بناء على أن المراد بالحيولة الإيقاف وسيأتي رده في العبارة الثانية (قوله
 وان وصلياً) أي زائدة (قوله لا وأوالنكاحية) أي الالفاظة

(قوله بناء على أن الحيولة والوقف بمعنى واحد) أي وليس كذلك (قوله الصريح في الطلاق) أراد به ما يشمل الكناية الطاهرة وأما الخفية فتسقط ما يبدها ولو فوت به الطلاق ومعناه أن ما هو صريح في الطلاق يعمل به في جوابها فلا ينافي أنها تحجب بغيره مما سينص عليه من قوله اخترت نفسي مع أنه ليس من صريح الطلاق ولا من كنياته الطاهرة وليس المراد أنه لا صريح لها إلا ما هو صريح في الطلاق لما يأتي (قوله ورده) أي الطلاق وقوله كتمكينها طائعة أي من قوض لها تخيرا أو عليك (قوله عمل بمقتضاء) أي من وقوع الطلاق أي وما يتبعه من عدة ونحو ذلك (قوله كما إذا طلق هو) فيه إشارة إلى أن قوله كطلاقه من إضافة المصدر لفاعله ويصح أن يكون مضافا للمفعول أي بان تطلقه بان تقول طلقت نفسي وأخترت نفسي والحاصل أن الكاف اما للتشبيه وعليه فيكون المصدر مضافا للفاعل أي صريح طلاقها كصريح طلاقه واما التتميل فيكون المصدر (٧١) مضافا للمفعول حذف فاعله أي كأن تطلقه

فيدخل فيه جوابها باختار نفسي أو طلقت نفسي ولها نصف الصداق أن طلقته قبل البناء بخلاف المعتقة تحت العبد تختار نفسها قبله فلا نصف لها والفرق أن التفويض من جهته فكانه هو الموقع للطلاق والمعتقة تحت العبد هي المختارة للفراق قهرا عليه (قوله ولو جهلت الحكم) أي جهلت أن التمكين يسقط خيارها (قوله فخلى بينه وبينها) ولو لم ترض فيما يظهر فلمكنت دون رضاه فلا يسقط ما يبده (قوله وقوله في الاصابة أن علمت الخلوة) أي ولو بأمر أتين حاصله أن الخلوة علمت وهي تقول ما أصابني وهو يقول أصبتها فالقول قوله وفي عجم خلافة فانه استظهر أن القول قولها وظاهره خلوة زيارة أو خلوة بناء مع أنه سيأتي في الرجعة التفصيل لكن سيأتي أن المعتمد أنه لا بد من إقرارهما معا في خلوة الزيارة وخلوة البناء فإذا اتقى إقرارهما أثبت إقرار واحد فلا تصح الرجعة فهذا مما يقوى كلام عجم (قوله

توهم أنها الحال بناء على أن الحيولة والوقف بمعنى واحد (ص) وعمل بجوابها الصريح في الطلاق كطلاقه ورده كتمكينها طائعة (ش) أي وعمل بمقتضى جوابها الصريح فإن أجابت بالطلاق عمل بمقتضاء كقولها أنا طالق منك أو طلقت نفسي أو أنا بائة أو أنت بائن مني وإن أجابت برده عمل بمقتضاء كقولها اردت ما ملكتني أولا قبله منك ونحو ذلك كما إذا طلق هو بلفظ صريح فانه يعمل بمقتضاء ومثل ردها بالقول كما مر ردها بفعل صريح كما إذا مكنته من نفسها ولو من المقدمات وهي طائعة عالة بالتملك ولو جهلت الحكم ولو لم يفعل فانه يبطل ما يبدها وكذا لو ملك أجنبيا أمرها فخلى بينه وبينها ومكنه منها زال ما يبده فلممكنه غير عالة لم يبطل ما يبدها والقول قولها في عدم العلم وقوله في الاصابة أن علمت الخلوة وفي الطوع في الوطء بيمينه بخلاف القبلة فقولها بيمينها أي إن قالت أكرهني أو غلبني عليه بخلاف الوطء لأن الوطء يكون على هيئة وصفة قاله أصبغ بخلاف القبلة (ص) ومضى يوم تخييرها (ش) يعني أنه إذا قال اختاري اليوم كله فمضى اليوم ولم تختري فلا خيار لها ويبطل ما يبدها والمراد باليوم الزمن قل أو أكثر وتبع في التعبير باليوم المدونة وكلام المؤلف شامل لما إذا علمت أم لا وهو واضح وشامل أيضا لما إذا حصل لها جنون أو انغماء في جميع زمن التفويض وانظر هل الحكم كذلك أو ينظرها لما كم في الجنون والانغماء أم لا (ص) وردها بعد بينونتها (ش) أي ويسقط ما يبدها بردها للعصمة بعد بينونتها بخلع أو بئنات لاستلزامه رضاها واحترز بالبينة محالو طلاقها طلاقا رجعيا ثم راجعها فان خيارها لا يسقط لما علمت أن الرجعية كالزوجة (ص) وهل نقل قماشها ونحوه طلاق أو لا تردد (ش) يعني أنه إذا خيرها أو ملكها ففعلت فعلا محققا بأن نقلت قماشها وانتقلت عن زوجها وبعدت أو خرت وجهها واستترت ونحو ذلك من الأفعال فهل يكون ذلك طلاقا بمجرد وان لم ترده الطلاق أو لا يكون ذلك طلاقا إذا أرادت به الطلاق تردد لنا أثرين في النقل فحمل الخلاف مع عدم نية الطلاق والافهوط طلاقا كما يفيد كلام الشامل ولا يقال الفاعل لا يلزم به طلاق ولو فاه لا نأقول انضم اليه عليها الطلاق ونحوه وكلام المؤلف في نقل قماشها الذي لم تجر العادة بنقله عند ارادة الطلاق والافهوط طلاق قطعاً ونقل بعضه ككله وحيث قلنا بأن النقل طلاق فانه يكون ثلاثا في التخيير وواحدة في

وفي الطوع الخ حاصله أنها وافقت على الوطء إلا أنه ادعى الطوع وادعت هي ألا كراه فالقول قوله وقوله بيمينه الظاهر رجوعه للأول أيضا وهو قوله في الاصابة (قوله ومضى يوم تخييرها) أي أو عليكها (قوله سواء علمت) أي علمت بمضى اليوم أم لا والظاهر أن مثله علمت بالتخيير أم لا ويمكن أن يكون هذا مراده أيضا (قوله وانظر هل الحكم كذلك) لا يخفى أن هذا التفسير انما هو إذا كان الزمن موجودا لأن مقتضى كونهما العبارة (قوله أم لا) وهو الظاهر (قوله أم لا) أي بان يفصل بين الانغماء والجنون فينظر في الجنون دون الانغماء لأن زمنه قريب (قوله بخلع أو بئنات) أي منه كما يفيد به رام ثم إن الموجب لذلك في الحقيقة البينة (قوله أو انتقلت عن زوجها الخ) هذا يفيد أن قول المصنف ونحوه بالرفع عطف على نقل قماشها ويصح الجراي نقل غير القماش من الامتعة وخص القماش لأنه الواقع في الرواية

(قوله نحو قبلت امرى) أى كاخترت أو اخترت أمرى أو شئت وفرغت (قوله أو قبلت نفسى) هذا أحد قولين وذكر الخطأ بانها مثل اخترت نفسى فطلاق ثلاث (قوله وانما قبل الخ) حاصله أن تفسير القبول بالطلاق أو البقاء ظاهر والاشكال انما يحىء اذا فسر القبول بالرد وعبارة بهرام وانما قبل تفسيرها لان كل واحد من قبلت أو قبلت أمرى أو ما ملكتنى صالح لان يفسر بالامور الثلاثة الا انه لا اشكال فى تفسيرها بالطلاق والبقاء (٧٣) وأما بالرد فبعد لانه ليس من مقتضيات القبول بل دافع له (قوله ولا من مقتضياته)

بكسر الصاد أى أن القبول ليس موضوعا للرد ولا مستلزما له فيكون من باب تفسير الشئ بلازمه (قوله من اطلاق السبب) أى اسم السبب أى فى الجملة والانى قوله من مقتضياته (ثم أقول) وظاهر هذا انه حقيقة فى قبول النظر فى الامر فلا خصوصية للرد بل ومثله الطلاق والبقاء (قوله فأطلق السبب) أى فى الجملة والالكان مقتضيا للرد فينا فى ما تقدم له (قوله حتى حاضت) أى جميع الحيض أو الحيضة الثالثة (قوله ونا كره مخيرة) وكذا أجنبى جعلها له فيما يظهر (قوله على الواحدة) الاولى أن يقول على ما نوى لانه قد ينوى اثنتين فننا كره فى الثالثة (قوله هى) انما أبرز الضمير لئلا يتوهم أن الضمير عائد على الطلقات المفهومة من قوله ولم يكررها مرها فانه حينئذ لا يدري منه عين التناسق أى أنه أصرح وان كان سياق المصنف فى الضمائر الموثقة العائدة عليها (قوله فان لم ينوشيا) أى أو نوى بعده (قوله وهو المراد بالارتجاع) على استعماله فى حقيقة ومجازه بأن يقدر فى المتن فيقال ان دخل وأراد الارتجاع وقوله والاراجع للصورتين ولوع به بالمراجعة كان أولى لان المراجعة انما تكون فى طلاق بان (قوله كما اذا قالت المرأة

التمليك (ص) وقبل تفسير قبلت أو قبلت أمرى أو ما ملكتنى برداً وطلاق أو بقاء (ش) يعنى ان الزوج اذا خير زوجته أو ملكها ما كان يملك من الطلاق فقالت قولاً محتملاً نحو قبلت أمرى أى شأنى أو قبلت نفسى أو ما ملكتنى فانها تؤمر بتفسير ذلك و يقبل منها ما أرادت بذلك فان قالت أردت به الرد أى رد ما جعله لى وأبقى على العصمة فان ذلك يقبل منها وان قالت أردت الطلاق فانه يقبل وتبين وان قالت أردت البقاء على التروى فان ذلك يقبل منها وانما قبل منها تفسير القبول بالرد مع أنه ليس موضوعا ولا من مقتضياته لانه لما كان الرد من آثار قبول النظر فى الامر صرح بتفسيره به على سبيل المجاز من باب اطلاق السبب على المسبب فاطلاق السبب وهو القبول وأراد به المسبب وهو الرد ولو قالت بعد أن وطئها أردت بذلك الطلاق فقال ابن القاسم لا تصدق لامكانها من نفسها وقد زال ما بيدها اهـ ولولم تفسر حتى حاضت أو وضعت حملها فقالت أردت طلبة واحدة قبل منها بل عين ولا رجعة له لتفريط الزوج له كونه لم يوقفها ولم يستفسرها قبل انقضاء العدة ولما كان فى المناكرة وهى عدم رضا الزوج بما أوفعت المرأة تفصيل بين المخيرة والمملكة والمداخل بها وغيرها أشار الى ذلك بقوله (ص) ونا كره مخيرة لم تدخل ومملكة مطلقا (ش) يعنى أن الزوج اذا فوض الطلاق لزوجته على سبيل التخيير قبل الدخول بها فافقت أكثر من طلبة فان له أن يناكرها فيما زاد عليها بأن يقول لها ما أردت الا طلبة واحدة وأما بعد البناء فليس له مناكرتها كما يشير اليه بقوله ألا تى ولا نكرته ان دخل فى تخيير مطلق وأما المملكة فله أن يناكرها قبل الدخول وبعد ما اذا زادت على طلبة (ص) ان زادنا على الواحدة ونواها وبادر وحلف ان دخل والا فعند الارتجاع ولم يكررها مرها بسد ما لان ينوى التنا كيد كنسقها هى ولم يشترط فى العقد (ش) أشار بهذا الى شروط صحة المناكرة الاولى أن يزيد الموضع من المخيرة قبل البناء والمملكة مطلقا على الواحدة فلا تفيد مناكرته فى الواحدة بان يقول ما أردت طلاقا الثانى أن يكون نوى الطلقة التى يناكر فيها عند نفويض الطلاق فان لم ينو عنده شيئا فلا مناكرة ولو نوى بعده ويلزم ما أوفعت الثالث أن يبادر على الفور للمناكرة عند سماعه الزائد على الواحدة فلو لم يبادر وأراد المناكرة وادعى الجهل فى ذلك لم يعذر ويسقط حقه ولا يعذر بالجهل الرابع أن يحلف انه ما أراد الا طلبة واحدة فان لم يحلف وقع ما أوفعته ولا ترد عليها المين ومحل عينه وقت المناكرة ان كان دخل بالمرأة ليحكم له الا بالرجعة وثبت أحكام الزوجية من نفقة وغيرها وان لم يكن دخل بها فانه يحلف عند ارادة تزويجها وهو المراد بالارتجاع لا قبله اذ لعله لا يتزوجها الخامس أن لا يكررها مرها بيدها أما ان كرهه بأن قال لها أمر لى بيدك أمر لى بيدك فلا مناكرة له فيما زاد ويقع ما أوفعت الا أن ينوى التنا كيد باللفظ الثانى والثالث كما اذا قالت المرأة طلقت نفسى وكرهته فهو على التأسيس الا أن تنوى التنا كيد فقبل قبل الافتراق السادس أن لا يكون التملك أو التخيير مشروطا لها فى عقد نكاحها فان كان مشروطا لها فى عقد

نكاحها

طلقت نفسى وكرهته) الا أنه يشترط النسق اذا كانت غير مدخول بها وأما المدخول بها فلا يشترط النسق بل الشرط وقوع ما بعد الاولى قبل انقضاء العدة (قوله الا أن ينوى التنا كيد فقبل قبل الافتراق) عبارة حسنة لانها عامة فيشمل ما اذا نوى بالثانية والتا كيد أو الثانية التنا كيد وبقى من الشروط أن لا يأتى بأداة التكرار نحو كلما شئت فامر لى بيدك فان أتى بذلك فلا مناكرة حيث لم ينو التنا كيد قاله ابن الحاجب

(قوله هل وقع ذلك الشرط) المكتتب وتسميته شرطا تسمع ولو قال هل وقع ذلك الكتب وأما ان وقع في العقد فلا منا كرهه سواء كانت بشرط أم لا خلافا لظاهر المصنف والحاصل أن محل الخلاف إذا كتب الموثق أمرها بیده ان تزوج عليها ولم يعلم هل وقع ذلك في العقد أو بعده أي فالمراد بالطلاق عدم العزل يكون ذلك وقع في عقد (٧٣) النكاح أو بعده (قوله قبل البناء) راجع لخبرها

وأما التملك فطلق (قوله والاصح خلافه) ضعيف (قوله عي المشهور الخ) مقابلة ما لابن الجهم من أن له المنة كره في الثلاث والطلاق بآئنة وظاهر قول سحنون أن له المنة كره والطلاق رجعية وقال مالك أن اختيارها واحدة بآئنة (قوله بخلاف المقيّد لفظا بطلقة أو اثنتين الخ) مرتبطة بـ قوله وليس له منّا كره في التخيير المطلق أي بان يقول أردت أقل من الثلاث بخلاف التخيير المقيّد فإنه بتقيّد ذلك ولا يتأق في قولنا وإنه ليس له منّا كره الخ (قوله وبعدة) أي أو بعده (قوله بطلت في التخيير) في نسخته بطل بدون البناء ظاهر العبارة يقتضي أنها تعود وتختار الثلاث وأيس كذلك بل التخيير يبطل من أصله (قوله تأويلان) الأول مذهب ابن القاسم في المدونة فيقتضي قوته (قوله والظاهر عند ابن رشد) فكان المناسب التفسير بالفعل (قوله قد يراد به الجنس) أي في جميع أفراده فان قالت أردت واحدة أو اثنتين فواضح وان لم ترد شيئا يخرج التأويلان المتقدمان كما في التوضيح (قوله وفي جواز التخيير قولان) الراجح الإباحة وذلك لأن الشأن أن النساء لا يرين الفراق (قوله نظر المقصود الخ) برده عليه أن هذا المقصود إنما يتأق بالثلاث فالاحسن ما قلناه من التعليل والجواب أن قصده البيّنونة التي قد تكون

نكاحها وطلقت نفسها ثلاثا فإنه لا منا كرهه بنى بها أم لا لكن له الرجعة ان دخل ان أبت شيئا من العصمة خلافا لصحّون في أنه لا رجعة له في المدخول بها الرجوعه الى الطلع لأنها أسقطت من صداقها الشرط قاله ابن عتاب (ص) وفي جملة على الشرط ان أطلق قولان (ش) يعني اذا كتب الموثق أمرها بیده ان تزوج عليها ولم يعلم هل وقع ذلك الشرط في عقد النكاح أو بعده فهل يحتمل على الشرط فلا منا كرهه أو على الطوع فالمنة كره قولان (ص) وقبل ارادة واحدة بعد قوله لم أرد طلاقا (ش) موضوع المسئلة أنه ملكها أو خيرها قبل البناء فوقع أكثر من واحدة فقال الزوج لم أرد بالتخيير أو التملك طلاقا أصلا فقبل له ان لم ترده فإنه يلزمك ما أوقعت من الطلاق فرجع بعد ذلك وقال أردت بما جعلت لها طلاقة واحدة فإنه يصدق في ذلك ويلزمه العيين وانما قبل منه لاحتمال سهوه ثم تذكر أنه كان قصد طلاقة واحدة وقال أصبح لا يقبل منه ذلك ويعتد بما واليه أشار بقوله (ص) والاصح خلافه (ش) أي خلاف قول ابن القاسم (ص) ولا نكرهه ان دخل في تخيير مطلق (ش) تقدم أن الخيرة قبل البناء بنا كرهها اذا قضت بأكثر من طلاقة وأشار هنا الى حكمها بعد الدخول وأنه ليس له منّا كره في التخيير المطلق العاري عن التقييد بطلقة أو بطلقتين وان اختيارها فيه يكون ثلاثا سواء فوت هي ذلك أم لا على المشهور فان قضت في التخيير المطلق بدون الثلاث فان اختيارها يبطل كما يأتي بخلاف المقيّد لفظا بطلقة أو اثنتين فإنه بتقيّد بذلك (ص) وان قالت طلقت نفسي سئلت في المجلس وبعدة فان أرادت الثلاث لزم في التخيير ونا كره في التملك وان قالت واحدة بطل في التخيير (ش) يعني أن الزوج اذا خير زوجته بعد الدخول بها بتخيير مطلقا أي عاريا عن التقييد بعدد أو ملكها أمرها بعد الدخول بها أو قبله فقالت اخترت نفسي فالبينات وان قالت طلقت نفسي أو زوجي أو أنا مطلقا أو هو مطلق فانها تسئل في المجلس وبعدة بالقرب عما أرادت بقولها فان قالت أردت الطلاق الثلاث فإنه يلزمه في التخيير أي بعد الدخول وينا كرهها في التملك قبل الدخول أو بعده بشرطه وان قالت أردت بذلك طلاقة واحدة فانها تلزم في التملك ويبطل جميع ما يدها في التخيير بعد الدخول (ص) وهل يحتمل على الثلاث أو الواحدة عند عدم النية تأويلان (ش) أي وهل يحتمل قول المرأة طلقت نفسي ولانية لها في عدد على الثلاث فيلزم في التخيير بعد البناء وينا كره في التملك مطلقا وفي التخيير قبل البناء أو يحتمل على الواحدة لأنها الأصل فيبطل في الخيرة المدخول بها وينا كره في المملكة مطلقا وفي الخيرة التي لم يدخل بها تأويلان (ص) والظاهر سؤالها ان قالت طلقت نفسي أيضا (ش) صوابه اخترت الطلاق فتسئل في التملك والتخيير لان هذه الالف واللام قد يراد بها الجنس فيكون ثلاثا أو يراد بها العهد وهو الطلاق السني وهو واحدة (ص) وفي جواز التخيير قولان (ش) أي وكراهته وهذا يجري في المدخول بها وغيرها لان موضوعه الثلاث وأما كونه بنا كره غير المدخول بها فهو بذات شئ آخر فان قيل حيث كان موضوعه الثلاث فلم ينفقوا على كراهته قلت نظر المقصود اذهو البيّنونة وينبغي جري الخلاف في التملك اذا قيد بالثلاث والافه ومباح وانظر التوكيل اذا قيد بالثلاث والظاهر الكراهة قطعاً (ص)

(١٠ - خشي رابع) بواحدة كما في الطلع أو الطلاق قبل الدخول وان كانت بحسب ما هنا إنما تكون بالثلاث قد دبر (قوله والظاهر الكراهة قطعاً) وجهه أن الموكل داخل على الثلاث بخلاف الخيرة فلا يلزم من تخييرها أو تملكها كونها توقع الطلاق لما تقدم ويكره في حقها قطعاً وقوع الثلاث كما أفاده بعض الشيوخ وبعبارة أخرى لانه لما كان له العزل في التوكيل صار كأنه الموقع للثلاث

فلذا كره قطعاً بخلاف التملك فانها الواقعة لها (قوله اختارى في مرة) أى وليس لك الخيار في مرة بعد أخرى الا أنك خير بأنه لا يلزم من المرة البتة فكيف هذا التفريع والحاصل أن المعنى ليس لك الخيار الا في مرة واحدة وهذا صادق بوقوعها ثلاثاً أو بأقل (قوله فتكون البتة) هذا التفريع لا يلزم انما يحتمل البتة (قوله فهي للسبية) وكأنه قال اختارى المقارنة بسبب مرة واحدة (قوله قلت فان قال) أى قال سمعون أى لابن القاسم وقوله فقال أى ابن القاسم (قوله سئل عنها مالك الخ) ظهر من ذلك أن السؤال في الحقيقة ليس في هذه انما هو في الاول وابن القاسم قاس الثانية على الاولى (قوله أحلف بالله ما أردت الخ) فان نكل لزم ما قضت به وهو الثلاث ولا عين عليها وحيث حلف وقلنا يلزمه طلاق في المسثلين (٧٤) فهي رجعية ان كانت مدخولاً بها (قوله ويكون أملاكها) أى ويكون أقوى

ملكاً لرجعتها (قوله في مرة واحدة) أى فيكون أراد بالطلاق مرة واحدة (قوله الدرك) أى المواخذه (قوله لا اختارى طلاقاً) أى واختارت أكثر كما في شرح شب خلافاً لما في شارحنا (قوله يعنى اذا قال لها اختارى في طلاقاً) إشارة الى أن أصل المسئلة المنصوصة في المذهب انه قال لها اختارى في طلاقاً فهذا هو اللفظ الصادر منه وقوله ونصب طلاقاً على نزع الحافض إشارة الى انه على تقدير أن يكون هذا اللفظ صادراً من الزوج فيكون طلاقاً منصوباً على نزع الحافض (قوله كما في الشرح الصغير) وأما الكبير فيوافق ما في نت (قوله ولا يبطل على الأصح) أى ما قضت به ومن عادة الكافي يفهم أن قوله على الأصح راجع لما بعدها (قوله وبطل في المطلق) أى ما جعله لها من الخير (قوله المشهور) وقال أشهب لا يبطل اختيارها وله بعد ذلك أن تقضى بالثلاث (قوله أى عارياً عن التقييد بعدد) وان قيد بغيره كان دخلاً الدار فاختارى نفسك وفيما يأتي غير المقيّد برمان أو مكان (قوله فاقوت طلاقاً واحدة) أى ولم يكن

وحلف في اختارى في واحدة (ش) يعنى انه اذا قال لها اختارى في واحدة فأوقعت ثلاثاً فقال ما أردت الا طلاقاً واحدة فانه يلزمه اليمين ويقع عليه طلاقاً واحدة وله الرجعة وانما استخلفه مالك خوفاً من أن يكون انما قال لها اختارى في واحدة أى في مرة واحدة فتكون البتة فنى ان أريد مرة واحدة فهي للطرفية وان أريد طلاقاً واحدة فهي للسبية فان نكل فالحق ما قضت به (ص) أو في أن تطلق نفسك طلاقاً واحدة (ش) قال في المدونة قلت فان قال لها اختارى في أن تطلق نفسك طلاقاً واحدة أو في أن تقيمي فقالت اخترت نفسي فقال سئل عنها مالك فقال يقال لزوجها الحلف بالله ما أردت بقولك اختارى في واحدة الا واحدة ويكون أملاكها وانما يلزمه اليمين لان المراد محتمل عند هم لامضاء الفراق في مرة واحدة ويدل عليه قوله أو تقيمي عبد الحق يحلف لزيادة قوله أو تقيمي أمالو أسقط قوله أو تقيمي وقال اختارى في طلاقاً فلا إشكال أن اليمين ساقطة ومشهورة لابن أبي زمنين ابن محرز لان ضد الاقامة اليمينونة فعلى المؤلف في إسقاط قوله أو تقيمي الدرك (ص) لا اختارى طلاقاً (ش) يعنى اذا قال اختارى في طلاقاً فقالت قد اخترتها وأخترت نفسي لم يلزم الا واحدة وله الرجعة ولا عين على الزوج ونصب طلاقاً على نزع الحافض (ص) وبطل ان قضت بواحدة في اختارى تطلقتين أو في تطلقتين (ش) يعنى أن الزوج اذا قال لها اختارى تطلقتين أو قال لها اختارى في تطلقتين فاخترت طلاقاً واحدة فانه يبطل ما قضت به ويستمر ما جعله لها بهيئتها كما في الشرح الصغير وهو المطابق للنقل وما في نت من انه يبطل ما بيدها فيه نظر ولما وقع اللفظ الاول في المدونة والثاني في اختصاراً كثرهم جمع بينهم المؤلف ومعه هو اختارى أن التملك ليس كذلك قال في الشامل ولها القضاء واحدة في ملكك طلاقتين وكذا ثلاثاً ولا يبطل على الأصح (ص) ومن تطلقتين فلا تقضى الا واحدة (ش) أى وليس لها أن توقع أكثر من واحدة فان قضت بأكثر فيلزمه واحدة (ص) وبطل في المطلق ان قضت بدون الثلاث (ش) المشهور انه اذا خيرها بعد الدخول تخييراً مطلقاً أى عارياً عن التقييد بعدد فأوقعت طلاقاً واحدة أو اثنتين فان خيارها يبطل ويصير الزوج معها كما كان قبل القول لها وسبب ذلك أنها عدلت عما جعله الشارع لها وهو الثلاث في التخيير المطلق (ص) كطلق نفسك ثلاثاً (ش) أى كما يبطل ما بيدها ولا يلزمه شئ حيث قال لها اطلق نفسك ثلاثاً فاقضت بأقل وظاهره سواء كانت مدخولاً بها أم لا وهو ظاهر لتعيين الثلاث وعلى هذا فليس القول المذكور بمثابة التخيير (ص) ووقفت ان اختارت بدخوله على ضررها (ش) يعنى انه اذا خيرها فقالت اخترت نفسي

تقدم لها تمام الثلاث والا لزم أى ولم يرض الزوج بما أوقعت والالزم وان كانت العلة التي هي قوله وسبب ذلك غير ناهضة هنا (قوله لانها عدلت عما جعله الشارع) الانسب عرف الشارع كما أفاده بعض شيوخ شيوخنا (قوله كطلق نفسك) أى ولم يقيد بمشيتها في المسثلين ولكن المقادير المقل أن تطلق نفسك ثلاثاً مثل ما اذا قضت بدون الثلاث والمقل في التوضيح وغيره (قوله يعنى أنه اذا خيرها) أى أو ملكها وأمالو كلها فطلقت نفسها ان دخل على ضررها فلها ذلك ولا توقف لعدم البقاء على عصمة مشكوك فيها رضى الزوج أو لا قال عجب فان قلت من عاق طلاقاً زوجتسه على دخوله على ضررها أو على دخول الدار فانه لا توقف عنها فليس فيه البقاء على عصمة مشكوك فيها فلم يكن هنا كذلك قلت لان من جهة الزوج أن يقول انما جعلت لها أن توقع

الطلاق ناجزا (قوله على المشهور) أي خلافا لشيخون فإنه أسقط حقه في هذه أيضا وهذا كله ما لم يرض الزوج بتأخير ذلك للدخول على
ضرتها والامهلت (قوله كعاف عن بعض الدم) كما يأتي في قوله وسقط ان عفار رجل كالباقي (قوله اختارت نفسها) أي فلم تسقط من
حقها شيئا أي فهو جواب بالمنع (قوله أي عاريا عن التقييد بالزمان والمكان) أي فهو غير المطلق السابق (قوله قالت في المجلس
قبلت أم لا) أي قبلت التي يطلب منها تفسيره (قوله وان وثب) أي قام (قوله ٧٥) يريد قطع ذلك عنها) أي يريد أنها تقطع خيارها

ولا تنفي بشي وقوله وحذ ذلك أي

و- - - - - الزمن الذي لا نقض بعده

(قوله وان ذهب عامة النهار) المدار

على الخروج من ذلك إلى غيره قوله

وفي جعل ان شئت أو اذا كنى أو

كالمطلق تردد) الرابع الاول وهو

انه كنى شئت لانه نص المدونة انظر

عج (قوله بجوهرها) فيه انه ليس

فيها نون أي فلم يكن فيها مادة

زمن وقوله وتضمنها الاولى الاقتصار

عليه وذلك لانها موضوعة

للتعاليق وبازم منه الزمان

(قوله فهي دالة على الامتداد

وضعا) أي على الاستقبال وضعا

تقدم ما فيه واذا تأملت في الحقيقة

تجد هذا الكلام انما هو رد لقول

أصبغ كما قلنا (قوله وكلام البساطي

غفلة الخ) اعلم أن أصبغ قد قال

ان قال ان شئت كان الامر بيدها

في المجلس ويقطعه الوطء وان قال

اذا شئت كان الامر بيدها حتي

توقف ولا يقطعه الوطء اه قال

البساطي بعد أن حكى قول ابن

القاسم ومالك وأصبغ وهذا

الخلاف ليس جاريا على اللغة ولا

على اصطلاحنا اليوم ولعله على

اصطلاحهم اه والحاصل أن

ظاهر شارحنا ان البساطي يقول

بالتردد في اذا فقط لان لانها

لا تعطى حكما والجواب عنه انها

مثله لان اذا وان دلت الخ وظهر

ان دخلت أنت على ضرتي أو ان قدم فلان أو نحو من كل محتمل غير غالب فانها توقف فتستار
الطلاق أو البقاء ولا تعهل ولا يلتفت لشرطها على المشهور وعورضت بما قبلها بجامع أن كلا
منهما مخالفت وأخذت بعض حقهما وهو الواحد في الادلة وفي وقت دون وقت في هذه
وأجيب بأن التي قضت بدون الثلاث تضمن قضاؤها ابطال ما بقي لها من الثلاث كن أبطل
ما لا يتبعه فوجب بطلان كعاف عن بعض الدم والثانية اختارت نفسها على وصف فان لم يتم
لها فهي على حقه ولو اختلف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في سقوط التخيير والتملك
بانقضاء المجلس و- - - - - ما بعده أشار المؤلف الى القولين بقوله (ص) ورجع مالك الى بقائهما
بيدها في المطلق ما لم توقف أو توطأ كنى شئت وأخذ ابن القاسم بالسقوط (ش) يعني أنه اذا
ملكها عليا مطلقا أو خيرها تخييرا مطلقا أي عاريا عن التقييد بالزمان والمكان فالذي يرجع
اليه مالك أنهما بيدها ما لم توقف عندكم أو توطأ أو تمكن من ذلك طائفة قالت في المجلس
قبلت أم لا بعد أن كان يقول أولا يبقى ذلك بيدها في المجلس فقط وان تفرقا بعد ما كان القضاء
فلا شيء لهما وان وثب حين ملكها ير يد قطع ذلك عنها لم ينفعه وحذ ذلك اذا قصد معها قدر ما يرى
الناس أنها تختار في مثله ولم يقررا وان ذهب عامة النهار وعلم أنها ما قدر كذلك ونرجا الى
غيره فلا خيار لهما وأخذ ابن القاسم بهذا القول المرجوع منه المنيطى وبه العمل وعليه جهود
أصحابنا وقد رجع مالك آخر الى هذا القول المرجوع عنه واستمر عليه الى أن مات وكلام
المؤلف يقتضي عدم رجوعه لقوله الاول ويقتضي أن الرابع هو القول الثاني لانه المرجوع
اليه وليس كذلك فكان الواجب الاقتصار على ذلك الرابع ولو قال بدل توطأ تمكنه طائفة من
التمتع عامة لكان أحسن ليفهم منه أحروية الوطء بالفعل وقوله كنى شئت تشبيهه في القول
المرجوع اليه بخلاف وهو أنهما بيدها ما لم توقف أو توطأ (ص) وفي جعل ان شئت أو اذا
كنى أو كالمطلق تردد (ش) يعني أنه اذا قال لهما أمرك بيديك ان شئت أو اذا شئت هل يكون
الامر بيدها ولو بعد المجلس ما لم توقف أو توطأ باتفاق كنى شئت أو يكون الامر بيدها كالتملك
والتخيير المطلق المتقدم ذكرهما وأي الخلاف بين الشيخين مالك وابن القاسم في ذلك
طريقان حكاهما ابن بشير للآخرين فالتردد في ان واذا معا لان اذا وان دلت على الزمان
بجوهرها فقد دلت ان عليه بوضعها وتضمنها لانها وان دخلت على ماض صرفته للاستقبال
اذ معني قوله ان دخلت الدار فأمرك بيديك أي في الزمن المستقبل ولا يصح ارادة الماضي
فهي دالة على الامتداد وضعا وكلام البساطي غفلة عن هذا (ص) كما اذا كانت غائبة وبلغها (ش)
تشبيهه في مطلق التردد ومراده انه اذا خيرها أو ملكها وهي غائبة عن المجلس وبلغها الخبر فهل
يبقى ما جعل لها بيدها بعد بلوغها ما لم توقف أو توطأ وهي طريقة ابن رشد وحكي عليها الاتفاق
أو يجزى الخلاف الذي في الحاضرة بين مالك وابن القاسم المتقدم وهي طريقة الخمى (ص)
وان عين أمر اتعين (ش) أي وان عين الزوج أمرا كخيرتك أو ملكتك في هذا اليوم أو الجمعة

لأن مما قلنا ان البساطي لم يقل ذلك والظاهر ان البساطي انما أراد أن مجموع الخلاف لا يأتي على اصطلاح اللغة ولا على اصطلاحنا وهو
تفرقة أصبغ بين ان واذا فتدبر (قوله تشبيهه في مطلق التردد) انما قال في مطلق التردد لان التردد في الموضوعين مختلف لان الاول تردد
في الحكم وهما اختلاف طروق (قوله أو يجزى الخلاف الذي في الحاضرة) ويراد بالمجلس هنا مجلس عليها

(قوله أو هذا المكان أو المجلس) ومثله التقييد بالوصف كقوله ملكك ما دمت طاهرة أو قائمة مثلا (قوله ما لم يوقفها الحاكم) أي في التقيد بالزمان أو المكان فإذا انقضى ما عينه سقط حقها ولا فرق بين أن تكون الصيغة لا تقتضي امتداد الزمان أو المكان أو تقتضيه كما مر أنه يبدل متى شئت في هذا اليوم أو المجلس وعبارة شب لكن تقدم في التقيد بالزمان أنها توقفت وكذا في التقيد بالمكان وينقطع حقها بالوطء (قوله مرجع الضمير) (٧٦) أما أن يكون متقدما صريحاً أو معنى أما الصريح فظاهر وأما المعنى كما لو قال

لها اختاري نفسك واقصر على ذلك لأنه في معنى أو اختاري بني (قوله وكذا أن تحققت النطق بأحدهما وشكت الخ) أي فلا يؤمر بالطلاق هذا معناه تحقيقاً (قوله لتعليقهما) وفي نسخة بالسكاف وهي بمعنى لام التعليل (قوله بمنجز بكسر الجيم أي موجب للتنجيز) (قوله معطوف على التنجيز) أي أو أنه معطوف على بمنجز ويكون حذف وغيره بعد قوله التنجيز ويكون في العبارة لف ونشر والتقدير وهما في التنجيز وغيره لتعليقهما بمنجز وغيره (تنبيه) يستثنى من قوله كالتلاق ما إذا قال كل امرأة أتزوجها فامرأها بيدها أو أن دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فامرأها بيدها فإنه يلزمه التعليق المذكور وعلة التخصيص بأن المرأة قد تختار البقاء مع الزوج وبأن الغالب أن النساء لا يختارن الفراق بحضرة العقد وتشبيهما بالطلاق يقتضي عدم لزوم فيهما (قوله فقدم) في كلامه حذف الفاء مع ما عطف وتقدير فقدم فاختارت نفسها أو أتى بالواو في قوله وتزوجت للإشارة إلى العلم بتأخير التزوج عن الاختيار فلا يقال كان الأولى للمصنف أن يأتي بنم (قوله ولم تعلم) وأما لو علمت بقدمه قبل مضي الشهر

أو العام أو هذا المكان أو المجلس تعين ذلك ولا يتعداه وبعبارة تعين أي يمتد إلى ذلك الأمر ومعناه ما لم يوقفها الحاكم وليس معناه أنه بقي بيدها وان وقعت فيعارض قوله ووقفت وان قال إلى سنة وحينئذ فقوله تعين أي لا يسقط ما لم يوقف ولما انتهى الكلام على ما إذا أجابت المرأة بمن أو محتمل ذكر ما إذا أجابت بمتنفيين بقوله (ص) وان قالت اخترت نفسي وزوجي أو بالعكس فالحكم للتقدم (ش) يعني أن من قال لزوجه اختاري نفسك فقالت اخترت نفسي وزوجي فإن الطلاق يقع عليه لأن الحكم لأول اللفظين والثاني يعتد بما وان قالت اخترت زوجي ونفسي لم يقع عليه طلاق لما تقدم فلوقالت اخترت ما فالظاهر وقوع الطلاق ولا ينظر للتقدم في مرجع الضمير الواقع من الزوج تغليباً لجانب التحريم فلا وشك في أيهما المتقدم فإنه لا يؤمر بالطلاق بمن شك هل طلق أم لا وليس كمن يتيقن الخلاف بالطلاق أن يدخل فلان وشك هل دخل أم لا وكذا أن تحققت النطق بأحدهما وشكت في عينه (ص) وهما في التنجيز لتعليقهما بمنجز وغيره كالطلاق (ش) ضمير التثنية يرجع للتخيير والتعليق والمعنى أن الزوج إذا علقهما بما بمنجز فيه الطلاق فانه ما ينجزان إلا أن فان علقهما بما لا ينجز فيه الطلاق فانه ما لا ينجزان إلا أن فإذا قال لها أنت محبرة أو مملكة بعد شهر مثلاً أو يوم موتي أو أن قت أو أن حصت فانه ما ينجزان إلا أن كافي الطلاق المشار إليه بقوله فيما مر ونجيزان علق بمعاض أو مستقبل محقق أو بما لا صبر عنه الخ وان قال لها أمرك بيديك أن تدخل الدار فتوقف على ذلك كالطلاق فقوله وغيره معطوف على التنجيز أي غير التنجيز لتعليقهما بمنجز فحذف تعليل الثاني لدلالة تعليل الأول عليه فكما لا ينجز الطلاق ولا يقع إذا علق بمستقبل ممتنع كان لمست السماء فانت طالق كذلك لا شيء عليه في قوله أمرك بيديك أن لمست السماء وكما ينتظر في أنت طالق أن قدم زيد كذلك ينتظر في أمرك بيديك أن قدم زيد (ص) ولو علقهما بمنجزه شمرافق قدم ولم تعلم وتزوجت فكأوليين (ش) المشهور أنه إذا خيرها أو ملكها أمر نفسها وقال لها ان غبت عنك شهر أم لا فامررك بيديك فغاب عنها ثم قدم قبل مضي المدة المذكورة ولم تعلم زوجته بقدمه ثم انما طلقت نفسها بعد أن أثبتت غيبته وحلفت اليمين الشرعية أنه لم يقدم إليها المدة المذكورة لا سرا ولا جهراً أو أن اختارت نفسها ثم لما انقضت عدتها وتزوجت فكأوليين فان دخل بها الزوج الثاني أو تلذذ بها غير عالم بقدم أي الأول وغير عالمة هي بقدم الأول قبل دخول الثاني فتفوت على الأول والأول لا يكون عليها بقدم الأول قبل الشهر معتبراً إذا حصلت الشهادة على إقرارها بالعالم قبل عقد الثاني أو قبل تلذذه والام يثبت إليه (ص) وبحضوره ولم تعلم فهي على خيارها (ش) يعني أن الزوج إذا خير زوجته أو ملكها وعلق ذلك على حضور شخص غائب بأن قال لها ان حضر فلان فامررك بيديك فحضر ولم تعلم بحضوره ووطئها زوجها فان ما جعله لها باق بيدها ولا يسقط حتى تمكنه عالمة بقدمه فقوله وبحضوره أي ولو علقهما بحضور شخص كزيد مثلاً ولو أسقط المؤلف الضمير كان أولى لي مطابق ما فيها كما قاله

فطلقت نفسها وتزوجت لم تفت بدخول الثاني وهو كذلك اتفاقاً والظاهر حدها ولا تعذر بالعقد الفاسد كما قالوا فمن ابن طلق زوجته ثلاثاً وتزوج بها قبل زوج ودخل بها فإنه يحدون ويعذرون بالعقد الفاسد والأولى حذف قوله ولم تعلم لعلمه من قوله فكأوليين ولاجل شموله لحالة العلم أيضاً ولا فادته ان علم وليها كعلمها ولو كونه أخصر (قوله قبل دخول الثاني) متعلق بعالمه ومتعلق بالقدم محذوف والتقدير وغير عالمة قبل دخول الثاني بقدم الأول قبل مضي الشهر (قوله ولو أسقط المؤلف الضمير) أي لان ظاهره أن

النمبر عائد على الزوج مع انه ليس مراداً (قوله وهو المتعين) أي وهذا المفعول هو المتعين وانما كان هذا متعيناً لثبوت قولهم يبقى يسدها
 ما لم يوطأ ففي هذا دلالة على ان المراد حضور الاجنبي (قوله وهل ان ميزت) هو فهم الخطاب ورد الجواب (قوله وليس بشئ) أي فيها
 ليس بشئ بدل قوله وهي قاصرة والاولى اعجم والثانية للشيخ سالم واعترض صاحب تلك العبارة على المصنف بمقتضى العبارة على
 ظاهرها (قوله معتبران الخ) أي وانما القولان في الذي تقضى به تلك الخيرة في حال صغرهما فقبل يعتبر مجرد تمييزها وقبل لا بد من
 اطاقتهما الوطء أيضاً والحاصل ان لنا مقامين الاول أن وقوع التخيير والتعليك لا يتوقف على تمييز ولا على وطء وانما المتوقف على ذلك
 التمييز (قوله أي ويجوز للزوج التفويض الخ) لا يخالف ما سبق من أن في اباحتها وكرامتها قولان لان الجواز لا ينافي الكراهة فهو
 محتمل وان كان ظاهراً في الاباحة كما هو قاعدة أو انه مرهناً على أحد القولين (قوله وهو المشهور) مقابله ليس له ذلك وان كان الاجنبي
 حاضراً وهو لا يصح (قوله لانه لا يوجد في المذهب نقل بواقفه) أي وذلك لان حاصل كلام ابن غازي أن التمييز في وكيله لا ينافي
 والمصنف يقتضي جريان قواين مع ان له العزل باتفاق ما لم يقع الطلاق وان تجوز بالوكيل عن المملك أي انه دام لك رجلاً امرها
 فهذا الخلاف انه ليس له العزل وان صوّبنا وقتنا وهل له عزل وكيله أي (٧٧) الطلاق أي عزل وكيله الذي وكله على الطلاق

ابن غازي وهو المتعين (ص) واعتبر التخيير قبل بلوغها وهل ان ميزت أو متى نوطأ قولان (ش)
 يعني أنه اذا خيرها أو ملكها أو وكلها قبل بلوغها فاختارت نفسها فانه يقع الطلاق عليها وهو
 لازم وهل اعتبار ما ذكر من تمييز ما جعل لها ان ميزت وان لم تطق الوطء أو لا بد من تمييزها
 واطاقتها الوطء قولان فقوله واعتبر التخيير أعم من التملك والتخيير والتوكيل وفي بعض النسخ
 التخيير وهي على حذف مضاف أي تمييز التخيير المقابل للتمليك وهي قاصرة وبعبارة وليس
 بشئ لان التخيير والتمليك معتبران ميزت أم لا ووطئت أم لا فيضيع مفهوم قوله وهل ان ميزت
 الخ (ص) وله التفويض غيرها (ش) أي ويجوز للزوج التفويض بأنواعه الثلاثة غير الزوجة
 أجنبية منها أو قرىباً أو امرأة أو صبياً يعقل أو ذمياً ولو لم يكن من شرع طلاق النساء وسواء
 شركها مع ذلك الغير أم لا على مذهب المدونة وهو المشهور وقوله غيرها مجتمعاتها أو منفرداً
 عنها فاشتمل كلامه على مسألتين الأولى العبرة بما قضى به في حالة الانفراد والعبرة بما في حالة
 الاجتماع ولو قال الاب أنا أدري عصا لهما (ص) وهل له عزل وكيله قولان (ش) ملخص
 كلام ابن غازي ان ما قاله المؤلف خطأ لانه لا يوجد في المذهب نقل بواقفه سواء رجعنا الضمير
 في وكيله للتفويض أو للتمليك سواء قلنا له أولها وهو كذلك وكلام ح لا يغترب به لان القولين
 اللذين ذكرهما في التوضيح عزاهما للخمى وأصلهما المسئلة المذكورة في ابن غازي عنه وقد
 عرفت منه انه لا يصح حمل كلام المؤلف عليها (ص) وله النظر (ش) أي وللغير النظر في أمر
 الزوجة فلا يفعله إلا ما فيه مصلحة فلا يرد إلا اذا كان في الرد مصلحة والا فإقام الحاكم مقامه
 وقوله (وصار كهي) فرع آخر أي وصار كهي في التخيير والتمليك ومناكرة الخيرة قبل الدخول

فيمتنى جريان قواين ولم يثبت الخ
 (أقول) فإذا علمت كلامه فأقول
 فيه نظراً لأن المصنف صرح في
 التوضيح بأنه اذا وكله على الطلاق
 في عزله قولان سنة كرمك وقوله
 سواء رجعنا الضمير في وكيله
 للتفويض أي وكيل التفويض
 أي وكاه في أن يفوض الأمر للزوجة
 اما تخييراً أو تملكاً وقوله والتمليك
 أي وكيل التملك أي وكله على أن
 يملك زوجته وقوله سواء قلنا له أي
 كما قال المصنف أولها كما اذا عدلنا
 عن كلام المصنف (ثم أقول)
 وابن غازي لم يقل ذلك أي لم يقل
 سواء رجعنا الخ (قوله وكلام
 الخطاب لا يغترب به) أخبرك بنص
 الخطاب وهو واختلف اذا وكله
 على أن يملك زوجته أمرها هل

للموكل أن يعزله أولاً ولان وهو عين ما في التوضيح ونص التوضيح واختلف اذا وكله على أن يملك زوجته أمرها هل للموكل
 أن يعزله فرأى اللخمى وعبد الحميد وغيرهما انه ليس له ذلك قالوا بخلاف ان يملكه على أن يطلق زوجته فان فيه قولين
 ورأى غيرهما انه يختلف في عزله كالطلاق اه فاذا علمت ذلك تعلم عدم صحة قوله عزاهما للخمى لانه لم يعزله للخمى الا الاول فقط
 الذي هو الراجح وقوله وأصلهما أي وأصل مسألتها المسئلة المذكورة في ابن غازي عن اللخمى هذا معناه (أقول) فيه نظر لان مسئلة
 التوضيح قد عرفت والمسئلة المذكورة في ابن غازي عن اللخمى غير هذا وذلك لان الذي في ابن غازي اذا قال له طلق امرأتى هل هو
 تملك أو وكالة حكى اللخمى فيه الخلاف قال ابن غازي يستبعد حمل المصنف عليها كما هو الظاهر وحل عجب كلام المصنف بحمل آخر
 فقال معنى المصنف اذا وكل الزوج شخصاً على أن يفوض لها تخييراً أو تملكاً فهل له عزله أولاً قولان ومقتضى التوضيح أن الراجح عدم
 عزله كذا قاله عجب (أقول) وهو ظاهر فتدبر قال عجب وأما اذا وكله على طلاقها فله العزل بالاولى منها اذا وكلها على طلاقها وأما اذا خيره
 في عصمتها أو ملكها أياها فليس له عزله على الراجح كما اذا خيرها أو ملكها والحاصل انه يحل كلام المصنف بكلام التوضيح وقد علمت
 ومقتضاه أن الراجح عدم العزل فشدك على هذا والحمد لله (أقول) قوله ومقتضى الخ ظاهر وان كان كلام التوضيح انما هو فيما اذا
 وكله على أن يملكها أمرها (قوله فلا يرد إلا اذا كان في الرد مصلحة) أي ولا يعضى إلا اذا كان في الانضاء مصلحة والا فإقام الحاكم

مقامه أي وحيدته فاللام بمعنى على كما أفاده اللقائي (قوله كاليومين) أي مسافتهم ما ذهابا فمما يظهر (قوله قال في الشامل على الأصح) قال محشي إئت وهو صواب وقول الباجي فيه نظر فإن كلام ابن عرفة والمدونة وشرحا يفيد أنه انما يسقط ما بيده إذا علم أنهم أمكنته ورتب بذلك واستدل به بقولها إن ملك أمرها الاجنبي فان نخل هذا الاجنبي بينها وبين زوجها وأمكنه منها زال ما بيده من أمرها اه فيه نظرا لانه نظرا لهذا ولم يتطرق لقولها قبله فان قاما من المجلس قبل أن يقضى الاجنبي فلا شيء لهما به بذلك في قول مالك الأول وبه أخذ ابن القاسم ولهما ذلك في قوله لا تحرم لم يوفقا أو توطأ الزوجة اه وقد قال في توضيحه فلم تكن الزوجة ولم يعلم الاجنبي في المدونة يسقط خياره وقال محمد لا يسقط واستحسنه اللخمي ولم يذكر ابن عرفة ما يدل لما قاله اه (قوله أو يغيب حاضر الخ) أي لانه ظالم بغيبته بعد توكيله بحضوره (قوله فان أشهد في بقائه بيده) (٧٨) أي وضربه أجل الإيلاء عند قيامها بحقوقها ان ربحى قدومه واستعلام

ما عنده وطلعت بعد الاجل وليس للزوج من اجعتها لانه ممنوع من وطئها اذ هو بيد غائب فان لم يربح قدومه فهل كذلك يضرب له أجل الإيلاء أو يطلق عليه بلا أجل إيلاء لكن بعد التسليم والاجتهاد على نحو ما يأتي في الإيلاء (قوله فتقدم انه يكتب اليه) لم يتقدم (قوله يكتب اليه باسقاط ما بيده) هذا التقرير يفيد به إمام والذي في ابن شاس على ما في المسواق انه ليس في القرية الا البقاء بيده مع الكتابة اليه (قوله الا أن يكونا رسولين) لا يخفى كما أفاده بعض الشراح ان جعل الرسالة على ما ذكره رجلها على خلاف حقيقة فان حقيقة جعل الزوج اعلام الزوجة بثبوت طلاقها ان غير ان كانا اثنين كفي أحدهما أي في اعلامها لا في حصول الطلاق اذ يحصل بمجرد قوله أعلمها بأني قد طلقتها اه (قوله وبعبارة الا أن يكونا رسولين) لا يخفى أن هذا الكلام الذي فيه خلاف الشيخين قوله له ما طلقا

والملك مطلقا وفي الجواز والباحة والكرهية ورجوع مالك وأخذ ابن القاسم بالسقوط وغير ذلك مما سبق وقوله (ان حضرا أو كان غائبا غيبة قرينة كاليومين) شرط في قوله وله التفويض لغيرها أي انما يكون التفويض لمن هو حاضر أو قريب الغيبة كاليومين والثلاثة كما في سماع عيسى وقوله (لا أكثر فلها) قسم قوله كاليومين أي لان بعدت غيبة المفوض له أمر زوجته أكثر من كاليومين فينتقل لها النظر في أمرها اذ في انتظار بعيد الغيبة ضرر عليها ولا موجب لنقله عنها ولا الى إبطاله وقوله (الا ان تمكن من نفسها) يرجع لقوله وله النظر أي فان مكنت من نفسها سقط ما بيدها ان كان جعله بيدها وان كان النظر لغيرها سقط ما بيده ولو مكنته من غير علمه اه قال في الشامل على الأصح (ص) أو يغيب حاضر ولم يشهد ببقائه (ش) معطوف على تمكن والمعنى انه يسقط حق المجعول له أمر زوجته اذا كان حاضرا حين الجعل ثم غاب بعد ذلك غيبة بعيدة أو قرينة كما عند ابن رشد وغيره ولم يشهد أنه باق على حقه فيما جعله الزوج له من أمر زوجته لان غيبته مع عدم الاشهاد على بقاءه بيده دليل بقرينة الحال على أنه أسقط حقه من ذلك ولا ينتقل اليها (ص) فان أشهد في بقاءه بيده أو ينتقل للزوجة قولان (ش) أي فان أشهد في بقاءه بيده طالت الغيبة أو قصرت أو ينتقل للزوجة في البعيدة وأما القريبة فتقدم انه يكتب اليه باسقاط ما بيده أو امضاء ما جعل اليه قولان في ابقائه بيده وانتقاله للزوجة على ما مر واذا كتب اليه باسقاط ما بيده فأسقطه فانه لا ينتقل للزوجة وانظر لومات من فوض له أمرها ولم يوص به لاحد فهل ينتقل لها وهو الظاهر أم لا وأما ان أوصى به لاحد فانه ينتقل اليه (ص) وان ملك رجلين فليس لاحدهما القضاء الا أن يكونا رسولين (ش) يعني انه اذا ملك امرأته لرجلين وأمرهما بطلاقها فليس لاحدهما أن يستقل بطلاقها دون صاحبه وذلك بأن يقول له ما طلقا ان شئتما كالو كيلين في البيع والشراء فان أذن له أحدهما في وطئها زال ما بيدهما فان مات أحدهما فليس للثاني عليك الا أن يكونا رسولين فليسك منكما القضاء وذلك بأن يقول له ما طلقا امرأتى ولم يقل ان شئتما وبعبارة الا أن يكونا رسولين أي ان تحقق رسالتكما فهما ما يجوزان على التملك حتى يريد الرسالة فيكون ما شئنا على مذهب أصبغ تارك لمذهب ابن القاسم فكان المناسب

امرأتى ولم يقل ان شئتما كما هو منقاد الشيخ سالم (قوله أي ان تحقق رسالتكما) أي بالقرائن الدالة على ذلك (قوله حتى يريد لمذهب الرسالة) أي فان أرادها وقع الطلاق بقوله وان لم يخبرها به أي وقال ابن القاسم هو على الرسالة حتى يريد التملك ولا يقع الطلاق في الرسالة حتى يبلغها خلاف ما في عب (قوله فكان المناسب الخ) ان قلت يمكن الحمل على خلافه قلت ان الأصل أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه والحاصل أن ابن القاسم يقول هو على الرسالة حتى يريد التملك ولا يقع الطلاق حتى يبلغها وقال أصبغ هو على وجه التملك حتى يريد الرسالة فان أراد وقوع الطلاق بقوله وان لم يخبرها به قال في الشامل وجعل طلقا امرأتى على الرسالة حتى يريد التملك وقيل بالعكس ولا يقع حتى يبلغها الرسول على الأصح الا أن يقول أبلغها حتى تطلقها فانها تطلق وان لم يبلغها اه ابن القاسم ان قال طلقا امرأتى فأيها مطلق جاز لا نهـ مارسلان وان طلقا بالثبوت وقال الزوج لم أرد الا واحدة صدق اه وما ذكره عن ابن القاسم هو في غير المدونة فقد قال محشي ت ما نصه جمع عيسى ابن القاسم ان قال طلقا امرأتى فأيها مطلق جاز طلاقه وان طلق كل واحد فيهما

واحدة جاز ابن رشد اذا قال طلقا امرأتى فهـذا اللفظ يحتمل الرسالة والتليك فقبل محمول على الرسالة حتى يريد التليك وهو قول ابن القاسم هنا وفي المدونة الا أنه في المدونة حل الرسالة على الاجماع فقرأى الطلاق واقعا عليه بمجرد الرسالة بلغاها الطلاق أولا بمنزلة قوله لهما أعلما امرأتى بطلاقها وحل ههنا الرسالة على غير الاجماع فقرأى أن الطلاق لا يقع عليه الا بتليغ من بلغها الطلاق منهما كما هو وكل كل واحد منهما على أن يطلق عليه فان طلق عليه جاز وما لم يطلق لم يلزمه شيء وله أن يمنع من أن يطلق عليه ان شاء بخلاف المملك الطلاق وقيل انه محمول على التليك حتى يريد الرسالة وهو قول أصبغ واية اختار ابن حبيب اهـ ومعنى الاجماع العزم وبه تعلم أن اقتصار س على هذا السماع في قوله اذا حل على الرسالة فلا يقع الطلاق حتى يبلغها وتبلغه الخطاب وقول الشامل وحل طلقا امرأتى على الرسالة حتى يريد التليك وقيل بالعكس ولا يقع حتى يبلغ الرسول على الاصح اهـ خلاف قول ابن القاسم في المدونة اهـ وقول الشارح وكان المناسب لمذهب ابن القاسم الخ يشير الى ترجحه (١٧٩) (فصل الرجعة) (قوله على الطلاق) أي مسائله وقوله وما يتعلق به أي من المسائل كقوله وسفه قائل يا أمي ويا أختي ونحو ذلك (قوله ومن مفوض اليه) وهو المملكة والخبرة والموكلة (قوله الرجعة) فتح رائها أفصح عند الجوهري وأنكر غيره الكسر وكسرها أكثر عند الأزهري (قوله فتخرج المراجعة) أي التي هي العقد على البائن والحاصل أن كثيرا من الفقهاء والمؤلفين يستعملون راجع في البائن لتوقف ذلك على رضا الزوجين معافيه مفاعلة ويستعملون لفظ الرجعة في غير البائن لانهم يبيد الزوج وحده وأما قوله في الحديث في قصة ابن عمر مره فليراجعها فإنه وارد بحسب اللغة وهذا اصطلاح الفقهاء كذا في شرح شيب (قوله متعلق بالحرمة) أي مرتبط ارتباطا معنويا فلا يتأني أنه متعلق بمحذوف أي الحرمة الكائنة لاجل طلاقها (قوله أوجه) الاولى بأربعة أشياء (قوله أي يجوز أو يصح) أي أن

لمذهب ابن القاسم أن يقول وان ملك رسولين فلا حدهما الا قضاء الا أن يكونا وكيلين * ولما أنهي الكلام على الطلاق وما يتعلق به وقسمه الى واقع من الزوج ومن مفوض اليه ذكر ما قد يكون بعد نبوته وهي الرجعة وهي لغة المرة من الرجوع وشرعا قال ابن عرفة رفع الزوج أو الحالكم حرمة المنعة بالزوجة اطلاقا فتخرج المراجعة وأشار بقوله أو الحالكم لادخال ما اذا طلق في الحيض وامتنع الزوج من الرجعة فان الحالكم يرجع له جبرا عليه كما مر وقوله حرمة المنعة هـ ذاهوا المرفوع وقوله اطلاقا متعلق بالحرمة واحترز به من رفع الزوج الحرمة بغير الطلاق كما اذا رفع حرمة الظهار بالكفارة وانما خرجت المراجعة لانها مفاعلة من الجانبين لتوقفها على رضا الزوجين والرجعة من جانب واحد فتخرجت بتولية رفع الزوج ولما كان البحث في الرجعة يتعلق بأربعة أوجه المرتجع والمرجعة وسبب الرجعة وأحكام المراجعة قبل الارتجاع أشار المؤلف الى الاول بقوله

(فصل) يرتجع من ينكح (ش) أي يجوز أو يصح لان كلامه أعظم من ذلك أي من فيه أهلية النكاح فلا يصح ارتجاع مجنون ولا سكران وظاهره ولو سكر بحلال ولا يخرج الصبي خلافا للشارح ومن تبعه لان الصبي فيه أهلية النكاح في الجملة لان نكاحه صحيح متوقف على اجازة وليه وانما يخرج بقوله طالق غير بائن لان طلاقه اما بائن بأن يطلق عليه وليه بعوض أو غير لازم بأن يطلق هو والظاهر أن حكم الرجعة حكم النكاح من جريان الاحكام الخمسة كما أوجده بخط بعض الفضلاء ولما أخرج المريض والمحرم والعبد بقوله من ينكح نص على دخولهم بقوله (ص) وان بكاحرام وعدم اذن سيد (ش) يعني أن المحرم يجوز له أن يراجع زوجته وان كان نكاحه ممنوعا وان كانت زوجته محرمة أيضا وكذلك العبد يجوز له أن يراجع زوجته من غير اذن سيده لان اذنه في النكاح اذ في نواحيه وكذلك يجوز للمريض مرضا مخوفا أن يراجع زوجته وان منع النكاح ابتداء كما مر لان في نكاحه ادخال وارث والرجعية ترث على كل حال فليس في رجعتهم ادخال وارث وكذلك يجوز للسفيه أن يراجع زوجته ولا يجوز نكاحه وكذلك يجوز للفلس أن يراجع زوجته ولا يجوز نكاحه وتصح

المصنف محتمل لذلك فحينئذ يخرج المريض والمحرم والعبد كما قال الشارح ولما أخرج المريض الخ واذا علمت ذلك فلا تصح المبالغة لان شرط ما بعد المبالغة دخوله فيما قبلها فان قلت يمكن أن يقال ان هذه الاشياء يصح نكاحها في حد ذاته لولا المانع أعنى المرض والاحرام والخ قلت يقال ان المجنون كذلك يصح نكاحه لولا المانع الا أن يقال مانع المجنون أشد وحينئذ يقول الشارح أخرج أي بتوهم أخرجه لانه خارج بالفعل (قوله فلا يصح ارتجاع مجنون) أي طرأ عليه الجنون بعد طلاقه فلا رجعة له أي بسبب ان مراده بقوله من ينكح من شأنه عقد النكاح لنفسه ولا شك أن شأن كل من المحرم والمريض والعبد جواز النكاح لكن قام به مانع وقال به بعض الشراح ثم انه ان أراد بقوله من ينكح من يصح نكاحه لم تصح المبالغة في قوله وان بكاحرام اذ لا بد أن يكون ما قبلها صادقا عليها وان أراد بقوله من يلزم نكاحه لم يصح قوله وعدم اذن سيد أيضا ونحوه مما يتوقف على اجازة غيره الا الصبي فانه يخرج بقوله طالق غير بائن (قوله وكذلك يجوز للمريض الخ) لا يخفى أن كلاما من المريض والسفيه والفلس داخل تحت الكاف

(قوله و كل هذا داخل في كلامه) الاولى تأخير بعد قوله طالق غير بائن لان الدخول انما هو في ذلك (قوله واحترز بقوله طالق الخ) ليس قصده الاحتراز فالاحسن قول الفيشي قوله طالق لا يحترز له لانه لا يرجع الا طالق وانما ذكره موطئة لقوله غير بائن ولو أسقطه لمكان أخصر وقوله طالق أي طلاقه والمعتبر تحقق الطلاق ٣ في نفس الامر لا في اعتقاد المرتجع فمن ارتجع زوجته معتقدا انه وقع عليه الطلاق لانه شك هل طلق أم لا فان رجعت غير معتد بها وإذا تبين له بعد الرجعة وقوع الطلاق فلا بد من رجعة غير الرجعة التي وقعت منه لانها مستندة لاعتقاده انه لزمه الطلاق بالشك وهو غير لازم له وليست مستندة للطلاق الذي يتبين انه وقع منه هكذا ينبغي كما في شرح شب (قوله وبقوله غير بائن) أي واحترز بقوله غير بائن من الطلاق الخ أي فانه لا يرجع البائن (قوله وقوله طالق فمفعول يرجع) أي يرجع امرأته مطلقة (قوله ولا بد أن يكون لازما) كما يدل عليه حل وطؤه لا يخفى أن هذا يقتضي ان العبد أو السفينة إذا تزوج كل منهما بغير إذن السيد وطلق كل منهما امرأته وراجعها فان الرجعة لا تصح والظاهر صحتها نعم هي متوقفة (قوله وخرج بقوله في عدة من انقضت عدتها) قال الشيخ أحد لا يغني عنه طالق غير بائن لان من طلقت طلاقا رجعيا وانقضت عدتها لا يقال فيها انها مطلقة طلاقا بائنا بل غير بائن (٨٠) فلذا ذكر هذا القيد وقوله صحيح الخ يقتضي أن الخامسة إذا طلقت يكون

الطلاق رجعيا مع أن الطلاق بائن فيخرج بقوله غير بائن فلا يتم ما قاله الشارح إلا أن يراد بالرجع في جانب الخامسة أنه طلاق واحدة ليست في خلع أي صورته صورة طلاق رجعي في حد ذاته بقطع النظر عن المحل والافهو فسيخبدون طلاقا فاذ وقع منه طلاق فليس بطلاق حقيقة (قوله لانا نقول ليس كذلك) أي ألا ترى أن المرأة التي مات زوجها تعمدوا لم يدخل بها (قوله من طلقت قبل الوطء) يغني عن هذه قوله طالق غير بائن (قوله كفي صوم ونحوه الخ) سواء كان يجب فيه الامساك كرمضان والنذر المعين أو لا يجب فيه الامساك كقضاء رمضان والنذر المضمون وقوله ونحوه كأن كان في احرام أو حيض (قوله كما لا يقع به

الرجعة اذا وضعت أحد التوأمين قبل وضع الآخر وتصح الرجعة اذا خرج بعض الولد قبل خروج بعضه الآخر وكل هذا داخل في كلامه (ص) طالق غير بائن (ش) هذا هو الوجه الثاني وهو الرجعة واحترز بقوله طالق من الزواج ابتداء فلا يقال فيه رجعة وبقوله غير بائن من الطلاق البائن بخلع أو بطلاق بلغ الغاية وقوله طالق فمفعول يرجع و (في عدة صحيح) متعلق بمرجع أي ولا بد أن يكون لازما كما يدل عليه قوله حل وطؤه وخرج بقوله في عدة من انقضت عدتها فانها لا ترجع اليه إلا بعد جديد وقوله صحيح صفة المحذوف أي نكاح صحيح واحترزه من القاسم يد الذي لا يقر بالدخول وسواء فسخ أو طلق فيه بعد الدخول كخامسة فانه لا رجعة له (ص) حل وطؤه (ش) المراد أنه لا بد أن تكون العدة من وطء وأن يكون حلالا لا يقال العدة تسعة لزم الوطء لانا نقول ليس كذلك وخرج بقوله حل وطؤه من طلقت قبل الوطء أو بعد وطء فاسد كفي صوم ونحوه فلا رجعة له كما لا يقع به احوال ولا احسان على المشهور لان المعدوم شرعا كالمعدوم حسا وأشار الى البحث الثالث وهو سبب الرجعة بقوله (ص) بقول مع نية كرجعت وأمسكتها (ش) هذا متعلق بقوله يرجع والمعنى أن الرجعة تكون مع النية المقارنة للقول المحتمل نحو أمسكتها ورجعتها لانه يحتمل رجعت عن محبتها وأمسكتها تعذبا لها فبقوله بقول مع نية أي بقول محتمل كما مثل له وأما القول الصريح فلا يحتاج الى نية كما رجعت وراجعها وردت النكاحي ابن عرفة الاظهر عدم افتقار الصريح لنية وأشار بقوله (أونية على الاظهر) لقول ابن رشد الصحيح أن الرجعة تصح بمجرد النية لان اللفظ عبارة عما في النفس فاذا نوى في نفسه أنه قد راجعها واعتقد ذلك في ضميره صحت رجعته فيما بينه وبين الله تعالى ابن عبد السلام ويعز وجود هذا القول منصوصا عليه في

احلال ولا احسان على المشهور) مقابله ما قاله ابن الماحشون ان الوطء الحرام يحل ويحصن اللحمي فعلى هذا المذهب فيه الرجعة وفي الفيشي انظر هل الطلاق بعد الوطء الحرام بائن أو رجعي لا رجعة فيه ففيه النفقة والارث (قوله مع نية) أي قصد وقوله أونية أي الكلام النفسي فالنية الثانية غير الاولى (قوله كرجعت وأمسكتها الخ) قال اللقاني ومثل بقوله كرجعت وأمسكتها لانهما صيغتان غير صريحتين خلافا للثاني لان الصريح ارتجعت كما قال ابن عرفة ورجعت ليس صريحا لانه يحتمل رجعت لمحبتها أو مودتها لا لعصمتها والاولى حل كلام المصنف على كلام ابن عرفة اه (قوله كرجعت الخ) هذه ثلاث صيغ (قوله الاظهر عدم افتقار الصريح لنية) قال بهرام واختلف هل يكون القول بمجرد كافي في حصول الرجعة أم لا والمشهور انه كاف في ذلك خلافا لاشبه لانه يدل عليه بالوضع (قوله بمجرد النية) فان عجز والمراد بالنية الكلام النفسي كما يدل عليه كلام ابن رشد (قوله ابن عبد السلام الخ) الخ) العبارة فيها تغيير وعبارة بهرام مصرحة بالمقصود ونصه وأشار بعض الشيوخ الى أن هذا القول يخرج ابن عبد السلام وهو الاقرب لصعوبة وجوده منصوصا عليه في المذهب

٢ قول المحشي في نفس الامر بهامش الاصل أي في ظاهر الشرع هذا مراده اه شيخنا يوافق

(قوله ابن الموازي الخ) أقول ولم يبين المخرج عليه ولعله لزوم الطلاق به أجاب البدر بأن قول ابن رشد في المقدمات الأصح يدل على أنه منصوص أي فيكون قويا فينبغي اعتباره خصوصا وقد قدمه المصنف وغيره بقوله وصحح خلافه وعادة المصنف إذا قدم قولاً ثم قال وصحح خلافه يكون الأول أقوى عند المصنف فالظاهر اعتماده وتضعيف كلام ابن عبد السلام (قوله أو نظرفرج) والظاهر بشهوة (قوله وما قاربها) عبارة ابن الموازي ولو نوى الرجعة بقلبه لم ينفع الامع فعل مثل جسة لشهوة أو نعمة أو نظرفرجي فربحها وما قاربها فإذا علمت ذلك فالأولى لشارحنا أن يزيد أو نعمة لأجل أن يظهر أن الضمير في قاربها اللامور الثلاثة المذكورة (قوله وصحح خلافه) المعتمد الأول كما أفاده بعض الشيوخ (قوله ولو نوى) أي قصد وقوله وإن تقدمت النية يسير أي القصد وإن كان الكلام أولاً في النية بمعنى الكلام النفسي فلم يأت الكلام على وتيرة واحدة (قوله فليس برجعة) أي لا باطناً ولا ظاهراً (قوله وتظهر فائدة الخ) أي على القول المشار إليه بقوله أو نية على الظاهر وكان الأولى تقديمه (قوله فإن القاني ينعى منها) أي لما قلنا إنها رجعة في الباطن (قوله وإذا ماتت بعد انقضاء العدة) أي وحكم القاضي (٨١) بالفراق (قوله وإذا ماتت بعد انقضاء

العدة وأقام بينة برجعتة فيها بالبينة فإنه يحل له الخ) وذلك لما تقدم من أنها انما هي رجعة في الباطن لا الظاهر بل نقول يحل ارثها بينه وبين الله وإن لم تقم بينة (قوله فإنه يحل له ارثها فيما بينه وبين الله) أي أن أمن فتنة وريبة كما ذكرنا نظيره فيما سياتي وهذا وإن لم أره فهو وإن شاء الله ظاهر أي وأما إذا لم يرفع للقاضي بسبب ذلك واستمر معها ثم ماتت فذلك ارث ظاهرها وباطنها (قوله ولو هزل) المراد بالهزل العاري عن نية الرجعة (قوله في الظاهر) راجع للمبالغ عليه وقوله لا الباطن وفائدة كون الهزل رجعة في الظاهر لا الباطن لزوم الكسوة وغيره بعد العدة ولا يحل له فيما بينه وبين الله بخلاف النكاح فيحل باطناً وظاهراً مع الهزل لأنه لم يقل أحد

المذهب انما هو تخريج ابن الموازي نية الرجعة بالقلب لا تنفع الامع فعل مثل جسة لشهوة أو نظرفرج وما قاربها فإن لم يفعل ذلك لم تنفع النية واليه أشار بقوله (وصحح خلافه) وعلمه فلو نوى ثم أصاب فإن بعد ما بينهما فليس برجعة وإن تقدمت النية يسير فقولان وتظهر فائدة كون الرجعة فيما بينه وبين الله فيما إذا انقضت العدة وعاشرهما عشرة الأزواج ورفع للقاضي بسبب ذلك فأقام بينة على إقراره أنه راجعها قبل انقضاء العدة بالنية فإن القاضي ينعى منها وإذا ماتت بعد انقضاء العدة وأقام بينة برجعتة فيها بالنية فإنه يحل له ارثها فيما بينه وبين الله تعالى فإذا رفع للقاضي فإنه ينعى منه (ص) أو يقول ولو هزل في الظاهر لا الباطن (ش) المشهور وهو مذهب المدونة أن القول الصريح المجرد عن النية يكون كافياً في صحة الرجعة ولو كان هازلاً فيه لأن هزله جسدوية تقع ذلك في ظاهر الحال ولا يصدق فيما ادعاه من عدم النية فيؤخذ بالنفقة وغيرهما من الأحكام لا فيما بينه وبين الله فقوله أو يقول أي صريح بدليل قوله لا يقول محتمل كارتجعتها والواو في قوله ولو هزل لا ينبغي أن تكون للعال لا للبالغة والالتكرار ما قبلها مع قوله يقول مع نية (ص) لا يقول محتمل بلانية كأعدت الحل أو رفعت التحريم (ش) تقدم أن القول الصريح العاري عن النية يكون كافياً في صحة الرجعة وأشار هنا إلى أن القول المحتمل العاري عن النية وعن الدلالة الظاهرة لا يكون كافياً في صحة الرجعة كقوله أعدت الحل أو رفعت التحريم فإنه محتمل للرجعة ولغيرها ولما أنهى الكلام على عمل اللسان والقلب شرع في فعل الجوارح فقال (ص) ولا يفعل دونها كوطء (ش) يعني أن الرجعة لا تحصل بفعل مجرد عن نية الرجعة ولو بأقوى الأفعال كوطء أخرى قبله ولمس والدخول عليهما من الفعل فإذا نوى به الرجعة كفي قاله بعض الشراح ويستبرئهما من الوطء ولا يرتجعهما في زمن الاستبراء بالوطء بل بغيره وانما لم يكن الوطء رجعة حتى ينويها به وكان ووطء

(١١ - خشي رابع) باسقاط النية بخلاف الرجعة فقد قيل بها في الجملة ملخص ما في عب (قوله والالتكرار الخ) فيسه نظر لأن المراد بالقول في قوله يقول مع نية القول المحتمل (قوله لا يقول محتمل) عطف على مقدر أي يقول هزل لا غير محتمل لا يقول محتمل وأما يقول غير محتمل مع نية كاستقنى الماءنا ويا به الرجعة فهل تحصل به وهو ظاهر ابن رشد بالأولى من قوله النية وحدها كافية أو لا وربما يفيد ما عرفه وهو الظاهرة بخلاف الطلاق لأن الطلاق يحرم والرجعة تحل (قوله العاري عن النية) وصف مخصوص وأما قوله وعن الدلالة الظاهر وصف كاشف (قوله فإنه محتمل للرجعة ولغيرها) إذا أعدت الحل يحتمل لي وللناس وقوله ورفعت التحريم عنى أو عن الناس فلا يحصل به رجعة حيث لا نية ولا دالة ظاهرة بخلاف أعدت حلها أو رفعت تحريمها فرجعة لأن فيه دالة ظاهرة على الرجعة وإن كان محتمل أن المعنى أعدت حلها للناس بسبب الطلاق ورفعت تحريمها عن الناس لكن هذا الاحتمال دلالة غير ظاهرة بخلاف كلام المصنف فإنه محتمل للوجهين المتقدمين على السواء (قوله كوطء) ظاهره ولو صحبه قول بلانية محتمل أو غير محتمل (قوله ويستبرئها الخ) فيه إشارة إلى أن هذا الوطء حرام (قوله بل بغيره) لكنه ليس له رجعة إلا في بقية الأولى فإذا انقضت العدة الأولى فلا ينسكحها وأو غيره حتى ينقض الاستبراء فإذا عقد عليها قبل انقضائه فسخ ولا تحرم عليه نأبيد فليس الاستبراء من هذه كالعدة

اذن قد على المعتمدة منه لا يفسخ عقده بل هو صحيح ويكون رجعة (قوله وتم به ملكه) الظاهر فتم به ملكه فروح الفرق قوله فعل به
مباحا (قوله ان النية موضوعة الخ) فيه انها لو كانت موضوعة لما وقع الخلاف فيها والجواب أن المراد ان مدلولها ذلك لغة والحاصل
أنها موضوعة لغة لا شرعا (قوله على المشهور) أي وقيل عليه الصداق (قوله وانقضت) أي والحال أنها انقضت لحقها طلاقه (قوله
حنت فيها بالثلاث) بأن علق الطلاق على دخول الدار مثلا ودخلت وقوله أو طلقها أي بدون تعليق (قوله ولم تعلم الخلو) فيه إشارة إلى
أن المراد بالدخول الخلو ويكفي علمها بشهادة امرأتين لأن صحة الرجعة تتوقف على صيغتها وعلى شهادة امرأتين بالخلو سواء كانت
خلوة زيارة أو خلوة اهتداء أو تقار رهما

(٨٣)

على الوطء ولكن يأتي للصنف ان اقرار الزوج فقط بالوطء

في خلوة البناء يكفي في صحة الرجعة
(قوله فإذا لم يعلم دخول فلا رجعة)
في العبارة حذف والاصل فلا وطء
فلا رجعة (قوله وتعتب البساطي
الخ) عبارة تت وادخال الشارح
علم عدم الدخول تحت قوله ان لم
يعلم دخول تعقبه البساطي بأن علم
الدخول غير علم عدمه وهو ظاهر
انتهى كلام تت وحاصل كلام اللقاني
ان كل عاقل يجزم بأن علم الدخول
غير علم عدم الدخول فبهرام لم يكن
كلامه مفيدا ان علم الدخول هو
العلم بعدم الدخول بل كلامه مفيد
أن علم الدخول داخل تحت عدم
علم الدخول وهو ظاهر لا غبار عليه
فكلام البساطي فاسد وقول تت
وهو ظاهر فاسد أيضا قوله قبل
الطلاق الخ متعلق بمحذوف
والثقة برسوء كان تصادقهما على
الوطء قبل الطلاق أو بعده (قوله
فيعمل به مادامت في العدة)
حاصله أنه لا يعمل باقرارهما الا
في العدة فقط وهو تابع للتأني
والزرقاني وبعض الشارحين والذي
ذهب اليه الشيخ عبيد الرحمن

المبيعة بخيار اختيار او لولم ينو لان المبتاع جعل له البائع الخيار وأباح له الوطء به ففعل مباحا وتم
به ملكه والفرق بين النية فقط تكون رجعة بخلاف الفعل ان النية موضوعة للرجعة
بخلاف الفعل (ص) ولا صداق (ش) يعني أنه اذا وطئها في العدة وطأ عاريا عن نية الرجعة
وقلنا لا تحصل له به الرجعة فإنه لا صداق عليه لها بذلك الوطء على المشهور (ص) وان استمر
وانقضت لحقها طلاقه على الاصح (ش) يعني أنه اذا طلقها طلاقا رجعيا واستمر على وطئها ولم
يرد ذلك الرجعة الى ان انقضت العدة ثم حنت فيها بالثلاث أو طلقها فإنه يلزمه الثلاث مراعاة
لقول ابن وهب بصحة رجعته فهو يطلق في نكاح مختلف فيه ابن عبد السلام وهو الصحيح واليه
الإشارة بقوله على الاصح وقال أبو محمد لا يلحقها انقضاء بانته منه قال في توضيحه والاول أظهر
وانظر التلخيص من غير وطء اذا حصل بلا نية وطلق هل يلحقه الطلاق كما اذا وطئ بلا نية
أم لا وهو ظاهر كلام الشارح ومن وافقه ثم ان الخلاف اذا جاء مستقيا أو أما ان أسرته البينة
فإنه يلحقه باتفاق (ص) ولان لم يعلم دخول وان تصادق على الوطء قبل الطلاق (ش) يعني ان
الزوج اذا طلق زوجته ولم تعلم الخلو بينهما وأراد رجعتها فلا يمكن منها ولا تصح لان من شرط
صحة الرجعة أن يقع الطلاق بعد الوطء لزوجة فإذا لم يعلم دخول فلا رجعة ولو تصادق كل من
الزوجين قبل الطلاق على الوطء وأولى اذا تصادقا بعد علمه على الوطء لاداء الرجعة الى ابتداء
نكاح بلا عقد ولاولى ولا صداق الا أن يظهر بهما حمل ولم ينقه فتصح حينئذ رجعته لان الحمل
ينفي التهمة وبعبارة ولا ان لم يعلم دخول بأن علم عدم الدخول أو ظن أو شك أو توهم وليس
المراد علم عدم الدخول فقط لانه لم يقل ولا ان علم عدم الدخول وتعقب البساطي لكلام
الشارح فاسد اذا لا يتردد عاقل في أن علم الدخول غير علم عدم الدخول (ص) وأخذا
باقرارهما (ش) يعني اذا قلنا بعدم تصديقهما على الوطء قبل الطلاق أو بعده فان
كل واحد منهما يؤخذ باقراره فيعمل به مادامت العدة باقية فيلزم الزوج النفقة والسكنى
وكامل الصداق ولا يزوج باختها مادامت في العدة ولا بخاتمة ويحرم عليه أصولها
وفصولها ويلزم الزوج العدة وعدم تزويج الغير مادامت في العدة (ص) كدعواه
لها بعدها ان تماديا على التصديق على الاصول (ش) تشبيهه في الحكمين وهما عدم صحة
الرجعة والاخذ باقرارهما والمعنى أن الزوج اذا ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان راجع زوجته

والشيخ خضر وغيرهما انهما يؤخذان باقرارهما في العدة وبعدها حرمة تزويجها بالغير ليس مقيدا بالعدة في

بل قد يكون فيها وبعدها أي مع ادعاء الرجعة واعتمد محشي تت كلام تت وبعض الشارحين وجعل ما ذهب اليه الشيخ خضر ومن
وافقه غير مساعد له النقل فتدبر (قوله ان تماديا على التصديق) قال محشي تت فن رجع لا يؤخذ باقراره كما يفهم من تت وصرح
به س وزعم ج أنه غير ظاهر قائلا اذا رجع أحدهما سقطت مؤاخذه كل منهما وهو غير ظاهر في ابن عرفة مقتضى منع تزويج أختها
أنه لا يقبل رجوعه عن قوله رجعتا ومقتضى قولهم يجبرها له اذا أعطاهار بغ دينار قبول رجوعها عن تصديقه ونقل عبد الحق عن بعض
القر و بين قبول رجوعها عن قولها ما كن ادعت أن زوجها طلقها ثلاثا فكذاها ثم خالعهما ثم أرادت مراجعتها وأكذبت نفسها أنه
يقبل رجوعها واختاره وعن بعضهم لا يقبل رجوعها فأنمله

(قوله والحال أن الخلوة قد علمت الخ) فيه نظر لانه لا تنكح الخلوة في المراجعة وان كفت في العدة بل لابد من الاقرار بالوطء وسبأني الكلام قريبا على خلوة الزبارة وغيرها (قوله فيجب لها عليه ما يجب للزوجة) يقتضي وجوب النفقة ولو لم تصدقه وريده قول المصنف وللصدقة النفقة (قوله متعلق بدعواه) أي ادعى بعد العدة انه راجعها في العدة (قوله لا بالها من لها) أي اذلو كان متعلقا بالهاء من لها المكان المعنى للرجعة بعد البناء أي ادعى بعد العدة انه راجعها بعد العدة ولا يصح (قوله سقطت مؤاخذه الرجوع) مفاده أنه في الاولى اذا رجعت لعدة عليها ولا نفقة (قوله وان كذبت فلا تنكحها) أي من النفقة والكسوة وقوله ولا عليها أي فلا عدة عليها في الاولى (قوله شبه تكرار الخ) انما قال شبه ولم يقل تكرار لانه قال اذا التمادي على التصديق مستلزم ولم يقل هو تصديقها أي ولما كان مستلزما لذلك لم يكن عينه فلا تكرار (قوله ولا هي زوجة في الحكم) أي حكم الشرع (قوله وفي الاولى أيضا لکن بعد العدة) هذا لا يناسب الحل المتقدم له الذي مشى فيه على كلام تت من أن قوله وأخذ (٨٣) باقرارهما مادامت العدة باقية فاذا انقضت

العدة فلا مؤاخذه بالاقرار وتزوج بالغير وتلك الرجعة كالعدم فهذا الكلام يناسب كلام الشيخ عبد الرحمن والشيخ خضر وقد علمت رده والحاصل ان شارحنا ذهب أولا الى أن قول المصنف ان تماديا الخ راجع للمستلزم فيكون حاصله ان المرأة في المسئلة الاولى اذا شرعت في العدة يقتضي اقرارها ثم انهار رجعت فلا يلزمها اتمامها أو أما عجب فرجعه الثانية فقط قائلا وأما الاولى فلا فرق بين أن تماديا على التصديق أم لا ان استمرت العدة فان انقضت فلا بد أن تماديا والاعمل برجوعها أو أحدهما كمسئلة دعواه لها بعدها ولا يلزم ان بشي فقولها ان تماديا شرط فيها بعد الكافي وكذا فيما قبلها ان انقضت عدتها فان لم تنقض أخذها باقرارها تماديا على التصديق أم لا فلها النفقة ولو رجعت وتمنع من نكاح غيره فيها ولو رجعت أيضا

في العدة من غير بينة أو مصدق مما يأتي فانه لا يصدق في ذلك أي وقد بان منه والحال أن الخلوة قد علمت بينهم ما في هذه لکن يؤخذ بمقتضى دعواه وهي أنها زوجته على الدوام فيجب عليه لها ما يجب للزوجة وكذا هي ان صدقته ولا يمكن واحد منهما من صاحبه أما ان كانت له بينة بذلك أو بانه بيت عندها في العدة فانه يصدق وتصح رجعته وان كذبت كما يأتي فقوله بعدها أي العدة متعلق بدعواه لا بالها من لها وقوله ان تماديا يرجع للمستلزمين وهما التصديق على الوطء من غير علم دخول ودعوى الرجعة بعد العدة أو مالو رجعا أو أحدهما وكذب نفسه سقطت مؤاخذه الرجوع راجع منهما فانه بعض القرويين وانظر بسط المسئلة في الشرح الكبير (ص) وللصدقة النفقة (ش) أي وللصدقة في المسئلتين النفقة والكسوة وعليها العدة في الاولى وتمنع من نكاح غيره أبدا في الثانية وان كذبت فلا تنكحها ولا عليها من ذلك وفي هذا شبه تكرار مع قوله ان تماديا على التصديق اذا التمادي على التصديق مستلزم لتصديقها وانما ارتكبه ليرتب عليه قوله (ولا تطلق) عليه في الثانية ان قامت (لحقها في الوطء) لانه لم يقصد ضررها ولا هي زوجة في الحكم ولان بيدها أن ترجع فيسقط عنها ما كان لازما لها باقرارها وهذا يقتضي ان قوله ولا تطلق الخ في الثانية وفي الاولى أيضا لکن بعد العدة (ص) وله جبرها على تجديد عقد بربع دينار (ش) أي وللزوج أن يجبر المصدقة على تجديد عقد عليها بربع دينار بأن يحضر وليها ويدفع لها ذلك وتجبر على أخذه ويعيدها له وليها بعد عقد جديد لانها في عصمتها وانما كان ممنوعا منها الحق الله في ابتداء نكاح بغير شرط وطء وذلك يزول بوجود العقد الجديد فان أبي الولي فان السلطان يعقدها عليها وان أبت هي (ص) ولان أقرب به فقط في زيارة بخلاف البناء (ش) يعني أن الزوج اذا خلا بزوجه في خلوة زيارة فادعى انه أصابها فانه لا يصدق اذا كذبت فليس له رجعتها ولها كل الصداق لاقراره وعليها العدة للخلوة وان خلاها خلوة البناء وأقر بالوطء فقط فانه يعمل باقراره فله الرجعة وعليها العدة ولها جميع الصداق فقوله ولان أقر الخ معطوف على قوله ولان لم يعلم دخول أي ولا تثبت له رجعة عليها

والى كلام عجب هذا مال شارحنا آخر حيث يقول وفي الاولى أيضا الخ والحاصل ان شارحنا حيث يقول ان قوله تماديا راجع للمستلزمين وكذا قوله وللصدقة النفقة في المسئلتين فهو ماش على كلام الشيخ سالم وقول شارحنا آخر حيث يقول وهذا يقتضي الخ فهو ماش على كلام عجب (قوله وله جبرها الخ) هذا حيث لم ترجع قبل جبره حيث كان يعمل برجوعها وذلك في الثانية أبدا وفي الاولى بعد انقضاء العدة وأما في الاولى فيجبرها ولو رجعت لان رجوعها لا يعمل به هذا على كلام عجب الذي مشى عليه شارحنا آخر (قوله فان أبي الولي فان السلطان يعقدها) أي ان كانت حرة وان كانت أمة فله جبر سيدها حيث اعترف السيد بارتجاع الزوج فان أبي عقد السلطان (قوله بخلاف البناء) المذهب كما أفاده ابن عرفة أنه لا فرق بين خلوة الزيارة وخلوة البناء وأنه لا بد في صحة الرجعة من اقرارها معا على الوطء وينزل منزلة اقرارها اذا أنت بولد ولم ينقه بلعان لکن ذر صاحب الشامل أن المشهور يكتفي باقراره فقط في خلوة البناء كما ذكره المصنف فظهر ترجيح كل من القولين والنفس أميل لما قاله ابن عرفة

(قوله سواء زارته أوزارها) كذا قاله أبو الحسن وقوله وبعبارة الخ هذه العبارة مخالفة لأبي الحسن واقتصر بعضهم عليها فيفيد ترجيح
(قوله إلى اجتماع الشئتين) أي ملاحظة الشئتين كونه حقاً للزوج وكونه فيها ضرب من النكاح وتحتاج إلى نية فأحد القولين يلاحظ
أحد الشئتين والثاني يلاحظ الآخر (قوله أو الآن (٨٤) فقط الخ) ينبغي أن يكون هذا هو الراجح كما عند ابن حجر وغير واحد لأنها

حق للزوج فله تعليقه وتخصيمه
وهو أنهم يقولون يبطل الآن أنها
لا تثبت الآن لأنها حاصلة الآن
ولا تصح فليس المراد بالبطلان فرع
الحصول الآن (قوله وعلى الأول)
وكذا على الثاني لو وطئ قبل غدا
وهو يرى أن رجعة صحيحة (قوله
وفي كلام الشارح بهرام نظر) وذلك
أنه صور المصنف بقوله لمطلقته
الرجعة أن دخلت الدار فقد
ارتفعت فان ذلك لا ينفعه ويستغنى
عن ذلك بقوله وفي إبطال الخ لان
التعليق على الفعل المستقبل
كالتعليق على الزمن المستقبل
ولا يخفى أن المصنف قال من يغيب
أي من يريد الغيبة ويخاف وقوع
الطلاق (قوله لأجل مشكوك فيه)
أي وهو زمان تمام العتق وفيه أن
ذلك موجود في أن دخلت الدار
فأنت طالق (قوله فقالت في مجلس
العقد) لا مفهوم لذلك إذ لا فرق بين
أن يكون ذلك في العقد أو بعده
(قوله وادعى أنه وطئ بنية الرجعة)
هذه زيارة ملحقه وإست في نسخته
والذي في نسخته ويصدق الخ
بعد قوله في العدة الخ وينبغي أن
قامت على إقراره بالتسديد فيها
كذلك وحينئذ لو دخل على مطلقته
وبات عندها ثم مات بعد العدة ولم
ذكر أنه ارتجعها فلا تثبت بذلك
الرجعة ولا ترثه ولا عدة وفاة (قوله
احتمالاً الخ) أولهما وصحت
رجعته أن قامت بنية على إقراره
بوطئها قبل الطلاق فانه قال لماذا كرر

أن أقر بالوطء فقط وكذبتة هي في خلو زيارة سواء زارته أوزارها وبعبارة وكلام المؤلف فيما
إذا كان هو الزائر وأمالو كانت هي الزائرة صدق في دعواه الوطء وصحت رجعته ولما كانت
الرجعة حقاً للزوج وفيها ضرب من النكاح وتحتاج إلى نية مقارنة أشار إلى اجتماع الشئتين
فيها بقوله (ص) وفي إبطالها أن لم تجز كغداً والآن فقط تأويلان (ش) يعني أنه اختلف في
الرجعة إذا كانت معلقة غير منجزة كقوله إذا كان في غداً فقد راجعتك هل يبطل حالاً وما لا
ولا تصح رأساً لان الرجعة ضرب من النكاح وهو لا يصح مؤجلاً ولا احتياجها لنية مقارنة
أو تبطل الآن فقط وتكون صحيحة غداً لانها حق للزوج فله تعليقها وعليه فلا يوطئها ولا
يستمتع بها قبل محي غداً أي أنها قبل محيها حكمها حكم من لم تراجع فان انقضت عدتها قبل
محى غداً لوضع أو حيض أو تم زمانها أن كانت بالاشهر فلا تصح رجعتها بحجى غداً وعلى الأول لو
وطئ وهو يرى أن رجعته صحيحة كان وطؤه رجعة أي لانه فعل قارنته النية (ص) ولأن قال
من يغيب أن دخلت فقد ارتفعت (ش) هو إشارة لقول سحنون فممن قال لزوجه أن دخلت
الدار فأنت طالق فأراد أن يسافر وخاف أن تحبسه فقال بحضرة بينة أن دخلت الدار فقد
ارتفعت فان ذلك لا ينفع بذلك ولا يتم له رجعة وعلى هذا فكلام المؤلف محمول على أنه خاف وقوع
الطلاق عليه فعلق الرجعة على تقدير وقوعه وفي كلام الشارح بهرام نظر انظر الشرح الكبير
(ص) كاختيار الأمة نفسها أو زوجها بتقدير عتقها (ش) التشبيه في البطلان والمعنى أن
الأمة المتزوجة بعد إذا شهدت على نفسها أنها انتمت عتقها وهي تحت زوجها المذكور فقد
اختارت فراقه أو اختارته فلا يلزمها أخذ ولا إسقاط ولها إذا عتقت أي تختمت خلاف
ما شهدت به أولاً لان ذلك لم يكن وجب لها ولا نه طلاق لأجل مشكوك فيه وخلاف عمل
الماضين (ص) بخلاف ذات الشرط تقول إن فعلت زوجي فقد فارقته (ش) يعني أن الزوجة
تخالف الأمة في الشرط والمعنى أن الزوجة حرة وأمة إذا شرط لها زوجها أنها إذا تزوج
أو تسرى عليها مثلاً فأمرها يدها فقالت في مجلس العقد أشهد وأعلى أنني أن فعلت زوجي
شيأ من ذلك فقد فارقته أو اختارته فانه يلزمها الأخذ أو الإسقاط والفرق أن خيار الأمة إنما
يجب بعتقها فاختيارها إسقاط كالشفعة في إسقاطها قبل الشراء والمملكة جعل لها زوجها
ما كان له إبقاءه معلقاً على أمر فكذلك الزوجة ولماذا كرر الاما كن التي لا تصح فيها الرجعة
شرح فيما نصح فيه فقال (ص) وصحت رجعته أن قامت بنية على إقراره (ش) موضوع هذه
المسئلة أن الدخول قد علم بين الزوجين فيها ومعناها أن الزوج أقام بنية بعد العدة تشهد على
إقراره بالوطء في العدة وادعى أنه وطئ بنية الرجعة فانه يصدق أنه أراد به الرجعة وفي الشارح
احتمالاً لان غير هذا فمما نظر (ص) أو تصرفه ومبيته فيها (ش) ضمير فيها للعدة وهو راجع لمسئلتين
الأقرار والتصرف والمبيت والمعنى أن الزوج إذا أقام بنية بعد العدة تشهد أنه كان يتصرف في
مصالحها وأنه كان يبيت عندها في العدة وادعى مع ذلك أنه راجعها في العدة فانه يصدق
ولو كذبت المرأة فالبنية شهدت على معانيتها التصرف والمبيت معها الأعلى إقراره به مما فيها

بوطئها قبل الطلاق فانه قال لماذا كرر أن الرجعة لا تكون إلا مع الدخول وأنه إذا لم يعلم دخول لا تصح ولو تصادقا والمراد

على الوطء قبل الطلاق نية على أن هذه المسئلة بخلاف ذلك وإن الزوج إذا أقام بنية على إقراره بالوطء قبل الطلاق أن له الرجعة هكذا
قال أشهب الثاني أقام بنية بعد العدة أنه راجعها قبل انقضاء العدة والحكم في الأولى لا شهب والثانية نسبها بعضهم للبدونة وليس
كذلك بل الذي فيها ما صور به الشارح (قوله فالبنية شهدت على معانيتها الخ) وأما الشهود على الأقرار بذلك من غير معانيتها فلا يعمل به

(قوله فالواو على حالها) لا يخفى أنه على هذه النسخة تقتضي عدم الاكتفاء بالميت وحده إلا أن يقال هو تفصيل في مفهوم الوصف على نسخة الواو وتبين أن نسخة أو أحسن لأنه لا تكاف فيها (قوله ٨٥) فأقام بينة الرجال فيما ينظر لالنساء لأن الشهادة

على إقرارها بعد عدم الحيض لا على رؤيتها أثر الحيض فإن لم يقمها لم تصح رجعة ولو رجعت لتصدق به قوله أشهب (قوله لو لم يقمها) صادق بصورتين بوجود بينة لم يقمها وبعد بينة أصلاً وهو غير مراد بل المراد الثانية (قوله ثم قالت الخ) أي أنه بشم يشعر بأنها تراخت بعد صحتها كما يفيد قول الشارح فلما انتهى من المراجعة قالت بعد يوم الخ احتتر بذلك عما توقعات ذلك نسفاً فإنها تصدق من غير شبهة (قوله أو ولدت الخ) المعطوف على صحت محذوف أي أو قالت انقضت ثم تزوجت وولدت وحذف المعطوف لقربة جائز والتقدير أو أشهد برجعته فقالت انقضت ثم تزوجت وولدت الخ (قوله ووضعت عنده ولداً كاملاً) أي وتبين أنها حاضت مع الحمل لأن الحمل تحيض أو كانت تعدت الكذب في قولها انقضت عدتي بالحيض (قوله لدون ستة أشهر) أي بأن كانت ستة أشهر إلا ستة أيام وأما الخمسة والأربعة فكالسنة (قوله بوطء أو تلذذ الزوج الثاني بها أو السيد الخ) فإن لم يحصل الاعتدال الثاني لم تفت على الأول إلا أن يكون الأول عالماً بتزوج الثاني فإنها تنقوت بتزوج الثاني ولو كان عالماً وإن لم يدخل (قوله إلا في تحريم الاستمتاع) الأولى أي بقول إلا في الاستمتاع لأنه المناس للاستثناء (قوله بتطرية الخ) أي ولو للوجه والكفين بلذة (قوله واختلا ثم بها) تفسير قوله ولا يثرب (قوله ولا يثرب) أي لا أثر للضد (قوله

والمراد بالتصرف التصرف في حوائجها ومصالحها بالدخول عليه لأنه لازم للميت وعلى هذا فالواو على حالها وهو الموافق لما في المدونة وعلى ما لابن الحاجب وابن بشير من عطف الميت على التصرف بأو يحتمل التصرف على تصرف لا يحصل إلا من الزوج مقتضى العادة كدخوله عليها أو غلق الباب عليهما ونحو ذلك (ص) أو قالت حضت ثالثة فأقام بينة على قولها قبلها بما يكذبها (ش) هذا معطوف على ما تصح فيه الرجعة والمعنى أن الرجل إذا راجع زوجته فقالت دخلت في الحيضة الثالثة وبذلك انقضت عدتي فلا رجع لك على فأقام بينة تشهد على قولها أنها قالت قبل ذلك لم أحض أو قد حضت حيضة ولم يحض زمن من حين قولها يحتمل أن تحيض فيه بقية الثلاث حيض فإن الرجعة صحيحة ولا يعتبر قولها بقوله بما يكذبها من عطف بقولها وأفهم قوله أقام بينة أنه لو لم يقمها لم يصدق ولا تصح رجعة (ص) أو أشهد برجعته فقصمت ثم قالت كانت انقضت (ش) يعني أن الزوج إذا طلق زوجته طلاقاً رجعياً ثم راجعها فقصمت عند ذلك فلما انتهى زمن المراجعة قالت بعد يوم أو أقل عدتي كانت انقضت قبل المراجعة فإن ذلك لا يقبل منها وبعد ندما وصحت رجعتها لأن سكوتها مع الاشهاد يدل على صحة الرجعة ومفهوم صحت أنها لو أنكرت لا تصح رجعتها بشرط أن تعضي مدة يمكن فيها الانقضاء (ص) أو ولدت لدون ستة أشهر وردت برجعته ولم تحرم على الثاني (ش) يعني أن الزوج إذا ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان قد راجع زوجته في العدة وكذبه وعلى بينهما دخول ووطء فإنه لا يصدق في ذلك وقد بان منه فكنت من التزويج فتزوجت بغيره ووضعت عنده ولداً كاملاً لدون ستة أشهر من يوم وطء الثاني فإن الولد يلحق بالاول ويفسخ نكاح الثاني وترد الاول برجعته التي ادعاهما لأنه تبين أنهما حين الطلاق كانت حاملاً وقد علمت أن عدة الحامل وضع حملها كله فإذا مات عنها هذا الاول أو طلقها وانقضت عدتها منه فإنه يجوز له هذا الثاني أن يتزوجها ولا تحرم عليه لأنه تبين أنه تزوج ذات زوج لا معتدة وفي هذا التعامل نظر لأنه بوجه أن تزويج المعتدة من طلاق رجعي يؤيد وليس كذلك كما مر وبعبارة وأخل الموافق بأمرين أحدهما تنقيح قوله أو ولدت لدون ستة أشهر بأن يكون الولد على طور لا يكون إلا بعد هذه المدة فإن كان على طور يكون في هذه المدة عليه فإن رجعة الاول لا تصح ثانيهما تنقيح قوله ووردت الخ بما إذا كان الولد يلحق بالاول فإن كان بين طلاق الاول وولادتها الولد أكثر من أقصى أمداً للحمل فلا ترد برجعته (ص) وإن لم تعلم بها حتى انقضت وتزوجت أو وطئ الأمة سيدها فكالولي (ش) الضمير فيهما للرجعة وفي تعلم للزوجة أي وإن لم تعلم الزوجة برجعة الزوج لها حتى انقضت عدتها وتزوجت أو وطئها سيدها إن كانت أمة فنقوت على المراجع لها بوطء أو تلذذ الزوج الثاني بها أو السيد غير العالمين كفوات ذات الوليين على الزوج الاول بتلذذ الثاني (ص) والرجعية كالزوجة إلا في تحريم الاستمتاع به والدخول عليه إلا كل معها (ش) الكلام الآن على أحكام المرتجعة والمعنى أن الرجعية حكمها حكم الزوجة في وجوب النفقة والكسوة والموارثة بينهما وغير ذلك إلا في تحريم الاستمتاع به قبل المراجعة بتطرية أو غيرهما من رؤية شعر واحتلامها لأن الطلاق مضاد للنكاح الذي هو سبب للإباحة ولا بقاء للضد مع وجود ضده ولا يكملها ولا يدخل عليها ولو كان معها من يحفظها ولاياً كل معها ولو كانت نيته رجعتها حتى يراجعها وهذا تشديد عليه لثلاثاً كراماً كان فلا يردان إلا جني

للدخول أي فالمراد بالدخول الخلوة لكن سيقول ولا يدخل عليها ولو كان معه من يحفظها ولاياً كل معها ولو كان معه من يحفظها

(قوله والوضع) سواء كان الوضع سقطاً ولا (قوله ما أمكن) أي مدة دوام إمكان تصديقها أي غالباً أو مساوياً وقوله وسئل النساء وهل يحلفن مع تصديقهن أو لا قولان والراجح الأول كما هو مفاد بعضهم (قوله كالشهر ونحوه) فإن قلت كيف يتصور حضيضها ثلاثاً في شهر حتى يسئل النساء مع أن أقل الطهر نصف شهر قلت يتصور بأن يطلقها أول ليلة من شهر قبل طلوع فجره وهي طاهرة فحيض وينقطع عنها قبل الفجر أيضاً فتكث خمسة عشر يوماً طاهر ثم يأتيها في الليلة السادسة عشر وينقطع عنها قبل الفجر ويستمر كذلك ثم يأتيها الحيض عقب غروب آخر يوم من الشهر لأن العبرة في الطهر بالأيام فلا ينضرا تيان الحيض أول ليلة من الشهر وانقطاعه قبل فجرها وكذا في سادسة عشر ليلة منه وانقطاعه (٨٦) قبل فجرها هذا على المشهور من أن أقل الطهر نصف شهر وأما على

القول الضعيف من أن أقل الطهر عشرة أيام أو ثمانية فتصوره ظاهر وأجيب أيضاً بأن ما هنا مشهور مبني على ضعيف (قوله أو أشكل الأمر) بأن لم تعلم المدة لكن إذا لم تعلم المدة كيف تعلم النسوة الطهر يبق فالأولى استصحاب ذلك والحاصل أن لنا حالتين حالة إمكان وحالة وقوع فأما حالة الامكان فهي معلومة لأنها تأتيها في الشهر وأما حالة الوقوع فتعلم من النساء عند سؤالهن فإين الأشكال الذي يرجع عنده لسؤال النساء لتحقيق الأمر الواقع (قوله ولا رؤية النساء الخ) الفرق بين هذه والتي قبلها أن هذه صرح بتكذيب نفسها ولم تنسب لتعذر به بخلاف التي قبلها ولو ذكره هذه عقب قوله ولا يفيد تكذيبها نفسها بقوله وإن رأتها النساء كان أحسن لأن هذه كالتهمة لها (قوله والمذهب كله) أي فلها النفقة والكسوة وكذا الرجعة وقال الشيخ أحمد لا تثبت له الرجعة ويحمل ابن عرفة على ما عده (أقول) وهو بعيد من كلام ابن عرفة (قوله بعد كسنة) يخالف للنقل والصواب بعد سنة

يباح له ذلك مع الأجنبية ولا بأس أن يرى وجهها وكفيها الغيرة لئلا تنافا إذا لا جنبي ذلك وله السكنى معها في دار جامعة لها والناس ولو أعزب وقوله كالزوجة أي التي لا خلل ولا ثلم في عصمتها فلم يلزم تشبيه الشيء بنفسه ومن أحكام الرجعية أنه يصح منها الإبلاء والطهار واللعان والطلاق وأن مطلقها لا يجوز له أن يجمع بينها وبين من يحرم جمعه معها مادامت في العدة (ص) وصدقت في انقضاء عدة القرع والوضع بلا عين ما أمكن وسئل النساء (ش) يعني أن الزوجة ولو أمة إذا راجعها زوجها فقلت صدق ذلك عدي قد انقضت بثلاثة أقرأ أو بوضع الحمل فانهم صدقة في ذلك ولو خالفها الزوج إذا كان هناك زمن يمكن فيه انقضاء العدة بما ادعت ولا يمين عليها وإن خالفت عادت بالان النساء ما مونات على فروجهن وإذا ادعت انقضاء عدتها في مدة تنقضي فيها نادرا كالشهر ونحوه أو أشكل الأمر فإن النساء يستلن عن ذلك فإن شهدن لها بذلك أي شهدن أن النساء يحضن لمثل هذا فأنها تصدق فليس قوله وسئل النساء من تبطأ بقوله ما أمكن لأنها إذا ادعت في زمن يمكن فيه الانقضاء صدقت ولا حاجة إلى سؤال النساء بل هو مقتضب راجع لما إذا ادعت ما لا يمكن فيه الانقضاء الأندرا أو أشكل الأمر وفهم منه أن ادعاءها في مدة لا تنقضي فيها بحال لا تصدق فالأقسام ثلاثة (ص) ولا يفيد تكذيبها نفسها ولا أنها رأت أول الدم وانقطع ولا رؤية النساء لها (ش) يعني أن المرأة إذا قالت أو لا قد انقضت عدتي فيما يمكن من أقرأ أو وضع حمل وقلت هي مصدقة في ذلك وقد بان منه فقوله بعد ذلك كنت كاذبة وإن عدتي لم تنقض فانه يبعد ذلك منها تدما ولا يحل لمطلقها رجعتها إلا بعد جديد لان ادعاء عمة لنكاح بلا ولي وصداق وشهود وكذلك لا يفيد هابعد قولها دخلت في الحيضة الثالثة أني رأيت أول الدم وانقطع وكنت أظن دوامه الدوام المعتبر في العدة وهو يوم أو بعضه وقد بان بقولها الأول وتبع المؤلف في هذا ابن الحاجب وقال ابن عرفة والمذهب كله على قبول قولها أنها رأت أول الدم وانقطع وكذلك لا يفيد هابعد قولها حضت ثالثة رؤية النساء لها فصدقها وقتل ليس بها أثر حيض ولا ينفق إلى قولهن وبانت حين قالت ذلك أن كان في مقدار حيض له النساء وظاهره كان الحاجب عوم ذلك في القرع والوضع بأن تقول وضعت ثم تقول كذبت ورأيتها فلم يجدن أثر وضع وقال في توضيحه الظاهر لافرق بينهما اه (ص) ولومات زوجها بعد كسنة فقالت لم أحض إلا واحدة فإن كانت غير مرضع ولا مريض لم تصدق إلا أن كانت تظهره وحلفت في كالسنة لافي كالاربعة وعشر (ش) يعني أنه إذا طلقها طلاقاً رجعيًا ثم مات بعد سنة ونحوها من يوم الطلاق فقالت زوجها

(قوله فإن كانت غير مرضع ولا مريض) وأما المرضع والمريض في مدة الرضاع والمرض وتصديق لم المرضع والمريض مرضاً أنه منع الحيض في عدم انقضائها بعد الفطام بالفعل ولو تأخر عن مدته الشرعية وبعد المرض بيمين أي قبل العام ولا تصدق بعد عام ولو حلفت حيث لم يظهر عدم الانقضاء والاصدق بيمين (قوله إلا أن كانت تظهره) فتصدق بيمين ولو في أكثر من عامين (قوله وحلفت في كالسنة) أي إلى تمام العام (قوله وعشر) أي ليال عشر الأولى حذفها لأنه مما دخل تحت الكاف ولا فرق في ذلك كله بين أن تخالف عادتها أم لا وقال بعض الشيوخ محل عدم تصديقها بعد السنة عند عدم الاظهار ما لم توافق عادتاً وهو معقول المعنى

(قوله ولا تكون بذلك عاصية) أي ولا تسقط نفقتها (قوله ويؤخذ كراهة الخ) (٨٧) وجهه ان خلاف الاولى من قبيل الجائز

فكثيرا ما يعبرون بالجواز مراد به خلاف الاولى فان قيل هذا صواب يكون المعنى أن عدمه خلاف الصواب ولا يقال في خلاف الاولى انه خلاف الصواب لما تقدم انه من قبيل الجائز بل يقال في المكروه ذلك فتدبر (قوله أي وشهادة الولي) أي فلا مفهوم للسيد ولا فرق في الولي بين أن يكون مجبرا أم لا (قوله فلا يكون آتيا بالمستحب) أي ولا نصح الرجعة كما صور أولا فخلاصته ان قول المصنف وشهادة السيد كالعديم في جميع مسائل الباب (قوله على قدر حاله) لو كان وعلى قدر حاله لكان أحسن لفادته انه مندوب آخر ولا فرق في الزوج بين أن يكون مريضا مرضا مخوفا أم لا لانه لما أمر به في مقابلة كسر المصلحة لم يكن تبرعا ولمراعاة القول بوجوبها (قوله وانما روعي قدر حاله فقط) فلو كان غنيا متزوجا بفقيرة فلوروعي حالها يناسبها عشرة انصاف وان روعي حاله عشرون دينار وان روعي حالها معا عشرة مثلا فإراعى حاله فتعطي عشرين (قوله والاصل في الامر الوجوب) أي المأخوذ من حقها وعلى ويدل عليه العبارة الثانية وعدم ذكره قوله ومتعوهن والا كان المناسب ذكره في الاستدلال (قوله لان الواجبات لا تنقيد بهما) ورد أيضا بأن الاحسان والتقوى من باب التمهيج لا من باب تنقيدها الحكم بالوصف أي لا يأتي أن يكون من المحسنين والمتقين الا رجلا سوءا وقد يقال والمندوبات لا تنقيد

لم أحض من يوم طلقني الى الآن أصلا ولم أحض الا واحدة أو اثنتين ولم أدخل في الثالثة فلا يخسرها لها من أمرين تارة تطهر واحتباس دمها وتكرار ذلك حتى يظهر من قولها في حياة مطلقها فانه يقبل قولها في ذلك وترثه اضعاف التهمة حينئذ ولو بأكثر من العام والعامين وتارة لم تكن تطهره في حياة مطلقها فانها لاتصدق في ذلك ولا ترث منه شيئا لدعواها أمران ادرا فالتهمة حينئذ قوية وهذا كانه اذا كانت غير مرضعة ولا مريضه فان كانت مريضه أو مرضعة فانها تصدق في ذلك وترثه لان المرض والرضاع يمنعان الحيض غالبا فلا تتم حصة حينئذ وان مات بعد ستة أشهر من يوم الطلاق وقالت لم أحض أصلا ولم أحض الا واحدة أو اثنتين ولم أدخل في الثالثة فانها تصدق في ذلك يمين وترثه وان مات بعد أربعة أشهر من يوم الطلاق صدقت من غير يمين ومفهوم مات انما الوادعت طول عدتها وهو حي لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك والحكم انما ان كانت بائنا صدقت لانها معترفة على نفسها وان كانت رجعية لم يمكن من رجعتها مطلقا لكن ان صدقها فلهما عليه النفقة وغيرها مما للرجعية وان كذبها فلا شيء لهما (ص) ونسب الاشهاد (ش) المشهور ان الاشهاد على الرجعة مستحب لا واجب كما قيل (ص) وأصاب من منعت له (ش) يعني ان من طلق زوجته طلاقا رجعيا ثم راجعها وأراد أن يجامعها فمنعته من ذلك الابعاد الاشهاد فان ذلك من حقها وهو دليل على رشدها ولا تكون بذلك عاصية لزوجها بل تؤجر على المنع وكما ينسب للطلاق الانتهاد على الرجعة كذلك ينسب له اعلامها أيضا ويؤخذ كراهة عدم الاشهاد من قوله وأصاب (ص) وشهادة السيد كالعديم (ش) يعني انه اذا طلق زوجته الامة طلاقا رجعيا ثم ادعى بعد انقضاء العدة انه كان راجعها في العدة فانه لا يصدق في ذلك ولا تصح رجعته ولو صدقته الزوجة على ذلك فلو شهد سيدها ان زوجها كان راجعها في العدة فان شهادته كالعديم لانه يتهم على ذلك وللزوج جبرها على تجديد عقد دبر بع دينار فان أبي سيدها أن يعيدها فان السلطان يعقدها عليها لان السيد معترف بأنها باقية في عصمة زوجها وقوله السيد أي وشهادة الولي مع غيره كالعديم فلا يكون آتيا بالمستحب الا اذا شهد رجلين غيره (ص) والمتعة على قدر حاله (ش) المشهور من المذهب ان المتعة وهي ما يعطيه الزوج لمطلقته ليحبر بذلك الام الذي حصل له بسبب الفراق مستحبة وتكون على قدر حال الزوج فقط ولو كان عبدا لان الاذن له في النكاح اذن في توابعه لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وانما روعي قدر حاله فقط لان كسر حاجه من قبله فقط فإراعى جبرها منه وبه يظهر الفرق بينها وبين النفقة المراعى فيما وسعه وحالها فقوله والمتعة عطف على الاشهاد من قوله ونسب الاشهاد هو ذاهوا المشهور وقيل بالوجوب لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين وقال أيضا على المتقين والاصل في الامر الوجوب قلنا صرفه عنه هنا قوله على المحسنين والمتقين لان الواجبات لا تنقيد بهما وبعبارة وما قيل من ان حقا وعلى من ألقاها الوجوب أجيب عن الاول بأن المراد بالحق الثابت المقابل للبطل والمنسوبة ثابت وعن الثاني بأن الامر هنا للنسب لانه يقيده بالمحسنين والمتقين لكن المتعة تكون للمصلحة طلاقا بائنا اثر طلاقها الحصول الوحشية بآلم الفراق وللمصلحة طلاقا رجعيا بعد العدة لانها ما دامت في العدة ترجو الرجعة فلا كسر عند ردها ولانه لو دفعها لها قبل الرجعة ثم ارتجعها لم يرجع بها لانها كهبة مقبوضة فان مات قبل أن تمتع فان المتعة تدفع الى ورثتها بائنا أو رجعية والى ذلك أشار بقوله (بعد العدة للرجعية أو ورثتها)

بهما واعلم انه سكت عن قوله ومتعوهن مع انه أمر صريحا (قوله بعد العدة للرجعية الخ) محل كون المتعة تدفع للورثة في الرجعي اذا مات بعد انقضاء العدة من الطلاق الرجعي وأما اذا مات قبل انقضاء العدة الرجعي فلا متعة لورثتها

(قوله ككل مطلقة) أي حرة أو أمة مسلمة أو كاتبة طلقها عن مشاورة أم لا أي بائن لأن ما قبله مفروض في الرجعية أي طلقها زوجها خربت من ارتدت فلا تمتع لها وارتدت ولو أريد من حكم الشرع بطلاقها فيستثنى المرتدة (قوله ممن فسخ نكاحها) أي إلا لرضاع فينذب فيه المنعة كان لها نصف الصداق كما إذا ادعاهما أنكرت أولاً (قوله قلها أن تنزع ما في يده) وأيضا حصل لها الخبر بملكه على أنها تقدر على عتقه فينزع زوجها (قوله ٨٨ استثناء متصل) أي في الغالب لأن المختارة للعيب لا طلاق معها (قوله كان الطلاق

منه) أي في المختلعة والتي فرض لها وقوله أو منها أي كالمفوضة والمملوكة وقوله أو من سببه كالخبرة والمملوكة وقوله أو من سببها كذات العيب والمختلعة (قوله برضاها) تقييد في الغير وأما من غيرها بغير رضاها فمتنع كما إذا طلقها بالفظ الخلع وأفاد المصنف ذلك بقوله اختلعت دون خولعت مبنيا للمجهول (قوله لمن زوجت تفويضاً) قاصر بل كلام المصنف شامل لمن فرض لها ابتداء أو بعد العقد (قوله بمن نكحت الخ) أي والفرض أنه بعد البناء وإن كان يتوهم أنه قبل البناء وحينئذ فن طلقت قبل البناء في نكاح التسمية لا تمتع لها (قوله لأجل عيب به) وأما إذا كان العيب به ما فذلك إذا اختارت هي الفراق وأما لو اختار هو الفراق فبمتعها وأولى في عدم التمتع لو فارقها لأجل عيب بها فالصور أربع (قوله اللخمى وهو الصحيح) والمصنف لم يعتمد فلا يعول الأعلى كلام المصنف

فلومات الزوج قبل أن يعتقها أو ردها إلى عصمتها قبل دفعها لها سقطت بائناً أو رجعية (ص) ككل مطلقة في نكاح لازم (ش) التشبيه تام وهو أن المنعة تدفع لها إن كانت حرة أو ولورثتها إن كانت ممتعة واحترز بالمطلقة ممن فسخ نكاحها فإنه لا تمتع لها واليه أشار بقوله (لا في فسخ كلعان) لأن الملاعة قد حصل لها غاية الضرر مما لا يجبره المنعة وقوله في نكاح لاغ لان المطلقة لا تكون إلا في نكاح لكنه صرح به لأجل قوله لازم والزوج في كل شيء بحسبه فما يفوت بالدخول أو الطول أو ولادة الأولاد لازم واحترز به من غير اللازم كنكاح ذات العيب فإنها إذا ردت به لا تمتع لها لأنها غارة بعيبها أو مختارة لفراقه لعيبه (ص) وملك أحد الزوجين (ش) يعني أن أحد الزوجين إذا ملك جميع الآخر فإنه لا تمتع له لأن المالك إن كان هو الزوج وجبة فإن الزوج وما يملكه ملك لها قلها أن تنزع ما في يده وإن كان المالك هو الزوج فإن الزوج لم يحصل عندها وحشة لأنه يطؤها بملك المين أما لو ملك أحدهما بعض الآخر فالمنعة لحصول الملام لان ملك البعض يمنع الوطء (ص) الأمن اختلعت أو فرض لها وطلقت قبل البناء ومختارة لعنتها أو لعيبه وخبرة ومملوكة (ش) هذا مستثنى من قوله ككل مطلقة وهو استثناء متصل لان المختارة لعنتها الخ يصح أنهما مطلقة لان قوله مطلقة يشمل ما ذكر أي سواء كان الطلاق منه أو منها أو من سببه أو من سببها والمعنى أن من خالعت زوجها بعوض منها أو من غيرها برضاها فإنه لا تمتع لها إذا وحشة لها ولذلك قال اختلعت للإشارة إلى أنها هي المختلعة وإنها مختارة ولم يقل خالعت وكذلك لا تمتع لمن زوجت تفويضاً وقد فرض الزوج لها صداقاً وطلقت قبل البناء لبقاء سلعتها وأخذها نصفه أما لو طلقت قبل البناء وقبل الفرض فإنها تمتع ومفهوم قبل البناء أن المطلقة بعددها لها المنعة وهو كذلك بمن نكحت بصداق مسمى ابتداء وكذلك لا تمتع لمن عتقت واختارت فراق زوجها العبد أو اختارت فراقه لأجل عيب به لان الفراق انما جاء من قبلها وهاتان صورتان مفهومان قوله فيما مر لازم وأحرى لو فارقها لأجل عيب بها لأنها غارة وأما المختارة لتزوج أمه عليها أو ثابته أو عليها واحدة فألفت أكثر فإن لها المنعة لان الطلاق سببه الزوج كما قاله ابن بونس وليست كالمنعة تحت العبد تختار نفسها لان هذا أمر لا يدخل الزوج فيه وكذلك لا تمتع لخبرة ومملوكة لان عام الطلاق منها وإن كان مبدؤه من الزوج وقيل لكل منهما المنعة اللخمى وهو الصحيح * ولما انتهى الكلام على الرجعة أعقبه بالكلام على الإيلاء لتسبب الطلاق الرجعي عنه فقال

باب الإيلاء

باب الإيلاء

كذا قيل وفيه بحث اذ تسبب الطلاق الرجعي عنه يقتضى تقديمه على الرجعة وقد يقال في توجيهه ما ذكره المؤلف أن كلام الإيلاء والتطهار في الجاهلية كان طلاقاً بائناً واختلف هل كان كذلك أول الإسلام أم لا وهو الصحيح فلذا جعلا معاً وأتى بهما عقب الطلاق ومن المعلوم أن الرجعة من توابع الطلاق والإيلاء لغة الامتناع قال الله تعالى ولا يأتل أولوا الفضل منكم تم استعمل فيما كان الامتناع منه يمين وشرعاً عرفه ابن عرفة بقوله حلف زوج على ترك وطء

(قوله أم لا) الظاهر لم يكن طلاقاً أصلاً لا بائناً ولا رجعياً (قوله فلهذا جعلا معاً) المؤلف أي لأجل الخلاف في كونهما طلاقاً جعلا معاً المؤلف أي أتى بهما عقب الطلاق الشامل للبائن وغيره فحينئذ لم يكن ذلك

مفيداً للتوجيه ما ذكره المصنف من جعل الإيلاء عقب ما تقدم انما غايته إفادة جمع الأمرين والائتمان بهما عقب زوجته الطلاق وقد يقال محط الفائدة على قوله ومن المعلوم أن الرجعة الخ (قوله ومن المعلوم أن الرجعة) جواب عما يقال ولا شيء قدم الرجعة فأجاب بقوله لانها من توابع الطلاق قد يقال قضية ذلك أن تؤثر عن الإيلاء والتطهار إلا أن يقال إن المعنى من توابع الطلاق المتفق على أنه طلاق (قوله ثم استعمل) الظاهر أنه استعمل في عرف اللغة وعبارة الخطاب واختلف في مدلول الإيلاء لغة فقال

عياض أصل الإيلاء الامتناع قال الله تعالى ولا يأتل أولو الفضل منكم ثم استعمل فيما كان الامتناع منه يمين وقال الباغي الإيلاء في اللغة اليمين وقوله يوجب خيارها الخ صفة لحلف الزوج فان قلت كيف أوجب خيارها والموجب للخيار إنما هو تلوم القاضي في الوطء فاذا امتنع خسرت قلت لما كان التلوم مسبباً عن الحلف صح ذلك لأن سبب السبب سبب قاله عجم وانظر قوله ثم استعمل فيما كان الامتناع ظاهراً أنه استعمل في نفس الوطء وليس كذلك بل المراد ثم استعمل في الامتناع من الوطء باليمين (قوله يوجب خيارها في طلاقه) بأن يكون الحلف على أكثر من أربعة أشهر إلى آخر ما سيأتي مما اعتبر في حقيقة الإيلاء (قوله أو صفة من صفاته النفسية) فيه أنه لم يكن عندنا من الصفات النفسية إلا الوجود وقوله أو المعنوية أراد بها ما يشمل المعاني (قوله أو ما فيه التزام عتق) كأن يقول ان وطئت زوجتي فسعيد حر أو فعلى عتق رقبة وقوله أو طلاق كأن يقول ان وطئت زوجتي فهي طالق أو فعمرة أشارة لزوجة أخرى طالق وهو معطوف على قوله اسم الله (قوله أو غير ذلك) كأن يقول على نذر ان وطئتك أو لا أطوك (قوله غير الصلاة) انظر عندهم ما وجه استثناء الصلاة (قوله ولا يجنون) أي إلى حال جنونه فان آلى عاقلاً ثم جن وكل الامام من (٨٩) ينظر له فان رأى أن لا ينيء طلق عليه

وان رأى أن ينيء كفر عنه أو أعتق ان كانت يمينه بعتق قاله أصبغ وان وطئها حال جنونه فهل هو فيئة ويحنت ويكفر عنه تنظر الحال اليمين وهو قول أصبغ أولاً يحنت ويسقط حقها في الوقف ويستأنف له أجل الإيلاء اذا عقل وهو قول اللخمي نظراً لحال الحنت ولولم يطأ لم يكن لها وقفه لان ذلك عذر كالمرض والمعتد كلام اللخمي (قوله لعدم حصولهما للكافر بالقيشة) قد يقال ان الكافر يعذب عذاب الكفر وعذاب المعصية والممتنع غفراته عذاب الكفر لا عذاب المعصية (قوله بتصور وقاعه) أي من جهته فيشمل ما اذا كانت الزوجة غير مطيعة أو غير مدخول بها كما يأتي (قوله أي يمكن) الاولى ان يقول أو بالبناء للفاعل أي يمكن والحاصل

زوجته يوجب خيارها في طلاقه ورسمه المؤلف بقرب من رسم ابن الحاجب فقال (ص) يمين مسلم مكاف (ش) يعني ان الإيلاء حلف المسلم المكاف ولو عبد باسم الله أو صفة من صفاته النفسية أو المعنوية أو ما فيه التزام عتق أو طلاق أو صوم أو صدقة أو غير ذلك وخصه أجداً باليمين بالله وينعقد عند أبي حنيفة بكل ما فيه التزام غير الصلاة فلا ينعقد من صبي ولا مجنون بخلاف السقيفة والسكران بجحرام والآخرس اذا فهم منه بأشارة ونحوها ولا يعصى بلسانه ولا ينعقد من كافر خلافاً للشافعي لعموم الآية وجوابه ان قوله فان فاقا فان الله غفور رحيم ينع له عدم حصوله ما للكافر بالقيشة (ص) بتصور وقاعه (ش) بتصور بضم المثناة التحتية أي يتعقل أي يمكن أن العقل بتصور وقاعه أي جماعه يحترز به عن المحبوب والخصي والشيخ الفاني والعنبن والشاب اذا قطع ذكره فلا ينعقد منهم إيلاء وقوله بتصور وقاعه ولو في المستقبل ليشمل قوله (وان مريضاً) أي وان كان الزوج الموصوف بما ذكر مريضاً فهو كالصحيح على ظاهر المذهب عند ابن عبد السلام وهذا اذا أطلق أما لو قيد بمرضه فلا إيلاء عليه ولو طال المرض الا أن يقصد الضرر فيطلق عليه لاجل الضرر (ص) يمنع وطء زوجته (ش) يعني ان حقيقة الإيلاء هي اليمين بمنع وطء الزوجة إما صريحاً كقوله والله لا أطوك أكثر من أربعة أشهر أو تضمناً كلفه ان لا يلتقي معها أولاً يغتسل من جنابة منها كما يأتي في كلام المؤلف وقوله يمنع جار ومجرور متعلق بيمين لا تضمنه معنى الحلف والبناء بمعنى على أي الحلف على ترك وطء زوجته وانما جعلت البناء بمعنى على لان منع الوطء محالوف عليه لا محالوف به ونسخة يمنع بالفعل والمثناة التحتية أو الفوقية بناء على أن اليمين مؤثثة أو مذكرة لانها بمعنى الحلف أحسن يحترز به عما اذا كانت اليمين لا تمنع مثل والله لا طأهم الا ان يره في الوطء ومفهوم الوطء انه لو حلف على هجرانها مثلاً وهو مع ذلك يصيبها فإنه لا يلزمه إيلاء بذلك ومفهوم الزوجة انه لو حلف على ترك وطء سريته أو أم ولده أكثر من أربعة أشهر فإنه

(١٢ - خروشي رابع) أنه ان قرئ بالبناء للمفعول يفسر بقوله يعقل وان فسر بالبناء للفاعل يفسر بقوله يمكن وأما من جهتها فيقع الإيلاء ولو كانت رتقاء أو عفلاء ولا يشترط امكان وطئها كما يأتي (قوله يحترز به الخ) فيه أن العقل يتصور وقاع الشيخ الفاني الا أن يقال المراد بالامكان العقلي منظور فيه للعادي فاذا كان الافضل ان يقول يمكن عادة (قوله المحبوب) أي بأن كان أو لا غير محبوب ثم يجب أثناء المدة أو مجبو بالبناء (قوله والشاب اذا قطع ذكره الخ) يشير إلى أن المراد بقوله بتصور وقاعه حالاً وما لا من يتصور منه الوطء حالاً لا ما لا يمكن حلف على ترك الوطء ثم قطع ذكره وهو ما أشار إليه بقوله والشاب اذا قطع ذكره الخ (قوله اذا أطلق) أي والفرض انه لا يمكن منه الوطء خلافاً لعب (قوله لاجل الضرر) أي لاجل قصد الضرر (قوله أو تضمناً) أي استلزماً وقوله كلفه الخ أي والفرض انه استعمل الالتقاء في معناه الحقيقي وكذا الاغتسال وأما لو استعملها في الوطء لكان من الصريح (قوله والبناء بمعنى على) يقال لا حاجة لذلك بل البناء للابسة (قوله أحسن) أي لان نسخة يمنع البناء فيه تكاف لما علمت مما تقدم من التكاف أولاً لان يمنع صفة قلها مفهوم بخلاف منع فإنه مفهوم لقب

(قوله الا أنه يمنع من الضرر الخ) مفاده ان أم الولد والسرية اذا حصل لهما الضرر من ترك الوطء انه يجب عليه الوطء وعبارة بهرام قالوا
الا أنه يمنع عن ذلك للضرر لاسيما أم الولد وقوله وحلفه يضربها زاد بهرام فيمنع لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار وبعد فهذا
ضعيف والمعتمد انه لا يجب عليه الوطء كما يعلم مما تقدم من قوله وجبر المالك الخ (قوله قد علمت ان التعاليق) أي في حل قول المصنف
عين مسلم مكلف (قوله لا من باب الالتزام) الذي لا يلزم به ايلاء كما اذا قال التزمت عدم وطئت ولكن في بعض الشروح ومراده باليمين
ما يشمل الالتزامات والنذور والانحر ج أكثر مسائل الباب كان وطئها فعمدى حراً وعلى نذر لا أطوك اه ولا تنافي لان الالتزامات
الداخلية التزامات مخصوصة لا مطلقاً (قوله أو معلقاً الخ) فيه نظير بل اليمين منجزة أيضاً (قوله كوالله لا أطوك الخ)

لا يخفى أن المراد بكون اليمين معلقة
ان لزومها لا يكون الا عند دخول
الدار (قوله كوالله لا أطوك حتى
تسألني) لا يخفى ان عدم الوطء
ليس معلقاً بل المعلق على السؤال
الوطء (قوله أو وان كانت الزوجة
تعلقاً الخ) فيه شيء لان الزوجية
ليست معلقة بل معلقاً عليها (قوله
لا أطوها حتى تظلم ولدها) أي أو
مادامت ترضعه أو مدة الرضاع أو
حولين (قوله ان كانت نيتسه
استصلاح الولد) أي ولم ينو الحولين
فيما عدا الاخرة من الصور وقوله
وان نوى بيمينه الخ مقابل ما قدرناه
أي وان نوى بيمينه الحولين أي فيما
عدا الاخرة أي أوقيد بالحولين
وهي الاخرة وهو قوله ان بقي الخ
ومثل قصده استصلاح الولد اذا لم
يقصد شيئاً وأما اذا قصد بالامتناع
من وطئها المضاربة فانه يكون
مولى بمجرد الحلف في الصور كلها
واعلم انه اذا رضع الولد على غيرها
أثناء المدة فانه يجري فيه التفصيل
الذي جرى في مونه أثناء المدة (قوله
لا احتمال أن يكون ارتجاع وكنتم)

لا يلزمه بذلك ايلاء الا انه يمنع من الضرر لاسيما أم الولد اذ ليس له فيها منفعة الا الوطء وحلفه
يضربها وشمل كلامه الزوجة الصغيرة التي تطيق الوطء ولا يضرب الاجل فيمن لا تطيقه حتى
تطيق وفيمن لم يدخل بها من يوم الدعاء ومضى مدة التجهيز وقوله زوجته أي الكاتنة حين الحلف
أو المتجدة بعد الحلف على عدم وطئها (ص) وان تعليقا (ش) قد علمت أن التعاليق من باب
الأيمان على الصحيح لا من باب الالتزام فهو مبالغ في صحة الايلاء والمعنى أنه لا فرق في لزوم الايلاء
بين أن يكون منجراً كقوله والله لا أطوك لمضى خمسة أشهر مثلاً أو معلقاً كقوله والله لا أطوك
حتى أدخل الدار مثلاً وبعبارة يصح أن يكون مبالغ في عين وفي منع الوطء وفي زوجته لان اليمين
تكون منجزة ومعلقة ومنع الوطء كذلك يكون في الحال ويكون معلقاً وكذلك الزوجة أي وان
كانت اليمين بمنع الوطء تعليقا أي ذات تعليق كوالله لا أطوك ان دخلت الدار أو وان كان عدم
الوطء تعليقا أي معلقاً كوالله لا أطوك حتى تسألني أو تأتيني أو وان كانت الزوجة أي
الزوجية تعليقا أي معلقة كان تزوجت فلانة فوالله لا أطوها ثم وصف الزوجة المولى منها
بقوله (غير المرضعة ولدها بنفسها) فلا ايلاء في الحلف على عدم الوطء للرضع كوالله لا أطوها حتى
تظلم ولدها فلا يكون مولى فخاله مالك في الموطأ والمدونة فان مات الولد حل له وطؤها ان كانت
نيتة استصلاح الولد وان كان نوى بيمينه حولين فهو مولى ان بقي أكثر من أربعة أشهر (ص)
وان رجعية (ش) يعني أنه لا فرق في لزوم الايلاء من الزوجة بين من هي في العصمة ومن
طلقت طلاقاً رجعيّاً فحلف على ترك وطء الرجعية فهو مولى يضرب له الاجل ويؤمر بعد
انقضائه بالقيئة فيرجع ليصيب أو يطلق عليه أخرى لاحتمال أن يكون ارتجاع وكنتم وهذا ان
لم تنقض العدة والا فلا شيء عليه (ص) أكثر من أربعة أشهر أو شهرين للعبد (ش) المشهور ان
أجل الايلاء لا يلزم الا أن يكون أكثر من أربعة أشهر للمرأة أو أكثر من شهرين للعبد فلا حلف
على ترك الوطء في مدة أقل من ذلك فلا يكون مولى فقوله أكثر ظرف للامتناع أو لليمين وظاهره
ان الكثرة معتبرة ولو قلت كيوم وهو ظاهر المدونة مع نص أبي عمران وصرح به في الموازية
وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وقال عبيد الوهاب لا يكون مولى الا بزيادة مؤثرة وروى عبيد
المالك انه مولى في الاربعة أو بالاربعة وهو مذهب أبي حنيفة ومنشأ القولين الاختلاف
في فهم قوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم تر بصر أربعة أشهر فان فاءاً فان الله غفور رحيم
وهو ما بينا ان على ان القيئة هل هي مطلوبة خارج الاربعة أشهر أو فيها وهل يقع الطلاق

تعليل لقوله فانه يكون مولى في الرجعية وهو جواب عما يقال الرجعية لاحق لها في الوطء والوقف

بعضي

انما يكون لمن لها حق فيه ولا خلاف ان الرجعة حق له لا عليه فكيف يجبر عليها البصير أو تطلق عليه طلاق أخرى ونوقش هذا
الجواب بأنه كان يلزمه قبل تزوجها غيره بعد انقضاء العدة ان يحلف أنه لم يراجعها ولو لم تدع ذلك عليه المرأة وهو باطل وأجيب أيضاً
بأن هذا مبني على ان الرجعية لا يحرم الاستمتاع بها هذا ما يدل عليه بعض الشراح ويصح أن يكون تعليلاً لقوله أو تطلق عليه أخرى جواباً
لما يقال لا يحتاج اطلاقه أخرى وقوله وهذا ان لم تنقض العدة أي محل كون الرجعية فيها الايلاء اذا لم تنقض العدة (قوله ظرف للامتناع أو
لليمين) المتعين هو الاول وأما قوله أو لليمين فلا يظهر (قوله بزيادة مؤثرة) أي معتبرة لم يبين قدرها والظاهر ما فوق العشرة وكلام عبيد
الوهاب ضعيف (قوله أو بالاربعة) هو عين ما قبله فهو اختلاف عبارة

(قوله فعلى المشهور الخ) المناسب فالمشهور مبنى على ان الفية بعد الاربعة أشهر ولا يطالب بها الا بعد الاربعة والحاصل ان من يقول لا يطالب بالفية الا بعد الاربعة يقول لا يكون موليا الا اذا حلف ازيد من اربعة ومن يقول يطالب بالفية في الاربعة يقول يكون موليا بخلافه على أن لا يطأها اربعة أشهر (قوله على ما كان عليه بعد دخولها) كذا في نسخة والمناصب قبل دخولها (قوله بل الغالب عليه المقارنة) كحركة الاصبع فانما سبب في حركة الخاتم مع المقارنة (قوله ورأى أيضا أنه حذف كان الخ) أى الدالة على تحقق المضى (قوله كما نؤول مثله) مراده لم يقتصر على قلته في نحو قوله تعالى ان كنت قلته بل زيد كنت للدلالة على تحقق القول واپس المراد أنه قدر شئ في الآية وبعضهم فهم أن التقدير في قوله فقد علمته أى فقد كنت علمته (٩١) (أقول) لا حاجة عليه لتقدير كان وذلك لانه لا يؤتى بكان الا للدلالة على معنى

المضى ومعنى المضى متحقق من ترتيبه على كنت قلته فتدبر (قوله والقرينة المعينة لذلك) أى الحذف كان (قوله فالتربص اذن الخ) وجه الدلالة أن التربص اذا كان اربعة أشهر فيكون الحلف عليها لا ازيد والجواب أن مدة التربص غير مدة الحلف وهو ما جعل مدة التربص الاربعة فلا تكون الفية في الاربعة بل خارج الاربعة فاذن الحلف لا يكون الا على أكثر من الاربعة وبعد هذا كله فيقال المستفاد من الآية ان تربص الاربعة مقصور على الذين لأن التربص مقصور على الاربعة (قوله فهو مول ان مضى الخ) لم يقل ان بقى أكثر من اربعة أشهر لان ذلك لا يعلم (قوله حتى تسألني الخ) منصوبان بأن مضمرة ونصبهما بحذف فون الرفع لانهما من الافعال الخمسة والنون الموجودة فون الوقاية وأخطأ من نصبهما بفتح الباء لان ما قاله انما يتجه في الغائبة نحو لأطوؤها حتى تأتيني والغائبة ليست من الافعال الخمسة التي تنصب بحذف النون ثم نقول انه يكون موليا

بعضى الاربعة أشهر أم لا فعلى المشهور لا يطالب بالفية الا بعد الاربعة الأشهر ولا يقع عليه الطلاق بمجرد رها وروى أشهب عن مالك وقوع الطلاق بمجرد رها ونسك من قال بالمشهور بما تعطيه الفاء من قوله تعالى فان فأوا فانما تستلزم تأخر ما بعدها عما قبلها فتكون الفية مطلوبة بعد الاربعة ولان إن الشرطية تصير الماضي بعدها مستقبلا فلو كانت مطلوبة في الاربعة لبقى معنى الماضي بعدها على ما كان عليه بعد دخولها وهو باطل ورأى في القول الآخر أن الفاء ليست الا مجرد السبب ولا يلزم تأخير المسبب عن سببه في الزمان بل الغالب عليه المقارنة ورأى أيضا أنه حذف كان بعد حرف الشرط والتقدير فان كانوا فأوا كما نؤول مثله في قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته والقرينة المعينة لذلك ما دلت عليه اللام من قوله للذين يؤولون من نساءهم تربص اربعة أشهر فالتربص اذن مقصور على ما لا ينتهى (ص) ولا ينتقل بعته بعده (ش) أى اذا حلف العبد على أكثر من شهرين ثم عتق بعد تقرر أجل الابل وهو في الصريح بتقرر الحلف وفي غيره بالحكم فانه لا ينتقل لأجل الحر وهو أكثر من اربعة أشهر وأما لو عتق بعد الابل وقبل الحكم في المحتمل فانه ينتقل لأجل الحر فقوله بعده أى بعد الابل أى بعد تقرر أجل الابل (ص) كوالله لا أراجعه لك أولا أطوئك حتى تسألني أو تأتيني (ش) هذا شروع منه في بيان المثل التي لا يلزم فيها الابل والتي يلزم فيها بدأ من انغماضها وهو ما اذا طلق زوجته طلاقا رجعا ثم حلف انه لا يرجعها فهو مول ان مضى اربعة أشهر من يوم حلفه وهى في العدة فان لم يرجع طلق عليه أخرى وثبتت على عدتها وحلت بتمامها ولو قبل ما بقى منها كساعة وكذلك يكون موليا اذا قال والله لا أطوئك حتى تسألني الوطء أو حتى تأتيني اذا دعوتك لمشقة ذلك على النساء ولعسرة اتيانها اليه عندهن معسرة عظيمة ولا يكون رفعها للسلطان سؤالا يبريه وليس عليها أن تأتيه وعليه أن يأتيا لانه عليه الصلاة والسلام كان يدور على نسائه (ص) أولا أتني معها أولا اغتسل من جنبه (ش) يعنى أنه اذا حلف على ما يلزم منه نفي الوطء عقلا أو شرعا فانه يكون موليا فالاول كوالله لا أتني معها سواء أطلق في عيئه أو قيد بأجل زائد على اربعة أشهر والثاني كوالله لا أغتسل منها من جنبه لانه لا يقدر على الجماع الا بالكفارة (ص) أولا أطوئك حتى أخرج من البلد اذا تكلفه (ش) يعنى انه اذا حلف أنه لا يطوؤها حتى يخرج من البلد وكان عليه في خروجه منها مشقة بالنسبة لحاله وكثرة ماله فانه يكون موليا بذلك ويضرب له الاجل من يوم الحلف لان عيئه صريحته في ترك الوطء والضيق في تكلفه عائد على الخروج فان

على كل حال سواء سأله أو أتته في الاجل ولم يفتى أو بعد الاجل أو لم تسأله أصلا وهو كذلك (قوله أو حتى تأتيني اذا دعوتك) يحمل ذلك على دعاء محضرة من يستحي منه والافلا ابله (قوله لمشقة ذلك على النساء) أى الشأن ذلك ولو فرض ان السؤال أو الا تيان لا يزرى بها ولا تكلف ذلك (قوله أولا أتني الخ) ان قصد بالالتقاء الوطء أو قصد الالتقاء المطلق أو هما فلا شك انه مول اذا لا يقدر على الوطء حينئذ الا أن قول الشارح يعنى اذا حلف على ما يلزم منه الخ يقتضى ابقاء ما ذكر على معناه الحقيقي (قوله سواء أطلق في عيئه أو قيد) أى ولم يقصد نفيه بمكان معين والإفليس بمول ودين في الفتيا لا في القضاء (قوله أولا أغتسل منها من جنبه) ظاهرة ولو كان فاسقا بترك الصلاة وبجث فيه ابن عرفة بأنه حيث لم يكن فاسقا بتركها والافلا يلزمه الابل وهو حلفه المذكور كناية عن ترك الجماع فهنت

بالوطء واجله من يوم اليمين أو على ظاهره ويكون مراده نفي الغسل إلا أنه لما استلزم شرعاً في الجماع لزمه الإيلاء فيحنت بالغسل وأجله من الرفع وهو ظاهر شارحنا ومحل ذلك إذا لم ينوش شيئاً بعينه فانوى به لا أطأ وأستعمله في مدلوله عمل بذلك (قوله يقال له طأ أن كنت صادقاً) أى كفر أو أخرج وطأ أن كنت صادقاً (قوله ان كنت صادقاً) أى طأ بعد خروجه ان كنت صادقاً فى أنك لست بمول أى لم تكن قاصداً الامتناع من وطئها كما هو شأن المولى فان لم يعتل ذلك فهل يضرب له أجل الإيلاء وهو الظاهر (قوله ولو حصل رضاه بتكاف ذلك) أى انه مول ولو خرج بالفعل وتكاف (٩٣) الخروج كما في شرح شب وظاهر ما ذكره تضا هذا الظاهر (قوله اذا لم يحسن

خروجها) أى الخروج منه وقوله له للتعليل أى لاجله (قوله بالنسبة لحاله وحالها) الواو بمعنى أو فيمكن أحدهما وأولى معاً (قوله وظاهره) أى ولو خرج بالفعل وظاهره ولو امتنع الخروج المناسب لما تقدم أن يقول إلا أنه لا يترك ويقال له طأ بعد خروجه ان كنت صادقاً أنك لست بمول وبعبارة عب وشب مثل شارحنا فؤادهم واحد (قوله أو ان لم أطأك الخ) وانظر اذا انقضى الاجل ما الذى يفعل اذا مضى الاجل فان مطالبته بالقبضة وهو لم يحلف على ترك الوطء لا تنأى نعم تطلق عليه عند عزمه على الضد أو تبين الضرر (قوله أو ان وطأتك فأنت طالق) والظاهر أنه أراد بالوطء مغيب كل الحشفة وحينئذ فهو مبني على أن الحنث لا يحصل إلا بمغيب الحشفة بتمامها فهو مشهور مبني على ضعف فما زاد على مغيب الحشفة ينوي به الرجعة ولا يختص ذلك بالنزع فقط فقوله فالنزع حرام أى وكذا الاستمرار لانه بمغيب الحشفة يصير مظاهراً وما زاد عليها وطء في مظاهرها قبل الكفارة وهو حرام (قوله أن ينوي ببقية وطئه الرجعة) أى أو النزع (قوله فان

كان لاموثة عليه فيه فليس بمول إلا أنه لا يترك ويقال له طأ أن كنت صادقاً فى أنك لست بمول وظاهر قوله اذا تكلفه أنه يكون مولى ولو حصل رضاه بتكاف ذلك (ص) أو في هذه الدار اذا لم يحسن خروجها (ش) يعنى أنه اذا حلف لا يوطئها في هذه الدار فانه يكون مولى بذلك ويضرب له الاجل من يوم الحنث وهذا اذا لم يحسن الخروج من الدار لاجل الوطء بالنسبة لحاله وحالها المعروفة ذلك فضمير له راجع للوطء وظاهره ولو قال من تلحقه المعرفة به منى ما أنا أخرج ولا أبالي بالمعرة ومفهومة انه لو حسن خروج كل له بأن كان لا معرفة للخروج للوطء على واحد منهما انه لا يكون مولى وظاهره ولو امتنع من الخروج له لانه بمنزلة من لم يحلف على ترك الوطء (ص) أو ان لم أطأك فأنت طالق (ش) أى وكذا يكون مولى اذا قال لزوجه ان لم أطأك فأنت طالق ووقف عن وطئها والا فلا يمنع منها لان بره في وطئها كما مر في قوله الا ان لم أجعلها أو ان لم أطأها فلا بد من تقييده بأن يقف عن وطئها على ما حكى ابن بونس عن مالك وابن القاسم ثم رجع ابن القاسم وقال لا يكون مولى لانه ليس عليه عین ينعى الجماع وصوب وبعبارة وما رجع اليه ابن القاسم رحمه الله تعالى هو المذهب انه لا إيلاء عليه وهو الذى يوافق قول المؤلف في باب الطلاق أو ان لم أطأها وقول مالك مقيداً بما اذا امتنع من الوطء ومع القيد هو ضعيف لان الطلاق عليه ليس للإيلاء بل للضرر لان عينة ليست مانعة له من الوطء وانما الامتناع من نفسه (ص) أو ان وطئت وفوى ببقية وطئه الرجعة وان غير مدخول بها (ش) يعنى أنه اذا حلف الزوج لزوجه ان وطئت فأنك طالق واحدة أو اثنتين فانه يكون مولى ويمكن من وطئها فاذا وطئها وقع عليه الطلاق بأول الملاقاة فالنزع حرام فالخاص من الحرمة أن ينوي ببقية وطئه الرجعة فان امتنع أن يطأ على هذا الوجه طلق عليه ولا فرق في هذا بين المدخول بها وغيرها لان غير المدخول بها بأول الملاقاة صارت مدخولاً بها وكلام المؤلف محله اذا لم يكن بإداة تكرار والا فلا يمكن من الوطء (ص) وفي تعجيل الطلاق اذا حلف بالثلاث وهو الاحسن أو يضرب الاجل قولاً فيها ولا يمكن منه (ش) اختلف المذهب على قولين اذا قال الرجل لزوجه ان وطئت فأنك طالق ثلاثاً أو البتة فقال ابن القاسم يعجل عليه الحنث من يوم حلفه وان لم تقم وهو الاحسن عند محسنون وغيره اذا فائدة في ضرب الاجل لانه يحنت بأول الملاقاة وباقي الوطء وهو النزع حرام لان اخراج الفرج من الفرج وطء فلا يمكن من وطئها وهذا مبني على انه غير مول قاله ابن رشد وحكى اللخمي وابن رشد انه لا يعجل عليه الحنث ويضرب له أجل الإيلاء لانه مول ولا يطلق عليه الا بعد الاجل من يوم حلف لعلها أن ترضى بالاقامة معه من غير وطء وقد نص في المدونة على القولين فضمير المؤنث عائد على المدونة وضمير منه عائد على الوطء أى لا يمكن من الوطء على كلا القولين عند أكثر الرواة (ص) كالظاهر (ش) تشبيهه في

امتنع الخ) صادق بصورتين أن لا يطأ أصلاً أو يوطأ لكن لا ينوي ببقية وطئه الرجعة (قوله بأول الملاقاة) أى مغيب قوله الحشفة كلها (قوله والا فلا يمكن من الوطء) لانه لا فائدة فيه حينئذ (قوله فيها) أى به دفعا لما يتوهم انه لا يقع فيها قولان مختلفان في مسألة واحدة وحينئذ نقوله فيها متعلق بما قبله وهو المتبادر من كلامه (قوله يعجل عليه الحنث) أى الثلاثة لا طلاق الإيلاء كالشيخ خضر وقوله من يوم حلفه فيه نظر لان القول بالاستحسان هو التعجيل للثلاث لكن بعد الرفع واستشكل هذا القول فانه علقه على شرط ولم يحصل وأجيب بأنه كالمعلق على أمر يحتمل غالب لان رضاه بترك الوطء نادر فينجز (قوله وهو النزع) أى أو الاستمرار وانما عدا والنزع

هناوط لأن الرجعة باب تمتع فلذا جعل بالنزع متمعا وأما في الصوم فلا تلهما أدركه الفجر صار فأزالا نقطاع شهوته فلم يعدوا التزعم وطأ
(قوله فانه لا يقربها حتى يكفر) أي كفارة الظهار وفيه ان كفارة الظهار لا تصح الا بعد العزم فأولى لا تصح قبل لزوم الظهار والظهار لم
يلزم والعمل في العبارة سقطا والتقدير فان تجزأ ووطئ سقطا بلاؤه ولزمه الظهار ولم يقربها حتى يكفر (قوله تشبيهه في أنه لا يمكن منها
ويضرب الخ) فان تجزأ ووطئ سقطا بلاؤه ولزمه الظهار ولم يقربها حتى يكفر فان لم يطأ لم تطالبه بالفية وهي من المظاهر الكفارة لأن
الكفارة انما تجزئ اذا وقعت بعد العود وهو العزم على الوطء أو مع الامسك وانما يكون هذا بعد انعقاد الظهار وهو لم يقع قبل الوطء
فليس لها مطالبة بشئ لا يجزئ وانما الهال الطلب بالطلاق أو بغيره بلاوطء قال المصنف بعد ما ذكر أنه لا يمكن منها وانظر لو كان
عبد حاضر وقال أنا طأ وأعنته عن ظهاري اذا أولجت هل يتفق على تمكينه من الوطء حينئذ وهو الظاهر أم لا انتهى (قوله اذ هو
عطف على مسلم) ومسلم لم يجز ورافظا مرفوع محال لأنه فاعل عين لأنه بمعنى حلف أي ان يحلف مسلم ثم انه يرد أنه لا يلزم من كون عين
بمعنى حلف أن يعطى حكمه في المصدرة (قوله لما فيه من التفصيل) أي بين التحاكم وغيره وفيه انه لم يلزم الا مفهوم الشرط فقط
(قوله هل عينهم تستلزم منع الوطء) أي أو صريحة في منع الوطء (قوله ولما كانت الزوجة هي المطالبة) الحصر ليس مرادا ولو قال ولما
كانت الزوجة تطالبه وهو قد حلف عبر بالجمع بناء على انه ما فوق الواحد (٩٣) (قوله لا تهجرنها) هو عدم الكلام (قوله

قوله ولا يمكن منه والمعنى انه اذا قال لزوجه ان وطئتك فانت علي كظهر أمي فانه لا يقربها
حتى يكفر وبعبارة تشبيهه في أنه لا يمكن منها ويدخل عليه الابلاء فان قيل ما فائدة ضرب
الاجل مع انه ممنوع منها فالجواب أن فائدته لاحتمال أن ترضى بالمقام معه بلاوطء كما قيل
في المسئلة السابقة (ص) لا كافروا نأسلم الا أن يتحاكموا الينا (ش) لا كافر بالرفع والجر
اذ هو عطف على مسلم وانما صرح بمفهومه لاجل ما فيه من التفصيل والمعنى أن شرط صحة
الابلاء أن يصدر من زوج مسلم فلا يصح من زوج كافر ولو أسلم بعد الحلف الا أن يترافعا والينا
فانما نحكم بينهم بحكم الاسلام فننظر هل يمينهم تستلزم منع الوطء فيلزمه الابلاء أم لا فلا يلزمه
ولما كانت الزوجة هي المطالبة عبر المؤلف بصيغة الجمع (ص) ولا لا تهجرنها أولا كلمتها (ش)
أي ولا يلزمه ابلاء في حلفه بما ذكر زاد في المدونة وهو مع ذلك عسها اللخمى لكنه من الضرر
الذي لها القيام به ويطلق عليه بلا أجل فيجب أن يقيد كلام المؤلف بذلك كما قيدناه باللخمى
وغيره وأما أن وقف عن مسها فهو ممول (ص) أولا وطئت بالابلا أو غيرها (ش) يعني أن
من حلف انه لا يطأ زوجته ليه لا أو حلف انه لا يطؤها نهرا فانه لا يكون مولى بذلك لانه لم يعم
بيمينه الا زمنا (ص) واجتمعت وطلق في الاعزان أولا يستأن أو ترك الوطء ضررا وان غائبا
أو سرمد العباد بلا أجل على الاصح (ش) المشهور انه اذا حلف ليعزل عن زوجته زمانا
يحصل منه ضرر الزوجة أو حلف لا يبيت عندها أو ترك وطأها ضررا أو أدام العباد
انه يطلق عليه بلا ضرب أجل الابلاء وسواء كان التارك للوطء ضررا حاضرا أو غائبا

وهو مع ذلك عسها) ووجهه انه اذا
كان عسها كان ذلك دليلا على انه
أراد بيمينه غير الوطء (قوله كما قيدناه
به اللخمى الخ) لا يخفى ان هذا
ينافي قوله أولا زاد في المدونة فانه
يقضي ان الزيادة من أصل
المدونة لأن المقيد اللخمى كما هو
مفاد كلامه بعد وشارحنا تابع
في ذلك الكلام بهر اما وكلام الشيخ
سالم وعبارة عجب يخالف ذلك فان
مفادها أن القيد للمدونة وانه في
الثانية واللخمى أجراه في الاولى
أيضا وكوننا نقول زاد في المدونة
أي فيما كتب عليها لاجل بقية
العبارة بعيد من اللفظ مبين لما
يقضيه كلام عجب (قوله واجتهد)
بالبناء للمفعول أو الفاعل أي الامام

أونائبه (قوله أولا يمين) فيطلق عليه بلا أجل لما عليها من الوحشة ومخالفة العادة من كون غيرها من صواباتها بأوى اليهن
أزواجهن هكذا قالوا فظاهرها أنه ليس في هذا اجتهد بل يجزم بهذا الحكم ابتداء والظاهر امكن الاجتهاد لان كثيرا من النسوة القوة
على البيات وحدها قال ابن غازي الصواب لا يثبت مجردا عن التوكيد لانه جواب قسم منفي وجواب القسم اذا كان فعلا مضارعا منقيا
لا يؤكد وبقول التسهيل في باب القسم وقديروا كذا المنقى بلا كقوله

تالله لا يحمدن المرء مجتنباً * فعل الكرام ولو فاق الوري حسبا والاكثر لا يؤكده لا يبعث الله من يموت أفاده
محشى نت (قوله المشهور الخ) هو ما أشار اليه بالاصح فقوله على الاصح راجع للسائل الرابع كما في بهرام فقول المصنف بلا أجل المنقى
أجل الابلاء فقط فلا ينافي اجتهد في ضرب قدره أو أقل أو أكثر هذا في حق الحاضر وأما الغائب فالسنتين والثلاث ليست بطول عند
الغرياني وابن عرفة بل لا بد من زيادة وعند أبي الحسن وهو ظاهر المدونة السنة فأكثر طول (قوله ضررا) حل شارحنا فيفسد انه علة
لترك الوطء ورواؤه مفعول لاجله اطلق المتقدم أي اجتهد وطلق على من ترك وطء زوجته ويطلق عليه لاجل ضررها بذلك التارك لا التارك
لاقتضائه أنها لا تطلق عليه الا اذا كان تركه لاجل ضررها فان كان تركه لغيره لم تطلق عليه ولو تضررت وليس كذلك بل يجتهد
ويطلق عليه لاجل ضررها كن أراد استجداد اقترامت به الموسى حتى قطعت ذكره كافي توضيحه وأجيب بأن هذا الابهام يدفعه قوله

أوسرمد الخ ويدل على أنه ليس الضرر علة للترك قضية عمر بن عبد العزيز كذا أفاده عب ويرده ما قاله اللقاني فإنه قال قوله أو ترك الوطء ضرراً أي لا بكاء عراض ما لم يكن من سببه كشره ما يطل شهوته فإنها أن تطلق بذلك وما قاله ابن خلة فإنه قال أما لو تركه غير مضار فلا شيء عليه ويصدق في ذلك أن ظهر وجهه والالم يصدق قاله بعض شيوخنا انتهى والحق ما أفاده شارحنا وغيره كما يفيد التوضيح وما ذكره عب لا يفيد التوضيح (٩٤) كما يعلم بالمراجعة والحكم يؤخذ صريحاً من قول المصنف لا بكاء عراض بقى شيء وهو

أن قوله فقد كتب عمر الخ لا يفيد المسدعي من أن المراد ترك الوطء ضرراً ويمكن الجواب أن غيبته تلك المدة والارسال لهم مع عدم القدوم والترحيل والطلاق نزلت منزله ترك الوطء ضرراً وتأمل (قوله فقد كتب عمر الخ) طلاق امرأة الغائب عليه المعلوم موضعه ليس بمجرد شهوتها الجاع بل حتى تطول غيبته حداً أي سنة فأكثر على ما لابي الحسن أو أكثر من ثلاث سنين على ما للغيراني وابن عرفة فيكتب له إن كانت تبلغه المكاتبه أما قدم أو تركل امرأته إليه أو يطلق عليه ولا يجوز أن يطلق على أحد قبل الكتب إليه فإذا امتنع من القدوم والتطابق تلوم الحاكم له بحسب اجتهاده ثم إن شاء طلق عليه حينئذ واعتدت فإن لم تبلغه المكاتبه طلق عليه لضررها بترك الوطء وهي مصدقة في هذه وفي بلوغ المكاتبه إليه وفي دعواها التضرر بترك الوطء وفي خوف الزنا لأنه أمر لا يعلم إلا بها وهذا كله إذا دامت نفقتها والاطلاق عليه لعدم النفقة وسيد كر المصنف حكم امرأة المفقود (قوله إن يتعمد قطعه) أي ولولم يقصد ضرر المرأة (قوله قبل ملكه منها) متعلق بمحذوف أي فلا شيء عليه قبل ملكه منها ومفهوم بعد ملكه فإن لم يتقدم له

فقد كتب عمر بن عبد العزيز لعم غابوا بخبر اسان اما أن يقدموا أو يرجعوا لانساهم اليهم أو يطلقوا أصبح فان لم يطلقوا طلق عليهم إلا أن ترضى بذلك فقوله واجتمعت وطلق مستأنف ومعطوف عليه ومعنى الاجتهاد في الطلاق عليه فوراً أو بعد التلوم بلا أجل ابلاء فان علم لذمه وضراره طلق عليه فوراً والأمر له باجتهاده فلعنه لا يترك ما هو عليه ومن ترك الوطء ضرراً قطع الذي كره ضرراً لأنه يستلزم ترك الوطء والمراد بقطعه ضرراً أن يتعمد قطعه كما في ابن عرفة ومن شرب دواء لقطع لذقة النساء كان لها الفراق وكذلك إن شربه لعلاج علة وهو عالم أنه يذهب ذلك أو شك (ص) ولأن لم يلزمه بيمينه حكم ككل مملوك أملكه حر (ش) يعني أنه إذا قال لزوجته إن وطئتك فكل مملوك أملكه حر فإنه لا يكون مولى بذلك لأنه عم في يمينه فهي عين حرج ومشقة لا يلزمه بها حكم (ص) أو خص بلداً قبل ملكه منها (ش) يعني أنه إذا قال لزوجته إن وطئتك فكل مملوك أملكه من البلد الفلانية حر أو كل مال أملكه منها صدقة فإنه لا يكون بذلك مولى فان ملك من تلك البلد عبداً أو مالا فإنه يكون مولى إلا أن يكون وطئها قبل ذلك فيعتق ولا يستقر ملكه على مملوك منها بعد ذلك (ص) أو لا وطئت في هذه السنة الأمرين (ش) يعني أنه إذا قال لزوجته والله لا أطوك في هذه السنة إلا امرأتين فإنه لا يكون مولى بذلك لأنه يترك وطأها أربعة أشهر ثم يطؤها ثم يترك أربعة ثم يطأ فلا يبقى من السنة إلا أربعة وهي دون أجل الإيلاء (ص) أو مرة حتى يطأ وتبقى المدة (ش) يعني أنه إذا حلف لا يطأ في هذه السنة إلا مرة فله شهرة أنه لا يكون مولى لأنه ليس ممنوعاً من الوطء بيمين فيطالب بالوطء فان وطئ في أثناء السنة المرتين في الأولى أو المرة في الثانية نظر فيما بقي من المدة فان كان أكثر من أربعة أشهر للحر أو أكثر من شهرين للعبد فهو مول وان بقي أقل فلا وان لم يطلق طلق عليه إن كان مضاراً (ص) ولأن حلف على أربعة أشهر أو أن وطئتك فعلى صوم هذه الأربعة (ش) يعني أن الحر إذا حلف أن لا يطأ زوجته أربعة أشهر ومثله العبد إذا حلف أن لا يطأ زوجته شهرين فإنه لا يكون مولى بذلك على المشهور حتى يزید على ذلك وكذلك لا إيلاء على من استمر صوم زمن معين بينه وبين منتهاه أربعة أشهر فأقل فحوان وطئتك فعلى صوم هذه الأربعة الأشهر أو هذا الشهر أو الشهرين أو هذه الثلاثة فان كان بينه وبين منتهاه أكثر من أربعة أشهر أو سمي شهراً يأتى بعد الأربعة كقوله وهو في رمضان أن وطئتك فعلى صوم صفر فإنه يكون مولى وكأنه قال لا أطوك حتى يتسلخ صفر فان عين شهر بينه وبين آخره أربعة فأقل كقول هذا فعلى صوم المحرم أو ما قبله فلا إيلاء عليه وأما أن حلف بصوم ولم يعين زمناً فإنه يكون مولى بذلك ولو كان صوم يوم فحوان وطئتك فعلى صوم يوم ثم أجاب سائلاً أنه هل عليه صوم ما عينه من الشهور الأربعة فأقل المعينة بقوله (نعم إن وطئ) في أثناءها (ضام بيمينها) أو قبل مجيئ الشهر المعين صامه إذا جاء وإن لم يطأ حتى مضت الأشهر المعينة أو الشهر المعين فلا شيء عليه ومفهوم التعيين أنه لو لم يعين

وطئ بعد المين قبل الملك ضرب له أجل الإيلاء وإن تقدم له وطئ عتق عليه كل من يملكه وأما ما كان ماله كالهال التعلين فلا يلزمه شيء فيه (قوله لأنه يترك وطأها الخ) لا حاجة لاعتبار ذلك حيث رجعنا حتى يطأ وتبقى المدة للسنتين (قوله وإن لم يطلق) كذا في نسخته والمناسب وإن لم يطأ (قوله المعينة) صفة للأربعة ولا يستغنى عن ذلك بقوله صام ما عينه لاحتمال التبعض في قوله من الشهور الأربعة

(قوله ان كانت عينة صريحة الخ) الصراحة في المدة لا في ترك الوطء فتقدير المصنف ان كانت صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة
 أي صريحة ولو حكما كوالله لا أطؤك وأطلق فان هذه ملحقة بالصريح في المدخول من مطيعة وأما غير المطيعة فالأجل فيها من يوم
 الاطاعة قال محشي نت مراد المؤلف ان الاجل من يوم اليمين بشرطين أن تكون عينة على ترك الوطء أما صريحا أو التزاما وأن تكون
 صريحة في المدة المذكورة وهي أكثر من أربعة أشهر لكن عبارته غير واضحة بهذا الاعتبار (قوله لا ان احتملت مدة عينة أقل)
 فالصراحة ليست منصفة لترك الوطء كما قلناه وانما هي منصفة للمدة المذكورة بدليل قوله لا ان احتملت مدة عينة أقل وان كانت على
 غير ترك الوطء فقد أشار لها بقوله أو كانت على حنث والمراد به الحلف على غير الوطء كان لم أدخل دار فلان فأنت طالق وهذا الذي
 تقدم له في الطلاق وان نفى ولم يؤجل منع منها هذا تحريك كلامه وهو المطابق (٩٥) لنقل وذكروه فاذا علمت ذلك فكلام شارحنا

موافق له فقوله صريحة في ترك
 الوطء المدة المذكورة الصراحة
 منصفة على المدة وترك الوطء أما
 صريحا أو التزاما وقوله بل احتملت
 محترز الصراحة المدة المذكورة
 وقوله أو كانت على حنث محترز ترك
 الوطء وبعد هذا كله فالشرط الثاني
 غير صحيح فالأجل في قوله كوالله
 لا أطؤك حتى ية دم زيد من يوم
 اليمين فقد قال محشي نت بعد كلام
 قد بان لك أن الحلف متى كان على
 ترك الوطء فالأجل من حين اليمين
 ولو احتملت عينة أقل فالشرط الثاني
 في كلام المصنف غير صحيح تبع
 فيه ابن الحاجب وحاصل ما في
 المقام ان اليمين متى كانت على ترك
 الوطء ولو احتملت مدة عينة أقل
 فن يوم اليمين وان لم تكن على ترك
 الوطء فن يوم الرفع ثم ان ذلك اليمين
 التي قلنا ان الاجل فيها من يوم اليمين
 تارة يظهر بحسب الحال وتارة
 يظهر بحسب المال فلو قال والله
 لا أطؤك حتى يقدم زيد وعلم
 تأخير قدمه أكثر من أربعة
 أشهر فان الاجل من يوم اليمين

كان وطمئتك فعلى صوم شهر مثلا كان موليا كما مر (ص) والاجل من اليمين ان كانت عينة
 صريحة في ترك الوطء لا ان احتملت مدة عينة أقل أو حلف على حنث فن الرفع والحكم (ش)
 أي والاجل الذي لها القيام بعدم مضيه وهو أربعة أشهر للحر أو شهران للعبد مبدؤه للحر
 والعبد من اليمين ولو لم يحصل رفع ولا حكم ان كانت عينة صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة
 كوالله لا أطؤك خمسة أشهر مثلا أو لا أطؤك وأطلق أو حتى أموت أو حتى لا نعيمه تناولت
 بنية عمره أو عمرها فكانه قال لا أطؤك وأطلق وان كانت عينة ليست صريحة في ترك الوطء
 المدة المذكورة بل احتملت القلة والكثرة فن الحكم كوالله لا أطؤك حتى يقدم زيد أو كانت
 على حنث كان لم أدخل الدار فأنت طالق وفائدة كون الاجل في الصريح من اليمين انها اذا
 رفعته بعدم مضى أربعة أشهر للحر أو شهرين للعبد لا يستأنف الاجل وان رفعته قبل مضى
 ذلك حسب ما بقي من الاجل ثم طلق عليه ان لم يعد بالوطء والا فاختبر مرة بعد مرة فقوله والاجل
 أي المعتبر في الإبلاء الذي يكون بعده الطلاق فأجل الإبلاء أي الاجل الذي يكون به موليا
 غير أجل الضرب أي غير الاجل الذي يضربه فكلام المؤلف هنا في الاجل الذي يضربه له
 وفيما مر في الاجل الذي يكون فيه موليا (ص) وهل المظاهر ان قدر على التكفير وامتنع
 كالاول وعليه اختصرت أو كالثاني وهو الأرجح أو من بين الضرر وعليه تؤولت أقوال (ش)
 يعني ان من قال لزوجه أنت على كظهر أمي فانه يحرم عليه أن يقربها قبل أن يكفر عن ظهاره
 فاذا كان قادرا على اخراج كفارة الظهار وامتنع عن اخراجها فانه يلزمه الإبلاء حينئذ واذا قلتم
 يلزم الإبلاء فهل يكون ابتداء الاجل في حقه من يوم الظهار كن عينة صريحة في ترك الوطء
 المدة المذكورة وعليه اختصر المدونة البرادعي وغيره واستحسنه اللخمي أو يكون ابتداءه
 في حقه من يوم الرفع والحكم كما اذا كانت عينة محالة لا لأجل الإبلاء ولا قل منه وهو لما لك
 أيضا والأرجح عند ابن يونس لانه لم يحلف على ترك الوطء صريحا وانما هو لازم شرعا أو يكون
 ابتداء الاجل من يوم تبين الضرر وهو يوم الامتناع من التكفير وعليه تؤولت المدونة
 أقوال ثلاثة متساوية عند المؤلف ولم يعتبر ما رجح منها ولا قول الباجي الاول والثالث في
 المدونة لكن ظاهر كلامهم ترجيح الاول ومفهوم الشرط أن المظاهر اذا كان عاجزا عن كفارة
 الظهار انه لا يدخل عليه أجل الإبلاء وهو كذلك لقيام عذره وقبده اللخمي بما اذا طرأ عليه

بحسب الحال واذا قال والله لا أطؤك حتى يدخل زيد الدار أو يموت زيد ومضى أكثر من أربعة أشهر وهو تارك للوطء فانه يقام عليه
 بالإبلاء ويعتبر الاجل من يوم الحلف فالأجل من يوم اليمين لكن بحسب المال (قوله يعني أن من قال لزوجه أنت على كظهر أمي)
 أي فحل الأقوال اذا كان الظهار غير معلق على الوطء كقوله أنت على كظهر أمي وأما اذا كان معلقا عليه كقوله ان وطمئت فأنت
 على كظهر أمي لم يطالب بالقيشة لأن وطءا لها ممنوع بل إما أن يطالب بالطلاق أو تمكث معه من غير وطء فان ارتكب الحرمة فحل
 عنه الإبلاء وصار مظاهرا انتهى (قوله لانه لم يحلف على ترك الوطء صريحا) لا يخفى ان هذا التعليل ناظر للفظ المصنف المتقدم وقد
 علمت أنه مول (قوله ولم يعتبر ما رجح منها) وهو ما أشار له بقوله وهو الأرجح وقوله ولا قول منصوب معطوف على ما قبله وقوله الاول
 والثالث مقول قول الباجي كما يعلم من بهرام

(قوله ثم يختلف) أي يقع الاختلاف ظاهره أن هذا مرتب على دخول الإيلاء وإذا كان كذلك فلا يظهر قوله هل يطلق عليه الآن (قوله رجاء أن يحدث لها رأي في ترك القيام) أي أو يحدث له مال لم يكن في علمه ذلك فيؤمر بالتكفير (قوله وقرره الشارح) ارتضى عجم تقرير الشارح ورد تقرير ابن غازي أي (٩٦) فهو بمنزلة المظاهر العاجز فائلا ونحوه لابن الحاجب والموطأ والمرآة القيام

بالضرر حينئذ فترفعه للحاكم ما فاء
أوطاق واعترض محشي تت كلام
عجم قائلا وأما تقرير الشارح فبعد
من كلام المؤلف جدا وان كان
تابع لابن الحاجب التابع لما في
الموطأ من عدم لزوم الإيلاء للعبد
المظاهر مطلقا فقد قال الباجي في
المنتقى ظاهره وإن أذن له السيد
في الصوم ولكن لا يوجد هذا المالك
ولا لاحد من أصحابه على هذا
التفسير ثم أول عبارة الموطأ
انتهى (قوله وعدم اللزوم في
الوجهين) أي المشار له بقوله كالعبد
لا يريد الفيتة أو يمنع الصوم بوجه
جائز (قوله الآن يعود بغير ارت)
ليس المراد الآن يعود فلا ينحل
وانما المراد يعود عليه والعود غير
الانحلال وأجله حينئذ من يوم
الرد سواء كانت عينه صريحة أو
محملة على المذهب وأما على كلام
المصنف السابق فمن العود في
الصريحة ومن الحكم في غيرها
وبهذا يعلم أن الاستثناء منقطع
ومثل العود بارت ما إذا عاد بشراه
بعد ان عتقه ورده الغرماء أو قتل دار
الحرب وانظر لو قتل دار الحرب قبل
عتقه ثم اشتراه بعد لحوقه بدارهم
هل يعود عليه أم لا ولعل وجهه
أنه بمجرد العتق انحل عنه الإيلاء
وما طرأ بعد ذلك لا يضر ثم إذا عاد
بشراه لم يعتق عليه بالعتق السابق
كما في سنده ابن رشد خلافا للشيخ

العسر والعجز عن الصيام بعد عقد الظهار وأما أن عقده على نفسه مع علمه بالعجز عن حمله فإنه
يدخل عليه لأنه قصد الضرر بالظهار ثم يختلف هل يطلق عليه الآن أو يؤخر إلى انقضاء أجل
الإيلاء رجاء أن يحدث لها رأي في ترك القيام (ص) كالعبد لا يريد الفيتة أو يمنع الصوم بوجه
جائز (ش) الفيتة الرجوع والمراد بها في باب الإيلاء رجوعه إلى ما كان ممنوعا منه بسبب اليمين
وهو الجماع والتشبيه في جريان الأقوال الثلاثة في ابتداء الاجل في حق العبد كما في مسألة
الحرام المتقدمة وحينئذ فهو تشبيه في المنطوق فإذا قال العبد لزوجته أنت على كظهر أبي
وهو لا يريد الفيتة بالكفارة بالصوم مع قدرته فإنه يدخل عليه الإيلاء أو أراد الفيتة بالتكفير
بالصوم فنعه منه سيده بوجه جائز لا ضرر به بخدمة سيده أو خراجها فيدخل عليه الإيلاء
وهل يكون ابتداء أجله من يوم حلفه أو من يوم رفعه للحاكم وحكمه عليه أو من يوم تبين منه
الضرر أقوال ثلاثة هكذا قرر ابن غازي لكن يحتاج في جريان الأقوال لنقل فعل المؤلف
اطلع عليه وقرره الشارح بأنه تشبيه في مفهوم قوله إن قدر على التكفير وتقديره فإن لم يقدر
على التكفير لم يلزمه إيلاء كالعبد الخ وعدم اللزوم في الوجهين هو قول مالك في الموطأ وعليه
درج ابن الحاجب ودرج عليه الموافق كما هو ظاهر كلامه ووجه من يرى لزوم الإيلاء للعبد إذا
منع الصوم بوجه جائز أنه مضار باعتبار أنه أدخله على نفسه فهو داخل على ذلك ومفهوم
بوجه جائز أنه لو منع الصوم لا بوجه جائز فلا يمكن من ذلك ويمنعه الحاكم عنه ولما أنهى
الكلام على ما ينفع به الإيلاء وما لا ينفع به شرع في بيان ما ينحل به بعد انعقاده فقال (ص)
وانحل الإيلاء بزوال ملك من حلف بعتقه الآن يعود بغير ارت (ش) يعني أنه إذا قال لزوجته
إن وطئتك فعبدني هذا فإنه يدخل عليه الإيلاء من يوم حلفه فإذا مات العبد أو باع سيده
أو أعتقه أو خرج عن ملكه بوجه من وجوه الملك فإن الإيلاء ينحل عنه حينئذ فان ترك وطء
زوجته بعد زوال ملك العبد فإنه يصير مضارا لها فيطلق عليه بلا أجل وسواء خرج العبد عن
ملك سيده باختباره أو بغيره كبيع السلطان له في فارس فلو عاد العبد كلاً أو بعضاً ثانياً إلى ملك
الحالف بوجه من وجوه الملك غير الارت فإن الإيلاء يعود عليه يريد إذا كانت عينه مطلقة
أو مقيدة بزمن وقد بقي من الزمن أكثر من أربعة أشهر أما أن عاد إليه العبد كله بسبب
الارت فإنه لا يعود عليه الإيلاء لأن الارت جبري يدخل في ملك الإنسان فهرأ عليه وعود
بعض العبد بارت وبعضه بشراه ونحوه كعوده كله بغير ارت وإذا عاد بعضه بغير ارت وطولب
بالفيتة فوطئ عتق عليه مملكته منه وقوم باقيه (ص) كإطلاق القاصر عن الغاية في
المخوف بها إلاها (ش) اللام في إهابه معني على أي لا عليها إذا المخوف لها لا يتصور تعلق الإيلاء
بها ثم إن التشبيه في أنه يعود الإيلاء يعود المخوف بها إلى أن يبلغ الطلاق غايته وأما المخوف
عليها فيعود فيها ولو طلقت ما شاء الله مادام طلاق المخوف بها لم يبلغ غايته فإذا قال زينب طالق
واحدة مثلاً وطلعت عزة فطلق زينب واحدة وانقضت عدتها فله وطء عزة ثم إن تزوجها عاد
موليا في عزة حيث لم يؤجل أو أجل وبقي من الاجل أجل الإيلاء فإن وطئ عزة بعد ذلك أو في

عدة

أجد فإنه قال يعتق عليه بالعتق السابق (قوله في المخوف بها) في شرح شب ومأقاله المصنف خلاف ما في

المدونة والذي فيها أن المخوف لها كالمخوف بها وهو المعتقد (قوله اللام في إهابه معني على) على حد قوله تعالى يخرون للأذن أي عليها
(قوله إذا المخوف لها) أي كقوله لا مرأته التي في عصمته كل امرأة تزوجها عليك طالق فلا يتصور تعلق الإيلاء بها (قوله ثم إن تزوجها
عاد موليا في عزة) أشار بذلك إلى أنه لا يلزمه الإيلاء إلا عند الزواج وأما في حالة البينونة فلا يلزمه شيء كان الطلاق الذي بان قاصرا عن

الغاية أو مكملاتها (قوله طلاقا ثلاثا) كذا في نسخته بدون فطلقها والمدار على كونه باثنا (قوله أو صام الشهر) فيه نظر وذلك لانه اذا كان غير معين لم ينفعه الصوم واذا كان معيناً فقد فات بقوات زمنه (قوله الذي علق وطعز وجته عليه) في العبارة قلب (قوله وعبارة وبتجمل الحنث الخ) وعلى كل حال هو عين قوله وانحل الایلاء الخ والاحسن ابقاء المصنف على ظاهره والمراد بتجمل نفس الحنث بأن يطاها بعد الوقف أو قبله (قوله والنذر الذي لا يخرج له) بأن يقول (٩٧) ان وطئتك فعلى نذر (قوله صغيرة) ولا كلام

لولى الصغيرة وينبغي أن يجري فيها ما جرى في النفوس بض وعوانه هل يكفي تميزها أو لا بد من كونها توطأ وهذا الثاني يفيد كلام ابن عرفة والشارح (قوله أو مجنونة) والمراد طلب المجنونة بعد عقلها اذ حال جنونها لا يثبت لها طاب والمغنى عليها مثلها وليس لوليها كلام حال الجنون والانعفاء فيما يظهر بل ينتظر افاقتها (قوله وليس سبدها) أي الذي له حق في الولد لان عتق عليه أو كان بها أو بالزوج عقم (قوله وأنكر ذلك ابن عرفة الخ) والجواب بأن قول المصنف المطالبة أي بالوطء أو ما اذا امتنع الوطء فالمطالبة بالوعد (قوله في القبل) يصدق بتغيبها في محل البول وهذا كتغيبها في الدبر فلا ينحل به الایلاء كما في شرح شب (قوله واقتضاض البكر) فلا يكفي تغيبها مع عدمه في كالغوراء لصغير الحشفة (قوله ولغيره من أهل الاعذار الوعد) وكذا الممتنع وطؤها شرعاً كحيز (قوله تغيب الحشفة) ولا يشترط انتشار وقال بعض شيوخ عجم ينبغي اشتراطه كالتحليل لعدم مقصودها وإزالة الضرر بدونه والظاهر حينئذ لا كتنفعا بانتشاره ولوداخل الفرج وعدم الاكتفاء بتغيبها مع لف خرقه تمنع اللذة أو كمالها وقد ر الحشفة كهي (قوله

عدة ز ينبت حنث ووقع الطلاق عليه في ز ينبت ولو طلق ز ينبت ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج لم يعد عليه في عزة الایلاء بل لو غ الطلاق في الخلو فبها الغاية ولو طلق عزة ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج وز ينبت عنده عادم لولا ما بقي من طلاق ز ينبت شيء (س) وبتجمل الحنث (ش) أي وكذلك ينحل ويحول حكم الایلاء عن المولى اذا جعل الحنث فيما يمكن فيه ذلك كما اذا قال ان وطئتك فزوجتني فلا نية طالق طلاقاً ثلاثاً أو آخر طلاقة أو اعتق العبد المحلوف بعته أو صام الشهر الذي علق وطعز وجته عليه كما مثل به الشارح وتنت وفيه نظر اذ ليس فيما ذكر حنث لان الحنث فعل ما حلف على تركه وترك ما حلف على فعله وما قاله انما هو مثال لقوله وانحل الایلاء ز والملك من حلف بعته الخ وعبارة وبتجمل الحنث أي وبتجمل مقتضى الحنث كعتق العبد المحلوف بعته أن لا يطلأ ان الحنث في باب اليمين مخالفة المحلوف عليه والمراد به هنا ما يوجب الحنث وهو العتق في مثالي أو ما الحنث فهو وطؤها بالفعل (ص) وبتكفير ما يكفر (ش) أي ومن الامور التي ينحل بها الایلاء ويحول حكمه ما اذا قال لزوجتي والله لا أطولك لمضي ستة أشهر ثم كفر عن يمينه فان الایلاء ينحل فقوله ما يكفر أي ما يقبل التكفير قبل الحنث وهو اليمين بالله والنذر الذي لا يخرج له (ص) والافلها والسبدها ان لم يمتنع وطؤها المطالبة بعد الاجل بالقيشة (ش) أي وان لم يحصل انحلال الایلاء بوجه من الوجوه السابقة بأن لم يحصل عتق العبد المعين المحلوف بعته ولا تجمل الحنث ولا تكفير ما يكفر فللزوجة حينئذ الحرة دون وليها صغيرة مطيعة أو كبيرة ولو سفيهة أو مجنونة وليس سبدها ان كانت أمة ولو رضيت هي لحقه في الولد حيث يرجي منها الولد المطالبة بعد الاجل بالقيشة الا في تفسيرها هذا ان لم يمتنع وطء الزوجة عقلاً كرتقاء أو عادة كرىضة أو شرعاً كحائض ومحرمة والافلا مطالبة لها ولا لسبدها وتبع المؤلف في هذا القيسدان الحاجب وابن شماس وأنكر ذلك ابن عرفة وأن المطالبة المذكورة ثابتة مطلقاً وهو المعقول عليه (ص) وهي تغيب الحشفة في القبل (ش) يعني أن القيشة في اصطلاح الشرع لغير المظاهر والمريض والمحبوس والغائب ومن يمتنع وطؤها شرعاً مغيب الحشفة في القبل فلو غيبها في دبرها فلا ينحل الایلاء عنه ولما لم يلزم من تغيبها اقتضاض البكر وكان الوطء المعترف فيها اقتضاضها قال (واقضاض البكر) فلا ينحل فيها بدونه وان حنث وأما القيشة للمظاهر فهي تكفيره كما هو ولغيره من أهل الاعذار الوعد كما يأتي ثم شرط في تغيب الحشفة الا باحة بقوله (ان حل) لا في حيض ونحوه فان قيل لاشك ان الوطء الحرام يحنث به وحيث انحل اليمين انحلت الایلاء لانها سببه فالجواب أنا لاناسلم ان انحلال اليمين مستلزم لانحلال الایلاء مطلقاً كما في الوطء بين الفخذين حيث لم ينو الفرج وعبارة لاناسلم ان انحلال اليمين مستلزم لعدم المطالبة بالقيشة (ص) ولو مع جنون (ش) هو مبالغة في انحلال الایلاء والمعنى أنه اذا وطأ في حال جنونه فإنه ينحل الایلاء بذلك الوطء لنسبها بوطئه ما تنال في صحته فلو طأها عاقلاً ثم جن وطلبت القيشة وفاء حال جنونه سقطت مطالبته

﴿ ١٣ ﴾ - خشي رابع ﴿ انحلال الایلاء ﴾ أي المطالبة بالقيشة (قوله لانها سببه) أي لان اليمين سبب انحلال الایلاء (قوله فالجواب لاناسلم الخ) فيه انه اذا اتقى السبب ينتفى السبب والجواب أن المنتفى بانتفاء السبب أصل وجوده لاستمراره فتدبر (قوله مستلزم لانحلال الایلاء مطلقاً) أي في كل الصور (قوله مستلزم لعدم المطالبة بالقيشة) أي فالمراد بالایلاء المطالبة بالقيشة (قوله فلو طأها عاقلاً) الحاصل أنه قال أنت على كظهر أمي ثم جن أي فإنه يضرب له أجل الایلاء فاذا طالبت المرأة القيشة وفاء حال جنونه سقطت مطالبته

الآن قوله واليمين باقية رجايدل على أن الأولى أن يقول الشارع فلولا إلى حال جنونه فظاهر ولذا قال بعض شيوخنا لا نسب أن يقول فلولا إلى أي لأن المقام مقام الإيلاء وكذا صوب العبارة سيدي محمد الزرقاني ويمكن صحة كلام الشارع بما قلنا ونقول قوله واليمين باقية أي كما بحيث لو أفاق من جنونه وامتنع من التكفير فالإيلاء يلحقه (قوله وهو يفيد اختصاصه بجنون الرجل) وهو الظاهر (قوله ووطء المكروه لغو) أي فلا يتحمل به الإيلاء لأنه لا يتحمل به اليمين مفاده أنه لو كانت تتحمل به اليمين لا يتحمل به الإيلاء وليس كذلك والحاصل أن عدم انحلال اليمين مستلزم لعدم انحلال الإيلاء أي ولا يلزم من انحلال اليمين انحلال الإيلاء (قوله وببحث المؤلف في التوضيح ضعيف) لأنه قال وقياس قول أهل المذهب في الجنون بأن وطء المكروه فيئة بل أولى لأنه اختلف في حده ولم يختلف في سقوط حد الجنون وقد قيل إن الأكرام انما يرفع في الأقوال لا الأفعال اهـ (قوله إلا أن ينوي الفرج) فلا حث عليه فيما بين الفخذين لمطابقة نيته لظاهر لفظه ولو مع قيام البيئة أي فلا يلزمه كفارة والإيلاء باق عليه (٩٨) على كل حال إلا أن تفهم البيئة أنه أراد الاجتناب فلا تقبل نيته حينئذ قاله

تت (قوله والاختبار الخ) أي وإن لم يمتنع من الوطء ولكن وعده وكلام المصنف شامل لما إذا سكنت والاول هو المنصوص (قوله مرة ومرة) هذه الواو زادها بعض الشراح على المتن زادها في المزج اما بمعنى وقتا فوقتا فيكون ظرفا أو اختبارا مرة ومرة فيكون مفعولا مطلقا أو حالة كون الاختبار مرة مرة فيكون حالا كذا في عب واطهار أنه مفعول مطلق كقارة وطورا ولا بد من مرة ثالثة كما أفاده شارحنا ولو أسقط واومرة الثانية وصار على حد صفا صفا ودكاذا لتوهم شموله بما زاد على الثلاث مع انها هي النقل (قوله فان الحماكم بوقع الخ) أي فقول المصنف وطلق أي وطلق الحماكم أو صالحو البلد ان لم يكن حاكم وهذا بعد أن يؤمر بالطلاق فيمتنع والظاهر أن القولين المتقدمين يجريان أيضا هنا فيقال هل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم

بها واليمين باقية عليه فاذا صح يستأنف له أجل وحله بعض الشراح على جنون الرجل والمرأة وذكري في التعليل ما تقدم وهو يفيد اختصاصه بجنون الرجل ابن عرفة وطء المكروه لغو لانه لا يتحمل به اليمين وببحث المؤلف في التوضيح ضعيف (ص) لا بوطء بين الفخذين وحث الآن ينوي الفرج (ش) يعني أن المولى اذا وطئ زوجته بين فخذيهامثلا فان الإيلاء لا يتحمل عنه بذلك أي المطالبة ويحث أي تلزمه الكفارة إلا أن يكون نوى عند حلفه أنه لا يطؤها في فرجها فانه حينئذ لا يحث بالوطء دون الفرج ولا تلزمه به كفارة والإيلاء باق على كل حال (ص) وطلق ان قال لأطأ بلا تلوم والاختبار مرة ومرة (ش) يعني أن المولى اذا طلبت منه زوجته الحرة المطبعة للوطء الفيسة وهي الوطء أو طلب ذلك منه السيد بعد أجل الإيلاء فقال عند ذلك لا أفى أي امتنع من الوطء ومن الطلاق فان الحماكم بوقع عليه طلقة عليك المولى فيها الرجعة من غير تلوم وان لم يمتنع من الوطء بل قال عند ذلك أنا أفى ولم يفعل فان الحماكم يجتبره المرة بعد المرة إلى ثلاث مرار فان لم يفعل طلق عليه (ص) وصدق ان ادعاء (ش) يعني أن المولى اذا ادعى انه جامع المولى منها في أجل الإيلاء وكذبته فانه يصدق في ذلك مع يمينه ولا فرق بين البكر والثيب وظاهر كلام المؤلف أنه لا يخلف وليها ولو صغيرة أو سفية أي حيث نكل الزوج وتوجهت اليمين على الزوجة فليس هذا كما مر في العيوب في قوله وحلفت هي أو أبوها ان كانت سفية لان هذا لا يعلم الا منها فينبغي اذا كانت صغيرة أي أو مجنونة أن يسقط عنها اليمين (ص) والأمر بالطلاق والاطلاق عليه (ش) يعني وأن لم يدع الزوج الوطء وهو الفيسة ولا وعدها ومضى زمن الاختبار فان الحماكم حينئذ يأمره بالطلاق لزوجه اذا طلبته الزوجة أو سيدها فان طلقها فلا كلام وان امتنع طلق عليه الحماكم بلا تلوم فان لم يكن حاكم فصالحو البلد يقومون مقام الحماكم ويجري هنا ما في أمرأة المعترض من قول المؤلف فهل يطلق الحماكم أو يأمرها به ثم يحكم به قولان ولورضيت باسقاط حقها قلها القيام متى شاعت وقيل تخلف ما أسقطته للأبد (ص) وفيئة المريض والمجنوس بما ينحل به (ش) يعني أن المريض والمجنوس

يحكم عب والحاصل أن مفاد شارحنا أن يقرأ قول المصنف وطلق مبنيا للمفعول والمراد طلق الحماكم الذي أو صالحو البلدان لم يوجد حاكم اذا امتنع الزوج من الوطء ومن الطلاق كما أفاده شرح شب وفي عب ما يفيد قرأته بالبناء للفاعل لانه قال ومن طواب بالقية بعد الاجل وأمرهم اطلاق ان قال لأطأ بعد تلوم فان لم يطلق طلق عليه الحماكم أو صالحو البلدان ان لم يكن حاكم قاله في الشامل (قوله إلى ثلاث مرار) والتبادر أن الثلاث في يوم واحد (قوله وصدق) بيمينه فان نكل حلفت وبقيت على حقها والا بقت (قوله وظاهر كلام المصنف) فيه أنه ليس بظاهر المصنف أنه يخلف هو أيضا ويحجب بأن القاعدة متى عبر المصنف بصدق مراده مع اليمين بخلاف التعبير بقبل (قوله أن يسقط عنها اليمين) أي ويطلق عليها إلا أن وأما البالغ فتحلف ولو سفية (قوله يعني وان لم يدع الزوج الوطء) أي أو ادعاه وأنى الخلف وحلفت ولا يدخل هنا اذا قال لأطأ لأنه قدمه في قوله وطلق ان قال لأطأ بلا تلوم (قوله ولا وعد بها) بل سكنت وقوله ومضى زمن أي أو وعد ومضى زمن الاختبار فهذا الحل استقام الكلام إلا أنه خلاف ظاهر المصنف فالركعة في كلام المصنف (قوله يعني أن المريض) أي الذي لا يقدر على الوطء وأما المريض القادر على الوطء والمجنوس القادر على

الخلاص بما لا يجحف بماله (قوله والغائب الغيبة البعيدة) وقول المصنف لا ينافيه لانه اذا بعث له في بيته
به (قوله وان لم تكن عينه مما تكفر) أي لا ينفع فيها التكفير ولا يمكن تكفيرها قبل الحنث (قوله كطلاق فيه رجعة الخ) حاصله انه
اذا قال ان وطئت عمة فزني طالق فطلق عمة طلاق رجعية وهي المشار لها بقوله فيها أو طلق زني طلاق رجعية وهي المشار إليها
بقوله أو في غيرها وهذا أحسن مما قاله شب ونصه فيها نحو وان وطئت فانت طالق واحدة أو اثنتين أو غيرها كان يقول لأحدى زوجتيه
ان وطئت ففلانة طالق كذلك (قوله يعني ان المولى الخ) ليس المراد (٩٩) مطلق مولى بل المراد يمين المريض والمحبوس وأفرد

الضمير مع رجوعه له سالان الواو
بمعنى أو أو بتأويله بمن ذكر (قوله
فعلى صدقة معينة) الأولى غير
معينة (قوله أي والحكم في الأول
لا يصوم حتى يطأ) هذا في قوله
وظاهر قوله وصوم لم يأت أنه لو قال
فعلى صوم شهر لم يكن الحكم كذلك
لان ظاهره تسليم هذا الظاهر
والحاصل انه لو قال ان وطئت فعلى
صوم شهر فهو مما الكلام فيه من
انه لم تكن اليمين فيه مما تكفر
(قوله وبعث للغائب الخ) أي المولى
في غيبته أو كان حاضرا فغاب ولم
يعلم به وحل أجله في غيبته وحينئذ
فالبعث بعد الاجل لان قبله ليس
لها كلام (قوله وان شهرين) أي
وان كان الغائب ملتصبا بشهرين
أي مع الامن أو بمسافة شهرين
أي مع الامن فيما يظهر واثناعشر
يوما مع الخوف لان كل يومين معه
يقاوم عشرة مع الامن وأجرة
الرسول عليها لان المطالبة (قوله
غيبة بعيدة) حاصله انه اذا كان على
مسافة شهرين فأقل فانه يبعث
اليه هذا مع الامن وأما مع الخوف
فاثناعشر يوما فأقل فان كان أكثر
طلق عليه (أقول) اذا كان الحال
ما ذكر فالأولى أن يجعل الشهرين
مع الامن غيبة قريبة ومثله الاثنا

الذي لا يقدر على الخلاص بما لا يجحف بماله والغائب الغيبة البعيدة ومن في معناهم من كل
ذي عذر منه أو منها كالحائض اذا حل أجل الايلاء وهم تلك الصفة فان الفيسة في حقهم
بما ينحل الايلاء به من عتق عبد معين حلف بعتقه أو بتعجيل حنث أو بتكفير ما يكفر قبل
الحنث كالحلف بالله أو طلاق بائن في غير المولى منها أو فيما لا تكون الفيسة في حق هؤلاء
بالوطء لعدم قدرتهم عليه في هذه الحالة (ص) وان لم تكن عينه مما تكفر قبله كطلاق فيه
رجعة فيها أو في غيرها وصوم لم يأت وعتق غير معين فالوعد (ش) يعني ان المولى اذا كانت عينه
مما لا يمكن تكفيرها قبل الحنث كقوله ان وطئت فزوجه فلانة طالق أو فانت طالق أو فعلى
عتق رقبة غير معينة أو فعلى صدقة معينة أو على مشي أو على صيام أيام لم يأت زمنا فان ما ذكر
لا يمكن تكفير شيء منه قبل الحنث لانه اذا طلقها طلاق رجعية فاليمين منعقدة عليه لم تحل
فاذا وطئها وقع عليه طلاق ثانية فلا فائدة في تعجيل الطلاق قبل الحنث وكذلك ان طلق نسرتها
وكذلك ان أعتق عبدا فانه اذا وطئها لم يبرأ من عتقه بعد آخر وكذلك لو تصدق بصدقة فانه يلزمه
عند الحنث أن يتصدق أيضا لان اليمين منعقدة عليه في ذلك كله فالنسيئة في ذلك تكون
بالوعد بالوطء اذا زال المانع لا بالوطء لتعذرهم بالمرض والسجن ولا بالطلاق والعتق والصوم
وما ذكر معه ان لو فعله أعاده مرة أخرى فلا فائدة في فعله كما مر ومفهوم قوله فيه رجعة انه ان لم
تكن فيه رجعة بأن كان قبل البناء أو بالغالغاية فان الايلاء ينحل عنه به وظاهر قوله وصوم
لم يأت انه لو قال فعلى صوم شهر لم يكن الحكم كذلك وظاهره انه اذا أتى لا يكون الحكم كذلك
أي والحكم في الأول لا يصوم حتى يطأ وفي الثاني اذا انقضى قبل وطئه لاشي عليه لانه معين
فات (ص) وبعث للغائب وان شهرين (ش) يعني أنه اذا ضرب للشخص الحالف أجل
الايلاء ثم انقضى فوجد حينئذ غائبا غيبة بعيدة مسافتا شهران فانه يبعث اليه ليعلم ما عنده
فان كانت غيبته أكثر من ذلك طلق عليه لكن بعد مضي الاجل رجاء أن يقدم في الاجل
وفهم من قوله بعث أنه معا لوم الموضع والافهومة مفقود فيطلق عليه لغير الايلاء لعدم نفقة
ونحوه لان الايلاء مع الفقد ساقط وكلام المؤلف مقيد بما اذا لم ترفع له لعلكم لتنعيه من
السفر حيث أراد قبل الاجل والافهومة منع من السفر فان أبي أخبره أنه يطلق عليه
اذا حل الاجل ففائدة اخبار الحاكم أنه لا يبعث له اذا جاء الاجل وطلبت الفيسة (ص)
ولها العود ان رضيت (ش) يعني ان المرأة المولى منها اذا حل أجل الايلاء فرضيت بالمقام
معه بلا وطء وأسقطت حقها من الفيسة ثم ان رجعت عن ذلك الرضا وطلبت الفراق فلها
أن توقفه من غير ضرب أجل فاما أفاؤه الاطلاق عليه لانه امر لا يصير للنساء عليه أشد
الضرر ودوامه فيكأنها أسقطت ما لم تعلم قدره ومر نظير هذا في امر أم المعترض عند قوله

عشرة مع الخوف غيبة قريبة ويكون التبعيد ما كان أزيد من ذلك مما يطلق عليه فيه (قول لكن بعد مضي الاجل) الأولى حذفه لان
الفرض انه بعد الاجل (قوله ونحوه) أي كضرب الوطء (قوله لان الايلاء مع الفقد ساقط) فلا يضرب أجل الايلاء أصلا (قوله ولها العود
الخ) أي ان لم يقيد الاسقاط بمدة والالزمها الصبر لها ثم تقوم بلا أجل ولا رفع لحاكم ومن غير تلوم كامر أم المعترض كما تقدم في قوله ولها
فراقه بعد الرضا بلا أجل (قوله لانه امر الخ) وهذا يدل على ان الضرر بترك الوطء أشد من الضرر بترك النفقة ألا ترى انه اذا أسقطت
نفقتها ألزمها اسقاطها أو ما أن أسقطت حقها في الفيسة لم يلزمها

(قوله ويأتى مثله في امرأة المعسر) عبارة التوضيح يعني اذا رضيت باسقاط حقها في الفية ثم ارادت الايقاف فلها ذلك من غير استئناف أجل كالتى ترضى بالمعسر لانها تقول رجوت فيئته وزوال اعتراضه وعسره بخلاف ما اذا رضيت بالعنين أى ذى الذكرا الصغير انتهى المراد منه نعم يتلوم في امرأة المعسر بالنفقة أى فلوقالت عند انقضاء التلوم له في نفقتها لا تطلقوني عسى الله أن يرزقه ثم تقول بعد أيام طلقوني عليه ليس ذلك لها وتلوم له ثانية ابن رشد النرق بين هذه وبين امرأة المعسر والمولى ان الاجل فيهما سنة متبعة لا اجتهاد فيها فاذا حكم الحاكم لها فيمالم ينتقض حكمه لها بتأخيرها له والتلوم للعاجز عن النفقة انما هو بالاجتهاد فاذا رضيت بالقيام معه بعد تلومه له بطل ذلك التلوم ويجب أن لا يطلق عليه التلوم آخر انتهى قال عجم ان قلت ما ذكره من ان لها الرجوع اذا رضيت بالمعسر مخالف لما (١٠٠) يأتى من ان اسقاط النفقة قبل وجوبها لازم قلت فرق بين الاسقاط وبين الرضا

بالمعسر رجاء أن يوسر وعلم من هذا أن الضرر بترك الوطء أشد من الضرر بترك النفقة ألا ترى أنها اذا أسقطت نفقتها الرضا اسقاطها واذا أسقطت حقها في الفية لم يلزمها (قوله خلافا للسحنون) فانه يقول ان رجعتها باطلة مع الرضا والحاصل ان سحنون يقول لا تصح الرجعة الا بالاحلال المين ولو رضيت المرأة بالبقاء في غير الوطء كما أفاده بعض شيوخنا (قوله بعد انقضاء أجل الايلاء) فيه اشارة الى أن قول المصنف وان أبى الفية أى بعدمضى الاجل المضروب (قوله يحبيرة على طلاق واحدة) أى والزواج باختياره في التى يطلقها وقوله أو يطلق أى الحاكم (قوله لا يمكن) أى للحاكم (قوله في نظير هذه المسئلة) هو أى ذلك النظر مانص عليه ابن محرز بقوله من قال لا امرأتين له والله لا أطأ احدا كما سنة ولا نية له في واحدة منهما بعينها فقد قيل لا ايلاء عليه حتى يطأ احداهما وان وطئها كان مولى

ولها فراقه بعد الرضا بلا أجل ويأتى مثله في امرأة المعسر بالنفقة بخلاف امرأة العنين أى ذى الذكرا الصغير (ص) وتتم رجعتها ان المحل والالغى (ش) يعني ان المولى اذا طلق الحاكم عليه زوجته التى دخل بها فله أن يراجعها مادامت العدة باقية بشرط انحلال المين عنه في العدة وانحلالها يكون اما بالوطء في العدة واما بتكفير ما يكفر في العدة كما اذا كانت عيने بالله واما بتججيل الحنف في العدة كعنى وطلاق بائن وما أشبه ذلك ومثل انحلال الايلاء رضا الزوجية المولى منها كما هو قول ابن القاسم والاخوين خلافا للسحنون فان لم ينحل عنه الايلاء بوجه من هذه الوجوه حتى انقضت عدتها بدخولها في الحيضة الثالثة فان رجعتها تكون ملغاة أى باطلة لا أثر لها وحلت للزوج وله مراجعتها بعد جديده بشرطه وكذا تلغى رجعة من طلق عليه لعسره بالنفقة حيث لم يجديسارا يقوم بواجب مثلها ما لم ترض بذلك وهذا يخص عموم قوله في باب الرجعة بقول مع نية الخ (ص) وان أبى الفية في ان وطئت احدا كما فالأخرى طالق طلق الحاكم احداهما (ش) يعني ان من له زوجتان قال لهما ان وطئت احدا كما فالأخرى طالق فتى وطئ احداهما طالقت الأخرى فان أبى أن يطأ احداهما بعد انقضاء أجل الايلاء فان الحاكم يطلق عليه واحدة قال في توضيحه ينبغي أن يفهم على ان القاضى يحبيرة على طلاق واحدة أو يطلق واحدة بالقرعة والافطلاق واحدة غير معينة لا يمكن اذا الحكم يستدعى تعيين محله وفي تطبيق واحدة معينة منهما ترجيح بالمرجع ومن قامت بحقه من هاتين المرأتين كان الحكم ما ذكره المؤلف ولا يشترط قيامهما بما ان عبد السلام وذكر بعضهم في نظير هذه المسئلة قولين هل يكون مولىا منهما أو لا يكون مولىا الا من احداهما اه لنظ التوضيح ومراد ابن عبد السلام ببعض الشيوخ ابن محرز كما قاله ابن عرفة وكلام المؤلف يفيد انه مولىا منهما ما اذا قوله وان أبى الفية ظاهرة في انها متعلقة بكل منهما اذ هي انما تكون في المولى منها وبعبارة المؤلف تبع ابن الحاجب وابن شاس والمذهب ما استظهره ابن عرفة من انه مولىا منهما فان رفعته واحدة منهما ما ضرب له أجل الايلاء من يوم الرفع وان رفعته جميعا ضرب له فيهما أجل الايلاء من يوم الرفع ثم وقف عند انقضاء الاجل فان فاء في واحدة منهما حنث في الأخرى وان لم يفتى في واحدة منهما طلقا عليه جميعا (ص) وفيها فمين حلف بالله

من الأخرى ويجبى على القول الآخر انه مولىا منهما جميعا من الآن (قوله ظاهر الخ) أى لان مرادهم ان لا يطأ أبى الفية أى امتنع من وطئه هذه وهذه وهذا جواب عما أفادته العبارة التى بعد المشار لها بقوله وبعبارة الخ (قوله وبعبارة الخ) عبارة شب ما ذكره المصنف من انه ليس بمولىا ولا من احداهما تبع فيه ابن الحاجب وابن شاس تبعنا لما في وجيز الغزالي ظنا منهم حريانه على قواعد أهل المذهب من عدم الايلاء منهما وما من احداهما مولىا ليس كذلك والمذهب ما استظهره ابن عرفة من انه مولىا منهما والذى أفاده بعض شيوخنا خلافه ونصه وبعبارة المؤلف تبع ابن الحاجب وابن شاس من انه ليس بمولىا منهما بل من احداهما وهما تابعان لوجيز الغزالي وقال بعض شيوخنا لعل المراد انه تبعه في توضيحه فلا يتأني أن كلامه في مختصره ظاهر في انه مولىا منهما اه (قوله وان لم يفتى في واحدة) ولا يتصور شرعا أن يفتى فيهما اذ بوطء احداهما ينتج طلاق الأخرى فلا يجوز وطؤها (قوله طلقا عليه جميعا) أى حيث رفعته وأما لو لم ترفع الا واحدة فلا تطلق عليه بعد الاجل الاهى لا التى لم ترفع كما ذكره بعض الشيوخ

والحاصل أن قوله طلقنا أي يطلق الحاكم (قوله واستشكلت المسئلة الخ) وأيضا كيف يكون موليا وبطامن غير كفارة (قوله على ما أنا رفعت) فيه أن الذي يخالف فيه القاذي المقتى إذا أتى على خلاف الظاهر وهنالك يأتي ويجاب بأن امتناعه من وطئها جعل تلك النسبة مخالفة للظاهر (قوله وانما أراد التبرك والتأكيذ) لأن امتناعه من الوطئ يدل على أنه لم يقصد حل اليمين (قوله فلاي شيء صدق) فكان الواجب التسوية بينهما إما بحكم هذه أو بحكم هذه والفرقة من غير فارق (قوله و فرق الخ) هو بتشديد الراء في الأجسام وتخفيفها في المعاني كما في قوله تعالى وإن يتفرقا ونقض بقوله تعالى إن الذين فرقوا دينهم (قوله واحتمال كون الكفارة الخ) أي لأن الأصل عدم صرف الكفارة عن عين الإيلاء لأن الأصل عدم عين نائية (قوله وفي الفرق الأول نظر الخ) فيه أنه قال لا كفارة فلا شدة تلحقه ويبحث أيضا بأنه إذا حمل الكلام على الرفع كان قضيته (١٠١) الكفارة تنظر في الظاهر مع أنه قال لا كفارة (قوله وكما

طلافا في صدر الإسلام) معطوف على عين والتقدير في أن كلامهم ما عين وفي أن كلامهم ما كان طلاقا في صدر الإسلام أي والجاهلية وعبرة الخطاب وكان الإيلاء والظهار طلاقا بائنا في الجاهلية وغير الشارع حكمهما واختلف العلماء هل عمل بهما في أول الإسلام أولا وصح بعضهم أنه لم يعمل بهما والله أعلم (قوله وإن تفارقا في بعض الأحكام) فقضية ما قبله وإن تفارقا فيما عدا ذلك (قوله أعقبه بالإيلاء) أي بالإيلاء

باب الطهارة

(قوله رسم الطهارة) أقول لم يذكر المصنف للطهارة رسمًا صريحًا بل ضمنا (قوله لأن الوطء ركوب الخ) وعادة كثير من العرب وغيرهم اتيان النساء من قبل ظهورهن ولم تكن الانصاف تفعل غيره استبقاء للحياء وطبعا للستر وكرهًا اجتماع الوجوه والاطمئنان على العورات وأعمال المهاجرين فكانوا يأتون من قبل الوجه فتزوج مهاجري أنصارية

لا يبطأ واستثنى أنه مول وجلت على ما إذا رجع ولم تصدقه وأوردوا كفر عنها ولم تصدقه و فرق بشدة المال وبأن الاستثناء يحتمل غير الحل (ثن) يعني أن من قال لزوجه والله لا أطوك إلا أن يشاء الله قال مالك أنه مول وله الوطء ولا كفارة عليه واستشكلت المسئلة بأنه كيف يكون موليا وقد استثنى والاستثناء محل اليمين أو رافع للكفارة وحل قول الإمام فيها لزول اشكالها على ما إذا رفعت زوجته إلى الحاكم ولم تصدقه على أنه أراد بالاستثناء حل اليمين وانما أراد التبرك والتأكيذ وأورد على هذا الجواب لو حلف أن لا يوطئ ثم كفر عن يمين الإيلاء ولم يوطأ بعد الكفارة ولم تصدقه زوجته أنه كفر عن يمين الإيلاء وانما كفر عن يمين أخرى إن اليمين ترتفع عنه وهو مصدق في أن الكفارة عن يمين الإيلاء فلاي شيء صدق في الكفارة ولم ينههم كما اتهم في الأولى و فرق بأن المكفر أتى بأشدد الأمور على النفس وهو أخرج المال فكان أقوى في رفع التهمة ومثله في الشدة الصوم فكان ذلك أقوى في رفع التهمة وأما الاستثناء فليس بشديد على النفس بل مجرد لفظ لا كلفة فيه و فرق أيضا بأن الاستثناء يحتمل حل اليمين ويحتمل أنه أراد به التبرك والتأكيذ فلذلك لم يصدق في إرادته حل اليمين وأما الكفارة التي هي إخراج المال لا تحتمل غير حل اليمين بلا شك واحتمال كون الكفارة ليمين أخرى بعيد فالتهمة في الكفارة بعيدة وفي الفرق الأول نظر لأنه يلزم من عدم تصديقها له في إرادة الحل لزوم الكفارة فسير جمع لشدة المال فيبطل أن الاستثناء مجرد لفظ لا كلفة فيه لا يقال الرافعة خاصة بالطلاق والاعتق لأننا نقول اليمين هنا وإن كانت بالله لكنها آيلة إلى الطلاق ولما كان الطهارة شبيهة بالإيلاء في أن كلامهما عين تمنع الوطء ويرفع ذلك الكفارة وكانا طلاقا في صدر الإسلام وإن تفارقا في بعض الأحكام أعقبه بالإيلاء فقال

باب يذ كرفيه رسم الطهارة وأركانه وكفارته وما يتعلق بذلك

والطهارة مأخوذة من الظاهر لأن الوطء ركوب والركوب غالبا أنما يكون على الظهر وكانوا في الجاهلية إذا كرم أحدهم امرأة ولم يرد أن تزوج بغيره آلى منها أو ظاهر فتصير لآيات زوج ولا خلية تنكح غيره وكان طلاقا في الجاهلية وأول الإسلام حتى طاهر أو بن الصامت من أمر أنه خولة بنت ثعلبة ونزلت سورة المجادلة حين جادلته عليه الصلاة والسلام واختلفت

ورأوها على الأتيان من قبل وجهها فامتنعت لخلاف عاداتها فأمر الله نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أني شئتم على أحد القولين في نزولها (أقول) بقي شيء آخر وهو أن في العبارة حذفاً وسمى هذا الامتناع من الوطء ظهارة لأن الوطء ركوب وهو في الغالب الخ (قوله آلى منها أو ظاهر فتصير الخ) لا يخفى أن هذا يفيد أن كلامهم لم يكن طلاقا بائنا في الجاهلية فينأى ما تقدم للخطاب وهو تابع في هذه العبارة تت ونص تت وكانوا في الجاهلية إذا كرم أحدهم امرأة ولم يرد أن تزوج بغيره آلى منها أو ظاهر فتصير لآيات زوج ولا خلية تنكح غيره وكان طلاقا في الجاهلية فأنت ترى ما في عبارة تت من التسامى وقد تبعه شارحنا (قوله وكان طلاقا في الجاهلية) هذا هو الذي يناسب الدخول فقوله فيه وكان طلاقا في صدر الإسلام أي مع ما قبله من زمن الجاهلية ويمكن الجواب بأن المراد بقوله وكانوا في الجاهلية أي الأولى فلا ينأى أنه تغير الحال في صدر الإسلام وما قبله في الجاهلية الأخرى (قوله حتى طاهر) أي واستمر ذلك إلى أن طاهر الخ

(قوله انه كل شياى) كناية عن ذهاب قوتها عنده (قوله وفرشت له بطنى) كناية عن حسن عشرتها معه (قوله فلما كبر سننى) فى المصباح كبر الصغير وغيره يكبر من باب تعب كبر اوزان غيب ومكبر مثل مسجد ثم قال وكبر الشئ كبر من باب قرب عظم فهو كبير اه (قوله يقول لها اتقى الله) أى الاولى لك أن لا تشكبه فان التقوى تقتضى ذلك (قوله فابرحت) أى فازالت (قوله ما به من صيام) من زائدة لأن كيدوكذا قوله ما عنده من شئ (قوله فانى سأعينه) هذاية تقتضى ان عنده شيا يكمل به الكفارة فقوله ما عنده من شئ يتصدق به أى يجزئ عن الكفارة (قوله بفرق) (١٠٣) بفتح الراء كما هو الراء (قوله اياها) تنازع فيه تشبيهه ووطء (قوله فى تمتعه

بهما) مدخول فى راجع للتشبيه كما ذكره بعضهم وان كانت العبارة تحتل رجوعه للتشبيه (قوله والجزء كالكل) كأن يقول يذك كظهر أى وقوله والمعلق كالخاصل أى ان دخلت الدار فأنت على كظهر أى (قوله كالخاصل) أى كقوله أنت على كظهر أى (قوله بأدمية) متعلق بتمتعه وقوله اياها معمول تشبيهه ولم يقل بدله كلها وان كان أخصر لأنها لا تبين العواميل اللفظية وقوله بمن حرم أبدا أشمل من قوله فى التعريف الاول بحرم منه لصدقه على الموطوءة فى العدة والملاعنة وتجوها (قوله بظهر) متعلق بتشبيهه (قوله فى الحرمة) متعلق بتشبيهه (قوله لانه تصديق) أى ادراكه تصديق لانه قضية من مبتدأ وخبر (قوله والتعريف تصور) أى ادراكه تصور (قوله فهى البتات) أى الطلاق الثلاث ولم يكن ذلك ظاهرا لانه لم يأت بالظهر (قوله وعكسه) أى ويبطل عكسه أى كونه جامعا والطرد كونه مانعا (قوله بتشبيهه الجزء) أى بالتشبيه به فان الجزء كما يقع مشبها يقع مشبها به (قوله مدخول) أى معترض (قوله الى ما يشتمل) أى

الاحاديث فى نص مجادلتها فى بعضها انه كل شياى وفرشت له بطنى فلما كبر سننى ظاهر منى ولي صبية صغار ان ضمتهم اليه ضاعوا وان ضمتهم الى جاعوا وهو عليه الصلاة والسلام يقول لها اتقى الله فانه ابن عمك فابرحت حتى نزل قوله تعالى قد سمع الله قول التى تجادل فى زوجها وتشتكى الى الله والله يسمع تحاور كما أى تراجع كما يقال عليه الصلاة والسلام ليعتق رقبة قالت لا يجسد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت يا رسول الله انه لشيخ كبير ما به من صيام قال فيطعمهم ستين مسكينا قالت ما عنده من شئ يتصدق به قال فانى سأعينه بفرق من عمر قالت يا رسول الله وأنا سأعينه بفرق آخر قال قد أحسنت فاذهبى وأطعمى ستين مسكينا وارجى ابن عمك والفرق بالنحر بك ستة عشر رطلا وبالتسكين سبعمائة وعشرون رطلا وحده ابن عرفة بقوله الظهار تشبيهه زوج زوجته أودى أمة حل وطؤها باها بمجرم منه أو بظهر أجنبية فى تمتعه به بما والجزء كالكل والمعلق كالخاصل وأصوب منه تشبيهه ذى حل متعة حاصلة أو مقبلة بأدمية اياها أو جزئها بظهر أجنبية أو بمن حرم أبدا أو جزئها فى الحرمة وقوله بمجرم بفتح الميم وسكون الحاء والراء المفتوحة كما يدل عليه قوله منه اذلو كان بضم الميم وشدة الراء المفتوحة لقى عليه وحديثه يقتضى أن التشبيه بالملاعنة مثلا لا يكون ظهارا مع أنه ظهار ولا شك أن هذا التعريف غير شامل للتشبيه بين الجزأين وبين الجزء والكل ولا يقال هذا داخل فى قوله والجزء كالكل لانا نقول ليس هذا من تمام التعريف لانه تصديق والتعريف تصور وقوله وأصوب منه الخ كلامه يقتضى أن الاول صواب وليس كذلك اذ هو غير جامع لعدم شموله لما اذا شبه من تحل بالملاعنة مثلا ولما اذا شبه جزئ من تحل بمن حرم أو بجزئها إلا أن يقال مراده بأصوب انه صواب ثم قال ابن عرفة وقول ابن الحاجب تشبيهه من يجوز وطؤها بمن يحرم يبطل طرده بقوله لها قال مالك ان قال لها أنت على كفلانة الأجنبية فهى البتات وعكسه بتشبيه الجزء اه ولما رأى المؤلف ان هذا من الحاجب مدخول عدل عنه الى ما يشتمل على أركانه الاربعة وهى المشبه والمشبّه بها وأداة التشبيه مع الجمع والمنع فقال (ص) تشبيه المسلم (ش) أى زوج أو سيد لا الكافر فلا يلزمه ولو لمحا كوا الينا لا يحكم بينهم بخلاف الابلاء فاننا نحكم بينهم لان الحق لها فى الابلاء فربما تسقطه عند الترافع فبسقط فقوله تشبيه المسلم من اضافة المصدر لفاعله أى مالك العصمة المسلم كان زوا أو سيدا أو الر جل المسلم ولا يقدر الشخص المسلم لانه يشمل الزوجة اذا طاهرته من زوجها مع أنه ليس بظهار ولا يلزمها كفارة طهار ولا كفارة عين خلا فالزهرى فى الاول ولا يخفى فى الثانى (ص) المكاف (ش) أى وان عبدا أو سكران فلا يصح الظهار من غير المكاف كاصبي والمجنون وأتيمانه بالوصف مذكرا مخرجا للنساء فلا يصح طهار المرأة كما مر ولا بد من الطوع فلا يلزم طهار المكره وشمل السفه

تعريف هذا ظاهره وليس كذلك بل مستلزم للتعريف (قوله تشبيهه الخ) كقول ابن عبد السلام لا بد من أداة التشبيه ولوليه كمثل والكاف فان حذفها خرج عن الظهار ورجع الى كنيات الطلاق (قوله ولا يقدر الشخص الخ) ولذا جعل أمرها بيدها فان قلت انها عليك كظهر أمك لم يلزمه طهار كما فى سماع أبى زيد لانه انما جعل الفراق أو البقاء بلا عزم فان قالت نويت به الطلاق لم يعمل بنيتها كما فى الشيخ سالم ولا تطلق لان صريح باب لا ينصرف لا يخرج ويبطل ما بيدها كما ذكره عجب عند قوله وعمل بجوابها (قوله وأتى بالوصف مذكرا الخ) هذا يعارض قوله سابقا ولا يقدر الشخص المسلم

(قوله لم يجز الصوم عند ابن القاسم) أي لانه موسر ومنع الوطء اصلحة والله يقول فن لم يجد الخ أي ويجزئه عند غيره (قوله فان أبي) أي امتنع السفيه كما أفاده بعض شيوخنا وقوله كان مضاررا أي فتطلق عليه لاجل الضرر ويحتمل فان أبي أي الولي فترفعه للعالم يمنع من ذلك فتدبر والظاهر امضاءظهار الفضولي بامضاء الزوج كما قاله الخطاب (قوله من تحل) زوجة أو أمة حلالا أصليا فيصح في حائض ونفساء ومحرمه وقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم خرج مخرج الغالب فلا يقال انه لا يشمل الامة (قوله أوجزاها) حسبا كالبد أو عرفيا كالشعر والريق والكلام والاحسن أو حكيميا وقوله يظهر أي به ليكون صريحا والافراد الجلية لا يخفى دخوله في جرته وقيل كان الاولى أن يقول بحرم أو جرته ليكون شاملا للاقسام الاربعة (١٠٣) تشبيه كل بكل وتشبيهه بجزءه بجزءه بكل وكل

بجزء (قوله ومحرّم ان ضبط بضم الميم) لا يخفى انه اذا ضبط بضم الميم يكون شاملا لما اذا قال لزوجته أنت علي كظهر أمي المبعضة أو المكاتب أو المعتقة لاجل أو المشتركة أو المتزوجة (قوله لم ألغى اعتبار الطلاق الرجعي في جانب المشبه) أي قلتم ان المطلقة طلاقا رجعيا يصح الظهار منها اذا شبه بها بحرم ومقتضاه انه لو شبه به لا يصح الظهار مع انه لو شبه من كانت في العصمة عن طلقها رجعا يلزمه الظهار والحاصل ان مقتضى كل بنيان مقتضى الآخر يئس أيضا بما اذا شبهه المطلقة رجعة بامرأة رجعية وقوله ومن جلة المحرم عليه الدابة هذا يأتي على نسخة بحرم بالتشديد فهي المناسبة بخلاف نسخة محرم بفتح الميم فقاصرة (قوله تأمل) لعلة أمر بالتأمل دفعا لما يقال المراد بالمحرم عليه المشبه به ما كان من الجنس فأفاد ان هذا لا يصح لشمول العبارة لذلك ولا مانع منه (قوله وتوقف) أي وقوع الظهار (قوله ان شئت) أي أو اذا شاء زيد ليظهر قوله فانه يتوقف وقوعه الخ (قوله كما دلت عليه

ولوليه التكفير عنه بالعتق ان كان موسرا فان لم يعتق عنه لاجحافه بما له اولانه لا يأمن من عوده الظهار أو لصحة يراها لم يجز الصوم عند ابن القاسم وللزوجة الطلاق من غير ضرب الاجل وان لم يكن له مال صام من غير منع لوليه فان أبي فهو مضارر قاله اللخمي وسبأني حكم العبد (ص) من تحل أوجزاها يظهر محرم أو جرته (ش) هذا هو الركن الثاني والثالث وهو المشبه والمشبه به كأنك على أو رأسك أو ريقك أو كلامك على كظهر أمي أو كالأجنبية ومحرم ان ضبط بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة لا بد من تقييده بالأصالة فلا يلزم الظهار بقوله لأحدى زوجتيه أنت علي كظهر زوجتي الحائض ونحوه لعروض تحريم المشبه به أو مثله ما اذا شبه زوجته التي في عصمته عن طلقها طلاقا رجعيا كما يفيد قول ابن عرفة في التعريف الثاني بظهر أجنبية أو عن حرم أبدا وجعله ابن عبد السلام محل تردد وعلى انه ظهار فيقال لم ألغى اعتبار الطلاق الرجعي في جانب المشبه واعتبر في جانب المشبه به ولعله احتياط للعصمة وان ضبط بفتح الميم وسكون الحاء وتخفيف الراء المفتوحة لا يحتاج الى التقييد بالأصالة لان المحرم لا يكون غير أصلي والمحرم من حرم نكاحه على التأيد لحرمته أي لشرفه ومن جملة المحرم عليه الدابة فاذا قال ان يحل له وطؤها أنت علي كظهر الدابة كان مظاهرا تأمل وقوله (ظهار) خبر المبتدأ الذي هو تشبيه المسلم (ص) وتوقف ان تعلق بمشيتها (ش) يعني ان الظهار اذا وقع معلقا من الزوج بأداة تعلق من ان أو اذا أو مهما أو متى كأنك على كظهر أمي ان شئت أو اذا أو متى شئت فانه يتوقف وقوعه على مشيتها أو مشيتها غيرها كزيد كما دلت عليه الكاف فلا يقع حتى يشاء من علق بمشيتها فان رده أو لم تعلم له مشيتها لم يلزم فقوله وتوقف حذف متعلقه أي على مشيتها (ص) وهو بيدها (ش) أي ان شاءت أو وقعت وان شاءت أبطلت ما جعل لها فقوله بيدها أي قدرتها وحوزها بالجلوس وبعدها لم توقف كذا في المدة وقوة وظاهره ان الوطء غير معتبر وهو ما يفيد النقل وقوله (ما لم توقف) أي وتقضى أو يبطله الحاكم خلافا لظاهره من انها بمجرد الايقاف يبطل ما بيدها (ص) وبحق تجزؤ بوقت تأبد (ش) يعني انه اذا علق الظهار على أمر محقق الوقوع فانه يتجزئ عليه الآن كقوله أنت علي كظهر أمي بعد سنة كأنك طالق بعد سنة وان حذده بوقت كأنك علي كظهر أمي في هذا الشهر أو شهرات أو بدلو جود سبب الكفارة فلا ينحل بها كالطلاق في ذلك كله (ص) أو بعدم زواج فعند اليأس أو العزيمة (ش) يعني انه اذا قال لها ان لم أتزوج عليك فأنت علي كظهر أمي فانه لا يكون مظاهرا الا عند اليأس من التزوج عليها واليأس يحصل بموت المخوف عليها ان كانت معينة والافبالعزم على الضد

الكاف) وتدخل الكاف أيضا رضاها أو إرادتها واختيارها والمدار على التميز وان لم تطق الوطء فيما يظهر (قوله وهو ما يفيد النقل) لا يخفى انه الرابع والمسئلة ذات قولين فان القاسم يقول ما لم توقف أو توطأ طائفة وأصبع يقول ولو طئت (قوله أي وتقضى) بقاء أو رد (قوله أو يبطله الحاكم) أي اذا لم تقض وخلاصته ان المعنى ان الأمر بيدها ما لم يحصل شيء من ذلك فيتعين فلا يكون حينئذ الأمر بيدها فيما تريد (قوله وبحق تجزؤ) والظاهر انه يجري هنا قوله أو بما لا صبر عنه كان وقت أو غالب كان حضت أو محتمل واجب كان صليت وكذا أو محرم كان لم أزن الى غير ذلك (قوله واليأس يحصل الخ) الاولى أن يقول بموت المخوف بها اذا قال ان لم أتزوج عليك فلانة فأنت طاتي فاليأس يحصل بموت فلانة لا بتزوجها ولا بغيتها (قوله والافبالعزم على الضد) لا يخفى ان العزم

على الضد يتحقق فيما اذا كانت معينة وفيما اذا لم تكن معينة ولا يحصل اليأس بتزوجها بغيره ولا بغيتها أي بمكان لا يعلم خبرها فيما يظهر بناء على انه لا بد في اليأس من التحقق (١٠٤) ولا يكفي فيه الظن وكما يحصل اليأس بموت المخالف عليها يحصل بانقضاء المدة

التي عيها الزوج وبهرمه المانع للوطء لا مالم يمنع مالم يكن التزوج لاجل الخدمة فقط بأن نوى ذلك أو وجد بساط عليه فلا يكون الهرم موجبا للظهار (قوله) يمنع منها أي من وقت الظهار أي من قوله ان لم أتزوج فأنت على كظهر أي والحاصل ان قول الشارح وينع منها الخ راجع لاصل المصنف لأنه راجع لقوله ويقع الخنت هذا هو الصواب كما يعلم من التوضيح وعب (قوله) وليس كذلك (هذا ما سار مع ظاهر العبارة وان المعلق يكون غير لازم وبعدها يلزم وقوله مع ان هذا المفهوم الخ لا يخفى أن المفهوم انما يدل على ان الذي ليس بمعلق يكون غير لازم ثم يلزم ولا يخفى ان غير المعلق لا يكون الا لازما (قوله) وبعبارة الخ) فيه نظر لانه يقتضي انه اذا أخرج بعد العزم وقبل الوطء لا يجزئ وليس كذلك بل يجزئ تحقيقا (قوله) وبقي مفهوم المعلق لا يفيد الجواب عن قوله مع ان هذا المفهوم يدل الخ (قوله) كما مر في القولة) لم تقدم له انما تقدم لغيره (قوله) ومجوسى أسلم) وكذا يصح من أمة كتابية عتقت أو أمة مجوسية أسلمت وهل ان عقل أو مطلقا أو ببلان أي فلا يلزم عندهما ظهار في هؤلاء (قوله) ورتقاء) وأولى قرناء وعقلاء وبخسراء وباقي العيوب (قوله) وكلامه هنا رد أي فثبت وتبين ان كلامه هنا رد كلامه السابق غير انه رد ان الابلاء لا يصح الا من يصح وقاعه

فيلزمه الظهار حيث دللته على خنت وبالعزم على الضد يقع الخنت وينع منها ويدخل عليه الابلاء ويضرب له الاجل من يوم الحكم كما قال الباجي (ص) ولم يصح في المعلق تقديم كفارته قبل لزومه (ش) يعني ان الظهار المعلق على صيغة بر لا يصح أنه يخرج كفارته قبل لزومه كقوله ان دخلت الدار أو ان كلمت فلانا مثلاً فأنت على كظهر أي أو كرأس أي لان الظهار لا يلزمه قبل دخول الدار أو الكلام لفلان الذي هو سبب في لزوم الظهار بل لو أخرج الكفارة بعد لزومه وقبل العود الا أن بيانه لا تصح أيضا فكلام المؤلف فيه نظر من وجهين أحدهما انه يقتضي صحة الاجراخ بعد اللزوم وقبل العود الثاني يقتضي أن غير المعلق يصح فيه تقديم الكفارة وليس كذلك مع ان هذا المفهوم يدل على ان غير المعلق يكون لازما وغير لازم فيلزم وبعبارة المراد باللزوم هنا اللزوم التحتي وذلك بأن يعود ثم يطاوسيا في هذا المؤلف في قوله وتجب بالعود وتحتي بالوطء وتجب بالعود ولا تجزئ قبله وبهذا يدفع الاعتراض هنا وبقي مفهوم المعلق وهو المطلق يرجع فيه لقوله وتجب بالعود الخ فها هنا في المعلق وما يأتي في المطلق فأفادها حكيمين واحد بالنص وهو المعلق وواحد بالمفهوم وهو المطلق فيقيد بما يأتي من قوله وتجب الخ فهذا المفهوم يقيد بالمنطوق الآتي فلم يبق عليه اعتراض وكلام المؤلف في عي البر كما مر وأما عي الخنت فيصح تقديم كفارته قبل لزومه كما مر في القولة التي قبل هذه (ص) وصح من رجعية (ش) أي ان الظهار يصح من الرجعية كما يصح من هي في العصمة لانهم عدوا وتحريمها كانه لعارض لما كان زوال استمتاعه بيده ابن عبد السلام ولوقيل ان ظهاره منها فريته راجعها لما بعد (ص) ومدة ومحرمة (ش) يعني ان الظهار من المدبرة يصح لانه يحل له وطؤها ولا يصح من المعلق بعضها ولان المعتقة لاجل ولان الامة المشتركة اذا يحل له وطؤها وكذلك يصح من كل محرمة لعارض كحرمة بحيم أو عسرة أو حائض وما أشبه ذلك لان وطأهن جائز وانما حرمن لعارض مالم يقيدها بحصة الحيض أو الاحرام فان قيد فلا (ص) ومجوسى أسلم ثم أسلمت (ش) يعني ان الزوج المجوسى اذا أسلم ثم ظاهر من زوجته المجوسية أو طلقها ثم أسلمت بعد اسلام زوجها ولم يبعد ما بين اسلامها من اسلامه كالشهر فانه يقر عليها من غير تجديد عقد وهي بعد اسلامه وقبل اسلامها في حكم الزوجية فيلزم الظهار والطلاق وكان الاولى أن يقول وعن أسلم لان ظاهر كلامه بوجه انه ظاهر وهو مجوسى لكن هذا الايهام يردده قوله سابقا تشبيه المسلم والمراد بالستر الخ المدلول عليه بمدة التي يقر فيها عليها ان أسلم وهو الشهر لا مطلق التراخي ولو بعد (ص) ورتقاء (ش) يعني ان الرتقاء يصح الظهار منها لانهم اوان تعذرا استمتاعه منها بوضع خاص لا يتعذر استمتاعه منها بسائر جسدها فدل على ان الظهار يتعلق بسائر أنواع المسيس وعليه لزوم ظهار الشيخ الفاني والمجبوب والمعتزض وهو قول ابن القاسم خلافا لاصبح ومحنون وبعبارة قوله ورتقاء هذا يرد قوله في الابلاء ان لم يمنع وطؤها لانه لو لم يكن لها المطالبة لم ينعقد فيها ظهار وقد قال لها المطالبة ان لم يمنع وطؤها أي عقد الا أوعاده أو شرعا وردوا عليه بهذه فان وطأها ممنوع طاعة والظهار ينعقد فيها فلها المطالبة بالفيئة والا لم ينعقد فيها ظهار وكلامه هنا يرد كلامه السابق (ص) لا مكاتبة ولو عجزت على الاصح (ش) قد علمت ان المكاتبة أحرزت نفسها وما لها فاذا قال لها السيد أنت على كظهر أي فان أدت وعتقت فلا كلام انه لا يلزمه الظهار وان عجزت ورجعت الى الرق

(قوله وهو خلاف ما في المواق) ونصه الجلاب لا يلزم الظهار في المكاتبه اللغمية الا ان ينوي ولو عجزت فيلزمه كقوله لاجنبية أنت على كظهر رأي ان تزوجتك انتهي فظاهر المواق اعتماده وهو المعتمد كما ذكره شيخنا عبد الله عن بعض شيوخه (قوله وقد نص أبو الحسن على أن الخدمة الخ) يفيد اعتماده فتكون المحبسة أولى (قوله وفي صحة الخ) الاول هو المذهب وقوله تأويلان مبنيان على ما يحرم على المظاهر هل هو الوطء والاستمتاع معا وهو المذهب أو الوطء (١٠٥) فقط كذا ذكرنا الا ان محشي نت أفاد أن الثاني هو والنصوص فكان الانسب

الاقتصار عليه (قوله أقوى الخ) أي حالة كون الاستمتاع المذكور أقوى من استمتاع المحبوب بزوجه الخ (قوله من قصره) أي من أجل قصره أي عندهم (قوله على المشهور الخ) أي لا ينصرف للطلاق على المشهور ومقابله ما لعيسى من أنه ينصرف للطلاق اذا نواه ولو دون الثلاث وهو قول سحنون وقيل ينصرف ان نوى الطلاق الثلاث لا دونها وهو قول ابن القاسم (قوله بخلاف الكناية) أي ظاهرة أو خفية (قوله ولو أبدل الخ) أقول اذا كان كذلك فيكون حاصل المسألة انه عند المفتي لا يؤخذ بالطلاق وعند القاضي فيه الخلاف المذكور منكر او معترف اذ ان الذي يختلف فيه المفتي والقاضي ان يدعى شيئا مخالفا لظاهر لفظه فيؤخذ القاضي نظرا للظاهر ولا يؤخذ بالمفتي فلا يمانوا كما هو معلوم وبعد التوقف المذكور رأيت محشي نت أفاد ان الخلاف ليس على الصورة التي ذكرها المصنف وحاصله ان أحد التأويلين وهو المشهور يقول لا ينصرف عند القاضي ولا عند المنستي والتأويل الثاني يقول ينصرف للطلاق عند المفتي وأما عند القاضي فيؤخذ به مامعا وهو الظاهر (قوله فالتشبيه الخ) فيه

ففيها قولان مشهورهما أنه لا يلزمه فيها ظهار لانها عادت اليه بعد العجز عن ذلك جديد عند ابن القاسم واليه أشار بالأصح ومقابله اللزوم اذا عجزت استصحابا لحال ملكها الذي كشفه عجزها وقوله لا مكاتبه عطف على رجعية وظاهر كلامه ولو حصل عجزها بالقرب وحينئذ يطلب الفرق بينها وبين المحوسية تسليما بالقرب والفرق ان المحوسية حيث أسلمت بالقرب لم تخرج عن عصمتها بخلاف المكاتبه فانها كالأجنبية منه فلا يلزم فيها الظهار المتقدم على عجزها وظاهر كلام المؤلف ولو نوى ولو عجزت وهو خلاف ما في المواق وأما المحبسة والخدمة فعلى حرمة وطئها لا يظاهر منها وقد نص أبو الحسن على أن الخدمة لا يجوز وطؤها (ص) وفي صحته من كجبوب تأويلان (ش) أي وفي صحة الظهار من عاجز عن الوطء قادر على مقدماته كجبوب وخصي وشيخ فان وهو قول ابن القاسم والعراقيين وعدم صحته وهو قول أصبغ وسحنون وابن زياد تأويلان ولعل الفرق بين المحبوب ونحوه والرتقاء حيث جرى في الاول خلاف وصحة الظهار في الثاني ان الرتقاء ونحوها يمكن الاستمتاع والوطء بين شفرهما أقوى من استمتاع المحبوب بزوجه أو أمته وان أنزل ولما كانت ألفاظ الظهار صريحة وكتابة أشار الى ذلك بقوله (ص) وصريحه بظهر مؤبد تحريرا (ش) يعني أن صريح الظهار ما فيه ظهر مؤبد التحريم ينسب أو رضاع أو صهر أو لعان كظهر رأي أو أم زوجتي أو مالا عنتي لأخت زوجتي وعمتها (ص) أو عضوها أو ظهر ذكر (ش) كون هذا من الصريح مشكلا من قصره على ذكر ظهر مؤبد التحريم كما مر ولذا قيل صوابه لا عضوها أو كظهر ذكر بالنفي فلا يكون من الصريح نحو أنت على كبد أي أو كظهر رأي أو ابني أو غلامي أو فلان الاجنبي ثم بين ثمرته معرفة الصريح من الكناية بقوله (ص) ولا ينصرف للطلاق (ش) أي ولا ينصرف صريح الظهار للطلاق بحيث يكون طلاقا فقط فاذا قال لها أنت على كظهر رأي وأراد به الطلاق وجاء مستفتيا فانه لا ينصرف اليه ويلزمه الظهار على المشهور لان كل صريح في باب لا يصلح أن يكون كناية في غيره بخلاف الكناية فانه اذا نوى بها الطلاق لزمه الطلاق في الفتيا والقضاء (ص) وهل يؤخذ بالطلاق معه اذا نواه مع قيام البينة تأويلان (ش) الضمير في معه للظهار وفي نواه للطلاق والمعنى أنه اذا قال نويت بصريح الظهار الطلاق وشهدت البينة على اقراره بذلك فهل يؤخذ بالطلاق لبينه ولا يتوى فيما دون الثلاث وبالظهار للفظه فلا سبيل له عليها اذا تزوجها بعد زوج حتى يكفر وهي رواية عيسى عن ابن القاسم وتأويل ابن رشد المدونة عليه أو انما يؤخذ بالظهار فقط رواه أشهب عن مالك وهو أحد قول ابن القاسم تأويلان ولو أبدل قوله مع قيام البينة في القضاء لكان أخصرا وأتملا لا قراره (ص) كأنك حرام كظهر رأي أو كأي (ش) أي فلا يلزمه الظهار والطلاق حيث نواه مامعا فان قوى أحدهما لزمه مامعا فقط وان لم تكن له نية لزمه الظهار وظاهر كلامه انه اذا نواه مامعا لزمه في الفتيا والقضاء ونحوه لابن الحاجب وابن شامس وعليه فالتشبيه في التأويل الاول لا يقيد القيام وهناك تقرير آخر انظروا

(١٤ - خ رشي رابع) شيء وذلك انه اذا نوى الطلاق فقط يلزمه الظهار والطلاق معا على التأويل الاول في المسئلة الاولى وقد قال هنا يلزمه الطلاق فقط (قوله وهناك تقرير آخر) ذكره عب هو ما أشار اليه بقوله وذ كرفي توضيحه ما يفيد ان التشبيه في التأويلين أي لا يقيد قيام أيضا وصحة محشي نت ونصه وقد صرح ابن رشد بجريان التأويلين فيما وان كان في المدونة لم يذكر أنت حرام كظهر رأي لانها كما قال الخطاب تؤخذ بالأخرى وكلام المؤلف في التوضيح يدل على جريان التأويلين فيما ذكر انتهى

(قوله لانه جعل الحرام مخزجا الخ) أى صرف الحرام عن أصله من الطلاق وجعل مراد منه الطهارة فان قلت قضيته انه لا يؤخذ بالطلاق لان الكلام المقيد بقيد مصب الالبات والنقي على ذلك القديم مع انه أخذه قلت أخذه لانيته وقوله كالحال الخ فيفسدانه ليس بحال وذلك لان المعنى أنت حرام أنت كظهر أى فهو كالحال بحسب الظاهر (قوله وكنايته) مبتدأ مخبره محذوف وكأى خبر مبتدأ محذوف والجملة مقول القول والتقدير (١٠٦) وكنايته بآية بقوله أنت أى والحاصل ان الكناية ماسقط منه أحد اللفظين

الظهور أو الام (قوله ومثل الكرامة الاهانة) أى اذا كان بين أمه فقال لها أنت كأمى أى فى الاهانة (قوله بخلاف ما حكاه) أى فالمعتمد ما سحنون وقوله بناء الخ ألف ونشر مراتب وقوله وهو ظاهر أى والتحريم ظاهر أى التحريم الحقيقى وأما الرجعية فهى وان كانت يحرم وطؤها الا انه لما كان ينتقى بالرجعة كان كالتحريم (قوله وقوله فى الطلاق بدل اشتمال) لا يخفى ان قوله فى الطلاق سابق فى المصنف على قوله فالبينات (قوله تشبيه الخ) الحاصل ان قوله كفلا لانه الاجنبية مخالف للكناية الظاهرة فان الكناية الظاهرة يلزمه فيها الطهارة الا أن ينوى بها الطلاق فيلزمه الثلاث على ما مر وأما أنت كفلا لانه الاجنبية فيلزمه البينات الا أن ينوى الطهارة فيلزمه فقط فى الفتوى ومع الطلاق فى القضاء فتدبر (قوله فانه يلزمه البينات ولا ينوى الخ) هذا الحل موافق لما فى شب وهو خلاف ما فى عب وما فى عب بعيد من ظاهر المصنف (قوله أو كابتى) ظاهر المصنف لزوم البينات فيما ذكره ولو نوى الطهارة وهو مستفتى مفهومه انه لو قال كظهر ابني أو غلامى فظاهر وهو الصواب

فى الكبير فان قلت ما وجه لزوم الطهارة مع انه قد مر أنت حرام وسبق قول المؤلف وسقط أى الطهارة ان تعلق ولم ينتج بالطلاق الثلاث أو تأخر كأن طلاق نسلا وأنت على كظهر أى اه الشاهد فى قوله أو تأخر قلت الفرق بينهما فى ما أتى بما عطف الطهارة على الطلاق لم يعتبر لينونهما بالاول وأما ما هنا فانه جعل قوله كظهر أى أو كأمى كالحال بما قبله فهو قيد فيه كما يدل عليه قول المدونة لانه جعل الحرام مخزجا حيث قال مثل أى (ص) وكنايته كأمى أو أنت أى الا لقصد الكرامة أو كظهر أجنبية (ش) يعنى ان الرجل اذا قال لزوجته أنت على كظهر فلانة الاجنبية كان كناية لانه لم يذكرفيه من يتأبد تحريمها وكذلك اذا قال أنت كأمى كان هذا كناية لانه لم يذكرفيه لفظ الطهارة ويلزمه الطهارة الا أن يكون قصد بذلك الكرامة لزوجته من انها مثل أمه فى الشفقة والكرامة فانه لا يلزمه بذلك طهارة ومثل الكرامة الاهانة ولو وقع الطهارة مع مقالم بفعل حتى تزوجها فقال سحنون من قال لزوجته ان فعلت كذا فأنت على كظهر فلانة الاجنبية ثم تزوج فلانة ثم فعل المحلوف عليه فلا شئ عليه خلاف ما حكاه اللغوى بناء على اعتبار يوم الحنف أو يوم اليمين وعكسه لو قال ان فعلت كذا فأنت على كظهر فلانة لزوجته ثم طلقها ثم فعل (ص) ونوى فيها فى الطلاق فالبينات (ش) الضمير فى فيها يرجع للكناية الظاهرة والمعنى انه اذا نوى بالكناية الظاهرة الطلاق فانه يصدق فيما ادعاه فى الفتوى والقضاء فاذا نوى الطلاق بقوله لزوجته أنت على كأمى أو كظهر فلانة الاجنبية وما أشبه ذلك صدق واذا ادعى انه نوى الطلاق فاللازم له البينات فى المدخول بها ولا تقبل نيته فيما دون الثلاث خلافا للسحنون اذا جامع بين الطلاق والطهارة التحريم وهو ظاهر فى البينات وينوى فى غير المدخول بها فقول فالبينات جواب شرط مقدر كما قررنا وقوله فى الطلاق بدل اشتمال من الضمير فى فيها الا ان الضمير يشمل الطلاق وغيره (ص) كانت كفلا لانه الاجنبية الا أن ينويه مستفتى (ش) تشبيه فى قوله فالبينات والمعنى ان من قال لزوجته أنت كفلا لانه الاجنبية أو أنت فلانة الاجنبية من غير ذكر طهر ولا مؤبد التحريم فانه يلزمه البينات ولا ينوى فيما دونه فى المدخول بها الا أن ينوى به الطهارة فانه يؤخذ به فقط فى الفتوى وأما فى القضاء فيلزمه الطلاق على ما مر والظاهر ما عاذا تزوجها بعد زوج لا يقربها حتى يكفر (ص) أو كابتى أو غلامى أو ككل شئ حرمه الكتاب (ش) معطوف على ما يلزمه فيه البينات فاذا قال لها أنت على كابتى أو غلامى أو أنت على كل شئ حرمه الكتاب فانه يلزمه البينات وينوى فى غير المدخول بها (ص) ولزم بأى كلام نواهيه (ش) قد علمت أن كنايةات الطهارة منها ما هو ظاهر وقد مر ومنها ما هو خفى والكلام الا أن فيه فاذا قال لزوجته كلى أو شربى أو أخرجى أو أسقىنى الماء وما أشبه ذلك وقال أردت به الطهارة فانه يلزمه والمراد بالكلام الصوت فيشمل كنعق الغراب ونهيق الجمار والفعل الذى يدل عرفا على الطهارة كالقول الدال عليه كفى الطلاق وأما الفعل الذى لا يدل عليه فلا يحصل به الطهارة ولو نواهيه (ص) لا بان وطئت

(قوله ككل شئ حرمه الكتاب) لان الكتاب حرم الميتة والدم والخنزير فهو بمنزلة قوله أنت كالنيتة قاله الشيخ سالم (قوله ولزم بأى كلام نواهيه) شامل لما اذا أراد بصريح الطلاق أو كناية به الطهارة وقال بعض من تكلم على المدونة انه لا يلزمه بالكناية المذكورة انتهى واذا لم يلزمه بها فالصريح أولى كما انه لا يلزمه الطلاق بصريح الطهارة (قوله والفعل الذى يدل عرفا الخ) كما اذا جرى عرفهم باستعمال الحفر فى الطهارة

(قوله انه لم يجده الخ) حاصله ان ابن عبد السلام ذكره ولم يعزله لاحد (١٠٧) وابن يونس الذي هو الصقلي نقله عن سمعون فيرد

ان كون الشيخ لم يذكره في نوادره لا يقتضي الاعتراض على ابن يونس بحالاته وعظم قدره من انه ينقل شيئا لا أصل له وكون الشيخ لم يذكره ليس فيه حجة لان من حفظ حجة على من لم يحفظ على ابن الشيخ لم ينفع وجوده هذا ما أفاده الخطاب ويمكن الجواب عن ابن عرفة بأن نسخة النوادر التي بيده لم يكن فيها هذا كما ذكره شيخنا عبد الله عن بعض شيوخه (قوله وكونه طهارا الخ) من كلام ابن عرفة (قوله فهو لغو) أي لا يلزم فيه شيء فهو كالعيب وذلك لانه في المعنى قد علق وطء زوجته على وطء أمه فكانه قال لا أطؤها أبدا ومن المعلوم انه لا يلزمه فيه شيء (قوله وكذا لاشي عليه اذا قال الخ) ينبغي كما قال عجم اجزاء التفصيل الذي قاله ابن عرفة في الاولى في هذه (قوله مخرج من قوله وكنايته) أي من محذوف مرتبط بذلك والتقدير وكنايته ثابتة بقوله أنت كأي لابان وطئتكم (قوله فهو) ذاليس بكنايته أي ظاهرة فلا ينافي انه كناية خفية يلزمه بها الظهار اذا نواه (قوله فلاشي عليه) أي لا طلاق عليه لا يخفى ان هذا خلاف المتبادر لان المتبادر انه لاشي عليه من الظهار (قوله لا من قوله ولزم الخ) لانه يلزم به الظهار اذا نواه ولا يخفى ما في ذلك من التكلف (قوله فيجب التأسيس) مفاد هذا ان التأسيس يوجب الكفارة الاخرى وسأني ما يخالفه (قوله ثم انه تزوجهن) أي سواء كان في عقد واحد أو عقود (قوله وظاهر من نسائه) فان صام عن احدها من جهل منه حيث كانت كفارته بالصوم أجزاء عن جميعهن اتفاقا (قوله مخرج بالكفارة الخ) أي خروج بالكفارة أو مخرج مصور بالكفارة

وطئت أي أولا أو دلسك حتى أمس أي أولا أراجعك حتى أراجع أي (ش) يعني انه اذا قال لزوجه ان وطئتكم وطئت أي ولم ينوبه طهارا ولا طلاقا فلاشي عليه كما قاله ابن عبد السلام التابع لابن أبي زيد في النوادر وبهذا يسقط قول ابن عرفة انه لم يجده لغير ابن عبد السلام وفي النفس من نقل الصقلي شي لعدم نقله الشيخ في نوادره وكونه طهارا أقرب من لغوه لانه ان كان معنى قوله ان وطئتكم وطئت أي لا أطوئك حتى أطأ أي فهو لغو وان كان معناه وطئ اياك كوطء أي فهو طهارا وهذا أقرب لقوله سبحانه وتعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل ليس معناه لا يسرق حتى يسرق أخ له من قبل والامساك أنكر عليهم يوسف عليه السلام بل معناه سرقته كسرقة أخيه من قبل ولذا أنكر عليهم وكذلك لاشي عليه اذا قال لزوجه لا أعود لمسك حتى أمس أي لانه كن قال لا أمس امرأتى أبدا أولا أراجعك حتى أراجع أي قاله ابن يونس عن مالك وحذف فلاشي عليه من الاولين لدلالة الثالث وهذا مع عدم النية والالزمة ما نواه من طلاق أو طهارا وليس شيء من هذه الالفاظ في المدونة خلافا لبعضهم فقوله لابان وطئتكم الخ مخرج من قوله وكنايته أي فهو ذاليس بكنايته فلا يلزمه طهارا ولا يلزم من نفي الظهار نفي الطلاق فلذلك قال (فلاشي عليه) لا من قوله ولزم بأي كلام نواهيه (ص) وتعددت الكفارة ان عاد ثم ظاهر (ش) يعني ان الكفارة تتعدد على المظاهر اذا ظاهر بعد ان وطئ أو كفر في طهارا أولا كما اذا قال أنت علي كظهر أمي ان دخلت الدار فدخلت ولزمه الظهار ووطئ أو كفر ثم قال لها ان دخلت الدار فانت علي كظهر أمي فدخلت الدار فدخلت ولزمته الكفارة أيضا لان الاولى لما تقررت بالوطء صار الظهار الثاني محال فالاول وامتنع التاكيد فيجب التأسيس فقوله ان عاد صوابه ان وطئ أو كفر ومجرد العود لا يكفي في التعدد فلو قال ان كفر أو بقي يسير منها أو وطئ ثم ظاهر لو في المقصود وسلم من الاعتراض بأن كلامه يقتضي انه اذا عاد ولم يكفر ولم يطأ ثم ظاهر انها تعدد عليه وليس كذلك على المعتمد ومحل كلام المؤلف فيما اذا كان المظاهر منها واحدة ولم يتعلق الظهار بتعدد اذ مع تعدد المظاهر منها أو تعدد المعلق عليه المختلف بتعدد الكفارة وان لم يحصل بين اليمينين موجب تعدد (ص) أو قال لاربعة من دخلت أو كل من دخلت أو أيتسكن (ش) أي وكذلك تعدد الكفارة اذا قال لاربعة زوجات له من دخلت منسكن الدار فهي على كظهر أمي أو كل من دخلت الدار فهي على كظهر أمي أو أيتسكن دخلت الدار فهي على كظهر أمي أو وحصل منهن دخول الدار المعلق الظهار على دخولها المعلق الحكم بكل فرد من الافراد لانه حكم على عام والحكم على العام كناية أي محكوم فيها على كل فرد فرد فكانه قال ان دخلت فلانة فهي على كظهر أمي وان دخلت فلانة فهي على كظهر أمي وهكذا (ص) لان تزوجتسكن (ش) يعني ان من قال لاربعة نسوة ان تزوجتسكن فأتين على كظهر أمي ثم انه تزوجهن فانه يلزمه كفارة واحدة لكن لا يقرب الاولى حتى يكفر فان تزوج واحدة لزمته ولا يقربها حتى يكفر فان كفر ثم تزوج البواقي فلاشي عليه بخلاف ما لو قال من تزجهما منسكن فهي على كظهر أمي فانه يلزمه لكل من تزوجهما منهن كفارة لايام عيته وخطاب كل واحدة ومسئلة المؤلف أوقع فيها الظهار على جميع النساء فأجزأه كفارة واحدة (ص) أو كل امرأة أو ظاهرا من نسائه أو كره (ش) أي اذا قال كل امرأة أو تزوجهما فهي على كظهر أمي فلا تعدد عليه الكفارة وانما يلزمه كفارة واحدة في أول من تزوجهما ولو قال كل امرأة أو تزوجهما فهي طالق لاشي عليه والفرق ان الظهار له فيه مخرج بالكفارة بخلاف الطلاق وانما يلزمه كفارة واحدة لان الظهار كاليمين

(قوله مخرج بالكفارة الخ) أي خروج بالكفارة أو مخرج مصور بالكفارة

(قوله عن الجميع) أي جميع الايمان هـ ذاما يتبادر رأي الايمان المتعددة ضمنا فلا تعطى حكم الصريحة وانما فلنا متعددة ضمنا لانه في قوة فلانة كظهر رأي وفلانة كظهر رأي وهكذا أو أراد جميع النساء (قوله في كلمة واحدة) أي ولا بد من هذا القيد (قوله أو التأسيس) أي ظهرا منسوبة فلا قد علمت ان هـ ذاي نافي ما تقدم له ومقتضى التأسيس انه متعدد عليه الكفارة الا ان يقال انهم اناطوا التعدد بنية الكفارة لا التأسيس فيتبع وان كان مقتضاها التعدد (قوله ولم يفر دكل واحدة بخطاب) وأمالو كرره بنسوة سواء كان في مجلس أو مجلسا لكنه أفرد كل واحدة بخطاب تعددت (١٠٨) كذا في المدونة (قوله أو علقه بمتحد) جعل هذا قسم الذي قبله باعتبار أن

هذا فيه تعليل دون ما قبله فلا يتأني
انه في كل منهما كرره فان جمع في
صيغته المذكورة بين التعليق وغيره
ويسمى بسيطاً كأنت على كظهر
أحى وان لبست الثوب فأنت على
كظهر أحى ثم لبسته تعددت عليه
فقدم البسيط على المعلق أو آخره
(قوله وكذا قبل اخراجها) والحال
انه لم يبطأ خلافا لما قبله بهض الشيوخ
بقوله والحال أنه وطئ ويدل على
ما قلناه قوله سابقاً وتعدد المعلق
عليه المختلف الخ (قوله على
ظاهرها) ومقابلها ما للخزومي من
انه تجزئته واحدة (قوله فتلزمه)
هذه الجملة لم تغد زيادة على ما أفاده
الاستثناء والفرق بين من نوى
ظهارين لا تعدد كفارته ومن نوى
كفارات تعدد أن لزوم الكفارة
في الظهار مشروط بالعود دون
ناوى الكفارات (قوله قبل اكمال
الكفارة) وأولى قبل الشروع
فيها (قوله ولو بعد مآل الوطء) ولو
من محبوب على القول بحكمته منه
(قوله وعليه الاكثر) ومقابلها ما قاله
بعضهم من أنها محمولة على الوطء فله
أن يقبل ويناسر ويأى في غير
الفرج انتهى (قوله ويجوز النظر
لها) هو ما أفاده بعد بقوله وله النظر
الخ أى فقولهم ويجوز النظر لها أى

بأنه فكفارة يمين واحدة كفارة عن الجميع وكذلك لا تعدد الكفارة على من قال لنسائه
المتعددات في كلمة واحدة أنتن على كظهر أمي وكذلك لا تعدد الكفارة على من قال لامرأة
واحدة أنت على كظهر رأي أنت على كظهر رأي أنت على كظهر رأي ولم ينو كفارات سواء نوى
التأكيد أو التأسيس وظاهره ولو غاب في لفظه كأنت على كظهر رأي أنت على كظهر رأي أنت
وظاهره ولو كرره واحدة في مجالس وكذلك لو كرره لا كثر من واحدة ولم يفرد كل واحدة بخطاب
(ص) أو علقه بمتحد (ش) كقوله ان دخلت الدار فأنت على كظهر رأي ان دخلت الدار فأنت
على كظهر رأي ان دخلت الدار فأنت على كظهر رأي فإنه لا يلزمه الا كفارة واحدة ان دخلت
الدار فلو علقه بمتعدد فان الكفارة تعدد عليه بحسب ذلك المعاق عليه كقوله ان دخلت الدار
فأنت على كظهر رأي ان كملت زيدا فأنت على كظهر رأي ان أكلت هذا الرغيف فأنت على
كظهر رأي ثم انما فعلت المحلوف عليه فان الكفارة تعدد ان حنت فانيا بعد اخراج الاولى
ولا ينوي وكذا قبل اخراجها على ظاهرها (ص) الا أن ينوي كفارات فتلزمه (ش) يعني ان
جميع المسائل المتقدمة التي فيها كفارة واحدة محل حيث لم ينو كفارات ولا تعددت عليه
الكفارة (ص) وله المس بعد واحدة (ش) أي ان من تكررت عليه الكفارة في امرأة واحدة
فان له اذا أخرج كفارة واحدة ان بطلها لانها هي اللازمة بالاصالة والرائد عليها كأنه نذر قاله
القاسبي وأبو عمران ابن بونس وهو الصواب واليه أشار بقوله (على الارجح) وينبئ على ذلك
انه لا يشترط العود فيما زاد على الواحدة وانه لو أوصى بهذه الكفارات وضاق الثلث ان تقدم
واحدة على كفارة اليمين بالله وتقدم كفارته على الباقي (ص) وحرم قبلها الاستمتاع (ش) أي
وحرم على المظاهر قبل اكمال الكفارة الاستمتاع بالمظاهر منها ولو بعد ما طء حلال لقوله
تعالى من قبل أن يتماسا على عوممه وعليه الا كثر وظاهره حرمة الاستمتاع قبلها ولو عجز عن
كل أنواع الكفارة ويجوز النظر لها (ص) وعليه منعه (ش) أي وجوب الاتهاعانة على معصية
(ص) ووجب ان خافته رفعها للحاكم (ش) قال فيها ويجب عليها أن تمنعه من نفسها فان خشيت
منه على نفسها رفعت أمرها للحاكم فمنعه من وطئها ويؤتبه ان أراد ذلك ويلزمها اخذته
قبل ان يكفر بشرط الاستتار وأما كونه معها في بيت فإثر ان أمن عليها وله النظر لوجهها
ورأسها وأطرافها بغير لذة واليه أشار بقوله (وجاز كونه معها ان أمن) ومفهوم ان أمن عدم
جواز البكينة معها في بيت واحد خشية الوقوع في المحذور وأما الرجعية فإنه لا يكون معها في
بيت واحد وان أمن والفرق ان الرجعية منحلة النكاح والمظاهر منها ثابتة العصمة صحيحة
النكاح (ص) وسقط ان تعلق ولم يتجزأ بالطلاق الثلاث (ش) يعني ان الرجل اذا علق بظهار
زوجته على دخول الدار مثلاً بأن قال لها ان دخلت الدار فأنت على كظهر رأي ثم انه طلقها

بغير قصد لذة (قوله ووجب عليها منعه) انما نص عليه لئلا يتوهم ان التحريم لما جاء من سببه لا يلزمها ذلك
فدفعه بهذا (قوله لانه اعانة) أى عدم المنع اعانة (قوله ان خافته) تحقيقا أو ظنا وانظر في الشك والوهم ولا يجري هنا قوله في الطلاق وفي
جواز قتلها له عند محاورتها لانها ازوجته غير مطلقة (قوله ويجب عليها ان تمنعه) أى من الاستمتاع ولو بغير وطء خلافا لتنت فقه قوله
فمنعه من وطئها لا مفهوم له لان مثله الاستمتاع (قوله بغير لذة) أى بغير قصد لذة وان لم توجد (قوله ورأسها وأطرافها) أى لا صدرها
أى ولو بغير قصد لذة قال في الشامل وله النظر لوجهها ورأسها وأطرافها بغير لذة لا صدرها وفيها ولا لشعرها وقيل يجوز ان تهي ويضم

منه ان النظر للصدر والشعر حرام مطلقا وأما الوجه والرأس والاطراف فيجوز بغير لذة لاله الا أنك خير بأن النظر للرأس تطر لشعرها ففيه تناف فالاحسن أن يقال ان المسئلة ذات خلاف فمن يعبر بالنظر للرأس أي بجواز النظر لها يحكم بجواز النظر للشعر ومن يحكم بعدم جواز النظر للشعر يحكم بعدم جواز النظر للرأس فان قلت النظر للرأس أي اذا كانت خالية من شعر وشعرها اذا كانت فيها شعر فروية الشعر أشد من رؤية الجلد لانه يلتذ به فهو داعية للوطء فلا تنافي قلت هو قريب فليحصر (قوله انها لو عادت اليه بعد زوج) أي ودخلت الدار حينئذ (قوله واعتباره) عطف تفسير والمراد من حيث التعليق (١٠٩) فرجع في المعنى لقوله أو وسقط تعليقظهار

(قوله أو تأخر) عطف على تعليق لا على لم يتجز لانه ليس هنا تعليق (قوله كانت طالق ثلاثا) أو متبها أو واحدة بائنة (قوله لسقوط تعليقه) أي لعدم تعليقه (قوله لم أعلم أن المعلق والمعلق عليه) الاول أن يقول لم أعلم أن المعلقين على شيء يقعان معا عند وجود سببهما الذي هو ذلك الشيء (قوله وسواء وقع التعليق المذكور في مجلس) هو قوله ان تزوجته أنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي وأولى لو قدم وأنت على كظهر أي على أنت طالق ثلاثا وقوله أو مجلسين أي بأن قال ان تزوجته أنت طالق ثلاثا ثم قال في مجلس آخر ان تزوجته أنت على كظهر أي كما يدل عليه التوضيح وان كان خلاف المتبادر من العبارة (قوله المراد بالتقدم اللفظي) أي والزمن واحد كقوله أنت على كظهر أي وأنت طالق ثلاثا (قوله لا الزماني) أي بأن يقول في يوم الخميس مثلا أنت على كظهر أي ثم يقول يوم الجمعة أنت طالق ثلاثا وقوله ولا المكاني بأن يكون

ثلاثا أو طلقة مكملة للعصمة قبل دخول الدار فان الظهار ينحل عنه وفائدته أنها لو عادت اليه بعد زوج لم يلزمه طهار لانها عادت اليه بعصمة جديدة فلو طلقتها طلاقا فصرا عن الغاية فانه اذا أعادها الى عصمته بعد زوج أو قبله فان الظهار يعود عليه ما بقي من العصمة الاولى شيء واحترز بقوله ولم يتجز مما اذا تجز بأن دخلت الدار ثم طلقها فاليمين باقية عليه فيلزمه كفارة الظهار اذا تزوجها بعد زوج ثم ان اطلاق السقوط فيه تجوز لان الظهار لم يلزم حتى يقال سقط الا أن يقال وسقط حكمه واعتباره أو وسقط تعليق الظهار (ص) أو تأخر كأنك طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي كقوله لغير مدخول بها أنت طالق وأنت على كظهر أي (ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجه ما بتداء أنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي فان الظهار لا يلزمه لسقوط تعليقه ولعدم وجود محله وهي العصمة لان الزوجة انقطعت عصمتها بالطلاق الثلاث وصارت أجنبية وكذلك لا يلزمه الظهار اذا تأخر عن الطلاق البائن كقوله لغير المدخول بها أنت طالق وأنت على كظهر أي لان الزوجة الغير المدخول بها بابت بأول وقوع الطلاق عليها وصارت أجنبية اذا عدها عليها فلا يلزمه طهار لانه ليس من جنس الطلاق بخلاف ما اذا أردف على الخلع طلاقا فيلزمه حيث كان نسقا لانه جنس واحد ولا مفهوم لقوله ثلاثا اذا الواحدة البائنة كذلك (ص) لان تقدم أو صاحب كان تزوجتك فأنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي (ش) يعني ان الظهار اذا تقدم على الطلاق فانه لا يسقط كقوله لها أنت على كظهر أي وأنت طالق ثلاثا فاذا تزوجها بعد زوج فانه لا يقر بهما حتى يكفر كفارة الظهار لقوله تعالى من قبل أن يتماسا وكذلك لا يسقط الظهار اذا صاحبه الطلاق كقوله لامرأة أجنبية ان تزوجتك فأنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي فانه اذا تزوجها يلزمه الظهار لم أعلم ان المعلق والمعلق عليه يقعان في آن واحد عند وجود سببهما لانقاء الترتيب فيهما وسواء وقع التعليق المذكور في مجلس أو مجلسين فانهم ما يقعان بالعقد فتطلق بمجرد العقد ثلاثا فاذا تزوجها بعد زوج فانه لا يقر بهما حتى يكفر كفارة الظهار وبعبارة المراد بالتقدم اللفظي لا الزماني ولا المكاني ولا الرتبي وقوله أو صاحب أي في الوقوع لاني اللفظ اما بناء على ان المعلق والمعلق عليه يقعان معا والمعلق مجموعهما يشتر كان في الوقوع واذا وقع معا وجد الظهار له محلا أو لا لا ترتب أو ان وقوع أحدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجع وقول نت بأن لم يسبق أحدهما الاخر أي في الوقوع كان بعطف أو لا كان العطف بتم أو غيرها بقرينة التعليق كأنك طالق ثلاثا ثم أنت

الطلاق متقدما في مكان على مكان الظهار وقوله ولا الرتبي أي لانقول ان الظهار متقدم على الطلاق من حيث الرتبة كتقدم العلة على المعلول وان كانت مقارنته في الزمان والمكان كحركة الاصبع فانها علة في حركة المفتاح وكتقدم المبتدأ على الخبر وقولك في الدار زيد وان كان مؤخرا (قوله واذا وقع معا) أي المعلق والمعلق عليه وقوله وجد الظهار له محلا أي لان المعلق مجموع الاخرين فيقعان معا عند وجود المعلق عليه وقوله أو لا أو الخ أي بابين على ذلك أو بابين على أن الواو لا ترتب (قوله أو الواو لا ترتب) ينتقض ذلك بأنك طالق وأنت على كظهر أي وكذا قوله أو ان وقوع أحدهما الخ (قوله بقرينة التعليق) أي ان التعليق قرينة دالة على انه لا فرق في العطف بتم أو غير هاردا على ابن حجر فانه فرق فقال ولولاه قال ان تزوجته فانه طالق ثلاثا ثم هي على كظهر أي أو قال لزوجه أنت طالق ان دخلت الدار ثم أنت على كظهر أي لم يلزمه الظهار لانه حينئذ وقع على غير زوجة بما وقع مرتب على الطلاق اهـ

(قوله وفي كلام المتطلي نظر) كان المتطلي يقول بقول ابن محرز (قوله وان عرض عليه نكاح امرأة الخ) حاصل ما أفاده عجز انه لا منهوم لقوله عرض بل الاجنبية يصح الظهار منها وان لم يعرض عليه نكاحها وما سياتي عن التبصرة من عدم لزوم الظهار في الاجنبية اذا تقدمه ايلاء فان لم يتقدم عليه ايلاء فان الظهار يصح (أقول) وهذا لا يتم بل لا يصح الظهار منها مطلقا لان وطأها حرام فهي عليه كظهر أمه فلم يؤثر ظهاره شيئا وقول ابن عرفة بمنعة حاصلة أو مقدرة أي كصورة التعليق والفرض لا غير (قوله لانه حق لله) أي لان تحتم الكفارة حق لله أي لان (١١٠) الكفارة المنحتمه حق لله (قوله توجه الخطاب) الاولى أن يقول أراد بالوجوب

الوجوب الخيري والتحتم الوجوب المضيبي (قوله وفائده) أي فائدة كون المراد بالوجوب مطلق توجه الخطاب لا التحتم (قوله فلم يكن الخ) لا يخفى ان هذا لا يتفرع على ما قبله (قوله الخير) أي الموسع ولو عبر به كان أحسن (قوله أغنى عنه بلا شك) أي لان التعبير بالتحتم يفيد سبق توجه خطاب الا انك خير بأنه لا يعلم توجه ذلك الخطاب هل بالعود أو بالظهار فقوله يغنى عنه لا يظهر (قوله أغنى عنه الخ) وذلك لان قوله وتحتم الخ معناه يجب وجوباً مضيبياً فانه يقتضي سبق وجوب موسع وذلك قوله ويجب بالعود (قوله لكنه الخ) لا يظهر ذلك الاستدراك وذلك أن قوله احتاج الخ يفيد ان المقام في غنية عنها لانه ما قالها الا بقوله ويجب بالعود مع انه بصدد أن المستغنى عنه ويجب بالعود ولحشى تت هنا كلام لم أفهمه (قوله أومع الامساك) لانه اذا لم يسأل الامساك لا فائدة في العزم على العود اذا كان يعقبه الطلاق (قوله قال في المدونة الخ) لا يخفى ان صريح هذا جار على أحد القولين فما معنى كون المدونة أولت عليهم ما والجواب ان المراد قال في المدونة

على كظهر أي وفي كلام المتطلي نظر (ص) وان عرض عليه نكاح امرأة فقال هي أي فظهار (ش) يعني ان الانسان اذا عرض عليه نكاح امرأة ليتزوجها فقال عند ذلك هي أي فانه يلزمه الظهار اذا تزوجها لان قوله ذلك خرج مخرج الجواب يعني أن قوله هي أي قرينة على ارادة التعليق فكانه قال ان فعلت فهي أي فاذا تزوجها كان مظاهراً منها الا أن يقصد وصفها بالكبر أو الكرامة أو الالهانة فلا يلزمه شيء وان قال لامرأة لم يعرض عليه نكاحها أنت على كظهر أي مع قوله والله لا أطوك ثم تزوجها فانه لا يلزمه الظهار ويلزمه الايلاء كما في التبصرة (ص) ويجب بالعود وتحتم بالوطء ويجب بالعود ولا تجزئ قبله (ش) يعني ان كفارة الظهار يجب بالعود الا في تفسيره فلو كفر قبل العود لم تجزه لانه كفر قبل الوجوب وهذا الوجوب محله مادامت المرأة في عصمته فان طلقها أو ماتت عنده سقطت الكفارة عنه وتحتم الكفارة على المظاهر بوطئه للمظاهر منها ولو كان ناسياً وسواء بقيت في عصمته أو طلقها وسواء قامت بحقة في الوطء أم لا لانه حق لله تعالى وانما أعاد قوله ويجب بالعود ليرتب عليه قوله ولا تجزئ قبله اذ لو حذفه لآوهم عود الضمير الى الوطء وليس كذلك لكن لو قدم قوله ولا تجزئ قبله على قوله وتحتم بالوطء لا غناء عن التكرار قال بعض وهو فيما رأينا من النسخ كذلك ونصها ويجب بالعود ولا تجزئ قبله وتحتم بالوطء وعليها فلا لبس والمراد بالوجوب توجه الخطاب عليه وفائده سقوط الكفارة اذا طلقها أو ماتت بعد العود وقبل الوطء فلم يكن بين قوله ويجب وتحتم لزوم ولا أن أحدهما يغني عن الآخر ولان الثاني تأكيد الاول بل الاول من قبيل الواجب الخير فلو سكنت عن قوله وتحتم لفهم منه انها لا تسقط عنه متى عاد وليس كذلك ولو اقتصر على قوله وتحتم أغنى عنه بلا شك وكان أحسن وأخصر لكنه لما قال ويجب بالعود احتاج الى قوله وتحتم (ص) وهل هو العزم على الوطء أومع الامساك تأويلان وخلاف (ش) الضمير في قوله وهل هو يعود الى العود قال في المدونة والعود ارادة الوطء والاجماع عليه وروى عن مالك أيضاً ان العود هو العزم على الوطء مع ارادة امساك العصمة معافهم ما رواه اثنان واختلف الاشياخ بعد ذلك فيما تقتضيه المدونة من ذلك فاللخمى فهم المدونة على أن معنى العود هو ارادة الوطء فقط وفهمها القاضي عياض وابن رشد على ان معنى العود هو ارادة الوطء مع ارادة العصمة معافهم ما رواه اثنان تأويلان على المدونة وخلاف في التشهير وبعبارة العود عند مالك في الآية على حقيقته أي ثم يعودون لنقيض ما قالوا أي قولهم وقولهم التحريم ونقيضه التحليل أي بالعزم على الوطء أومع الامساك ومعناه أن لا يفارقها على الفور أي بمسكها مدة تنافي الفور (ص) وسقطت إن لم يطل بطلاقها وموتها (ش) الواو يعني أو كما هو في بعض النسخ كذلك أي وسقطت الكفارة

أي باعتبار فهم اللخمى وهذا الجواب يفيد كلامه في توضيحه وبعد كتي هذا رأيت محشى تت ذكر المترية ما يرد فانه قال وهو فهم اللخمى لقول المدونة العود هنا ارادة الوطء والاجماع عليه (قوله والاجماع عليه) أي والتصميم والعزم عليه وهو يرجع لقوله ارادة (قوله ولو سنة) كذا عن الباقي وانظر هل هو مثال فسادونها كذلك أو هو أقل ما يمكن في الامساك قاله تت في صغيره وقال عجز ولو قل زمن امساكه ولم يعمه بنقل والحاصل ان المبالغة على السنة تقتضي ان مادونه ليس كذلك وهو الظاهر وقوله ان مسكها مدة تنافي الفور طريقة أخرى غير ما أشار له أو لا بقوله ولو سنة (قوله عند مالك) وعند الشافعي ترك الفراق باثراً للظهار

(قوله اذا عزم عليه) أي على العود هذا مفاده وهو غير ظاهر فالأولى أن يقول اذا عزم على الوطء (قوله وليس المراد الخ) بهذا تعلم ان لا مخالفة بين ما هنا وبين قوله لان تقدم المفيد أنه مطالب بم ا بعد الطلاق الثلاث لتقسيمه ما اذا أعادها لعصمته وتقسيم ما هنا ما اذا لم يعدها (قوله فان فائدة القول بالاجزاء الخ) وفائدة القول بعدم الاجزاء انه اذا أعادها لعصمته لا بد من التكفير فالدلالة في كلا القولين لافي أحدهما فقط كما هو ظاهر (قوله وهل الخ) اعلم انه لو شرع في الكفارة ففعل بعضها ثم طلق قبل المس في المدونة لم يلزمه انعامها ابن نافع ان أعدها أجزأه واختلف هل هو خلاف لمذهبها وانه على مذهبه ان أعدها لم يجزئه واليه ذهب صاحب تهذيب الطالب والبيان أو وفاق لانه انما نفي في المدونة لزوم واليه ذهب اللخمي وأشار المصنف للوفاق بقوله ٣ الخ والمعتد من التأويلين عدم الاجزاء ان أعدها وهل التأويلان ولو أعدها بعد من اجعتها بعد انقضاء عدتها بعد (١١١) جديداً ومحلها ما قبل العقد عليها

وهو ظاهر كلامهم (قوله وانقضت العدة) أي أول تنقض ولم ينوال رجعة وأما اذا نوى الرجعة وأعدها فانها تجزئ باتفاق (قوله سواء عمل أقل الكفارة أو أكثرها) أي وقيل بالتفصيل (قوله والخلاف جار في الصيام والاطعام) رده ع وارتضى ان التأويلين في الاطعام لافيه وفي الصيام خلافاً ليهرام أي وأما الصيام فيتنفق فيه على عدم الاجزاء ولعل وجهه ان الطلاق لما كان مسقطاً للكفارة أوجب خلافاً في الصوم (قوله وعلم مما قررنا الخ) بخالفه ما في التوضيح ونصه قال في البيان وأما ان لم يتم ككفارته حتى تزوجها فانفق على أنه لا يبنى على الصيام واختلف هل يبنى على الاطعام على أربعة أقوال أحدها انه لا يبنى بعد انقضاء العدة وان تزوجها وهو قول أشهب والثاني أنه يبنى وان لم يتزوجها وهو قول

الترتبة على العود اذا عزم عليه ولم يطأ حتى طلقت طلاقاً شأناً وماتت أو مات وأما الرجعي فانه لا يسقطها فيستمر الخطاب في العدة وليس المراد بسقوط الكفارة عدم المطالبة بها وان عادت لعصمته وانما المراد لا يجتنب بها قبل عودها لعصمته وأما بعده فلا يقربها حتى يكفر ويدل على هذا قوله وهل تجزئ ان أعدها تأويلان فان فائدة القول بالاجزاء أنه اذا أعادها لعصمته فانه يقربها من غير تكفير (ص) وهل تجزئ ان أعدها تأويلان (ش) صورة المسئلة ان المظاهر عزم على العود ولم يطأ وشرع في الكفارة فأخرج بعضها ثم أنه في أثناء الكفارة طلقها طلاقاً شأناً أو طلاقاً رجعيًا وانقضت العدة ثم أكمل الكفارة بعد الطلاق أو العدة فهل تجزئه هذه الكفارة أو لا تجزئه وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا عقد عليها عقلاً جديداً هل تسقط عنه الكفارة لانه أعدها أو لا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار وظاهر كلام المؤلف سواء عمل أقل الكفارة أو أكثرها والخلاف جار في الصيام والاطعام أما لو أتم في عدة الرجعي لأجزأه اتفاقاً أي اذا نوى رجعتها وعزم على الوطء لان الكفارة لا تصح الا بعد العود وان لم ينوها كان كالبائن وعلم مما قررنا ان محل التأويلين اذا فعل بعضها وهي في العصة أما لو استأنفها بعد الطلاق فلا تجزئ باتفاق عند المؤلف وهو قول من أقوال أربعة (ص) وهي إعتاق رقبة (ش) قد علمت أن كفارة الظهار على الترتيب وهي إعتاق ثم صيام ثم اطعام والمؤلف أني بها على هذا الترتيب وذلك أمر مجمع عليه لنص التنزيل ولا مدخل للكسوة فيها على المذهب فلماذا بدأ المؤلف بالعتق فالضمير في وهي يرجع للكفارة أي أحدها أنواعها إعتاق رقبة فاعتاق خير مبتدأ محذوف والجملة خبر المبتدأ وهو هي أو أن هي على حذف مضاف فأصله أحد أنواعها إعتاق رقبة فحذف المضاف فأنفصل المضاف اليه فجاء به ضمير المنفصل وانما قلنا ذلك لان الكفارة ليست نفس الاعتاق لانها جنس تحتها ثلاثة أنواع وعبر بإعتاق الذي هو مصدر الرابح للإشارة الى انه لا بد من إيقاع العتق عليها فلا تجزئ بدونه كما اذا علق عتقه على دخول دار مثلاً ولو عبر بعتق الذي هو مصدر الثلاثي لفهم منه الاجزاء حيث عتق كان بإيقاع أم لا وهو من اضافة المصدر لمفعوله أي إعتاق المظاهر حقيقة أو حكماً رقبة وانما قلنا أو حكماً لمدخل عتق الغير عنه كما سيأتي (ض) لاجنين وعتق بعد وضعه (ش) عطف على مقدراً أي فيجزئ عتق كل ما يصدق عليه رقبة لاجنين اذا يصدق عليه وان وقع عتق بعد وضعه أي ولا يجزئ وبعبارة المراد بالرقبة المحققة والجنين ومنقطع الخبر ليست رقبتهم ما محققة وجملة وعتق بعد وضعه مستأنفة استثناءً لبيان الحكم وهي جواب عن سؤال مقدر وكان قائلاً قال له ما حكم الجنين اذا عتق عن الظهار ولم يجز فقال وعتق بعد وضعه أي حكمه انه يعتق بعد وضعه أي نفذ فيه العتق السابق لانه يحتاج الى استثناء عتق الآن (ص) ومنقطع خبره (ش)

ابن عبد الحكم وابن نافع والثالث انه لا يبنى الآن يتزوجها وهو قول أصبغ والرابع الفرق بين أن يعصى منه أقله أو أكثره وهو قول ابن الماجشون اه والظاهر بل المتعين ان هذه الاقوال فيما اذا شرع في الكفارة قبل الطلاق ويكون المصنف اقتصر على قولين من الاربعة ومعنى الثالث انه لا يبنى على ما مضى منها قبل الطلاق الا اذا أعدها بعد أن تزوجها ثانياً لا قبل في حال البتة وحرر (قوله ولا مدخل للكسوة فيها على المذهب) انظر على مقابل المذهب ما مر تبثها (قوله فلماذا) أي فلأجل أن المؤلف أني بها على هذا الترتيب بدأ بالعتق (قوله فحذف المضاف) القصد الجنس الصادق بالثني (قوله لانها جنس تحتها) فيه أن الخبر ليس نفس إعتاق بل إعتاق وما عطف عليه (قوله وهي جواب عن سؤال مقدر) الا أنه مقتضى بالواو (قوله أي حكمه انه يعتق بعد وضعه) أي لتشوق الشارع للحرية

(قوله فلو كشف الامر عن سلامته أجزاء) لانه كشف الغيب انه حين العتق كان ممن يجزئ ويسمى رقبة (قوله كما مر) أي في العبارة الاولى أي في قوله أي فيجزئ عتق كل ما يصدق عليه رقبة والحاصل أن الجنين لا يجزئ ولو علم انها وضعت بعد العتق بصفة من يجزئ لانه حين العتق لا يسمى رقبة وينبغي على هذا أنه لو أعتق حمل أمته عن ظهاره طائعا عدم وضعها ثم تبين أنها وضعت قبل العتق أن يجزئه ولم أرفه نصابه بهرام وينبغي على هذا أيضا أنه لو أعتقه معتقدا أنها وضعت ثم تبين انها حين العتق لم تضعه لا يجزئ (قوله مؤمنة) لا يصح أن تكون صفة لرقبة لان فيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو لا يجوز فالاولى اعرابه بدلا من رقبة والبديل يجوز الفصل بينه وبين المبدل منه (قوله والايان متفق عليه) أي الايمان حقيقة أو حكما لدخول الاجمعي على أحد القولين فحاصله ان من يقول بكون الاجمعي يجزئ يقول المراد بالايمان حقيقة أو حكما ومن يقول لا يجزئ يقول ان المراد بالايمان حقيقة (قوله ومقتضى كلام الخطاب أن الخلاف جار في الاجمعي مطلقا) أي لانه قال قوله وفي الاجمعي أي الكافر اذا كان يجزئ بر على (١١٢)

صورة المسئلة لك عبد غائب في تجارة أو باق أو غير ذلك وانقطع خبره عنك فأعتقته عن ظهارك فانه لا يجزئك عن ذلك اذا تعلم حياته وعلى تقدير حياته لا تعلم سلامته فلو كشف الامر عن سلامته أجزاء وهذا بخلاف الجنين فانه حين العتق لا يسمى رقبة كما مر (ص) مؤمنة وفي الاجمعي تأويلان وفي الوقف حتى يسلم قولان (ش) يعني أنه يشترط في كفارة الظهار ان تكون رقبة مؤمنة لان الله تعالى وصف الرقة في كفارة القتل بالايمان وأطلقها في كفارة الظهار والمطلق يحمل على المقيد لان المقصود القرية بها والكفر ينافيها والايمان متفق عليه في رقبة الظهار وفي كل رقبة واجبة لكن لو أعتق كافر أو هو المراد بالاجمعي فهل يجزئ عتقه عن الظهار أو لا فيه تأويلان ومقتضى كلام ح أن الخلاف جار في الاجمعي مطلقا ومقتضى تقرير ز أن التأويلين في المجوسى الكبير وأما الصغير فيجزئ اتفاقا ويجزئ عتق الصغير الكتابي على الاصح والمراد بالصغير الذي لا يعقل دينه وعلى القول بالأجزاء فهل يمنع المظاهر من وطء المظاهر منها حتى يسلم الاجمعي بالفعل احتياطا للفروج وان مات قبل الاسلام لم يجزه حكاه ابن يونس عن بعض أصحابه بلفظ ينبغي على قول ابن القاسم انه يوقف عن امرأته حتى يسلم ابن يونس وقلت أنا بل له وطء زوجته ولو مات قبل أن يسلم أجزاء لانه على هذا القول على دين من اشتراه ولما كان يجبر على الاسلام ولا ياباه في غالب أمره حمل على الغالب فيه فكأنه مسلم وهذا ما أراد بقوله قولان وظاهر كلام المؤلف ان الوقف واجب وكأنه فهم وينبغي على الوجوب وعبرة المؤلف تعطى أن الظهار يسقط مطلقا وانما الخلاف في الوقف وعدمه وعبرة الشامل بخلافها وهو انه هل يسقط الظهار أو لا فهي محررة عن هذه وأحسن منها (ص) سليمة عن قطع اصبع (ش) يعني أن الرقة التي تجزئ في عتق الظهار شرطها أن تكون سالمة عن العيوب الآتية التي منها قطع اصبع واحدة ولو انحصر والمراد بالقطع الذهاب ولو خلافة والمراد بالاصبع التي هي من الاصلية ثم ان كلامه يقتضي ان قطع مادون الاصبع لا يمنع الاجزاء ولو أغلستين وبعض أعماله لا يضر وقوله بعد ذلك فيما لا يمنع الاجزاء وأعماله يقتضي ان قطع أعماله وبعض أعماله يضر وانظر المعول عليه مفهوم أي ما لكن

الاسلام كالمجوسى صغيرا أو كبيرا ومن لا يعقل دينه من أهل الكتاب ففي اجزائه خلاف انظر اللخمي اه فاذا علمت ذلك فقوله مطلقا أي مجوسيا مطلقا أو كتابيا صغيرا فظهر منه أن المراد بالاجمعي المجوسى مطلقا والصغير الكتابي (قوله ان التأويلين في المجوسى) أي فالمراد بالاجمعي خصوص المجوسى الكبير (قوله ويجزئ عتق الصغير الكتابي الخ) أي وأما الكتابي الكبير فلا يجزئ اتفاقا كما صرحوا به (قوله ينبغي على قول ابن القاسم) أي الذي يقول بأجزاء الاجمعي (قوله لانه على هذا القول) أي القول بعتق الاجمعي (قوله ولما كان الخ) في قوة التعليل لما قبله (وأقول)

وكلام ابن يونس هو الوجه فينبغي أن يكون هو المعول عليه (قوله ولما كان يجزئ الخ) أي وخصوصا كونه يغسل ويصلى كلام عليه (قوله يسقط مطلقا) أي وقف أولا (قوله فهي محررة عن هذه وأحسن) كذا قيل وفيه تأمل عب ولعل وجهه أنه لا يسلم أنها محررة وذلك لان المعنى وعلى القول بالأجزاء هل يسقط الظهار أم لا مع انه اذا لم يسقط الظهار فلا اجزاء فلا يعقل أن يفرع على القول بالأجزاء عدم سقوط الظهار فان قلت وعلى كلام المؤلف فما معنى الاجزاء مع كونه يشترط الوقف حتى يسلم وانه لو مات قبل الاسلام لا يجزئ على أحد القولين قلت معناه انه لا يشترط صيغة اعتاق بعد اسلامه بخلافه على القول بعدم الاجزاء رأسا فانه يحتاج الى صيغة اعتاق بعد اسلامه (قوله سليمة عن قطع اصبع) ومثله الشلل والاقعاد وذهاب الاسنان كلها ويجزئ ذهاب بعض الاسنان (قوله والمراد بالقطع الذهاب ولو خلافة) كذا اللقاني ونظريه البساطي لكون المصنف عبر بقطع الظاهر في حقيقته (قوله التي هي من الاصلية) كذا قال اللقاني وفي عب ولو زائد ان أحس وسأوى غيره في الاحساس كذا ينبغي انتهى والظاهر ما ذهب اليه اللقاني

(قوله وانظر ما اذا ذهب أعلتان) ومثلها أعلتان وبعض أعلته لقوله بعد لان الخلاف في الاصبع (قوله مشرف) أي صاحبه فندف المضاف فانه فصل الضمير المضاف اليه (قوله والاعشى) هو الذي لا يبصر ليلا وقوله والاجهر هو الذي لا يبصر في الشمس (قوله وهو عدم فصاحة النطق بالكلام) المراد لا ينطق كما عبر به شب كان معه صمم أم لا (قوله خلافا لاشهب) أي فانه يقول ان كان يأتي في كل شهر مرة فلا يمنع من الاجزاء (قوله وستأتي الواحدة الخ) حاصله أنه لا يعتق قطع الاذن الواحدة ووقع في كلام عب اضطراب لانه قال هنا وقطع أشراف الاذنين ثم قال وكذا الاذن الواحدة ظاهرة (١١٣) وكذا قطع أشراف الاذن الواحدة ثم قال فيما

سيأتي ان قطع الاذن الواحدة لا يضر وصريح المدونة ان قطع الاذن الواحدة يضر (قوله وليس الشق ليس شرطا) أي وان كانت فسرته المدونة به والمراد بالييس عدم القدرة على تحر كنه والتصرف (قوله والدين الخ) أي الدين منع سعي العبد لنفسه بل يسعى لاجل أن يصرف في قضاء دينه وشأن الرقبة التي تعتق في الظهار ونحوه ان لا تباع عليها احد وفي هذه الصورة فتمت مشغولة بالدين الذي عليه والحاصل أن المعنى أن يعتقه السيد عن طهاره ثم يتبين أن عليه ديناً لم يسقطه سيده عنه قبل فان ذلك يكون عيباً في العبد يمنع اجزاء عتقه عن الظهار كظهور عيب نبيذ به بعد عتقه كمنى أو عجز وسواء كان سيده علم به قبل عتقه ولم يسقطه أو لم يعلم به حتى أعتقه (قوله بلاشوب عوض) اسم بمعنى غير ظهار عرابها فيما بعد ها والشوب الخلط أي بالاخلطلة عوض وان قل ولو أسقط شوب لتوهم أنه لا يضر الا العوض الكامل مع ان المراد السلامة من مخالط أي عوض وان قل (قوله بشرط أن يكون للسيد الخ)

كلام ح يفيد أن المعول عليه مفهوم اصبع فانه قال وانظر ما اذا ذهب أعلتان والظاهر الاجزاء لان الخلاف في الاصبع (ص) وعي وبكم وجنون وان قل ومرض مشرف وقطع اذنين وصمم وهرم وعرج شديد وجذام وبرص وقيل (ش) أي وبشرط في الرقبة ان تكون سليمة من هذه الامور منها العي وكذا الغشاوة التي لا يبصر معها الابصر وأما الخفيف والاعشى والاجهر فانه يجزئ وسيأتي ان الاعور يجزئ ومنها البكم وهو عدم فصاحة النطق بالكلام ومنها الجنون ولو قليلا كمر في الشهر عند مالك وابن القاسم خلافا لاشهب ومنها المرض المشرف وهو الذي بلغ صاحبه النزع وغيره يجزئ ومنها قطع أشراف الاذنين فقوله وقطع اذنين أي أشرافهما لأن المراد قطعهما من أصلهما كما هو ظاهر كلامه وستأتي الواحدة في قوله وجدع في اذن ومفهوم في اذنه انه لو عمها الجدع لا تجزئ كما يأتي بيانه ومنها الصمم ان فسرناه بعدم السمع لم يأت التقييد بالثقل وان فسرناه بثقل السمع يأتي تقييده بأن لا يكون خفيفا ومنها الهرم الشديد بأن لا يمكن معه الكسب بصنعة تليق بهرمه وكبر سنه وانما منع الهرم بخلاف الصغير لان منافع الصغير مستقبلة ومنها العرج الشديد فقوله الشديدين وصف للهرم والعرج ويأتي مفهوماً ما في كلامه ومنها الجدام وان قل ومنها البرص وان قل ومنها الفلج والمراد به هنا ييس بعض الاعضاء وييس الشق ليس شرطا ولو اطلع المشتري على عيب بعد عتقه لا يجزئ به رجوع بالارش واستعان به في رقبة وأرش عيب لا يمنع الاجزاء يفعل به ما شاء والدين المانع سعيه لنفسه لصرفه في قضاء دينه يمنع الاجزاء لانه عيب (ص) بلاشوب عوض (ش) يعني أنه يشترط في رقبة الظهار أن تكون سالمة عن شوائب العوضية فلو أعتقه عن طهاره بشرط أن يكون للسيد في ذمة العبد مال قليل أو كثير فان ذلك لا يصح ولا يجزئه عن طهاره (ص) لا يشتري للعتق (ش) عطف على مقدر أي فيجزئ عتق مالاشوب عوض فيه لا يعتق مشتري بشرط العتق لانها رقبة ليست كاملة لان البائع قد وضع من قيمته لاجل العتق (ص) محررة لانه لا من يعتق عليه (ش) الضمير في له يرجع للظهار والمعنى أنه يشترط في الرقبة المذكورة أن تكون محررة لاجل الظهار يحترزه عما لو اشترى من يعتق عليه بسبب قرابة أو تعليق كقوله ان اشتريته فهو حر فانه لا يجزئه لانه يعتق عليه بمجرد الشراء بسبب القرابة أو التعليق لا بسبب الظهار وقوله لا من يعتق عليه بسبب قرابة أو تعليق وسواء احتاج لحكم أو لا لعدم استقرار الملك عليه (ص) وفي ان اشتريته فهو حر عن طهاره تأويلان (ش) التأويلان وقع في قول المدونة وان قال ان اشتريته فهو حر فاشتراه وأعتقه عن طهاره لم يجزئه وفي قول الموازية عن ابن القاسم الاجزاء فيمن قال ان اشتريت فلانا فهو حر عن طهاره هل ما في الكتابين خلاف يحمل قول المدونة بعدم الاجزاء فيها اذا قال ان اشتريته فهو

(١٥ - خرى رابع) وأما ما في يده فيجزئ لانه انتزاعه (قوله لا يعتق مشتري الخ) أي فان فيه شائبة العوضية وقوله بشرط العتق أي ان البائع يشترط على المشتري أن يعتقه (قوله لا من يعتق عليه) فان أعتقه عن طهاره غير عالم به حين العتق فلا يجزئ (قوله يحترزه عما لو اشترى الخ) أي ما لم يكن للغرماء منعه من شراء من يعتق عليه أو رده فاذا نواله في الشراء أو في العتق بعد الشراء فيجزئ عن طهاره في هاتين الصورتين (قوله وسواء احتاج لحكم) أي بناء على أن العتق لا يكون بنفس الملك وهو خلاف المشهور وقوله أو لا بناء على انه يعتق بنفس الملك وهو المشهور وهل الخلاف المذكور جار في التعليق (قوله وفي ان اشتريته الخ) بتقرير الشارح يعلم أن الاولى

للمصنف أن يقول وإن علق تحرير مباحثه فاشترط لم يجزئ وهل وفاق تأويلان (قوله ووجه عدم الاجزاء) أي ووجه الاجزاء أنه لما كان قائماً به الظهار وحاصلاً به بالفعل صرف ذلك الشراء إلى الظهار فقوله عن ظهاري لا يضر (قوله إن تعليق عتق الظهار) أي إن التعليق لا يفيد في عتق الظهار وهذا متفق عليه لأنه تقدم أنه إذا قال إن اشتريته فهو حر فلا يجزئه اتفاقاً فنقول بعدم الاجزاء يقول للقاتل بالاجزاء أنت (١١٤) نوافقني على ذلك القاعدة فاذن قوله بعدم ذلك عن ظهاري بعد ندما

وقوله فذلك أي لأن ملكه (قوله لا جزأه اتفاقاً) في عب ووجه الاجزاء تعليق الحر به المعلقة على الشراء على شرط وهو ظهاره إن وجد منه وللشرط تأثير في المشروط أقوى من القيد في مقيدته (قوله كالمكاتب) هذا من كلام المصنف الآتي (قوله فقيده ليجزئه الخ) وهو الاظهار (قوله فقومه عليه الخ كم الخ) هذا تصوير للاول وقال الشيخ أحمد فمكل عليه أي سواء كان النصف الذي كمل له أو لغيره انتهى (قوله على المشهور) ومقابله ما قاله ابن القاسم من الاجزاء ومفادهم إرغام ان الخلاف في الصورتين (قوله ولو أعتق واحدة معينة من اثنتين) هذه عبارة الفيشي بالحرف وليس فيها عن امرأة وكذا بخطه ليس فيه عن امرأة فاذا علمت ذلك فقوله واحدة منصوب على نزاع الخافض أي وإذا أعتق عن واحدة معينة من امرأتين حاصلاً أنه أعتق رقتين عن ظهاره فأعتق واحدة عن امرأة معينة وسكت عن الاخرى فقوله وأبهم الاخرى معناه وأبهم المرأة الاخرى التي أعتق عنها الرقيق الثاني (قوله كالاخرى ان تعينت) أي بأن لم يكن عنده الا امرأتان قد ظاهر منهما ثم أعتق رقيقتين عن ظهاره

حر على ظاهره أي من ثموله لما إذا قال عن ظهاري أو اقتصر على قوله فهو حر أو وفاق بحمل ما في المدونة على ما إذا اقتصر على قوله إن اشتريته فهو حر ولم يذكر مع ذلك قوله عن ظهاري فان ذكر معه فالاجزاء فيكون موافقاً لما في الموازية ووجه عدم الاجزاء على القول بالخلاف فيما إذا قال إن اشتريته فهو حر عن ظهاري أن قوله عن ظهاري يعد ندماً بعد قوله إن اشتريته فهو حر لان القاعدة أن تعليق عتق الظهار لا يفيد فقيده بالظهار بعد قوله لا يفيد فليكه لم يستقر عليه أي لم يستمر لأنه عتق بمجرد الشراء ومحل التأويلين فيما إذا تقدم الظهار على قوله إن اشتريته فهو حر أو فهو حر عن ظهاري وأما ان لم يكن ظاهراً قبل ذلك لا جزأه اتفاقاً وكأنه قال إن اشتريته فأنت حر عن ظهاري إن وقع مني ونويت العود وإن لم ينو لم يعتق عليه (ص) والعتق لا مكاتب ومدبر ونحوهما (ش) عطف على عوض أي وبلاشوب العتق ووقع في نسخة بعضهم وعتق بنكيره وبره عطف على قوله بلاشوب عوض أي وبلاشوب عتق أي خالية عن شائبة عوض وعتق وهو غير متعين لصحة عطف المعرفة على النكرة فعلى هذا لا يجزئ عتق مكاتب ومدبر ونحوهما كأم ولد ومعتق لاجل ومبعض ولولم يؤد المكاتب شيئاً من نجومه وهذا إذا أعتق المكاتب والمدبر سيدهما وأما ان اشتري واحداً منهما وأعتقه عن ظهاره وقلنا بامضاء البيع كما صرح به المؤلف في باب التدبير حيث قال وفسخ بيعه ان لم يعتقه كالمكاتب فقيده ليجزئه عن ظهاره وقيل لا يجزئه (ص) أو أعتق نصفاً فمكل عليه أو أعتقه (ش) يعني أنه إذا أعتق نصف عبده والعبد شركة بينه وبين آخر فقومه عليه الخ كما فان ذلك لا يجزئه عن ظهاره على المشهور وكذلك لو كان العبد كله فأعتق نصفه أولاً ثم أعتق نصفه الآخر فانه لا يجزئه عن ظهاره لان شرط الرقبة في كفارة الظهار أن يخرج دفعة واحدة وهذا بعضها ولان الحكم لما كان يوجب عليه التميم في الباقي صار ملكه غير تام (ص) أو أعتق ثلاثاً عن أربع (ش) أي وكذلك لا يجزئه شيء إذا أعتق ثلاثاً عن أربع نسوة ظاهراً منهن وشركهن في الثلاثة لانه ناب كل واحدة ثلاثاً عن أربع رقبته والعتق لا يتبعض كالأربع عن أربع شركهن في كل رقبته وإن عين لكل واحدة رقبته حللن أو أطلق حللن أيضاً عند ابن القاسم لا عند أشهب ولو أعتق واحدة معينة من اثنتين وأبهم الاخرى حلت المعينة مطلقاً كالاخرى ان تعينت والا فلا ولونسى التي أعتق عنها كفر عن الاخرى وأجزأه ومنع حتى يكفر عن الاخرى ولو أعتق ثلاثاً عن ثلاث من أربع لم يطأ واحدة حتى يخرج الرابعة (ص) ويجزئ أعور (ش) يعني ان من أعتق عن ظهاره عبداً أعور فانه يجزئه على المشهور لان العين الواحدة تقوم مقام اثنتين ويرى بها ما يرى بها ما وديتها دية العينين جميعاً ألف دينار والخلاف في الانقر الذي خرجت عينه وأما غيره فيجزي باتفاق والظهار اجزاء عتق من فقد من كل عين بعض نظرها (ص) ومغصوب ومهرهون وجان ان اقتديا (ش) يعني انه إذا أعتق عن ظهاره عبده المغصوب منه فانه يجزئه ويجوز وسواء قدر على تخليصه أو لا لانه باق على ملكه وكذلك

وعين أحد الرقيقين لواحدة من المرأتين فمكل الاخرى (قوله والا فلا) بأن كان عنده ثلاث نسوة وأربع يجزئ فأعتق رقيقين عن ظهاره وعين واحداً من الرقيقين لواحدة من النساء وسكت عن الرقيق الاخر فانه لا يطأ غير المعينة الا اذا أخرج كفارة ثالثة أو كفارتين (قوله ولونسى التي أعتق عنها) هذا يتحقق فيمن عنده امرأتان وأكثر وأعتق عن واحدة معينة ونسبها بأن يراد من قوله كفر عن الاخرى أي جنس الاخرى المتحقق في واحدة وأكثر (قوله الذي خرجت عينه) أي قلعت لانه حينئذ بمنزلة الاقطع

(قوله لكن يشترط في جواز الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف ان اقتديا ليس شرطا في الاجزاء بل انما هو شرط في الجواز أي وأما الاجزاء فيحصل وان لم يخلصا وقد تبع غيره وهو ع ج واعترضه محشي نت بقوله قال ج ومن تبعه هـ هذا شرط في الجواز أما الاجزاء فيحصل وان لم يقتديا فائلا كما يدل عليه صنيع المواق ومافاه غير صحيح لان (١١٥) مراد الائمة بالافتداء نفاذا العتق بخلاصه من

الرهن والجنابة فان لم يقتد بأن أخذه ذو الجنابة أو الدين وبطل العتق فكيف يصح انما أن يقول بالاجزاء فظهر ان الشرط في الاجزاء كافي الجواهر وابن الحاجب وغيرهما ولم يجز في كلام المواق ما يدل لمافاه وصورة المسئلة ان المرهون والجناني عتقا عن الظهار قبل افتدائهما فيجزئ ان اقتديا بعد ذلك والافلا فان أراد غير هذا فهو خروج عن فرضهم فتأمل (قوله ومرض وعرج) الواو بمعنى أو وانظر لواجتماعيه خفيفين هل يجزئ أم لا وهو ٣ معطوف على عرج (قوله وأغلة) قال اللقاني بتثنية الميم واقتصر في الصحاح على الفتح وهي رأس الاصبع العليا (قوله ونص المدونة) أي لانه قد نص الخ (قوله ولولم يأذن) أي بخلاف ابن الماجشون (قوله لزيادة منفعة) كذا قال نت قال عب وانظر زيادته فيما ذاولد كروا ذلك الا في خصي الضحية قال بهرام وانظر هل حكم المجبوب والعين كذلك أو لا وقوله أولا انظر هل معناه أولا بالمره بل يجزئ من غير كراهة ويؤوقف فيه حينئذ بأنه كيف يكره فاقد احدي الاثنين ولا يكره فاقا هـ ما معا أو معناه لا يجرى انتهى شرح عب (وأقول) الظاهر أن المجبوب كالخصي بل المتعين والظاهر ان

يجزئ عتق عبده المرهون أو الجناني عن ظهاره لبقاء كل على ملك صاحبه لكن يشترط في جواز العتق ابتداء أن يفتك الرهن بدفع الدين أو اسقاط من له الحق وأن يدفع أرش الجنابة أو يسقط المحقق عليه حقه من ذلك وما ذكرناه من أن المصوب يجوز مطلقا أو المرهون والجناني لا يجوز عتق كل ابتداء الا ان اقتديا هو ظاهر صنيع المواق (ص) ومرض وعرج خفيفين (ش) فيه حذف مضاف أي ذو مرض وذلك لان الكلام في صاحب العيب دون العيب نفسه ثم ان خفيفين اما حال أو نعت مقطوع وذلك على أن مرض وعرج بالرفع وان كانا بالجر فهو صفة لهما ويلزم على الوجه الاول مجيء الحال من النكرة أو قطع نعت النكرة وكلاهما قليل وعلى الثاني حذف المضاف وبقاء المضاف اليه على جزم من غير شرط وهو قليل أيضا والشرط المفقود هو المشار اليه بقوله ابن مالك

وربما جروا الذي أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدم
لكن بشرط أن يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف

(ص) وأغلة وجدع أذن (ش) يعني انه اذا أعتق عن ظهاره عبدا مقطوع الأغلة فانه يجزئ ولو كانت الأغلة من الابهام والأغلة ان غزلة الأغلة فالعبرة بفهوم اصبع فيما مر وكذا يجزئ عتق العبد المجدوع أي المقطوع الاتق أو الاذن حيث لم يوعبها ونص المدونة على أن مقطوع الاذن لا يجزئ انتهى والجدع بالبدال المهملة (ص) وعتق الغير عنه ولولم يأذن ان عاد ورضيه (ش) يعني ان من أعتق عبده عن ظهاره لا يجرى له رجل فانه يجرى له وسواء أذن المظاهر لهذا الرجل في عتق عبده عنه أم لا بشرط أن يكون المظاهر قد لزمته الكفارة بأن حصل منه العود أي نوى وطء المظاهر منها أو وطئها بالفعل وبشرط أن يرضى المظاهر بالعتق المذكور فان لم يحصل منه عود أو لم يرض بالعتق فان ذلك لا يجرى له الا أن يكون عن ميت فالعود كاف لتعذر الرضا منه وقوله ان عاد أي ان كان عاد قبل العتق ورضى ولوبعد العتق وقوله ان عاد شرط فيما قبل المبالغة وما بعده وقوله ورضيه شرط فيما بعده لا فيما قبلها (ص) وكره انخصي ونذب أن يصلى ويصوم (ش) أي وكره عتق انخصي مع الاجزاء واعتقره نكصه لزيادة منفعة وهذا جار في باقي الكفارات ويدل عليه تشبيهها بكفارة الظهار ويستحب في الرقبة أن تكون عن عرف الاسلام وعقل الصلاة والصوم أي عقل أن ذلك من القرب بأن بلغ حد التمييز وان لم يبلغ حد الاختلام لانه حينئذ يفدر على الكسب والعمل وقيل لانه يكون حينئذ مسلما حقيقا وذلك أنه انما هو مسلم قبل التمييز باسلام أبيه (ص) ثم لم يصر عنه وقت الاداء (ش) هذا شروع منه في الكلام على الثاني من أنواع كفارة الظهار وهو الصيام والضمير في قوله عنه يرجع للعتق المتقدم ذكره والمعنى أن المظاهر اذا عجز عن الكفارة بالعتق وقت اداء الكفارة أي وقت اخراجها فانه يصوم حينئذ شهرين متتابعين لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا وانما أتى بقوله (لا قادر) وان فهم من قوله لم يصر لاجل قوله (وان بملك محتاج اليه لكرض أو منصب) والمعنى أن المظاهر اذا كان قادرا وقت الاداء على عتق رقبة بأن

منفعة انخصي من الانسان ليست شرعية (قوله ويستحب الخ) يفهم منه ان عتق من لم يبلغ هذا السن يجزئ وان رضيه كما في جميع الكفارات فان أعتقه كذلك فكبر آخرس أو أصم أو مقعدا أو مطبقا فعن أصبح ليس عليه بدله وكذا الوابنائه فكبر على مثل هذا لا يرد لاحتمال حدوثه (قوله وقت اداء الكفارة) أي اخراجها لا وقت الوجوب وهو العود ولا وقت الظهار (قوله لكرض) واقع أو متوقع

٣ قول المحشي معطوف على عرج الصواب على أعور اه معصمه

(أولاً لمنصب) كما إذا كان مثله لا يخدم نفسه (قوله أو سكنى مسكن) وكذا كتب فتمت محتاج لها ولا يترك له قوته ولا النفقة الواجبة عليه لا نسيانه منكر من القول (قوله فإن قلت الخ) وأورد أن اثبات الحلية بالعتق المذكور مؤد إلى رفعها وما أدى اثباته إلى رفعه فهو باطل والجواب أن الممتنع حلية خاصة وهي حلية الملك والمطلوب مطلق حلية الصادقة بالنكاح (قوله ووطء هذه قبل الكفارة تمتنع) أي والعزم على الوطء قبل الكفارة تمتنع أي ولومع نية التكفير بخلاف غيرها فإن العزم على الوطء قبل الكفارة مع نية التكفير فإنه غير تمتنع وإنما كان العزم (١١٦) هنا تمتنعاً ولومع قصد التكفير لأنها بعد تصير حرة فلا يجوز وطؤها (قوله قلت

يجاب بأن العزم على الوطء الخ) أي ولومع نية التكفير (قوله وهو محرم عليه ووطؤها) ربما أن هذا الكلام يفيد أن الأولى أن يقال ووطء هذه بعد الكفارة تمتنع أي فالعزم تمتنع وقوله نية عودته الوطء أي وإن كان حراماً ٣ وقوله وبه يجب أن أخذ البساطي الخ أي فالمتعمد أن العود شرط وهذا لا يخدم دود (قوله مبتدأ الخ) فيه أن قوله صوم معطوف على اعتاق الذي هو خبر هي الواقعة مبتدأ أي فيتعين أن يكون خبراً لأن المعطوف على الخبر خبر إلا أن هذا الذي قاله مبني على ما قدره في قوله وهي اعتاق والظاهر عدم التقدير والمعنى والكفارة أنواع مرتبة فيكون قوله ثم صوم معطوف على اعتاق وقوله لمعسر مرتبطة وعلى كلام شارحنا فيكون من عطف الجمل (قوله منوى التتابع) حال من الضمير في الخبر على كلامه والتقدير ثم صوم شهرين كائن لمعسر في حال كونه منوى التتابع الخ (قوله وكذا لو مرض الخ) أي بأن صام الأول بتمامه ثم مرض الثاني فيكون المنكسر هو الثاني فقط فهذا الإشارة إلى أن قول المصنف وعم الأول أن

كان عنده عنها أو ما يساوي ثمن رقبة فقط من دابة أو داراً أو غير ذلك وهو محتاج إلى ذلك لأجل مرض أو لأجل منصب أو سكنى مسكن لا فضل فيه فإنه يلزمه العتق ولا يجوز له الصوم حينئذ وضمن معسر معنى عاجز فقابله بقوله لا قادر (ص) أو بملك رقبة فقط ظاهر منها (ش) يعني أن من ظاهر من أتمته وهو لا يملك غيرها وقد لزمته كفارة الظهار فإنه لا يجوز له الصوم ويلزمه أن يعتقه ما عن ظهاره لها فإذا تزوجها بعد الحرية حلت من غير كفارة فإن قلت قد تقدم أن الكفارة لا تجزئ قبل العود والعود العزم على الوطء أو مع الامساك ووطء هذه قبل الكفارة تمتنع لأنها صارت حرة قلت يجب بأن العزم على الوطء وإن كان حراماً عود ونحوه لا يفي عن أن قيل له كيف أجزأه عتقها وهو محرم عليه ووطؤها قال نية عودته الوطء وجب كفارته وإنما يضعف هذا من لا يعلم ما للسلف اه وبه يجب أن أخذ النخعي منها أن العود ليس بشرط في وجوب الكفارة (ص) صوم شهرين بالهلال (ش) مبتدأ خبر لمعسر يعني أنه إذا أعسر عن عتق الرقبة وقت أدائها فإنه يلزمه أن يصوم شهرين بالهلال إذا بدأ من أول الشهر وسواء كان ناقصاً أو كاملاً (ص) منوى التتابع والكفارة (ش) يعني أنه إذا كفر عن ظهاره بصوم شهرين فلا بد أن ينوى تتابع الشهرين ولا بد أن ينوى أيضاً بالصوم الكفارة عن ظهاره ويكفيه أن ينوى ذلك في أول ليلة من الشهرين وكذلك كل كفارة واجبة فإنه لا بد أن ينوى بصومه التكفير عن تلك الكفارة (ص) وعم الأول أن انكسر من الثالث (ش) تقدم أنه إذا ابتدأ الصوم من أول يوم في الشهر فإنه يصوم الشهرين بالهلال سواء كانا كامليين أو ناقصين وأما إذا ابتدأ الصوم في أثناء الشهر فإنه يصوم بقية ذلك الشهر الذي ابتدأ فيه الصوم ويصوم الشهر الذي بعده بالهلال ثم يكمل الأول المنكسر من الشهر الثالث فلو صام من المحرم عشرة أيام مثلاً فإنه يصوم صفراً بالهلال سواء كان كاملاً أو ناقصاً ثم يكمل من ربيع الأول ما بقي من المحرم وكذا لو مرض في صفر ثم عثمه ثلاثين ولو مرض في الأول ثم صح ثم مرض في الثاني ثم صح كملهما ثلاثين ثلاثين وسواء في ذلك الحر والعبد (ص) والسيد المنع أن أضرب بخدمة ولم يؤد خواجه (ش) يعني أن العبد المظاهر إذا أراد أن يكفر عن ظهاره بالصوم فليس عليه أن يمنعه من ذلك إذا كان العبد يضرب بخدمة سيده بسبب صومه أن كان من عبيد الخدمة أو لم يؤد خواجه أن كان من عبيد الخراج قالوا ويعني أو خلافاً لتت فإن جعل عليه كلاهما وحصل بالصوم ضرر في أحدهما فله المنع (ص) وتعين لذى الرق (ش) أي وتعين التكفير بالصوم لذى الرق سواء كان عن ظهار أو غيره وسأني في المكاتب وكفر بالصوم وإنما يتعين الصوم حيث قدر عليه أو عجز ولم يأذن له في الأ طعام فإنه يتعين عليه في هذه الحالة إذا قدر عليه وأما إذا أذن

انكسر لافهومه والحاصل أنه لا فرق في الكسر بين أن يكون في الأول أو في الثاني أو فيهما فإن قلت أنه في رمضان إذا أفطر له بقضى بالعدد مع أن في كل من آتت الظهار ورمضان لفظ شهر وهو كما في الخبر تسع وعشرون أو ثلاثون قلنا إن الشهرين في الظهار لم يقيد بزمان معين فملا على الشهرين الكاملين حيث لم يبدأ بالهلال وإن رمضان شهر مقيد بزمان معين فاقصر على ما يظهره الله في العدد (قوله وتعين لذى الرق) الأولى تقديمه على قوله والسيد المنع لأنه إذا حكم بالتعيين يتشوف إلى كون السيد المنع أم لا فهو كالمتفرع عليه ٣ قول النخعي وقوله وبه يجب أن أخذ البساطي الخ كذا في النسخ بأيدينا وليس في نسخ الشرح بأيدينا هذا ذكر البساطي بل النخعي اه معجسه

(قوله أي بالنظر للعنق وان أذن) أي فالرقيق لا يصح منه العنق ولو أذن إذ لا ولا له ولازم العنق الولاء وإذا انتفى اللازم انتفى ما زومه إذ لا ولا لهم في الحال فلا يرد أن المكاتب وأم الولد والمدير إذا مرض السيد والمعتق لأجل إذا قرب لأجل لهم ولا عما اعتقوه لأن الولاء لهم إنما هو إذا اعتقوا (قوله ان أذن له السيد) أي مع العجز عن (الصيام) تنبيه على السفه المظاهر العاجز عن غير

(١١٧)

الصوم كالعبد وكذا القادر على غيره ويضربه في ماله لأن لم يضرب (قوله وقد التزم) أي والحال أنه قد التزم أي قبل الظهار وأما بعد الظهار فيعتق لأنه حينئذ الظهار مستثنى وفي الشيخ أحمد سواء كان الالتزام قبل الظهار أم لا (قوله كالثلثات) حاصل ما في عب أنه إذا أيسر في أثناء اليوم الرابع تمادى وجوبا ويندب التمادى إذا أيسر بعد أن شرع في اليوم الثاني ما لم يدخل في الرابع والأوجب التمادى ويجب الرجوع إذا أيسر في اليوم الأول أو بعده وقبل دخول الثاني ونقول إن قولهم رام لا يلزمه الرجوع صادق بجواز التمادى وجوبه الذي هو المراد عج فاذا جعل عبارة الشارح عليه تكون الكاف أدخلت الرابع وأقل منه لما علمت (قوله أي جاز) التمادى هذه العبارة تخالف ما في عب وتوافق ظاهر العبارة الأولى (قوله الآن يفسده) الأولى إلا أن يفسد لا يهام كلامه قصره على المتعمد (قوله وفي اليوم باتفاق) أي يندب له الرجوع يخالف ما في عب وشب وقوله بخلاف المين أي فلا يستحب له الرجوع وقوله لغلط أمرهما أي فذلك قلنا يندب الرجوع في الظهار والقتل دون المين (قوله أو واحدة

له فيه فلا يتعين في حقه الصوم وبعبارة وتعين أي الصوم لذى الرق أي بالنظر للعنق وان أذن بخلاف الإطعام يصح منه أن أذن له السيد فيه فهو يشبه الحصر الإضافي (ص) ولن طوبى بالفيئة وقد التزم عتق من يملكه لعشر سنين (ش) يعني وكذلك يتعين الصوم في حق من ظاهر من زوجته وقد التزم عتق من يملكه لمدة يبلغه عمره ظاهرا وهو موسر وقامت عليه زوجته وطالبته بالفيئة وهي هنا الكفارة فانه يتعين في حقه الصوم إذا يقع العتق عن الظهار في العسر بل عن المين وقد علمت أن من شروط الرقبة أن تكون محررة للظهار (ص) وان أيسر فيه تمادى (ش) يعني أن من فرضه الصيام لعجزه عن عتق الرقبة إذا شرع في الصوم ثم أيسر بعد ذلك وقد ر على العتق فانه يتمادى على الصوم ولا يرجع للعتق أي لا يلزمه الرجوع حيث صام ماله بال كالثلاث وأما ان كان صام كالْيومين فانه يستحب له الرجوع كما يأتي وبعبارة تمادى أي جازه وليس المراد تمادى وجوبا وهذا ان لم يفسد صومه والاعتين في حقه اعتناق رقبة ولو لم يبق من صومه اليوم واحد لما تقدم ان المعتبر حال المظاهر وقت أداء الكفارة وهو لما أبطل صومه خو طب بأدائها وهو الآن موسر فلا يجزئه الصوم والى هذا أشار بقوله (الآن يفسده) (ص) وندب العتق في كالْيومين (ش) يعني ان ما قدمه من أنه إذا أيسر في أثناء الصوم يتمادى مشروط بأن يكون قد صام ماله بال فان كان قد صام اليومين ونحوهما فانه يستحب له الرجوع الى العتق كما في المدونة وهو الصحيح وفي اليوم يستحب باتفاق ومثله كفارة القتل بخلاف المين لغلط أمرهما (ص) ولو تسكفه المعسر جاز (ش) يعني ان المظاهر المعسر إذا تكلف العتق بأن تداين واشترى رقبة فانه يجزئه عن ظهاره وتطهيره من فرضه التيمم فتكلف الغسل أو من فرضه الجالس في الصلاة فتكلف القيام فيها ومعنى جاز مضى لأنه قد يكون حراما كما إذا كان لا يقدر على وفاة الدين أو لا يعلم أربابه بالعجز عنه وقد يكون مكروها كما إذا كان بسؤال لأن السؤال مكروه كان من عاداته السؤال أم لا كان إذا سأل يعطى أم لا (ص) وانقطع تتابعه بوطء المظاهر منها أو واحدة ممن فيهن كفارة وان لبلا ناسيا (ش) تقدم أن الصوم يجب تتابعه وذكر هنا أمور انقطع تتابع الصوم والمعنى ان المظاهر إذا وطئ المظاهر منها فان ذلك يقطع تتابع صومه ويتبدل منه من أوله وسواء وطئها ليلا أو نهارا علما أو ناسيا جاهلا أو غالطا أو ما إذا وطئ غير المظاهر منها فانه لا يبطل صومه ليلا ولو علما أو نهارا ناسيا أو يأتي بيانه عند قوله وفيها ونسيان ومثله وطئ المظاهر منها في قطع الصوم وجوب ابتداءه ما إذا كان له أربع زوجات مثلا ظاهرا منهن في كلمة واحدة وقد مر انه يجزئه كفارة واحدة لأنهن في حكم المرأة الواحدة فاذا وطئ واحدة منهن ليلا أو نهارا أو غلطاً ونسياناً فان ذلك يقطع تتابع صومه ومثله الوطء مقدماته على المشهور (ص) كبطلان الإطعام (ش) التشبيه في قطع تتابع الصوم يعني انه إذا وطئ المظاهر منها أو وطئ واحدة ممن فيهن كفارة في

الح) فان قلت الواحد من الجماعة مظاهر منها فلا حاجة لذكره والجواب انه لما كان فيه غموض قد لا يهتدى اليه أو منازع فيه ذكره (قوله كبطلان الإطعام) لا يخفى انه إذا وطئ قبل الكفارة ثم أخرجها لا يبطل فكان أولى ان لو أخرج بعضها ثم وطئ أن لا يبطل وأجيب بأن الوطء قبل الإخراج محض عداء وبعد الإخراج البعض محض عدم مع المناقاة كالعمل البطل للصلاة فيها وإخراجها عن وقتها (قوله ممن فيهن كفارة) احتراز به عن وطء واحدة ممن فيهن كفارات متعددة ليلا في الصوم لغير الصائم عنها فلا ينقطع إذ وطئها ليلا لغير الصائم عنها ووطئ غير المظاهر منها

(قوله لمناسبة وجوب تنابعه) لان الانقطاع يقابله التتابع (قوله أو بمرض حاجه) الصفة جرت على غير من هو له فغير على مذهب الكوفيين لان اللبس مأمون (قوله حركه السفر) (١١٨) أي ولو هو ما فقله لان لم يهجه أي تفتقا (قوله على المشهور) الافضل

أن يقدم قوله على المشهور على قوله وأما الخ لانه الذي فيه اختلاف ومقابله ما قاله سجنون من انه يجزئه البناء وان حاجه السفر لان السفر مباح (قوله بأن حاج بنفسه) أي بأن تحرك المرض بنفسه وقوله أو لم يحصل هيجان أصلا أي بأن يكون مريضا قبل السفر مرضا يجوز الفطر (قوله وفيها ونسيان) أي بغير جماع أو بهنار في غير المظاهر منها وأما منها فينقطع به تنابعه وان ليلانا ناسيا (قوله فهذا يسمى بالعطف التلقيني) كأن الخطاب لقن المتكلم ذلك المعطوف (قوله وهل ان صام العيد) هذا ضعيف (قوله أو يفطرهن) ظاهره انه مطلوب بالفطر وليس كذلك بل مأمور بصومه ما على طريق النسيب فيما يظهر ثم على القول الاول وهو صوم الجميع يقضى مالا يصح صومه وهو يوم العيد الاول فقط على الراجح (قوله جاهلا الخ) الفرق بينه وبين قوله أو غافلان الاول ليس عنده غفلة عن العد بل عدا الا انه جهل بأن اعتقد أنه في أول شوال وأما الثاني فهو عالم بأن الذي شرع فيه القعدة الا أنه غفل عن كون العيد يأتي في الصيام (قوله وأنه قضاءها متصلة) قد علمت ان الراجح انه لا يقضى الا الاول فقط (قوله بل يني قضاءهن) أي بل يني في حال كونه قد قضاهن متصلا (قوله لاجهلا حكمه) الحكم هو كون العيد يقطع التتابع

أثناء الاطعام فان ذلك يبطل اطعامه ولو لم يبق منه الا اطعام مسكين واحد أو طع غير المظاهر منها فانه لا يبطل اطعامه سواء كان الوطء ليل أو نهارا وعبر بالانقطاع في الصوم لمناسبة وجوب تنابعه وفي الاطعام بالبطلان لعدم وجوبه فيه لا تفتنا (ص) وبفطر السفر (ش) يعني ان المظاهر اذا كفر بالصوم ثم انه سافر في أثناء صومه سفر اتقصر فيه الصلاة فأفطر فيه فان ذلك يقطع تنابعه لانه فعل ذلك باختياره فيستأنف الصوم من أوله والاضافة بمعنى في لان المضاف اليه ظرف للمضاف (ص) أو بمرض حاجه لان لم يهجه (ش) يعني ان تنابع الصوم ينقطع بسبب المرض الذي حركه السفر وأفطر فيه لانه فعل ذلك باختياره وأما ان حصل له المرض بغير سبب السفر فان ذلك لا يقطع تنابعه ويبنى على صومه اذا صبح على المشهور فقوله أو بمرض أي أو يفطر مرض حاجه أي حركه السفر لان تحقق انه لم يهجه بان حاج بنفسه أو لم يحصل هيجان أصلا بأن قال الاطباء ان هذا الهياج ليس من السفر ويهجه بفتح حرف المضارعة وضمه لانه يقال حاجه يهيجه وأهاجه يهيجه (ص) كحيز (ش) يعني أن المرأة اذا الزمها صوم يجب تنابعه ككفارة القتل ثم حصل لها حيض أو نفاس في أثناء الصوم فان ذلك لا يبطل تنابع الصوم بل يفطر وتبني (ص) واكرهه وطن غروب (ش) يعني ان الفطر بكل منهما لا يقطع التتابع وأخرى الفطر لظن بقاء الليل ومثله من صام تسعة وخمسين ثم أصبح مفطر الظنه الكمال وأما لو أفطر شا كافي الغروب فانه كمن أفطر متعمدا (ص) وفيها ونسيان (ش) أي وفي المدونة لا ينقطع بسبب فطر نسيان يأكل أو شرب أو وطء غير المظاهر منها وأما وطء المظاهر منها فقد مر انه يبطل ولو ناسيا ليل أو نهارا وقوله ونسيان أي وضم لما لا ينقطع به تنابع النسيان فالعطف يسمى بالعطف التلقيني (ص) وبالعبدان تعمده لاجله وهل ان صام العيد وأيام التشريق والاستأنف أو يفطرهن ويبنى تأويلان (ش) يعني لو صام ذا القعدة وذا الحجة لظاهر عليه متعمدا الصوم يوم العيد في الكفارة فان ذلك يبطل صومه لعدم تنابعه وقد أمر الله بتتابع الصوم وأما لو صادف العيد في شهرى ظهاره جاهلا للعدد أو غافلا عن أن في زمن صوم كفارة ظهاره يوم عيد فان ذلك لا يقطع تنابعه ويجزئه وإذا قلتم بالاجزاء مع الجهل هل معناه انه صام العيد واليومين بعده وأنه قضاها متصلة بصيامه وعليه ان لم يصم ذلك فانه لا يجزئه وليستأنف شهرى ظهاره وهذا فهم ابن القاسم أو الاجزاء المذكور لا يتقيد بصوم أيام النحر الثلاثة بل يني قضاءهن متصلا أمسك عن المفطرات أم لا وهذا فهم أبي محمد بن أبي زيد والى هذا أشار بالتأويلين والمراد بالجهل جهل كون العيد يأتي في الكفارة لاجهلا حكمه فانه يبطل التتابع ومشى أبو الحسن على أن المراد بالجهل جهل الحكم وهو أظهر قاله الشيخ عبد الرحمن وعلى ما ذكره أبو الحسن يكون جهل العين أولى به هذا الحكم والمراد بالصوم اللغوي وهو الإمساك بظاهر الان صوم هذه الايام حرام والمحرّم لا ينعقد والمراد بأيام التشريق اليومان اللذان بعد يوم النحر لانهم محمل الخلاف وأما اليوم الرابع فلا خلاف أنه يصوم ويجزئه فان فطره يقطع التتابع اتفاقا (ص) وجهل رمضان كالعيد على الارجح (ش) أي وحكم جهل رمضان كما اذا ظن ان شعبان رجب ورمضان شعبان كاجهلا بالعبد في انه يجزئه شعبان ورمضان على فرضهما ويصوم شوالا متصلة ويلغى يوم

(قوله والمراد بأيام التشريق الخ) اشارة الى أنه تفسير مرادوا لا بأيام التشريق تشمل الرابع (قوله وجهل رمضان كالعيد الخ) هل المراد انه جهل ذات الشهر كما لو اعتقد ان شعبان رجب أو جهل الحكم (قوله على الارجح) ومقابله ان جهل رمضان ليس كالعيد فلا يجزئه لانه تفرق كثير

(قوله فيمن صلى الخ) وهو انه لو صلى الخس كلا بوضوء ثم نسي مسح رأسه من واحد فذهب بمسح الرأس فنتى وصلى الخس ثانيا ثم تذكر فانه مسح الرأس فقط ويصلى العشاء وذلك انه اذا كان الخلل في واحد من وضوآت غير العشاء ووضوء العشاء صحيح فقد صلاها ثانيا بوضوء العشاء الصحيح وان كان الخلل في وضوء العشاء فقد مسح الرأس فيه وصلاه قطهر اغتفر النسيان الثاني بالنظر للعشاء ولولم يغتفر لما سأل أن يذهب لمسح رأسه فقط ويصلى العشاء بل يتوضأ ويصلى الجميع (قوله تقدم الخ) أجيب بأن قول المصنف وشهر أيضا متصل بما قبله من قوله وبفصل القضاء وهو معطوف على محذوف قبله تقديره وبفصل القضاء غير نسيان وشهر أيضا القطع بالنسيان ويكون أيضا متعلقا بالقطع لا بفصل لاقتضائه (١١٩) ان هنا قول شهر بأن فصل القضاء ناسيا

لا يقطع وليس كذلك (قوله وليس هذا الخ) بل مثله في أن التشهير الاول هو المعتمد والتشهير الثاني ضعيف (قوله صامهما وقضى شهرين) لعل هذا فيما ينوي بليلة والاصام الاربعة الاشهر لان تتابعه انقطع على هذا القول وقد ذكر جدي عجب عند قوله لان انقطع تتابعه بكمريض ان نسيانه أي المتابع كذلك (قوله هذا تفريع على القول الخ) المناسب هذا تفريع على القول بأن النسيان لا يقطع المتابع لا على أنه يقطع المتابع وذلك لان صيام اليومين انما هو لتتميم الثانية قطعاً وظاهراً بأي وجه كان احتمال كون اليومين من اولها وآخرها أو اثنا عشرها وهذا انما يتأتى على القول بأنه لا يقطع المتابع حينئذ لا يكون قضاء الشهرين الا عن الاول على احتمال أن لا يكون النقص من الثانية بل من الاولى والخاص بل أنه متى كان اليومان لتتميم الثانية على الاطلاق لا يكون صوم الشهرين انما هو عن الاولى لا غير وانما قلنا انما يتأتى على أن لا يقطع المتابع

العبد لان صومه لا يكفي وبقيضه ويبنى لان الجهل عذر على ما رجحه ابن يونس ولا يتأتى فيه وهل ان صامه والا استأنف لانه هنا يصومه عن فرضه قطعاً أما لو علمه لم يجزه سواء صامه عن ظهارة أو شرك فيه فرضه وظهارة (ص) وبفصل القضاء (ش) يعني أنه اذا لم يصل ما وجب عليه قضاءه بصيامه فان ذلك يكون قاطعاً للتتابع وسواء فصله عامداً أو ناسياً ويتبدى الصوم من أوله قال أبو الحسن ولم يعد ذروهما بالنسيان الثاني كما مر فيمن نسي شيئاً من فروض الوضوء أو الغسل ثم تذكره فلم يغسله حين ذكره فانه يتبدى الطهارة نسي ذلك أو تعمده بخلاف ناسي النجاسة ثم رآها قبل الصلاة ثم نسي غسلها حتى دخل فيها فلم يذكرها حتى صلى أجزأه صلاته لخفة إزالة النجاسة اذ قيل باستحباب إزالة النجاسة بالموالة وتقدم ما يؤخذ منه اغتفر النسيان الثاني في الموالة أيضاً فيمن صلى الخس كلا بوضوء ثم ذكر من وضوءه ناسياً وقوله وبفصل القضاء أي بما يجوز أداء الصوم فيه وأفطره عمداً فانه يقطع المتابع وأما اذا فصل بما لا يجوز الاداء فيه وأفطره عمداً فانه لا يقطع المتابع كيوم العيد (ص) وشهر أيضا القطع بالنسيان (ش) تقدم قول مالك في المدونة ان النسيان لا يقطع المتابع عند قوله وفيها ونسيان وهو الذي اعتمد المؤلف هناك وأما الذي ذكره هنا قول مالك أيضاً في الموازية وقد علمت ان قول مالك في المدونة مقدم على قوله في غيرها فاشهره ابن رشد وهو قول مقابل للشهور وليس هذا مثل قوله فيما مر في الذابح وشهر أيضاً لا كتفاء بنصف الحلقوم والودجين (ص) فان لم يدر بعد صوم أربعة عن ظهاري موضع يومين صامهما وقضى شهرين (ش) هذا تفريع على القول بأن النسيان يقطع المتابع فقط والمعنى أنه اذا صام أربعة أشهر عن كفاري ظهاري ثم تذكر قبل فراغه من ذلك أنه أفطر في أثناء ذلك يومين ناسياً ولم يدر موضعهما هل هما من الاولى أو من الثانية أو أحدهما من آخر الاولى والاخر من أول الثانية مع علمه باجتماعهما فانه يصومهما الا ان احتمال كونهما من أول الثانية ولا يجوز له أن ينتقل عنهما مع قدرته على كمالها ويلزمه أيضاً قضاء شهرين لاحتمال كون اليومين المذكورين من الاولى أو مفترقين (ص) وان لم يدر اجتماعهما صامهما والاربعة (ش) أي وان لم يدر بعد صوم الاربعة أشهر اجتماع اليومين الذين أفطرهما في أثناء صومه المذكورين افتراقهما فانه يلزمه صومهما الا ان احتمال أن يكونا من الكفارة الثانية ولا ينتقل عنهما حتى يكملها لانه قادر على ذلك ويلزمه أيضاً صوم أربعة أشهر لاحتمال افتراق اليومين

لا على غيره لانه على تقدير أن يكون اليومان من أثناء الثانية أو آخرها لا يكفي اليومان ان يكونا متممين للثانية (قوله لاحتمال كونهما من أول الثانية) أي أو من اثنا عشرها أو آخرها لما قلنا ان انه مفرع على الاول وهو عدم القطع بالفطر ناسياً ثم بعد كتي هذا وجدت عيب يدل على ما قلنا حيث قال وهذه المسئلة قرعها المصنف على قوله وفيها ونسيان أي الفطر فيه ناسياً لا يبطله فلذا صام اليومين وعلى قوله وبفصل القضاء فلذا قضى الشهرين (قوله صوم شهرين) أي وذلك لانه لا يبطل بفصل القضاء ولو ناسياً (قوله لاحتمال ان يكونا من الكفارة الثانية) أي من اولها (قوله لاحتمال افتراق اليومين) أي ان يكون أحدهما من أثناء الاولى أو آخرها والثاني من أثناء الثانية أو آخرها فظهر ان صيام الاربعة انما يظهر على القول بأن الفطر ناسياً يقطع المتابع الا انه ضعيف مع انه لا حاجة لصوم اليومين مع كونه يصوم الاربعة فظهرت الركة في كلام المصنف من حيث ان قوله فان لم يدر الخ انما يتفرع

على أن الفطر ناسيا لا يقطع التتابع كما بينا وقوله وان لم يدراجتماعهما صامهما والاربعة انما يفرع على القول بأن الفطر ناسيا يقطع التتابع وهو ضعيف والراجح أنه يصوم يومين في جميع الصوم ويقضى شهرين فقط فتأمل (قوله بعدم قطع النسيان) أي بعدم قطع الفطر نسيانا للتتابع (قوله عليك) عبر به إشارة إلى أن الاطعام في الآيات غير مقصود بل الواجب التملك قياسا على الكسوة فلو أعارهم الثياب لم يجزه (قوله مسكينا) أراد به ما يعم الفقير لانهم ما اذا افترقا اجتماعا واذا اجتمعوا افترقا (قوله لان المقصود سد الخلة الخ) بفتح الخاء أي الحاجة لا يسلم بل المقصود كما يفهم من الآية سد خلة ستين انسانا مسكينا (قوله ان كانوا أكثر من ستين) أي لاحتمال أن يتساووا في الاخذ فلا يكمل لواحد مددا كاملا (قوله والابني على واحد وكل) لانه يتحقق أن مع واحد مددا كاملا (قوله على الانفاق) الظاهر أن هذا عام وقوله أو البيع أي فمن ليس فيه شائبة حربة وقوله أو تبئيل أي تجيز (قوله أحرارا) بالجر صفة ستين وبالنصب صفة مسكينا لانه بمعنى مساكين (١٢٠) (قوله وان اقتاتوا تراخ الخ) أي أهل بلاد المكفر أو جلهم أفرد التردد دفع توهم أنه

لما كان هو الأصل الذي ورد في الحديث فلا يدفع عدل البر وقوله أو مخرج الخ من عطف العام على الخاص وهو جائز كعكسه على ما في الدماميني ويمتنع على ما في خالد على التوضيح وعليه فيقال أو مخرج في الفطر غير التمر (قوله وما أشبه ذلك) وهو البر والتمر ثم لا يخفى أنه حيث أردنا به التمر والبر فيكون هذا تفسير المخرج في الفطر مطلقا بدون نظر لقول الشارح أو غير ذلك فلو اقتيت غير هذه كاللحم والقطاني أجزاء الاخراج منه قاله ت و ظاهره أنه لا يراعى في المخرج من هذه السبعة ما يغلب اقتيانه وظاهره أيضا أنه اذا اقتيت من غيرها يخرج منه ولو مع وجود شيء من التسعة وهو خلاف زكاة الفطر في هذين الأمرين (قوله أي بعدل سبع) أي لا كيلا خلافا للباقي (قوله مد هشام) هو هشام بن اسمعيل

المذكورين والتفريق يقطع التتابع وترك المؤلف التفريع على القول بعدم قطع النسيان وهو أنه يصوم يومين في جميع الصور لاحتمال كونهما من الثانية مفترقين أو مجتمعين ويقضى شهرين لاحتمال كونهما من الأولى وقد بطلت بالدخول في الثانية للفصل (ص) ثم عليك ستين مسكينا (ش) هذا هو النوع الثالث من أنواع الكفارة وهو الاطعام بشرطه العجز عن الصيام بئس أو شك على ما يأتي لقوله تعالى فن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا يدفع المظاهر لكل مسكين مدا وتلي مد عبد النبي عليه الصلاة والسلام فلو دفع الكفارة لاقل من هذا العدد فلا تجزئ هذا مذهبا ومذهب الشافعي خلافا لابي حنيفة فانه يقول اذا أطعم مسكينا واحد ستين يوما أجزأه ذلك عن كفارة الظهار لان المقصود سد الخلة وقد سد خلة ستين وقد يمنع بأن حاجة ستين محققة عند الاخراج ولا كذلك الواحد في ستين يوما ولما يتوقع في الجميع الكثير من اجابة الدعاء ومصادفة ولي ولوقتها هم المساكين ابتداء هان كانوا أكثر من ستين والابني على واحد وكل ويشترط في المساكين ان يكونوا أحرارا لا عبيدا لانهم هم أغنياء بساداتهم لجبرهم على الانفاق أو البيع أو تبئيل عتق من فيه شائبة حربة ليصير من أهلها مسلمين جلا على الزكاة والى هذا أشار بقوله (ص) أحرارا مسلمين لكل مد وثلاثين برا وان اقتاتوا تمر أو مخرج في الفطر فعده (ش) البر هو المخرج منه بالاصالة فان كان قوتهم غيره تمر أو غيره مما يخرج في زكاة الفطر وهو الشعير والسمك والزبيب والاقط والذرة والارز والدخن وما أشبه ذلك فانه يخرج منه بعدل مد هشام أي بعدل سبع مد هشام قال عياض معناه أن يقال اذا شبع الرجل من مد حنطة كم يشبعه من غيرها فيقال كذا فيخرج ذلك ابن عبد السلام وابن عرفة عن بعض الاشياخ المعتبر الشيع زاد على مد هشام أو نقص نقله عنهم ما حوالو في شرحه لهذا الكتاب وقال الباقي الاظهر عندى مشله مكيلة القمح كزكاة الفطر ولا يجزئ عرض ولا ثمن فيه وفاء القيمة وخبره بعضهم على اجزاء القيمة في الزكاة ابن عرفة ويرد بظهور التعبد في الكفارة بقدر المعطى وعددا خذيه انتهى وان أعطى الدقيق بر يعبه أجزأه كما قاله

ابن

الخزومي كان أميراً على المدينة من قبل هشام بن عبد الملك قاله في معين الحكام نقله محشي تن

وفي عب هشام بن اسمعيل بن الوليد بن المغيرة كان عاملا على المدينة لعبد الملك نقله عن الغريابي على المدونة وفي شرح شب هو ابن يزيد بن عبد الملك ومد هشام مد وثلاثين مد بعدد صلى الله عليه وسلم (قوله كم يشبعه من غيرها) والعبرة في ذلك بحمل الاخراج فاذا ظاهر شخص بالمدينة وكفر بمصر مثلا بغير بر وكان ما يعدل البر مما أخرج بمصر يز يد على ما يعدله لو أخرج بالمدينة فانه يعتبر بحمل الاخراج (قوله ابن عبد السلام الخ) لا يخالف ما قبله (قوله وقال الباقي) مقابل لاعتبار الشبع وهو ضعيف (قوله ثمن فيه وفاء القيمة) الأولى ولا القيمة وذلك لان ظاهره ان هناك قيمة وثمننا خالطها فيه وفاؤها وليس كذلك (قوله على اجزاء القيمة في الزكاة) وهي لا تجزئ فيها القيمة على المعتمد على ما تقدم من التفصيل (قوله ويرد) أي التخرج (قوله بقدر المعطى) أي باعتبار تحديد المعطى بكونه مدا وثلاثين لا يزيد وكون الاخذين ستين أي مجموع الامرين والافقار المعطى محدد في الزكاة (قوله بر يعبه) الر يعب هو الزائد بعد طعنه أي بر يعب أصله

(قوله ان شاء الله) اشارة لعدم الجزم بالحكم المذكور (قوله كفدية الاذى) أى كمالاً أحب الغداء والعشاء في فدية الاذى (قوله بخلاف
اليمين) أى فيجزئ الغداء والعشاء (قوله كقوله فيها ولا يجزئ غداء وعشاء) أى في فدية الاذى (قوله لا أظنه يبلغ مدا الخ) ابن ناجي
فيه مساهمة لانه لا ينبغي على غلبة الظن وانما ينبغي على العلم انتهى فلو تحقق عدم بلوغهما المد وتلبيه لم يجزى بافريق بل لا أحب على
التحريم وعدم الاجزاء حيث تحقق عدم بلوغهما المدين كذا في عب والظاهر أن هذا ليس مراد ابن ناجي لان ظاهر عبارة عب
أنه عند الشك يجزئ والظاهر أنه لا يجزئ وأن مراد ابن ناجي أن ظاهر (١٣١) اللفظ ان ظن بلوغ المدين يكفي وليس كذلك

بل لا بد من تحقق المدين وقوله
بالهاشمي صوابه الهاشمي لانه
منسوب لهشام لا لهاشم (قوله الا
ان أيس) المراد به غلبة الظن وهو
الظاهر (قوله أو ان شك) لان
توهم وأولى من الشك اذا ظن عدم
القدرة أو أيس لان ظنها (قوله
وتوالت أيضاً) أى كما توالت
بالخلاف توالت بالوفاق وأن الاول
قد دخل في الصوم ولو عبر به لكان
أحسن والتأويل بالوفاق ضعيف
والمعتمد الاول (قوله أو ينتقل ان
شك) أى ويكفي في انتقاله عنه ان
شك في القدرة في المستقبل وهو
عاجز في الحال وأولى ان ظن عدم
القدرة أو أيس لان ظنها (قوله
فهو عطف على لا ينتقل) ولا يصح
عطف قوله أو ان شك على قوله ان
أيس لفساد المعنى (تنبية)
ظاهر المصنف أن العتق لا يشترط
فيه الاياس في المستقبل (قوله وان
أطعم مائة وعشرين) والظاهر أنه
لا يجرى هنا ونسب بغير المدينة
زيادة تلشه الخ أى ثلث الهاشمي
أو نصفه (قوله ولا يشترط أن يعين
نوع الكفارة) الظاهر أن هذا
مرتبط بقوله ان بين وكأنه يقول
ولا يشترط في البيان الخ ويحتمل
أن يكون حكماً مستأنفاً بالحكم

ابن حبيب قال بعضهم ولا يخالف في هذا ابن القاسم ان شاء الله (ص) ولا أحب الغداء والعشاء
(ش) يعنى أنه اذا أطمع السنتين في كفارة الظهار غداء وعشاء فان ذلك لا يجزئه الا أن يبلغ
مدا بالهاشمي وأفاد بقوله (كفدية الاذى) بخلاف اليمين أن لا أحب معناه لا يجزئ كقوله
فيها ولا يجزئ غداء وعشاء ان لم يبلغ مدين فعنى لا أحب لا يجزئ بدليل قول الامام لاني
لا أظنه يبلغ مدا بالهاشمي (ص) وهل لا ينتقل الا ان أيس من قدرته على الصيام أو ان شك
قولان فيها وتوالت أيضاً على أن الاول قد دخل في الكفارة (ش) يعنى أن أشياخ المذهب
اختلفوا في حكم المظاهر اذا أراد أن يكفر عن ظهاره بالا طعام هل من شرط ذلك أن لا يطعم
حتى يأس من قدرته على الصوم حين العودة التي توجب الكفارة بان كان المظاهر حينئذ
مريضاً مشلولاً وغلب على ظنه أنه لا يقدر على الصيام الآن ولا في المستقبل ولا يكفي في ذلك
مجرد الشك وهذا قول ابن القاسم أو يكفي في الانتقال من الصوم الى الاطعام مجرد الشك ولا
يشترط الاياس وهذا القول في المدونة أيضاً وذهب ابن شبلون الى بقاء كل من القولين على
ظاهره من غير رد ولا توفيق بينهما وذهب القرويون الى رد أحدهما الى الآخر والتوفيق بينهما
وهو أن الذي أيس من الصوم قد دخل في الكفارة بالصوم وتلبس بالعمل وأن الثاني وهو الذي
يكفي بالشك لم يدخل في الكفارة بالصوم ولا تلبس به او حينئذ فلا خلاف بين القولين وقوله
أو ان شك أى أو ينتقل ان شك فهو عطف على لا ينتقل فهو من عطف الجمل (ص) وان أطمع مائة
وعشرين فكاليمن (ش) قد علمت أن العدد في كفارة الظهار معتبر في الشرع وهو ستون
مسكيناً لكل مدين وثلثان كما مر فاذا أطمع طعام السنتين مائة وعشرين مسكيناً بان أعطى لكل
واحد نصف الواجب فان ذلك لا يجزئه الا أن يكمل لسنتين منهم ويستزاع من الباقي بالقرعة
ان بين لهم أن المدفوع كفارة وبقى كما مر في اليمين بالله أنه اذا أطمع طعام العشرة المساكين
لعشرين مسكيناً أن ذلك لا يجزئه حيث قال ومكرراً مسكيناً وناقص لعشرين لكل نصف الا
أن يكمل وهل ان بقي تأويلان وله نزعة ان بين بالقرعة ولا يشترط أن يعين نوع الكفارة من
ظهار أو يعين بل يكفي أن يقول هذا من كفارتى (ص) وللعبد اخراجه ان أذن له سيده (ش) أى
له وله أى وللعبد العاجز عن الصوم في الحال الاطعام اذا أذن له سيده فيه وله تركه حتى يتمكن
من الصوم في المستقبل إما بفراغ عمل سيده أو بتأدية خراجه أو باذن سيده فيه والضمير في
اخراجه المقدر السابق من الاطعام وبهذا التقرير لا يحتاج الى جعل الام بمعنى على (ص)
وفيها أحب الى أن يصوم وان أذن له في الاطعام وهل هو وهم لانه الواجب أو أحب للوجوب
أو أحب للسيد عدم المنع أو لمنع السيد الصوم أو على العاجز حينئذ فقط تأويلات (ش)
قال مالك في المدونة واذا ظاهر العبد من امر أنه فليس عليه الا الصوم ولا يطعم وان أذن له

(١٦ — خشي رابع) آخر يتعلق بطلاق الكفارة (قوله بل يكفي) ظاهره أنه لو لم يقل له ذلك لا يكفي ان أعطاه ساكناً وقد تقدم
في الزكاة القولان فيمكن جريتهما هنا (قوله أى له وله) بمعنى لا يتعين واحد فلا ينافي أن الاولى له الصبر كما يأتي (قوله أو باذن)
الاولى حذفه (قوله وبهذا التقرير لا يحتاج الخ) أى حيث كان المعنى أنه عاجز عن الصوم في الحال ويرجو القدرة عليه في المستقبل
وأما اذا كان عاجزاً في الحال والاستقبال فيتعين الاخراج وعليه فاللام بمعنى على فالشارح يقول بحمله على ما فررت لك تكون للتخير
(قوله وان أذن له) الواو للحال

(قوله وقال الخ) الظاهر - رَأَى قوله فاجاب بينبغى حكاية بالمعنى لا باللفظ والذي تقدم حكاية باللفظ (قوله أى لكون الامام ظن أن السائل سأله الخ) هذا يفيد قراءة وهم بالسكون وأما بالفتح فهو الغلط اللساني وهو اللاتق بالادب لان الغلط اللساني أخف من الغلط القلبي (قوله على ما اذا منعه من الصيام) حاصله أنه يقول ان ابن الحاجب ذكر هذه عقب التي قبلها كالدليل على صحة تأويل القاضي عياض أن الاحبية ترجع للعبد أى أنه يندب له أن يصبر ليصوم ويفيده قول الشيخ سالم في حل التأويل الرابع مانصه أو كما قال القاضي عياض ان الاحبية ترجع للعبد فالاحب له أن لا يطعم ان أذن له سيده فيه بل يصبر لمنع السيد له الصوم الآن لعله يأذن في الصوم بعد ذلك وهو قول محمد ان أذن له سيده في الاطعام (١٢٣) ومنعه من الصوم أجزاءه والاصوب أن يكفر بالصوم وهو نحو

قوله في اليمين اذا أذن له في الاطعام أو الكسوة أجزاءه وفي قلبي منه شيء والصيام أي عندي فلم يملكه للاطعام والكسوة ملكا متقدرا انتهى وهذه العبارة أى التي ذكرها شارحنا وفيها ان أذن عبارة الشيخ سالم بالحرف وفيها من حل الاولى وهي أوضح من أن يحل الاول (قوله لانه لا شك الخ) أى وهو موجود في مسألة الظهار وحاصله أنه يقال حل الاحبية على ما اذا منعه من الصوم لا يظهر لانه اذا منعه من الصوم صار الصوم غير مطلوب منه أصلا فكيف تصح الاحبية حينئذ وحاصل الجواب أن الصوم انما استحب في تلك الحالة لان العبد لا يملك أو يشك في ملكه ٢ وقوله على حقه أى على كونه في نفسه صحيحا الآن المراد وفساد غيره من التأويلات (أقول) بل ويدل على صحة الثالث والخامس قوله انما هو عدم صحة ملك العبد أى اما للجزم بعدم صحة ملك العبد أو للشك لا يخفى أنه كيف يتأتى جزم وشك في ذلك في آن واحد الآن يقال أو لحكاية

سيده والصوم أحب الي قال ابن القاسم بل الصوم هو الواجب عليه ولا يطعم من قدر انتهى وقال ابن عبد السلام وظاهر هذا أن ابن القاسم حل جواب مالك على الوهم لقوله ما أدري ما هذا ولا أرى جواب مالك فيها الا وهما أى لكون الامام ظن أن السائل سأله عن كفارة اليمين بالله فاجاب بينبغى لا يجب والضرب في قوله لانه للصوم أى لان الصوم هو الواجب على العبد المظاهر وان أذن له في الاطعام أو ان أحب محمول على الوجوب وللقاضي اسمعيل أن الاحبية ترجع للسيد أى أن اذن السيد له في الصوم أحب الي من اذنه له في الاطعام وهذا التأويل حيث كان للسيد كلام في منعه من الصوم بان أضربه في خدمته أو خراجه وهو واضح والافصح على السيد عدم المنع وللقاضي عياض أن الاحبية ترجع للعبد أى يندب للعبد اذا أذن له السيد في الاطعام ومنعه من الصوم أن يصبر لعله أن يأذن له في الصوم بعد ذلك وهذا أيضا حيث كان للسيد كلام والافصح على العبد الصوم وللإبهري أن الاحبية على بابها وهي محمولة على العبد العاجز عن الصوم الآن لكرض يرجو القدرة عليه في المستقبل واعترضه ابن محرز بانه ان كان مستطيعا للصوم في المستقبل لزمه التأخير والا فلا يؤخر ابن بشير وبني ابن محرز اعتراضه على قول ابن القاسم ان القادر على الصوم في المستقبل يلزمه التأخير أما على قول غيره لا يلزمه فيصح الاعتذار بذلك والى الافهام الخمسة أشار بقوله تأويلات ولان عرفة فيها بحث وتحرير في عزوها (ص) وفيها ان أذن له أن يطعم في اليمين أجزاء وفي قلبي منه شيء (ش) أى نقل والصوم أي عندي ابن عبد السلام ذكره في المدونة وكذا ابن الحاجب اثر التي قبلها كالدليل على صحة تأويل من حل الاول على ما اذا منعه من الصيام لانه لا شك أن الشيء الذي في قلب الامام من جهة الاطعام انما هو عدم صحة ملك العبد أو الشك في ذلك (ص) ولا يجزئ تشريك كفارتين في مسكين (ش) بان يطعم مائة وعشرين ناولا تشريك الكفارتين فيما يدفعه لكل مسكين الآن يعرف أعيان المساكين فيكمل لكل من وجدته مداهل يشترط بقاء ذلك بيده أم لا على ما صرح فقوله تشريك أى بان يجعل حظ كل مسكين مأخوذا عن كفارتين وظاهر كلامه أن التشريك وقع في الاطعام والصيام أولى بهذا الحكم لان التتابع فيسه شرط معتبر بخلاف الاطعام وظاهره أيضا أن التشريك وقع في جميع أمداد الكفارة لانه نكرة في سياق النفي وكذا حله الشيخ عبد الرحمن وأما لو وقع التشريك في بعض أمداد الكفارتين

الخلاف أى للجزم على قول أو الشك على قول بمعنى أن بعض الأئمة جزم وبعضهم تردد

ولم يجزم بشيء وظاهر هذا أنه ليس هناك قول بانه يملك مع أنه المذهب وقد يقال هذا التردد ربما ينتج وجوب الصوم لأحبيته فتدبر وبعد كتبى هذا رأيت محمدي تت نقل كلام ابن عبد السلام وعمل بقوله انما استحسن الصوم وان كان الاطعام باذنه لعدم تقرر ملك العبد حقيقة وعبارة عب ولا يخالف قوله هنا أجزاء قوله في التي قبلها أحب الي أن يصوم بناء على أحد التأويلين أنه في كفارة اليمين بالله تعالى لان اجزاء الاطعام مع اذنه له فيه لا يتأتى أن يكون الصوم أحب اليه (قوله فيكمل لكل واحد مدا) أى يكمل للستين كل واحد مدا ويتزعم من الباقي بالقرعة فيعطى نصف مستدام كفارة والنصف الثاني تمام الكفارة الثانية (قوله لان التتابع فيه شرط معتبر) فيه أن التتابع موجود

(قوله فانه لا يجزئ ما وقع فيه التشرية) أي فيحمل المصنف على الصورتين وان كان المتبادر منه صورة واحدة (قوله وليس تصوير
ت) فان تت صوراً ثلاثة بان يعطى كل مسكين مدين مدين وانما كان كلامه غير ظاهر لاجزاء هذه وعبارة بهرام يريد أن من
عليه كفارتين من ظهارين فلا يجزئ أن يطعم منهما مسكيناً واحداً طعام مسكينين انتهى (قوله ويبنى الخ) ظاهره هذا أن قول
المصنف ويبنى مفترع على الاول وليس كذلك بل مفرع على الامرين معا واعلم أن هاتين الصورتين خاصتان بالاطعام وأما الصوم فلا
يتأتى فيه ذلك لانه يشترط فيه نية التتابع فشروعه في الثانية يبطل لما صامه عن الاولى فلا يكمل لما قبل الاخيرة التي هو فيها وأما
العتق فذكره بعد فلو نسي من عتقت له في الصورة الثانية فانه يكمل قياساً (١٣٣) على قوله أو عن الجميع كل (قوله فانت واحدة
منهن) حاصله أن عنده نسوة أربعاً

ظاهر من كل منها ولزمه عن كل
واحدة كفارة (قوله سقط) أي
الباقى الذى لم يخرج منه والذى
أخرجه لا يحسب به عن بقى حيا
(قوله سقط مناب الميتة) بمعنى
أنه لا ينتقل حظه لمن بقى حيا ولا
يأتى أن يقال وسقط عنه الباقى
لانه لا باقى ومثل الموت من طلقها
طلاقاً ثانياً وحل السقوط ان لم
يطأها قبل موتها أو طلقها والا
لم يسقط حظه فيكمل لها حظه ولو
عين قدر الواحدة ونسبها وماتت
واحدة قبل وطئه لها جعل مائمه
لها حيث كان أكثر مما غيرها
(قوله ولو أعتق الخ) لا مفهوم له
(قوله فانه لا يجوز الخ) لا يعارض
هذا قوله قبل وسقطت ان لم يطأ
بطلاقها أو موتها لان ما هنا فيه
احتمال أن يكون بعض الكفارات
التي أخرجهما عن طلق أو ماتت
والحكمة التي يريد وطأها لم يستكمل
كفارتها (قوله حتى يكفر الخ) ربما
أفاد هذا ما قلنا انه لا مفهوم لقوله
أعتق ذكرت عن ابن عرفة أن
من عجز عن كفارة الظهار ليس له
الوطء وان طال أمده عجزه ويدخل

كلوا أعطى مائة وعشرين مديناً كل مد مسكين الا أنه نوى في مدين منها أن كل واحد منهما
عن كفارتين فانه لا يجزئ ما وقع فيه التشرية فقط وليس تصوير تت التابع للشارح بحسن
(ص) ولا تركيب صنفين (ش) يعني أنه اذا أعتق نصف رقبة لا يكمل غيرها وصام ثلاثين يوماً
أو صام ثلاثين وأطعم ثلاثين مسكيناً عن كفارة الظهار فان ذلك لا يجزئ وليس من التلقيق
اطعام ثلاثين مسكيناً برأى ثلاثين تمراً أو شعيراً اضيق أو لخروجه لبلد ذلك عيشهم وليس منه
أيضاً أن يعشى ويغدى ثلاثين مسكيناً ويعطى ثلاثين مسكيناً مداً كما يظهر (ص) ولو نوى
لكل عدد أو عن الجميع كل (ش) يعني أنه لو أطعم عن كفارتين فأكثر ونوى لكل كفارة
عدد دون الواجب كلوا أطعم ثمانين ونوى لكل أربعين أو الواحدة خمسين والاخرى ثلاثين
وعين صاحبة كل عدد وأخرج الجملة عن الجميع من غير تشرية فيهما في كل مسكين فانه
يصح ويبنى على ما نوى لكل واحدة من المساكين ويكمل لها ما بقى منها فيكمل لصاحبة
الأربعين بعشرين ولصاحبة الثلاثين بثلاثين ولصاحبة الخمسين بعشرة ولا يضر شروعه في
أخرى قبل كمال ما قبله لان الاطعام لا يشترط فيه المتابعة بخلاف الصيام (ص) وسقط حظ من
مات (ش) يعني أنه اذا نوى عن كل عدد امتقاً أو مختلفاً فانت واحدة منهن أو أكثر فان حظ من
ماتت منهن يسقط وليس له نقل حظه لمن بقى حيا فلو نوى لكل من ثلاثة خمسين وللمتة ثلاثين
سقط حظه او لكل الثلاث عشرة عشرة ولو نوى للميتة ستين وللبقاى أربعين أربعين سقط
مناب الميتة وكل للثلاث عشرين عشرين وهكذا (ص) ولو أعتق ثلاثاً من أربع
لم يطأ واحدة حتى يخرج الرابعة وان ماتت واحدة أو طلقت (ش) يعني أن المظاهر اذا لزمه
أربع كفارات لكل امرأة كفارة ثم انه أعتق ثلاث رقاب عن ثلاث منهن ولم يشرك فيهن ولم ينو
عن كل واحدة شيئاً معيناً فانه لا يجوز له حينئذ أن يطأ واحدة منهن حتى يكفر عن الرابعة بما
يجوز أن يكفر به اما بعتق أو بصيام شهرين ان عجز عن العتق أو باطعام ان عجز عن الصوم
ولو عين العتق أو غيره عن واحدة حل له وطء من عين عنها * ولما كان ينشأ عن اللعان تحريم
الملاعنة مؤبداً كما ينشأ عن الظهار معلقاً ناسب تعقيب به فقال

(باب) ذكر فيه اللعان وما يتعلق به وهو لغة البعد يقال لعنه الله أى أبعدته من رحته وكانت
العرب تطرد الشري المتمردين ثلاثاً ثلاثاً ثم تسمى له عينا واشتق منه اللعنة في خامسة
الرجل ولم يسم غضباً بخامسة المرأة تغليباً لذكره ولينسب لعنه لكونه سبباً في لعانها ومن
جانبه أقوى من جانبها لانه قادر على الائتلاف دونها واصطلاحاً عرفه ابن عرفة بقوله

عليه أجل الايلاء (باب اللعان) (قوله معلقاً) أى على عدم اخراج الكفارة والتنظير في مطلق التحريم (قوله تعقيب) أى
الظهار باللعان أى ناسب ملاصقة في التعقيب والافالعة لا تنتج التعقيب (قوله وما يتعلق به) أى كقوله وورث المستحق الخ
(قوله لغة البعد) المناسب لقوله أى أبعدته أن يقول الأبعاد لان البعد ناشئ عن الأبعاد (قوله وكانت العرب الخ) الشاهد في قوله
وتسمية لعيناً الخ (قوله الشرير) أى الذى تكرر منه الشر وقوله المتمردين أى الذى اشتد شره (قوله وتسميه لعيناً) أى ملعوناً أى مبعداً
(قوله واشتق منه اللعنة) الاولى واشتق من اللعنة كافى لك (قوله ولم يسم غضباً) المناسب لما قبله ولم يسم غضباً باشتقاقاً من خامسة
المرأة (قوله لانه قادر) تعليل لقوله ومن جانبه أقوى الخ وذلك لان بيده فعله وتركه

(قوله حلف الزوج) أي أربعا وأطلق في ذلك اتكالا على ما هو معلوم ثم رد على التعريف أنه غير جامع لخروج حلفه فقط اذا كانت صغيرة أو كبيرة وماتت أو كان كافرا وهي مسلمة وأيضا يخرج اللعان في العدة فإنه غير زوج لكن اختلاف في الجواز المشهور هل يسوغ وقوعه في التعاريف ولا يخفى أن الوصف حقيقة في الحال قطعاً مجاز في الاستقبال قطعاً وأما في الماضي فهو حقيقة عند الاكثر كما في السعد في المطول واقتصر في التوضيح والابى على أنه مجاز فيه (قوله كما اذا غصبت) لا يخفى انها اذا غصبت فلا لعان عليها أصلاً فلا يظهر قوله ونسكت لان معناه المتبادر منه انها طلبت بالحلف فلم تحلف مع انها لا تطالب بذلك فالذي يظهر حذف قوله وخروج الخ وبقوله بدله وقول ابن عرفة ان وجب شرط في حلفها أي انما تطالب بالحلف اذا كان نكولها يوجب حدها وأما اذا كان نكولها لا يوجب حدها فلا تطالب بلعان (قوله بحكم) أي بسبب حكم الخ أي أن اللعان لا يكون الا اذا حكم به قاض أو ما قام مقامه فلو وقع من غير حكم فليس بلعان وقضيته أنهم ما لو ترافعوا القاض وصدر منه اللعان بدون أن يحكم به لا يكون لعاناً فقام مل (قوله واعتنى المؤلف بأركانه) أي ولم يعتن بتعريفه (قوله انما يلاع عن زوج) لا سيد (١٣٤) فالخصر بالنسبة له والا فالزوجة كالزوج (قوله ان اللعان يكون من شبهة

حلف الزوج على زنا زوجته أو نفي جلهما اللازم له وحلفها على تكذيبه ان أوجب نكولها أحدها بحكم قاض وخروج بقوله اللازم الحمل غير اللازم له فإنه لا لعان فيه كما اذا أنت به لاقل من ستة أشهر من يوم العقد وكذا اذا كان الزوج خصياً وخروج بقوله وحلفها الخ ما اذا حلف ونسكت ولم يوجب النكول حدها كما اذا غصبت فأنكروا ولها وثبت الغصب فلا لعان عليها واللعان عليه وحده وخروج بقوله بحكم قاض لعان الزوجة والزوجة من غير حكم فإنه ليس بلعان شرعي واعتنى المؤلف بأركانه انما يلاع الزوج فقال (ص) انما يلاع عن زوج (ش) أي لا سيد وسواء كان الزوج حراً أو عبداً دخل بالزوجة أم لا ويشكل على الخصر ما وقع لابي عمران أن اللعان يكون من شبهة النكاح وان لم تثبت الزوجية الا أن يقال لما كان الولد لاحقاً به ودرأ الحد عنه كان في حكم الزوج وأغنام عن شرط التكليف قوله فيما يأتي أو هو صبي حين الحمل ويدخل في كلامه العنين والهرم والاخرس والمحبوب والخصي بقسميه وهو كذلك في الجميع في الرؤية والقذف وأما في الحمل فلا لعان في المحبوب كما في الجلاب ويأتي في كلام المؤلف ذلك وأما الخصي ففي المدونة حالته على أهل المعرفة كما يأتي في العدة وللقرافي يلاع عن المحبوب والخصي اذا أنزلا كغيرهما فيحتمل أن المؤلف أراد (ص) وان فسد نكاحه أو فسقا أو قالا كفرا (ش) يعني ان اللعان يكون في النكاح الفاسد الذي لا يقر الزوجان عليه بحال كالصحيح لثبوت النسب فيه ويكون أيضاً بين الزوجين الفاسقين أو الرقيقين وأما الزوجان الكافران فإنه لا يصح منهما اللعان نعم ان جاءوا اليانورضوا باحكامنا حكمنا بينهما بحكم المسلمين ومفهوم كفرا أن المسلم يلاع عن اليهودية والنصرانية قال في الجلاب لكن لعانه لنفي الحمل أو الولد للارمي ولما كان للعان أسباب أو شروط ثلاثة أشار الى أولها بقوله (ص) ان قذفها بترتا (ش) صريح لا تعريض هي طائفة فيه في قبل أو دبر وورفعته لانه من حقها والا فلا لعان ولعل المؤلف ولم يقيد بالصريح

النكاح) أي بالنظر لنفي الحمل والولد (قوله وأما في الحمل) سيأتي ان هاتين الطريقتين من جملة طرق (قوله وان فسد) أي كما اذا عقد على أخته مثلاً غير عالم بانها أخته وقوله أو فسقا خلافاً لابي حنيفة وأصحابه من انه لا يلاع عن العبد ولا المحدود في القذف لان المراد بالآية من تجوز شهادته من الازواج لان الله استثناهم من الشهاد ببقوله ولم يكن لهم شهاد الا أنفسهم فسماهم شهداء بذلك اذ المستثنى من جملة المستثنى منه وقال فشهادة أحدهم أربع شهادات فدل على أن اللعان شهادة والعبد والمحدود ليسا من أهلها وأجيب بأن الاستثناء منقطع والمعنى فيه ولم يكن لهم شهاد غير قولهم كما قالوا الصبر حيلة من لا حيلة له والجوع زاد من

لازاده (قوله الذي لا يقر الزوجان عليه بحال) كالجمع على فساده (قوله حكمنا بينهما الخ) أي في وجوب والطوع اللعان وبعد فان نسكت رجعت على قول عيسى وهو ضعيف وانما قال عيسى بالرجم لوجود الاحسان لان أنكحتهم صحبة عنده والحاصل أن كون نكاحهم صحبة ضعيف وقوله بالرجم ضعيف وحديث عند البغداديين لفساد أنكحتهم (قوله لا لارمي) أي ان لعان المسلم للنصرانية واليهودية لا يكون الا لنفي الحمل أو الولد دون الرمي أي فلا يلزم بل يجوز كما قال الخطاب الا أن يريد بها اسقاط الحمل فيلزم لعانه ولو كان كافرا وهي مسلمة كما اذا أسلمت تحتها أو غيرها أو تزوجها على القول بانه غير زنا كما قال النخعي في تلاعنان فان نكل هو حد وان حلف الايمان ونسكت فلا حد عليها لانها أيمان كافرو هي قائمة مقام الشهادة ولا شهادة لكافر على مسلم (قوله أسباب أو شروط ثلاثة) الاول ما أشار به بقوله ان قذفها بترتا الثاني ما أشار به بقوله وبني حمل الثالث المشار به بقوله وفي حده بمجرد القذف الخ على أحد القولين وعربياً وللتردد في كونه أسباباً أو شروطاً والتأخر الاول وحقيقة السبب غير حقيقة الشرط لان السبب ما يلزم من وجوده الوجود ويلزم من عدمه العدم والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم (قوله لا تعريض) ولكن فيه الادب على الراجح لا الحد وعلى هذا فتستثنى هذه من قاعدة ان التعريض بالقذف كالتصريح في وجوب الحد (قوله لانه من حقها) أي قذفه لها من حقها

(قوله لذكركمهما) أي حكم ضدهما أي الحكم المرتبط بضمهما وهو التعريض والغضب أي فلما ذكر الحكم المتعلق بضمهما فيما سياتي دل على أن الكلام هنا ليس في ضدهما بل فيهما وهو الصريح والطوع فتأمل ترشد (قوله أي يجب أن يكون قد فقه لها في نكاحه) يريد وتوابع النكاح ولو كانت المرأة ما قامت إلا بعد أن بان من تزوجت غيره (قوله فلم يحد حتى تزوجها فقد فقهها) أي والفرض أنه مثل الأول فإن لم يلاعثن الثاني حدثا واحدا لهما وان لم يكن (١٣٥) مثل الأول حد الأول ولا عن الثاني وان نكل

خدا واحدا (قوله أو حس بكسر الحاء) خلافا لابن القصار القائل بان الاعي انما يلاعن اذا وضع يده على الفرج مقابلا (قوله لانه معنى من المعاني) لانه ادخال الذكركر في الفرج وأراد بالفعل الهيئة الظاهرة عند سلوة الذكركر في الفرج (قوله ولا يشترط الخ) عبارة الابن في شرح مسلم وهل من شرط دعوى الرؤية أن يصف كالبينة فيقول كآرود في المسكحلة أو يقول رأيتها تزني والاول المشهور وانتهى ولم يذكر ابن عرفة مشهورا وانما قال في شرط الرؤية بكشفه كالبينة والاكتفاء برأيتها تزني سماع القرينين والشيخ عن ابن القاسم مع ابن رشد عن نافع فقط انتهى (أقول) ومن عادة ابن عرفة ترجيح ما تقدم فيكون الرابع خلافا ما ذكره شارحنا فتدبر (قوله ولو بصيرا) أي خلافا لمن يقول ان البصير يشترط فيه الرؤية (قوله لقوله عن مالك) أي لما نقل عن مالك أي أنه اذا لاعن للرؤية وادعى الوط قبلها وعدم الاستبراء فنقل ابن القاسم عن مالك أقوالا ثلاثة هل الولد لازم له أو أمره موقوف أو ينفي عنه فقيه ذلك ابن القاسم بقوله ما لم يظهر يوم الرؤية وقوله وفي حكم الستة كلام

وطوع لذكركمهما بعد بقوله وتلاعنا ان رماها بنصب الخ وبقوله كقولهم وجدتها مع رجل في لحاف (قوله في نكاحه) متعلق بقذف أي يجب أن يكون قد فقه لها في نكاحه يريد وتوابع النكاح من العدة كالنكاح كما يأتي وسواء كان حصول الزنا منها في نكاحه أو قبله كما لو قال لها رأيتك تزني قبل أن أتزوجك أو قذفها قبل نكاحه فلم يحد حتى تزوجها فقد فقهها يحترز عما لو خرجت من العدة فزناها أو قذفها ثم تزوجها ولم يقذفها بعد أن تزوجها فقوله (والاحد) أي بان قذفها قبل نكاحه أو بعد خروجهما من العدة حد (ص) تيقنه أعمى ورآه غيره (ش) وصفة لزنا أي زنا متيقن لا عمن بطريق من الطرق من جس أو حس بكسر الحاء أو اخبار يفيد ذلك ولو من غير مقبول الشهادة مرئي لغير الاعي وهو البصير فلا يعتمد على شك ولا ظن والمراد بالتيقن الجزم وقوله رآه أي الفعل الدال على الزنا لانه لا يرى لانه معنى من المعاني بان يرى فرجه في فرجها ولا يشترط وصفه كالشهود أي بان يقول رأيت فرجها في فرجها كما ورد في المسكحلة بل يكفي أن يقول رأيتها تزني وبعبارة المشهور كما في التوضيح أنه اذا تحقق البصير زناها لاعن وان لم يرها وهو مذهب المدونة وعليه لو قال تيقنه ولو بصيرا الحسن (ص) وانتفى به ما ولد لستة أشهر والالحق به (ش) الضمير في به يرجع للعان الرؤية وقوله ما أي ولد والمعنى أنه اذا لاعنها بسبب رؤية الزنا وما في معناه من العلم فانه ينتفى عنه بذلك ما ولدته من ولد كمال لستة أشهر فصاعدا من يوم الرؤية وتعدت كنهان غير برية الرحم يوم اللعان وان أنت بولد غير سقط لدون ستة أشهر لحق به لان لعانه انما كان لرؤية الزنا لان في الولد وهذا هو قول ابن القاسم فيما يأتي ويلحق ان ظهر يومها لان المراد بظهوره وضعه لدون ستة أشهر وهو تفسير لقوله عن مالك وفي حكم الستة مانقصة عنها يسير كاربعة أو خمسة أيام (ص) الا أن يدعى الاستبراء (ش) أي أن ما ذكره من أنه يلحق من لاعن للرؤية ما ولدته لاقل من ستة أشهر من الرؤية مقيد بما اذا لم يدع استبراء قبل الرؤية فان ادعى ذلك فانه لا يلحق به وينتفى باللعان الاول عند أشهب وهذا اذا كان بين استبرائه ووضعها ستة أشهر أو ما في حكمها فأكثرا ما ان كان أقل من ستة أشهر فانه يحمل على أنه موجود في بطنها حال استبرائها (ص) وينتفى جل (ش) يعني أنه يلاعن اذا رمى زوجته بنتي جل ظاهر بشهادة امرأتين من غير تأخير للوضع كما سياتي عند قوله بلعان مجمل ولو قال المؤلف وبقطع نسب البكال أشمل للحمل وغيره ولكن ما قاله هو الغالب (ص) وان مات أو تعدد الوضع أو التوأم (ش) أي لا بد من لعان الزوج وان نكل حد لقذفه وان مات الولد الذي رماها به أو الحمل الذي رماها به وفائدة اللعان حينئذ سقوط الحد عنه وكذلك يكفي لعان واحد وان تعدد الوضع كما لو وضعت أكثر من واحد في بطون وكان الاب غائبا فلما قدم وعلم بذلك نفي الجميع لانه حينئذ بمنزلة من قذف زوجته بالزنا مرارا متعددة فانه يكفي في ذلك لعان واحد وكذلك يكفي لعان واحد وان تعدد التوأم كما اذا

مستأنف وانما كان حكم الستة مانقص عنها لانه لا يتوالى أربعة أشهر على النقص فيمكن أن تتوالى ثلاثة ناقصة والشهران الباقيان بعد الرابع التام ناقصان أيضا وأما ان كان النقص ستة أيام فالذي عليه الاكثر وهو الصحيح أنه لا يكون حكمه حكم الستة (قوله وينتفى باللعان الاول) أي فلا يحتاج في نفيه للعان ثان عند أشهب ويفهم منه أنه يحتاج للعان ثان عند غيره (قوله أو ما في حكمها) هي ستة أشهر الا خمسة وقوله أمان كان أقل من ستة أشهر أي وما في حكمها (قوله أو تعدد الوضع) ابن رشد هذا ان أمكن إتيانه لها سرا كدعواها قبل البناء وهذا مبالغته في كونه بلعان واحد

(قوله بلعان مجمل متعلق بمحذوف أي وينتقي الحمل بلعان مجمل) ولا يصح تعلقه بمتى الذي للصنف لان المعنى عليه انما يلاعن زوج في نفي حمل بلعان مجمل لا مؤخر أي فلا يصح اللعان حيث تأخر وظاهره الاطلاق مع أنه لا بد فيه من التفصيل الا في الا أنه اذا كان في المفهوم تفصيل فلا يعترض به (قوله أو ليس الخ) اشارة لصورة ثانية وتعمامها قوله وزنت وقوله قبل الخ مستأنف أي سواء وقع منه ذلك (قوله فهو معطوف على المنقي) الاولى على المنقي (قوله فان كان بينهما ماسة) هكذا في بعض النسخ أي فان كان بين الوطء الحاصل بعد الوضع والوضع الثاني ستة أشهر (١٣٦) فانه يعتمد ويلاعن مع أنه لا يلاعن ويلحق الولد به فالاحسن ما في بعض النسخ

ولدت توأمين في بطن لانهم ما في حكم الولد الواحد وما قبله يغني عنه وقوله (بلعان مجمل) متعلق بمحذوف أي ينتقي الحمل في جميع الصور بلعان مجمل بلا تأخير ولو هي يضمن أو أحدهما الا الحائض والنفساء فيؤخران (ص) كالزنا والولد (ش) تشبيهه في الانتفاء بلعان واحد كقوله أشهد بالله رأيتها تزني وما هذا الولد مني أو ليس هذا الولد مني وزنت قبل الولادة أو بعدها (ص) ان لم يبطأها بعد وضع (ش) يعني أن ما حرر من أن الرجل يلاعن لنفي الولد أو الحمل مقيد بان يعتمد في لعانه على أحدهما الامور الاول أن يقول أنا ما وطئتها من حين وضعت الحمل الاول الذي قبل هذا الحمل المنقي وبين الوضعين ما يقطع الثاني عن الاول وهو ستة أشهر فاكثر فانه حينئذ يلاعن فامالو كان بينهما أقل من ستة أشهر لمكان الثاني من تمة الاول الثاني أشار اليه بقوله (أولدة) فهو معطوف على المنقي تقديره أو وطئها بعد وضع الاول لشهر مثلاً وأمسك عنها لکن وضعت الثاني لمدة (لا يلحق الولد فيها) بالزوج اما (أقله) بان أنت به نجسة أشهر من يوم الاصابة فانه يعتمد في ذلك على نفسه ويلاعن فيه لان الولد ليس هو للوطء الثاني لنقصه عن ستة ولا من بقية الاول لقطع الستة عنه فان كان بينهما ماسة (أو) وطئها بعد وضع الاول وأمسك عنها ثم أنت بولدة لمدة لا يلحق فيها الولد (لكثرة) كخمس سنين فاكثر فانه يعتمد في ذلك على نفسه ويلاعن فيه الثالث أشار اليه بقوله (أو استبراء بجمضة) فهو معطوف على قوله وضع ومعناه أنه استبرأها بجمضة بعد وطئها باها ولم يبطأها بعد استبرائه ثم رأها تزني ثم ولدت ولداً وبين الاستبراء ووضع الحمل المنقي ستة أشهر فاكثر فانه يعتمد في نفسه على ذلك ويلاعن والحيضة في ذلك تجزئ وأشار بقوله (ولو تصادقا على نفسه) الى أن الحمل لا ينتقي عنه بالتصادق من الزوجين على نفسه فهو مبالغة في مقدراً أي ولا ينتقي الحمل الا بلعان أي منه فقط ولو تصادقا أي لا ينتقي الولد الا باللعان ولو تصادقا على نفسه الا أن تأتى به لدون ستة أشهر من يوم العقد بشئ له بال خمسة أيام فينتقي حينئذ بغير لعان لقيام المانع الشرعي على نفسه (ص) أو وهو صبي حين الحمل أو محبوب أو ادعته مغربية على مشرقى (ش) أي وكذلك ينتقي الولد بغير لعان اذا كان الزوج حين الحمل حبياً أو محبوباً لقيام المانع العقلي على نفسه وظاهره سواء وطئ المحبوب أم لا أنزل أم لا وهو ما في كلام عبد الحميد وكذلك ينتقي عنه بغير لعان اذا عقد مشرقى على مغربية وتولى العقد بينهما في ذلك وليهما أو علم بقاء كل منهما في محله الى أن يظهر الحمل لقيام المانع العادي على نفسه ولا مفهوم لقوله على مشرقى بل المراد أن تدعيه على من هو على مدة لا يمكن مجيئه اليها مع خفائه وانظر الحكم في مفهوم محبوب وهو الخصى ومقطوع

فان بينهما ماسة وهي ظاهرة (قوله ثم رأها تزني) في شب وان لم يدع رؤية وهو ظاهر بل الاولى فرضه في عدم الرؤية لان موضوع الكلام أن اللعان لنفي الحمل ومقتضى كلام المصنف كغيره أنه لا يعتمد على عقه (قوله ولو تصادقا على نفسه) أي فلا بد من لعان الزوج والالحق به ولا حد عليه به لانه قد فذف غير عفيفة لانها اعترفت بالزنا ونحو ذلك الزوجة على كل حال لا قرارها على نفسها بالزنا وسواء تصادقا قبل البناء أو بعده ولو رجعت عن تصادقها فوراً كما عليه ابن السكاتب (قوله هـ) فانه مستثنى من قوله ولو تصادقا) الاولى أنه مستثنى مما قبله والمعنى لا ينتقي الولد الا بلعان في كل حالة من الحالات الا أن تأتى به لدون ستة أشهر (قوله كخمسة أيام) صوابه ستة أيام أي والفرض الاتفاق على تاريخ العقد فان اختلفا في تاريخ العقد لم ينتف الا بلعان ويقول في عمنه وما تزوجتها الا من خمسة أشهر وأربعة وعشرين يوماً ونقول هي واقد تزوجني من أكثر من ستة أشهر والولد منه (قوله أو هو صبي الخ) معطوف على قوله لدون الخ

(قوله وهو ما في كلام عبد الحميد) سيأتي تمة الكلام قريباً (قوله وانظر الحكم) ملخصه ما في عجم أن قضية المصنف البيضة أن الخصى بقسميه ومقطوع البيضة اليسرى لا ينتقي الا بلعان وهو خلاف ما لابن القاسم وابن حبيب من أنه اذا أنت زوجة الخصى بقسميه بولد فلا لعان عليه اذ لا يلحق به ومشى عليه في الجلاب وخلاف ما للقرافي من أن الخصى والمحبوب اذا كانا لا ينزلان لم يلحق بهما الولدان أنزلا عنهما كغيرهما وأن مفاد الشامل أنه ينتقي بغير لعان اذا كان محبوباً أو مقطوع الاثني فقط أو مقطوع البيضة اليسرى كان الذكراً قاعماً أم لا وان أنزل لا مقطوع الذكراً قاعماً الاثني أو قاعماً اليسرى فقط وأولى قائم الذكراً واليسرى حيث أنزل وحاصله أنه متى وجدت البيضة اليسرى وأنزل لا بد من اللعان مطلقاً وما اذا فقدت فينتقي بلاللعان مطلقاً والمصنف في العدة أنه يرجع للنساء

في المقتوع ذكره أو أنباه هل يولد له ولكن اعترض بأنه انما يرجع فيه لاهل المعرفة كما في المدونة فان قالوا انه يولد له لاعتن والافسلا
ومشى عب على كلام الشامل (قوله وفي حده بمجرد القذف) هذا قول أكثر الرواة انه يحد ولا يلاعن (أقول) فلذلك قدمه المصنف
فتبر (قوله بمجرد القذف) أي القذف المجرد عن دعوى رؤية ونفي ولد (١٣٧) (قوله ويبقى الامر في الولد موقوفاً) هكذا في

التوضيح واعترضه غيره وقال
الصواب انه على القول الثاني
يكون لاحقا بالادان ينفيه بلعان
ثان ووجه ظاهر لان الاصل
الحقوق الا أن ينفيه (قوله ونفي
الولد عن الزوج الخ) قال بعض
الاشياخ ينبغي أن يكون هذا هو
الراجح بدليل ما تقدم من قوله
وانتفى به ما ولد لسته فان موضوع
المسئلة أنها وادت لسته أشهر
فأكثر من يوم الرؤية والحق به
قولا واحدا وقوله وبعبارة اقصر
عليها بعض فيفيد ترجحه بل وفي
كلام محشي نت ما يفيد أنه الراجح
(قوله تغليب الجانب التحريم) أي
الوطء الحرام حتى جعل هذا الولد
منه (قوله وليس المراد الخ) فيه
تطويل مفاد النقل أن المراد
حقيقته قال في المدونة وان
قال رأيت امرأتى تزني اليوم ولم
أجامعها بعد بذلك الا اني كنت
وطئتها قبل الرؤية في اليوم أو قبله
ولم أستبرئ فانه يلاعن قال مالك
ولا يلزمه ما أتت به من ولد قال ابن
القاسم الا أن تأتي به لقل من ستة
أشهر من يوم الرؤية فيلزمه وقد
اختلف في ذلك قول مالك فخره ألزمه
الولد وحرمة لم يلزمه الولد ومرة قال
بنفيه وان كانت حاملا قال ابن
القاسم وأحب ما فيه الى انه اذا
كان به يوم الرؤية جعل ظاهرا لا شك
فيه أن الولد يلحق به اذا انتفى على

البينة اليسرى في الشرح الكبير (ص) وفي حده بمجرد القذف أو لعانه خلاف (ش) يعني أنه
اذا قال لزوجته أنت زنت فقط أو قال لها يا زانية فقط ولم يقيد ذلك برؤية زنا ولا بنفي حمل هل
يحد ولا يمكن من اللعان أو يلاعن ولا حد عليه للقذف لعدم آية اللعان وهي قوله تعالى
والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة الا أنفسهم فلم يذكروا رؤية زنا ولا نفي حمل
ولا ولد قال ابن نافع وبعض كبار المتأخرين والقولان في المدونة (ص) وان لاعتن رؤية وادعى
الوطء قبلها وعدم الاستبراء فلما لك في الزامه به وعدمه ونفيه أقوال (ش) الضمير في قبلها
يرجع لرؤية الزنا والمعنى أن الزوج اذا لاعتن زوجته لرؤية الزنا وقال وطئتها قبل هذه الرؤية في
يوم الرؤية أو قبله ولم أستبرها بعد ذلك ثم انما أنت بولد يمكن أن يكون من زنا الرؤية فلما لك
في الزام الزوج بالولد فيتموارثان لكن ان نفاه بلعان ثان انتفى لان اللعان الاول ما كان الالرفع
الحد لانني الولد وسواء أنت به لسته أشهر من يوم الرؤية أو أنت به لا أكثر من ذلك وعدم الزامه به
أي فلا يتموارثان للشك ويبقى الامر في الولد موقوفاً ولا ينتفى عنه باللعان الاول بل ان نفاه
بلعان ثان انتفى وان استلحقه لحق به ونفي الولد عن الزوج باللعان الاول تغليب الجانب التحريم
لان اللعان الاول موضوع لنفي الحد والولد معافان ادعاه بعد ذلك لحق به وحد وبعبارة والذي
لاي الحسن أن القول الاول يقول ان الولد لازم له أي لا ينتفى عنه أصله لانه على ان اللعان
موضوع لنفي الحد فقط وعدمه عن دعوى الاستبراء رضامنه باستلحاق الولد واذا استلحقه
فليس له أن ينفيه بعد ذلك ومحل الاقوال الثلاثة ما لم تكن ظاهرة الحمل يوم الرؤية واليه أشار
بقوله (ابن القاسم ويلحق ان ظهر يومها) لكن كلامه يوهم أنه لابن القاسم لا لمالك وليس
كذلك بل هو لمالك أيضا وانما لابن القاسم فيه الاختيار فلو قال واختار ابن القاسم انه يلحق
ان ظهر يومها كان أحسن وليس المراد بظهوره اتصاحه بل تحقيقه وثبوت وجوده بأن تأتي به
لاقل من ستة أشهر من يوم الرؤية أقلية بينة (ص) ولا يعتمد فيه على عزل ولا مشابهة لغيره
وان بسواد (ش) يعني انه اذا كان يطار زوجته ويعزل عنها ثم ظهر بها حمل أو كان يطارها
ولا يعزل الا انها وادت ولد الا يشبه أباء فليس للزوج أن يقول ما هذا الحمل مني معتمدا في نفيه
ولعانه على العزل لان المما قد سبقه أو يخرج منه وهو لا يشعر أو يقول ما هذا ولدي معتمدا
في نفيه على عدم المشابهة لان الشارح لم يعول عليها في هذا الباب ولو كان الولد أبيض وأبوه
أسود أو بالعكس بخلاف باب القافة (ص) ولا وطء بين الفخذين ان أنزل ولا وطء بغير انزال ان
أنزل قبله ولم يبل (ش) يعني أن الزوج اذا كان يطار زوجته بين فخذيه أو ينزل مع ذلك ثم انما أنت
بولد فليس له ان ينفيه ويلاعن فيه معتمدا في ذلك على الوطء بين الفخذين لان الماء قد يسبق
فيدخل الفرج فتحمل منه ومنه له الوطء في الدبر وكذلك اذا وطئ زوجته أو لاعب
أو أمته وأنزل ثم وطئ زوجته الاخرى ولم ينزل فيها والحال انه لم يحصل منه بول بين الانزال
والوطء الثاني الذي لم ينزل فيه فحملت زوجته الثانية فليس له أن يقول ما هذا الحمل
أو ما هذا الولد مني معتمدا في ذلك على عدم الانزال في الزوجة الثانية لاحتمال أن يبقى شيء من

الرؤية (قوله بخلاف باب القافة) خولف باب القافة لان باهم افيه اثبات أصل مشبه به وهذا لا يعتمد فيه على عدم شبهة لاحتمال
شبهه باجداده والحديد بالمشبه وفيه انه يقتضي أن البياض والسواد يعتمد عليهما في باب القافة وليس كذلك (تنبيه) يلحق
الولده في المسائل الاربع ولا حد عليه اعذر وظاهره ولو علم بالابتلاء المسائل (قوله ومثله الوطء في الدبر) أي لان الماء قد يسبق
فيدخل الفرج الا أن الباسي استبعد ذلك بأنه لو صح ما حدثت امرأتها ولا زوج لها لحواز كونه من وطء في غير الفرج

(قوله كانت حية أو ميتة) لا يخفى أن لعان الميتة لا يكون إلا لنفي الولد لا لنفي الحمل (قوله وهنا ليست في العصمة) هذا يعارض قوله في العصمة أو مطلقة والجواب أن قوله وهنا ليست في العصمة إشارة إلى أن الجواب باعتبار بعض الإطلاق وهي ما إذا كانت مطلقة (قوله أنه رأى فيها) وأولى أنه رأى قبل الطلاق (قوله كاستحقاق الولد) أي المنق بلعانه أو الرؤية فإنه يحد ولو استلحق واحدا بعد واحد فيحد واحد للجميع إلا أن يستلحق واحدا (١٣٨) بعد ما حذر من استلحقته قبله فيتم عدد فيما يظهر (قوله يعني الخ) مفاده أنه مستثنى مما

قبل الكاف وما بعدها والجاري على القاعدة أنه مستثنى عما بعد الكاف (قوله إلا أن تزني بعد اللعان) أي وقبل الاستلحاق (قوله بعد أن لا عن فيه كقاذف عفيف) هذا مما يعين رجوعه لقوله كاستلحاق الولد فقط فلا يظهر قوله قبل بعد العدة أو استلحق المفيد أنه راجع لما قبل الكاف وما بعدها (قوله وأعلم بحده) أي بموجب حده (قوله أما لو حذر أو لا الخ) أي إذا حذر فلان أولا وكذا لو حذر للزوجة فإنه يسقط عنه حده للرجل قام أو لم يقم (قوله يدخل فيه) أي في حده وقوله ثبت قبله أي موجب قبل الحد وقوله من قام ومن لم يقم الذي قام كالرجل المذوف والذي لم يقم كالمرأة إذا لم تقيم بذلك (قوله ولو بلغ الإمام على المشهور) بمعنى أن للشخص أن يعفو أن أراد الستر ولو بلغ الإمام على المشهور خلافا لمن يقول أن أراد الستر فلا عفو بعد بلوغ الإمام وبهذا الحل لا ينافي قوله أي يجب على الحاكم (قوله وحكم الأعلام الوجوب) كذا في عب فإنه قال وظاهر نقل ق أن أعلامه واجب وأن الوجوب متعلق بالحاكم وهو ظاهر أن علم بذلك ويجري فيه قوله وبعد أن أراد ستره فان علم

مائه في قناة ذكره فيخرج مع الوطء أما إن كان حصل منه بول بين الانزال والوطء الثاني الذي لم ينزل فيه فحملت زوجته من الوطء الثاني فإن له أن ينفي الولد ويلاعن فيه معتمدا في ذلك على عدم الانزال لأن البول لا يبقى معه شيء من الماء (ص) ولا عن في الحمل مطلقا (ش) هذا شروع منه في بيان الزمن الذي يمكن فيه اللعان لنفي أو رؤية والمعنى أن اللعان لنفي الحمل لا يتقيد بزمنه يكون المرأة في العصمة أو مطلقة كان الطلاق بائنا أو رجعا خرجت من العدة أولا كانت حية أو ميتة اللهم إلا أن تجاوز أقصى أمد الحمل فإن الولد لا يلحق به حينئذ ولا يعارض قوله فيما مر أو لمدة لا يلحق فيها الولد لقلة أو كثرة من أنه يلاعن لأنها هناك زوجة وهنا ليست في العصمة (ص) وفي الرؤية في العدة وإن من يائن (ش) يعني أن من طلق زوجته ثم ادعى أنه رآها تزني فإن كانت الرؤية ودعواها في العدة سواء كانت من طلاق بائن أو رجعي فإنه يلاعن ولو انتقضت العدة لأن عدة الطلاق البائن من توابع العصمة وأخرى لورعي من في العصمة وإن كانت الدعوى بعدها أنه رأى فيها فإنه لا يلاعن فقوله وفي الرؤية أي ولا عن بسبب أو لاجل دعوى الرؤية للزنا وقوله في العدة صفة للرؤية متعلقة بكون خاص أي الرؤية المدعاة في العدة أي أغايب لا عن إذا ادعى في العدة أنه رأى فالمسائل ثلاث أحدها أن يدعى في زمن العدة أنه رأى فيها وهذه يلاعن فيها وبعد ما الثانية أن يدعى بعدها أنه رأى بعدها يلاعن فيها الثالثة أن يدعى بعدها أنه رأى فيها وهذه لا يلاعن لها أيضا (ص) وحدها كاستلحاق الولد (ش) يعني أن من طلق زوجته طلاقا بائنا أو رجعا وانتقضت عدته ثم ادعى أنه رآها تزني فإنه يحد وكذلك يحد إذا استلحق من نفاه بلعانه لأنه كذب نفسه فيما رماها به ويلحق به وقوله (إلا أن تزني بعد اللعان) يخرج مما قبله يعني أن المرأة إذا زالت عفتها بان زنت بعد اللعان فلا حد على الزوج إذا رماها بزنا بعد العدة أو استلحق الولد بعد أن لا عن فيه كقاذف عفيف فلم يحد له حتى زنى المذوف (ص) وتسمية الزاني به أو أعلم بحده (ش) أي وحد لا جنبي مع اللعان للزوجة في تسمية الزاني بها كقوله رأيت فلانا يزني بك ولا يخلصه من الحد فلان لعانه إذا تقدم أمالو حذر أو لا سقط عنه اللعان لأن من حذر لم يحد يحد في كل حدثت قبله من قام ومن لم يقم ولم يسمه لا حد وكفاه اللعان كقوله رأيت رجلا يزني به أو أعلم من سماه بحده بان يقال فلان قد فلك بامرأته لأنه قد بعترف أو يعفو لارادة الستر ولو بلغ الإمام على المشهور وحكم الأعلام الوجوب أي يجب على الحاكم أن يعلم من سماه على القول بأنه حق لا دعي وهو المشهور وقيل ندبا (ص) لا أن كرر قذفها به (ش) يعني أن من لا عن زوجته ثم بعده رماها بما رماها به أولا فإنه لا يحد له فإن قيل ما الفرق على هذا بين ما قاله في حد القذف إذا قذف شخص شخصا فحده ثم قذفه ثانية فإنه يحد له على الأصح قيل الفرق ما قاله ابن الكاتب أن أحد المتلاعنين كاذب إلا أن لا ندري من هو منهم - ما فإذا قال الزوج ما كنت إلا صادقا فإنا لا نحد له إذا علمه كان صادقا والقاذف إنما يحد تكذيبا له

فإذا به عدلان فالظاهر وجوب إعلامهما المذوف أيضا انتهى (قوله لا أن كرر قذفها به) انظر هل تحصل المغيرة بالاضافة لشخص غير من أضيف له الزنا به قبل الحد كزنيته بزيد ثم قال بعمر وهو الظاهر بدليل أنه لو قذفها بما هو أعلم بعد الخاص فإنه يحد وكذا الاختلاف المكان كزنيته بفرجك بعد لعانه في كزنيته بدبرك أو عكسه (قوله قيل الفرق ما قاله ابن الكاتب الخ) في هذا الفرق شيء لأنه كما أن أحد المتلاعنين كاذب كذا واحد من القاذف والمذوف له فإذا قال بعد الحد ما كنت إلا صادقا فلا يحد إذا لعنه كان صادقا (قوله والقاذف إنما يحد تكذيبا له) قد يقال والملاعن إنما يطلب منه اللعان لكونه قد كذبه ولو صدقناه لما طلبنا منه

اللعان والاحد (أقول) الاولى في الفرق أن يقال لما كان بين الزوجين من الاختلاط الموجب لعلم كل منهما حال صاحبه اكتفى الشرع في قذف الزوج لزوجته باللعان ولم يوجب الحد ومن أثرد ذلك عدم الحد بقذفها نائبا عما قذفها به أولا (قوله كأربعة شهود) قدح في ذلك بأنه يقتضي عدم حد قذفها ولو أجنبيا وعدم حد زوجها اذا قذفها بغير ما قذفها به أولا (قوله لان كلامه يصدق الخ) بعيد من ظاهر اللفظ (قوله الميت) وأما ان استلحقه في صحته ورثه مطلقا واستلحقه له في مرضه كاستلحقه له بعد موته (قوله في سدس المال) كذا في نسخته والمعنى ولو أتى بشاركتها الاب يأخذ سدس المال فرضا (قوله ومن يده يأخذ) أي سلمه له ابن عرفة واعتمده (قوله قال المؤلف والذي ينبغي الخ) لا ينبغي أن اعتماد الاطلاق بقوى أن لا يلتفت (١٢٩) للثمة (قوله وانظر نصه وما زيد عليه

في الشرح الكبير) حاصل كلام ابن غازی أن النقول مصرحة بالنعميم قال الشيخ سالم يمكن أن تكون تلك الانتقال في الحاق لافي الارث الذي كلامنا فيه انتهى قال عجم وفيه بحث والحاصل أن الخطاب ارتضى تعقب ابن غازی ونقل في باب الاستلحاق عن نوازل محققين ما يشهد له لكن قد يقال بوجود ما ذكرناه عدم لان اسلام الكافر وعق العبد بعد الموت لا يوجب له ميراثا (قوله خوف انقشاشه) تعليل للنفي أي ان القول بالتأخير لاحتمال لا نقول به ولذلك لا يعد من العذر تأخير الاحتمال كونه ربحا في نفس ولا يؤخر أي لانه لو أخر للوضع لربما انفس الجمل (قوله وان وطئ الخ) لا ينبغي أن المصنف احتوى على ربع صور وطئ بعد علمه بوضع أو جمل وهاتان صورتان أخر بعد علمه بوضع أو جمل وهاتان صورتان والأربع ليست في اللعان للرؤية لما ساقى آخر العبارة وزاد الشارح واحدة وهي الخامسة المشار إليها بقوله اذا أقربانه وطئ بعد رؤيته أي ويكون اللعان في ذلك للرؤية فقول الشارح في الصور الخمس

فإذا قال كنت صادقا فهو كالقذف المبتدأ فوجب أن يحد تارة أخرى وقيل ان الملاعن أيمانها كأربعة شهود أقامها على قذفه بخلاف الاجنبي واحتراز بقوله به عما اذا قذفها بأمر آخر أو بما هو أعم فانه يحد فالاول كأن يقذفها نائبا بنفي النسب بعد أن قذفها بالزنا والثاني كقوله أنت تزني مع كل الناس بعد أن قال لها زنت مع فلان أو شخص ولا بد أن نتجوز في قول المؤلف به فنقول بعينه كما قال ابن الحاجب لان كلامه يصدق بما اذا قذفها به مع غيره لانه يصدق عليه انه قذفها بما قذفها به أولا اذا لخص داخل في الاعم فلذلك تورك ابن غازی عليه (ص) وورث المستلحق الميت ان كان له ولد حرم مسلم أو لم يكن وقيل المال (ش) يعني أن الاب اذا نفي ولده ولا عن فيه ثم مات الولد عن مال ثم استلحقه أبوه فان الاب يحسد ويلحق به الولد ويرثه بشرط أن يكون للولد الميت ولد حرم مسلم ولو أتى بشارك الاب في سدس المال أو لم يكن له ولد كذلك بان عدم رأسا أو وجد لا على الصفة بل عسدا أو نصراني ولكن قل المال الذي يحوز المستلحق أو الباقي بالتعصيب فيرث أيضا لضعف الثمة كما ذكره أبو ابراهيم الاعرج ومن يده يأخذ ابن عرفة قال المؤلف والذي ينبغي أن تتبع التهمة فقد يكون السدس كثيرا فينبغي أن لا يرثه ولو كان للميت ولد وقد يكون المال كله يسيرا فينبغي أن يرثه وان لم يكن له ولد انتهى فقوله وورث المستلحق بكسر الحاء المستلحق بفتح الحاء الميت ان كان له أي للمستلحق بالفتح ولد أو ولد ولو لم يتنا على ظاهرها وقد توزع المؤلف في التقييد بالحريه والاسلام فانظره في ابن غازی وانظر نصه وما زيد عليه في الشرح الكبير * ولما قدم أنه لا بد من تعجيل اللعان في نفي الجمل ولا يؤخر للوضع خوف انقشاشه بقوله بلعان مجمل تسكلم على ما يمنع اللعان في الرؤية ونفي الجمل فقال (ص) وان وطئ أو أخر بعد علمه بوضع أو جمل بلا عذر امتنع (ش) يعني أن الزوج اذا أقربانه وطئ بعد رؤيته أو علمه بوضع أو جمل أو أخر لعانه بعد علمه بوضع أو جمل اليوم واليومين بلا عذر في التأخير امتنع لعانه في الصور الخمس ولحق به الولد وبقيت زوجة مسلمة أو كتابية وحده للمسلمة وليس من العذر تأخيرها لاحتمال كونه ربحا في نفس خلافا لابن القصار والمانع في الرؤية الوطء لا التأخير * ولما انتهى الكلام على حكم الملاعن والملاعنة وعلى ما يعتمد عليه الملاعن في لعانه شرع تسكلم على صفة اللعان فقال (ص) وشهد بالله أربعاً رأيتها تزني (ش) اعلم أنه تارة بلاعن لرؤية الزنا وتارة بلاعن لنفي الجمل والكلام الآن للاول والمعنى أن الزوج اذا لاعن لرؤية الزنا بأن قال رأيتها تزني فانه يقول أربع مرات أشهد بالله الذي لا اله الا هو رأيتها تزني ويقول ذلك في كل عين قاله ابن الموارز أي يزيد هذا

(١٧ - ختبي رابع) الآن أربعة متعلقة باللعان لنفي الجمل وهي التي في المتن والتي زادها الشارح في اللعان للرؤية والحاصل أنه يفهم من قوله بوضع أو جمل انه في نفي الولد أو ما في الرؤية فان وطئ بعد دعواه امتنع لعانه وان لم يطأ فلا يضره وله القيام وان طال ولو قال المصنف وان أخر مع علمه بوضع أو جمل بلا عذر امتنع كوطئه وان برؤيته لكان أحسن فتدبر قوله والمانع في الرؤية الوطء (قوله اليوم واليومين) كذا في المدونة وقال بهرام يريداً وأكثر (قوله في الصور الخمس) هي قوله اذا أقربانه وطئ بعد رؤيته أو علمه بوضع أو جمل هذه ثلاثة وقوله أو أخر لعانه الخ صورتان (قوله حكم الملاعن الخ) أي الاحكام المتعلقة بالملاعن والملاعنة (قوله أربعاً) الاولى تأخره بعد قوله رأيتها تزني ليكون التكرار أربعاً للصيغة بتمامها لا للشهادة بالله فقط (قوله أي يزيد هذا الخ) المشار له بقوله الذي لا اله

الاهو وكلام ابن المواز ضعيف والمعتمد عدم الزيادة (قوله وصدر بعض الشراح) وهو المعتمد (تنبيه) يقول الاعى لعلمتها وتيقنتها وكما لا يشترط على المعتمد الذي لا اله الا هو ولا يشترط زيادة عالم الغيب والشهادة ولا زيادة البصير كالسرود في المسحلة ولا بد من موالة الخمسة قبل بدايتها وظاهره انه لا يزيد وانى لمن الصادقين وفي الارشاد يزيد في كل مرة وهو قول ابن القاسم وهو اقعده بنظاها والآية (قوله وهو المشهور) انظر على المشهور لوقال ما هذا الجمل منى هل يعيد الايمان أو يكتفى به بعد الوقوع (قوله فانه لا يلزم من قوله زنت كون الجمل من غيره) أى وقصده كون

(١٣٠)

الجل من غيره ولا يلزم من كونه من غيره زناها أى فكيف بقول لزنت مع

في كل مرة على قوله أشهد بالله وحكام ابن شاس والمتيطى وصدر بعض الشراح بانه يقتصر على لفظ أشهد بالله فقط وحكى قول ابن المواز بعده وانظر الكلام في هذه المسئلة في الشرح الكبير (ص) أو ما هذا الجمل منى (ش) يعنى أن اللعان اذا كان لاجل نفي الجمل فانه يقول أربع مرات أشهد بالله الذى لا اله الا هو ما هذا الجمل منى عند ابن المواز وهو خلاف مذهب المدونة من أنه يقول لزنت وهو المشهور قال في التوضيح انظر فانه لا يلزم من قوله زنت كون الجمل من غيره انتهى ولا يلزم من كونه من غيره زناها لانه يحتمل أنه من وطء شبهة أو غصب لكن وجه ما فهمنا اننا شدد عليه بان يحلف لزنت لاحتمال أن يسكن فيتمقرر النسب والشارع متشوق له (ص) ووصل خامسة تبليغنة الله عليه ان كان من الكاذبين أو ان كنت كذبتا (ش) يعنى أن الرجل يقول في خامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين أو ان كنت كذبتا أى كذبت عليها يعنى أنه مخير والاحب لفظ القرآن ومن اعتقل لسانه قبل اللعان ويرجى زواجه عن قرب انتظر ثم ان قوله ووصل الخ متعلقه محذوف أى بشهادته الاربع وقوله بلعنة الله عليه صفة لخامسة وهى صفة كاشفة أى يمينه الخامسة التى هى لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين لامتعلق بوصول أو حال منها أى خامسة كائنة بلعنة الله عليه الخ وهذا يوافق مذهب الرسالة ومختار الجلاب والمحققين من أنه لا يأتى بالشهادة فى الخامسة وهو المذهب (ص) وأشار الاخرى أو كتب (ش) فيها بلا عن الاخرى بما يفهم منه من اشارة أو كتابة وكذلك يعلم قد فقه انتهى وكذا يقال فى باقى أيمانه وما يتعلق بهما من نكول أو غيره وتكرر الاشارة أو الكتابة كاللفظ كما هو الظاهر ولو انطلق لسانه فقال لم أرد ذلك لم يقبل منه (ص) وشهدت ما رأيت أنى أو ما زنت (ش) تقدم الكلام على صفة لعان الزوج والكلام الآن على صفة لعان المرأة لاجل ابطال لعان الرجل وتقدم أن الرجل اذا لعن لرؤية الزنا يقول أشهد بالله رأيتها زنتى فتتردى ذلك بان تقول أشهد بالله الذى لا اله الا هو على ما مر ما رأيت أنى تقول ذلك كل مرة أو تقول ما زنت فى ردها الايمان فى نفي الجمل وما هنا مطابق لمذهب المدونة من أنه يقول فى اللعان انسى الجمل لزنت وهو خلاف ما مشى عليه المؤلف من أنه يقول فيه ما هذا الجمل منى كما هو المطابق له أن تقول هذا الجمل منى (ص) أوله كذب فيهما (ش) ضمير التثنية يرجع الى قوله لرأيتها زنتى أول لزنت فتتردى ذلك بقواها فى كل مرة أشهد بالله الذى لا اله الا هو قد كذب وتصل خامسة بغضب الله عليها ان كان من الصادقين ويصح فى ضمير التثنية أن يرجع الى لعان رؤية الزنا وإلى لعان نفي الجمل (ص) وفى الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين (ش) يعنى أن المرأة اذا

ان دعواه انما هى كون الجمل من غيره (قوله اننا شدد) الحاصل أن غرضه نفي الجمل الجامع كونه من وطء شبهة فلا تحذفه نفسه الا كونه يحلف على نفي الجمل لا على الزنا فلا تحذفه به نفسه لكونه بكره ذلك فتطلب منه اليمين بأنما زنت فينكحل فيثبت النسب لان الشارع متشوق له وهذا ظاهرى فى الطرف الثانى الذى هو قوله ولا يلزم من كونه من غيره زناها وأما فى الطرف الاول الذى هو قوله ولا يلزم من قوله زنت الخ أى لا يلزم من قوله زنت كون الجمل من غيره أى مع أن قصده انما هو كون الجمل من غيره ولا يلزم من الزنا ذلك فلا وجه لكونه يقول لزنت وحاصل الجواب أنه وان لم يلزم ذلك لكن نفسه تجذب الى كونه يقول ما هذا الجمل منى الجامع لوطء الشبهة ولا تجذب لكونه يقول لزنت فطاب منه أن يحلف لزنت لاجل أن يسكن فيثبت النسب وظهر أن قوله وجه ما فهمنا راجع للامرين (قوله من اعتقل لسانه) أى بعد الرمى وقبل اللعان (قوله متعلقه محذوف) كذا فى نسخة أى المتعلق به محذوف فيقرأ متعلق بفتح اللام ٣ (قوله وهى

صفة كاشفة) أى والباقى قوله بلعنة الله زائدة أى صفة كاشفة للخامسة أى مبينة لها أى الخامسة الموصوفة بانها لعنة الله والمراد المبينة (قوله لا متعلق بوصول) لانه لو كان متعلقا بوصول لا وهم أن يزيد ذلك مع ذكر الصيغة المتقدمة فى خامسته أيضا مع أنه لا يزيد على المذهب (قوله أو حال الخ) معطوف على قوله صفة (قوله أى خامسة كائنة بلعنة الله) أى ثابتة بلعنة الله أى خامسة فى حال كونها ثابتة فى هذا اللفظ من ثبوت العام فى الخاص والمنظورة لذلك الخاص والاقرب من هذا كله جعل الباء بالنصوير (تنبيه) انما كان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين يميناً لان التعاليق من الايمان على المذهب (قوله أول لزنت) لا يخفى أن المصنف لم يقل لزنت فلا يناسب هذا الجمل بل المناسب ما سبأقى آخر العبارة فافهم (قوله وتصل خامسة بغضب الله) أى المصورة بغضب الله الخ قول المحشى بفتح اللام بهامش الاصل اعله بكسر اللام اه

صفة كاشفة) أى والباقى قوله بلعنة الله زائدة أى صفة كاشفة للخامسة أى مبينة لها أى الخامسة الموصوفة بانها لعنة الله والمراد المبينة (قوله لا متعلق بوصول) لانه لو كان متعلقا بوصول لا وهم أن يزيد ذلك مع ذكر الصيغة المتقدمة فى خامسته أيضا مع أنه لا يزيد على المذهب (قوله أو حال الخ) معطوف على قوله صفة (قوله أى خامسة كائنة بلعنة الله) أى ثابتة بلعنة الله أى خامسة فى حال كونها ثابتة فى هذا اللفظ من ثبوت العام فى الخاص والمنظورة لذلك الخاص والاقرب من هذا كله جعل الباء بالنصوير (تنبيه) انما كان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين يميناً لان التعاليق من الايمان على المذهب (قوله أول لزنت) لا يخفى أن المصنف لم يقل لزنت فلا يناسب هذا الجمل بل المناسب ما سبأقى آخر العبارة فافهم (قوله وتصل خامسة بغضب الله) أى المصورة بغضب الله الخ قول المحشى بفتح اللام بهامش الاصل اعله بكسر اللام اه

لا يخفى أن أن بالتشديد تدخل على الاسم الذي هو المصدر وأما الفعل فلا تكون أن فيه إلا مخففة من الثقل وظاهر هذا أني بان
 يأتي بها مفتوحة حكاية لما في الآية (قوله بغير لفظ أن كافي الجلاب) أي ليس شرطاً بل أولى كذا يفيده شرح عب (قوله ويصح الخ)
 هذا هو المناسب كما تقدم وقول المصنف فيها ما متعلق بمحذوف جزاء على هذا المعنى الأخير والتقدير يقول فيهما أو ما على الوجه المتقدم
 فظاهر شارحنا أنه كذلك لأنه اقتصر أي الشارح على قوله لقد كذب ولم يقل في قوله رأيته أتزني الخ ولا مانع من تعلقه عليه بكذب تأمل
 (ثم أقول) أن الأقرب الأول أي اقرب مرجع الضمير والتصريح بدعي ما تقدم من البحث (تنبيه) هل الصيغة الأولى التي هي قوله
 ما رأيته أوزني أو ما زنت أفضل كما يشعر به الجلاب أو الثانية التي هي قوله لقد كذب موافقة القرآن (قوله إنما يحلف أولاً المدعى عليه)
 أي ثم يحلف المدعى أن نكل المدعى عليه كما هو في دعوى التحقيق (قوله فانه مدع) وتكون المرأة مدعى عليها وقوله ومدعى عليه
 وتكون المرأة مدعية فالخاصل أن كل واحد منهما مدع ومدعى عليه (قوله ولذلك يحلف هو الخ) لف ونشر مستوش فقول يحلف هو
 ناظر لقوله ومدعى عليه وقوله المرأة ناظر لقوله ومدع أي وذلك (١٣١) الحلف من حيث أنه مدعى عليه للمائبين أن كل واحد
 مدع ومدعى عليه وقوله وبدي

التعنت تقول في خامسة غضب الله عليها أن كان زوجها من الصادقين فيأمرها به بغير لفظ أن
 كافي الجلاب وفي المدونة أن ويصح قراءة غضب بالفعل وبالمصدر فإن قيل لم خولفت القاعدة
 في المبين هنا وفي القسامة لأن الزوج وأولياء المقتول مدعون والقاعدة أنه إنما يحلف أولاً
 المدعى عليه قيل أما الملتعن فانه مدع ومدعى عليه ولذلك يحلف هو والمرأة وبدي بالمبين لأنه لما
 قد فهاط اليه بحجة فاحتاج لذلك أن يحلف إذ صار مدعى عليه الحد وأما أولياء المقتول فهم
 مدعى عليهم حكما وإن كانوا مدعين في الصورة فإن المدعى عليه من ترجح قوله بجهوده وأصل
 وهم كذلك إذ ترجح قولهم باللوث (ص) ووجب أشهد واللعن والغضب (ش) يعني أنه يجب على
 كل واحد من المتلاعنين أن يقول في كل عين أشهد بالله فلا يؤبدله بالحلف أو أقسم ونحوه لم يجزه
 وكذلك يتعين لفظ اللعن في خامسة الرجل لأنه مبعد لاهله ولولده فناس به ذلك لأن اللعن معناه
 البعد ويتعين لفظ الغضب في خامسة المرأة لأنها مغضبة لزوجها ولا هله ولربها فناس بها ذلك
 ولا يجزئ لو أبدل الرجل اللعنة بالغضب أو المرأة الغضب باللعنة (ص) وبأشرف البلد (ش)
 يعني وبما يجب أن يكون لعنهما في أشرف البلد لأن ذلك مقطع للعق ولأن المقصود من
 اللعان التخويف والتغليظ على الملاعن وللوضع حظ ولذا كان لعان الذميمة في كنيسة
 واليهودية في بيعة فالمراد بالأشرف بالنظر للعالم (ص) وبحضور جماعة أقلها أربعة (ش)
 يعني وكذلك يجب أن يكون لعانهم بحضور جماعة أقلها أربعة لنظر شعيرة الإسلام لأن هذه
 شعيرة من شعائر الإسلام وأقل ما تظهر به تلك الشعيرة أربعة لا احتمال لنكول أو إقرار لأن
 ذلك يثبت بأثنين (ص) ونذب أثر صلاة (ش) أي إيقاع اللعان أثر صلاة وروى ابن وهب وبعد
 العصر أحب إلى (ص) وتخويفهم ما وخصوصا عند الخامة والقول بأنهم أوجبوا العذاب
 (ش) يعني وبما يندب للإمام أن يخوف المتلاعنين بأن يقول لكل منهما من سمانب إلى الله تعالى
 وبذكرهما أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فإن أحدهما كذب بلا شك وخصوصا

بالمبين جواب عما يقال إذا كان
 كل منهما مدعى عليه يطالب بالحلف
 فلم يبدئ بالمبين وهذا التوجيه
 لا يظهر لأنه لا يفيد الاوجه المبين
 عليه لا تبدئها مع أن كلامه في
 علة التبدئة فتدبر (قوله فهم مدعى
 عليهم حكما) الأولى أن يقول حقيقة
 (قوله بجهوده) كدعوى شخص
 على آخر ودعوى أو عارية فيدعى
 ردها له فدعى الرد هو المدعى عليه
 لما عهد في الشرع أن الراد لا يحتاج
 إلى إقامة بينة وقوله أو أصل أي
 يذكره من أفراد اللوث الذي
 ذكره الشارح بقوله ترجح قولهم
 باللوث وسيأتي أن من جملة أمثلة
 اللوث أن يشهد شاهد واحد على
 القتل (قوله ووجب أشهد الخ)
 كل من أشهد واللعن والغضب
 واجب شرط (قوله لا ندب بعد لاهله)
 أي الذي هو الزوجة (قوله ولولده)

أي الذي نفاه (قوله وبأشرف البلد) وهو الجامع فلا يعتبر رضاها أو أحدهما بدونه وهو واجب شرط (قوله مقطع للحق) أي مثبتة
 أي على أنه من أقطع أو محلل قطع الحق أي إثباته فهو اسم فاعل أو اسم مكان على أنه من قطع (قوله ولأن المقصود من اللعان) هذا
 التعليل في المعنى تبين للتعليل الذي قبله فتدبر (قوله وللموضع حظ) أي نصيب من ذلك أي له دخل في ذلك (قوله أقلها أربعة) أي
 من أشرف الناس (قوله شعيرة) أي خصلة من خصال الإسلام (قوله لأن ذلك) أي النكول والإقرار هذا ما رجحه اللقاني ومقابله
 أن النكول والإقرار لا يثبت إلا بأربعة كالرؤية (قوله وبعد العصر أحب إلى) سحنون وبعد هاسنة لأن ذلك وقت يجتمع فيه ملائكة
 الليل وملائكة النهار لأنه عليه الصلاة والسلام كان يعظمه (فان قلت) هذا القدر موجود في صلاة الصبح (قلت) صلاة الصبح وقت
 نوم وليس وقت تصرف (قوله وتخويفهم) ابتداء قبل الشروع في اللعان عند الأولى وعند الشروع في الثانية وعند الشروع في الثالثة
 وعند الشروع في الرابعة والمراد وعظا (قوله أن عذاب الدنيا) وهو حد القذف بالنسبة للرجل وحد الزنا بالنسبة للمرأة (قوله
 وخصوصا) أي وأخص الوعظ عند الخامسة خصوصا كذا قال ابن الحاجب قال ابن عرفة لا أعرف كونه عند الخامسة وعزاه

عياض الشافعي (قوله بمعنى ان الله الخ) أي لا يعني أنها الموجبة لان الموجب هو الله تعالى (قوله وبمعنى أنها متممة الخ) لا يخالف الذي قبله وذلك لان بتتميم الايمان يحصل العذاب (قوله والمراد بالعذاب الخ) أي فتكون خامسة الرجل موجبة ذلك العذاب على المرأة ثم لا يخفى أن الرجم في المحصنة والجلد في غيرها (قوله وعلى الرجل الخ) لا يخفى أن الذي يكون على الرجل انما هو الجلد فقط الذي هو حد القذف ومن المعلوم أن حد القذف انما يكون عند نكوله (قوله على القول) وأما على القول بالعادة فالموجب للحد عليه نكوله لانها لا تخالف ببقية شيء وهو أن مقتضى قوله وتخويفهما على ما فسر به أن يكون ذلك العذاب عذاب الآخرة لا عذاب الدنيا وكان المعنى المحفوظ هما على ما قاله الشارح في أن المراد بالعذاب عذاب الدنيا انه اذا كانت الخامسة توجب عذاب الدنيا فالاولى تركها لما فيها من المشقة على صاحب فيعقبا العقاب الاعظم على تقدير عدم صدقها (قوله سواء حلفت المرأة كما يخلف الرجل) أي من كونه لم يخلف على التكذيب أو حلفت كما تخلف هي أي من كونها تخلف على تكذيبه ألا ترى الى قول الشارح أو حلفت كما تخلف هي فقالت أشهد بالله انه لمن الكاذبين فقد صرحت بتكذيبه بخلاف الاول وليس صريحاً في التكذيب وان استلزمه وبعبارة التوضيح تدل على ذلك ونصه قال في البيان والخلاف انما هو (١٣٣) اذا حلفت المرأة أولاً كما يخلف الرجل لا على تكذيب أيمانها فقالت أشهد

بالله اني لمن الصادقين ما زنت وان حلفت هذا منه وقالت في الخامسة غضب الله على ان كنت من الكاذبين به هذا قال ابن القاسم بلعن الرجل فيقول أشهد بالله انه لمن الكاذبين ولقد زنت وما حلفت هذا مني ويقول في الخامسة لعنة الله على ان كانت من الصادقين وأما ان حلفت المرأة أولاً فقالت أشهد بالله انه لمن الكاذبين وقالت في الخامسة غضب الله على ان كان من الصادقين فلا اختلاف بين ابن القاسم وأشهب في إعادة المرأة (قوله وقالت في الخامسة غضب الله على ان كنت من الكاذبين) الذي في تن وغيره لعنة الله على ان كنت من الكاذبين قال عجم قلت ولا يخفى أن الذي

عند الخامسة ونذب القول لكل منهما بأن الخامسة موجبة للعذاب أي هي محل نزوله بمعنى ان الله تعالى بمقتضى اختياره رتب العذاب عليها أو بمعنى أنها متممة للايمان والمراد بالعذاب الرجم أو الجلد على المرأة ان لم تخلف وعلى الرجل ان بدأت قبله على القول بعدم أعادتها (ص) وفي أعادتها ان بدأت خلاف (ش) أي وفي وجوب إعادة المرأة ان بدأت بأيمان اللعان لتقع بعد أيمان الرجل وهو المذهب وهو قول أشهب كما لو حلف الطالب قبل نكول المطالب فلا تجزئ واختير وصحح وعدم أعادتها وهو قول ابن القاسم بخلاف وظاهره ان الخلاف سواء حلفت المرأة أولاً كما يخلف الرجل فقالت أشهد بالله اني لمن الصادقين ما زنت أو ان حلفت في الخامسة غضب الله على ان كنت من الكاذبين أو حلفت كما تخلف هي فقالت أشهد بالله انه لمن الكاذبين وقالت في الخامسة غضب الله على ان كان من الصادقين فلا اختلاف في أعادتها لانها حلفت على تكذيبه وهو لم يتقدم له يمين ثم انه على القول بالعادة يتوقف تأييد حرمتها على إعادة وعلى القول بعدمها يتأيد بحرمها بلعان الرجل بعدها (ص) ولا غنت الذميمة بكنيسة (ش) أي ولا غنت الذميمة بالمكان الذي تعظمه ولو قال بموضع تعظمه لكان أولى فتلاعن النصرانية بكنيسة واليهودية ببيعتها والمجوسية ببيت نارهم وللزواج الحضور معهم ولا تدخل هي معه المسجد (ص) ولم تجبر (ش) أي الذميمة على الاتعان بكنيسة هكذا فقرر بعض وقرره بعض على أنها لا تجبر على الاتعان لكن فيه نوع تكرار مع قوله (ص) وان أبت أدبت ورتب للمتها (ش) أي وان أبت الذميمة من

يخالف فيه الرجل أو تخالفه انما هو الخامسة فقط وأما ما قبلها فهي موافقة فيه للرجل قطعاً
سواء بدأت قبله أم لا لكن تقدم أنه لا يلزم الرجل أن يقول اني لمن الصادقين كما يفيد كلام المدونة وكذا لا يلزمها أيضاً بل ظاهر المدونة أنه لا يطلب منها ذلك (قوله بخلاف الخ) عبارة عب بعد هذه العبارة كذا العجم والشيخ سالم وانظر كيف يقال خلافاً ويقدم ظاهر المصنف على تقييد امام المذهب ابن رشد (قوله أي ولا غنت الذميمة) زوجة المسلم أو الكافر وترافعا اليها وكذا المجوسية زوجة المجوسي ترافعا اليها وبعبارة أخرى وصورة ملاعنة المجوسية أن يكون أسلم زوجها وظهرت حاملاً فلا ملاعنتها ولو بعد المفارقة لان الملاعنة لنفي الحمل لا تنقيد بكون المرأة في العصمة ولا في العدة (قوله لكان أولى) أي لكونه أشمل كما هو ظاهر لان الكنيسة ليست لكل ذميمة (قوله وللزواج الحضور معهم) كذا في عجم وفي عبارة ويجبر الزوج المسلم في الحضور مع الذميمة وبلعانها ينقطع نكاحها (قوله أي الذميمة على الاتعان بكنيسة) فيه انه قد تقدم ان كونه بأشرف البلد واجب شرط فلعل هذا ضعيف (قوله هكذا فقرر بعض) فيه انه قد تقدم أن اللعان في أشرف البلد واجب فقضيته أنها لا تجبر إلا أن يقال هذا يحمل الاشرف على خصوص الجامع أو وجوباً لا يقتضي الجبر وسحر (قوله وقرره بعض على أنها لا تجبر على الاتعان) أي لانها لو أقرت بالزنا لم تحسد (قوله نوع تكرار) انما كان فيه نوع تكرار لان مدلوله ظاهر الادب مع آياتها لكن يتضمن عدم الجبر

(قوله لاحتمال الخ) فلا يمنعون من رجحان كذا ويرونه (قوله والماله الخ) حاصله أن الأحكام من حيث أنشأها الله تعالى يقال لها شريعة ومن حيث أنها تتبع دينها يقال لها دين ومن حيث أنها على وتكتب يقال لها ملة (قوله ولعله ثلاثية وهم أنها تجبر لحق الزوج) لا معنى لتلك الحقيقة (فان قلت) أنها إذا لا عنت تفيد أنه ليس ابن زنا فيكون تهميدا لاستلحاقه وصحة نسبه (نقول) استلحاقه وصحة نسبه باستلحاقه لا عنت أم لا وحرر (قوله وسياق في أول القذف الخ) قال عجم ولكن ما هنالك هو الرأى جميع لأنه نص المدونة ولا بن عرفة أنه خلاف المعروف وعلى هذا ففي المدونة قولان باللعان في التعريض وهو الموافق لما ذكره الشارح عند قوله أن قذفها ابن زنا الخ أن في اللعان بالتعريض قولين في المدونة وغيرهما انتهى وتقدم عن الشيخ أحمد الزرقاني أن التعريض منه ما فيه اللعان وهو القريب من الصريح ومنه ما لا لعان فيه وهو البعيد منه وإن في كلام عياض ما يدل على ذلك وعليه فليس في المدونة خلاف في التعريض انتهى عجم (قوله وتلاعنا الخ) ويخالف الزوج في الغضب لقد غصبت وفي الاشتباه (١٣٣) لقد غابت أو وطئت بشبهة ولا يخالف لقد

زنت لأنه يدعى أنها غصبت أو وطئت بشبهة ولم يثبت وثرة لعانه نفي الولد عنه وثرة لعانته نفي الحد عنها (قوله ولم يظهر) هو أعظم لأن الثبوت بالبينة والظهور ولو بالأشاعة أو القرينة فالأولى الاقتصار على الثاني (قوله ما زنت ولقد غلبت) هذا وتقول في لعانها إذا صدقته في دعوى وطء الشبهة ما زنت ولقد غلبت وأما في دعوى الغضب فتقول ما زنت بحال وأما إن كذبت فتقول ما زنت بحال فيهما فإن نكلت عن اللعان رجحت فيما إذا صدقته انتهى (قلت) ولا يظهر فرق بين دعوى الغضب والشبهة فعبارة عب أحسن ونصه أو صدقته على أنها وطئت غصبا أو شبهة ولم تثبت ما ذكر من غصبها أو شبهة بالبينة ولم يظهر للجيران فأنهما يتلاعنان وتقول الزوجة في لعانها أشهد بالله الذي لا اله الا هو ما زنت ولا أطعت ولكن غلبت وإني لمن الصادقين وتقول في خامسها غضب الله عليها إن كانت من الكاذبين قال محمد ويفرق بينهما وإن نكلت رجحت (فرع) إذا نكل الزوج عن اللعان مع ثبوت الغضب بالبينة أو تصادقا عليه لم يحسد وكذلك إذا ادعاه وأنكرته لأن محمل قول الزوج محمل الشهادة لا محمل التعريض قاله محمد وغيره (ص) والالتعن فقط (ش) أي وإن ثبت غصبها أو ظهر بأمر من الأمور فإنه يلزم فقط دونها لأنهم يقول يمكن أن يكون من الغاصب وإن نكل الزوج لم يحسد (ص) كصغيرة نوطاً (ش) التشبيه في أنه يلزم وحده ولا تلزم زوجته

اللعان أدبت لأذا بها الزوجها وأدخلها التلبيس في نسبه وهذا هو الفرق بينها وبين الصغيرة التي توطأ فأنه الاتلاعن بل بلاعن الزوج فقط ولا تؤدب إن أدبت والجامع بينهما أن كلا لا يحسد لأقراره وقوله وردت للمتها أي ردت بعد تأديبها لحكام ملتزم الاحتمال تعاقب حدها عندهم بنكولها أو أقرارها والملة الدين والشريعة فان قيل على الاحتمال الثاني لك أن تقول اللعان لا يجبر أحد عليه فمافائدة التعريض له في الذممة ولعله ثلاثية وهم أن الذممة تجبر لحق الزوج (ص) كقوله وجدته مع رجل في لحاف (ش) يعني أن الرجل إذا قال في حق زوجته وجدتها مع رجل مضاجعة له أو متجردة معه في لحاف ولا يبنية له فإنه يؤدب ولا حد عليه ولا يلاعن فالتشبيه في الأدب ولو قاله لأجنبية لحده فيه وعليه فيعابا بها ويقال قذف لأجنبية لا يحسد فيه الزوج ولا لعان وبعبارة ما ذكره المؤلف هنا يفيد أن تعريض الزوج بالقذف ليس كتصريح به وسياق في أول القذف ما يفيد خلافه (ص) وتلاعنا إن رماها بغضب أو وطء شبهة وأنكرته أو صدقته ولم يثبت ولم يظهر وتقول ما زنت ولقد غلبت (ش) يعني إن الزوج إذا قال لزوجته أنت زنت غصبا أو قال لها وطئت بشبهة مع زيد وسكنتي له لظنك أنه أياي ولم تصدقه زوجته على ذلك وأنكرت الوطء جعلته في صورتين أو صدقته على أنها وطئت غصبا أو وطئت بشبهة ولم يثبت الغضب بالبينة ولم يظهر للجيران فأنهما يتلاعنان وتقول الزوجة في لعانها أشهد بالله الذي لا اله الا هو ما زنت ولا أطعت ولكن غلبت وإني لمن الصادقين وتقول في خامسها غضب الله عليها إن كانت من الكاذبين قال محمد ويفرق بينهما وإن نكلت رجحت (فرع) إذا نكل الزوج عن اللعان مع ثبوت الغضب بالبينة أو تصادقا عليه لم يحسد وكذلك إذا ادعاه وأنكرته لأن محمل قول الزوج محمل الشهادة لا محمل التعريض قاله محمد وغيره (ص) والالتعن فقط (ش) أي وإن ثبت غصبها أو ظهر بأمر من الأمور فإنه يلزم فقط دونها لأنهم يقول يمكن أن يكون من الغاصب وإن نكل الزوج لم يحسد (ص) كصغيرة نوطاً (ش) التشبيه في أنه يلزم وحده ولا تلزم زوجته

ويفرق بينهما ما وإن نكلت رجحت (قوله وتقول الزوجة) أي فيما إذا صدقته في دعوى الغضب أو الشبهة وأما إن أنكرت الوطء فأنها تقول ما زنت ويفرق بينهما وإن نكلت رجحت (قوله قال محمد ويفرق بينهما وإن نكلت رجحت) عبارة عجم فإن نكلت عن اللعان رجحت فيما إذا صدقته فإحدى إذا كذبتة اللعني الصواب أن لا لعان عليها إذا التعن لأنه إنما أثبت عليها بايمان غصبا أو وطء شبهة ووجه البساطي رجحانها حيث لم تلاعن بأنها اعترفت بالوطء غصبا أو شبهة فتركها اللعان بوجوب عليها الحد لأن من اعترف بالزنا على وجه الغضب أو الغلط لا يرتفع عنه الحد (قوله محمل الشهادة) وكأنه يقول أنا أشهد بأنك معذورة في وطئت غصبا (قوله والالتعن فقط) أي وإن لم يكن محل خوف ظهوره ولا يفرق بينهما لأنه إنما يفرق بينهما بتمام لعانها (قوله لأنها تقول الخ) فيه أن هذا موجود فيما إذا صدقته ولم يثبت فالأولى أن يقول دونها إن غصبها ثبت فعدم حلفها لا يوجب شيئا بخلاف ما إذا لم يثبت فعدم لعانها لا يوجب رجحانها (قوله فإن نكل الزوج الخ) الحاصل أنه إذا نكل الزوج في ثبوت البينة أو التصديق فلا حد وهو ظاهر وأما إذا أنكرته ولم يثبت ونكل فلا حد لأن قوله وطئت غصبا أو شبهة مراده الشهادة لها بالعدول لأنه قد ذف لأنه يتسامح فيما بين الزوجين ما لا يتسامح في الأجانب

(قوله فان حلت فلا يلحق به) حاصله ان الموضوع انه ليست في سنن من تحمل والحاصل انها اذا كانت في سنن من لا تحمل فالحكم ما قاله من أنه يلتزم وحده فان حلت فلا يلحق به وتبقى له زوجة وأما اذا كانت في سنن من تحمل فله الملاءمة اتفاقا فان ادعى رؤية وهل يجب قولان ووقف فان ظهر حمل لم يلحق به ولا عنت هي أيضا فان نكحت حداثا البكر ولو لم تقم بحته حتى ظهر حملها وجب لعانها اتفاقا فان نكل حده ولحق به وان نكحت حداثا البكر والظاهر أنه يكتفي بالاول فيما لو لعنت قبل ظهور الحمل ثم ظهر بحيث يعلم انهم احين الملاءمة كانت بالغوا ولا يحتاجان للعان آخر انتهى الحمل أفاد ذلك عجم الا أن ذلك مشكل بانها اذا لم تكن في سنن من تحمل كيف يعقل حملها (قوله على ما في التوضيح) (١٣٤) راجع لقوله أو بعده (قوله ثم تلتمع المرأة بعده) هذا على تقدير

أن يكون بعد اقامة الحد فانه لا يكون الا بالجلد فقط (قوله بنكولها) أي بسبب نكولها وقوله والجلد عليها معطوف على قوله بنكولها وهذا لا يكون الا فيما اذا كان حدها بالجلد (قوله وان كان حدها الزجم) أي وبلا عن وحده (قوله على ما مر) أي قريبا (قوله وهو بعد الحكم بوجوب حد الراجع فقط) فان قلت قد تقدم انه اذا كان حدها بالجلد ولا عنت بعد اعانته انه يحسد الشهود فقط مع انه بعد الحكم والجواب أن ما تقدم وان كان بعد الحكم الا أن المرأة لا عنت بعد اعانته فليس فيما رجوع ولا تكون (قوله ولادية على الامام) أي في رجسه تلك المرأة (قوله لانه مختلف فيه) كان بعض الأئمة يكتفي في شهود الزنا بأربعة ولو كان أحدهم الزوج (قوله ويجري مثل هذا التوجيه حيث نكحت) أي مع نكوله أي في صورة الجلد وأما اذا حلف ونكحت فعدم حده لانه قد حقق عليها ما شهدوا به بنكولها والحد عليها والحاصل انه بدون ذلك يشكل كلامه فيقال

والمعنى انه اذا رضى زوجته الصغيرة بالزنا بأن قال رأيتها ترني والحال أن مثلها بوطأ فانه يلتزم وحده فان حلت فلا يلحق به سجنون وتبقى له زوجة لانه لا عنت لنتي الحد عن نفسه واحترز بقوله توطأ بما اذا كانت لا توطأ فان زوجها لا حد عليه ولا لعان لعدم لحوق المعرفة لها (ص) وان شهد مع ثلاثة التعتن ثم التعتن وحدها الثلاثة لان نكحت أولم يعلم بزوجيته حتى رجعت (ش) يعني لو شهد على امرأة بالزنا أربعة رجال أحدهم زوجها وعلمنا بالزوجية بينهما قبل اقامة الحد على المرأة أو بعده على ما في التوضيح فان زوجها يلمت عن أولم تلتمع المرأة بعده ثم يحسد الشهود للفساد وان نكحت فانه يسقط الحد عن الثلاثة لانه قد حقق عليها ما شهدوا به بنكولها والحد عليها وتبقى زوجة ان كان حدها بالجلد وان كان حدها الزجم بقيت على الزوجية ويرثها الا أن يعلم انه تعمد الزور ليقولها أو يقر بذلك فلا يرثها وكذلك لا حد على أحد من الشهود حيث لم يعلم بأن أحدهم زوج الابعدان رجها الامام وبلا عن الزوج فان نكل حد فقط ويرثها على ما مر وانما لم يحسد الثلاثة في حالة نكوله لانه كرجوعه وهو بعد الحكم بوجوب حد الراجع فقط ولادية على الامام لانه مختلف فيه فليس بخطا صريح ويجري مثل هذا التوجيه في عدم حد الثلاثة حيث نكحت فان قلت فافائدة لعانها بعد جلدها قلت تأييد حرمتها واجباب الحد على الثلاثة الشهود (ص) وان اشترى زوجته ثم ولدت لستة فكالامة ولا قل فكالزوجة (ش) لما ذكر أن ولد الحرة ينتفي بلعان وان ولدت لامة ينتفي بغير لعان ذكر هذه المسئلة مركبة من الحرية والامة والمعنى أن الشخص المتزوج بامسة اذا اشتراها ولم يست بظاهرة الحمل يوم الشراء ووطئها بعد الشراء ولم يستبرأ وولدت لستمه أشبهه بغير الوطء الحاصل من الشراء فلا ينتفي ولا لعان وهو ما أشار به بقوله فكالامة ولو استبرأها من وطئها بعد الشراء وولدت لستمه من يوم الاستبراء انتفي بلعان ولا عنت وان ولدت لاقل أو كانت ظاهرة الحمل يوم الشراء أو لم يظأها بعد الشراء فلا ينتفي عنه الابعان وهو ما أشار اليه بقوله فكالزوجة ان اعتمد على شيء مما مر اعتماده عليه ويمنع منه ما مر من تأخير أو وطئ بعد العلم به (ص) وحكمه رفع الحد والادب في الامة والذمية وإيجابه على المرأة المسلمة ان لم تلعن وقطع نسبه وبلعانها تأييد حرمتها (ش) اعلم أن ثمره اللعان ستة أشياء ثلاثة مترتبة على لعان الزوج أولها رفع الحد عنه في الزوجة الحرة المسلمة أو الادب في الزوجة الامة أو الذمية ثانيها إيجاب الحد على المرأة المسلمة ولو أمة أو الادب على الذمية ان لم تلعن لانها حينئذ كالصدقة

لا جريان أصلا ثم رد أن يقال اذا حلفت وحلف بعد جلدها قد أفاد أنه يحسد الثلاثة مع أنه بعد الحكم ففضية كونه ثالثها بعد الحكم أنهم لا يحسدون فحرم الما مقام (قوله بعد جلدها) لا يخفى انه يتصور أن يكون حدها بالجلد كالوقوف في الفاسد (قوله ولو استبرأها الخ) ظاهر الشارح أنم ليست داخلية في منطوق المصنف وليس كذلك بل يمكن دخولها في منطوقه وحاصل ذلك أنك تقول قوله فكالامة في كونه لا ينتفي ولا لعان عند اجتماع التيمود الاربعة وينتفي بغير لعان اذا وطئها بعد الشراء واستبرأها بعد وقول الشارح وان ولدت لامة ينتفي بغير لعان انما يأتي على هذه الثمانية المشار لها بقوله انتفي الخ ولذلك اقتصر بعضهم في حمل المتن عليها (قوله أو كانت ظاهرة الحمل الخ) أي ولو ولدت لاقصى أمدا الحمل (قوله وإيجابه على المرأة الخ) هذا اذا كان الزوج مسلما وأما لو كان كافرا والمرأة مسلمة ولا عنت ولم تلعن فلا يجب عليها الحد اذا لا يجب بإيمان الكافر ويجب بإيمان العبد والفاسق (قوله وبلعانها) أي وبنها لعانها

أى وفسخ نكاحها بخلاف قبل البناء أو بعده لكن إلهانصف الصداق ان حصل قبل لاتهامه باللعان على اسقاطه وهذا مستثنى من وقوله وسقط بالفسخ قبله (قوله وأما حكمه في نفسه الخ) هذه عبارة الفيشى وهى غير ظاهرة بل المفاد أنه لا روية جائزوا للسترأولى الآن يخشى الحد فيجب كما يجب لنفى الحمل حيث تحرك أو ظهر (قوله اذلعها أسقطته وكنتمه) كذا عمل في المدونة وظاهره أنه لو تحقق انفشاشه بحيث لا يشك فيه كأن تلازمها بينة ولا تفارقها لانقضاء أمد الحمل لوجب أن ترد إليه لان الغيب كشف عن صدقهما جميعا وكذا نص عليه ابن عبد الحكم وليس هذا من المحال العادى مطلقا بل في بعض أحواله ودعوى أن تحقق الانفشاش انما يكون بعد أقصى مدة الحمل ممنوعة خلافا لابن عرفة (قوله ولو عاد الزوج إليه) (١٣٥) أى الى اللعان بعد نكوله عنه وقبل حده لا بعده

فما يظهر قاله الشيخ أحمد (قوله وهل يقبل رجوعه إليه قولان) الاولى أن يقول يقبل منه رجوعه اتفاقا بخلاف المرأة فلا يقبل منها بعد نكولها واعلم أن المسئلة ذات طرق الاولى لصاحب الجواهر وابن الحاجب وتبعهما المصنف أن رجوعه مقبول اتفاقا والخلاف في المرأة الثانية لانه لا يونس الخلاف فيهما الثالثة لابن رشد الخلاف في المرأة والرجل متفق على عدم قبول رجوعه (قوله التوأمين) تنبيه توأم في المذكر وتوامة في المؤنث وهو مما استغنى فيه بتنبيه المذكر عن تنبيه المؤنث (قوله إلا أنه قال) أى الامام أى لانه قال ما يخالف ذلك ويشكل عليه أن أقرب بالثانى أى والفرض أنه استلحق الاول وأما لو نفي الاول وأقرب بالثانى وقال لم أطأ بعد الاول فالظاهر أنه يحد ولا يستل النساء لان الولد الثانى قد أقرب به بعد أن نفاء فيحد على كل حال كذا فى شرح شب ونقل عب عن عجب خلافة فقال أى والفرض أنه استلحق الاول وأما أن نفاء وأقرب بالثانى وقال لم أطأ بعد الاول وبينهما ستة فيسئل

ثالثها قطع نسبه من حمل حاصل أو سيظهر وثلاثة مرتبة على لعان الزوجة أو لها ورفع الحد عنها ثانياً ففسخ نكاحها للآزم ثالثاً نأبيد حرمتها بقوله وحكمه أى فائده وتسميته وأما حكمه في نفسه فاما الجواز واما الوجوب وأما الكراهة فليس المراد بالحكم الذى هو وصف له فقوله وبلغنا أى وتمام لعانها وبفهم من التأبيد الفسخ وبفهم رفع الحد عنها من قوله وإيجابه على المرأة أن لم تلعن فذكر الاحكام الثلاثة المترتبة على لعانها بعضها تصر يحاوب بعضها تلويحاً (ص) وان ملكت أو انفسح حملها (ش) هو مبالغة في تأبيد حرمتها والمعنى أن الزوج اذا لعن زوجته الامه ووقعت الفرقة بينهما ثم اشتراها زوجها من سيدها فانها تحرم عليه الى الابد وكذلك اذا انفسح حملها بعد اللعان وتبين أن لا حمل اذلعها أسقطته وكنتمه (ص) ولو عاد إليه قبل كالمراة على الاظهر (ش) يعنى أن الزوج اذا نكل عن اللعان ثم عاد إليه فإنه يقبل منه اتفاقاً على طريقة غير ابن رشد وعنده لا يقبل وأما المرأة اذا عادت إليه بعد نكولها فيقبل منها عند ابن رشد فالملوف افاق كلامه من طريقين فشى في الرجل على طريقة غير ابن رشد وهى الحاكبة للاتفاق وعلى طريقة ابن رشد في المرأة ولو مشى على طريقة ابن رشد لقال ولو عاد إليه لم يقبل بخلاف المرأة على الاظهر ولو مشى على الاخرى لقال وهل يقبل منه رجوعه إليه قولان والمذهب طريقة ابن رشد والفرق عنده أن نكولها كالاقرار منها على نفسها بالزنا ولها أن ترجع عنه ونكول الرجل عن اللعان كالاقرار على نفسه منه بالقذف وليس له الرجوع عن الاقرار به ووجه من قال بعدم قبول رجوع المرأة تعلق حق الزوج بنكولها فليس لها أن ترجع (ص) وان استلحق أحد التوأمين لمحقها وان كان بينهما ستة فبطنان (ش) يعنى ان الشخص اذا استلحق أحد التوأمين وهما من وضعهما أو ليس بينهما ستة أشهر فان التوأم الآخر يلحق به لانهم فى حكم الولد الواحد فلا يمكن لحاق أحدهما دون الآخر ولهم هذا اذا لعن في أحدهما فإنه ينتفى الآخر بذلك الا ان كما مر عند قوله وان تعدد الوضع أو التوأم ويتوارثان على أنهما أشقاء كما فى توأى المسيبية والمستأمنة بخلاف توأى الزانية والمغتصبة فان المشهور فيهما أنهما أخوان لام فان كان بينهما ستة أشهر فأكثرهما ما بطنان فله أن يستلحقهما وأن ينقيهما أو يستلحق أحدهما وينفى الآخر فقوله وان كان بينهما أى بين التوأمين يعنى الولدين لا بقيد كون بين ولادتهما أقل من ستة أشهر ففيه استخدام (ص) إلا أنه قال ان أقرب بالثانى وقال لم أطأ بعد الاول سئل النساء فان قلن انه قد بتاخر هكذا لم يحد (ش) هذا كالا استدراك على ما تضمنه قوله فبطنان من

النساء أيضاً فان قلن بتاخر هكذا أحد لان اقراره بالثانى استلحاق الاول بعد أن نفاء فيحد للقذف وان قلن لا بتاخر لا يحد لان الاول استمر منقياً عنه واقراره بالثانى باق لانه بمنزلة حمل منتقل ولا يبطل بمجرد قوله لم أطأ بعد الاول وانما يبطله لعان بشروطه قاله عجب ومفهوم قول المصنف أقرب بالثانى انه ان أقرب بالاول وقال لم أطأ بعد الاول وأنت بالثانى لسنة فأكثر فإنه ينتفى الثانى بلعان لانهم ما بطنان ولا ينظر لقول النساء في هذه الصورة وانظر لوشكت النساء عن تأخره وعدمه والظاهر أنه لا يحد (قوله لم يحد) لانه بطن واحد وليس قوله لم أطأ بعد الاول نفياً للثانى صريحاً بالجواز كونه بالوطء الذى كان عنه الاول عملاً بقولهن بتاخر قاله ابن عرفة وان قلن لا بتاخر حد لانهما أقرب بالثانى ويلحق به وقلن لا بتاخر صار قوله لم أطأ بعد وضع الاول قد قالها (قوله هذا كالا استدراك) هذا الجمل دفع به الاشكال

من أصله (قوله وهو قد قال في الأول أنها قاطعة) أي قال بالمعنى لأن حاصل قوله فبطنان أن الستة قاطعة ويحدد (قوله وعلى محملاته) أي لأن الطلاق يحل النكاح أي يزيله (قوله وأصنافها) المناسب على العدة وأصحابها (قوله مدة منع من طلاق رابعة نكاح غيرها) كذا في نسخته وقوله نكاح غيرها منصوب بنزع الخافض أي من نكاح غيرها ثم إن اقتضاه على دخول هذه فيه قصور إذ تدخل بقية المسائل التي قيل إن الرجل يعتد فيها كأختها أو عمتها أو خالتها فلو قال ونحوه لكان أولى قال الخطاب ويظهر أن في حده للمدة دور لأن معرفة مدة منع النكاح (١٣٦) يتوقف على معرفة العدة فإنه قد تقدم أن من موانع النكاح كون المرأة معتدة

فالأولى تعريفها بأنها المدة التي جعلت دليلاً على براءة الرحم لفسخ النكاح أو موت الزوج أو طلاقه وأما تسمية مدة منع الزوج من النكاح إذا طلق الرابعة أو أخت زوجته أو من يحرم الجمع بينهما عدة فلا شك أنه مجاز فلا ينبغي ادخاله في حقيقة العدة الشرعية (قوله إن قيل هو عدة) والراجح أن اطلاق العدة على ذلك مجاز (قوله بالسبب الأول) المناسب الثاني (قوله تعمد حره) أي تضييع بقربته ما سيأتي أي تعمد من طلاق محقق أو مقدر كما يأتي في باب المفقود (قوله ولكن لا يطلق على تربص الكافرة) أي الذي هو أحد الفردين الداخلين تحت قوله وإن كانت كتابية (قوله على المشهور) ومقابلته أنه لا عدة على من لا يمكن جملها ولا على الكبيرة التي لا يخشى منها الحمل (قوله بخلاوة بالغ) أي خلاوة زيارة أو خلاوة أهله أو مريضاً مطبقاً أو حائضاً ونفساً أو صائمة (قوله وإن كان يقوى على الجماع الخ) والفرق بين وجوب العدة على المطيقة دون وطء الصغير البالغة هو القطع بعدم الحمل من وطئه دون وطئها فقد ذكر بعض أهل العلم أنه رأى جدة بنت

أن كل واحد سجل مستقل فيتوهم أنه لا يلتفت لقول النساء وبعبارة وتقرر بالاشكال أن الستة إن كانت قاطعة فلا يرجع للنساء ويحدد وإن لم تكن قاطعة فيرجع لهن ولا يحدد وهو قد قال في الأول أنها قاطعة ويحدد وفي الثاني يرجع للنساء ولا يحدد فاشكل الفرع الثاني على الأول والجواب بأن الستة قاطعة ما لم يعارضها أصل وهناك قد عارضها أدواء الحدود بالشبهات وسؤالهن شبهة * ولما انتهى الكلام على النكاح وعلى محملاته من طلاق وفسخ شرع في الكلام على توابعه من عدة واستبراء ونفقة وسكنى وغيرها بدأ بالكلام على العدة المأخوذة من العدد بفتح العين لأنها آكد توابع النكاح وأسبابها موت أو طلاق وأنواعها قرء وشهر ورجل وأصنافها معتادة وآيسة وصغيرة وممر تابة بغير سبب أو به من رضاع أو مرض أو استعاضة فقال

(باب) في بيان ما ذكر وما يتعلق به من أحواد وغيرها

وعرف ابن عرفة العدة بقوله مدة منع النكاح لفسخته أو موت الزوج أو طلاقه فيدخل مدة منع من طلق رابعة نكاح غيرها إن قيل هو عدة وإن أريد إخراج الرجل قبل مدة منع المرأة وبدأ المؤلف بالسبب الأول وهو الطلاق وبالنوع الأول وهو القرء فقال (ص) تعمد حره وإن كتابية (ش) انما ذكر الحره لقوله بعد بثلاثة أقراء ولا فرق على المذهب بين المسلمة والكافرة أي إذا طلقها مسلم أو أراد المسلم أن يتزوجها من طلاق ذمي وأما لو أراد أن يتزوجها كافر فلا تعرض لهم إلا أن يتحكما كوايلاً ولكن لا يطلق على تربص الكافرة إلا الاستبراء إذا كان طلاق ذمي لأن أنسكتهم فاسدة وانما أقر عليهم إذا أسلم ترغيباً في الإسلام (ص) أطاقت الوطء (ش) يعني أن الحره المطيقة للوطء إذا دخل بها تزوجها ثم طلقها فإنه يجب عليها العدة وإن كان لا يمكن جملها على المشهور حيث أطاقت الوطء لأنه لا يقطع بعدم براءة رجها إلا أن لم تطقه فلا تخاطب بها وإن وطئها تزوجها لا يقطع بعدم جملها لأن وطئها كالجرح (ص) بخلاوة بالغ غير محبوب (ش) هذا متعلق بقوله تعمد حره والمعنى أن البالغ غير المحبوب إذا دخل بها بزوجته خلاوة يمكن فيها الجماع ثم طلقها فإنه يجب عليها العدة تنزيلاً للخلاوة منزلة الدخول بها لانتها منطته فإن اختلى البالغ بزوجته خلاوة لا يمكن وطئها فإنها لا عدة عليها كما يأتي واحترز بالبالغ من غيره إذا خالعه عنه وليه فإن وطئها لا يوجب عدة على زوجته وإن كان يقوى على الجماع واحترز بقوله غير محبوب من المحبوب البالغ المقطوع ذكره وأنتباهه فإن طلاقه لا يوجب على زوجته عدة تنزيلاً له منزلة الصغير الذي لا يولد له وأما الخصى القائم الذكر المقطوع الانتين فالمشهور أن وطئها يوجب العدة على زوجته إذا طلقها قاله ابن عبد السلام وهو ظاهر المذهب (ص) أمكن شغلها منه وإن نفاه (ش) يعني أن الزوجة إذا خلت مع زوجها خلاوة يمكن أن

أحد عشرين سنة وذكر ذلك عن أهل مكة واليمن والحاصل أن الصبي الذي لم يبلغ غير يمكن عقلاً وعادة الحمل منه بخلاف الصغيرة المطيقة للوطء لعدم جملها عاذاً لا عقلي وهذا الفرق مع التنزل والافالعدة فيها شائبة تعبد كما هو مصرح به (قوله وأما الخصى القائم الذكر الخ) وسكت عن مقطوع الذكر قائم الانتين ومفهوم قوله محبوب مع مفهوم قوله وأما الخصى متعارض وسيأتي بيانه عند قول المصنف وفي أن المقطوع ذكره أو أنتباهه بولد له الخ (قوله أمكن شغلها منه) بضم الشين وفتحها مع اتباع ثانيه وتسكينه أفاده في الصحاح وهو صفة لحره أو خلاوة مع تقدير العائد أي أمكن شغلها فيهما وهو ما مصدر مضاف للفاعل أي يصيبها

تشتغل منه أو المفعول أو أنه مصدر المبني للفعل على القول ببناء المصدر منه ومنه نائب الفاعل أي أمكن كونها مشغولة منه (قوله بمحض نساء) أي متصفات بالعفة (قوله وأخذ باقرارهما) العفة ليست شرطاً أي كل من أقرباً أمر أخذه أي باقرارهما اجتماعاً وانفراداً (قوله مفرع الخ) الأولى أن يقول استدراك (قوله أحسن من تقرير الشارح) عبارة الشارح يعني فإن لم يعلم دخول ولا خلوة أخذ كل من الزوجين باقراره فإن أقرت المرأة بالدخول وجب عليها العدة لأنه اقرار منها على نفسها فلزمها كسائر الاقرارات بخلاف ما لو أقربه هو فقط فإنه دعوى عليه بغير دليل فلا تقبل كغيره من الدعاوى نعم يؤخذ باقرارهما من تكميل الصداق والنفقة والسكنى وغير ذلك وهذا معنى قوله وأخذ باقرارهما وقال نت وإن ادعى أحدهما الوطء وأنكره الآخر وإنما كان أحسن أي للاستغناء عنه بما بعده ومفاد نت أن المراد بالدخول الوطء تأمل (قوله إلا أن تقر الزوجة بالوطء) وهذا غير قوله وأخذ باقرارهما فإنه اقرار بعدم الوطء (قوله ولا خلوة) عطف مرادف أو مغاير بأن يراد بالدخول الوطء (قوله لكن مع نفيه) (١٣٧) وأما مع عدم نفيه فيترتب عليها أحكام المعتدة من التوارث والرجعة

بصبيها فيها سواء كانت خلوة أهتداء أو خلوة زيارة فإنه إذا طلقها يجب عليها العدة وإن تصادقا على نفي الوطء في تلك الخلوة لحق الله تعالى أي أمكن شغل المرأة من الزوج فلما قبل وانصرف بمحض نساء أو امرأة واحدة عدلة فلا عدة عليها إذا كن من أهل العفة لا من شرار النساء والواجبت العدة (ص) وأخذ باقرارهما (ش) يعني أن الزوجين إذا تصادقا على نفي الوطء مع الخلوة التي يمكن شغلها منه فيها ثم طلقها فإن العدة لا تسقط بذلك لحق الله كما مر لكن يؤخذ أن باقرارهما في نفي الوطء فيسقط حق المرأة من النفقة وتكميل الصداق لأنها مقرة بنفي الوطء عوي يؤخذ الرجل باقراره فيسقط حقه من رجعتها لأنه مقر بنفي الوطء وقد بان منه فقوله وأخذ الخ مفرع على قوله وإن نفيه والقرض بحاله أن الخلوة علمت بينهما ما وجه هذا قرره ابن غازي وهو أحسن من تقرير الشارح وت (ص) لا يغيرها إلا أن تقر به أو يظهر حمل ولم ينقه (ش) أي ولا عدة بغير الخلوة الموصوفة بما ذكر بأن عدمت وطلقت قبل البناء أو عدمت أو صافها بأن يكون الزوج صبياً أو مجبواً أو لم يمكن شغلها منه فيها إلا أن تقر الزوجة بالوطء فإنه يجب عليها العدة فقوله به أي بوطء البالغ الذي لم يعلم له دخول ولا خلوة وكذلك يجب عليها العدة حيث لم تعلم خلوة بينهما إذا ظهر بها حمل ولم ينقه أبوه بلعان وتصير كالدخول بها إذا طلقها زوجها أما لو نفاه لاعتن واستبرأت بوضع الحمل فلا مفهوم لقوله ولم ينقه فلا بد من وضع الحمل لكن مع نفيه يسمى استبراء ولا يترتب عليه أحكام العدة من التوارث والرجعة وغير ذلك (ص) بثلاثة أقراء أطهار (ش) متعلق بتعددية يعني أن عدة الحرة المسلمة أو الكاكية إذا طلقها زوجها بعد الدخول بها ثلاثة أقراء أطهار ولو كانت مملوكة وهذا مذهب الأئمة الثلاثة خلافاً لابي حنيفة وموافقه أن الأقراء هي الحيض ولكل دليل فأنظره ان شئت والقرء بمعنى الطهر يجمع على قروء كثيراً وعلى أقراء قليلاً وقوله أطهار بدل من أقراء لاعتنا لأن الأصل في النعت التخصيص فيوهم أن لنا أقراء أطهار وأقراء غير أطهار وليس كذلك وكونه صفة كاشفة خلاف الأصل في النعت ولا يصح قراءته بالاضافة لثلاث يلزم اضافة الشيء إلى نفسه (ص) وذى الرق قرآن (ش) يعني أن عدة الزوجة الأمة إذا

بصبيها فيها سواء كانت خلوة أهتداء أو خلوة زيارة فإنه إذا طلقها يجب عليها العدة وإن تصادقا على نفي الوطء في تلك الخلوة لحق الله تعالى أي أمكن شغل المرأة من الزوج فلما قبل وانصرف بمحض نساء أو امرأة واحدة عدلة فلا عدة عليها إذا كن من أهل العفة لا من شرار النساء والواجبت العدة (ص) وأخذ باقرارهما (ش) يعني أن الزوجين إذا تصادقا على نفي الوطء مع الخلوة التي يمكن شغلها منه فيها ثم طلقها فإن العدة لا تسقط بذلك لحق الله كما مر لكن يؤخذ أن باقرارهما في نفي الوطء فيسقط حق المرأة من النفقة وتكميل الصداق لأنها مقرة بنفي الوطء عوي يؤخذ الرجل باقراره فيسقط حقه من رجعتها لأنه مقر بنفي الوطء وقد بان منه فقوله وأخذ الخ مفرع على قوله وإن نفيه والقرض بحاله أن الخلوة علمت بينهما ما وجه هذا قرره ابن غازي وهو أحسن من تقرير الشارح وت (ص) لا يغيرها إلا أن تقر به أو يظهر حمل ولم ينقه (ش) أي ولا عدة بغير الخلوة الموصوفة بما ذكر بأن عدمت وطلقت قبل البناء أو عدمت أو صافها بأن يكون الزوج صبياً أو مجبواً أو لم يمكن شغلها منه فيها إلا أن تقر الزوجة بالوطء فإنه يجب عليها العدة فقوله به أي بوطء البالغ الذي لم يعلم له دخول ولا خلوة وكذلك يجب عليها العدة حيث لم تعلم خلوة بينهما إذا ظهر بها حمل ولم ينقه أبوه بلعان وتصير كالدخول بها إذا طلقها زوجها أما لو نفاه لاعتن واستبرأت بوضع الحمل فلا مفهوم لقوله ولم ينقه فلا بد من وضع الحمل لكن مع نفيه يسمى استبراء ولا يترتب عليه أحكام العدة من التوارث والرجعة وغير ذلك (ص) بثلاثة أقراء أطهار (ش) متعلق بتعددية يعني أن عدة الحرة المسلمة أو الكاكية إذا طلقها زوجها بعد الدخول بها ثلاثة أقراء أطهار ولو كانت مملوكة وهذا مذهب الأئمة الثلاثة خلافاً لابي حنيفة وموافقه أن الأقراء هي الحيض ولكل دليل فأنظره ان شئت والقرء بمعنى الطهر يجمع على قروء كثيراً وعلى أقراء قليلاً وقوله أطهار بدل من أقراء لاعتنا لأن الأصل في النعت التخصيص فيوهم أن لنا أقراء أطهار وأقراء غير أطهار وليس كذلك وكونه صفة كاشفة خلاف الأصل في النعت ولا يصح قراءته بالاضافة لثلاث يلزم اضافة الشيء إلى نفسه (ص) وذى الرق قرآن (ش) يعني أن عدة الزوجة الأمة إذا

(١٨ - خشي رابع) يفيد أنه بكل معنى يجمع على قروء وعلى أقراء وأما كلام القاموس فيفيد أنه بمعنى الطهر يجمع على قروء ويعني الحيض على أقراء وظاهره لا غير فيتناهي مع المصباح والجواب أن كلام القاموس يحمل على الغلبة وأما كلام المصباح فيحمل على الأصل أي أن الأصل أن القرء بأي معنى يجمع على كل من الأمرين (قوله فيوهم) أي يوقع في الوهم وقوله وليس كذلك أي أن الأقراء إنما تكون أطهار لا غير هذا يقتضي أن المخصص لا يكون إلا كلياً أي لا مشتر كإلوانه لا يصح أن يكون المشترك مخصصاً ولو قال لأن النعت لا يكون الأمثلة كان أوضح فإن قلت يقتضي تفسير الأقراء بالأطهار عدم حملها بقرآن وبعض قرء مع أن طلق في أثناء طهر فإنها تعتد به ولو لحظة فالجواب أن الجمع يطلق على ما زاد على الاثنين ولو كان الزائد بعض واحد نحو الحج أشهر معلومات مع أن المراد شهران وعشرة أيام ذكره بعض شراح الرسالة (قوله لثلاث يلزم اضافة الخ) المعتمد الجواز إذا اختلف اللفظ والحاصل أن المعتمد أنه يجوز اضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظ وهو مذهب الكوفيين (قوله وذى الرق قرآن) أي وعدة الشخص ذى الرق قرآن

والا كان الواجب وذات الرق مع مراعاة ما تقدم في قوله بخلوه بالغ الخ (قوله بدليل سقوط الخ) انذلو كان تعبد الوجب في غير المدخول بها قرآن (قوله لان الكفار الخ) الاولى أن يقول لان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة متعبدان بها أو معللة والمعتمد أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة معللة أو متعبدان (١٣٨) بها وقوله شبه استخدام لانه لم يكن ضمير ابل اسما ظاهرا (قوله ورد بلا على

خلاف طاوس) فيه أن طاوسا مجتهد ولو يرد به على خلاف مذهبه ويجاب بأن ذلك اغلبي (قوله ومثل السنة العشر) كذا قال الشيخ أحمد والذي نقله الشيخ كريم الدين والناصر القسافي وأبو الحسن على المدونة عن أبي عمران التميمي بخمس سنين فقط وأما من عاداتها أن يأتيها الحيض في كل عشر سنين مثلا مرة فانظر هل تعتد بسنة بضاء قياسا على من يأتيها في عرها مرة أو بثلاثة أشهر لان التي تعتد بسنة بضاء محصورة في مسائل تأتي ليست هذه منها قاله عجم واستظهر عجم على ما نقل عنه أنه لو كانت عاداتها أكثر من خمسة على ما قاله أبو الحسن أو أكثر من عشرة على ما قاله الشيخ أحمد فمآلاتها والظاهر أنها تعتد بسنة بضاء لا بثلاثة أشهر اهـ والظاهر من عزوهم اعتماد كلام أبي الحسن بل أفاد بعض شيوخي عن بعض شيوخته انه المعتمد جزما (فان قلت) تعتد بالاقراء من يتأخر حيضها فوق العشرة مع القطع ببراءة رجحها بعد حيضه لان الحمل لا يتأخر فوق الخمس سنين فضلا عن العشرة فضلا عن العشرين فضلا عن الثلاثين الا أن يقال أوجب ذلك مع ما في العدة من التعبد (قوله لدفع التوهم) أي لالرد خلاف لانه متفق على ذلك الحكم (قوله المشهور الخ) ومقابل ما لابن

طلقة هاز وجهها قرآن لتعذر التنصيف كالطلاق وسواء كانت قنأ أو فيها شائبة حرة كمكاتبه ومدة وما أشبه ذلك وسواء كان الزوج حرا أو قنأ (ص) والجميع للاستبراء لا الاول فقط على الأربع (ش) يعني أن الاقراء الثلاثة في حق الحرة والقرآن في حق الامة للاستبراء لا الاول منها فقط والباقي تعبد بدليل سقوط العدة عن غير المدخول به النيقن البراءة وفائدة الخلاف تظهر في الذميمة فيلزمها الثلاث على الاول وعلى الثاني يكفى بقراء الطلاق فقط لان الكفار غير مخاطبين بالتعبد وتظهر أيضا في المتوفى عنها التي تعتد عدة الطلاق لفساد نكاحها فعليها الحداد فيما زاد على الاول على القول الاول ولا يلزمها الحداد الا في الاول فقط على الثاني فقوله على الأربع راجع لما قبل لا وقوله والجميع أي جميع الاقراء بمعنى الحيض لا بمعنى الاطهار لان الذي للاستبراء انما هو الحيض ففيه شبه استخدام (ص) ولو اعتادته في كالسنة (ش) يعني أن المرأة اذا كانت عاداتها أن القرء لا يأتيها الا في كل سنة أو أكثر منها مرة واحدة فانها لا تعتد الا بالاقراء ولا يخرج بذلك عن كونها من أهل الاقراء فتنتظر العادة على عاداتها قضاء عمر رضي الله عنه بذلك ورد بلا على خلاف طاوس القائل باكتفاءها بثلاثة أشهر ولا تنتظر الحيض والضمير في اعتادته للحيض ومثل السنة العشر فمن عاداتها أن يأتيها الحيض في كل عشر سنين مرة فانها تنتظره فان جاء وقت مجيئه وهو العشر سنين ولم يجئ حلت وان جاء انتظرت وقت مجيئه الثانية فان جاء وقت المجيء ولم يجئ حلت وان جاء انتظرت وقت مجيئه الثالثة فان لم يجئ أو جاءت حلت (ص) أو أرضعت (ش) يعني أن المرضعة تعتد بالاقراء فان أتتها الحيض في زمن الرضاع فلا كلام والافان تستقبل ثلثة اقراء بعد ذهاب زمن الرضاع فان الرضاع يرفع عنها الحيض فان مضت لها سنة بعد الرضاع ولم تحض فيها فقد حلت للزوج لاننا عرفنا أن الرضاع هو الذي رفع حيضها فلم تدخل تحت الآيات فقوله أو أرضعت معطوف على ما في خبر لو ولد دفع التوهم والامة كالخبرة نقله ح عن ابن عبد السلام (ص) أو استحيضت وميزت (ش) المشهور أن الاستحاضة اذا ميزت بين الدمين أي دم الحيض ودم الاستحاضة بالرائحة أو اللون أو الكثرة فانها لا تعتد الا بالاقراء لا بالسنة فان لم تميز بين الدمين فان عدتها سنة كما يأتي ولا فرق في ذلك بين الحرة والامة وقوله أو استحيضت الخ عطف على مدخول لو وجهه ميزت جلة طالبة فتدرك (ص) والزواج انتزاع ولد المرضع فرار من أن تزني أو ليتزوج أختها أو رابعة اذا لم يضر بالولد (ش) يعني أن من طلق زوجته المرضع طلاقا رجعيًا فكثرت سنة لم تحض لاجل الرضاع فانه يجوز له أن يتزوج منها ولده خوف أن يموت فتزني ان لم يضر بالولد لكونه يقبل غير أمه والا فلا يجوز له أن يتزوجه منها وكذلك يجوز له أن يتزوجه منها لاجل أن يتزوج أختها أو من لا يحل جمعه معها أو خامسة بالنسبة لها وانما لم يقيد المؤلف كون الطلاق رجعيًا لعموم يكون الارث انما يكون من رجعية ولكون الأخت انما تحرم حيث طلقت أختها طلاقا رجعيًا وأما لو كان بائنا فنحل ولولم يخرج من العدة كما مر في قوله وجعلت الأخت بينونة السابقة وإذا كان له الانتزاع رجعيًا لحق غيره من الورثة فأخرى لحق نفسه بأن يتزوجه ليتجمل حيضها لاجل سقوط نفقتها مثلا وقوله وللزوج وكذا للزوجة طرده لتحيض

وهب من أنها تعتد بالسنة وقول ابن القاسم هو المشهور والذي ذهب اليه المصنف (قوله أو الكثرة) قال بهرام قدم الحيض وقوله كثير والاستحاضة قليل (قوله وللزوج انتزاع الخ) أي حيث تبين صدق قوله وان لم يكن مريضًا لان الموت قد يأتي بغتة (قوله وكذلك للزوجة طرده لتحيض) أي ان قبل غيرها وكان الاب مال وهذا يحتمل على عليه القدر لان غيرها يلزمه الارضاع (فان قلت) عليه القدر

لهارده وان لم يكن لها مصلحة في رده فلا يتم هذا الحمل (قلت) لم يقع في النكاح تقيد رده بمصلحتها فليست كالزوج وقوله الموضع بفتح الضاد وكسرها أما الكسر فظاهر وأما الفتح فيصح بجعل الاضافة للبيان أو يقرأ أوله بالتشوين (فان قلت) يلزم وصف النكحة بالمعرفة (قلت) ليس المراد بالموضع الوصف الحقيقي حتى تكون ال موصولة بل حرف تعريف ويراد الجنس فهو في المعنى نكحة (قوله وأخرى ولد غيرها) أي التي ترضعه ما لم يكن علم باجارتها وأقرها قبل الطلاق (تبيينه) عورضت مسألة المصنف بما سيأتي من قوله ولو وجد من ترضعه عندها حائنا وأجيب بأن هذه خرجت عن المشهور من أن الحضانة حق للأم بل مبنية على خلافه وهو أن الحضانة حق للولد ولا غرابة في بناء مشهور على ضعف أو أن هذا من الاعذار المسقط للحضانة وعليه فلا يعود إليها بعد حيضها (قوله أو تأخر بلا سبب) أي من رضاع أو مرض كن حاضت مرة في عمرها ثم انقطع عنها سنين كثيرة ولدت أولم تلدهم طلقت ولم ترضعها وقوله أو مرضت قبل الطلاق أو بعده ولو بلا سبب فانه قطع حيضها (قوله تسعة أشهر استبراء الخ) وقيل ان التسعة عدة أيضا وانظر هل فائدة الخلاف ان تزوجها في التسعة بمنزلة الزوج في العدة فيتأبد على الثاني فحرى بها عليه ان يدخل ويجب لها النفقة أي على المطلق ونحو ذلك أو لا يحصل شيء من ذلك بتزوجهابناء على أنها ليست عدة كذا في (١٣٩) عب والمناسب ولا يحصل بالواو ولا

يخالف قوله سابقا كاستبراء من زنا لان ما تقدم استبراء لم تعقبه عدة بخلاف ما هنا أي ما تقدم استبراء محض بخلاف ما هنا أفاده بعض الشيوخ (تبيينه) قال في الذخيرة الحيض غسالة الجسد تنبعث من العروق للفرج اذا كثرت الجسد فاذا حصل الحمل انغلق عليه الرحم فلا يخرج منه شيء غالبا وينقسم ثلاثة اقسام فيتولد من أعده لحم الجنين لان الاعضاء تتولد من المني بخلاف اللحم وما يليه من الاعتدال يتولد منه لبن يغذي الرضيع ويجمع أكدره فيخرج

وقوله الموضع بفتح الضاد وكسرها وصف للولد أو المطلقة وقوله ولد الموضع وأخرى ولد غيرها (ص) وان لم يميز أو تأخر بلا سبب أو مرضت تربصت تسعة أشهر ثم اعتدت بثلاثة (ش) يعني أن الزوجة اذا استحيضت ولم يميز دم الحيض من دم الاستحاضة أو تأخر حيضها بلا سبب بأن كانت غير مريضة ولا مرضعة بل تأخر حيضها من غير علة أو تأخر لاجل مرض فانما تمكث تسعة أشهر استبراء لاجل زوال الرية وثلاثة أشهر للعدة ولا فرق بين الحرة والامة فقوله تربصت تسعة الخ راجع للسائل الثلاث وهل تعتبر التسعة من يوم الطلاق أو من يوم ارتفعت حيضتها قولان (ص) كعدة من لم تر الحيض واليايسة (ش) التشبيه في أن العدة بثلاثة أشهر يعني ان عدة الحرة الصغيرة التي لم تر الحيض والشابة التي لم تحض في عمرها ثلاثة أشهر أو ما من حاضت في عمرها ثم انقطع عنها فلا بد لها من الاقراء أو سنة بيضاء ولا تكفي بالثلاثة الاشهر الا من لم تر الحيض في عمرها واليايسة التي قعدت عن الحيض فعدتها التي يحلان بها ثلاثة أشهر والحرة والامة في انتظار الاقراء والسنة والاشهر مستويان فقوله (ولو برق) راجع للباب كله بتغليب ما فيه من الخلاف على غيره (ص) ونعم من الرابع في الكسر (ش) يعني أن المطلقة التي تعتد بالاشهر ان وقع طلاقها في أول شهر فانها تعتد بالاشهر بالاهلة سواء كانت الاشهر كاملة أو ناقصة وان وقع طلاقها في اثنا عشر شهر فانها تعتد أيضا بالاهلة في الشهر الثاني والثالث وأما الشهر الذي وقع فيه الطلاق فانها تكمله ثلاثين يوما من الشهر الرابع ولغا يوم الطلاق (ش) يعني ان المرأة اذا طلقت في أثناء اليوم فانها تلغي بعض ذلك اليوم ولا تحتسب به نعم ان طلقها قبل فجره فانها تحتسب به وكذلك المعتدة من وفاة فانها تلغي يوم الموت نعم ان مات قبل فجره اعتدت به لان الليلة الماضية قد أدركتها بادراك جزئها وتطير ذلك في الاعتداد باليوم بادراك ما قبل الفجر نية المسافر اقامة أربعة أيام والاعتداد بيوم الولادة قبل الفجر ودخول المعتكف قبل الفجر ونحو ذلك وقوله ولغا أي عده وأما حكمه فيعتبر فلا تخطب ولا يعقد فيه عليها (ص) وان حاضت في السنة

بعد الولادة فالصغيرة واليايسة يقل دمهما للضعف حرارتها فلا توجد لهما غسالة تنسفع واعتبر بالشرع فيها الاشهر وانما كانت العدة ثلاثة أشهر لان الولد يتحرك لمثل ما يتحرك ويوضع لمثل ما يوضع ومدة التحنن ثلاثون يوما أو خمسة وثلاثون أو خمسة وأربعون فالاول يتحرك في شهرين ويوضع اسبعة والثاني يتحرك لشهرين وثلاث ويوضع لسبعة والثالث يتحرك لثلاثة أشهر ويوضع لتسعة فلذلك عاش ابن سبعة دون ابن ثمانية لان تأخره عن السبعة لعلة وتقدمه على التسعة لعلة فيولد معاولا وابن السنة يعيش لجيشه من غير علة قاله في الذخيرة (قوله التشبيه في ان العدة بثلاثة أشهر) أي ولا تطالب باز يد من ثلاثة ولعل هذا حكمة قول المصنف كعدة ولم يقل كن لم ترمع كونه أخصر لثلاثتهم أنه تشبيه تام في التسعة والثلاثة مع أن المراد بالثلاثة فقط لازادة (قوله واليايسة) أي التي تحقق بأسها وسيأتي محترز (قوله ولو برق) راجع للباب كله أي قوله وبالجميع للاستبراء الى هنا (قوله بتغليب ما فيه من الخلاف) أي كقوله كعدة من لم تر الخ فان بعضهم ذهب الى أن الامة لها شهر ونصف والذي ليس فيها الخلاف المستحاضة التي ميزت فان الحرة مساوية للامة في الخلاف المذكور فيها كما هو كلام بهرام (قوله نعم ان طلقها قبل فجره) ومثله مع الفجر (قوله نعم ان مات قبل فجره) أي ومثله ما اذا مات مع طلوع فجره والحاصل أن مع الفجر كالتي قبل الفجر في جميع الصور

(قوله والثالثة) الحاصل ان قوله في السنة متحقق في الاولى وفي الثانية فقوله انتظرت الثانية واجمع للاولى وقوله والثالثة راجع
لثانية أو في العبارة حذف والتقدير وان حاضت في السنة الاولى انتظرت الحيضة الثانية أو تمام سنة بيضاء وان حاضت في السنة
الثانية أي كما حاضت في الاولى انتظرت الحيضة الثالثة أي أو تمام سنة بيضاء لا يخفى ان هذا في الحرية وأما الأمة فتنتظر الثانية أو تمام
سنة بيضاء (قوله أقصى الاجلين) الصواب أقرب الاجلين (قوله ولم يأتها الدم) أي في السنة البيضاء الاولى (قوله الا ان يعاودها
الحيض مرة) أي بعد ان اعتدت بثلاثة أشهر زيادة على الاستبراء كما أفاده بعض (قوله وقولنا ولم يأتها في هادم) أي في السنة البيضاء الاولى
وقوله احترازاً عما اذا أتاهافيها دم الخ لا حاجة لذلك هنا لان هذا المعنى هو محصل قوله سابقاً وان حاضت في السنة الخ (قوله ثم ان
احتاجت لعدة بعد ذلك) يحمل هذا على ما اذا كان حملها في العدة الاولى بالحيض لا بسنة بيضاء والا فتخل بثلاثة أشهر والحاصل ان
هذا كله حل لقول المصنف سابقاً (١٤٠) وان حاضت في السنة الخ فذكر في هذا الموضع تشيت (قوله فان أتاه

الدم فيها) أي السنة
لا بقيد كونها بيضاء (قوله
ولا يبطأ الزوج) أي يحرم
حيث لم تكن ظاهرة الحمل
منه والافقيل يكره وقيل
يجوز وقيل يندب تركه
والظاهر أن بينة الحمل
من سيدها كبنية الحمل
من زوجها والحاصل
ان الزوجة والأمة اذا
غصبتا أو زنى بهما أو وطئا
وطء شبهة وكانتا ظاهرتي
الحمل من زوجها وسيدها
فهل يجوز للزوج والسيد
الوطء في زمن الاستبراء
من ذلك أو يكره أو
يستحب تركه أقوال ثلاثة
(قوله قدرها) فاعل وجب
وفائدة الاستبراء في الحرية
المتزوجة مع ان الولد
للغراش عدم حرم من رمى
ما ولدته بعد ستة أشهر بانه

انتظرت الثانية والثالثة (ش) هذا تميم لحكم المرتبة المتقدمة فأفاد هنا ان شرط حليتها بالسنة أن
لا تحيض فيها فان حاضت في تلك السنة ولو في آخر يوم منها فأنها تصير من أصحاب الاقراء فتنتظر الحيضة
الثانية أو تمام سنة بيضاء لادم فيها فان مضت لها السنة البيضاء حلت وان حاضت فيها الغنم واعتدت
بقراين وانتظرت الحيضة الثالثة كما فعلت فيما قبلها أو تمام سنة بيضاء فالحاصل انها تنتظر أقصى
الاجلين من الحيض وتمام السنة ولا يريد المؤلف أنها تنتظر الحيضة ولو مضت لها سنة بيضاء لا تحل كما
توهمه الشارح (ص) ثم ان احتاجت لعدة فالثالثة (ش) الضمير في احتاجت راجع لمن تتربص تسعة
أشهر وتعتد بثلاثة ولم يأتها الدم فاذا تزوجت ثم طلقت فعدتها ثلاثة أشهر في الطلاق ولو كانت أمة لأنها
لما اعتدت بالشهور صارت كيايسة الا أن يعاودها الحيض مرة فترجع لحكمه وقولنا ولم يأتها في هادم
احترازاً عما اذا أتاهافيها دم فأنها تنتظر الثانية أو تمام سنة بيضاء والثالثة كذلك ثم اذا احتاجت لعدة بعد
ذلك فلا تعتد بثلاثة أشهر وانما تعتد بسنة بيضاء فان أتاهالدم فيها انتظرت الثانية أو تمام سنة بيضاء
وكذا يقال في الثالثة (ص) ووجب ان وطئت برتاً أو شبهة ولا يبطأ الزوج ولا يعدة أو غاب غاصب أو سآب أو
مشترو ولا يرجع لها قدرها (ش) الضمير في وطئت عائداً على الحرية المتقدمة أول الباب عند قوله تعتد حرة
والمعنى ان الحرية اذا وطئت برتاً أو وطئت بشبهة إما غلطاً أو بشكاح فاسد مجمع عليه كحرم نسب أو رضاع أو لا
أو غاب عليه غاصب ثم خلصت منه أو غاب عليها السآب لها أو غاب عليها المشتري لها جهلاً أو نسياناً فانه
يجب عليها في هذه الامور ان تمكث قدر عدتها على تفصيلها السابق فان كانت من ذوات الحيض فأنها تمكث
ثلاثة اقراء استبراء لعدة أو ثلاثة أشهر ان كانت صغيرة أو بيايسة أو سنة ان تأخر حيضها بلا سبب أو كانت
مستحاضة ولم تميز أو هي بيضة ولا يعتبر قول المرأة ان الغاصب ومن معه لم يطنى ولا تصدق في شيء من ذلك ولو
وافقه على ذلك الغاصب ومن معه لان الاستبراء لحق الله وأما الزوجة الأمة فأنها تستبرأ بحيضة واحدة
كاسيأتى في فصل الاستبراء ففاعل وجب هو قوله قدرها ولا يجوز للزوج أن يطرأ زوجته في مدة استبرائها
بما ذكر ومثله الاستمتاع كما في سماع ابن القاسم ولا يجوز لاحد أن يعقد على تلك المرأة في زمن استبرائها
بما ذكر سواء كان العاقد زوجها الذي فسخ نكاحه منها أو كان العاقد أجنبياً فاستعمل الزوج في حقيقته

ومجازه

ابن شبهة وحدا من ولدته لاقل من ستة أشهر وقد استثنوا من ذلك

استبراءها أي الحرية المتزوجة لا قامة الحد عليها في الزنا والرذة واستبراءها الذي يعتمد عليه الملاعن فانه بحيضة في هذه الثلاثة وتطمها
عج بقوله والحرية استبرأوها كالعته * لافي لعان وزنا ورده

فأنها في كل ذات استبرا * بحيضة فقط وقيت الضرا فان حاضت وأقيم عليها غير الرجم لفقد شرطه لم يحل لزوج وطؤها حتى
تمضي حيضتان (قوله أولاً) أي أول يكن مجمعا على فساده بل مختلف فيه كحرم وفي عب الاقتصار على المجمع عليه ويأتي ما يدل عليه
في قول المصنف والا فكم المطلقة انفسد ويمكن ان يرجع كلام شارحنا له بأن يقال قوله أولاً أي أول يكن نسباً ولا رضاعاً بل صهاراً (قوله
المشتري لها جهلاً) أي جهل انها حرة وقوله أو نسيها أي كأن يعلم انها حرة ثم نسي ذلك (قوله وأما الزوجة الأمة الخ) حاصل ما عند عج
ان كلام المصنف في الحرية وأما الأمة فيجب عليها في ذلك كله الاستبراء بحيضة ولو متزوجة ويأتي للمصنف في باب الاستبراء وتقدم
انها تعتد بقراين في الطلاق وقال اللقاني ان وطئت أي المرأة حرة أو أمة وهونص المدونة (قوله الذي فسخ نكاحها منه) يتصور ذلك

في المنكوحه النكاح الفاسد المجمع على فساد وقوله وسواء كان العاقد زواجا كافي هذه الصورة (قوله يعني أن المحجور عليه) وهو السفية والعبد ومثل ذلك الشريعة اذا تزوجت بالولاية العامة مع خاص لم يجبر ودخل بها الزوج ولم يطل وفسخ الولي النكاح أو أمضاء انظر عب والراجح وجوب الاستبراء في اجازة الولي ومن باب أولى اذا (١٤١) حصل فسخ وعقد عليها بعد ذلك

ومجازة لان كل محل امتنع فيه الاستمتاع امتنع فيه العقد الا الحيض والنفس والصيام والاعتكاف (ص) وفي امضاء الولي أو فسخه تردد (ش) يعني أن المحجور عليه اذا عقد نكاحه بغير إذن وإيه وتوقفت اجازة النكاح على رضا الولي ولم يعثر على ذلك الا بعد الدخول فأجازة الولي هل يجب فيه الاستبراء من ذلك الماء الفاسد الحاصل قبل الامضاء أو لا يحتاج الزوج الى الاستبراء من ذلك الماء بل يطأ فيه تردد أو فسخه هل يجب فيه الاستبراء من الماء الفاسد الحاصل قبل الفسخ اذا أراد زوجه أن يعقد عليها بعد فسخ الولي أو لا يحتاج الى استبراء من ذلك الماء بل يعقد عليها فيه تردد وأما بالنسبة الى الاجنبي اذا أراد أن يتزوجها بعد فسخ الولي فان العدة واجبة قولاً واحداً فجعل التردد اذا حصل امضاء أو فسخ بعد الدخول بالنسبة للزوج الذي حصل في نكاحه فسخ أو امضاء وأما ان حصل ذلك قبل الدخول فلا استبراء قطعاً ولو بالنسبة لغير الزوج (ص) واعتمدت بطهر الطلاق وان لحظة فتحل بأول الحيضة الثالثة أو الرابعة ان طلقت بكحيض (ش) يعني أن المرأة اذا طلقت في حال طهرها فانها تعتد بذلك الطهر الذي طلقت فيه ويكون قرأ ولو حاضت بعد الطلاق بلحظة يسيرة ثم اذا حاضت ثانية فقرأن وثالثة فقرأن اقراء فلاجل ذلك قال فتحل بأول الحيضة الثالثة وذلك لان كل حيضة أتت بعد طهر وأما ان طلقها في حال حيضها أو نفاسها فانها لا تحل الا بأول الحيضة الرابعة من يوم الطلاق وهذا في الحرة وأما الزوجة الامة فان طلقها حال طهرها فانها تحل بأول الحيضة الثانية وان طلقها في حال حيضها أو نفاسها فانها لا تحل الا بالدخول في الحيضة الثالثة وذلك لان كل حيضة وليت طهرها وتقدم انه قال وذى الرق قرآن فان قيل كونها تحل بأول رؤية الدم يعارض ما سياتي من ان أقل الحيض هنا يوم أو بعضه فالجواب لامعارضة وذلك لان محل ذلك حيث انقطع الدم وهنا حيث استمر فجرد الرؤية كاف نظر الى أن الاصل الاستمرار ولو انقطع لكان حكمه ما يأتي (ص) وهل ينبغي أن لا تعجل برؤية تأويلان (ش) أي وهل قول أشهب فيها بعد قول ابن القاسم فيها تحل بأول الحيضة الثالثة ينبغي أن لا تعجل التزويج برؤيته أي برؤية الدم الثالث لا احتمال انقطاعه قبل استمرار حيضه فلا تعتد به وفاق لقول ابن القاسم وهو طريق أكثر الشيوخ جلالة قوله ينبغي على الاستحباب ودرج عليه ابن الحاجب أو خلافه واليه ذهب غير واحد وهو مذهب سحنون لقوله هو خير من رواية ابن القاسم وهو مثل رواية ابن وهب انها تحل للزواج ولا تبين من زوجه حتى يتبين أنها حيضة مستقلة وهو مذهب ابن المواز وابن حبيب وعلى هذا فيكون قول أشهب وأحب محمول على الوجوب وبين ذلك تعليل أشهب بقوله اذا قد ينقطع عاجلاً فانها علة تقتضي الوجوب واليه أشار بقوله تأويلان لا أكثر وغيرهم ولو قال بدل قوله وهل ينبغي الخ مانعه أشهب ينبغي أن لا تعجل برؤيته وهل خلاف تأويلان لكان أظهر في افادة المراد أي وهل قول أشهب ينبغي الخ خلاف قول ابن القاسم انها تحل بأول الحيضة الثالثة أو الرابعة بناء على حمل قوله ينبغي على الوجوب أو وفاق بناء على حمل قوله ينبغي على الاستحباب فان عجلت برؤيته وانقطع قبل يوم أو بعضه فمكن تزوج في العدة عند الجمهور وكافي ح (ص) ورجع في قدر الحيض هنا هل هو يوم أو بعضه (ش) يعني انه يرجع للنساء العارفات في قدر الحيض في باب العدة والاستبراء هل هو يوم أي هل لا بد أن يتأدى به الدم يوماً أو يكفي ببعض يوم ولعل المراد بعضه بالظاهر كلامه أنه اليومين لا يرجع فيهما للنساء والذي في المدونة أن اليومين كالיום ففيها اذا رأت الدم يوماً أو بعض يوم أي يومين ثم انقطع فان قال النساء ان مثل

ومجازة لان كل محل امتنع فيه الاستمتاع امتنع فيه العقد الا الحيض والنفس والصيام والاعتكاف (ص) وفي امضاء الولي أو فسخه تردد (ش) يعني أن المحجور عليه اذا عقد نكاحه بغير إذن وإيه وتوقفت اجازة النكاح على رضا الولي ولم يعثر على ذلك الا بعد الدخول فأجازة الولي هل يجب فيه الاستبراء من ذلك الماء الفاسد الحاصل قبل الامضاء أو لا يحتاج الزوج الى الاستبراء من ذلك الماء بل يطأ فيه تردد أو فسخه هل يجب فيه الاستبراء من الماء الفاسد الحاصل قبل الفسخ اذا أراد زوجه أن يعقد عليها بعد فسخ الولي أو لا يحتاج الى استبراء من ذلك الماء بل يعقد عليها فيه تردد وأما بالنسبة الى الاجنبي اذا أراد أن يتزوجها بعد فسخ الولي فان العدة واجبة قولاً واحداً فجعل التردد اذا حصل امضاء أو فسخ بعد الدخول بالنسبة للزوج الذي حصل في نكاحه فسخ أو امضاء وأما ان حصل ذلك قبل الدخول فلا استبراء قطعاً ولو بالنسبة لغير الزوج (ص) واعتمدت بطهر الطلاق وان لحظة فتحل بأول الحيضة الثالثة أو الرابعة ان طلقت بكحيض (ش) يعني أن المرأة اذا طلقت في حال طهرها فانها تعتد بذلك الطهر الذي طلقت فيه ويكون قرأ ولو حاضت بعد الطلاق بلحظة يسيرة ثم اذا حاضت ثانية فقرأن وثالثة فقرأن اقراء فلاجل ذلك قال فتحل بأول الحيضة الثالثة وذلك لان كل حيضة أتت بعد طهر وأما ان طلقها في حال حيضها أو نفاسها فانها لا تحل الا بأول الحيضة الرابعة من يوم الطلاق وهذا في الحرة وأما الزوجة الامة فان طلقها حال طهرها فانها تحل بأول الحيضة الثانية وان طلقها في حال حيضها أو نفاسها فانها لا تحل الا بالدخول في الحيضة الثالثة وذلك لان كل حيضة وليت طهرها وتقدم انه قال وذى الرق قرآن فان قيل كونها تحل بأول رؤية الدم يعارض ما سياتي من ان أقل الحيض هنا يوم أو بعضه فالجواب لامعارضة وذلك لان محل ذلك حيث انقطع الدم وهنا حيث استمر فجرد الرؤية كاف نظر الى أن الاصل الاستمرار ولو انقطع لكان حكمه ما يأتي (ص) وهل ينبغي أن لا تعجل برؤية تأويلان (ش) أي وهل قول أشهب فيها بعد قول ابن القاسم فيها تحل بأول الحيضة الثالثة ينبغي أن لا تعجل التزويج برؤيته أي برؤية الدم الثالث لا احتمال انقطاعه قبل استمرار حيضه فلا تعتد به وفاق لقول ابن القاسم وهو طريق أكثر الشيوخ جلالة قوله ينبغي على الاستحباب ودرج عليه ابن الحاجب أو خلافه واليه ذهب غير واحد وهو مذهب سحنون لقوله هو خير من رواية ابن القاسم وهو مثل رواية ابن وهب انها تحل للزواج ولا تبين من زوجه حتى يتبين أنها حيضة مستقلة وهو مذهب ابن المواز وابن حبيب وعلى هذا فيكون قول أشهب وأحب محمول على الوجوب وبين ذلك تعليل أشهب بقوله اذا قد ينقطع عاجلاً فانها علة تقتضي الوجوب واليه أشار بقوله تأويلان لا أكثر وغيرهم ولو قال بدل قوله وهل ينبغي الخ مانعه أشهب ينبغي أن لا تعجل برؤيته وهل خلاف تأويلان لكان أظهر في افادة المراد أي وهل قول أشهب ينبغي الخ خلاف قول ابن القاسم انها تحل بأول الحيضة الثالثة أو الرابعة بناء على حمل قوله ينبغي على الوجوب أو وفاق بناء على حمل قوله ينبغي على الاستحباب فان عجلت برؤيته وانقطع قبل يوم أو بعضه فمكن تزوج في العدة عند الجمهور وكافي ح (ص) ورجع في قدر الحيض هنا هل هو يوم أو بعضه (ش) يعني انه يرجع للنساء العارفات في قدر الحيض في باب العدة والاستبراء هل هو يوم أي هل لا بد أن يتأدى به الدم يوماً أو يكفي ببعض يوم ولعل المراد بعضه بالظاهر كلامه أنه اليومين لا يرجع فيهما للنساء والذي في المدونة أن اليومين كالיום ففيها اذا رأت الدم يوماً أو بعض يوم أي يومين ثم انقطع فان قال النساء ان مثل

قد ينقطع) هذا حكاية أيضاً بالمعنى وذلك أنه قد تقدم التاميل بقوله لا احتمال انقطاعه الخ (قوله فانها علة تقتضي الوجوب) لا يسلم (قوله عند الجمهور) ومقابلته أنها تزوج من غير عدة بعبارة قال ابن رشد وأبو عمران وغيرهما (قوله بعضه بال) هو ما زاد على الساعة الفلكية

(قوله لا اختلاف الحيض الخ) أي فقد تعدد العارفات اليوم حيضا باعتبار بلد من و قد تعدد عارفات آخر أقل منه حيضا باعتبار بلد من
أيضا (قوله وفي ان المقطوع ذكره الخ) أي أو بعضه ثم ان هذين ضعيفان والراجح في الاول سؤال أهل المعرفة لا النساء الا أن يحمل
ذلك على النساء العارفات والراجح في الثاني انها تعتمد من غير سؤال أحد وأولى مقطوع أحدهما كذا في شب وهو المتعين كما يعلم من
النقل خلافا لما في عب وما ذكره من الراجح يخالف ما تقدم اعتماده لعب من ترجيح كلام الشامل المعول على وجود البيضة اليسرى
غير أن محشى نت أفاد ان المعتمد كلام المصنف وان حاصله انه يرجع في المسئلتين لأهل المعرفة من النساء فانه قال وعبر المؤلف بسؤال
النساء دون أهل المعرفة لان أهل المعرفة (١٤٣) ترجع لهم لان هذا شأنهم اه والمصنف في هذا تبع ابن الحاجب ومثله

لعياض خلاف ما قاله
صاحب النسك فانه قال
اذا كان محسوبا الذكر
والخصى هذا لا يلزمه ولد
ولا تعتد امرأته وان كان
محسوبا لخصى فعلى المرأة
العدة لانه يطأ بذكره وان
كان محسوبا الذكر قائم
الخصى فهذا ان كان يولد له
فعلى العدة والا فلا وهذا
معنى ما في المدونة ونحوه
بحفظت عن بعض شيوخنا
القرويين اه وقوله فيمكنني
بالواحدة قديقال لا مانع
من كونه من باب الشهادة
وهذا مما قبل فيه شهادة
المرأة الواحدة (قوله فيعتبر
بالواحدة) لكن بشرط أن
تكون سالمة من جرحه
الكذب (قوله لا يثبت
سبعين) أي الموقفة لها لا
الداخلية فيها قياسا على
ما قبل في قوله في التيمنة
وبلغت عشران فان شككت
فهو حيض (قوله مع اليائسة
الخ) في العبارة تنافي وان
قلت ان معناه مع الشك في

ذلك حيضة أجزأتها اه وانما يرجع في قدر الحيض للنساء لا اختلاف الحيض فيهن بالنظر الى البلدان
واحتراز بقوله هنا عن باب العادة فان أقله فيه دفعة (ص) وفي ان المقطوع ذكره أو أنثاء يولد له فتعتد
زوجته أولا (ش) أي وكذلك يرجع لقول النساء العارفات في حكم الشخص المقطوع ذكره أو بعضه
أو المقطوع أنثاء فقط هل يولد له فتعتد زوجته أولا يولد له فلا تعتد زوجته وظاهره انه يرجع في
هذا للنساء والمنصوص انه يرجع فيه لأهل المعرفة وأهل المؤلف جعل أهل المعرفة على النساء بدليل
الاحالة عليهن في السابقة واللاحقة والمذهب أنه من باب الخبر لا من باب الشهادة فيمكنني بالواحدة فالجمع
في كلام المؤلف غير مقصود (ص) وما تراه الآية هل هو حيض للنساء (ش) أي وكذلك يرجع لقول
النساء في حكم الدم الذي تراه المرأة الآية هل هو حيض أم لا والمراد بالآية من شك في يأسها كبرت
خمسين لا بنت سبعين ودم من لم تبلغ خمسين حيض قطعا (ص) بخلاف الصغيرة ان أمكن حيضها
وانتقلت للأقراء (ش) تقدم أن عدة الصغيرة ثلاثة أشهر فاذا طلقها زوجها وأخذت تعتد بالأشهر
فراة الدم ولو في آخر يوم من أشهرها فانتقلت الى العدة بالأقراء وتلغى ما تقدم لها من الأشهر لان
الحيض هو الاصل في الدلالة على براءة الرحم ولا يرجع في دمها للنساء هذا اذا كان مثلها يحيض أما من
لا يمكن حيضها كبرت سبع سنين فما تراه دم علة وفساد فلا يعتبر فان قلت ما الفرق بين الصغيرة واليائسة
وقد جمع الله في القرآن بينهما في الأشهر بل قدم اليائسة والجواب أن ما مع الاياس نشك في كونها يائسة
أم لا على حد سواء فتاسب ان يرجع فيه لسؤال النساء ليعتد به أحد المتساويين فنعمل به ومع الصغيرة
عندنا غلبة ظن من حيضها فنعمل على غلبة الظن ونحكم به فلا نرجع للنساء لان الفرض ان حيضها
ممكن كما هو قول المؤلف ان أمكن حيضها وسماها صغيرة مع امكان الحيض تجوزا باعتبار ما كان لان
الحيض علامة للبلوغ ولما لم تفتقر العادة والعدة الا في قدر الحيض نبه على استوائهما في الظاهر بقوله
(والطهر هنا كالعبادة) فأقله خمسة عشر يوما على المشهور فلو عاودها دم قبل ان تمام لم تحتسب به وضمتها
الى ما قبل الطهر من الدم (ص) وان أنت بعدها فولدتون أقصى أمد الحمل لحق الا أن ينقبه بلعان (ش)
يعني أن المرأة المعتدة من طلاق أو وفاة اذا انقضت عدتها بالأقراء أو بالأشهر ثم أنت فولدتون أقصى
أمد الحمل من يوم انقطاع وطئها ولم تكن تزوجت بغير صاحب الحمل أو تزوجت قبل حيضة أو بعدها
وأنت فولدتون ستة أشهر وما في حكمها من عقد الثاني فان الولد يلحق بصاحب العدة حيا أو ميتا
الا أن ينقبه الحي بلعان ولا يضرها اقرارها بانقضاء عدتها لان دلالة الاقرار على البراءة أكثرية
والحاصل تلخيص ويفسخ نكاح الثاني ويحكم له به حكم النكاح في العدة وأما لو أنت به ستة أشهر
وما في حكمها فأكثر من عقد الثاني لحق به ولدتون ستة أشهر وأقصى أمد الحمل لم يلحق بواحد منهما

الاياس قلت يرد ما بعد فالاولي أن يقول والجواب ان المراد من شك في أن بها الخ (قوله)
غلبة ظن) الاحسن ان يقول توقع من حملها (قوله فأقله خمسة عشر يوما على المشهور) وقيل عشرة وقيل خمسة (قوله لدون أقصى
أمد الحمل) مثله وضعها عقب تمام الاقصى بخلاف ظاهر مفهوم المصنف وانما مفهومه وضعه بعدة لا عقبه (قوله قبل حيضة) لا يكون
ذلك الا في المعتدة من وفاة وذلك بان كانت الاربعة أشهر وعشرون قبل زمن حيضها فانها تحل للزواج (قوله أو بعدها) أي تعدد
حيضة المراد بالجنس الصادق بأكثر من حيضة (قوله وما في حكمها) تقدم انه خمسة أيام

وحدث

(قوله وزادت الزينة) مفهومه اذا لم تزد حلت أى مع وجود الحمل لانه يحتمل أن تكون حركة ريج اما ان تحقق أنها لم تحل لم تحل أبدا
 أفاده شرح شب (قوله لا أقصى أمد الحمل) فضبطه انه لو أنت به لدون أقصى أمد الحمل لا يلحق بواحد مع انه يلحق بالاول (قوله استعظم
 بعض الشيوخ) الذى فى عبد الحق عن بعض الشيوخ استعظم أبو الحسن فبعض الشيوخ ناقل عن أبي الحسن ثم هو أبو الحسن
 القاسى كما صرح به محشى نت (قوله وضع حملها كله) فان طلقت ومات عنها بعد خروج بعضه حلت بخروج باقيه ولو قل لدلالتة على
 براءة الرحم بخلاف خروج ثلثيه فى مسألة المصنف أى فلا يكون دالا على براءة الرحم وأما خروج البعض الباقي ولو قل يكون دالا على
 براءة الرحم فان شك هل وقع الطلاق أو الموت قبل خروج بقيته أو بعده فالظاهر الاستئناف للاحتياط (قوله أو كافر) تصوره بالنسبة
 للكفاية ظاهرا وأما الحرمة المسلمة والامة المسلمة كيف يتصور ذلك قلت يتصور (١٤٣) اذا أسلمت الكفاية تحت زوجها الكافر

وأسلمت أمته أو على القول
 بأن نكاح الكفاية للمسلمة
 ليس بربا وحلت منه أعاده
 بعض شيوخ شيوخن (قوله
 قبل خروج باقيه أو الآخر
 على المشهور) ومقابله
 ما نقل عن ابن وهب من أنه
 ان خرج من المتحد ثلثا
 خرجت من العدة (قوله
 ولو احتملا) أى كان
 الملاعنة ولو لم يستلحقه كما
 اذا لاعنها ولم تلاعنه ومات
 أو أطلقها (قوله كما اذا
 أنت به) حاصله ان رجلا
 تزوج امرأة فمات أو طلقها
 فأنبت بولد لدون ستة
 أشهر أو كان زوجها صبيا أو
 ادعته مغربية على مشرق
 فانها لا تحل للزواج بوضع
 الحمل وبعد فان كانت العدة
 عدة وفاة فتحل بأقصى
 الاجلين وضع الحمل أو
 الاربعة الأشهر وان كانت

وحدث كما باتى بعد كما فى شرح س (ص) وتربصت ان اربأت به وهل خسا أو أربعاً خلاف (ش) يعنى
 أن المتوفى عنها أو المطلقة اذا اربأت فى الحمل يحس فى بطنها فانها لا تحل للزواج الا بعد مضي أقصى
 أمد الحمل وهل خسا من السنين فهو أقصاه أو أربعاً خلاف فى التشهير فان مضت المدة وزادت الزينة
 مكثت حتى ترتفع الزينة من أصلها كالومات الولد فى بطنها (ص) وفيها لو تزوجت قبل الحمل بأربعة
 أشهر فولدت الخمسة لم يلحق بواحد منهما وحدث واستشككت (ش) يعنى لو تزوجت المعتدة من طلاق
 أو من وفاة قبل مضي خمس سنين من يوم الطلاق أو من يوم الوفاة بأربعة أشهر فولدت الخمسة أشهر من يوم
 النكاح الثانى فان هذا الولد لا يلحق بواحد منهما وينسخ نكاح الثانى لانه نكح حاملا ما عدم لحوقه
 بالاول فلم يجاوزته لا أقصى أمد الحمل وهو خمس سنين بشهر وأما عدم لحوقه بالثانى فلنقصانه عن أقل أمد
 الحمل وهو ستة أشهر بشهر وحيث لم يلحق بواحد منهما فان المرأة تحدد عبد الحق استعظم بعض الشيوخ
 ان ينفي الولد عن الزوج الاول ونحو ذلك المرأة لزيادة ما على الخمس سنين بشهر كأن الخمس سنين فرض
 من الله ورسوله انظر ابن يونس فانه عز الاستعظام ذلك لابن القاسم والاشكال مفرع على القول
 بأن أقصى أمد الحمل خمس سنين اما على القول الآخر ان أقصاه أربع فلا اشكال (ص) وعدة الحامل
 فى طلاق أو وفاة وضع حملها كله (ش) يعنى أن الحامل من مسلم أو كافر حرة أو أمة مسلمة أو كفاية
 معتدة من طلاق أو وفاة تنقضى عدتها بوضع حملها كله بعد الموت أو الطلاق ولو لم يخطه لا بعضه
 واحدا كان أو متعددا وللزوج رجعتها قبل خروج باقيه أو الآخر على المشهور بشرط كون وضع الحمل
 تنقضى به العدة أن يكون لاحقا بصاحب العدة ولو احتملا والا فلا تنقضى به العدة ولا بد من أربعة
 أشهر وعشرين فى الوفاة والاقرء فى الطلاق كما اذا أنت به لدون ستة أشهر أو كان صبيا حين الحمل أو ادعته
 مغربية على مشرق ونحو ذلك (ص) وان دما اجتمع (ش) المراد بالدم المجتمع الذى لا يذوب
 بصب الماء الحار عليه (ص) والافسك المطلقة ان فسد (ش) هذا مستثنى مما قبله أى وان لم تكن
 المتوفى عنها حاملا والحال أن زوجها قد مات عنها ونكاحها فاسد مجمع عليه بحكمها حكم المطلقة
 فعدها ثلاثة اقرء ان كانت حرة أو قرآن ان كانت أمة وهذا اذا كانت مدخولا بها والا فلا عدة عليها
 وان كانت صغيرة أو يائسة استبرئت بالاشهر وان كان مختلفا فى فساده كالمرضى اعتدت عدة

العدة عدة طلاق فلا بد من ثلاثة اقرء وتعد النفاس قرأ قال ابن عرفة الحامل عدتها اوضع حملها بالاول أو أم وعليه قولها ترجع بعده قبل
 آخر أو أم ان لزم حملها مطلقا أو صح استلحاقه والا فلعو ونفاسها حيضة (قوله هذا مستثنى الخ) فيه تسامح لان هذا ليس استثناء وتقدم
 انه اذا مات فى بطنها لا يخرج من العدة وقيل تنقضى بموته ولو بقي فى بطنها عضو من أعضاء الحمل كالومات بعد ان خرج بعضه وقطع هل
 عدتها باقية حتى يخرج ما بقي أم لا قال بعض الشيوخ لا عبرة بذلك وقد خرجت من العدة (قوله كالمرضى) فى شرح شب خلافة
 ونصه ان فسد نكاحها أى فساد انجماع عليه أو مختلفا فيه حيث لا ارث كنكاح المريض فان لم يدخل بها فلا عدة وان دخل فعليها
 الاستبراء خاصة على المشهور ان كانت من ذوات الحيض وان كانت صغيرة أو يائسة اعتدت بالاشهر لان المطلقة حكمها كذلك وأما
 المختلف فيه الذى فيه الارث فحكمه الصحيح فيدخل تحت قوله والا فاربعة الخ لان المذهب أن حكمه حكم الصحيح فتعدي بأربعة
 أشهر وعشر دخل أم لا وهو مخالف لما فى التوضيح فلا يعول عليه

(قوله على أظهر القولين) ومقابله يقيد ذلك بما إذا دخل بها وقوله وفيه الارث دخل بها أم لا (قوله اجراء الخ) انما قال اجراء لان هنالك من يقول بعمدة نكاحهم (قوله عمالو كانت) (١٤٤) تحت مسلم فانها تجبر الخ) أراد مسلم أخذها أولاً (قوله وعشر) بالرفع عطف على

أربعة (قوله حسب الباب) أي سدا للذرائع (قوله أو تغليباً ليلالي على الايام) أي فأطلق الليل على ما يشمل الليل والنهار (قوله فسخ على هذين القولين) لعلة الوجهين اللذين هما قوله اما لان المراد الخ أو تغليباً (قوله لانه قد تنقص الاشهر) لا يخفى انه لا يتوالى أربعة على النقص على ما قيل وان كان المعتمد انه لا يلتفت لذلك وعلى تقدير اذا توالى أربعة على النقص فغاية ما تنقص أربعة أيام فكان يكتب بأربعة أشهر وأربعة أيام فالاحسن الوجه الثاني الذي هو قوله أو تبطل حركة الجنين (قوله وقال النساء) أي أو لم يقلن شيئاً (قوله لاربية بها) أي لاربية حمل بها وليس المراد ربية تأخير الحيض لان الفرض أن زمن العدة يتم قبل مجي زمن الحيض وهذا على جعل الواو على بابها أو ما ان جعلت بمعنى أو فيصح كل من المعنيين (قوله ومثله لو تأخر لرضاع) أي أو كانت عقيمة (قوله أو استحيضت ولم تنز) هذا واضح اذا لم تكن عانتها قبل الاستحاضة اتيان حيضها بعدمضي زمن العدة والافتتد بأربعة أشهر وعشر كما هو ظاهر كلامهم اذ جعلوا من عانتها تأخر زمن حيضتها عن زمن العدة تعتد بأربعة أشهر وعشر وظاهره سواء كانت مستحاضة عمرة أم لا أو غير مستحاضة (قوله وقال النساء) ربية حمل) أي أو ارباب هي من نفسها (قوله ثم زمن الانتظار عدة)

الوفاة بالاشهر دخل بها أم لا على أظهر القولين وفيه الارث لان حكم المختلف فيه كالصحيح (ص) كالذمية تحت ذى (ش) تشبيه في حكم المطلقة يعني أن الذمية الحرة غير الحامل تحت ذى مات أو طلق وأراد مسلم أن يتزوجها أو تحا كوا الينا فان كان دخل بها حلت للمسلم بثلاثة اقراء وان لم يكن دخل بها حلت مكانها من غير شيء اجراء لنكاح الكفار مجرى المتفق على فساد واحد بقوله تحت ذى عمالو كانت تحت مسلم فانها تجبر على أربعة أشهر وعشر من وفاته دخل بها أم لا وعلى ثلاثة اقراء من طلاقه ان دخل بها لما العموم قوله تعالى والذين يتوفون منكم واما لانه حكم بين مسلم وكافر وما هذا شأنه يغلب فيه المسلم (ص) والا فاربعة أشهر وعشر (ش) أي والابان كان نكاح المتوفى عنها صحيحاً أو ما في حكمه من مختلف فيه فعدها في الوفاة أربعة أشهر وعشر كان الزوج حراً أو عبداً صغيراً أو كبيراً دخل بها أولاً صغيرة أو كبيرة مسلمة أو ذمية حسب الباب كما هو نص الآية والمراد اليلالي بأمرها وانما أنت عشر ايام لان المراد عشر مدد كل مدة يوم وليلة أو تغليباً ليلالي على الايام لسبقها عليها فلو تزوجت بعد عشر ليل فسخ على هذين القولين واليه ذهب الشافعي ومالك والكوفيون وجعلت العدة أربعة أشهر لان بها يتحرك الحمل وزيدت العدة لانه قد تنقص الاشهر أو تبطل حركة الجنين وقيل انما أنت العدة لان المراد اليلالي دون الايام فعليه لا يفسخ العقد عليها اذا وقع بعد أربعة أشهر وعشر ليل واليه ذهب الاوزاعي من الفقهاء وأبو بكر الاسمري من المتكلمين وروى ان ابن عباس قرأ أربعة أشهر وعشر ليل (ص) وان رجعية (ش) مبالغة في وجوب العدة يعني أن المطلقة طلاقاً رجعيها اذا مات زوجها عنتها قبل انقضاء العدة من الطلاق المذكور فانها تنتقل من عدة الطلاق الى عدة الوفاة وتهدم العدة الاولى لما علمت أن العدة هنا لا تعبد لالاستبراء فتعتمد الحرة بأربعة أشهر وعشرة أيام والامة بشهرين وخمسة أيام واحترز بالرجعية من التي طلقت طلاقاً ثنائياً مات زوجها قبل انقضاء العدة فانها لا تنتقل الى عدة الوفاة وتستمر على عدة الطلاق بالاقراء (ص) ان تمت قبل زمن حيضتها وقال النساء لاربية بها (ش) يعني أن المعتدة الحرة المتقدمة تعتد بأربعة أشهر وعشرة أيام بشرطين حيث كانت مدخولاً بها قبل موته ان تمت تلك المدة قبل زمن حيضتها بان كانت تحيض في كل خمسة أشهر وتوفي عنها عقب طهرها ومثله لو تأخر لرضاع أو حاضت فيها والشرط الثاني ان تقول النساء عند رؤيتهن اهل الاربية بها (ص) والا انتظرنها (ش) أي وان لم تتم الاربية أشهر وعشر قبل زمن حيضتها بان تمت بعد مجي حيضتها كمالو كانت تحيض في كل أربعة أشهر فتأخرت حيضتها ما لم يغيب سبب أو مرضت أو استحيضت ولم تنز أو تمت قبل زمن حيضتها لكن قال النساء ربية من حس بطن انتظرت الحيضة لان تأخرها عن وقتها ولو لم يرض أو استحاضة وقول النساء ذلك أو جب الشك في براءة رجها فلا تحل الا بالحيضة يريدان تمام تسعة أشهر فان لم تزد الى ربية حلت وان زادت ارتفعت الى أقصى أمد الحمل وقوله (ان دخل بها) شرط في قوله ان تمت الخ أي أن هذا التفصيل ككاه ان دخل بها قبل موته والاحتمال بعضي أربعة أشهر وعشر من غير تفصيل لانها انما كانت تنتظر الحيضة ان دخل خشية الحمل ورجوعه الذمية بعيد لطول الفصل وأيضا تشبيهها بالمطلقة يعني عنه ثم زمن الانتظار عدة وقوله انتظرنها أي الحيضة واحدة ان زالت الربية والحاصل ان غير المدخول

وفائدة ذلك الاحداد (قوله ان زالت الربية) بوافقه عبارة شب وعب وعبارة شب فان زالت الربية حلت والا انتظرت أقصى أمد الحمل الآن تزول الربية ومثله في عب ولا يخفى أن هذا ينافي قوله فان لم تزد الى ربية حلت والذي في عج الاول

وهو الظاهر (قوله إلا أن ترتب فتسعة) من الأشهر ان لم تحض قبلها فان (١٤٥) حاضت أثناء حملها فان لم تحض وتنت التسعة

حلت ان زالت الرتبة فان بقيت
انتظرت زوالها أو أقصى الحمل فان
مضى أقصاه حلت إلا أن تتحقق
وجوده ببطنها على ما يفهم من
التوضيح في الحرة بامتناع البطن
وبفهم من غيره أنها تنتظر زوالها
أو أقصاه فقط (قوله أولا) أي تمت
بعد زمن حيضها ولم تحض فان كان
تأخيرها لرضاع أو مرض فانها تمكث
ثلاثة أشهر لكن عدتها فيها
شهران وخمس ليال وليس الباقى
عدة وفائدة ذلك سقوط الاحداد
عنها وحقها في السكنى وان كان
التأخير لغرض فعدتها ثلاثة أشهر
وقال ابن عرفة المشهور أنها تمكث
تسعة إلا أن يأتيها الحيض قبل ذلك
فتقوله فان لم تحض فتسعة لا يعمل
على من دخل بها أو عادت بعد مضي
شهرين وخمس ليال وعلى من
عادتها أن يأتيها الحيض فيها وتأخر
لغير رضاع أو مرض على ما ذكر ابن
عرفة أنه المشهور وأما من تأخر
لرضاع أو مرض فان حمل قوله
فثلاثة أشهر على ان معناه فعدتها
ثلاثة كما هو مقتضى السياق فانها
لا تدخل في قوله وان لم تحض فتسعة
وتدخل في قوله وتنصفت بالرق وان
حمل على ان معناه فتمكث ثلاثة
كانت داخلة فيها والمعتمد كلام ابن
عرفة من أنها تمكث تسعة فيما اذا
تأخر لغير رضاع أو مرض (قوله
ولان القاسم) ضعيف (قوله
مطلقا) أي سواء كان مدخولا بها
أم لا تمت قبل زمن حيضها أم لا
حاضت فيها أم لا (قوله والا فتسعة
أشهر) ولا تحمل بدونها مطلقا
قبل زمن حيضها أولا حاضت فيها

بم اعتد في الوفاة بأربعة أشهر وعشرين من غير نظر لتأخير حيض أو مجيئه وكذا المدخول بها
التي يؤمن حملها اما من جانبها كالصغيرة ومن لا يولد له واما من جانبها كالبائسة والصغيرة
وكذا من لا يؤمن حملها وتم الاربعه أشهر وعشرين قبل مجيئ حيضها أو لا تتم قبل مجيئ
وأما فيها أو تأخر لرضاع أو مان تأخر لمرض أو لغرض علة أو لم تغير فتنتظرها أو تمام تسعة أشهر
(ص) وتنصفت بالرق وان لم تحض فتسعة أشهر إلا أن ترتب فتسعة (ش) يعني أن عدة الوفاة
تنصف بالرق كالأوبعضا فهو شهران وخمس ليال سواء كانت مدخولا بها أم لا صغيرة
أو كبيرة كان الزوج حرا أو عبدا لكن انما يكتفى بالشهرين وخمس ليال ان كانت غير مدخول
بها أو صغيرة أو بائسة أو من ذوات الحيض وحاضت فيها فان لم تحض فيها وهي مدخول بها
أو من ذوات الحيض سواء تمت قبل زمن حيضها أو لا فتسعة أشهر على ما في كتاب محمد
اللمخي وهو أحسنها ولان القاسم في العتية تحمل بعض الشهرين وخمس ليال مطلقا
ولما لا ان كانت غير مبني بها اكتفت والا فتسعة أشهر ولا تحمل بدونها مطلقا وهو مذهب
الرسالة وهو ضعيف وهذا كما ان لم ترتب فان ارتب ما تبت عدة الحيض بخمس بطن فتمكث
تسعة أشهر وانما رفعت الامة لثلاثة أشهر ولو تمت عدتها قبل زمن حيضها بخلاف الحرة
لقصر أمد عدتها فلا يظهر الحمل فيها فله بعض (ص) ولن وضعت غسل زوجها ولو تزوجت
(ش) يعني ان المرأة اذا وضعت بعد موت زوجها ولو لم تحظ فانه يجوز زلها ان تغسله ويقضى
لها بذلك ولو تزوجت غيره لكن الجواز فيما اذا تزوجت مقابل الحرمة فلا ينافي أنه مكروه وتقدم
في الجنائز ان الاحب نفية ان تزوج أختها أو تزوجت غيره (ص) ولا يتقل العتق لعدة الحرة
(ش) يعني ان الزوج اذا طلق زوجته الامة طلاقا رجعيا أو مات عنها ثم انها اعتقت في أثناء
العدة فانها لا تنتقل عن عدة الطلاق التي هي قرآن ولا عن عدة الوفاة التي هي شهران وخمس
ليال الى عدة الحرة التي هي ثلاثة اقرء في الطلاق وأربعة أشهر وعشرين في الوفاة لان الناقل
عند مالك هو ما أوجب عدة أخرى والعتق لا يوجب عدة أخرى ولهذا لو مات زوج المطلقة
طلاقا رجعيا في أثناء عدتها انتقلت الى عدة الوفاة حرة أو أمة كما مر لان الموت يوجب عدة
وكذا لو طلقت الامة رجعيا ثم اعتقها سيدها ثم مات الزوج قبل انقضاء عدتها انتقلت
لعدة الحرة أربعة أشهر وعشرين لان الموت لم ينقلها لعدة الحرة فاعتدت عدة
الحرة للوفاة بعد ان كانت عدتها قرآن وسواء تقدمت لها حيضة أو لا ولو كان الزوج مات
قبل عتقها فانها تعتد عدة الامة لان الموت لم ينقلها لعدة الحرة وانما صادفها أمة لكنها
تنتقل عن حيضتين الى شهرين وخمس ليال (ص) ولا موت زوج ذمية أسلمت (ش) أي ولا
ينقل لعدة الوفاة عن الاستبراء موت زوج ذمية أسلمت ولما يكون أحق به ان أسلم في عدتها
فما قبل أن يسلم قبل تمام عدة اسلامها فتستمر على استبراءها بثلاثة اقرء فلما كان أحق
بها وير عليها لو أسلم في عدتها ترغب في الاسلام فيمتوهم أنه كوت زوج مطلقة رجعية قبل
انقضاء عدتها فتنتقل الى عدة الوفاة فدفع ذلك التوهم لانها في حكم البائن ولو أسلم ثم مات
استأنفت عدة وفاة (ص) وان أقر بطلاق متقدم استأنفت العدة من اقراره (ش) يعني
ان الشخص اذا أقر في صحته أنه وقع منه طلاق على زوجته ولا يثبت له بذلك فانه يؤخذ باقراره
في الطلاق فيلزمه ما أقر به من أمر الطلاق ولا يقبل منه في تاريخ الطلاق المتقدم لانه
يتهم على اسقاط العدة وهي حق لله تعالى فتستأنف المرأة العدة من يوم أقر بالطلاق أما
ان كانت له يثبة تشهد باقراره فالعدة من الوقت الذي ذكرت فيه اليثبة أنه طلق فيسه

(قوله وأما لو كان منكرا الخ) لا يفتي ان شهادتها عليه في حالة الانكار كشهادته في حالة الاقرار في أن العدة تحسب من يوم الطلاق على الراجح كما يظهر من كلام ابن عرفة وقيل من يوم الحكم (قوله فقد مر في باب الخلع الخ) قد علمت ان الحكم واحد (فائدة) من بلغها موت زوجها بعد مدة تنقضي فيها عدها فلا تستأنف عده (قوله فقد مر في باب الخلع) والحاصل انه اما أن يحصل من الشخص اقرار مجرد أو يحصل منه اقرار وتشهد البينة بما (١٤٦) أقربه أو تشهد عليه البينة به وهو منكرا أو تشهد عليه البينة بعدم موته بطلاقه

فإذا حصل من الشخص اقرار مجرد فالعدة من الاقرار سواء كان المقر صحيحا أو مريضا وأما الارث فان كان المقر صحيحا فاثبت ما يتوارثان حيث كان الطلاق رجعيا مادامت العدة على دعواه باقية فان انقضت ثم يرثها وترثه هي ان كانت العدة المستأنفة باقية ما لم تصدقه على ما ادعاه فان صدقته فلا ارث لهما والعدة من الاقرار وأما ان كان الطلاق بائنا فلا ارث وان كان المقر مريضا فانها ترثه في العدة وبعد هاولو كان الطلاق بائنا وأما ان انضم الى الاقرار الشهادة فانه يعمل بالشهادة وتكون العدة من يوم أرخت وهو ما أقربه لا من يوم الشهادة ولا فرق بين المريض والصحيح وأما ان شهدت على شخص بينة بالطلاق وهو منكرا فهل تعتمد من اليوم الذي شهدت البينة بوقوع الطلاق فيه كما اذا شهدت البينة له وهو الراجح كما يظهر من كلام ابن عرفة أو من يوم الحكم كما ذكره ابن حجر واقصر عليه أبو الحسن (قوله ولا يرجع بما أنفقت المطلقه) ولو أقام بينة تشهد له بصدق دعواه وكذا ما أنفقت من ماله اخلافا لقول ابن نافع لا يغرم لهما ما أنفقته من عندها ولا يلزم بالغبن اتفاقا كأن تسلفت ما يزيد على نفقتها (قوله حتى يشهد عندها الخ) وهو

ففاعمل أقربه والصحيح بدليل قوله وورثته فيها والالكان ارثها لا يتقيد بغيرها كما مر في باب الخلع والاقارب به فيه كانشائه (ص) ولم يرثها ان انقضت على دعواه (ش) يعني انه اذا أقرب في صحته بطلاق متقدم وقدم مضي مقدار العدة قبل اقراره فانه لا يرثها حينئذ لا عترافه انها صارت منه أجنبية ولا رجعة له عليها ان كان الطلاق رجعيا لانها قد خرجت من العدة (ص) وورثته فيها (ش) يعني أن المرأة ترث المقر بالطلاق الرجعي في العدة التي استأنفتها من يوم اقراره بالطلاق الرجعي وان كان الطلاق بائنا لم يتوارثا بحال وانما يرثها اذا انقضت على دعواه وورثته فيها لان المكلف يسري اقراره على نفسه ولا يتعدى الى غيره فلو انقضت العدة المستأنفة فلا توارث بينهما ولا تعارض بين هذا وبين قوله في باب الخلع والاقارب به فيه كانشائه والعدة من الاقرار أي ولها الارث فيها وبعد هاولا ان هذا المقر صحيح وذلك مريض (ص) الا أن تشهد بینه له (ش) هذا الاستثناء راجع لقوله استأنفت وقوله وورثته فيها فتكون العدة هنا من يوم الطلاق أي من اليوم الذي قالت البينة انه وقع الطلاق فيه ولا ارث ان انقضت العدة على ما أرخت البينة والمريض كالصحيح في هذا واذا صدقته فلا ارث لهما أيضا ولكن تكون العدة من يوم الاقرار بخلافه التواطؤ على اسقاط العدة وقوله الا أن تشهد الخ هذا اذا كان مقرا بديل عليه قوله وأما لو كان منكرا وشهدت عليه البينة فقد مر في باب الخلع (ص) ولا يرجع بما أنفقت المطلقه ويغرم ما تسلفت (ش) يعني ان الانسان اذا طلق زوجته وبعد طلاقه وقبل علمها به أنفقت من ماله شيئا فانه لا يرجع عليها به لغيرها بعد علمها بالطلاق وهو مفترط اذ لم يعلمها بالطلاق فان كانت تسلفت شيئا وأنفقت قبل علمها بالطلاق فانها ترجع عليه به ومثل قوله ويغرم ما تسلفت ما أنفقت من ماله وكلام المؤلف مقيد بما اذا لم يخبرها من يثبت بخبره الطلاق محمد فلو قدم عليها رجل واحد يشهد بطلاقها فأعلمها أو رجل وامرأتان فليس ذلك بشئ حتى يشهد عندها من يحكم به السلطان في الطلاق (ص) بخلاف المتوفي عنها والوارث (ش) يعني ان الشخص اذا مات فأنفقت زوجته من ماله شيئا بعد موته وقبل علمها بالموت فان الوارثة ترجع عليها به وكذلك الوارث اذا أنفق شيئا من مال مورثه بعدم موته وقبل علمه بالموت فانه لا يختص به وترجع الورثة عليه به لان مال الميت صار لجميع الورثة لا يختص به واحد دون غيره ولما كانت عدة المستترية سنة حرة أو أمة واستبرأؤها في انتقال الملك ثلاثة أشهر فقد يجتمع الموجبان بين ما يبرئها من ماله بقوله (وان اشتريت أمة معتدة من طلاق) ولم تستر حلت ان مضى قرآن للطلاق وحبيضة الشراء فان اشتريت قبل أن تحيض شيئا من عدة الطلاق حلت منها بقرآن عدة الطلاق أو بعد قرع منها حلت منها بالقرع الباقي أو بعد مضى القرآن حلت من الشراء بحبيضة ثالثة (ف) ان ارتفعت حيضتها بعد الشراء (حلت) بأقصى الاجلين وهو قوله (ان مضت) لها (سنة للطلاق) عدة طلاق المستترية (وثلاثة) من الاشهر (للشراء) استبرأؤها فان اشتريت بعد تسعة أشهر حلت بعضى سنة من يوم الطلاق وبعد عشرة أشهر فبعضى سنة وشهر وبعد أحد عشر شهرا فبعضى سنة

الشاهد ان العادلان كما أفاده بعض الشيوخ (قوله بخلاف المتوفي عنها والوارث) أي الكبير وأما الصغير فلا الا أن يكون له مال معلوم (قوله عدة المستترية) فيه تسمح لان العدة انما هي الثلاثة أشهر الاخيرة وأما التسعة الاول فهي استبرأء ولذلك قال فان اشتريت بعد تسعة وذلك لانها اذا اشتريت قبل تسعة لا يقال لها اشتريت معتدة طلاق وشهرين

(قوله من ارتفعت حيضتها رضاع فانها لا تخرج من العدة الا بقرآن) واندرج استبرأؤها فيها لانه لا يتصور تأخر استبرأائها عن عدتها وأما المستحاضة ان ميزت بين الدمين فأمرها واضح كالتي لم تكن مستحاضة خلافاً للب وان لم تميزت بصت تسعة لريبة ثم اعتدت بثلاثة أشهر واستبرأت بثلاثة أشهر من يوم الشراء فان اشترت أثناء التسعة لا يقال اشترت معتدة طلاقاً وبعدها قد يستويان وقد يتأخر استبرأؤها عن عدتها وبقي ما اذا كانت لا تحيض لصغر أو بأس أو طلق لذلك فعدة طلاقها ثلاثة أشهر كاستبرائها ولا يتصور في هذا تأخرها عنه بل تساويهما وتأخر زمن الاستبراء عن زمن العدة (قوله وهما الشهران وخمس ليال) لا يخفى أن الشهرين وخمس ليال إنما تكون في التي لم يدخل بها والتي دخل بها أو كانت يائسة أو صغيرة أو لم تكن ولكن حاضت فيهما أو أما إذا دخل بها فثلاثة أشهر ان كانت غضي قبل زمن حيضتها أو غضي بعد زمن حيضتها وتأخر لغير مرض أو رضاع عند غير ابن عرفة وأما عند ابن عرفة فتمكث تسعة أشهر ما لم تحض قبلها وأما المرض أو رضاع فتتربص ثلاثة أشهر لكن شهران وخمس ليال عدة (قوله ان لم تستبرأ) ظاهره انه راجع لحیضة الاستبراء أي تنتظر حيضة الاستبراء ان لم تستبرأ أي بتأخير الحيض فان استبرأت به انتظرت ثلاثة أشهر أي ما لم تحض بشئ في بطنها والا انتظرت تمام تسعة أشهر من يوم الشراء فان زالت (١٤٧) الرية حلت (قوله فتنتظر الحيضة الخ)

راجع لما اذا لم تستبرأ بقي أنه اذا كانت تعتد بثلاثة أشهر في المدخول بهما لكون عادتها ان الحيض لا يأتي الا بعد ذلك فقدروا ان الحيض جاء قبلها بعد تمام طهر فلا شك انها تحل ولا تتوقف على تمام الاشهر الثلاثة والحاصل انها اذا كانت غير مدخول بها فعدها شهران وخمس ليال فان حاضت فيها انتظرت تمام الشهرين والخمس ليال فان لم تحض فيها انتظرت الحيضة فان تأخرت الحيضة عن وقتها انتظرت تمام ثلاثة أشهر من يوم الشراء ما لم تحض بشئ في بطنها والا تر بصت تسعة أشهر فان زالت الرية حلت وأما ان دخل بها وحاضت بعد الشراء قبل مضي الشهرين وخمس ليال حلت بمضيها وان لم

وشهرين من يوم الطلاق وبعد سنة فبعض ثلاثة أشهر من يوم الشراء ويستثنى من كلامه من ارتفعت حيضتها رضاع فانها لا تخرج من العدة الا بقرآن (ص) أو معتدة من وفاة أقصى الاجلين (ش) يعني أن الامة المتوفى عنها زوجها اذا اشترى شخص في عدة الوفاة فانه يجب عليها أن تمكث أقصى الاجلين وهما الشهران وخمس ليال عدة الوفاة وحيضة استبراء لتقل الملك ان لم تستبرأ أو ثلاثة أشهر ان استبرأت فتنتظر الحيضة ان مضى الشهران وخمس قبلها وتماهما ان حاضت قبل تمامهما * ولما انتهى الكلام على أقسام العدة الستة معتدة ومرتبة بتأخير الحيض وصغيرة ويائسة وحامل ومرتبة بالحمل وكان من متعلق عدة الوفاة الاحداد مأخوذ من الحد وهو المنع يقال حددت الرجل من كذا اذا منعتة ومنه الحدود الشرعية لانها تمنع ويقال للبواب حداد ويقال حددت وأحدت وهو كما قال ابن عرفة ترك ما هو زينة ولومع غيره فيدخل ترك الخاتم فقط للبتة فقله ولومع غيره أي ان ترك ما هو زينة وحده أي ما يترين به كثوب الزينة وحده واجب وكذا ما يترين به مع غيره فيدخل في ذلك من كان لها خاتم فقط وهي مبتدلة ولا زينة لها فيجب عليها طرح الخاتم كما ذكره الشيخ قالوا ولو حديد وهو صحيح أشار اليه بقوله (ص) وترك المتوفى عنها فقط وان صغرت ولو كابية ومفقود ازوجها (ش) يعني أنه يجب على المرأة الكبيرة في عدة الوفاة دون الطلاق ترك التزين وأما الصغيرة فيجب على وليها أن يجنبها ما تجنبه الكبيرة وعلى الامة والذمية يتسوف عنها زوجه المسلم وانما شرع الاحداد لانه يمنع تشوف الرجل اليها لانها اذا تزينت يؤدي الى التشوف وهو يؤدي الى العقد عليها في العدة وهو يؤدي الى الوطء وهو يؤدي الى اختلاط الانساب وهو حرام وما أدى الى الحرام جرام وأما المطلقة فلا حداد عليها رجعية كانت أو

تحض لكون الشهرين وخمس ليال يأتيان قبلها بأن كان الحيض يأتيها بعد أربعة أشهر ومات زوجه اعقب الطهر فانها تعتد بثلاثة أشهر فاذا عقب ذلك الموت الشراء فلا تكون الحيضة هنا الامتاحة عن العدة فتنتظرها فان كانت الحيضة تأتيها عقب شهرين في الفرض المذكور وتأخرت فتحل بعض ثلاثة أشهر من يوم الشراء ولا يكون الا بعد مضي ثلاثة العدة فان استبرأت بحس البطن في الفرض المذكور فلا بد من تسعة من يوم الشراء ولا يكون الا بعد التسعة التي هي للوفاة فان زالت الرية حلت (قوله ولما انتهى الكلام على أقسام العدة) الاولى أن يقول أقسام صاحب العدة (قوله الاحداد مأخوذ) من أخذ المصدر المزيدي من المصدر المجرد وقوله ويقال حددت الخ أي يقال مزيدا ومجردا (قوله ترك ما هو زينة) هذا غير مانع لشموله من ترك ما هو زينة وهي غير معتدة سواء كانت ذات زوج أم لا مع أنه ليس من الاحداد ولو قال ترك ما هو زينة ولومع غيره مزوجه مات زوجه السلم من ذلك (قوله قالوا) ليس القصد التبري بدليل قوله وهو صحيح (قوله وترك الخ) الدوام كالاتسداء فيجب عليها أو على وليها تزوج ما يأتي ويدخل في المتوفى عنها من تعتد بالاقراء وذلك في المنكوحة فاسداً مجمعا عليه (قوله وهو حرام) لا يخفى أن الحرمة انما تتعلق بالافعال واختلاط الانساب ليس فعلا فالحرمة انما هي متعلقة بسببه وهو الوطء والعقد أي واختلاط الانساب يؤدي لعدم تعاهد الاباء الاولاد وذلك يؤدي الى هلاكة الذرية

(قوله يدب) بدال مهملة في نسخته والمناسب نقطها أي يدفع كما يستفاد من اللغة (قوله كما في زوجة الخ) تمثيل لقوله حكما (قوله على المشهور) أي تركت المفقود زوجه على المشهور ومقابلها ما لابن الماجشون من أنه لا أحد ادعيا (قوله ما لم تكن الابسة ناصعة البياض) أي خالصة البياض أي وغير قوم هو زينتهم (قوله والتجريف) وان لم يكن لها صنعة غيره إذا كانت تبشره بنفسها فان كان مباشر غيرها لها بأمرها كخادم لم تمنع (قوله حافت (١٤٨) لتمثلن بهاجر) فيه أن المثلة حرام فكيف يحجبها لذلك ويمكن الجواب

بأنها مثله من حيث انها لم تعهد فلا ينافي الجواز بعد ذلك الحاصل من الامر وانتفي كونه منسلة (قوله فلا تمتشط الخ) أي فلا تمتشط امتشاطا ملبسا أو مصاحبا بمجناء أو كتم (قوله ولا بشي فيه دهن) كدهن الباسمين (قوله يذهب جرتة) أي الأصلية فلا ينافي وجود جرة أخرى في القاموس والكتم محركة نبت يخلط بالخناء ويخضب به الشعر فيبقى لونه وأصله (قوله والشبرق) بمثابة تحمية بعد الشين في نسخته والذي في عب بكسر الشين المججمة قباء موحدة ساكنة فراء مهملة مكسورة نفاق وتبدل جيماء وهو دهن السمسم الذي يقال له عندنا سبرج (قوله مما لا يختم في رأسها) أي تفوح رائحته بأن يجعل شي من الطيب في الدهن ويجعل في الرأس فتفوح رائحته فيها (قوله زاد غيره) أي غير مالك وقوله اللخمى عن أشهب أي نقل اللخمى ذلك عن أشهب وفي بهرام نقل ذلك عن العتبية وعبارته محتملة لان يكون الذي زاد مالك أو ابن القاسم فراجع (قوله الا لضرورة) انظر هل هي ظاهرها أو مطلق الحاجة فائدة لا بأس باكتحال الرجل لضرورة دواء وغيرها قولان عن مالك بعدم الجسواز والجواز

بأنه بالبنات أو دونها لان الزوج باق يدب عن نفسه ان ظهر رجل وقوله المتوفي عنها حقيقة أو حكما كما في زوجة المفقود تعد عدة الوفاة بعد ضرب الاجل على المشهور وقوله (الترين بالمصبوغ) هو مفعول تركت أي التحمل بالمصبوغ (ص) ولو أدكن ان وجد غيره (ش) الأدكن ما فوق لون الحرة ودون السواد وهو بالدال المهملة وهو المسمى بالجماحي وظاهر قوله ان وجد غيره ولو يبيعه واستخلاف غيره (ص) إلا الاسود (ش) أي فيجوز لها باليسه ما لم يكن زينة قوم وما لم تكن الابسة ناصعة البياض (ص) والتحلي والتطيب وعمله والتجريف (ش) أي ويجب عليها ترك لبس الحلي ولو خاتما وقرطا وأخذ من هذا جواز ثقب أذن المرأة للبس القرط ويؤيده ان سارة حافت لتمثلن بهاجر فخضضتها وثقبت أذنها بأمر الخليل وكذا يجب عليها ان تترك التطيب فلا تسه ولا تجعله ولا تجر فيه لان في ذلك أي في التطيب والتحلي والزينة داعية الى الشكاح وتهيج الشهوة فمنعت من ذلك (ص) والترين فلا تمتشط بمجناء أو كتم (ش) ما تقدم من الترين المراد به الملبوس وأما الترين هنا فالمراد به الترين في البدن فلا تمتشط بمجناء بالمد ولا بشي فيه دهن ولا بكم وهو شي أسود يصبغ به الشعر يذهب جرتة ولا يسوده (ص) بخلاف نحو الزيت والسدر واستحداها (ش) يعني أنه يجوز لها ان تدهن بالزيت والشبرق والادهان غير المطيب والشبرق بكسر الشين المججمة وأخره قاف وية بال جيم وهو دهن السمسم وكذلك لها ان تمتشط بالسدر ونحوه مما لا يختم في رأسها وكذلك يجوز لها ان تحلق عانثها وهو المراد بالاستحدا وان كانت زينة لكنه لم يظهر (ص) ولا تدخل الحمام ولا تطل جسدتها (ش) يعني أن المتوفي عنها زوجه لا يجوز ان تدخل الحمام في زمن عدتها ولا تطل جسدتها بالنورة قال مالك لا بأس ان تحضر العرس ولا تنهأ فيه بما لا يلبسه الحاد ولا تبيت الا في بيتها زاد غيره لا بأس أن تنظر في المرأة وتحنن وتنقل أطفارها وتنقب بطيها اللخمى عن أشهب (ص) ولا تكحل الا لضرورة وان بطيب وتمسحه نهارا (ش) يعني أنه لا يجوز للمرأة المتوفي عنها زوجه ان تكحل الا اذا دعت الضرورة الى ذلك فلا بأس به ليلا وان بطيب وتمسحه نهارا فقولاه وان بطيب راجع لفهوم قوله الا لضرورة فهو مبالغته في الجواز وقوله الا لضرورة يرجع لمسئلة الا كتحال كما هو مقتضى صنيع التوضيح لانه أفرد مسألة الحمام وطل الجسد وجعلهما قولة واحدة ولم يستثن منهما الضرورة وأفرد مسألة الا كتحال بقوله أخرى واستثنى منها الضرورة وجوز الطحنى رجوعه لقوله ولا تدخل الحمام وما عطف عليه وظاهر قوله وتمسحه نهارا في السكحل مطلقا سواء كان بطيب أم لا والذي عند الابي ان يحل هذا حيث كان بطيب * ولما أنهى الكلام على العدة وكان سببها أمرين طلاقا وفاء شرع فيما يحتملها وهي عدة امرأة المفقود في بعض صورها وأخرها ابن الحاجب عن الاستبراء والتداخل وتبعه ابن عرفة فقال

والخلاف في الاعد وغيره جائز قطعوا الا كتحال سنة عند الشافعية لا المالكية ويجوز للرجل لبس معصفر ومن عفر قاله للقاضي البدر (قوله وجوز الطحنى) وهو الظاهر واقتصر عليه اللقاني وبذلك قول أبي الحسن ودين الله يسرور بخسه بعضهم بقوله وينبغي رجوعه للسكحل والخناء (قوله والذي عند الابي) اقتصر عليه عب في شعره بترجيحه (فصل المفقود) (قوله وهي عدة امرأة المفقود في بعض صورها) وهو القسم الاول أي من حيث أنه بقدر ميتة تعد عدة وفاة ومن حيث أنه بقدر طلاقه تعد عدة طلاق الا أن المشهور تعد عدة وفاة ومقابلها يلزمه أقصى الاجلين ومنهم من أجرى ذلك على لزوم الاحداد لها (قوله ومتعلقاته) أي وما يتعلق به

من الاحكام (قوله بالكسر) أى كسر الفاء وكذا قوله بالضم (قوله فافيد بلاهاه) لانها ليس المقصود الحدوث كما في حائض (قوله مطلقا) أى سواء كان مفقودا بلا دال الاسلام أو مفقودا غيرها من المفايد الآتية (قوله فيخرج الاسير) قضيته ان الاسير لا يمكن الكشف عنه والمفقود في بلادهم يمكن الكشف عنه وذلك لان الاسير يحجز عليه ويمنع من الابواب والذهاب الا أنه يكاد على ذلك انه سيأتى بفيد استواء الحكم في مفقود أرض الشرك والاسير في البقاء لمضى مدة التعمير (قوله ابن عات والمحبوس) أى ويخرج المحبوس (قوله أى قاضى السياسة) أى حاكم السياسة كالكاشف الذي ينزل يحكم في البلد أو قائم مقام الذي ينزل في القرى (قوله وهو كذلك) هذا للقائى وقوله أضبط أى أولى وأحوط وفى عب ان الذي يفيد النقل انها حيث أرادت الرفع ووجدت الثلاثة وجب القاضى فان رفعت مع وجوده للوالى ووالى الماء صح ذلك وان رفعت للمسلمين مع وجوده بطل كما يؤخذ (١٤٩) من ابن عرفة وأما ان لم يكن قاض

فتخير فيهما فان رفعت لجماعة المسلمين مع وجود عمادها مظاهر الصحة ولا فرق في القاضى بين أن يكون قاضى أنسكة أو غيره والظاهر ما قاله اللقائى (قوله كقوله ان غبت عنك فأنت طالق) الاولى حذف ذلك ويقتصر على ما بعده من قوله أو أمرك بذلك وذلك لانه في الاول تطلق بمجرد الغيبة (قوله وعلم من قوله ان دامت نفقتها الزوجية والبقاء) لا يخفى أن الزوجية مأخوذة من قوله ولزوجة المفقود (قوله والواحد منهم كاف) فيه نظر لان المصنف قال لجماعة والجماعة أقلها ثلاثة قاله بعض شيوخ شيوخنا (قوله كما صرحوا به في باب اليمين) أى عند قوله وبر ان غاب الخ) أى حيث ذكر المصنف جماعة المسلمين (تنبيه) انظر هل أجرة البعث على الزوج أو الزوجة أو بيت المال أم أف فيه على نص ابن ناجي الصواب أعلى المرأة لانها طالبة للفراق لاسيما اذا ادعى منع عدوله عن الاتيان

للقاضى والوالى ووالى الماء (ش) المفقود من فقد بالفتح يفقد بالكسر فقد أو فقدنا بالكسر وفقدنا بالضم يقال فقدت المرأة زوجها فهى فاقد بلاهاه قاله النووي والمفقود هو الذى يغيب فينقطع أثره ولا يعلم له خبر والمراد به هنا المفقود في بلاد الاسلام وعرفه ابن عرفة مطلقا بقوله من انقطع خبره يمكن الكشف عنه فيخرج الاسير ابن عات والمحبوس الذى لا يستطاع الكشف عنه ومعنى كلام المؤلف ان لزوجة المفقود في بلاد الاسلام بدليل ما يأتى حرا كان أو عبدا صغيرا كان أو كبيرا كانت مدخولها أم لا صغيرة كانت أو كبيرة حرة كانت أو أمسة ان ترفع أمرها الى القاضى أو الى والى والى وهو قاضى الشرطة أى السياسة والى ولاية المياه وهم الذين يأخذون الزكاة ليكشفوا عن أمر زوجها اذا لحق لها ولها أن لا ترفع وترضى باقامتها في عصمتها حتى يتضح أمره وظاهر كلامه ان الثلاثة في مرتبة واحدة وهو كذلك لكن القاضى أضبط وقوله المفقود أى الذى له مال بدليل قوله ان دامت نفقتها ولا شرط لزوجه وأما التى لها شرط كقوله ان غبت عنك فأنت طالق أو أمرك بذلك فأخذها بالشرط أحسن كان له مال أم لا أما الذى لا مال له ولا شرط لها فلها ان تطلق لعدم النفقة وعلم من قوله المفقود الغيبة وعلم من قوله ان دامت نفقتها الزوجية والبقاء في العصمة فالفصول الثلاثة التى تثبت مأخوذة من كلامه (ص) والاف لجماعة المسلمين (ش) أى فان لم تجد المرأة أحدا من ذكر فانها ترفع أمرها الى جماعة المسلمين والواحد منهم كاف كما صرحوا به في باب اليمين وأخرج المؤلف بالزوجة أم الولد وما فى حكمها (ص) فتوجب أربع سنين ان دامت نفقتها والعبد نصفها من الجزع عن خبره (ش) يعنى ان المرأة المفقود زوجها في بلاد الاسلام وسيأتى حكم غيره اذا رفعت أمرها للقاضى أو لمن ذكر معه فانه يكلفها أن تثبت الزوجية وان زوجها غائب وأنها باقية في عصمته الى غيبته ثم بعد ذلك يسأل الحاكم من معارف زوجها ومن جيرانه وأهل سوقه ثم يرسل الى البلد الذى يظن به انه خرج اليه ويكتب فى كتابه صفة زوجها وحرقة واسمه واسم أبيه فاذا عاد اليه الخبر بعد معرفة موضعه ضرب لها الاجل وهو أربعة أعوام والراجع ان هذه المدة تعبد لفعل عمر وأجعت الصداقة عليه وقيل لانها غاية أمد الحمل أو لانها أقصى ما ترجع فيه المكاتبات في بلاد الاسلام ذهابا أو ايبا وهذا فى حق الزوج الحر وأما العبد فيوجب نصف الحر

لبله واختار شيخنا الغبريني أنهم من بيت المال انتهى ويمكن الجمع بين القولين كما قال بعضهم بأنهم اعلمها اذا كان لها مال فان لم يكن لها مال فن بيت المال انتهى (قوله وما فى حكمها) كالمدة (قوله ان دامت نفقتها) أى من ماله ولو غير مدخول بها وغير داعية له قبل غيبته ومثلها فى فرض نفقتها فى ماله مطابقة لغائب غير مفقود ولم يكن دخل بها ولم تدع قبل الغيبة حيث طلبتها الا أن قربت الغيبة أو بعدت وما يأتى فى النفقات من اشتراط الدعاء اليه فى الحاضر فقط (قوله لفعل عمر الخ) لا يظهر أن يكون تعليلا لقوله والراجع الخ (قوله وقيل لانها غاية أمد الحمل) يرد قول مالك لو أطمت عشرين سنة ثم رفعت استوفت الاجل لها وبأنها تضرب لامرأة الصغير والصغيرة واليائسة وحيث لا يخشى حمل (قوله أو لانها أقصى الخ) يرد ذلك قول مالك ان الاربع تستأنف بعد اليأس وأيضاً يردده على القول الآخر وهو ان الاربع من يوم الرفع أنه لو رجع الكشف بعد سنة فتنظر تمام الاربع فلا كانت العلة كونها أمد الكشف لم تنظر تمام الاربع

(قوله وهو المشهور الخ) ومقابلته أنه أربع كالحروا استظهر ما بن عبد السلام والمصنف وزاد في تنصيف الأجل هنا والاعتراض والابلاء
مشكل إذا السبب مستوفيه الحر والعبد (قوله فان لم يكن له مال طلق عليه) وبأني هنا وهل يطلق الحاكم أو بأمرها به ثم يحكم وهذا
الطلاق رجعي وعدته عدة طلاق (قوله دخل بها أم لا) (١٥٠) ولا ينافيه قوله بعد وقد طلاق يتحقق الخ لان قضيته انه اذا لم يدخل بها

لا عدة عليها وقد حكم بأن عليها
العدة لانه تقدير فقط لاجل حلها
للاول ان جاء وكان قد طلقها قبل
العقد طلقين وانما قال كالوفاة
لان هذا تعويت لاموت حقيقة
واسكونه عوي تارجح عدم تجميل
ما أجل ويكمل لغير المدخول بها
الصداق على ما به القضاء وقيل
لا انظر عب (قوله وهو الاقرب)
انما كان اقرب لان العدة ليست
سببا في الاسقاط حتى تكون الباء
للسببية والمعينة وان صحت لكن
ليس المعنى عليها بل المعنى انما هو
على الظرفية فالذوق ما كم بأن
الظرفية أولى وان صحت المعينة
وقول الشارح أي وسقطت راجع
للسببية (قوله لانه سبب أي ان
الضرب لواحدة ضرب لبقيتين)
فلو قلنا وليس لمن ضرب لها الاجل
لاقتضى ان الضرب لواحدة ليس
ضربا لبقيتين وليس كذلك وذلك
لان قوله وليس للمرأة التي ضرب
لها الاجل يفهم منه وأما المرأة التي
لم يضرب لها الاجل مع ان هذا
لا يظهر لان الضرب لواحدة ضرب
لبقيتين (قوله وظاهر كلام
الشارح في شامله) ليس بظاهر وذلك
لانه قال ان لها البقاء بعد انقضاء
الاجل انتهى فيقال أي وقبل
الشروع في العدة (قوله وان كلام
أي عمران مقابل) كلام أي عمران
هو الذي حصل عليه أو لا بل هو
المعتمد (قوله يتحقق) يجوز بناؤه

وهو المشهور كافي الابلاء والاعتراض ومحل التأجيل المذكور مع دوام النفقة بأن يكون
للمفقود مال ينفق منه على امرأته في الاجل وأما ان لم يكن له مال طلقت عليه من الآن
كالمعسر وكذلك لو كان له مال لا يكفي في الاجل فانها تطلق عليه قبل الاجل بعد فراغ ماله
وسواء المدخول بها ومن فرض لها قبل ذلك وغيرهما (ص) ثم اعتدت كالوفاة (ش) أي
ثم بعد أن كشف الحاكم عن أمره ولم يعلم خيره ولا موضعه فان زوجته تعتد حينئذ كعدة
الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام ولا نفقة لها فيها لانه متوفى عنها بخلاف الاجل كما مر وسواء
دخل بها أم لا فان تبين تقدم موته ردت ما أنفقت بعد الوفاة وكذلك الورثة (ص) وسقطت
بها النفقة (ش) الضمير المحرور بالحرف عائد على العدة والباء تحتل أن تكون للسببية
وتحتل أن تكون بمعنى مع أي وسقطت النفقة بسبب اعتدادها وتحتل أن تكون
للتطرية وهو الاقرب أي وسقطت النفقة في زمن الاعتداد لان المتوفى عنها لا نفقة لها
وهنا اعتدت للوفاة ولو حاملا (ص) ولا تحتاج فيها الاذن (ش) يعني ان المرأة لا تحتاج
بعد انقضاء الاجل الى اذن الامام في العدة وكذلك لا تحتاج بعد العدة الى اذن في التزويج
لان اذنه حصل بضرب الاجل أولا (ص) وليس لها البقاء بعدها (ش) أي وليس
لامرأة المفقود أن ترجع الى العصمة بعد الشروع في العدة لانه لما مضى بعض العدة ووجبت
عليها العدة والاحداد فليس لها أن تسقط ما وجب عليها باختيارها وأما في الاربع سنين
فلها ذلك لانها لم تجب عليها ومتى رفعت بعد ذلك ابتدئ لها الاجل وقوله لها أي لمن قامت
المن ضرب لها الاجل لانه سبب أي أن الضرب لواحدة ضرب لبقيتين وان أين ويحتمل
أن يريد المؤلف بقوله بعدها أي بعد تمام العدة كما ذكره الشيخ أبو بكر بن عبد الرحمن
قال لانها أصبحت لغيره ولا حاجة في أنه ان قدم كان أحق بها لانها على حكم الفراق حتى تظهر
حياته اذ لو ماتت بعد العدة لم يوقف له منها ارث انتهى وظاهر كلام الشارح في شامله ترجيح
هذا الاحتمال وان كلام أبي عمران مقابل (ص) وقد رطلنا في تحقق بدخول الثاني (ش)
يعني انه لا بد من تقدير وقوع طلاق من المفقود عند ابتداء العدة يفقهها عليه ويتحقق
وقوع ذلك الطلاق المقدر في أول العدة عند دخول الثاني حكما قاله في الارشاد حتى لو جاء
الاول قبل دخول الثاني كان الاول أحق بها فاذا دخل الثاني فقد بانت من الاول وتأخذ
من المفقود جميع الصداق وان لم يكن دخل بها كلياً وكالاعتراض بعد التلوم له لانه قد وقع
ومضى (ص) فتصل للاول ان طلقها اثنتين (ش) يعني ان المفقود لو كان طلقها قبل هذه
طلقين ثم دخل بها الثاني ثم مات عنها أو طلقها فانها محل للاول بعصمة جديدة لان الطلقة
الثالثة التي بقيت من عصمة المفقود قد روت وقوعها عند ابتداء العدة ويحققها دخول الثاني
بالمرأة فاذا طلقها الثاني حلت للاول بعصمة جديدة وانما محل للاول اذا حصل من الثاني وطء
يحل البتوتة بأن يكون لانكره فيه ولا بد من اعتبار كونه من بالغ وغير ذلك مما هو مذكور في
محل كما هو ظاهر كلامهم فيمن يحل البتوتة اذ لم يفرقوا بين من أبنتها المفقود وبين غيره وبه صرح

للفاعل أي يتقرر ويثبت وقوعه والمفعول أي ان الحاكم يحققه ويقرره (قوله يعني الخ) حاصله ان الطلاق واقع حين بعض
الاخذ في العدة وانما دخول الثاني يحقق وقوعه أي يظهر وقوعه والمراد بالدخول خلوته بها وان أنكر التلذذ بها لان الخلوته مظنته
واندفع بهذا الشك بعض بأن هذا ليس جاري على الاصول بوقوعه في عصمة الثاني وبأن العدة قبل وقوعه ولا تطير له (قوله حكما الخ)
راجع لقوله وقوع أي الوقوع حكما لا حقيقة هذا ما يستفاد من الارشاد أي وقوع حكمه بالشرع لا بإيقاع موقع (قوله لانه قد وقع ومضى)

على المحذوف أى ولا يرد ذلك ان قدم لانه قد وقع ومضى أى فى صورة عدم الدخول (قوله أو بعد الدخول الخ) أى أو بعد الدخول مع علمه بجى الاول أو بعد دمجى الاول وتلذذ بلا علم لكن فى فاسد يفسخ بغير طلاق فتكون للاول فى خمس صور وتكون للثانى فى صورتين دخوله غير عالم فى صحيح أو فاسد يفسخ بطلاق (قوله ان قضى لهما) أى فيها أى بتلك الحائ لا يخفى انه اذا تعد بعد عدة لمفقود فهى للثانى دخل عالم بموت الاول وانقضاء العدة أولاً ولا يدخل قتر الاول فى هذه (١٥١) الصور الثلاث فهى واردة على

قوله وورثت الاول ان قضى لهما
ويجاب بأن فى مفهوم الشرط
تفصيلاً (قوله المنع الخ) بفتح الميم
وكسر العين وتشديد الباء (قوله
أخبرت بموت زوجها) عبارة عب
وهى لعج وأما ان نعى أى أخبرت
من غير عدلين بموته ومثل المنع
لها من شهدت بينة بموته قترت
ثم قدم فلا تقوت بدخوله أيضاً
وهذه لا تسمى بالمنع لهما زوجها قاله
عج الآن يقال تسمى بمنعاً لما
تبين من حياته والظاهر أنه لا حاجة
للتقييد بغير عدلين بل ولو عدلان
وقد تبين خطوهما (قوله وقيل
تقوت الخ) وهناك قول ثالث فان
حكم بهما كم فانت بدخول الثانى
والالم تفت وأما ان لم يدخول بها
الثانى فهى للاول اتفاقاً قاله ابن
رشد (قوله فان مات القادم فعدة
وفاة) وينتظر حينئذ أقصى الاجلين
الاربعة أشهر وعشرة أيام بالنظر
للقادم وثلاثة أفرام مثلاً بالنسبة
ان كانت تحته فان كانت حاملاً
من الثانى فعلى أقصى الاجلين
الاربعة أشهر وعشر ووضع الحمل
(قوله وان لم يكن موته فاشياً) أى
هذا اذا كان موته فاشياً صادق
لوجود بينة شرعية تشهد بذلك
أولاً بل وان لم يكن موته فاشياً قال
المقننى أى بأن ادعت ذلك أى
وأشاعت ذلك فعقد القاضى طائناً

بعض الشراح (ص) فان جاء أو تبين أنه حى أو مات فكالوليين (ش) يعنى أن المفقود اذا جاء
أو تبين حياته أو تبين أنه مات فلا يخلو من أربعة أوجه اما أن تكون الى الآن فى العدة أو بعد
العدة وقبل العدة أو بعد العقد وقبل الدخول أو بعد العقد والدخول فحكمها فى هذه
الوجوه كحكم ذات الوليين يزوجهما كل من رجل وتقدم أتمها تقوت بتلذذ الثانى بم غير عالم ان لم
تكن فى عدة وفاة من الاول فكذلك هى هنا المفقود فى ثلاثة أوجه وهى أن يجى أو يتبين أنه
حى أو مات وهى فى العدة اتفاقاً أو بعدها وقبل العقد على المشهور خلافاً لابن نافع أو بعد العقد
وقبل الدخول على ما رجع اليه مالك خلافاً لابن القاسم وتفت على المفقود فى الوجه الرابع وهو
أن يكون الثانى دخل به أى أو تلذذ به بلا علم وحيث رجعت للاول فى الاربعة الثلاثة كانت
عنده على الطلاق كله أى انه لا يقع عليه طلاق وانما تقع عليه طلاق بدخول الثانى لا قبل
ذلك فقوله أو مات عطف على حى لانه صفة مشبهة فهو اسم يشبه الفعل أى أو تبين أنه مات
أو على جاء ولا يتعين عطفه على حى أى فان جاء أو مات أو تبين أنه حى (ص) وورثت الاول ان
قضى لهما (ش) يعنى ان امرأه المفقود تزونه ان قضى لهما أى تزونه ان مات فى حال قضى لهما
وهى أحوال أربعة أن يموت فى الاجل أو بعده ولم يخرج من العدة أو خرجت ولم يعقد الثانى
أو عقد ولم يدخل (ص) ولو تزوجهما الثانى فى عدة فكغيره (ش) أى ولو كشف الامر على أنه
تزوجهما الثانى فى وقت تكون فيه فى عدة من الاول فكغيره عن تزوج فى عدة مما تقدم فى قوله
وتأبى محررهما بوطء فان لم يتلذذ بهما فسخ نكاحه وكان خاطباً ان أحب وان تلذذ بهما فى العدة أو
وطئها ولو بعدها تأبى محررهما (ص) وأما ان نعى لها أو قال عدة طالق مدعيها غائبة فطلق عليه
ثم أثبتته وذو ثلاث وكل وكيلين والمطالبة لعدم النفقة ثم ظهر اسقاطها وذات المفقود تزوج فى
عدمها ففسخ أو تزوجت بدعواها الموت أو بشهادة غير عدلين فيفسخ ثم يظهر انه كان على
الصحة فلا تقوت بدخول (ش) لما ذكر أن زوجة المفقود على الوجه الذى تقدم تقوت بدخول
الثانى كذا الوليين أتبع ذلك بالكلام على مسائل خمسة يتوهم مساواتها لذلك ونبه على
ان الحكم فيها مخالف فلا يفهم بالدخول أولها أشار اليه بقوله وأما عطف على مقدر تقديره أما
هذه فتقوت بالدخول وأما ان نعى لها ويحتمل الاستئناف على غير الاغلب فى أما فلا تقدير ولا
حذف والمنع لهما زوجها التى أخبرت بموته فاعتمدت على الاخبار وتزوجت ثم قدم فالمشهور
أنها لا تقوت على الاول ولو ولدت الاول من الثانى وسواء حكم بموته حاكم أو لا وقيل تقوت
بدخول الثانى كامرأة المفقود وتعتمد من الثانى بثلاث حيض أو شهر أو وضع حمل وتعتمد فى
بينما التى كانت تسكن فيه مع الآخر ويحال بينه وبين الدخول عليها فان مات القادم فعدة
وفاة ولا ترجع وان لم يكن موته فاشياً لان دعواها شبهة فالوجه المنع فطالما فلا بد من الاستبراء
ولا يكفى الوضع من جملها من الثانى لان الوضع ليس من المطلق والفرق على المشهور بينهما وبين
امرأة المفقود أن امرأة المفقود لا بد فيها من الحكم والحكم فيها مستند لا مرقوى ولا كذلك

أن الشهود عاينوا الموت والا فلا يمكن أن تزوج بدعواها الموت (قوله ولا يكفى الوضع) أى بل تعده خمسة وتنتظر حيضتين (قوله لا بد
فيها من الحكم) أى الحكم بضرب الاجل وعبارة عب ان امرأه المفقود لما احتاجت لاربعة سنين أو نصفها احتاجت لحكم ولا
كذلك هذه والمراد بالحكم فيما يظهر ضرب الحاكم الاجل فالمراد المحكوم به وقوله لا مرقوى وهو الفحص عنه والبعث اليه أى والفرق
على القول المشهور من أنها ترجع لزوجهما الاول ولا يفهم بالدخول

(قوله ثم انه أثبت حين حلفه) الاولى أن يؤخر قوله حين حلفه فيقول ثم أثبت بعد أن له زوجة حين حلفه والمراد أنه ثبت ويحلف أنه ما قصد الا الغائبة فالحلف متأخر عن الاثبات كما هو ظاهر (قوله ثم أثبت زوجها الخ) هذا يقتضي ان اسقاط المرأة نفقتها عن زوجها في المستقبل لازم لها وصرح بذلك عبد الحق في تهذيبه ونقله عنه أبو الحسن ولم يذكر خلافه وهو خلاف ما جزم به القرافي في قواعده من أنهما لا تسقط ولها الرجوع فيها وقبله ابن الشاط وأما لوظهر اسقاطها بسبب علمها حين تزوجته أنه فقير أو أنه من السؤال فان هذه لا تفوت بدخوله أيضا ولو على ما ذكره (١٥٣) القرافي (قوله أو تزوجت بدعواها الموت لزوجها المفقود) هذه لا تختص

بالفقير بل تأتي في التي زوجها غائب مطلقا (قوله ثم انها اعتدت وتزوجت) أي بظهور موته (قوله غير عدلين) في شرح شب ومفهوم غير عدلين أنهم لو تزوجت بشهادة عدلين لم تكن هذه من المسائل اذ لا يتصور فيهما تزوجها بالثلاثان نكاح الثاني لا يفسخ بل تستمر له زوجة انتهى وهو لا يخالف ما في شرح عب فانه قال ومثل المنعي اهامن شهدت بينة بموته فتزوجت ثم قدم فلا تفوت بدخوله أيضا كما يفيد قوله في الاستحقاق كشهود بموته الخ وصوابه في الاستحقاق وقوله في الشهادات ونقض ان ثبت كذبه وهذا لا يسمى بالمنعي اها زوجها قاله عجب الآن يقال يسمى نظرا لما تبين من حياته اه (قوله وهناك مسلمانان) الاولى اذا أسلمت زوجة النصراني وتزوجت ثم أثبت انه أسلم قبلها أو بعدها في العدة كان أحق بها وان ولدت الاولاد من الثاني قاله ابن أبي زيد عن ابن الماجشون ولكنه خلاف ما صرح به في التجارة لارض الحرب الثانية الاسير يتنصر ولا يدرى كان طائعا أم مكرها ثم تزوجت امرأته ثم يقدّم ويثبت أنه كان مكرها فانها ترد وان دخل بها الآن

هذه ثابته من له زوجة تسمى عمرة ولا يعرف له غير هافقال عمرة طالق وادعى انه انما قصد بذلك امرأته غائبة تسمى عمرة فان ذلك لا يقبل منه فاذا طلقت عليه هذه الحاضرة واعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها الثاني ثم انه أثبت حين حلفه أن له زوجة غائبة غير هذه تسمى عمرة فان هذه لا تفوت عليه بدخول الثاني وترد اليه ثالثها شخص في عصمته ثلاث زوجات ثم انه وكل وكيلين أن يزوجه فزوجه كل منهما بامرأة وسبق عقدا أحدهما عقد الآخر ففسخنا عقدا الاولى منهما طنا أنها الثانية فاعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم تبين بالبينه أنها الرابعة وهي صاحبة العقد الاول فانها لا تفوت على من فسخ نكاحها منه بدخول الثاني ومعلوم أن التي كان أبقاها وتبين أنها الخامسة لا بد من فسخ نكاحها ولو دخل بها وليس كلام المؤلف فيها رابعهما من طلقت نفسها الاجل عدم النفقة بأن كان زوجها غائبا ثم اعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم أثبت زوجها أن نفقتها ساقة بآن ثبت أنه أرسل بها اليها أو انها أسقطتها عنه في المستقبل خامسهما احدي الثلاث المذكورات بقوله وذات الزوج المفقود تزوج في عدتها منه المقررة لها من وفاة زوجها المفقود وهي الأربعة أشهر وعشرة أيام وأخرى لو تزوجت في الاجل ففسخ نكاحها ثم انها اشترت من الوطء الفاسد وتزوجت بثالث ثم ثبت ان عدتها كانت انقضت بموت المفقود قبل نكاح الثاني فانها ترد الى الزوج الثاني ولا تفوت عليه بدخول الزوج الثالث أو تزوجت بدعواها الموت لزوجها المفقود ولم يعلم موته الا بقوله افاعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها ففسخنا نكاحها ثم انها اعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها ثم ظهر ان نكاح الثاني كان على الصحة لثبوت موت الاول وانقضاء عدتها منه قبله فانها لا تفوت بدخول الثالث وترد الى الثاني لظهور صحة في نفس الامر ولا حسد عليها لان دعواها الموت شبهة تدرك عنها الحسد أو تزوجت امرأة شخص غائب بشهادة شخصين غير عدلين على موته فيفسخ لعدم عدالة شهود الموت ثم تزوجت ثالثا بشهادة عدلين ودخل بها الثالث ثم يظهر ان نكاح المتزوج بشهادة غير العدلين كان على الصحة لا يكون العدول أرخوا موته بتاريخ متقدم تنقضي فيه عدتها قبل نكاحه فتداليه ولا يفيتم ادخول الثالث بها فقوله فلا تفوت بدخول جواب أما وقول الشارح خبر مراده بالخبر ما تتم به الفائدة وهناك مسلمانان لا يفترقا لدخول أيضا تطرهما وما يتعلق بذلك في الشرح الكبير (ص) والضرب لواحدة ضرب لبقيةتهن وان أبين (ش) يعني ان من قام من نسائه بعد ضرب الاجل لواحدة فانه لا يضرب للثانية أجل مستأنف بل يكفي أجل الاولى وليس المعنى ان من قامت من نسائه فضرِبَ لهما الاجل ثم اعتدت ان العدة تلزم الباقي وتنقطع عنهن النفقة ولو اخترن المقام معه يظهر ذلك بذكر كلام المتيطي

الراجع خلافه فترك المصنف لهما تين المسائل التي لا تفوت فيهما بالدخول موافق لما به الفتوى (قوله وان أبين) أي من كون الضرب ان قامت ضرب بالهن وطلبن القيام وضربا آخر فلا يحتاج من طلب الا أن يضرب حتى انه ان قامت بعد مضي الاجل وانقضت العدة فلا يحتاج لعدة بل تزوج ان أحببت وان كانت امتنعت حين ضرب الاجل الاول والحاصل ان الكشف والضرب للاجل والعدة لواحدة كشف وضرب وعدة لبقيةتهن (قوله بذكر كلام المتيطي) ونص المتيطي ولو كان له نسائه سواها فقم في خلال الاجل أو بعد انقضائه فطلبن ما طلبتهن من الفراق فهل يستأنفن الابام الفحص عنه لهن واعادة ضرب

الاجل من بعد اليأس أم يجزئه ما تقدم من فعله الاول فذكر ابن العطار في وثائقه عن ابن الفخار أنه رأى لمالك أن الامام لا يستأنف
 لهم ضربا وقاله بعض شيوخ القرويين قال وكذلك ان من بعد مضي الاجل وانقضاء العدة فانه يجزئهن وضرب الامام لواحد من نسائه
 كضربه لجمعهن كما ان تغليسه للديان لاحد الغرما تغليس لجمعهن (قوله وبقيت أم ولده) فتبقى بغير عتق للتمير ان كان له مال تنفق
 منه والافجر عتقها وحلت بحبيضة بعد أن تثبت أمومة الولد وغيبة السيد وعدم امكان الاعذار فيها وعدم النفقة وما بعدى فيه من غير
 عين عليها انه لم يخلف شيئا (قوله يوم الحكم بموته) أي بعد بلوغه سن التمير (قوله لا يوم فقده) ما لم تثبت موته يوم فقده أو بعده وقبل
 مدة التمير فان ثبت قسم حين ثبوته فان جاء بعد قسم تركته فان القسم لا يعضى ويرجع له متاعه (قوله ومفقود أرض الشرك) لا ينفق
 ان محل البقاء الزوجية للتمير في الاسير ومفقود أرض الشرك ان دامت نفقةهما والاطلاقا وخشية الزنا أولى لان النفقة يمكن تحصيلها
 بتسلف أو سؤال ولا كذلك الوطء فان جاء كل بعد قسم تركته لم يعض القسم ويرجع له متاعه فان شك في فقده بأرض الاسلام أو الكفر
 فينبغي كالكفر احتياطاً في زوجته وماله (قوله للتمير) أي
 (١٥٣)

اختلاف الشهود في سنه
 فالأقل لان الشهادة
 لا تكون الا عند ما كم
 والحاصل ان مستحق ارثه
 وارثه يوم الحكم بموته
 لا يوم بلوغه سن غوينه
 عند الحاكم (قوله وهو
 سبعون) هذا هو المعتمد
 (فائدة) الأخوان
 مطرف وابن المباحثون
 أخوان في العلم والقرينان
 أشهب وابن نافع والمحمدان
 محمد بن عبد الحكم وابن
 المسواز والامام للمازري
 والصقليان ابن بونس وعبد
 الحق والقاضيان عبد
 الوهاب واسماعيل والشيخ
 ابن أبي زيد هذه طريقة
 ابن عرفة في اصطلاحه
 وأما بهرام فيقول الشيخ
 فرادهبه المصنف لانه شيخه

(ص) وبقيت أم ولده وماله (ش) يعني ان المفقود في بلاد الاسلام لو كان له أم ولده فأرادت أن ترفع
 أمرها الى الحاكم ليضرب لها الاجل كزوجته فانها لا يجاب لذلك وتستمر باقية حتى يثبت موته أو يأتي
 عليه من الزمان ما لا يعيش الى مثله وهو مدة التمير كما يأتي وكذلك يوقف ماله الى التمير فيورث حينئذ
 لانه لا ميراث بشك ويقسم على ورثته يوم الحكم بموته لا يوم فقده ولا يوم بلوغه سن التمير وعطف
 المال على ما قبله من عطف العام على الخاص فان أم الولد مال أيضا (ص) وزوجة الاسير (ش)
 يعني وكذلك يوقف زوجة الاسير التي ترك لها ما تنفق منه ولا شرط لها وأولى ماله الى التمير فتعتمد
 حينئذ عدة الوفاة كزوجة المفقود وانما لم يضرب الامام لزوجة الاسير أجلا لان الاسير لا يصل
 الامام الى الكشف عن حاله والقبض عن خبره كما يفعل بالمفقود ثم انه ينفق من ماله على رقيقه
 وولده ولا ينفق منه على أبويه الا أن يكون قضى بذلك قاض قبل الفقد (ص) ومفقود أرض الشرك
 (ش) يعني أن المفقود في أرض الشرك حكمه حكم الاسير لا تزوج زوجته ولا يقسم ماله ولا تعتق
 أم ولده الا اذا صح موته أو يمضي عليه من الزمن ما لا يعيش الى مثله فقوله (للتمير) عائد على أم ولده
 وما بعدها (ص) وهو سبعون واختار الشيخان ثمانين وحكم بخمس وسبعين (ش) الضمير في
 وهو عائد على التمير أي مدته أي ان تماته سبعون عاما وهو قول مالك وابن القاسم وأشهب ومالك
 وابن القاسم قول أيضا انه ثمانون واختاره الشيخان أبو محمد بن أبي زيد وأبو الحسن القاسمي وبه كان
 يفتي القاضي بن السليم وابن زرب وغيره كانوا يحكمون بأن حد التمير خمسة وسبعون عاما والعرب
 تسمى السبعين دفاقة الاعناق ولعل الرابع عند المؤلف الاول ولهذا لم يحكمها أقوالا جريا على عادته
 (ص) فان اختلف الشهود في سنه فالأقل (ش) يعني ان البيعة اذا اختلفت شهادتها في قدر سن
 المفقود حين فقد فقالت بيعة فقدوسنه كذا وقالت البيعة الاخرى بل فقدوسنه بأزيد فانه يعمل
 بقول البيعة التي شهدت بالأقل لانه أحوط بجهة المفقود كما قالوا في الاسير اذا تنصرو شهدت بيعة
 انه تنصرا وشهدت أخرى انه تنصر مكرها ان بيعة الا كرامة مقدمة للاحتياط في اخراج ماله عنه

(٣٠ - خريش رابع) وأما اصطلاح المصنف في توضيحه فيشير بع لابن عبد السلام و (هـ) لابن هرون و (ر)
 لابن راشد و (خ) لنفسه (قوله ابن السليم) بفتح السين بضبط بعض شيوخنا (قوله دفاقة الاعناق) كناية عن ضعف الحال (قوله
 وسنه بأزيد) الباء زائدة (أقول) بقي من يفقد وهو ابن ثمانين أجاب أبو عمران يضرب له أجل عشرين سنين وكذلك ابن تسعين سنة وأما ان
 كان ابن خمس وسبعين سنة فاعلم يضرب له خمس سنين وان كان ابن مائة اجتهد فيما يضرب له وسكت عن غاب وهو ابن خمس وسبعين سنة
 على القول بأنه سن التمير وكذلك سكت أيضا عن غاب وهو ابن سبعين على القول بأنه سن التمير وذكره عن غيره عن بعضهم في
 الثاني انه يراد له عشرين سنين واختار اللخمي ان ابن سبعين أو تسعين ينظر الى حاله من قوة وضعف يوم فقده فقد يكون صحيح البنية مجتمع
 القوى وعكسه فيعتبر في الزيادة حاله فيزاد بحسبه انتهى ويجري ذلك في ابن خمس وسبعين بل ظاهره انه يجري في غير ذلك كابن الثمانين
 أو أكثر (أقول) وهو الظاهر

(قوله علمت ما لم تعلمه الاخرى) وذلك لان الاصل الطوع بخلافه يكون خفيا فلذلك قال علمت ما لم تعلمه الاخرى (قوله على التقدير) أي ولا يشترط أن يشهدوا على التحقيق (قوله على القطع) معتمد على شهادتهما وظاهره أنه لا بد من حلفه وان لم يختلف الشهود في سنه لكن بل الظاهر كما في الشيخ ساء أنه لا يختلف اذا لم يختلفوا في سنه (قوله فعلى الطوع) مقيد بما اذا لم يكن أسره من أشهر عنه أنهم يكرهون الأسير المسلم على الكفر والاحل (١٥٤) على الا كراهه وأخرى من مسألة المصنف ما اذا علم أنه على الطوع

فان علم كراهه فكالمسلم تبقى زوجته وينفق عليها من ماله (قوله فان مات مرتدا الخ) هذا ظاهرا عند علمنا بحال موته فاذا جهلنا فيجعل على ارتداده (قوله على المشهور) أي ان التفريق في حالة الجهل كائن على المشهور (قوله وقبل لا نفوت بالدخول) ضعيف كما أفاده بعض الشيوخ رحمه الله تعالى (قوله واعتذر عن المؤلف الناصر اللقاني) أي في حاشية التوضيح (قوله تفسيران) لم يقل تأويلان لانهما ليسا على كلام المدونة (قوله هل يتلوم بالاجتهاد) فيه اشارة الى ان عطف الاجتهاد مغاير وهو الحق (قوله فأطلق التلوم الخ) هذا يقيدان العطف في كلام أصبغ مغاير وليس كذلك بل هو مرادف وأما في كلام المصنف فيمكن أن يكون مغاير فقد قال الزرقاني المراد بالتلوم انتظار مدة تعبد بعدها وبالاجتهاد الاجتهاد في تلك المدة (قوله

ولان بينة الا كراهه قد علمت ما لم تعلمه الاخرى (ص) وتجوز شهادتهم على التقدير (ش) يعني ان شهادة الشهود على سن المفقود يجوز أن تكون على التقدير أي على ما يقدرونه بغلبة ظنهم أي انهم يشهدون على ما يغلب على ظنهم واعتقدوا ذلك للتعذر (ص) وحلف الوارث حينئذ (ش) أي واذا شهدت الشهود على سن المفقود على التقدير من غير قطع فان الوارث الذي يظن به علم ذلك يحلف على طبق شهادتهم على القطع فقوله حينئذ أي حين شهدت البينة على التقدير أو ما لو شهدت بتاريخ الولادة فلا عين (ص) وان تنصر أسير فعلى الطوع (ش) يعني ان الأسير اذا تنصر أو تهود فانه يحمل أمره على انه فعل ذلك طائعا لانه الاصل في أفعال المكلفين وأقوالهم عند جهل الحال فيفرق بينه وبين زوجته ويوقف ماله فان مات مرتدا كان للمسلمين وان أسلم كان له قال بعض القرويين فان فرق بينه وبين زوجته مع جهل الحال على المشهور ثم ثبت كراهه فالحال المفقود في زوجته فتفوت بدخول الثاني وقيل لا تفوت بالدخول كحال المنعي لها زوجها (ص) واعتدت في مفقودا معتزك بين المسلمين بعد انفصال الصفيين (ش) يعني ان من فقد بسبب القتال الحاصل لاجل الفتن بين المسلمين بعضهم بعضا قربت الدار أو بعدت اذا شهدت البينة العادلة أنه حضر المعتزك فان زوجته تعتمد من حين فراغ القتال ويحمل أمر من فقد في ذلك القتال على الموت أما لو شهدت البينة انه خرج مع الجيش فقط فتكون زوجته كالمفقود في بلاد المسلمين ويجرى فيه ما مر وما مشى عليه المؤلف خلاف ما نقله ابن عرفة عن مالك وابن القاسم أنها تعتمد من يوم التقاء الصفيين قاله ح واعتذر عن المؤلف الناصر اللقاني بقوله اما لان يوم الالتقاء هو يوم الانفصال واما لان المراد أنها تشرع في العدة بعد الانفصال وتحسبها من يوم الانقاء (ص) وهل يتلوم ويجهتد تفسيران (ش) أي وهل يتلوم بالاجتهاد ثم تعذر زوجته وهذا على ان قول أصبغ تفسير وأما على انه خلاف فانه لا يتلوم له أصلا فتعذر زوجته باثر الانفصال وهو تفسير آخر وبعبارة أعلم ان مالك قال ان زوجته تعتمد من يوم التقاء الصفيين وقال أصبغ يضرب الامر أنه بقدر ما يستقصي أمره ويستبرأ خبره وليس لذلك حدم معلوم فظاهر هذا أن قول أصبغ مخالف لقول مالك وهو رأي بعضهم ومنهم من جعله تفسيراً وهو الاقرب وقد أشار الى هذا الاختلاف بقوله وهل يتلوم الخ فأطلق التلوم على الاستقصاء والاجتهاد على الاستبراء الوارد في كلام أصبغ قاله الشارح وزاد بعضهم هما معني واحد فأطلق التفسيرين على حمل ابن عبد السلام لكلام أصبغ على الوفاق وحمل ابن الحاجب له على الخلاف (ص) وورث ماله حينئذ (ش) أي حين الشروع في العدة وهذا صادق بقوله بعد انفصال الصفيين وحين انقضاء التلوم على القول به وأشار بقوله (كالتنجيع) أي المرتحل المنوجه من بلده (البلد الطاعون) فقد (أو) فقد في بلده من غير اتجاع لكن (في زمنه) أي في زمن الطاعون فتعذر زوجته بعد ذهاب الطاعون الى قول النخعي وغيره يحتمل من فقد في بلده زمن الطاعون أو في بلد توجه اليه وفيه طاعون على الموت الخ ولا مفهوم للطاعون بل وما في حكمه مما يكثر منه الموت كسعال ونحوه ولو عبر بالوباء لشمئ ذلك كله والطاعون بثرة من مادة سمية مع لهب واسوداد حولها من ونخر الجن يحدث

معها

هما معني واحد) أي التلوم والاجتهاد والاحسن

انهم ما متغابران بقي ان قوله تفسيران فيه تغليب لان التفسير انما يصح على التقييد ٣ (قوله وغيره) أي من موت الناس به (قوله بثرة) أي خراج (قوله سمية) نسبة للسم كأنه يشير الى أن الآلة التي يطعن بها فيها سم أو كأن فيها سما وهو أظهر (قوله من ونخر الجن) أي طعن الجن الحاصل ان الطاعون قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم ثم ونخر أعدائكم وفي رواية ونخر اخوانكم ولم تصح وعلى تقدير محتمل او ورودها

٣ قوله وغيره لعل نسخة المحشي كسعال وغيره كسبه مصححه

فالجوع من وجهين الوجه الاول ان الاخوة في الدين لا تنافي العدواة لان عدواة الجن لا تنس بالطبع وان كانوا مؤمنين فالعدواة موجودة لان اصل الانس آدم وحواء واصل الجن ابليس والحاصل أن الجن بوصفون بكونهم أعداء لانس سواء كانوا مؤمنين أو كافرين الوجه الثاني انه يحمل اختلاف اللفظ على انه من تصرف الرواة لا اتحاد مخرج الحديث بناء على ان كلام من اللفظين يفيد ما يفيد الاخر من المقصود حيث جاء لفظ أعدائكم فهو على عمومته اذ لا يتبع الطعن الا في عدواة عدوه ويكون الخطاب للجميع الانس بأن الطعن يكون من كافر إلى الجن في مؤمن من الانس أو من مؤمن من الجن في كافر من الانس وحيث جاء بلفظ اخوانكم فهو على عمومته أيضا لكن المعنى باخوة التقابل كما يقال الليل والنهار اخوان والشمس والقمر اخوان واخوة التكليف كذا أفاء العلامة ابن حجر ربي شيء آخر وهو ان الطعن بارادة الله لا باذنه وحاصله انه اذا اراد الله هذا الامر لكثرة الزنا يحررك الجن لحصول ذلك المعنى كما يتحرك العدو منا على عدوة في بعض الاحايين دون بعض لارادة الله تعالى الا أن الله (١٥٥) لا يمكنهم من ذلك في بعض الناس ويمكنهم

من ذلك في بعض الناس بعد الملك عنه (قوله وخفقان) أي اضطراب (قوله والمغابن) أي الامور الخفية (قوله كل مرض) أي فيشمل الطاعون (قوله مرض الكثير) هو معنى قوله مرض عام (قوله دون سائر الجهات) أي جرت العادة بكونه في جهة دون أخرى والوبا بالقصر والمد (قوله وغيرها) أي كان يغلب الموت عنه (قوله ويكون نوعا واحدا) أي هذا الموصوف بالكثرة نوعا واحدا أي يكون نوعا واحدا وان جاز كونه أكثر من نوع واحد (قوله بعد النظر) صفة لسنة أي سنة كائنة بعد النظر (قوله بما ذكر) أي فيما ذكر (قوله كائنة تلك السنة بعد النظر) حاصله انه لا بد من أمرين النظر بالاجتهاد والسنة بعده ولكن الموافق للنقل خلافه روى أشهب وابن نافع عن مالك انه يضرب لامرأته أجل سنة من وقت النظر لها ثم يورث عند انقضائها وتسكح زوجته بعد العدة وقال ابن رشد يسألونه سنة من يوم

مهاورم في الغالب وفي وخفقان في القلب يحدث غالباً في المواضع الرخوة والمغابن كحدث الابط وخلف الاذن والوباء كل مرض عام وقال بعض هو مرض الكثير من الناس في جهة من الارض دون سائر الجهات ويكون مخالفاً للعتاد من الامراض في الكثرة وغيرها ويكون نوعاً واحداً (ص) وفي الفقهاء بين المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر (ش) معطوف على في مفقود متعلق بمات على هو به وهو اعتدت أي واعتدت في الفقد في القتال الواقع بين المسلمين والكفار بعد سنة متعلق باعتدت أيضاً أي تأخذ في الاعتداد بما ذكر من الفقد بعد مضي سنة كائنة تلك السنة بعد النظر في أمر المفقود من السلطان * ولما انتهى الكلام على أحكام تلك المفاصل الاربع شرع في الكلام على ما يتعلق بسكنى المعتدات ومن في حكمهن فقال (ص) وللمعتدة المطلقة أو المحبوسة بسببه في حياته السكنى (ش) يعني أن السكنى واجبة للمعتدة المطلقة أي سواء كان الطلاق رجعياً أو بائناً والمحبوسة بسببه بغير طلاق كالزنى بها ومن فسخ نكاحها الفساد أو فراقاً أو رضاعاً أو صهر أو لعان وهي من دخولها اذ غيرها لا استبراء عليها فلا يتأتى لها سكنى لكن انما يجب السكنى لمن حبست حيث اطلع على موجب قبل موت من الحبس بسببه كأن يطلع على فساد النكاح في حياته وفرق بينهما فتجب لها السكنى ولو مات بعد ذلك كما يأتي في قوله واستمر ان مات أي واستمر المسكن ان مات من الحبس بسببه واحترز بذلك عمالومات قبل العثور على موجب الحبس كالوفسخ نكاحها بعد موته فلا سكنى لها امدداً لاستبراء فقوله في حياته متعلق بالمحبوسة وأما المطلقة فلها السكنى مطلقاً أي سواء ثبت الطلاق قبل موته أو بعده وتستمر سواء كان حياً أو مات وعطف المحبوسة على المطلقة من عطف العام على الخاص لشموله ما سبق وغيرها حاملاً أولاً من مطلقة أو مرنى بها أو من يخلعها أو مغموبة أو من فسخ نكاحها الفساد بقراءة أو رضاعاً أو صهر أو لعان بناء على انه فسخ لا من باب عطف المغاير كما قيل نظر القيد في الثاني وهو محبوسة ولقيد الاطلاق في المطلقة وفيه نظر بل النظر لمطلقة أو محبوسة بسببه فاذا نظرت لفهوم هذا ومفهوم هذا كان كما قلناه واعترض على تقييد المواف السكنى بقوله في حياته بأن ظاهر المسدونة أن السكنى لا تقييد بذلك انظر

رفع أمره للسلطان (قوله رجعيًا) الا أن الرجعية حكمها حكم من في العصمة فيأتي فيها التفصيل المذكور في قوله وللتوفي عنها ان دخل وأما البائن فيستمر لها المسكن (قوله كالمرن في بها) أي التي وطئها وهو عالم الا أن انما ثمة وأما العالة فلا صداق لها ولا سكنى (قوله اذ غيرها لا استبراء عليها) في اعتبار الدخول لنفي الحمل نظر لانه قد يكون في غير المدخول بها كادعاء طروقه ايلاف كيف يكون لاحقا ولا ينتفي عنه الا بلعان واذا استلحقه بعد اللعان لحق ولا يستبرأ بوضعه بل الذي يظهر ان لعان الرؤية المتضمن لنفي الولد اذا أتت به لسنة أشهر فأكثر من الرؤية فيه الاستبراء وان لم يدخل بها عجب (قوله متعلق بالمحبوسة) الاحسن تعلقه بقدر أي اطلع على موجب الفسخ أو فسخ أو فرق بينهما في حياته فيجب لها السكنى ولو مات بعد ذلك واحترز بقوله في حياته عمالواطلع على موجب بعد موته أو قبله ولم يحصل فسخ حيثئذ فلا سكنى لها امدداً الاستبراء (قوله من مطلقة) بيان لما (قوله وهو محبوسة) ضمير هو راجع للثاني والقيد هو قوله في حياته (قوله بل اذا نظرت انه اذا نظرت ان يكون مغايراً (قوله لا تقييد بذلك) أي فالمعتدة أن لها السكنى في استبراءها من النكاح

الفاسد ولو اطلع على فساد بعد موته وسواء فسخ ما يحتاج للفسخ في حياته أولا (قوله ان دخل بها) اطاقت الوطء ولا سكن معها أم لا وقوله والمسكن له ولو منفعة خلو (قوله وهل مطلقا الخ) أي وهل لا مطلقا وهو الراجح كما يفيد الخطاب (قوله وتدفع أجرة المسكن من مالها) أي ولا تخرج إلا أن يخرجها رب الدار ويطلب من الكراء ما لا يشبه (قوله أي مدة معينة) أي كسنة أو شهر أو سنتين أو شهرين (قوله ككل شهر بكذا) أو كل يوم بكذا والحاصل أن المشاهدة ما صرح فيها بلفظ كل ولو بلفظ الايام ككل يوم أو بلفظ السنين ككل سنة فان قلت اذا كان وجيبة ولم ينقد فلا يفسخ الكراء بموت المستاجر بل يبقى على ورثته فلم يتفق على سكنها قلت انتقال التركة للورثة مع عدم نقد الميث الكراء أضعف تعلقها بالسكنى (قوله وانما أسكنها وضمها) أي فلا تسكني السكنى بدون الضم وليكن لا بد من الضم (قوله كما في التوضيح) هذا على بعض نسخه (١٥٦) والافق نسخ منه كان عرفة (قوله والذي حكاه ابن عرفة) أي وهو الصواب لان التي لا تطبق الوطء لا يتأتى فيها الكف وانما يتأتى فيها الكفالة والحاصل أن الشارح ذكر تقريرين فعلى الاول يكون الاستثناء الثاني متصلا لان ما قبل الاستثناء في المطابقة وغيرها وما بعده في غيرها وأما على التقرير الثاني فالاستثناء منقطع لان ما قبل الاستثناء في المطابقة وما بعده في غيرها (قوله أو نقد كراءه) قال عجم وظاهر كلامهم في غير المدخول بها أن الوجيبة ليست مثل النقد اتفاقا فليست كالدخول بها في ذلك (قوله وهي غير مطابقة) فلو كانت غير مطابقة ولم يقصد الكف فلها السكنى فتدبر (قوله ففسخة) التفريع على قوله وهي غير مطابقة أي لان مثلها لا يقال فيه ليكفها (قوله هي الصواب) حاصله أن الكف انما هو ظاهر في التي تطبق والتي تطبق لها السكنى مطلقا قصد الكف أم لا فالمناسب نسخة ليكفها أي ليحضرها والحضانة تكون في الصغيرة التي لا تطبق الوطء وذلك انه سياتى أن الذكر

نصها في الشرح الكبير (ص) وللتوفى عنها ان دخل بها والمسكن له أو نقد كراءه (ش) يعني أن المتوفى عنها بقضى لها بالسكنى مدة عدتها بشرطين الاول أن يكون الزوج قد دخل بها الثاني أن يكون المسكن الذي هي ساكنة فيه وقت موته للميت بملك أو منفعة مؤقتة أو اجارة وقد نقد كراءه قبل موته ولو نقد البعض فلها السكنى بقدره فقط وحكمها في الباقي حكم من لم ينقد وهذا كله اذا مات وهي في عصمته وأما ان ماتت وهي مطلقة بائنة مستحقة السكنى فهي ثابتة لها على كل حال سواء كان المسكن له أو نقد كراءه أم لا لانها مطلقة فالسكنى لها بلا شرط وسنبه المؤلف على هذا في قوله واستمر ان مات أي المطلق (ص) لا بلانقد وهل مطلقا أو لا الوجيبة تأويلان (ش) هذا عطف على ما مر أي والمسكن له بملك أو نقد كراءه لا بلانقد والمعنى ان الزوج اذا مات والمسكن لغيره ولم ينقد كراءه فانها لا سكنى لها وتدفع أجرة المسكن من مالها وهل مطلقا سواء كان الكراء وجيبة أي مدة معينة أو كان مشاهدة ككل شهر بكذا وهو ظاهر قولها ان كانت الدار بكراء وهو موسر فلا سكنى لها في ماله وعليه جعلها الباجي وغيره أولا سكنى لها في المشاهدة ولها السكنى في الوجيبة وان لم ينقد الزوج الكراء لان الوجيبة تقوم مقام النقد قاله عبد الحق في النكت وعليه جعلها بعض القرويين تأويلان (ص) ولا ان لم يدخل بها الا أن يسكنها الا ليكفها (ش) تقدم أن المتوفى عنها لا سكنى لها الا ان دخل بها زوجها فلو مات قبل الدخول بها فلا سكنى لها في مال الميت الا أن يكون أسكنها معه وضمها اليه ولو صغيرة لا يجامع مثلها الا أن تكون صغيرة لا يدخل بعثها وانما أسكنها وضمها اليه ليكفها فقط عما يكره فلا سكنى لها ويكفها بغير لام بعد الفاء كما في التوضيح عن ابن عبد الرحمن والذي حكاه ابن عرفة عن الصقلي عنه ليكفلها من باب الكفالة والحضانة وبعبارة الا أن يسكنها والمسئلة بمجالها وهي أن المسكن له أو نقد كراءه وقوله الا أن يسكنها أي وهي مطابقة للوطء أسكنها ليكفها أم لا وقوله الا ليكفها أي وهي غير مطابقة للوطء ففسخة ليكفلها من الكفالة التي هي الحضانة هي الصواب لان المسئلة مفروضة في الصغيرة التي لا تطبق الوطء اذهى محل الخلاف فيقيد كلامه بها وفي كلام تت والبساطي نظر (ص) وسكنت على ما كانت تسكن (ش) أي وسكنت المعتدة من طلاق أو وفاة على حسب ما كانت تسكن مع

لا يحضن الانثى التي يحل له نكاحها الا في مدة عدم الاطاقة (قوله اذهى محل الخلاف) نص ابن عرفة قلت في كون الزوج الصغيرة المضمومة أحق ثالثها ان ضمها لا بمجرد كفالتها لا بن الحرث عن ابن القاسم وابن عبدوس مع محضون وابن عبد الرحمن مع محمد انتهى قال عجم قلت ومن هذا يتجه على المصنف ان يقال لم ترك قول ابن القاسم الموافق لما في المدونة ودرج على ما لابن عبد الرحمن مع محمد انتهى ونص المدونة وان دخل بها وهي لا يجامع مثلها الصغيرة فلا عدة عليها ولا سكنى لها في الطلاق وليس لها الا نصف الصداق وعليها في الوفاة العدة ولها السكنى ان كان ضمها اليه والمثل له أو نقد كراءه وان لم يكن قد نقد كراءه فلتعتد عند أهلها قال الشيخ عبد الرحمن فقوله ولها السكنى هو فرع المصنف فيقيد بما قيد به فيها انتهى قال عجم فيقيد كلام المصنف بما اذا كانت صغيرة لا تطبق الوطء وضمها اليه اذ قوله الا أن يسكنها لا يفيد ضمها اليه وبما اذا كان المسكن له أو نقد كراءه لكن لا يخفى انه اذا حل كلام المصنف على ما في المدونة وجب حذف الاستثناء الثاني وقدمشي في الشامل على ما في المدونة ولم يذكر الاستثناء الثاني فلذا قال عجم لو قال المصنف

لا يحضن الانثى التي يحل له نكاحها الا في مدة عدم الاطاقة (قوله اذهى محل الخلاف) نص ابن عرفة قلت في كون الزوج الصغيرة المضمومة أحق ثالثها ان ضمها لا بمجرد كفالتها لا بن الحرث عن ابن القاسم وابن عبدوس مع محضون وابن عبد الرحمن مع محمد انتهى قال عجم قلت ومن هذا يتجه على المصنف ان يقال لم ترك قول ابن القاسم الموافق لما في المدونة ودرج على ما لابن عبد الرحمن مع محمد انتهى ونص المدونة وان دخل بها وهي لا يجامع مثلها الصغيرة فلا عدة عليها ولا سكنى لها في الطلاق وليس لها الا نصف الصداق وعليها في الوفاة العدة ولها السكنى ان كان ضمها اليه والمثل له أو نقد كراءه وان لم يكن قد نقد كراءه فلتعتد عند أهلها قال الشيخ عبد الرحمن فقوله ولها السكنى هو فرع المصنف فيقيد بما قيد به فيها انتهى قال عجم فيقيد كلام المصنف بما اذا كانت صغيرة لا تطبق الوطء وضمها اليه اذ قوله الا أن يسكنها لا يفيد ضمها اليه وبما اذا كان المسكن له أو نقد كراءه لكن لا يخفى انه اذا حل كلام المصنف على ما في المدونة وجب حذف الاستثناء الثاني وقدمشي في الشامل على ما في المدونة ولم يذكر الاستثناء الثاني فلذا قال عجم لو قال المصنف

بدل قوله ولا ان لم يدخل الخ كان لم يدخل بها ومثلها يجمع ان ضمه اليه كأن دخل عن ايجامع مثله الطابق ما في المدونة وما تجب به الفتوى (أقول) مفاد هذا انه اذا لم يجمع مثله ايشترط الدخول عليها ولا يكفي الضم مع ان ظاهر ابن عرفة ان الضم يكفي فكيف يكون ابن عرفة موافقا للمدونة على انه اذا دخل بها فلا معنى للضم والظاهر ان الدخول في غير المطيعة عدم والمدار على الضم كما هو مفاد ابن عرفة (قوله وادواتهم واوالحال الخ) لا يخفى ان مؤدى المعنيين واحد فيفيد انه لا بد من قرينة تدل على ذلك وهو ينافي مقتضى قوله ويتهم الزوج الخ لانه يفيد انه يحمل على الاتهام من أول الامر فلا يتوقف (١٥٧) على القرينة والموافق للنقل ما تأخذه بقوله

ويتهم الزوج قال في كتاب محمد بن
رجل ا كثرى منزلا وانتقل اليه
فلما سكنه طلق زوجته قال ترجع
الى المسكن الذى كانت فيه أولا
وبحمد الله الزوج على التهمة أنه
قصد بالكرءاء ان يخرجها من
المسكن الاول ولا تعتد فيه اه
(قوله وان لشرط فى اجازة) أى
لاجل شرط (قوله وانفسخت) أى
صارت معرضة للفسخ لا الزممه
الفسخ وظاهر الشارح أنه جملة
على حقيقته وجعل فى العبارة حذفاً
والاعتداء وانفسخت ان لم يرض أهل
الخ (قوله ان بقى شئ من العدة) أى
شئ له بال (قوله خرجت ضرورة)
أى أو مندورة (قوله ونحوها) هل
يشمل الرابع والخامس أو خصوص
الرابع فقط كذا نظروا (قوله ولو
يوماً واحداً) قضية المبالغة أنه اذا
كان أقل من يوم لا ترجع ويجب
بان المراد قظهر أنه مات أو طلقها
كما أفاده الشارح بقوله ثم ظهر الخ
وعبارة عب وظاهر قوله شئ
كالمدونة ولو يوماً قاله ت ولكن
قيدها اللغوى بماله بال والا اعتدت
بوضعها ان كان مستتباً والا
فالموضع الذى خرجت اليه اه
فظاهره أن اليوم ليس بماله بال

الزوج فتلزم المسكان الذي كان مشتاهاً ومصيفها في شتاها ومصيفها (ص) ورجعت له ان نقلها واتهم (ش) يعني لو نقلها زوجها الى غير المنزل الذي كان تعرف بالسكنى فيه ثم طلقها أو مات فانها ترد الى المنزل الاول فتعتد فيه ويبتهم الزوج على انه انما أراد اسقاط حقها من السكنى في العدة في المنزل الاول والعدة حق لله وواو واتهم وواو الحال أو وواو العطف على نقلها (ص) أو كانت بغيره وان اشترط في اجارة رضاع وانقضت (ش) يعني ان الزوجة اذا كانت في غير المنزل الاول الذي عرفت بالسكنى فيه بان كانت خارجة عنه بسبب استئجار لاجل ارضاع شخص وشرطوا عليها ان ترضعه في دار أهلها فطلقها زوجها أو مات عنها فانها ترجع الى منزلها الاول وتنفسخ الاجارة لاجل حق الله ان لم يرض أهل الطفل بارضاعها الا طفلاً في مسكنها ولو كانت قابلة لتولد غيرها أو ما شئ من غيرها فلا يجوز لها ان تبيت عندهم ولو محتاجة كما يؤخذ من قوله في الاحداد والطيب وعمله ولو محتاجة (ص) ومع ثقة ان بقي شيء من العدة ان خرجت ضرورة فئات أو طلقها في كالثلاثة الايام (ش) يعني ان المرأة اذا خرجت مع زوجها الى حجة الاسلام وهي المراد بالصروة فئات زوجها أو طلقها بائناً أو رجعيّاً في أثناء الطريق فانها ترجع الى منزلها لاجل العدة صحبة شخص ثقة محرم أو غير محرم أو ناس لا بأس بهم ان كانت سارت شيئاً قليلاً كالثلاثة الايام ونحوها هذا ان بقي شيء من عدتها بعد وصولها الى منزلها ولو يوماً واحداً كما هو ظاهر المدونة اما ان لم يبق من عدتها شيء فانها لا ترجع ومحل الرجوع ما لم تكن ثابتت بالاحرام أو ما لم تكن سارت كثيراً فانها لا ترجع وتستمر في ذهابها الى حجة فقولنا ان بقي الخ أي ان بقي شيء من العدة بعد رجوعها الى مسكنها الاحال الطلاق أو الموت وهذا الشرط ينبغى رجوعه لجميع المسائل التي فيها الرجوع السابقة واللاحقة ولذا لو أخره عن جميعها كان أحسن واستشكل قوله ان بقي شيء مع فرض المسئلة أنه مات أو طلق بعد ثلاثة أيام فلا يتصور أن تمضي عدتها فيها ضرورة والحالة هذه وأجيب بأنه يتصور في الحامل اذا حصل لها ما يدل على قرب وضع الحمل ويمكن أن يتصور فيما اذا خرجت عن مسكنها تلك المسئلة ثم ظهر أنه طلقها سابقاً وبقي من العدة مسافة الطريق فقط فلا ترجع لانه لا فائدة في الرجوع حينئذ (ص) وفي التطوع أو غيره ان خرج لكرباط لالمقام وان وصلت والاحسن ولو أقامت نحو الستة أشهر والمختار خلافه (ش) يعني أن المرأة اذا خرجت مع زوجها الى حجة تطوعاً أو لجهاد أو لزيارة أو نحو ذلك فطلقها زوجها أو مات عنها فانها ترجع الى منزلها لاجل عدتها فيه ولو وصلت الى المسكان الذي قصدته فلم وصلت اليه وأقامت به الستة أشهر فهى ترجع الى منزلها الاول لتعتد فيه أو لا ترجع فيه خلاف قال ابن عبد السلام ترجع وهو الاحسن عند ابن عبد الحكم وقال اللخمي لا ترجع فقولنا وفي التطوع متعلق برجعت وقوله أو غيره أي غير

وهو ظاهر كلامهم أيضا (قوله ويمكن أن يتصور) يمنع ذلك قول المصنف فوات أو طلقها (قوله ولو أقامت نحو الستة) الأولى حذف نحو لان القول المستحسن انها ترجع بعد الستة أشهر والصواب ستة أشهر على مذهب البصريين بتعريف الجزء الثاني أو الستة أشهر على مذهب الكوفيين بتعريفهما وقال الأتاني وقوله والختم تاريخه ضعيف ولذلك قيل والنقل على القول المستحسن وعبارة محشى نت قوله نحو الستة أشهر لم يكن في الرواية التقييد بالستة لان الذي في المدونة أو قد وصلت وفي كلام أبي اسحق التونسي ولو أقام سنة أو أشهر أو كذا في عبارة الأحمي وإن عرفة وقد نقل في توضيحه ذلك على الصواب فلعل أصله نحو السنة أو أشهر فنصف الناسخ

(قوله بأقربهما أو أبعدهما) أي وحيث شئت كما في المدونة ولو عبر بتعدد حيث شئت لشمّل غير الامكنة الثلاثة (قوله والمطلقة الخ) أي في التعليل المذكور وقوله وبعبارة هذه عبارة اللقائي فليراجع ابن عرفة (أقول) حيث كان ظاهر المدونة التخيير فلا اعتراض بكلام ابن عرفة (قوله عليه الكراء راجعا) أي فعليه الكراء عنها في مسألة سفر الرجوع لادخاله الطلاق على نفسه حال كونه راجعا لأنّه ترجع لأجله وكذا إن لم يرجع هو معها ولزمها الرجوع وعليه كراء المنزل الذي يرجع له فإن اعتدت بحمله أثمت ولم يلزمه كراء رجوعها كما أنه في موته لا كراء لها الرجوع عنها للمسكن اللازم لها الانتقال التركة للورثة وكما لا يجب عليه إذا كانت تعتد حيث شئت (قوله أي حيث لزمها الرجوع الخ) (١٥٨) قال محشي تب قوله وعليه الكراء راجعا المسئلة مفروضة فيمن طلقت ولزمها

الرجوع كما في ابن عرفة وغيره عن أبي عمران وهو الذي اعتمده في توضيحه إلا أنه لم ينقله بتمامه ونص ابن عرفة أبو عمران أن طلقها في سفره فلزمها الرجوع إلى وطنها فعليه كراء رجوعها. اهـ (قوله إن عليه الكراء) أي كراء الجبال لأن النقد انما يأتي في ذلك وأما أجرة المسكن الذي تعتد فيه فإنه عليها قطعاً (قوله وفيما إذا اعتدت بمكان الموت نظراً) أي تردد هل عليه الكراء راجعا لأنه لما نقدت قوى حقها فلها الكراء راجعا ولو انقضت عدتها بوضع موته أو ليس عليه الكراء راجعا ويحتمل أن المراد إذا اعتدت بمكان الموت هل تؤخذ ببقية الأجرة من الجبال فتدفع في مكان العدة أولا والأقرب الأول ولا يخفى أن ما قاله ذلك البعض انما يكون في الشيء خرجت للانتقال المشار به بقوله وفي الانتقال الخ (قوله نبيه على ذلك) أي على مفهومه وهو ما إذا طرأ موجب العدة بعد تلبسها بحق الله نعم كلامه صحيح في قوله أو أحرمت وعصت (قوله أو أحرمت وعصت) الصور ستة وذلك أن عندنا ثلاثة أحرام واعتكاف وعدة ويطرأ

تطوع الحج من أسفار التوافل والاباحة المشار إليه بقوله أن خرج لسكرباط فهو راجع لقوله أو غيره ولو قال إن خرجت كقوله وصلت لكان أحسن أذهب الحكم ثابت ولو خرجت وحدها وقوله لا المقام أي انتقال فاتها حينئذ لا يجب عليها الرجوع وسبب أني أنها مخيرة في المكان الذي تعتد فيه (ص) وفي الانتقال تعتد بأقربهما أو أبعدهما أو بمكانها (ش) هذا مفهوم قوله لا المقام يعني أنه إذا سافر به بأسفر نقلة فأت أو طلقها في أثناء الطريق فاتها مخيرة فإن شئت اعتدت في أقرب المكانين إليها أي المكان الذي خرجت منه أو المكان الذي خرجت إليه وإن شئت اعتدت في أبعدهما وإن شئت اعتدت في المكان الذي ماتت زوجها أو طلقها فيه وعلل في الموت بأن الزوج مات ولا قرار لها الرض قرارها ولم تصل إلى قرار بعد والمطلقة طلاقاً بائناً أو رجعيّاً كذلك وبعبارة قرر مراراً على التخيير وظاهر كلام ابن عرفة أن هذه أقوال فانه ذكر في المسئلة ستة أقوال (ص) وعليه الكراء راجعا (ش) أي حيث لزمها الرجوع وكانت معتدة من طلاق لأنه أدخله على نفسه أما لو كان الرجوع جائزاً كما إذا كانت تعتد بأقربهما أو أبعدهما أو بمكانها فلا شيء عليه قال بعض الجارّ على الأصول في المتوفى عنها أن عليه الكراء في الرجوع أو التماضي إن كان نقد وفيما إذا اعتدت بمكان الموت نظراً انتهى ولما كان قوله فيما مر ورجعت في كل الأقسام مقيداً بمن طرأ عليها موجب العدة قبل تلبسها بحق الله كما قدمنا تبه على ذلك بقوله (ص) ومضت المحرمة أو المعتكفة (ش) يعني إن المرأة إذا أحرمت بالعمرة أو الحج أو اعتكفت ثم مات زوجها أو طلقها فاتها على أحرمتها وعلى اعتكافها ولا ترجع لمسكنها ويسقط حقها منه (ص) أو أحرمت وعصت (ش) أي وكذا على أحرمتها إذا أحرمت المعتدة بعد موجب العدة من طلاق أو موت وعصت هذه بإدخال الأحرام على العدة لخروجها من مسكن عدتها قال أبو الحسن بخلاف المعتكفة فاتها لا تنفذ إذا أحرمت وتبقى على اعتكافها حتى تمه اذ لو قيل إنها تخرج للحج الذي أحرمت به لبطل اعتكافها لأنه لا يكون إلا في المسجد فلا أحرام يخل بجملته الاعتكاف ولا يخل بجملته العدة وانما يخل بعينها فقوله أو أحرمت الخ أي التي كانت أحرمت والتي كانت اعتكفت والتي أحرمت وعصت فانه عطف في قوله أو أحرمت محذوف وليس أحرمت معطوفاً على كان المقدرة لأن صلة آل لا تكون فعلاً ماضياً وحذف الموصول وإبقاء صلتها بجزء كقوله * ومن يهجو ويعد حه سواء * (ص) ولا سكني لامة لم تنبأ (ش) يعني أن الامة إذا طلقها زوجها أو مات عنها فإن كانت قد توثت بيتاً مع زوجها قبل الطلاق أو الموت فلها السكنى والأفلا وأعاد هذه المسئلة مع فهمها من قوله سابقاً

على كل واحد غيره فتم السابق في خمس وهي ما إذا كانت معتكفة وطرأ أحرام أو عدة أو كانت محرمة وطرأ اعتكاف أو عدة أو كانت معتدة وطرأ عليها اعتكاف فإن طرأ عليها أحرام مضت على أحرامها وما ذكرناه من كونها تتم الاعتكاف السابق على الأحرام ينبغي تفسيدها إذا لم تخف فوات الحج وما ذكرناه من أنها تتم العدة على الاعتكاف أي وتفعل الصوم الذي تفعله في الاعتكاف وكذا يقال فيما إذا طرأ الاعتكاف على الأحرام (قوله أي التي كانت أحرمت) هذا تفسير لقوله أو لا المحرمة والمعتكفة وأما تفسير أو أحرمت وعصت فهو قوله والتي أحرمت الخ (قوله وليس أحرمت معطوفاً على كان المقدرة) الأحسن وليس أحرمت معطوفاً على صلة آل التي هي محزمة

وسكنت

على كل واحد غيره فتم السابق في خمس وهي ما إذا كانت معتكفة وطرأ أحرام أو عدة أو كانت

(قوله ولها الانتقال) وكذا لها الانتقال مع ساداتها في عصمة زوجها القول المصنف والسيد السفر عن نبأ (قوله كبدوية ارتحل أهلها) وأما الحضرية ولو حكما كأهل الاختصاص فلا ترتحل مع أهلها بل تعتد بعلمها وسئل ابن عرفة عن ماتت وأراد زوجها دفنها بمقبرته وأرادت عصمتها دفنها بمقبرتهم فأجاب بأن القول قول عصمتها أخذ من قوله كبدوية ارتحل الخ (قوله وبعبارة) هذه مغايرة لعبارة الأولى وهذه الأخيرة عبارة عجمي الآن ظاهر النقل مع الأولى فالواجب المصير إليها (١٥٩) (قوله وفي الثاني ترتحل معهم) زاد

عجمي فقال وانظر اذا كانت تعتد مع أهل زوجها هل يجري فيها وسكنت على ما كانت تسكن أم لا وهل اذا كاه في ارتحال أهلها وأهل زوجها في حال عدتها وأما في حال العصمة فترتحل مع زوجها حيث ارتحل كما ذكره في مسألة سفر الزوج بزوجته ولم يخصوا ذلك بحضرية ولا بدوية اهـ (قوله أو خوف جار الخ) هو مقيد بما اذا كانت لا تقدر على رفع ضررها بوجه فان قدرت على رفعه بالرفع للحاكم فانها ترفع اليه (قوله أما سقوطه) أي خوف سقوطه وأخرى سقوطه بالفعل (قوله من قبيل الفجر الخ) اذا كان كذلك جعلها ما طرفي النهار مجاز علاقته المجاورة ولم يعبر بطرفي الليل لئلا يتوهم ان أحد طرفي النهار بعد العشاء ولا يصح اذ يتعين عليها الرجوع بين المغرب والعشاء وهذا كله اذا كان الزمان مأمونا والحاكم عادلا والا فلا تخرج الا نهارا (قوله وعليه يكون موافقا للمدونة الخ) قال في المدونة ولها التصرف نهارا والخروج يحرق قرب الفجر وترجع الى بيتها فيما بينها وبين العشاء الأخيرة اهـ والحاصل أنه اذا نظر لظاهر المصنف يكون مخالفا للمدونة واذا أول بما قال من أن المراد بالطرفين ما قبل الفجر وما

وسكنت على ما كانت تسكن ليرتب عليه قوله (ص) ولها حينئذ الانتقال مع ساداتها (ش) يعني ان الامه اذا طلقها زوجها طلاقا رجعيًا أو بائنًا أو مات عنها ولم تكن قد بوئت مع زوجها ميتا وهو معنى قوله حينئذ أي حين لم تنبأ فانه يقضى لها بالانتقال مع ساداتها اذا انتقلوا ولا كلام لزوجها لان حق الخدمة لم ينقطع بالتزويج وأما ان بوئت مع زوجها ميتا فليس لساداتها أن ينقلوها معهم (ص) كبدوية ارتحل أهلها فقط (ش) تشبيه في جواز الانتقال أي يجوز للبدوية أي ساكنة العود ان تنتقل مع أهلها فقط وأخرى لو ارتحل أهلها وأهل زوجها معا اجتمعا أو افترقوا لكن ان اجتمعوا اعتدت مع أهل زوجها وان افترقوا اعتدت مع أهلها ومفهوم أهلها فقط أنها لو ارتحل أهل زوجها فقط لا ترتحل معهم وهذا اذا كان لكل أهل فان لم يكن لها أهل اعتدت حيث كانت مع أهل زوجها وبعبارة الصور أربع لانه اذا ارتحل أهلها فاما أن يكون عليها اذا بقيت مع أهل زوجها مشقة في لحاقها بأهلها بعد العدة أم لا ففي الأولى ترتحل مع أهلها وفي الثانية لا ترتحل معهم واذا ارتحل أهل زوجها فقط فاما أن يكون عليها اذا ارتحلت معهم مشقة في عودها لأهلها بعد العدة أم لا ففي الأولى لا ترتحل معهم وفي الثانية ترتحل معهم * ولما ذكر ما يبيح خروج البدوية ذكر ما يبيح للحضرية وغيرها بقوله (ص) أو اذ لا يمكن المقام معها بسكنها كسقوطه أو خوف جار سوء ولزمت الثانية والثالث (ش) يعني أنه لو طلقها أو مات عنها فأخذت في العدة ثم حصل لها ضرر في المكان الذي هي فيه لا يمكنها المقام معه فانها تنتقل الى غيره والعذر إما سقوطه أو خوفها على نفسها أو مالها لاجل الجار السوء أو لاجل انتقال جيرانها من حولها ووجدت وحشة واذا انتقلت لغير ذلك الى المكان الثاني صار حكمه كالاول في لزومه كما مر فان حصل عذر كما مر فانها تنتقل الى غيره وهكذا واذا انتقلت لغير عذر ردت بالقضاء ولو أذن لها المطلق (ص) والخروج في حوائجها طرفي النهار (ش) يعني أن المعتدة من وفاة أو طلاق يجوز لها أن تخرج في قضاء حوائجها طرفي النهار أي المحكوم لها ما في التصرف بحكم النهار وهم من قبيل الفجر بقليل ومن الغروب للعشاء وأخرى نهارا وانما نص على المتوهم وعليه يكون موافقا للمدونة وظاهر كلام المؤلف أنها لا تخرج في غير حوائجها وظاهر النقل جوازها فانه قال تخرج للعرس ولا نيت الا في بيتها (ص) لا لضرر جوار الحاضرة ورفعت للحاكم وأقرع لمن يخرج ان أشكل (ش) نبه هنا على ان ضرر الجيران في حق الحاضرة قرية أو مدينة لا يكون عذرا يبيح لها الانتقال الى غير منزلها ولكنها ترفع أمرها الى الحاكم فينظر فيه فن كان ظالما كفاه عن صاحبها وان أشكل عليه الامر فانه يقرع بينهم فن خرج السهم عليه أخرجه عن صاحبها ويحترز بالحاضرة من البدوية فان ضرر الجيران في حقها عذر يبيح لها أن تنتقل من موضعها ونازع ابن عرفة الجماعة في القرعة وارتضى اخراج غير المعتدة انظر نصه وما يرد عليه في

بعد المغرب وافقها (قوله قرية) أي في ذات قرية أو ذات مدينة (قوله فن كان ظالما كفاه) فان لم ينزجر أخرجه والحاصل انه اذا ظهر له ظلم أحدهما زجره فان امتثل والا أخرجه فان ثبت بينة ظلم أحدهما أخرج الحاكم الظالم وهذا كله فيما اذا كان هنالك مشاجرة بينهم وبينها وقوله فيما مر أو خوف جار سوء أي على نفسها أو انه فيمن لم يمكنه الرفع وهذه فيمن يمكنه الرفع (قوله وان أشكل عليه الامر الخ) أي بادعاء كل منهما بدون مرجح أو باقامة كل بينة بالضرر ولم ترجح احدهما (قوله اخراج غير المعتدة) أي لان اقامة المعتدة حق

لله تعالى وهو مقدم على حق الأدي وقوله وما يرد عليه وذلك لانه ورد عليه بجواز اخراج المعتدة لشرها من حديث فاطمة بنت قيس الا
 أن في ذلك نظرا لان كلام المصنف التابع للخمى ٣ قد أشكل الامر فيها ومسئلة فاطمة بنت قيس ثبتت فيها شرها (قوله فهل يلزمه الخ)
 محل ذلك عند الاطلاق فان طاعتها بالسكنى في العصمة وتوابعها فلا سكنى لها قولا واحدا وان طاعت مدة العصمة فقط فلها السكنى
 قولا واحدا (قوله وعادة المؤلف) أي ولا اعتراض على المصنف لانه قال وبالتردد كذلك لأن المراد أنهم متى ترددوا عبرت بتردد حتى
 يأتي الاعتراض (قوله ويسقط الشرط) (١٦٠) فإذا طلقها فعليه السكنى ومحله أيضا اذا كثرت المسكن قبل العقد

أو كان ملكا لها قبله وأما لو كثرت
 أو ملكته بعد العقد فعليه قولا
 واحدا (تنبيه) يدخل في
 الخلاف ما اذا تزوجها وهي تلك
 منقعة بيت وان بكره وجبته ولم
 تبين حين العقد أو حين الدخول ان
 عليه الكراه (تنبيه آخر) اذا
 لم يثبت تلك الزوجة البيت الذي
 سكنت فيه مع زوجها الا بعد طلاقه
 اها فان على الزوج الكراه (قوله
 ولورجعها) ولو طلب عود المطابقة
 طلاقا رجعا للمنزل الذي كانت
 تعتد فيه وامتنعت فلا تسقط
 نفقتها فان راجعها وامتنعت من
 العود سقطت نفقتها والفرق بينهما
 انها قبل ارجاعه لا منفعة له فيها
 فلا يسقط امتناعها للسكن
 نفقة قاله أبو الحسن قال وظاهر
 الكتاب خلافه (قوله مما كثر)
 كذا في نسخهته ويقرأ بالبناء
 للمفعول وذلك لان الزوج مكر
 (قوله هكذا قال غيره) أي غير
 المصنف (قوله وأقاموا ذلك من
 مسألة المدونة) قال فيها واذا
 انتقلت لغير عذر ردها الامام
 بالنساء الى منزلها حتى تتم عدتها
 فيه ولا كراه لها فيما أقامت في
 غيره (قوله وقيد غيره) أي غير الغير
 المذكور وهو قيد معتبر (قوله

الشرح الكبير (ص) وهل لا سكنى لمن سكنت زوجها ثم طلقها قولان (ش) يعني ان المرأة
 اذا تبرعت لزوجها بالسكنى معها في منزلها الذي تلك منفعة ثم انه طلقها فطلبت منه أجرة
 السكنى في مدة العدة فامتنع من ذلك فهل يلزمه ذلك لان المكارمة قد انقطعت بالطلاق
 أو لا فيه خلاف ومفهوم الطلاق انه لمات عنها لا شيء لها في عدة الوفاة وعادة المؤلف ان
 يقول في مثل ذلك تردد لانه لعدم نص المتقدمين وجعل الشارح محل الخلاف فمن طاعت
 بسكنى زوجها ما يقتضي انه اذا شرط ذلك في العقد لا يكون الحكم كذلك أي فيفسد
 العقد قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل ويسقط الشرط كما مر عند قوله أو على
 شرط يناقض الخ وهذا هو الظاهر (ص) وسقطت ان أقامت بغيره (ش) ضمير سقطت يرجع
 لأجرة السكنى زمن العدة والمعنى ان المعتدة من طلاق ولورجعها أو وفاة اذا أقامت بغير منزلها
 الذي لزمها أن تعتد فيه فانما لا تستحق أجرة السكنى أي اذا طلبت أجرة المنزل الذي خرجت
 منه لانها تركت ما كان واجبا لها فلا يلزمه بعد ولها عنه عوض وسواء أكرى المنزل الذي
 خرجت منه أم لا وقال اللخمى اذا أكرام رجعت بالاقبل مما كثر به الاول أو اكرت وقوله
 وسقطت ان أقامت بغيره أي لغير عذر كما هو ظاهر وذ كر الشارح عن المدونة ما يفيد (ص)
 كنفقة ولدها رتب به (ش) تشبيه في السقوط أي انه يسقط نفقة الولد الذي هربت به مدة ثم
 جاءت تطلب نفقته عن تلك المدة ممن هي عليه هكذا قال غيره وأقاموا ذلك من مسألة المدونة
 وقيد غيره ذلك بأن تكون هربت بالولد موضع لا يعلمه الزوج وأما ان كان عالما بموضعها فلا لانه
 رضي بالاتفاق على ولدها كذلك وكلام الشيخ لا يفهم منه هذا التقييد قلت ولعل كلام الغير
 مقيد أيضا اذا كان مع العلم بموضعها قادرا على ردها وأما اذا لم يكن قادرا فهو وكغير العالم
 بموضعها قاله الشارح ولما كان سكنى المعتدة حقا تعلق بعين فهي أحق به من الغرماء مقدمة
 على الدين كما سيأتي في قوله يخرج من ترك الميثاق تعلق بعين ثم تقضى ديونه أشار الى ذلك
 بقوله (ص) وللغرماء بيع الدار في المتوفى عنها (ش) يعني أن المعتدة يجوز لغرماء زوجها الميثاق
 أن يبيعوا الدار التي تعتد فيها المرأة من وفاة زوجها ابتداء لكن بشرط أن يستثنوا مدة
 السكنى للعدة وهي أربعة أشهر وعشرة أيام أو يبيعوا الدار تعتد فيها ويرضى بذلك
 المشتري فان لم يستثنوا ذلك ولا يبيعوا فان البيع صحيح ولا يجوز ابتداء كمن باع دارا مؤجرة ولم
 يبين ذلك للمشتري ويثبت للمشتري الخيار (ص) فان ارتأبت فهي أحق والمشتري الخيار
 (ش) تقديم ان غرماء الميثاق يجوز لهم ابتداء أن يبيعوا داره ويستثنوا سكنى مدة العدة
 أو يبيعوا علي ما مر فان ارتأبت المرأة بحس بطن أو تأخير الحيضة فهي أحق بالسكنى الى
 زوال الرية ويثبت للمشتري الخيار في فسخ البيع عن نفسه والتماسك به للضرر (ص)

ولعل كلام الغير) أي المشار له بقوله وقيد غيره ذلك وقوله مقيد أيضا أي كما قيد بقوله وقيد غيره ذلك (قوله وللزوج
 أشار الى ذلك بقوله) الإشارة من قوله فان ارتأبت فهي أحق والمشتري الخيار (قوله وللغرماء) أي لا الورثة اذا كان في غير دين والابحان
 مع استثناء مدة العدة ومحل الجواز اذا طلب ذلك رب الدين (قوله وللغرماء الخ) قال عجب ولم يتعرض المصنف لبيع الدار فيمن تعتد
 بوضع الحمل والظاهر انها كن تعتد عدة الوفاة (قوله كن باع) أي باعها صاحبها (قوله ويثبت للمشتري) أي في المؤجرة وكذا في المعتدة
 فيها مع عدم الشرط والبيان فيما يظهر
 ٣ لعل سقط قبل لفظ قد في التي اه صحيح

(قوله والزواج في الأشهر) والغرماء منه في الأشهر ولو مع توقع حبسها فيما يظهر ولا يجري في بيعهم ما جرى في بيع الزوج في ذات الأشهر مع توقع الحيض من الخلاف (قوله وهذا بخلاف الغرماء كما مر) أي في الوفاة لأنه المتقدم لافي الطلاق (قوله بخلاف الغرماء) لا يخفى أن الشارح لم ينسلكم في الغرماء في الحامل ولكن تقدم عن ع (١٦١) (قوله بأن لم تحصل أصلاً الخ) أي فبرادير والهاء عدها

(قوله على المشهور) ومقابله مارواه أبو زيد عس ابن القاسم في العتبية لأجبة للبتاع (قوله وأما المعارف فيه تفصيل) الاحسن أن يكون قوله المنقضي المدة مفرد صفة لاحدها محذوف مثله من آخر المدة في العارية أما حقيقة أو حكماً (قوله فان مضى ما يعارله) الجواب محذوف أي فكالمستأجر (قوله وإذا انهم لم يدم انهم لم يدم كونه) الآن تكون له أراهم مدمت مقصورتها فتبدل بمقصورة أخرى من مقام صير دار الميث فكلام الشارح إذا انهم مدمت الدار بتمامها (قوله فلهما إخراجها الخ) يحمل على ما إذا مضى ما يعارله (قوله فلهما إخراجها متى أحب الخ) فان أرادت البقاء بها بأجرة منها في الموت فليس له الامتناع الا لو حجه (قوله أو تدعو الى موضع تبعد منه) أي يجعل لا يعلم انها معتدة عب (قوله أو المعمر) بفتح الميم أي حياته في عدة الوفاة وبأني في الطلاق بأن يطلقها ثلاثاً ثم يموت عنها حاداً (قوله الى خمس سنين) هذا لا يأتي الا في المرتبة بحس بطن وأما المرتبة بتأخر الحيض فسنه وبالغ على الخمس سنين لانها أقصى أمد الحمل على أحد القولين وعبارته في ك ولو ارتابت بحس بطن أو تأخر حيض الى خمس سنين قاله ابن يونس في مسألة الحس ومحل الجنس ما لم يتحققوا أن في بطنها جلا والأتاخرت فيما يظهر

والزواج في الأشهر (ش) يعني أن الزوج إذا طلق زوجته التي عدتها بالأشهر كالصغيرة واليائسة كبت السبعين فإنه يجوز له ابتداء أن يبيع الدار التي تعتد فيها مطلقته بشرط أن يستثنى مدة العدة أما ان كانت عدتها بالأقراء أو بالحمل فإنه لا يجوز للزوج أن يبيعها كما في الجواهر لعدم العلم بأمد ها وهذا بخلاف الغرماء كما مر فقوله في الأشهر أي في عدة من تعتد بالأشهر أي من تحقق اعتدادها بالأشهر بدليل قوله (ص) ومع توقع الحيض قولان (ش) يعني أن المعتدة إذا كانت ممن يتوقع منها الحيض كبت ثلاث عشرة سنة وكبت خمسين ونحوها هل يجوز للزوج ابتداء أن يبيع الدار التي تعتد فيها المرأة أو لا يجوز فنظر الى الطوارئ منع البيع ثم على القول بالجواز إذا حصل لها الحيض وانتقلت للأقراء فلا كلام للشئ لأنه دخل مجوز ذلك وعلى القول بعدمه يفسخ البيع (ص) ولو باع ان زالت الرية فسد (ش) يعني لو باع الغرماء في الوفاة أو الزوج في متوقع الحيض بشرط ان زالت الرية بأن لم تحصل أصلاً أو حصلت وزالت قبل انقضاء العدة فالبيع لازم وان استمرت فهو مردود فسد البيع للجهل بزوالها على المشهور (ص) وأبدلت في المنهدم والمعار والمستأجر المنقضي المدة (ش) يعني أن المعتدة في مكان جار في ملك مطلقها إذا انهم لم يدم فإنه يلزمه أن يبدلها مكاناً غيره تمكث فيه الى آخر عدتها وكذلك إذا كانت تعتد في مكان علك المطلق منفعة أما بأجرة وانقضت مدتها أو بعارية وانقضت مدتها فإنه يلزمه أن يبدلها غيره الى تمام العدة فقوله المنقضي المستأجر جمع للمستأجر وأما المعارف فيه تفصيل فان كان مقيداً بعدة وانقضت فكالمستأجر والا فان مضى ما يعارله وكلام المؤلف في المعتدة من طلاق وأما من وفاة فإنه انما يكون لها السكنى ان كان المسكن له أو نقد كراءه أو كان السكراء وجيبة على أحد التاويلين وإذا انهم لم يدم انهم لم يدم كونه له وانفسخت الجارة وحيث سقط حقها من المسكن وظاهره أنها لا تبدل في عدة الوفاة حيث حصل الهدم ولو كان له موضع آخر يملكه عند الموت وهو ظاهر لان الحق حيث فيه لغيره فان لم تقيد المدة فلهما إخراجها متى أحب ولها في الطلاق البدل (ص) وان اختلفا في مكانين أحيت (ش) مفرع على صورة الابدال فكان ينبغي أن يبدل الواو بالفاء أي وان اختلفت المطلقة والمطلق بعد تعذر السكنى في تلك المساكن الثلاثة بما ذكر في مكانين فدعي كل منهما الى بدل غير البدل الذي دعي اليه الآخر ولا ضرر على واحد منهما أحيت لسكنها فمما طلبته إلا أن تدعوه الى ما يضر به لكثرة كراءه أو تدعو الى موضع تبعد منه أو فيه قوم سوء لانه لا يحفظ لنسبه في مثل هذا (ص) وامرأة الامير ونحوه لا يخرجها القادوم وان ارتابت (ش) يعني أن الامير والقاضي أو المعمر إذا طلق زوجته أو مات عنها وهي في دار الامارة أو القضاء أو العمرى فإنه لا يجوز لمن قدم أن يخرجها حتى تتم عدتها من طلاق أو وفاة ولو ارتابت بحس بطن أو تأخر حيض الى خمس سنين ولم يجعلوا ما يستحقه الامير من السكنى كالأجرة حقيقة والام يستحق ما زاد على قدر الولاية (ص) كالجنس حياته (ش) تشبيهه في عدم الإخراج أي وكذلك من حبست عليه دار وعلى آخر بعده فهلك الاول وترك زوجته أو طلقها فلا يخرجها من صارت اليه الدار حتى تتم عدتها ولو لخمس سنين وأفهم قوله حياته لو حبس عليه خمس سنين معلومة لم يكن الامر كذلك أي فانهم لا تكون أحق بالسكنى الا في المدة المعينة ومثل كلام المؤلف ما إذا جعل الدار وقفاً على

(٣١ - خشي رابع) (قوله لا تكون أحق بالسكنى) أي في الحبس ويلزمه فيما يظهر السكنى محل آخر بقية عدة

طلاقه وانظر لو أسقط الحبس حياته ولم يقيد بعدة معينة شرح عب

(قوله وذلك لان هذه الوقفية خارجة عن مخرج الوصية) أي من حيث انها باقية على ملك صاحبها للموت خارجة من الثلث فقول الشارح في السكني الخ مرتبط بمعنى بذلك الذي قلناه (قوله أو طلق زوجته) أي وعزل أو فرغ عن وظيفته بعد طلاقه (قوله اذ لا فرق الخ) فيه انه قال ودار الامارة من بيت المال بخلاف بيت المسجد وهذا موجود مطلقا (قوله ونظر فيه ابن عرفة الخ) فقال لان كونها حبسا على المسجد حبسا مطلقا اما أن يوجب حقا للامام أم لا فان كان الاول فلا فرق بين كونه حبسا على المسجد حبسا مطلقا أو على امامه وان كان الثاني لم يجز لامامه أن يسكنها الا بالاجارة مؤجلة فلا يخرج منها زوجته بالتمام أجله ككراهة من أجنبي اه قلت ويبحث فيه باختصار الاول ويفرق بضعف حقه فيه اذا كان حبسا (١٦٣) مطلقا وقوته في الحبس على الامام ومثل الحبس على الامام الحبس على

المؤذن ونحوه (قوله المشهور وهو مذهب المدونة) ومقابله ما في كتاب محمد لا سكني لام ولد ولا عليها (قوله وكذا اذا اعتقها الخ) أي وليس لها ولا لسيدها الخ أو ورثته ان مات اسقاطه (قوله يعني أن المرتدة اذا كانت حاملا الخ) تعقب بأنها تسجن في مدة ردتها حتى تنوب أو تقتل كانت حاملا أم لا وأجيب بحمل ذلك على ما اذا غفل عن سجنها أو تعدرا أو كان لموضع السجن أجرة (قوله لم تؤخر واسه تبرئت) أي لم تؤخر كنا خيرا حاملا فلا ينافي أنها تؤخر للاستبراء أي ولها السكني حيث لا تحبس ولا نفقة لها على الزوج قال عجم واذا لم تحمّل المشبهة فلها السكني ولا نفقة وكذا المرتدة حيث تصور عدم سجنها اه (قوله فلها السكني دون النفقة) فان علمت أيضا فلا سكني لها (قوله لا عادته على ما ذكر) قضية ذلك النفق كبر مع أنه قال جلت فالاولي أن يقول على ما ذكرت (قوله فهل عليها أو على الواطئ) الأرجح أنه عليها لا على زوجها وأمام سكنها فهو على الغالط (قوله الا أن يأتي الزوج بما ينفي ذلك الحمل) حاصل

ذريته بعده فانما تستحق السكني وذلك لان هذه الوقفية خارجة عن مخرج الوصية والسكني من توابع الملك (ص) بخلاف حبس مسجد بيده (ش) يعني أن حبس المسجد ليس كالحبس عليه حياته أي فلا امام الثاني اخرج زوجة الامام الاول اذا مات أو طلق وزوجته في دار الامامة وهذا قول ابن العطار وعليه أكثر الشيوخ بخلاف امرأة الامير لان لها حقا في بيت المال ودار الامارة من بيت المال بخلاف بيت المسجد قال ابن زرقون الذي قاله ابن العطار مقصور على ما اذا كانت الدار محبسة على المسجد حبسا مطلقا واما ان كانت محبسة على أئمة المسجد فلا يخرجها القادم اذ لا فرق حينئذ بين دار الامارة ودار الامامة وقوله ابن عبد السلام ونظر فيه ابن عرفة واقتصر نصه وما قيل عليه في الشرح الكبير (ص) ولا م ولديعوت عنها السكني (ش) المشهور وهو مذهب المدونة أن أم الولد اذا مات عنها سيدها أنه يجب لها السكني في مدة حياتها لانها في حقها كالعدة وكذا ان قلنا هي محض استبراء لانها محبوسة بسببه أي ولا نفقة لها وبعبارة وكذا اذا اعتقها ثم ان الظاهر أنه لا يكون لها السكني حيث مات الا اذا كان المسكن له أو نقد كراءه أو كان الكراء وجيبة على أحد التاويلين السابقين ولا يلزمها ان تبني في منزلها من انتظار الحيضة وليست كالحرّة (ص) وزيد مع العتق نفقة الحمل (ش) أي وزيد لام الولد ينجز سيدها عتقها وهي حامل مع السكني النفقة بخلاف ما اذا توفي عنها فان لها السكني في زمن حيضتها ولا نفقة للحمل لانه وارث (ص) كالمرتدة (ش) يعني أن المرتدة اذا كانت حاملا يجب لها السكني والنفقة الى حين وضعها فان لم تكن حاملا لم تؤخر واستبرئت فاما أن تقتل أو ترجع الى الاسلام (ص) والمشتبهة (ش) يعني أن المرأة اذا وطئت بشبهة فحملت فانه يجب لها النفقة والسكني الى حين الوضع كن نكح ذات محرم جهلا فحملت منه فلو نكحها عالما بالتحريم دونها فحملت فلها السكني دون النفقة لان الولد غير لاحق به اذ لا نسب لولد الزنا فقله (ان حملت) راجع للمرتدة والمشتبهة وأفراد الضمير لا عادته على ما ذكر أو أن الواو بمعنى أو (ص) وهل نفقة ذات الزوج ان لم تحمّل عليها أو على الواطئ قولان (ش) صورتها غلط بذات زوج غير مدخول بها فوطئها يظننا زوجته أو أمته ولم تحمّل من الغالط فهل نفقتها مدة استبرائها بثلاث حيض للحرّة وحيضة للامة عليها نفسها أو على واطئها قولان كما في توضيحه واما ان حملت منه فنقتها وسكنها الى حين الوضع على واطئها بخلاف ولو بنى بها زوجها كانت النفقة والسكني على زوجها لا على الغالط الا أن يأتي الزوج بما ينفي عنه ذلك الحمل واعتراض ابن غازي كلام المؤلف التابع لابن الحاجب بما حاصله انه لم يقبل أحد

ما في ذلك أن المرأة التي غلط بها تارة تكون لازوج لها وتارة يكون لها زوج واذا كان لها

بان

زوج تارة تكون مدخولا بها وتارة لا فان لم تكن ذات زوج فان جلت فالنفقة والسكني على الغالط وان لم تحمّل فالسكني عليه والنفقة عليها واذا كانت ذات زوج ولم يدخل بها فان جلت من الغالط فنقتها وسكنها على الغالط وان لم تحمّل فسكنها على الغالط والنفقة عليها لا على زوجها على الأرجح وأما لو بنى بها زوجها فنقتها وسكنها على زوجها جلت أم لا الا أن ينفيه الزوج بلعان فلا نفقة لها عليه ولها السكني والنفقة عليها الا أن تلحق بالثاني فان عليه نفقتها وسكنها ما لم ينقه الثاني أيضا بلعان فان نفقة عليه أيضا ولها السكني عليه فيما يظهر وأما اذا كان لا يلحق الولد بالثاني لا لكونه نفاه بل لا جمل قصر المدة ونحو ذلك فان سكنها على الاول قطعها ولا

نفقتها لها على واحد منهم فان قلت كيف يتأتى اللعان من الثألي حيث لا تكاح قلت يأتى في وطء الشبهة (قوله المشتق من التبرى) من أخذ المصدر المزيد من المجرد (قوله والبحث) عطف تفسير وكذا قوله والكشف عطف تفسير على البحث ثم لا يخفى أن المعنى على الطاب وقوله المكشف أى طلب الكشف (قوله مدة دليل) أى مدة شئ أى حيض ثم هذا سريخ في أن المراد بان استبراء نفس مدة الحيض والظاهر أنه نفس الحيض فكأن العدة نفس الطهر يكون الاستبراء نفس الحيض ثم إن الاستبراء إذا كان بالشهر يكون نفس الشهر فيكون إضافة مدة لما بعده للبيان وإذا كان بالحيض فالإضافة حقيقية وقوله لا يرفع أى وأما ذكر كان لرفع عصمة بأن مات الزوج فيقال لذلك عدة وهكذا ان كان لطلاق ثم لا يخفى أن من جلة رفع العصمة الطلاق فيكون قوله أو طلاق من عطف الخاص على العام لأن يخص الأول بماء الطلاق (فصل الاستبراء) (١٦٣) (قوله لا لذات الموت) أى لا لذات هى الموت والإضافة

للبيان والفرق بين الاستبراء وبينها من وجهين أحدهما أنه بحضة واحدة والاخر أن المستبراء لا يلزمها الا حادثة في الوفاء ولا ملازمة المنزل بخلاف المعتدة فيهما (قوله ولم يكن وطؤها مباحا) المراد مباحا في نفس الامر احتراز عما لو كشف الغيب ان وطأها حرام فقد سئل ابن أبي زيد عن كان يطاأ أمته فاستحققت منه فاشترها من مستحقها هل يستمر على وطئها أو يستبرئ فأجاب لا يطؤها لا بعد استبرائها أى لان الوطء الاول كان فاسدا ويجرى هذا فيمن اشترى زوجته ثم استحققت (قوله كحض المودعة) أى المودعة التى كانت عنده من اشترها وقد حاضت عنده وأشترها بخيار وكانت عنده في أيام الخيار أى وكبيع المشتري لها قبل غيبته عليها أو بعدها ولم يمكن شغلها فيها لقصر المدة ومعه من لا يطاأ بحضرة (قوله أو أعتق وتزوج) المناسب اسقاطه (قوله ليس الخ) أى ولو عبر بنقل لما شمل الخ الظاهر لا فسرق بين التعبيرين

بأن نفقتها في هذه الحالة على الواطئ وانما الخلاف هل نفقتها في هذه الحالة عليها وعلى الزوج ونحوه لابن عرفة * ولما أنهى الكلام على العدة من طلاق ووفاء وتابعها بتبعها بالكلام على شبهها وهو الاستبراء المشتق من التبرى وهو التخلص وهو لغة الاستقصاء والبحث والكشف عن الامر الغامض وشرعا قال في توضيحه الكشف عن حال الارحام عند انتقال الاملاك مراعاة لحفظ الانساب وقال ابن عرفة مدة دليل براءة الرحم لا لرفع عصمة أو طلاق لخرج العدة ويدخل استبراء الحرة ولوللعان والموروثه لانه للملك لا لذات الموت وأشار المؤلف الى حكمه بقوله

(فصل) يجب الاستبراء بحصول الملك ان لم توفى البراءة ولم يكن وطؤها مباحا ولم تحرم في المستقبل (ش) أشار بهذا الى حكمه والى شروطه فاحترز بحصول الملك عن تزوج أمة فلا استبراء عليه واحترز بقوله ان لم توفى البراءة بما اذا تيقنت أى غلب على الظن أو اعتقد ذلك فانه لا استبراء كحض المودعة والمبيعة بالخيار تحت يده ولم يخرج ولم يبلغ عليها سبدها حتى اشترها كما يأتى واحترز بقوله ولم يكن وطؤها قبل الملك مباحا عن اشترى زوجته أو أعتق وتزوج كما يأتى واحترز بقوله ولم تحرم الخ عن تحريم في المستقبل كاشترى ذات محرمة أو متزوجة بغيره فلا استبراء وسواء حصل الملك بعوض أو بغيره ولو بائتزاها من عبده أو اشترتها منه ولم يقل بنقل الملك ليشمل ما أخذ بالقيمة من أيدي الكفار مما أخذوه من أموال المسلمين بالفهر فانهم انما لهم فيه شبهة الملك على المذهب وبهذا وجه هذه العبارة في توضيحه تبعا لابن عبد السلام ولذا جاء بقوله أو رجعت من سبي منخرط في سلك الاغنياء وبه يتضح الفرق بينهما وبين قوله أو غنمت فليس يستغنى عنه كما قيل (ص) وان صغيرة أطاقت الوطء أو كبيرة لا تحملان عادة (ش) يعنى ان من حصل في ملكه أمة صغيرة تطيق الوطء ولا يحمل مثلها في العادة كبنت سبع سنين أو كبيرة فعدت عن الحيض كبنت الستين فما فوق فانه يجب عليه استبراء كل بثلاثة أشهر كما سيأتى وان كانت الصغيرة لا تطيق الوطء فلا استبراء عليها فصب المبالغة قوله لا تحملان عادة لا قوله أطاقت الوطء لانه يصير التقدير ان لم تطيق الوطء بل وان أطاقت وهو فاسد لانه لا استبراء ان لم تطيق الوطء كما سيأتى وجلة لا تحملان عادة حال لصفة أما مجيء الحال من صغيرة فلان وصفها بجملته أطاقت الوطء وأما من كبيرة فلعطفها على ماله مسوغ (ص)

فيراد بالنقل أو حصول الملك انشاء أو تمام والحاصل ان قوله بحصول الملك معناه بالملك الحاصل اصاله أو تمامه وكذا قوله بنقل الملك أى يجب الاستبراء بالملك المنقول انشاء أو تمام (قوله على المذهب) وقيل تلك (قوله ولذا جاء بقوله أو رجعت من سبي) أى الذى هو ما غنمناه من الكفار وقد كانوا اغتبهوه مناسبا بقاى ولا جمل أن قوله بحصول الملك شامل لما اذا أخذ بالقيمة من أيدي الكفار مما أخذوه من أموال الخ (قوله وبه يتضح الفرق بينهما وبين قوله أو غنمت) لان معنى قوله أو غنمت أى سيناها من الكفار مما كان لهم بحسب الاصل وغنمناهم (قوله فليس يستغنى عنه) أى عن غنمت كما قيل أى لان بعضهم جعل قوله أو غنمت مستغنى عنه بقوله أو سبي لان الذى أخذ بالقيمة يرجع من سبي أيضا ونأمله (قوله لاصفة) اقتصر عجم على الصفة فقال صفة لهما وأتى به مطابعا مع أن العطف بأعلى الفصح وان كان الافصح الافراد (أقول) ولا مانع من تعدد الصفة وخرج النادرة كبنات مكة وهما فاستبراءهما محقق لا يبالغ عليه

(قوله الوخش الرذل) أي من الناس هذا هو الظاهر فيكون أخص من الذي قبله (قوله على المشهور الخ) ومقابلها ما حكى المازري وغيره أنه لا يجب الاستبراء في الوخش (قوله يعني أن الأمة إذا غصبها شخص) أي بالغ وغاب عليها غيبة يمكن شغلها منه فان غصبت أوسياها صبي وغاب عليها لم يجب استبرائها وأما كان عليها الاستبراء لأنه تعدى بالغصب فتعدى بالمس أيضا بخلاف المشتري بخيار الأتية فالغالب عدم المس ثم أن قوله أوردت من غصب أوسى شامل للتزوجة وغيره فاستبراء الأمة المتزوجة من الغصب والزنا بحیضة وليس كعدتها (قوله منها) كذا (١٦٤) في نسخة أي فيها (قوله لأن الملك لم ينتقل) يقال انتقل كماله كما أنه حصل كماله

(قوله وان زنت الحامل الخ) أي على جهة المكرهة أو خلاف الأولى والمراد حامل حملت من زوجها وأما من حصل لها حمل من الغاصب أو غيره فإنه يحرم وطؤها (قوله وهذا مستغنى عنه الخ) فيه أن ما كان مدكورا في حيز المبالغة في شيء لا يقال أنه مستغنى عنه بذلك الشيء فالاحسن أن يقول أنه مستغنى عن ذكره لأنه الذي قبل المبالغة والمبالغة لا تكون إلا فيما فيه توهم (قوله ولو متزوجة) لو حذف لو كان أخصر لأن قوله واشتريت في حيز المبالغة (قوله خلافا للسحنون) أي فقد قال ليس عليه فيها استبراء وتحمل له حيثئذ إذا لموجب عنده للاستبراء لأن الفرض أنها غير مدخول بها وقول ابن القاسم أظهر لما ذكره الشارح (قوله وبأن الزوج انما الخ) الفرق بينهما تعدى والباء معنى اللام عطف على لأنها (قوله وطلقت) الجملة حالية أي وقد طلقت (قوله كالوطوءة) مفهومه أنه إن لم يكن وطئها لم يجب عليه استبراء لبيعها إلا أن زنت عنده أو اشتراها ممن لم ينق وطأها ففي مفهوم موطوءة تفصيل وما ذكره هنا في اخراج الملك حقيقة كبيعها أو

أو ونحشا أو بكرا (ش) الوخش يسكون الخاء الحفي من كل شيء والوخش الرذل والمعنى أن من ملك جارية من وخش الرقيق وهو الذي لا يراد للوطء غالباً وإنما يراد للخدمة فإنه يجب عليه استبرائها على المشهور وكذلك من ملك أمة بكر أو جارية من وجوه الملك فإنه يجب عليه استبرائها إذا كانت تطيق الوطء كما مر لاحتمال أصابتها خارج الفرج وجلها مع بقاء البكارة (ص) أوردت من غصب (ش) يعني أن الأمة إذا غصبها شخص وغاب عليها غيبة يمكن شغلها منها فإذا رجعت إلى سيدها فإنه يجب عليه استبرائها بحیضة وسواء كانت من على الرقيق أو وخشه ولا تصدق هي ولا هو إذا أنكرت أو أنكر الوطء فالمراد بالملك في قوله بحصول ملك أنشاء أو تمام فينطبق على الراجعة من غصب أوسى لأن الملك لم ينتقل وإنما حصل فيه خلل بعدم التصرف فإذا رجعت فقد تم ذلك (ص) أوسى (ش) أي وكذلك يجب الاستبراء على الأمة إذا غاب عليها السابى ثم قد رنا عليها وأرجعناها لما لكها قال فيها إذا سبى العدو أمة أو حرة لم توطأ الحرة إلا بعد ثلاث حيض ولا الأمة إلا بعد حيضة ولا يصدقن في نفي الوطء وان زنت الحامل فلا يوطؤها زوجها حتى تضع (ص) أو غنمت (ش) صورتها غنم المسلمون أمة من أماء العدو وأحررة فإنه يجب استبرائها بحیضة وهذا مستغنى عنه بقوله بحصول الملك وكذا قوله (أو اشتريت) وإنما ذكره ليرتب عليه قوله (ص) ولو متزوجة وطلقت قبل البناء (ش) يعني أن من اشترى أمة متزوجة فلما تم البيع طلقها زوجها قبل البناء فإنه يجب على المشتري أن لا يوطأها حتى يستبرئها عند ابن القاسم خلافا للسحنون لأنها لو أتت بولد لاستة أشهر من يوم عقد النكاح فإنه يلحق بالزوج وبأن الزوج انما أبيع له وطؤها باخبار السيد والمشتري لا يعتمد عليه اتفاقا قوله ولو متزوجة أي بغير المشتري ويأتي حكم ما إذا اشترى الزوج زوجته وقوله وطلقت قبل البناء وأما لو طلقت بعد البناء فعليها العدة ولا استبراء عليها (ص) كالوطوءة وأما أن يبعث أو زوجت (ش) تشبيهه في قوله يجب الاستبراء بحصول الملك يعني أن السيد إذا أراد أن يبيع أو يزوج أمة الموطوءة له فلا بد من استبرائها قبل صدور أحدهما فيها وهذا ما لم يقطع باتفاق وطئها لها كما يفيد قوله في اللعان أو ادعته مغربية على مشرقى انظر ز (ص) وقبل قول سيدها وجار للمشتري من مدعيه تزويجها قبله (ش) أي وقبل في جواز الوطء للزوج قول سيدها في أنه استبرأها إذا لم يعلم إلا من جهته كما يقبل قول المرأة في انقضاء عدتها ويجوز الاقدام على تزويجها أما ووطء المشتري فلا يكفي فيه قول السيد ولا بد من الموازنة لحق الله فقد بان أن قوله وقبل الخ خاص بقوله أو زوجت وفهم من قوله وجاز للمشتري من مدعيه أي مدعي الاستبراء تزويجها قبله أن وطأه هو لا يجوز اعتماد فيه على دعوى البائع كما قلنا (ص) واتفاق البائع والمشتري على واحد (ش) يعني أنه يجوز أن يتفق البائع للأمة والمشتري

لها

حكما تزويجها وما في أول الباب في حصوله وأراد المصنف بالوطوءة من أقر بوطئها ومن سكت

عنه وعن عدمه والكاف داخل على المشبه وذلك لأن الأول منصوص (قوله وهذا ما لم يقطع الخ) لا يخفى أن هذا لا داعي له لأن المصنف قال كالوطوءة الخ وهذه غير موطوءة (قوله انظر ز) نظرناء وقد حصل بما كتب ما يغنى عن نقل عبارته (قوله وجاز للمشتري الخ) هذه يفهم منها قوله وقبل سيدها بالاول وذلك لأنه إذا جاز للزوج وطؤها اعتمادا على قول المشتري اشتريتها من يدعي استبرائها فاولا أن يعتمد على قوله استبرأتها

(قوله قبل عقد الشراء أو بعده) فان ثبات ان وضعت قبل الشراء نقد فعل البائع فيجب عليه قبل البيع دون المشتري وان وضعت بعد الشراء نقد فعل المشتري ما وجب عليه دون البائع قلت كأن هذه المسئلة مستثناة من القاعدةتين ولا يخفى أن الإطلاق على تقدير حصوله قبل الشراء أو بعده مجاز (قوله وانما أعاد كاف التشبيه لبعدها) ولا حسن انه انما أعاد كاف التشبيه لان هذا مما يوجب الاستبراء لا بحصول الملك ولا بزواله والعنق وأدخلت الكاف لزنا والغصب وان سر والسبي فيجب استبراءها قبل أن يطأها أو يبيعها أو يزوجهما بحيضة (قوله وفائدة الاستبراء) فان لم يستبرأها وأنت بولد ورماه بأنه ابن شبهة فانه يحسد كما هو المفهوم من المعنى (قوله مع ان كون الولد الخ) حاصل حيث كان السيد مرسل عليها لفائدة الاستبراء اذا الولد لاحق به وأجيب أيضا بحمله على ما اذا لم يطأها أو وطئها واستبرأها قبل الوطء المذكور (قوله فان كان يلحق بالشبهة) أي بأن (١٦٥) أنت به ستة أشهر من وطء الشبهة وقوله

والأحد بأن أنت به خمسة أشهر مثلا من وطء الشبهة فتدبر (قوله كن عنده تخرج) أي أو يدخل عليها (قوله كما اذا اشترى أمة) عنده مودعة بهذا الحل يكون مفهوم قوله الآتي كودعة أو يحمل على ما اذا كانت ملكا لم يطأها أو أراد بيعها حالة اساءة الظن بها فيجب عليه استبراءها ويكون تفصيلا في مفهوم قوله السابق كالموطوءة ان يبعث أي فان لم توطأ لم يجب عليه استبراء ان أراد بيعها الا ان ساء الظن وحده بعض آخر على انه في المملوكة التي يريد وطأها فيجب استبراءها ان ساء ظنه بها وانما ساء بغير المأمونة وأما المأمونة فلا كما قال الاقفهسي لمشقة ذلك عليه وفي الجهولة قولان أفاده عجم (قوله لان ذلك يشق في أمته) أفاد بعض أن هذا في المأمونة لا غيرها وفي الجهولة قولان (قوله أولئك غائب أو محجوب) معطوف على مدخول الكاف ويدل عليه قول الشارح

لها على استبراء واحد لان البائع للموطوءة لا بد له من استبراء والمشتري منه لا يعتمد في وطئه على قوله فيحصل غرض كل منهما بما وضعتا تحت يديهما قبل عقد الشراء أو بعده حتى ترى الدم (ص) وكالموطوءة باشتباه (ش) معطوف على ما يجب فيه الاستبراء وهو قوله كالموطوءة ان يبعث وانما أعاد كاف التشبيه لبعده الفصل والمعنى انه لا خلاف في وجوب استبراء الأمة اذا وطئت باشتباه كغلط كما مر في الحرة امكن استبراء الأمة بحيضة لا بقدر عسرتها وفائدة الاستبراء في هذا مع ان كون الولد على تقدير وجوده لاحقا به تظهر فيمن رماه بأنه ابن شبهة فان كان يلحق بالشبهة فلا حد على من رماه والأحد كما مر في قوله ووجب ان وطئت بزنا الخ (ص) أو ساء الظن كن عنده تخرج (ش) يعني ان الاستبراء يجب لاحل حصول ظن الوطء كما اذا اشترى أمة عنده مودعة أو موهونة مثلا وهي تدخل وتخرج في قضاء الخواج لاحتمال أن تكون قد جلت من زنا أو من اغتصاب ولا يعترض على هذا بأمنه التي عنه لم تدخل وتخرج في قضاء الخواج لان ذلك يشق في أمته (ص) أولئك غائب أو محجوب أو مكاتبه عجزت (ش) هذا من جملة استبراء سوء الظن والمعنى ان من اشترى أمة لشخص غائب لا يمكنه الوصول اليها أو لشخص محجوب أو صبي أو امرأة أو محرم فانه لا يجوز له وطؤها الا بعد استبراءها بحيضة وكذلك الأمة المكاتبه اذا كانت تتصرف ثم عجزت ورجعت على ما كانت عليه قبل المكاتبه فانه لا يجوز لسيدها وطؤها الا بعد استبراءها بحيضة لان المكاتبه كالبيع فحجزها كابتداء الملك وأما ان كانت لا تتصرف ولا تدخل ولا تخرج فلا استبراء على سيدها (ص) أو يضع فيها وأرسلها مع غيره (ش) صورتها شخص أرسل مالا مع شخص ليشتري له به جارية فاشتراها وأرسلها مع غيره فاضت في الطريق فانه لا يجوز للمرسل اليه أن يطأها الا بعد أن يستبرأها بحيضة على المشهور ولا تجزئ تلك الحيضة في الطريق ابن بونس معناه ان الموضع معه تعدى بارسالها وبه يجاب عن اعتراض التونسي بأن الرسول أمينه وبه كسده ألا ترى أنه لو لم يبعث بها كان لا مرد وطؤها بتلك الحيضة واطاها ان علم الموضع بأن الموضع معه لا باقي بها وانما يرسلها مع غيره بمنزلة اذنه في ارسالها ولما كان موجب الاستبراء على ضربين حصول الملك وتقدم وزواله أشار اليه بقوله (ص) ويموت سيد وان استبرئت (ش) يعني ان الأمة اذا مات عنها سيدها فانه يجب على الوارث استبراءها بحيضة وسواء كان سيدها حاضرا

هذا من جملة الاستبراء بسوء الظن فالاستبراء في هذه واجب وان لم تخرج كما هو ظاهره كما أفاده بعض (قوله على المشهور) ومقابله ما قاله أشهب من انه تجزئه حيضتها في الطريق حتى يستبرئ لنفسه أو عند الوكيل ولا تستبرأ من سوء الظن (قوله معناه ان الموضع معه تعدى بارسالها) أي وأما ان أذن له في ارسالها مع غيره فلا استبراء كما اذا جاءها الموضع معه (قوله أمينه) أي أمين المرسل وقوله ألا ترى الخ من كلام التونسي أي أبي المحقق التونسي ونصه فيه تظن أي في المشهور الذي هو قول ابن القاسم تظن لان الرسول أمينه واستبرأه يجزئه ألا ترى لو لم يبعث بها واستبرأها لكان لا أمر أن يطأها كذلك اذا بعثها مع ثقة وحاصل الجواب أن معنى قول ابن القاسم أن الوكيل تعدى في بعثه إياها مع غيره من ائتمنه إلا أمر فكذلك لا يجزئه حيضتها في الطريق حتى يستبرئ بنفسه

(قوله أو غائب عكسه الوصول إليها) فإن لم يمكنه الوصول إليها فلا وارث أن يطأ بدون استبراء هذا إذا أراد بقاءها في ملكه وأما إذا أراد بيعها فالظاهر أنه يجب عليه حيث يجب على مورثه لو كان حيا وأراد بيعها (قوله أو أم ولد) لا يظهر مع قوله يجب على الوارث (قوله) فإنه يجب استبرأؤها على من ملكها الخ لا يخفى أنه حينئذ يكون من أفراد حصول الملك لازواله كما قال ولما كان الخ (قوله) وكذا يجب الاستبراء) أي على المشتري (قوله) أمالوم تنقض العدة) إذا علمت هذا فافاده المصنف من أن انقضت عدتها معطوف على استبرئتها مشكل لأنه يصير التقدير هذا إذا لم تنقض (١٦٦) عدتها بل وان انقضت مع أنه إذا لم تنقض لاستبراء والجواب أنه معطوف على

أن استبرئتها والاشكال مبني على أنه معطوف على استبرئتها (قوله) أو حنثا يرجع لمسألة التعليق وذلك لأن المصنف في مسألة التعليق هو الحنث (قوله) إذا حصل سببه أي العتق وهو المعلق عليه وبه تعلم صحة ما قلناه سابقا (قوله) وأيضا الخ) أي كما أنه أعاد العامل لتعدد سبب زوال الملك أعاد العامل للتخالف الخ (قوله) أشار بقوله أي عفوهم قوله الخ (قوله) أو انقضت عدتها) به يعلم أن في كلام المصنف احتياكا فقد حذف الغيبة في الموت وحذف في العتق أنقضاء العدة فهو من النوع المسمى بالاحتياط (قوله) ولا يمكنه الصواب اسقاطه لأنه إذا لم يمكنه الوصول لاستبراء كما أفاده بعض (قوله) وبخلاف الموت أي وهذا بخلاف الموت السابق وقوله أيضا أي كما أن أم الولد لا تكتفي (قوله) فيدخل الخ) فيه شيء لأن فرض الكلام في أم الولد وأم الولد بعد موت سيدها لا حصول ملك فيها فائدة المعتمد أن الإنسان إذا اشترى أمة أو أهدب اليه ثم أعتقها قبل الاستبراء فلا تزوجها حتى تستبرأ بحيضة ولا تصدق أنها حاضت قبل العتق (قوله) بحيضة

أو غائب عكسه الوصول إليها وسواء أفر وطئها أو لا ولو كان قد استبرأها قبل موته وسواء كانت قنأ أو أم ولد وليس هذا تكرارا بالنسبة لأم الولد مع قوله واستأنفت الخ لأن ما يأتي محمول على ما إذا أعتقها في حياته (ص) أو انقضت عدتها (ش) يعني أن الأمة إذا ماتت زوجها أو طلقها فاعتدت وانقضت عدتها ثم مات سيدها فإنه يجب استبرأؤها على من ملكها بحيضة لأنها قد حلت للسيد زمانا فلا استبراء لسوء الظن إذا ما منع له من وطئها حينئذ وكذلك يجب الاستبراء إذا انقضت عدتها ثم باعها سيدها أمالوم تنقض العدة قبل موت السيد فلا استبراء وأخرى لو كانت ذات زوج لأنهم لم يحل لسيد هاز زمانا (ص) وبالعنق (ش) يعني أن من أسباب الاستبراء العتق مطلقا سواء كان تخييرا أو تعليقا أو حنثا فإذا أعتق السيد الأمة قبل أن يستبرئها فإنه لا بد من استبرائها بحيضة وأما لو استبرأها ثم أعتقها فقد حلت مكانها وبعبارة وبالعنق أي ويجب بالعنق لأم ولد أو غيرها فليس لغير السيد أن يتزوجها قبل استبرائها وأما هو فله ذلك كما يأتي من قوله أو أعتق ونزوح وبعبارة وبالعنق ما لم يكن السيد قد استبرأها أو انقضت عدتها أو غاب السيد غيبة علم أنه لم يقدم منها فحاضت في غيبته قبل العتق فلا يحتاج إلى استبراء وهذا كله في غير أم الولد وأما هي فلا بد أن تستأنف الاستبراء بعد عتقها ولتعدد سبب زوال الملك أعاد العامل في قوله وبالعنق الناجز إنشاء أو تعليقا إذا حصل سببه وأيضا للتخالف بين الموت والعتق بعدم الاكتفاء في الموت بالاستبراء والعدة السابقتين والاكتفاء بهما في العتق إلا في أم الولد وإلى التخالف المذكور أشار بقوله (ص) واستأنفت أن استبرئتها أو غاب غيبة علم أنه لم يقدم أم الولد فقط (ش) يعني أن أم الولد إذا استبرأها سيدها بحيضة أو لم يستبرئها أو انقضت عدتها ان كانت متزوجة ثم أعتقها أو غاب سيدها عن غيبة علم أنه لم يقدم منها ولا يمكنه الوصول إليها خفية ثم أعتقها فإنه لا بد من استبرائها بحيضة ولا يكتفي بالاستبراء والعدة السابقتين على عتقها ولا بغيبة السيد الغيبة المذكورة لأن أم الولد قرأ سيدها فالحبيضة في حقها كالعدة في الحر فكذا أم الولد بخلاف الموت السابق فلا تكتفي فيه القن بذلك أيضا لحصول ملك الوارث لها فقوله أو غاب الخ أي وأرسل لها العتق وأما لو مات فتدخل في قوله حصول الملك ولا فرق بين أم الولد وغيرها وقوله (بحيضة) راجع لقوله أول الباب يجب الاستبراء الخ (ص) وان تأخرت أو أرضعت أو مرضت أو استحيضت ولم يميز فثلاثة أشهر (ش) يعني أن الأمة القن أو أم الولد إذا تأخرت حيضتها عن عاداتها بلا سبب أو بسبب رضاع أو مرض أو استحيضت ولم يميز دم الحيض من دم الاستحاضة فإنها تمكث ثلاثة أشهر من يوم الشراء وتطهر النساء إليها فان لم ترتب حلت وان ارتابت بحس بطن فتمكث تمام

ويرجع في قدرها هل هو يوم أو بعضه للنساء فالمصنف مشى على المشهور وهو أن الاستبراء حيضة ومقابلها طهر تسعة (قوله) إذا تأخرت حيضتها عن عاداتها أي وأما من عاداتها أن لا يأتيها الحيض إلا بعد ثلاثة أشهر ولو بعد تسعة فان استبرأها ثلاثة أشهر على المعتمد الآن تأتيها الحيضة قبل ذلك ما لم ترتب بحس بطن فان ارتابت مكثت تسعة أشهر كما يفيد كلام ابن عرفة (قوله) وتطهر النساء أي بعد تمام الأشهر الثلاثة وظاهره حتى فيما إذا تأخرت لرضاع أو مرض لا تحل بعضي الثلاثة إلا إذا نظر النساء وهو مقتضى التوضيح وهو مشكل لتصریحهم بأن التأخير لمرض أو رضاع في غير هذه المسألة غير إلا في في وقته المعتاد وعليه فتحل بعضي الثلاثة الأشهر وان لم يطرها النساء هو ظاهر ابن عرفة وما نقله المواق عن ابن رشد الذي هو المعتمد (قوله) فان لم ترتب أي النساء أي

تشك ثم لا يخفى انه فظهر ان باب الاستبراء يخالف باب العدة وذلك لانها في العدة تترتب من سنة تسعة أشهر استبراء وثلاثة عده ثم هو مشكل لان شغل الرحم واحد فلم يطلب سنة في العدة وتسعة أشهر في الاستبراء (قوله فان لم تزدا الخ) يخالف ما في عتق فان زالت الرتبة حلت والامكنت أقصى أمد الحمل ان لم تزل قبله وشارحننا ووافق عجي فيما تقدم (قوله كالصغيرة واليائسة) ذكرهما قبل في أصل وجوب الاستبراء وهما في أنه ليس بحيضة (قوله وبالوضع كالعدة) أي واستبراء (١٦٧) الخامل بالوضع كالعدة (قوله يحرم عليه أن يستمتع بها في مدة استبرائها) أي

يستمتع بها في مدة استبرائها أي مواضعها بدليل قوله لانها في ضمان غيره الخ (قوله لانها في ضمان غيره الخ) لا يخفى أن هذا التعليل انما يكون في الجارية الموضوعة وهي الفائقة غيرها أو الوحش التي أقر البائع بوطئها لا في الاستبراء لانها في ضمان المشتري مع أن الحكم عام (قوله واستبرأها) فعل ماض وقوله فلا يحرم وطؤها أي لان هذا الاستبراء ليس على طريق الوجوب بل على طريق الندب فالعبارة بهذا المعنى تنضج (قوله والمعنى ان من كانت عنده أمة مودعة الخ) به يعلم ان الكاف في قول المصنف كمودعة التمثيل ويجوز أن تكون للتشبيه أي فلا استبراء فيما اذا عادت لمودعتها أو رآها (قوله ومبيعة بالخيار) كان الخيار حقيقيا أو حكيا كشرائها من فضولي وأجازها فعليه بعد ان حاضت عند المشتري (قوله من غير استبراء على المشهور) قال المصنف وسمعت ممن أثق به أن في المسئلة قولاً آخر بالاستبراء ولم أره الآن وهو أظهر ليفرق بين ولده من وطء الملك فإنه ينتفي بمجرد دعواه من غير عین على المشهور وبين ولده من وطء النكاح فإنه لا ينتفي بمجرد دعواه بل لا بد من

تسعة أشهر فان لم تزد الرتبة أو ذهبت حلت وان زادت تترتب تمام أقصى أمد الحمل واليه أشار بقوله (ص) وتظر النساء فان ارتين فتسعة (ش) أي تمامها وتقدم أن المراد النساء العارفات وتقدم أن الجمع ليس بشرط وقوله (كالصغيرة واليائسة) تشبيه في أن استبراء كل منهما ثلاثة أشهر (ص) وبالوضع كالعدة (ش) التشبيه في قوله وضع حملها كله وان دما جتمع وفي قوله وتربصت ان ارتابت به وهل أربعاً أو خمسة خلاف وأما كونه لا بد أن يكون لاحقابه أو يصح استلحاقه فلا يعتبر هنا (ص) وحرم في زمنه الاستمتاع (ش) يعني ان من ملك أمة بوجه من الوجوه فإنه يحرم عليه أن يستمتع بها في مدة استبرائها من الحيضة بشئ من الجماع ومقدماته وسواء كان شاباً أو شيخاً لانها في ضمان غيره مادامت في الاستبراء وسواء كانت حاملاً أم لا الا أن تكون في ملك سيدها وهي بنته الحمل منه واستبرأها من زنا أو غصب أو اشتباه فلا يحرم وطؤها ولا الاستمتاع به إلا * ولما أنهي الكلام فيما وجب الاستبراء شرع في مفاهيم قيوده وان لم تكن على الترتيب ففهم مفهوم قوله وان صغيرة أطاقت الوطء بقوله (ص) ولا استبراء ان لم تطق الوطء (ش) ومفهوم ان لم توقن البراءة بقوله (ص) أو حاضت تحت يده كمودعة (ش) والمعنى ان من كانت عنده أمة مودعة أو موهونة أو نحو ذلك فحاضت تحت يده ثم اشتراها من سيدها أو الحال انهم لم يخرج ولم يلج عليها سيدها كما يأتي فإنه يجوز له وطؤها من غير استبراء لان البراءة متيقنة (ص) ومبيعة بالخيار ولم يخرج ولم يلج عليها سيدها (ش) يعني ان الشخص اذا اشترى أمة بالخيار له أو للبائع أو لغيرهما وقبضها المشتري فحاضت في أيام الخيار فامضى من له الخيار البيع فان المشتري لا يحتاج الى استبرائها بحيضة ثانية وحل له وطؤها بشرط اذا كانت الامه لا تخرج للتصرف ولم يدخل عليها سيدها في أيام الخيار والا فلا بد من استبرائها لاجل سوء الظن واذا رد من له الخيار البيع جاز لبائعها أن يطأها من غير استبراء بحيضة ثانية لانهم لم يخرج عن ملكه الا أنه استحب له الاستبراء كما سيأتي وقوله ولم يخرج الخ يرجع للامه التي حاضت من مودعة وموهونة ومبيعة بالخيار (ص) أو أعتق وتزوج (ش) يعني أن من أعتق أمة عنده بطؤها بالملك فإنه يجوز له أن يتزوجها في الحال من غير استبراء على المشهور لان المأهله ووطءه الاول صحيح والاستبراء انما يكون من الوطء الفاسد (ص) أو اشترى زوجته وان بعد البناء (ش) هذا عكس ما قبلها لان التي قبلها كان يطؤها بالملك وصار يطؤها بالنكاح وهذه كان يطؤها بالنكاح ثم صار يطؤها بالملك والمعنى أن الانسان اذا اشترى زوجته فقد ملكها وانفسخ نكاحه كما مر عند قوله ونفسخ وان طرأ بلا طلاق وحينئذ يجوز له أن يطأها من غير استبراء وسواء اشتراها قبل البناء أو بعده على المشهور لان المأهله ووطءه صحيح وعبر بزوجه دون موطنه لأنه لا يخرج الامه المستحقة فله يستبرئها اذا اشتراها من مستحقها وفي المبالغة تطرأ تطره في الشرح الكبير (ص) فان باع المشتراء وقد

لعانه (قوله وسواء اشتراها الخ) قال في المدونة ومن اشترى زوجته قبل البناء وطئها بملك عينه ولا استبراء عليها عياض وقال ابن كنانة يستبرئها قال المصنف وهل معناه وان كان بعد البناء لم يحتج لاستبراء أو انها تحتاج اليه بعد البناء أيضاً من باب أولى وقد نبه بالاختف على الاشد وهو الظاهر لان الولد اذا حدث بعد الملك كانت به أم ولد فتحتاج للاستبراء ليحصل العلم هل هي أم ولد أم لا اه اذا علمت ذلك فقول الشارح على المشهور راجع لمستلتي قبل البناء وبعده (قوله وفي المبالغة نظرا الخ) وعبارته في أنه ومفهوم قول ابن كنانة انه لا يستبرئ المدخول بها وحينئذ فلا تحسن المبالغة في كلام المصنف المشار اليها بقوله وان بعد البناء وانما تحسن على

ما استظهره المصنف في التوضيح من ان الاستبراء بعد البناء احدى عداين كدانة وقال اللقاني المبالغة تحسن على ما استظهره المصنف في التوضيح وهو الصواب (تنبيه) قوله أو اشترى زوجته يقيدشراً وأما إذا لم يقصد بالعقد عليها السقاط الاستبراء وتزوجه بعدم الطول (قوله عدة فسخ الخ) يدل من قرأين ويصح النص والرفع كما هو معلوم (قوله وهذا يتصور الخ) بل يتصور في الكل الا قوله أو أعتق فقط (قوله وبعده بحيضة) هذا واضح في العتق والموت وكذا في عجز المكاتب على ما يظهر وفي البيع يجري على كل من البائع والمشتري حيضة (١٦٨) ويجوز اتفاقهما على واحدة (قوله أو أعتقها بعد وطء الملك) أي أو عجز المكاتب بعد

وطء الملك (قوله راجع لانتقال الملك) فيه أن انتقال الملك لم يتقدم فالأولى أن يقول كحصوله أي ما ذكر من البيع أو العتق الخ أو ان العطف بأو (قوله الواقع على بيع المدخول بها الخ) أي الواقع لأجل بيع المدخول بها الخ (قوله أو حصلت) هكذا في بعض النسخ بالناء وقد فسر الشارح الفاعل وهو أسباب الاستبراء وفي بعض النسخ أو حصل أي موجب الاستبراء (تنبيه) سكت المصنف كالدونة عما إذا تساوى ابن عرفة ولا نض ان تساوى ومفهوم المدونة فيه متعارضان والظاهر لغوه اه أي فلا يكتفي بذلك وتأتف حيضة بعد ذلك (قوله عطف على قوله ولا استبراء) فيه تسامح بل معطوف على قوله ان لم تطق الوطء (قوله من غير أم الولد) أي لان أم الولد سواء عتقت أو ماتت السيد فلا بد من استبرائها ولو استبرئت أو انقضت عدتها كما تقدم (قوله وهو يوم أو بعضه الخ) في شرح شب حصل آخر وهو أن المراد بحيضة الاستبراء على الأول أكثر أيام الدم فمن كانت عاداتها ستة أيام مثلاً وملكها بعد يوم أو يومين من طرق

دخل أو أعتق أو مات أو عجز المكاتب قبل وطء الملك لم تحل لسيده ولا زوج الابقرأين عدة فسخ النكاح (ش) يعني ان الزوج الحر أو العبد إذا اشترى زوجته والحال انه قد دخل بها قبل الشراء وهي زوجة ثم باعها قبل أن يطأها بالملك أو أعتقها قبل أن يطأها بالملك أو مات قبل أن يطأها بالملك أو كان الزوج مكاتباً اشترى زوجته والحال انه قد دخل بها قبل الشراء ثم عجز بعد الشراء أو مات قبل أن يطأها بالملك فرجعت لسيده فانها لا تحل واحدة منهم لسيده وهذا يتصور في أمة المكاتب التي رجعت الى السيد وفي حق من اشترى ولا زوج يريد نكاحاً في الأربع الا بقرأين أي طهرين عدة فسخ النكاح بالناسئ عن شراء الزوج لزوجته لان عدة فسخ نكاح الامة قرآن كعدة طلاقها لماعلمت أن عدة فسخ النكاح تجري مجرى عدة الطلاق في حق الحرية والامة فقوله قبل وطء الملك يرجع للأربع مسائل (ص) وبعده بحيضة (ش) هذا مفهوم قوله فيما رقبيل وطء الملك والمعنى أنه إذا اشترى الامة التي دخل بها ثم باعها بعد أن وطئها بالملك أو أعتقها بعد أن وطئها بالملك أو مات عنها بعد أن وطئها بالملك فانها لا تحل لسيده ولا زوج الا بحيضة واحدة للاستبراء لان وطأها لها فسخ لعدته منها (ص) كحصوله بعد حيضة أو حيضتين (ش) تشبيه في حلها بحيضة والضمير المحرور يرجع لانتقال الملك الواقع على بيع المدخول بها أو على عتقها أو على موت زوجها الذي اشترى أو على عجز المكاتب والمعنى أنه إذا اشترى زوجته التي دخل بها ثم حاضت عنده حيضة واحدة أو حاضت عنده حيضتين ثم باعها أو أعتقها أو مات عنها أو عجز المكاتب ورجعت الى السيد فانها تكتفي بحيضة واحدة كما إذا كان الانتقال المذكور بعد وطء الملك لان الانتقال المذكور إذا حصل بعد حيضة واحدة كانت الحيضة الثانية المطلوبة مكملة للعدة ومغنية عن الاستبراء وان حصل انتقال الملك المذكور بعد حيضتين كانت الحيضة المطلوبة عجزاً للاستبراء لان عدة فسخ النكاح تمت ومفهوم قوله وقد دخل أنه ان لم يدخل فعليه في الجميع استبراء بحيضة (ص) أو حصلت في أول الحيض وهل الآن تمضي حيضة استبراء أو أكثرها نأويلان (ش) عطف على قوله ولا استبراء ان لم تطق الوطء والمعنى ان أسباب الاستبراء من ملك وما عطف عليه اذا حصلت في أول حيضتها فانه يكتفي بها في غير أم الولد ولا يحتاج في استبرائها الى حيضة ثانية وهل الاكتفاء بهذه الحيضة مقيد بأن لا يمضي منها عدة حيضة استبراء أي مقدار حيضة كافية في الاستبراء المتقدم في العدة وهو يوم أو بعضه واليه ذهب ابن الموارأ ومقيد بأن لا يمضي أكثر الحيضة لكن لا بالمعنى السابق المشار اليه بقوله حيضة استبراء وإنما المراد أكثرها أقواها اندفاعاً وهو اليومان الأولان من أيام الحيضة التي اعتادتها لان الدم فيهما يكون أكثر اندفاعاً كما نقله ابن عبد السلام

الدم أجزأ مع أنه مضى لها حيضة استبراء ولا ينافيه قوله حصل في أول الحيض لان المراد الأول حقيقة أو حكماً عن

بأن يحصل الملك في أثناءه وقوله أو أكثرها ضميره عائد على الحيضة بمعنى دمها لا بمعنى زمنها أي أكثرها دماً وأقواها اندفاعاً وهو اليومان الأولان من أيام الحيض التي اعتادتها لان الدم فيهما يكون أكثر اندفاعاً أي جرياً وسيلاناً وهذا الحل الذي حل به شب حل يصلح به كلام المصنف وان لم يكن متبادراً بل بخلاف الظاهر وحاصل ما هنالك أنه اعترض على المصنف بأن قوله الا أن تمضي حيضة استبراء مقيد لابن الموارأ خارج عن التأويلين والمراد الا أن تمضي أربعة أيام والتأويل لان هل الآن يمضي أكثرها أياماً أو أكثرها

اندفاعا وهو اليومان الاولان والاول لابي بكر بن عبد الرحمن والثاني بينه الشارح فاذا علمت ذلك فقول شارحنا وهو يوم أو بعضه
واليه ذهب ابن المواز لا يظهر قال ابن شاس قال محمد المعتبر في ذلك أن لا يكون الذهاب من زمن الحيض مقدرا حيضة يصح بها
الاستبراء اه وقد صرح ابن عبد السلام وتبعه في توضيحه نقر يعا على هذا القيد اذ منى قدر حيضة استبراء لا يجزئ الباقي ولو
كان أكثر كالأول كانت عاداتها اثني عشر يوما أو خمسة عشر يوما ملكها بعد خمسة أيام أو أربعة أيام فلا يستغني ببقية هذا الدم لتقدم
حيضة استبراء اه (قوله عن أبي حفص العطار) هو صاحب أحد التأويلين (قوله فقد ملكها) أي الأب وقوله بأول وضع يد الأب عليها
كذا في نسخته فيكون أظهر في موضع الانتصار وقوله ويجاوزه كذا في نسخته (١٦٩) وهو متعلق بقوله حرمت بعده (قوله بناء على

عن أبي حفص العطار عن أبي موسى بن مناس ناوي لان وتفسير الاكثر باليومين ظاهر فيمن
تجنب أ أكثر منهما وأما من حيضها بأي يومين فأقل فالظاهر أنه يعمل بقول أهل المعرفة في
أكثرهما اندفاعا (ص) أو استبراء أب جارية ابنه ثم وطئها (ش) يعني أن الأب اذا عزل جارية
ابنه الصغرى أو الكبير عنه حتى استبراء أم أي من غير ماء ابنه ثم وطئها الأب فقد ملكها
بالقيمة ولا يحتاج بعد ذلك إلى استبراء وكذلك لو استبراء أمها الابن ثم وطئها الأب فقد ملكها
بأول وضع يد الأب عليها ويجاوزه بين نخذه حرمت على الابن ووجب له قيمتها على
أبيه فصار وطء الأب في علوك له بعد الاستبراء وقولنا من غير ماء ابنه احتراماً لما اذا
وطئها الابن فانه المحرم على الأب (ص) وتوالت على وجوبه وعليه الاقل (ش) أي وتوالت
المدونة على وجوب الاستبراء على الأب ثانياً من وطئه الذي حصل منه بعد الاستبراء الاول
لفساده لانه قبل ملكها ببناء على أن الأب لا يضمن قيمتها ببناء بذه ولو بالوطء بل يكون للابن
التماسك بها في غير الأب ويسره والتأويل الاول هو تأويل الأكثر ومحل الخلاف
اذا استبراء أمها الأب ابتداءً أمالو وطئها الأب ابتداءً من غير استبراء فانه يجب عليه
استبراء أمها من وطئها اتفاقاً (ص) ويستحسن اذا غاب عليها المشتري بخياره (ش) أي
يستحب الاستبراء اذا ردت المبيعة بالخيار وقد غاب عليها المشتري بخياره خاصة واذا اختار
الرد من له الرد فلا استبراء على البائع لأن البيع لم يتم فان أحب البائع أن يستبرئ التي غاب
عليها المشتري وكان الخيار له خاصة فذلك حسن اذ لو وطئها البائع كان بذلك مختاراً وان كان
منها عنه كما استحب استبراء من غاب عليها الغاصب (ص) وتوالت على الوجوب أيضاً
(ش) وتوالت على الوجوب في الغاصب فتحصل بذلك ثلاثة تأويلات الوجوب في المشتري
والغاصب والاستحباب فيهما والاستحباب في المشتري والوجوب في الغاصب وهو الذي
يظهر من كلام المؤلف ولا مفهوم لقوله بخياره أي للمشتري بل ومثله اذا كان الخيار للبائع
أولهما وهو صريح الشارح وهو ظاهر كلامه في توضيحه لا سيما اذا كان الخيار للمشتري ولما
كانت المواضعة نوعاً من الاستبراء واذا خالفته في بعض الاحكام كالنفقة والضمان فان
النفقة في زمن المواضعة على البائع وضمانه وان شرط التقديس فسد بها بخلاف
الاستبراء أفردت بالكلام لبيان تلك الاحكام وهي كما قال ابن عرفة المواضعة جعل الامنة مدة
استبراء ثماني حوزة مقبول خبره عن حيضتها ولو قال ابن عرفة بدل عن حيضتها عن راءتها
لشمل الصغرى واليايسة فان مواضعة كل بثلاثة أشهر ولما كانت المواضعة لا يجب كما

أن الخ) فيه شيء بل قوله لفساده
متحقق وتوالت الأب يضمن قيمتها
(قوله أمالو وطئها الأب ابتداءً) وأما
لو وطئها الابن قبل أبيه لم تقوم عليه
بوطئه ولو استبراء أمها من ماء ابنه
لتقول المصنف وحرمت عليها ان
وطئها كذا في عب وفيه نظر بل
تقوم عليه ولو وطئها الابن قبل (قوله
خاصة) زاد شب فقال لا لبائع ولا
لأجنبي ولأهلها فلا يجب الاستبراء
ولا يستحب اه (قوله واذا اختار
الرد من له الرد) هو الكلام الاول
بذاته (قوله وان كان منها عنه)
تقدم قريباً انه يسوغ للمشتري أن
يطأ المبيعة بالخيار حيث حاضت
عنده ولم يلج عليها سيما هاهنا انتهى اذا
لم تحض عنده (قوله وتوالت على
الوجوب أيضاً) هذا كلام المصنف
ولا يخفى انه قاصر على المشتري
لكن قوله بعد وتوالت على الوجوب
في الغاصب يقتضي عمومته
في الغاصب والمشتري (قوله وهو
الذي يظهر من كلام المصنف) أي
في ذلك الموضع وقوله فيما تقدم أو
رجعت من غصب (قوله ولا مفهوم
الخ) هذا يعارض صدر العبارة

(٢٣ - خرشي رابع) وهو لا يسلم بل المعول عليه الاول لانه الظاهر من كلام المؤلف والمدونة (قوله لا سيما) من كلام المصنف
فأراد بقوله كلامه قوله لان لا سيما كما قلنا مقول القول (قوله نوعاً من الاستبراء وان خالفته) في هذا الكلام شيء لان المخالفة في بعض
الاحكام تفيد المباعدة وحاصله أن من لوازم المواضعة الضمان والنفقة على البائع ومن لوازم الاستبراء عدم ذلك وتباين الوازم يقتضي
تباين الملزومات ويحجب بأن الاستبراء يطلق بمعنى أعم ويعني أخص وفي العبارة استخدام فقوله نوعاً من الاستبراء أراد الاعم وقوله وان
خالفته أي الاستبراء لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى آخر وهو الاخص (قوله لشمل الصغرى واليايسة) أوجب عنه بأنه اقتصر على الحيض لانه
الاصل أو الغالب أو يجعل من باب الكناية عما ينقضي به تواضعها

(قوله في التي يتقص الجمل) أي وهي الرائعة (قوله وتتواضع) خبر معناه الطلب والاصل وليتواضع المتبايعان والمفاعلة على غير بابها فالمراد أصل الفعل وهو الوضع أي يجب وضعها عند أمين وتتواضع ولأسقط المشتري حقه من الرد بالعيب لاحتمال الجمل وقوله أو وخش وهل يراعى في كونها وخشاً أو غاية حال مال كها أو حالها عند الناس وهو الظاهر عند بعض (قوله عند من يؤمن) صادق بالواحدة وحينئذ فهو إشارة إلى اختياره ما هو الراجح قاله البدر (قوله وهو ما حكاه اللخمي) ولا يلزم من كونه غير ذي أهل خلوه عن كأم أو جارية فلا ينافي ذلك قولهم لا يجوز خلواً أجنبية بأجنبي كذا البعض شيوخنا (قوله ومن شرطه أن يكون متزوجاً) ينبغي أن يكون هذا هو المعتمد ثم بعد كتي هذا رأيت بعض (١٧٠) شيوخنا جعله الأصوب فالجدة (قوله عند غير أمين) أي ولو كان له أهل (قوله

لو وضعت عند غير أمين) أي أو مأمون ولا أهل له على القول بالمنع وحاضنت (قوله التي يرى أهل المذهب أنها) أي السنة أي الطريقة وقوله على جهة الاستحباب أي جهة هي الاستحباب والمراد التي يرى أهل المذهب أنها مستحبة فعلى زائدة وظاهر أن قوله أو السنة الخ تنويع في العبارة والمعنى واحد (قوله وأذا رضى بما بأحدهما) أي مع ارتكاب النهي (قوله ونهي عن أحدهما) أي على البدلية لامعاً (قوله الترجان) هو الذي يفسر لغة بلغة اعلم أن المذهب أن الترجان لا يدفعه من اثنين لأنهما شاهدان بين الناس والحاكم خلافاً لا نفي للمصنف والمذهب هنا لا كنفاء بواحدة فلو قال وكفت واحدة لكان أحسن فقول الشارح أوليس من باب الخبر أي بل من باب الشهادة (قوله وللسئلة نظائر الخ) أي في الخلاف ذكرها في الذخيرة القائف والمزكي وكاتب القاضي والمخلف ومستنكه ربح الشارب إذا أمره القاضي وغير ذلك عجب ونظمها بعضهم فقال

في التحرير لابن بشير الأفي انتسب في التي يتقص الجمل من عندها وفي التي وطئها البائع إلى الأولى أشار بقوله (ص) وتتواضع العلية (ش) أي الرائعة الجيدة التي تراد للفراس لا للخدمة وإلى الثانية بقوله (أو وخش) بسكون الخاء المجهمة أي خبيثة حقيرة (أقر البائع بوطئها) فإن لم يقربها فلا مواضعة وانما يستبرئها المشتري وانما عطف الوخش بأو ولم يأت بكاف التشبيه لئلا يتوههم رجوع قوله (عند من يؤمن) للوخش خاصة مع أنه متعلق بتواضع أي تتواضع العلية مطلقاً والوخش التي أقر البائع بوطئها أيها عند من يؤمن ولورج لا لأهل له وهو ما حكاه اللخمي وقال في الذخيرة ومن شرطه أن يكون متزوجاً وبعبارة فلو وضعت عند غير أمين قبل خبره عن حيضها فعلى هذا الوضع عند أمين شرط في الجواز وقوله (والشأن النساء) أي المسخبة والمطلوب أو السنة القديمة التي يرى أهل المذهب أنها على جهة الاستحباب (ص) وإذا رضى بغيرهما فليس لأحدهما الانتقال (ش) يعني أن البائع والمشتري إذا اتفقا على أن يجعلوا الأمة الموضوعة تحت يد غيرهما في زمن استبرائهما فليس لأحدهما بعد ذلك أن ينقلها من عنده إلا أن يكون لذلك وجه وأما إذا رضى بأحدهما فليس لأحدهما الانتقال قاله المازري ويفهم من قوله ليس لأحدهما أن لهما معاً الانتقال والقول للبائع فيمن توضع عنده حيث عين المشتري غيره لأن الضمان منه (ص) ونهي عن أحدهما (ش) يعني أن البائع والمشتري إذا كانا مأمونين فإنه يكره أن تكون الأمة الموضوعة تحت يد أحدهما في مدة استبرائهما من حيضتها خوف تساهل المشتري في إصابتها قبل الاستبراء نظراً للعقد البيع أو البائع نظر التأول أنها في ضمانه وأما إن كانا غير مأمونين فإنه يحرم أن تكون عند أحدهما فالنهي إما كراهة وإما حرمة (ص) وهل يكتب في واحدة قال يخرج على الترجان (ش) يعني أن المرأة الواحدة هل تجزئ في اثنتان على الأمة الموضوعة ويقبل قولها أن الأمة قد حاضت أو ما حاضت قال المازري يخرج الخلاف في ذلك على الخلاف في الترجان هل هو من باب الخبر فيكتفي بواحدة وهو المشهور كما مشى عليه المؤلف في باب القضاء وهو ليس من باب الخبر فلا يكتب بواحدة وللسئلة نظائر في الخلاف انظرها في الشرح الكبير (ص) ولا مواضعة في متروحة وحامل ومعتدة وزانية (ش) المشهور من المذهب أنه لا مواضعة فيما ذكر لا تنفقاء فائدة المواضعة فيهن أما المتروحة فلا دخول المشتري على أن الزوج مرسل عليها وأما الحامل أي من غير سيدها فاعلم المشتري بأن الرحم مشغول بالولد وأما المعتدة فكذلك لأن العدة تغني عن المواضعة وعن الاستبراء

وأما

حكم وقائف ترجان كاتب * مستنكه ومقوم ومخاف

مع قائف الجراح أو كشف الهنا * في التسع يكتفي بخبر يامنصف وكذا طبيب والمزكي ضف إلى * ما قلته أنت الخليف المتخف اه والمراد الطبيب ولو كافراً أو امرأة في عيب العبد أو الأمة الحاضرين أما مع الغيبة أو الفوات فلا تقبل إلا الشهادة بشرطها (قوله ولا مواضعة في متروحة) بل ولا استبراء وأنت خير بأنه لا يحتاج للنص على نقي المواضعة والمعتدة لأنه لا استبراء فيهما كما تقدم فلا مواضعة (قوله المشهور من المذهب الخ) لم أقف على مقابله فإيراجع (قوله فان العدة تغني عن المواضعة) هذا ظاهر في عدة الطلاق إذا لم ترتفع حيضتها وإذا ارتفعت فان كان لرضاع فكذلك لأنه لا بد بعد من حيضتها وإن كان لغير رضاع لم تحل

الابل المتأخر من سنة للطلاق وثلاثة للشراء وأما معتدة الوفاة فلا بد من مضي عدتها ان جازتها حصة قبل تمامها وان تأخرت عنها فلا بد للمالك من رؤيته بالدم وان ارتفعت حيصتها فعدتها بالماشهران وخمس ليال وامائة ثلاثة أشهر فان ارتأبت وتسعة والاستبراء كذلك فان اشترت بعد مدة في العدة فقد يتأخر زمن الاستبراء عن زمن العدة وقد يستوي معه (قوله وأما الزانية والمغتصبة) أي وان كان ليس فيهما مواضعة ففيهما الاستبراء بوضع الحمل ان حملت وتدخل في ضمان المشتري بمجرد ذلك فعدت من هذا من نكاحه استبراء (قوله ان لم يرغب) أي غيبة يمكن فيها الوطء صادق بعدم الغيبة أصلا وبغيبية لا يمكن فيها الوطء (قوله ما يتقي من الحمل) في العبارة حذف أي اتقاء ما يتقي من الحمل أو ان ما مصدرية والتقدير ان المقصود منها الاتقاء من الحمل وقوله أو خوف الخ مطوف على من الحمل والمعنى الاتقاء من الحمل أو من اختلاط الانساب المخوف أي ان المحوط اما هذا أو هذا فلا يتأني ان أحدهما لازم للآخر (قوله لكن على تفصيل مذ كور في الشرح الكبير) هو أنه ان غاب المشتري في المردودة بعيب أو اقالة بعد دخوله ما في ضمان المشتري أي بعد أن رأت الحبيضة ففيها المواضعة يعني الاستبراء وان حصلت قبل دخوله ما في (١٧١) ضمانه فان كان قبضهما على وجه الملك ففيهما الاستبراء فقط وان كان قبضهما على وجه الامانة فلا استبراء ففيهما وأما المشتراء شراء فاسدا فان غاب عليها ففيها المواضعة وان لم يرغب فلا شيء فيها وهذا في الفاسد الذي يدخل في ضمان المشتري بالقبض من غير خلاف أي وهو الاستبراء وأما الفاسد الذي اختلف فيه هل يدخل في ضمان المشتري بالقبض أولا يدخل في ضمانه الا برؤية الدم كالتى تتواضع وقد اشترت شراء فاسدا فان قلنا انها لا تدخل في ضمانه بالقبض فانه يجري فيها اذا غاب عليها قبل دخوله في ضمانه وبعد القبض ما جرى في المقال منها وفي

وأما الزانية والمغتصبة فان الولد لا يلحق بالبايع ولا بالمشتري ولا بغيرهما اذا نسب لولد الزنا (ص) كالمردودة بعيب أو فساد أو اقالة ان لم يرغب المشتري (ش) التشبيه في عدم المواضعة وقد علمت أن المقصود منها ما يتقي من الحمل أو خوف اختلاط الانساب والامة في هذه المسائل لم يرغب عليها المشتري فلم يحتج البائع الى المواضعة لانهم لم يخرج عن ملكه أما لو غاب غيبة يمكن فيها الوطء لوجب على البائع الاستبراء لكن على تفصيل مذ كور في الشرح الكبير (ص) وفسدان نقد بشرط لا تطوعا (ش) أي وفسد البيع المدخول فيه على المواضعة نصا ان شرط على المشتري نقد الثمن أو بعضه لا ان تطوع له بالنقد وهذا حيث وقع البيع على البت ولو وقع على الخيار لمنع النقد ولو تطوعا واحترزنا بقولنا نصا عمالوا بشرط عدمها أو أبهما فلا يفسد البيع بشرط النقد بل يبطل الشرط ويتزع الثمن من البائع ويجرى عليها حكم المواضعة من الضمان وغيره ولو بعد الغيبة على الامة ولا بد من نزاع الثمن من يد البائع ولو لم يطلبه المتبائع ولو طبع عليه ثم لو قال المؤلف وفسدان شرط النقد لكان أولى لان الفساد انما هو شرطه ولو لم ينقد بالفعل وأجاب بعضهم بأن كلام المؤلف من باب القلب وان زائدة أي وفسد بشرط نقد (ص) وفي الجبر على ايقاف الثمن قولان ومصيبته من قضى له به (ش) يعني انه اختلف في ايقاف الثمن في أيام المواضعة هل يحكم به أم لا فظاهر ما في البيوع الفاسدة من المدونة انه يوضع تحت يد عدل ومثله للمالك في الواضحة والمجموعة وفي العتيبة عن مالك لا يجب على المشتري ارجاع الثمن حتى تجب له الامة بخبر وجهان من الاستبراء وهو ظاهر ما في الاستبراء من المدونة والقولان للمالك في المدونة واذا فرغنا على القول بالايقاف فمتلف في زمن المواضعة كانت مصيبته من قضى له به لو سلم وهو البائع اذا رأت الامة الدم والمشتري اذا لم تراه الدم فالضمير في مصيبته وفيه يرجع للثمن وما شرحنا عليه من تقديم قوله وفي الجبر على ايقاف الثمن قولان على قوله ومصيبته من قضى له به هو الصواب لكون الاول مفرعا على الثاني على أحد القولين ونسخة تذكير الضمير في به هي الصواب وهو نص المدونة ونسخة بها

المردودة بعيب كذا يظهر وان قلنا انها تدخل في ضمانه بالقبض فحكمها حكم الفاسد الذي يدخل في ضمان المشتري بالقبض اتفاقا وقد تقدم انظر تمامه (قوله عمالوا بشرط عدمها أو أبهما) أي أو جرى العرف بعدمها وانما امتنع مع النقد بشرط أو بشرط النقد لئلا يكون تارة بيعا وتارة سلفا وهذا ظاهر مع الاول وكذا مع الثاني لتزليلهم شرط النقد منزلة النقد بشرط والتعليل المذ كور لا يوجب المنع الامع الشرط لامع التطوع وقوله لمنع النقد ولو تطوعا أي لما فيه من فسخ ما في الذمة في مؤخر وذلك أن الثمن في ذمة البائع في أيام الخيار فاذا مضت فقد فسخها في مؤخر وهو الجارية التي يتأخر قبضها بالماترى الدم (قوله لكون الاول الخ) المناسب لكون الثاني مفرعا على الاول على أحد القولين (قوله على أحد القولين) وهو القول بالجبر وأما على عدمه فظاهر نقل المواق انه كذلك أي متى حصل وقف ولو بتراضيهما فمصيبته من قضى له به أو امان استمر بيد المتبائع فهو منه لامن البائع ثم على القول بالجبر لو قبضه البائع وتلف كان ضمانه منه كالثمن في البيع الفاسد وأما لو قبضه على القول بعدم الجبر وتلفت الامة أو ظهرت حاملا منه فيبقى ضمانه ضمان الرهان ان جعله المشتري عنده توثقا وان جعله ودية لم يضمنه وان لم يعلم على أي وجه جعله عنده فانه نظر هل يحمل على الودعة أولا

(قوله واللام بمعنى على) لا حاجة لذلك بل المعنى على اللام والمعنى ومصيبته من قضي له بالزمامها صاحبها وقوله وان لم تره الزمها المشتري أى وجوب اذا كانت حامل من البائع لان كانت حامل من المشتري وحاصله أن مصيبته من البائع ان خرجت سالمة من العيب والحمل والمبتاع ان هلك أو ظهر بها حمل من البائع فان ظهر بها حمل من غير البائع أو حدث بها عيب قبل الخيضة وقد هلك الثمن فالمبتاع مخير في قبورها بالعيب أو الحمل بالثمن التالف وتصير مصيبته من البائع وان شاء ردّها وكان منه ويمكن ادخالها في المصنف بأن يجعل قوله من قضي له بها شامل لمن قضي له باختيار المشتري أو جبراً (قوله لواجتماع متفقين الخ) أى بأن تكون العدة بالاقراء والاستبراء بالاقراء وقوله ومختلفين بأن تكون العدة بالاشهر والاستبراء بالاقراء والحاصل انه اما أن تطرأ عدة على عدة أو استبراء على استبراء أو عدة على عدة والعدة من طلاق أو وفاة وصاحب الاربعة في الثاني هو الاول

أو غيره فلا يظهر أن يقال العدة والاستبراء متفقان أو مختلفان والقسم الاول فيه أربعة وذلك أن يطرأ عدة طلاق أو وفاة على عدة طلاق أو وفاة والنوع الثاني فرد خامس والنوع الثالث فردان عدة طلاق أو وفاة على استبراء والنوع الرابع كذلك وان روى كون الطلاق الطارئ أو المطرؤ عليه باثناً ورجعه بازادت الاقسام وما ذكرناه بحسب القسمة العقلية لانه لا يصح طرؤه عدة وفاة على عدة وفاة (قوله يمتحن به الفقهاء الخ) أى جنس الفقهاء والمراد يمتحن بعضهم بعضاً (قوله في تداخل موجبين) بفتح الجيم وقوله من نوع أى كعدتين وقوله أو نوعين أى كعدة واستبراء وقوله وفعل سائغ أى كالطلاق وقوله أولاً أى كالزنا والغصب (قوله موجب آخر) بفتح الجيم وكذا ما بعد ولكن يقرأ المصنف موجب بكسر الجيم لقول الشارح انه عدم حكم الاول والحاصل انه يصح قراءة موجب

تصح على حذف مضاف أى يلزمها واللام بمعنى على أى من قضي عليه يلزمها صاحبها وهي اذا وأت الدم الزمها البائع للمشتري وان لم تره الزمها المشتري للبائع * ولما أنهى الكلام على العدة منفردة والاستبراء كذلك شرع في الكلام عليهما والاجتماع متفقين ومختلفين ويسمى ذلك باب التداخل قال بعض وهو باب يمتحن به الفقهاء ويمتحنون فقال

فصل في تداخل موجبين من نوع أو نوعين من رجل واحد وفعل سائغ أم لا وأشار المؤلف لضابط ذلك بقوله (ص) ان طرأ موجب قبل تمام عدة أو استبراء انهدم الاول وأنتفت (ش) يعنى أن المرأة اذا كانت في عدة أو استبراء ثم تجد قبل تمام ما هي فيه موجب آخر فاما ان يكون الموجبان من رجل أو من رجلين فان كانا من واحد فاما ان يكونا بفعل جائز أم لا فان كانا من واحد وبفعل سائغ كالوطق زوجته طلاقاً ثانياً ثم تزوجها وطلقتها بعد البناء فانها تستأنف العدة من اولها وتهدم الاولى ويصح في انهدم قراءته بالمعجمة أى انقطع حكمه ومنه هدم السبي النكاح أى قطع وبالمهمله أى نقض حكمه وقوله وأنتفت حكم غيره أعني من كون الحكم الآخر غير الاول أو هو وغيره فيندرج فيه من لزمها أقصى الاجلين اذ لا يقال فيها انهدم الاول (ص) كزوج باثنته ثم يطلق بعد البناء أو يموت مطلقاً (ش) بدأ المؤلف من أمثله بطرؤه عدة على عدة والمعنى ان من طلق زوجته بعد الدخول طلاقاً ثانياً بدون الثلاث ثم تزوجها ودخل بها ثم طلقها فانها تأتفت عدة من طلاقه الثاني وتهدم الاولى ولو طلق ثانياً قبل البناء بنت على ما بقى من العدة الاولى وكذلك تأتفت عدة وفاة اذا مات بعد تزويجها سواء بنى بها أم لا ولا تنبى اذ لا تنبى عدة وفاة على عدة طلاق لاختلافهما نوعاً وفي بعض النسخ مباثته من ابان فهو اسم مفعول متعد وبأنى مفهوم باثنته وقوله بعد البناء ظرف لغو وأحوال وقوله بعد البناء يتنازع باثنته ويطلق وأما الحامل اذا طلقها ثم تزوجها ومات عنها أو طلقها قبل الوضع فان عدتها وضع حملها ويرثها ذلك من الطلاق والموت كما مر عند قوله وعدة الحامل في وفاة أو طلاق وضع حملها كاه (ص) وكستبرأه من فاسد ثم يطلق (ش) هذا طرؤه عدة على استبراء والمعنى ان ذات الزوج اذا وطئت وطأ فاسداً برتاً أو باشتباه أو غصب أو غير ذلك فقبل تمام

بفتح الجيم ومصدوقه العدة والاستبراء ولا يحتاج الى تقدير ويصح ان يقرأ موجب بكسر الجيم ويحتاج للتقدير كما فعل الشارح وقوله ثم يطلق بعد البناء لم يظهر وجه انهدام الاول لان الاول قد انهدم بينائه بها ثانياً ولم ينهدم بعدة بالطلاق الثاني ولا يموت بعد بينائه بها في النكاح الثاني وأجاب بعض الشيوخ بأنه ولو كان انهدم بالبناء لا يظهر أثر الانهدام الا بالطلاق أو الموت فنسب الانهدام للطلاق والموت لكونه ماثرتين فتدبر (قوله غير الاول) كما تقدم في المثال وقوله أو هو وغيره كما اذا كانت تعدد من وفاة قرنت فانه يجب عليها أقصى الاجلين تمام العدة والاقراء (قوله اذ لا يقال فيها انهدم الاول) المناسب ان يقول اذ يقال انهدم الاول من حيث الخصوص والابطال كلام المصنف الا أن يجاب بأن قوله انهدم الاول أى غالباً (قوله أو يموت مطلقاً) ضعيف والمعدة ان عليها أقصى الاجلين في غير الحامل وأما الحامل فبالوضع (قوله ظرف لغو ظاهر) وأما الحالية فالعنى حالة كون الطلاق واقعاً بعد البناء وحالة كون البينة بعد البناء (قوله برتاً) الباء لانه ويروأما في قوله أو باشتباه فهي للابسة

تمام الاستبراء طلقها زوجها فانها تستأنف العدة من يوم الطلاق وينهدم الاستبراء الاول فان كانت من ذوات الحيض فثلاثة اقراء طهار وان كانت من ذوات الاشهر فثلاثة أشهر من يوم الطلاق وان كانت حاملا فبوضع حملها كله ومفهوم يطلق لو مات فأقصى الاجلين كما يأتي للمؤلف (ص) وكما تجب وان لم يس طلق أو مات الآن يفهم ضرر بالتطويل فتبنى المطلقة ان لم يس (ش) قد علمت ان الرجعية كالزوجة فاذا طلقها طلاقا رجعيا ثم قبل انقضاء العدة راجعها وطلقها أو مات عنها فانها تستأنف العدة من يوم الطلاق الثاني أو من يوم الموت وسواء مسها بعد ان راجعها أو لا والمراد بالمس الوطء لم أعلمت ان الرجعية تهدم العدة الا اذا اراد بارتجاعها الضرر بها التطويل العدة عليها ثم طلقها قبل أن يسها فانه يعامل بنقيض مقصوده وتبنى على عدتها الاولى أما اذا ارتجعها ثم طلقها بعد ان وطئها فانها تستأنف كما مر من يوم الطلاق الثاني لان وطأه هدم عدتها فصارت الى الحالة التي كانت عليها قبل الطلاق الاول لا احتمال حصول حمل عن وطئه ولا يتظر لقصد الضرر وعند ابن عرفة أنها تستأنف ولو قصد ضرر راوئته على نفسه انظر ابن غازي فان قلت من تزوج بائنته ثم طلقها قبل البناء في عدة طلقها الاول فانها تبنى على عدة الطلاق الاول ومن طلق المطلقة طلاقا رجعيا بعد ارتجاعها وقبل المس فانها تأتف العدة من يوم الطلاق الواقع بعد الارتجاع فما الفرق قلت الفرق أن مبانته كأجنبية ومن تزوج أجنبية فطلقها قبل البناء لعدة عليها بخلاف الرجعية فانها كالزوجة فطلاقه الواقع فيها بعد ارتجاعها طلاق زوجة مدخول بها تعتد منه ولا تبنى على عدة الطلاق الاول لان الارتجاع هدمها (ص) وكعتدة وطئها المطلق أو غيره فاسد ابكاشباه (ش) هذا طرقا استبراء على عدة والمعنى أن المرأة المعتدة من طلاق رجعي أو بائن اذا وطئها مطلقها أو غيره في عدتها وطأ فاسد ابكاشباه أو برئ أو لم ينو مطلقها بوطء الرجعة على المشهور من اشتراط النية في صحة الرجعة أو كان الطلاق بائنا وتزوجها مطلقها أو غيره في العدة تزويجا فاسدا وفرق الحاكم بينهما فانها تستأنف العدة من يوم الوطء الفاسد بثلاث حيض ان كانت من ذوات الحيض أو بثلاثة أشهر ان كانت من ذوات الاشهر أو بوضع الحمل ان كانت حاملا وينهدم ما تقدم من العدة واذا وطئها مطلقها طلاقا رجعيا ولم ينو الرجعة وكان هذا الوطء بعد مضي قرأين مثلا وقلتم بانهدم الاول وتستأنف ثلاثة اقراء فهل له عليها الرجعة الى آخر هذه الثلاثة الاقراء التي هي استبراء أو لا رجعة له عليها الا في آخر العدة فقط وهو الظاهر لانها بمجرد انقضاء عدتها تبين منه الا أن يكون ارتجاعها فاذا بانته منه لم يلحقها طلاقه ولا رجعة له عليها بعد ذلك فاذا راجعها قبل انقضاء عدتها كما مر حرم عليه وطؤها في بقية استبراءها فاذا تم استبراءها حل له وطؤها (ص) الا من وفاة فأقصى الاجلين (ش) كذا باداة الاستثناء في بعض النسخ وفي بعضها الا من وفاة بالعطف على مقدر أي من طلاق لا من وفاة والمعنى ان المرأة المعتدة من وفاة اذا وطئت في عدتها وطأ فاسدا من زنا أو من شبهة أو من نكاح فاسد وفرق بينهم ما فانه يلزمها أن تمكث أقصى أي بعد الاجلين من الاشهر والاقراء فتمت بص تمام ثلاثة اقراء من الوطء الفاسد ان مكث قبلها عدة الوفاة أو تمام عدة الوفاة من يوم الوفاة ان مكث قبلها الاقراء هذا في الحرة وأما في الأمة فعليها أقصى الاجلين وقد مر ان استبراءها بجيضة أو ثلاثة أشهر وان عدتها من وفاة زوجها شهران وخمس ليال أو ثلاثة أشهر (ص) كاستبراء من وطئ فاسدا مات زوجها (ش) التشبيه في انها تمكث أقصى الاجلين وهذه عكس ما قبلها والمعنى ان المرأة المستبرأة من الوطء الفاسد برئ أو بنكاح فاسد أو نحوهما اذا مات زوجها في أثناء

وكذا ما بعد والمراد فاسد بواحد مما ذكر لا بنكاح فاسد (قوله وان كانت حاملا الخ) أي اذا حلت من الزنا ثم طلقها زوجها تحل بوضع الحمل (قوله ومفهوم يطلق الخ) لا يخفى ان هذا مما يكدر على قول الشارح أولا وقوله وأتفت الخ قد بر (قوله وكما تجب الخ) ظاهره انه اذا حصل الموت والطلاق من غير ارتجاع لا يكون الحكم كذلك وهو ظاهر في الطلاق لافي الموت لا يقال الرجعية لعدة الوفاة (قوله لا احتمال حصوله) علة للعلة وقوله وعند ابن عرفة هو المعتمد والحاصل ان كلام ابن عرفة انما كان راجحا لان ابن العربي قال اذا وجد قول الموطأ والمدونة بقدم ما في الموطأ على المدونة لان الموطأ قرئ عليه الى أن مات بخلاف المدونة لانهم اسماع أصحابه منه (قوله كاشباه) انما صرح به لئلا يتوهم انه ليس بفاسد لكونه غير حرام ولو قال وان مشبهة لكان أحسن بدر (قوله كذا باداة الاستثناء) اذ هو استثناء منقطع وقال البدر متصل لانه مخرج من قوله معتدة ولا يضره قوله وطئ المطلق لانه احدى صور المعتدة (قوله بالعطف على مقدر) يدل على هذا المقدر قوله وطئ المطلق أو غيره

(قوله أو طلاق) معطوف على قوله وفاة وقوله وارتفعت حيضتها أو أمان لم ترتفع حيضتها فلا استبراء فيها لأنها تحرم في المستقبل إلا أن عبارة شب وعيب مخالفة لعبارة شارحنا وذلك أن ظاهر عبارتهما أن قوله وهذا فيمن ارتفعت حيضتها جار في معتدة الطلاق أو الوفاة لا الطلاق فقط فإن قلت من ارتفعت حيضتها تحرم أيضا في المستقبل فلم يجعل عليها أقصى الاجلين قلت كأنها مستثناة من مفهوم قوله ولم تحرم في المستقبل الخ (أقول) بحمد الله كلام شارحنا هو الصحيح لما تقدم قريبا عند قول الشارح لأن العدة تغني عن المواضعة (قوله وأنت به لستة أشهر من وطئه) أي أو بعد حيضة وأنت به لاقل من ستة أشهر أو لستة أشهر ونفاة الثاني (قوله وإن ألحق بالفساد) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وفاسد معطوف على صحيح أي وإن ألحق بنكاح فاسد ومثل النكاح الفاسد ووطء الشبهة أي وأما الزنا فلا تخرج بما ينشأ عنه من الحمل من (١٧٤) عدة طلاق ولا وفاة بوضعه بل تعتد في الطلاق بثلاثة اقراء

تعد منها الطهر الذي يليه نفاسها وفي الوفاة بأقصى الاجلين وضع الحمل وعدة الوفاة فإذا علمت ذلك فقول شارحنا ففسخ نكاحها أو زنت الخ إنما يظهر فيما إذا ألحق بالنكاح الصحيح لأن ألحق بالفساد لما علمت أنه إذا ألحق بالفساد لا يحمل الأعلى نكاح فاسد لا زنا أو غصب (قوله أي يجوزتها عن استبرائها) فأثر الفساد هو ما يوجب من الاستبراء (قوله وعليها أقصى الاجلين) يتصور ذلك في المنع لها زوجها إذا اعتدت وتزوجت وحلت من النسي ثم ثبت أنه لم يمت أولا وانما مات الآن في أثناء عدة الحمل وفسخ نكاح الثاني لكونه تزوج ذات زوج فإن وضعته قبل تمام أربعة أشهر وعشرين من مسوت الزوج الاول لم تحل حتى تنقضي

استبرائها فانها تمكث أقصى الاجلين أجل تمام اقراء استبرائها من يوم شروعها في الاستبراء وأجل عدة الوفاة من موته وهذا في الحرية وأما في الامة فالأجل فيها أجل حيضة استبرائها وأجل عدة وفاتها (ص) وكشتراة معتدة (ش) يعني ان من اشترى أمة معتدة من وفاة فانها تمكث أقصى الاجلين عدة الوفاة شهران وخمس ليال وحيضة استبراء لأجل انتقال الملك أو طلاق وارتفعت حيضتها فلا تحل الا بغير سنة للطلاق وثلاثة للشراء وقد مر هذا كله وانما أعادها جعل للنظر * ولما أنهي الكلام على ما يمكن تعدد صاحبه من اقراء أو أشهر تكلم على ما لا يمكن تعدده وهو الحمل فان صاحبه أحد الواطنين فيحتاج الى السؤال هل يرى الحمل من صاحبه ومن غيره أو يرى من صاحبه لا من غيره فقال (ص) وهدم وضع حمل ألحق بنكاح صحيح وغيره وبفساد أثره وأثر الطلاق لا الوفاة (ش) يعني ان المعتدة من طلاق أو وفاة إذا تزوجت بغير زوجها في عدتها ودخل بها زوجها ففسخ نكاحها أو زنت أو غصبت أو وطئت باشتباه في عدتها ثم أنت بولد كامل غير سقط فان ألحق بالزوج الاول وهو صاحب النكاح الصحيح بأن وطئها الثاني قبل حيضة وأنت به لستة أشهر فأكثر من وطئه فان ذلك الوضع يهدم الاستبراء من الوطاء الثاني وأولى به سدم نفسه وهو عدة الصحيح من طلاق أو وفاة أي أجزأها عن الوطئين بلا خلاف لان الاستبراء انما كان لما يتقي من الحمل وهو هنا مأمون وان ألحق بالفساد بان تزوجت في عدتها بعد حيضة وأنت بولد لستة أشهر من يوم الوطاء الفاسد ولم ينقه الثاني فان وضعه يهدم أثر الوطاء الفاسد أي يجوزها عن استبرائها ويهدم أيضا أثر الطلاق أي يجوزها أيضا عن عدة الصحيح ان كان طلاقا سابقا على الفاسد ولا يهدم أثر الصحيح من الوفاة وعليها أقصى الاجلين (ص) وعلى كل الاقصى مع الاتباس كما مر أتينا احداه ما بنكاح فاسد واحداهما مطلقة ثم مات الزوج (ش) التداخل فيما مر هو باعتبار موجبين وهنا الموجب واحد ولكنه التباس بغيره واعلم أن الاتباس تارة يكون من جهة محل الحكم وتارة يكون من جهة سبب الحكم وقد مثل المؤلف للأول بمثالين أحدهما اذا كان له زوجتان احدهما بنكاح صحيح والاخرى بنكاح فاسد كما اذا تزوج أختين من الرضاع مثلا ولم تعلم السابقة منهما ثم مات الزوج فتعدت كل منهما بأربعة أشهر وعشرة أيام عدة الوفاة وبثلاث حيض استبراء فتمكث للاخير منهما أما لو علمت السابقة منهما لا اعتدت بأربعة أشهر وعشرة أيام وتعدت الاخرى بثلاثة اقراء للاستبراء ان دخل بها ولا عدة عليها ان لم يدخل بها فلما لم يعلم الحكم فيهما

أربعة أشهر وعشرون انقضت الاربعة أشهر وعشر قبل وضع الحمل بأن ثبت موت الاول وهي أول الحمل لم تحل حتى تضع حملها ويتصور في المسائل التي لا تنقوت فيها بالدخول (قوله أو احداهما مطلقة) أي ودخل بهما معا أو باحداهما وجهلت المدخول بهما أيضا كما جهلت المطلقة (قوله باعتبار موجبين) هما الوفاة والطلاق (قوله وهنا الموجب واحد ولكنه التباس بغيره) لا يخفى انه في المسئلة الاولى التي هي قوله كما مر أتينا الموجب بالنسبة لتي نكاحها صحيح الوفاة وفي التي نكاحها فاسد المدخول في فاسد فانه يوجب ان تستبرأ بثلاثة اقراء فالموجب في كل واحد لا أنه التباس بغيره ويصح ان يقرأ موجب بفتح الجيم أي العدة والاستبراء (قوله يكون من جهة محل الحكم) الحمل هي المرأة التي تستحق عدة الوفاة والمرأة التي تستحق عدة الطلاق أي والحكم هو عدة الوفاة والاستبراء بمعنى المحكوم به أي لم يعلم هذه من هذه هذا معناه الا انك خبير بأنه يقال ان الاتباس هنا من جهة سبب الحكم أيضا باعتبار كل واحد (قوله فلما لم يعلم الحكم) أي محل الحكم كما أفاده ما قدمناه

(قوله وكستولة) عطف على كأمرائين وفيه فاق لأنه لا يصدق عليه قوله وعلى كل اذ ليس هنا الا واحدة فقط وأجيب بأنه يقتضري
 التابع ما لا يغتفر في المتبوع وأجيب أيضا بأن قوله وعلى كل الاقصى أى في الجملة أى في مجموع هذه المسائل أو معطوف على قوله كل
 المجرور وعلى أى على مثل مستولدة أو المعطوف محذوف أى على كل (١٧٥) وعلى الواحدة مثل مستولدة أى مدبرة

وتعنى من ثلث المال (قوله مستولدة)
 احتراز عما لو كانت غير مستولدة
 والمسئلة بحالها فان عليها في الاوان
 عدة مئة واستبراءها وفي الثانية
 عدة فقط وفي الثالثة هل هي عدة
 أمة فقط أو عدة أمة واستبراءها
 وغير المستولدة يشمل القن والمدبرة
 اذ لم تعتق كلها من الثلث والا
 فكالمستولدة ويشمل المكاتبسة
 والمبعضة والمعتقة لاجل الأنهن
 لا يحل للسيد وطوئن (قوله من
 جهة سبب الحكم) الحكم العدة أو
 الاستبراء والسبب لذلك الآن هو
 إماموت الزوج أو موت السيد وهو
 مجهول (قوله فان لم تر الدم) مفرع
 على محذوف تقديره فان حاضرت
 الحيضة وهي استبراء الامسة فلا
 اشكال وان تأخرت تر بصحة الخ
 (قوله فان لم ترها) كذا في نسخة
 والضمة عائد على الدم بمعنى الحيضة
 (قوله وان زادت) المناسب لما تقدم
 ان يقول فان أحست برية ولا
 يقول فان زادت بل كان يقول وان
 أحست بشئ تر بصت تسعة أشهر
 فان لم تزد حلت فان زادت ريتها
 مكثت أقصى أمد الحمل فتدبر
 (قوله لزمها أربعة أشهر وعشر)
 بعد موت زوجها لان السيد حي
 (قوله قال بعض ولا ينبغي الخ) هذا
 البعض هو البساطي (أقول) الذي
 ينبغي ان يقال ذلك في القول الاول

طولت كل منهما بالامر من معا الثاني مات الزوج في العدة عن امرأتين إحداهما مطلقة طلاقا
 بائنا والاخرى في العصمة ولم تعلم المطلقة من غيرها فتعد كل واحدة منهما بأربعة أشهر وعشرة
 أيام عدة الوفاة وثلاثة اقرء عدة الطلاق اذ لو علم الحكم فيهما ما اعتدت المطلقة بثلاثة اقرء ان
 كانت من ذوات الحيض ان دخل بها وتعد التي في العصمة بأربعة أشهر وعشرة أيام فلما لم يعلم
 الحكم فيهما طولت كل منهما بالامر من معا اذ لا تحقق حليتهما الا بالزواج الا بذلك (ص)
 وكستولة متزوجة مات السيد والزوج ولم يعلم السابق فان كان بين موتيهما أكثر من عدة الامة أو
 جهل فعدة حرة وما تستبرأ به الامة وفي الأقل عدة حرة وهل قدرها كالأقل أو أكثر فولان (ش)
 هذا مثال للالتباس الذي يكون من جهة سبب الحكم والمعنى ان أم الولد اذا زوجها سيدها الشخص
 ثم مات السيد والزوج في غيبتهما وعلم سبق موت أحدهما ولكن لم يعلم عين السابق منهما ما هو
 السيد أم الزوج فلا يخلو حالهما من أربعة أو وجه فان كان بين موتيهما أكثر من عدة الامة أى
 أكثر من شهرين وخمس ليال أو جهل ما بينهما هل أكثر من عدة الامة أو أقل أو مساو فالواجب
 عليها في الوجهين عدة حرة أربعة أشهر وعشر وما تستبرأ به الامة وهو حيضة ويعتبر كل من عدة
 الوفاة والاستبراء من يوم موت الثاني فان لم تر الدم تر بصت تسعة أشهر فان لم ترها ولم تحس برية
 حلت مكاتها وان زادت ريتها مكثت أقصى أمد الحمل وانما لزمها مجموع الامرين لانها بتقدير
 موت سيدها أو لا لا يلزمها شئ بسببه لانها في عصمة زوج لم تحل لسيدها ثم لمسا مات زوجها وهي
 حرة لزمها أربعة أشهر وعشر وبتقدير موت الزوج أو لا يلزمها شهران وخمس لانها أمة بعد ثم
 يلزمها موت سيدها الاستبراء بحيضة لكونها بعد خروجهما من عدتها حلت لسيدها لان
 الموضوع أن بين موتيهما أكثر من عدة الامة فلاجل هذا لا تحل الا بالامر من وحكم ما اذا جهل
 ما بينهما حكم ما اذا كان بينهما أكثر من عدة الامة لا احتياط لاحتمال أن يكون أكثر وان كان
 بين موتيهما أقل من عدة الامة بان يكون بينهما شهران فالواجب عليها عدة حرة أربعة أشهر
 وعشر ليال لاحتمال موت السيد أو لا فموت الزوج عنها وهي حرة وبتقدير موت الزوج أو لا
 فانما عليها شهران وخمس ليال وهي مندرجة في الاربعة أشهر وعشر وموت السيد لم يوجب عليها
 شيئا لانها لم تحل له فلم تحتاج بحيضة استبراء واختلف اذا كان بين موتيهما ما قدر عدة الامة شهرين
 وخمس ليال هل حكمه حكم ما اذا كان بينهما أقل من عدة الامة فتكتفي بعدة حرة كما ذهب اليه ابن
 شبلون اذ لم يعض لها وقت تحل فيه للسيد أو حكم ما اذا كان بين موتيهما أكثر من عدة الامة فيجب
 عليها الامر ان وبه فسر ابن بونس المدونة قال بعض ولا ينبغي ان يختلف فيه فولان ثم ان قوله ولم
 يعلم السابق صادق بما اذا لم يكن سابق البتة بان ما تاما مع الان السالبة تصديق بنى الموضوع
 وموضوع هذه المسئلة انما هو اذا ما تاما معا قين ولكن تارة يعلم السابق وتارة لا يعلم أى وأما لو ما تاما
 معا فالاصل أنها أمة الا أنها تعتمد عدة حرة احتياط في كلامه اجمال لا يليق به والجواب ان مدار
 هذا العلم العقل وعلم العقل لا يعمل به الا اذا وافقه نقل والنقل في هذه المسئلة كما علمت ولما كان

لا في هذا الثاني لانها لا تحل للسيد الا بأكثر من مقدار العدة (قوله ثم ان قوله الخ) يراد ان يقال الصدق بالمعية يرد التفصيل المفهم للترتيب
 فتدبر (قوله ان مدار هذا العلم) أى العلم المتعلق بكون السالبة تصديق بنى الموضوع وقوله وعلم العقل لا يعمل به أى وعلم المعقول لا يعمل
 به الا اذا وافقه نقل وحاصله أن هذا الاجمال لا يضر لانه اجمال بحسب علم المعقول لا بحسب الفقه الا أن الموجود في نسخة الفيثي
 الذي هو أصل الشارح ان مدار هذا العلم النقل أى مدار علم الفقه النقل (قوله والعقل) أى فعلم للعقل لا يعمل به هنا من كون السالبة
 تصديق بنى الموضوع

باب الرضاع (قوله ومندرج فيه) أي ومندرج معه في قوله وحرم أصوله والظاهر أن مراده بالاندراج المحل عليه (قوله لبنات آدم) أي البنات آدم (قوله والاحاديث على خلافه) قال عليه الصلاة والسلام لبن الفعل يحترم (قوله لمحل مظنة) أي لمحل هو مظنة الغذاء (قوله أتحريمهم) تعليل للتعبير بوصول دون أن يعبر بضم (قوله ولادليل الأسمى الرضاع) أي لادليل الالكونه رضاعا فان قلت فيه دور لان مسمى الرضاع دليل على تحريم السعوط والوجور وتحريم السعوط والوجور دليل على ان الرضاع وصول الذي هو المسمى قلت يمكن الجواب بأن الدليل على التحريم مسمى الرضاع المحمل والذي دل عليه تحريم السعوط المسمى المفصل (قوله مع أنه يحد الخ) أي وإذا كان يحد الحقائق الشرعية فلا حاجة لقوله عرفا والجواب ما أشار إليه بقوله إشارة الخ (قوله إشارة الخ) ليس فيه إشارة لما ذكر وإنما المعنى لما كانت

(١٧٦)

الرضاع محترم لما حرمه النسب ومندرج فيه حيث ذكر كونه وحرم أصوله وفصوله وما ذكر بعد شرع في بيان شروطه وما يتعلق به أفعال

*** (باب) مسائل الرضاع وبيان ما يحترم وما لا يحترم ***

وهو بفتح الراء وكسر هاء مع التاء وتر كها وأنكر الأصمعي الكسر معها وهو من باب سمع وعند أهل نجد من باب ضرب والمراد مرضع إذا كان لها ولد ترضعه فان وصفتها بارضاعه قيل مرضعة ويقال لبن ولبن لبنات آدم وغيره وأنكر أهل اللغة لبن في بنات آدم والاحاديث على خلافه ابن عرفة الرضاع عرفا وصول لبن آدمي لمحل مظنة غذاء آخر التحريمهم بالسعوط والحقة ولادليل الأسمى الرضاع وقوله عرفا خص هذا المحدث بذلك مع أنه يحد الحقائق الشرعية إشارة إلى أن الرضاع غلب في المعهودين الناس وهو ضم الشفتين على محل خروج اللبن من الثدي لطلب خروجه لكن الفقهاء حيث حكموا بأن الحقة والسعوط يقع التحريم به ما دل ذلك على أن الرضاع عرفا شرعا صادق عليه ما وأورد الشيخ بأن رضاع الكبير لا يحرم وأجاب بأن المحدث ما صدق عليه أنه رضاع وكونه لا يحرم أو يحرم أمر آخر فالحدود ماهية الرضاع ما هي لأفرادها وانظر قول ابن عرفة لمحل مظنة غذاء آخر مع قول المؤلف الآتي في الحقة تكون غداء فيما يأتي والأصل في تحريم الرضاع قوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وقوله ان الرضاعة تحترم ما تحرم الولادة ففيه بيان للآية وزيادة وان التحريم ليس مقصورا على المباشرة وإلى ذلك أشار المؤلف بقوله (ص) حصول ابن امرأة (ش) يعني ان حصول لبن المرأة سواء كانت مسلمة أو كافرة صغيرة لا يوطأ مثلها أو كبيرة حية أو ميتة تحقق ان في ثديها لبنا حال المص لان شك تزوجة أو غير متزوجة ولو خشي شكلا في جوف الص غير المرضع بنشر الحرمه كما ينشرها النسب وسواء وصل إلى جوف الرضيع بوجور أو سعوط ويأتي تفسيرهما ويأتي محترقات القيود وبالغ بقوله (وان ميتة) دب الطفل فرضعها وتحقق أن في ثديها لبنا حال المص وكذا ان شك عند ابن ناجي خلافا لابن راشد وابن عبد السلام أو حلب منها على المشهور لرد ما حكاه ابن شاس وغيره من القول الشاذ بعدم تحريمه لان الحرمه لا تقع بغير المباح والجواب

العرفية ضم الشفتين الخ والحقيقة الشرعية وصوله عبر بقوله عرفا أي عرف أهل الشرع بقرينة أن الكلام فيه تنبيه على أن هناك مخالفا لذلك لا يلتفت إليه وأما تفصيل ذلك المخالف أي تعيينه فلم يعلم (قوله لكن الفقهاء) استدراك دفع لما يتوهم ان المعنى العرفي مراد (قوله ما صدق) أي ماهية صدق عليها أي محل عليها انها رضاع الا انك خير بأن المحل انما هو على الماصدقات فتدبر (قوله ماهية الرضاع بما هي) أي فالحدود ماهية الرضاع حالة كونها ملتبسة بمحدهي هو لان الحدعين المحدود والاختلاف بالاجمال والتفصيل أو نقول ملتبسة بحالة هي انها ماهية كأنه قال الماهية من حيث انها ماهية (قوله مع قول المؤلف الآتي) سيأتي الجواب عنه بأن يحمل كلام ابن عرفة على غير الحقة (قوله وان التحريم ليس مقصورا على المباشرة) أي خلافا للتبادر من قوله أرضعنكم من المباشرة (قوله

وان التحريم) معطوف على الآية أي ففيه بيان لان التحريم (قوله حصول الخ) أي

عن

الجوف الرضيع والافلا يحرم (قوله لبن امرأة) أي لا ذكر ولو زاد وكرر (قائمة) انما سميت المرأة امرأة لانها لما خلقت حواء من آدم ساءت الملائكة فقالت له ما هذه فقال امرأة فقالت ما سميتها امرأة وحواء قال لانها خلقت من المرأة وحواء لانها خلقت من حي هكذا أفاده بعض الشيوخ (قوله صغيرة) وكذا يجوز قعدت عن الولد (قوله تحقق) أي أو ظن (قوله لا ان شك) الاظهر ان الشك يحترم أيضا كما عند ابن ناجي (قوله ولو خشي شكلا) أي بمثابة من تيقن الطهارة وشك في الحدث فتيقن حصول لبنه بخوف الرضيع كتيقن الطهارة والشك في كونه ذكر أو أنثى كالشك في الحدث (قوله أو حلب منها) معطوف على قوله فرضعها (قوله على المشهور) مرتبط بقوله وان ميتة أي ان ابن الميتة يحترم على المشهور كما أفاده بهرام (قوله لا تقع بغير المباح) أي وابن الميتة غير مباح على مذهب ابن القاسم وان كان المعتمد انه طاهر

(قوله خرج مخرج الغالب) أي أن قوله أرضعنكم خرج مخرج الغالب لأن المفهوم ما حتى يخرج الميتة (قوله فلبن الحنينة لا ينشر الحرمة) كذا قالوا وأقول مقتضى تكليفهم التحريم (قوله ما يدخل) أي آلة ما يدخل أو آلة ما يصب في الحلق وتلك العبارة التي قالها الشارح موجودة في كلام غيره (قوله ما يدخل في وسط القسم) أي بآلة أو يقال يقطع النظر عن كلام الشارح أراد بالوجور وما عطف عليه الفعل يعني الإدخال الخصوص (قوله أو ما يصب الخ) في كلام عب ما يفيد أنهم ما قولان (قوله وهي دواء) شارحنا موافق لغيره في تفسير الحقنة بأنها نفس الدواء لأنه لا يتم ذلك إلا بتقدير وآلة حقنة (قوله رجع الشراح الخ) هذه عبارة الشيخ سالم أراد شراحا مخصوصة وكأنه عن غيرهم أو البساطي والأفهمسي ونص الشيخ سالم رجع الشراح الثلاثة وغيرهم للحقنة فقال الظاهر رجوعه للحقنة فقط لقوله في المدونة وأن حقن بلبن فوصل إلى جوفه حتى يكون له غذاء حرم والالم يحرم اه ومشى عب على ذلك وعبارة عب تكون الحقنة فقط دون ما قبلها غذاء بالفعل أي كافية (١٧٧) الرضيع عند وجودها وإن كان يحتاج لغذاء

بعد ذلك بالقرب ولم يشترط المؤلف في اللبن الذي يصل إلى جوف الرضيع من عال أن يكون غذاء بل وإن مصته بخلاف الحقنة فاشترط فيها لكون الأول أقرب إلى محل الطعام من الحقنة اه (قوله ومعنى كونها غذاء الخ) لا يخفى أن هذا لا يأتي على من رجع يكون غذاء للحقنة فقط لأن رجوعه لها فقط يعني أن المراد يكون غذاء بالفعل (قوله إلى محل الغذاء) فلا يكفي الوصول للعلق (قوله خلافا لابن عبد السلام) أي لأن ابن عبد السلام قال شرط في المدونة في الحقنة مع كونها واصله إلى جوفه أن تكون غذاء له والالم يحرم (قوله أو يقال على محل الخ) هذا هو المعتمد كما أفاده محشي نت (قوله إلى مخرج الطعام) المناسب إلى محل الطعام (قوله لا غلب) عطف على مقدر رأى أن لم يغلب لا غلب ذكره البدر (قوله لا بلبن امرأة أخرى الخ) والحاصل أنه إذا خلط

عن مفهوم قوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم أنه خرج مخرج الغالب والمراد بالمرأة الآدمية فلبن الحنينة لا ينشر الحرمة (ص) وصغيرة (ش) معطوف على ميتة وتقييد عن لا تطيق الوطء حتى تكون داخلها في حيز المبالغة لأنها محل الخلاف إذ لبن المطبقة للوطء ينشرها اتفاقا (ص) بوجور أو سوط أو حقنة (ش) البساء بالآلة أي أو كانت الآلة الموصلة لجوف الرضيع وجورا بفتح الواو ما يدخل في وسط الفم أو ما يصب في الحلق وفعله وجورا أو جرا أو سوطا بفتح أوله ما يصب من الأنف أو لدودا ما يصب من جانب الشدق ولديدا الوادي جانباه أو حقنة وهي دواء يصب في الدبر يصعد إلى الجوف فإذا وصل لبن المرأة إلى جوف الرضيع بأحد هذه الوجوه فإنه ينشر الحرمة ثم إن مسألة الوجور تفهم من مسألة السوط بالأولى فلوحظ فيها ما مضى ثم إن قول المؤلف (ص) تكون غذاء (ش) بكسر الغين وبالنال المجمة ما يتغذى به من الطعام يقال غذوت الصبي بالواو لا غذيته بالياء رجع الشراح الثلاثة وغيرهم للحقنة فقط ومعنى كونها غذاء أن تصل إلى محل الغذاء ولا يشترط الغذاء بالفعل لأن المصصة الواحدة تحرم وهي لا تكون غذاء وهذا هو قول ابن عرفة لمظنة غذاء آخر كان في نفسه غذاء أو لا خلافا لابن عبد السلام أو يقال على محل الغذاء بالفعل لا ينافي كلام ابن عرفة لا مكان محل كلام ابن عرفة على ما وصل للجوف بغير الحقنة ويدل لذلك قول بعض الشراح ولم يشترط المؤلف في اللبن الذي يصل إلى جوف الرضيع أن يكون غذاء كما اشترط ذلك في الحقنة لكونه أقرب إلى مخرج الطعام من الحقنة (ص) أو خلط لا غلب (ش) أي وكذلك يحرم ما وصل إلى الجوف من اللبن ولو خلط بغيره من ماء أو عقاقير كعزروت أو مر أو طعام إن كان اللبن مساويا أو غالبا لأن غلب بغيره فلا يحرم على الأصح وهو قول ابن القاسم خلافا للاخوين وبعبارة أو خلط بغير جنسه لا بلبن امرأة أخرى فإنه ينشر الحرمة مطلقا أي كان مساويا أو غالبا أو مغلوبا وقوله (ولا كماء أصفر) أي ولأن لم يكن الواصل إلى جوف الرضيع لبنا بل كماء أصفر أو غيره مما ليس بلبن ولو خرج من الثدي معطوف على لبن فهو محترزه كما أن قوله (وبهيمة) محترز امرأة معطوف عليها والكاف مقدرة فيه وفيما بعده فلورضع مبي وصية عليها لم يحرم تناكهما

(٣٣ - خشي رابع) لبن آدمية بلبن غير عاقل أو بدواء أو بطعام إن ساواه أو غلب عليه لا غلب بضم المعجمة بان استهلك حتى لم يبق له طعم فلا يحرم سواء حصل الغذاء به أم لا فإذا خلط لبن امرأة بلبن امرأة أخرى صار ابنا لهما مطلقا مساويا أو غلب أحدهما الآخر والظاهر تحريمه إن جبن أو سمن واستعمله الرضيع (قوله لا كماء أصفر) أو أجزر فلا يحرم لأنه غير لبن وأما تغير طعم اللبن أو ريحه فيحرم وكذا إن تغير لونه يسيرا بغير صفرة أو جرة أو ما لو تغير اللبن بجمرة أو صفرة قال عجي اذبقاء طعم من تغير لونه بالصفرة بوجوب التحريم وكلام المصنف يفيد ذلك لأنه إنما ناط الحكم بصورته كماء أصفر لونه فقط (قوله أو غيره) وهو الماء الأجر (قوله معطوف على لبن) فيه أنه معطوف على قوله ان غلب الخ وهذا لا ينافي الف والتشريف في المحترزات وكذا يقال فيما يأتي له (قوله والكاف مقدرة فيه الخ) أي والتقدير لا ان غلب ولأن كان الخارج كماء أصفر ولأن كان المرضع كبهيمة ولأن كان الموصل له كما كتبه أو ادخل في أذن فالكاف ليست مدخلة للبن الذي يدخل من الأذن بل يقال مدخلة للدخال في الأذن

(قوله وفي معناه) أي معنى ما ذكر أي من البهيمة (قوله ومسام الرأس) ظاهره ولو لم يحقق وصوله للجوف وافرقي بينه وبين الصوم أن الشرط فيه الكف عن كل مفطر (قوله يفرق متبوعاتها) كذا في نسخة أي يدرك متبوعاتها (قوله أو بزيادة الشهرين) الإضافة للبيان وظاهره أن زيادة يوم واحد بعد الشهرين لا تحترم اه بدر (قوله أو يأكل معه ما يضره) مفهومه لو أكل معه ما يضر فلا يحرم ولو لم ينقطع عن الرضاع (قوله لكان قوة في غذائه) أي بحيث لو اقتصر على الأكل وحده لضر كما هو السياق (قوله الآن يستغنى الخ) لأنه إذا استغنى غني بينا يكون إذا اقتصر على الأكل وحده لم يضره (قوله بعيدة) أي من الوضع وكذا قوله أو قربة هذا هو الظاهر وأفاد شيخنا عبد الله أن معنى قربة (١٧٨) كما لو استغنى قبل تمام الحولين بعدة يسيرة كالشهر أو بعيدة كما لو استغنى

قبل تمام الحولين في السنة الأولى (تمة) الحق في الحولين للابوين معا فإذا طلب أحدهما رضاعه فيهما لم يلتفت لمريد قطامه قاله ابن العربي فإن اتفقا على قطامه قبلهما كان لهما ذلك إلا أن يضر بالولد (قوله على المشهور الخ) ظاهر العبارة أن خلاف المشهور ما أشار له بقوله خلافا للاخوين الخ نص بهرام بعين أن ما ذكره في التحريم بالرضاع مشروط بأن لا يكون الصبي قد فصل واستغنى عن اللبن وأما إذا استغنى فلا اعتبار بما يحصل له من اللبن بعد ذلك ولا اشكال في ذلك إذا فصل بعد الحولين فصلا بينا وكذلك إذا استغنى في الحولين بعدة بعيدة فإن كان بعدة قربة فالمشهور وهو مذهب ابن القاسم في المدونة أنه لا يحرم وقال مطرف وابن الماجشون وأصبغ في الواضحة يحرم إلى تمام الحولين اه (قوله أي والصهر مثله) أي والصهر مثل النسب في التحريم فكان المصنف يقول ويحرم بالرضاع ما حرمه النسب وما حرمته الصهارة وقوله والاعيان مرادف (قوله حرم من الرضاع لقوله تعالى وأمهاتكم الخ) فيه أنه

اتفقا وفي معناه مما أدخلته الكاف الرجل إذا درئديه وقوله (واكتحال به) معطوف على بوجوره وهو محترزه وما في معناه مما أدخلته الكاف المقدرة معه مثله مما يدخل من الأذن ومسام الرأس وشك ذلك فهي معاطيف يفرق متبوعاتها ذهن السامع وقوله (محرم) أي ناشر للحرمة خبر خصول ثم ذكر شرط التحريم بقوله (ص) أن حصل في الحولين أو بزيادة الشهرين (ش) يعني أن شرط نشر الحرمة بالرضاع أن يحصل الوصول للجوف في الحولين من ولادته أو بزيادة ما قرب منهما مما له حكمه كالشهر والشهرين وقبل الثلاثة الأشهر وهذا مادام مقصودا على الرضاع أو يأكل معه ما يضر به الاقتصار عليه فلو فطم ثم أرضعته امرأة بعد فصاله بيوم أو يومين أو ما أشبه ذلك حرم لأنه لو أعيد اللبن لكان قوة في غذائه وعشائه فلو فصل فصلا بينا فلا اعتبار بما يحصل له من اللبن بعد ذلك كما أفاده بقوله (ص) الآن يستغنى (ش) استغناء بينا عن اللبن بالطعام فلا يحرم الرضاع حينئذ (ولو) حصل الاستغناء (فيهما) أي في الحولين وسواء استغنى فيهما بعدة بعيدة أو قربة على المشهور وهو مذهب المدونة خلافا للاخوين وأصبغ في بقاء التحريم إلى تمامهما وقوله (ما حرمه النسب) أي والصهر مثله مفعول محرم المتقدم ذكره فكما حرم السبع بقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم إلى قوله وبنات الاخت حرم من الرضاع بقوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وقوله ما حرمه أي الذوات والاعيان التي حرمها النسب (ص) الأم أخيك أو أختك وأم ولد ولدك وجدة ولدك وأخت ولدك وأم عمك وعمتك وأم خالك وخالك فقد لا يحرم من الرضاع (ش) هذه المسائل تحرم من النسب ولا تحرم من الرضاع الأولى أم أخيك أو أختك من النسب هي أمك أو زوجة أبيك وكلتاها حرام عليك ولو أرضعت أجنبية أخاك أو أختك لم تحرم عليك لأنها ليست أمك ولا زوجة أبيك الثانية أم ولدك ذكرنا أو أختي لأنها ما بنتك نسباً أو زوجة ابنك وكلتاها حرام عليك ولو أرضعت أجنبية ولدك لم تحرم عليك لفقد الوصف المحرم لها نسباً الثالثة جدة ولدك لأنها نسباً أمك أو أم زوجتك فاحرم النسب لك أو لزوجتك ولو أرضعت امرأة ولدك لم تحرم عليك أمها لأنها ليست أمك ولا أم الزوجتك الرابعة أخت ولدك لأنها نسباً بنتك أو بنت زوجتك وكلتاها حرام عليك لكن بوصف النسب منك أو من زوجتك ولو أرضعت امرأة ولدك لم تحرم بنتها التي هي أخت ولدك من الرضاع عليك لفقد الوصف المحرم لها نسباً وخامسة أم عمك وعمتك لأنها نسباً ما جدتك لأبيك أو حليمة جدك وكلتاها حرام عليك ولو أرضعت امرأة عمك أو عمتك لم تحرم عليك لفقد الوصف المحرم في النسب وهو الحدود السادسة أم خالك وخالك لأنها نسباً ما جدتك لأمك أو زوجة جدك لها

لا يتم ما ذكره إلا لو كان ذكر في الآية السبع من الرضاع ففي عبارة عب وسبع الرضاع لم يذكر فيها هريحا وكلتاها مع آية تحريم النسب إلا الأم والأخت وأما البنت من الرضاع فقد خلت في عموم وبناتكم ولم يكنف بدخول أم الرضاع وأختها في آية النسب كالبنات لقوة اتصال البنت بأبيها أقوى من الأم والأخت والأربعة الباقية من الرضاع انما ثبت تحريمها بخبر يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب اه وتأمل في قوله لقوة اتصال البنت الخ (قوله من النسب) متعلق بقوله أخيك أي أختك من النسب والخاص أن الأخ والأخت والعم وغير ذلك كل ذلك من النسب والموصوف بالتخليل الأم مثلاً من الرضاع (قوله الثانية أم ولدك الخ) وأما

أم رضاع لوليك نسباً أي أرضعت أجنبية ولدك نسباً فهي وأما حال لالك ولا يتوهم تحريمها من قوله وأم ولد ولدك ومن قوله وجدة ولدك وانما لم يذكرها المصنف لانه بصدد المستثنى مما يحرم وأم ولدك ليست حراماً عليك حتى نسباً (قوله أن يتزوج بأم حفدة الخ) لا يخفى أن هذه عين قوله وأم ولد ولدك لان الحفدة هم أولاد الأولاد (قوله وكذا يحل له التزوج بحفدة ولده) هذه عين قوله وجدة ولدك وقوله أو ابنته معطوف على حلية وقوله من الرضاع راجع لحفدة وأما ولده فهو نسب وقوله من الرضاع متعلق بقوله عمة أي ان ابنته نسباً عمة من الرضاع (قوله من الرضاع) متعلق بأن أي أنها نسباً عمة من الرضاع فتزوج به وقوله من الرضاع متعلق بقوله أخ وأما ولدها فهو نسب وقوله وبأبي حفدة من الرضاع هم أولاد من الرضاع ولهم أب من الرضاع وقوله ويجوز ولدها من الرضاع يؤيد من النسب وأما الحفدة فهم من الرضاع (قوله وقد في كلام المؤلف للتحقيق) وقيل ليست للتحقيق والمعنى وقد يحرم من لعارض ككون أم أخيك وأختك اتصفت بكونها أختك من الرضاع بأن ارتضعت معها على ثدي أي المشار لذلك بقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم ولا تنكحوا ما نكح آبائكم (قوله وانظر الاعتراض على المؤلف الخ) حاصله (١٧٩) أن ابن عرفة اعترض على ابن دقيق العيد في

دعوى أن هذه مستثناة من الحديث فائلا دعوى استثناء هذه غلط لان العام لم يشمل المذكورات حتى يدعى الاستثناء لان شرط الاستثناء صدق العام على المستثنى وهذا ليس كذلك أما في المسئلة الاولى فثبت التحريم فيها بالنسب الا بالاندراج تحت قوله حرمت عليكم أمهاتكم وبالاندراج تحت قوله ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء وبالضرورة أن المرأتين المذكورتين من الرضاع لا يصدق علي واحدة منهما أنها أم ولد بالرضاع ولا منكوبة أبيه وأجيب بأن الاستثناء في قوله إلا أم أخيك منقطع ولا يعني لكن والحاصل أن الحديث وهو يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب باق على عمومه وانما لم يحرم من هذه المسائل لانها لم يتناولها نهى من كتاب ولا سنة فهي على أصل الإباحة وعلى

وكذا ما حرم عليك لما قلنا فيما قبلها ولو أرضعت امرأه خالتك أو خالتك لم تحرم لانه قد ذلك منها ويجوز للرجل أن يتزوج أم حفدة من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانها حليلة ابنته أو ابنته بخلاف الرضاع لانها أجنبية عنه وكذا يحل له التزوج بحفدة ولده من الرضاع ولا يحل ذلك من النسب لانها أمه أو أم أخته بخلاف الرضاع وكذلك يجوز له أن يتزوج بعمة ابنته من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانها أخته بخلاف الرضاع وكذلك المرأة يحل لها أن تتزوج بأخي أخيها من الرضاع وبأخي ولدها من الرضاع وبأبي حفدة من الرضاع ويجوز ولدها من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب كما مر في حق الرجل وقد في كلام المؤلف للتحقيق وانظر الاعتراض على المؤلف في الاستثناء المذكور في الشرح الكبير (ص) وقد رال طفل خاصة ولداً لصاحبة اللبن ولصاحبه من وطئه (ش) يعني أن الطفل الرضيع اذا شرب لبن امرأة ووصل الى جوفه فانه يكون ولد تلك المرأة تقدير احره أو أمة مسلمة أو كافرة ذات زوج أو سيد ويكون ولداً لصاحب اللبن أيضاً كأنه حاصل من بطنها وظهره من حبل وطئه للرضعة مع الانزال لا من عقد عليها ولا بمقدمات الوطء من قبلة ونحوها ولا بفغير انزاله وفروعه كقوله فتحرم عليه المرضعة وأمهاتها وبناتها وعماتها وأخواتها كما تحرم على فصوله ولا تحرم على أصوله وأخوته فجترز خاصة أصوله وأخوته وأما فصوله فلم يجتزأ بخاصة عنها (ص) لا تقطاعه وان بعد سنين (ش) يعني ان اللبن محكوم به للواطئ الاول الذي نشأ اللبن عن وطئه الى أن ينقطع بعد مفارقتها لزوجته أو سيرته ولو استمر اللبن ولم يتزوج فضاف للاول ولو تعددت الستون من غير حد كما في المسدونة وسواء خرجت عن عصمتها أو ملكها أو لم تتزوج فلو طلقها زوجها أو مات عنها ولبنه في ثديها أو وطئها زوج ثان اشترك الثاني مع الذي قبله واليه أشار بقوله (واشترك مع القديم) في الولد الذي ترضعه بعد ووطئ الثاني فكان ابناً لهما وان نشرت الحرمة بينهما وبين كل واحد منهما ولو تعددت الأزواج كان ابناً للجميع مادام اللبن الاول في

بقائه على عمومته (قوله من وطئه) أي ولد كائن من وطئه أي لا من عقده ولا بمقدمات الوطء وثمرة ذلك أنه لو شرب في السنتين والشهرين بعد العقد وفيما بعدهما بعد الوطء فلا يحترم (قوله وفروعه كقوله الخ) والحاصل أن فروعه رضاعاً بمنزلة فروعه نسباً فما يحرم على فروعه نسباً من أصوله وأخوته نسباً ورضاعاً يحرم على فروعه رضاعاً وما لا فلا فان قلت لم أوجب الرضاع الحرمة بين فروع الشخص رضاعاً وبين أقاربه نسباً ولم يوجبها بين أصوله رضاعاً وأقاربه نسباً قلنا الفرض أن فروعه رضاعاً حصل بينها وبين أقاربه نسباً بالرضاع اتصال ونسبه وأصوله رضاعاً لا يحصل بينهم وبين أقاربه نسباً بالرضاع ما ذكر (قوله وسواء خرجت عن عصمتها أو ملكها أو لم تتزوج) في العبارة حذف والتقدير فتزوجت أو لم تتزوج وهو تعميم بعد تخصيص المشار له بقوله أو لا ولم تتزوج (قوله واشترك مع القديم) قال اللغوي وإذا أصاب امرأه ذات لبن من غير أي فكثر باصابتها تمسك عنها من أطول بلا ثم عاد اللبن لها كان عليه أي قبل الوطء سقط حكم الوطء ولو وطئها ثالث بنكاح ولبن ولادة الاول مستمر سقط حكم الثاني لطول عدم وطئه ولبنها الاول والثالث لان الاوسط انما له حكم في التكميل خاصة والطول يسقط حكمه والاول سبب وجوده فلا تسقط الا باقطة خاصة اه المراد

منه وظاهر كلام الشارح والتمتاعى اعتماده خلافاً لقول بعض الشراح (قوله ولو بحرام) المراد بالحرام الفاسد لانه ليس في الشبهة جرمه (قوله انما الولد لصاحب الفراش) (١٨٠) ظاهره انه لصاحب الفراش مطلقاً ولو كان الغلط بعد تبين برامتها

من حمل الفراش وليس كذلك أفاده محشى نت (قوله وحرمت عليه) ذكر الحكم وهو الحرمة والصورة وهي قوله ان أرضعت وقوله لانها زوجة ابنه وهو العلة (قوله لانها الخ) فالبنوة الطارئة بعد وطء الرجل لزوجته حرمتها عليه ويلغز بهذه فيقال امرأة أرضعت صبياً فحرمت على زوجها (قوله مرضعة رضیعة مبانته) اضافة رضیعة لمابعده للبيان (قوله لثلاً يكون تكراراً) أى مع قوله ولصاحبه الخ (قوله ولو كانت المختارة هي الاخيرة في الرضاع) أى والعقدان ترتباً والرضاع فقط ان كانتا بعد واحد كذا أفاده غيره الا أن الاولى مافي شارحنالانه الوارد في النص والحاصل أن الوارد في النص ان العقد وقع مترتباً (قوله ولو كانت المختارة هي الاخيرة) عبارته تؤذن أن هذا محل الخلاف وينافيه ما دل عليه قوله ورأى ابن بكير فالمخلص أن تكون اولدفع التوهم (قوله في الرضاع) أى والعقد كما هو الموضوع (قوله الاولى تعلقه بالمتعمدة) يفهم منه صحة تعلقه بأدبت الا أنه

تدبها (ص) ولو بحرام لا يلحق الولد به (ش) هكذا الصواب باسقاط الا أن بعد قوله بحرام أى تثبت الحرمة وتنتشر بين الرضيع وصاحب اللبن ولو حصل اللبن بسبب وطء حرام لا يلحق الولد فيه كما لو زنى بامرأة ذات لبن أو حصل بوطئه لبن لم يكن فإنه يصير من شرب من هذا اللبن كبنه أو تزوج بخامسة أو بعمر ينسب أو رضاع عالماً وأخرى لو كان بحرام يلحق به الولد كما اذا تزوج بمن ذكر جاهلاً على المشهور وهو أحد قولى مالك المرجوع اليه ابن عبد السلام وهو ظاهر المذهب والمرجع عنه عدم نشر الحرمة بين الرضيع وصاحب اللبن اذا حصل بسبب وطء حرام لا يلحق الولد فيه وسواء وجب فيه الحد كالزنا أولاً كالغالب بمنكوحه فان الغلط بهم لا يلحق فيه الولد بالغلط انما الولد لصاحب الفراش وهو الزوج وهذا ظاهر ما وقع في أصل المؤلف وهو ضعيف (ص) وحرمت عليه ان أرضعت من كان زوجها جاهلاً لانها زوجة ابنه (ش) الضمير في عليه راجع لصاحب اللبن وصورتها امرأة كبيرة تزوجت بصغير بولاية أبيه ثم خالع عنه أبوه ثم انها تزوجت برجل كبير ودخل بها وأنزل فحدث لها منه لبن فأرضعت به ذلك الطفل فانها تحرم على زوجها الذي هو صاحب اللبن لانها زوجة ابنه من الرضاع وقد علمت أن حليلة الابن تحرم على الاب وقوله وحلائل أنثائكم الذين من أصلا بكم خرج مخرج الغالب (ص) كرضعة مبانته (ش) التشبيه في التحريم أى كما يحرم على الشخص مرضعة رضیعة مبانته والمعنى أن الشخص اذا تزوج رضیعة ثم طلقها ثم ان زوجة ذلك الشخص أرضعت تلك الرضیعة المبانة فان الزوجة المرضعة تحرم على زوجها لانها تصير أم زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات (ص) أو امرئ تضع منها (ش) أى من مبانته ومراده بلبن غير لبنه لثلاً يكون تكراراً مع ما مر ومعنى ذلك أن من طلق امرأة وقد دخل بها ثم تزوجت غيره وحصل لها لبن فأرضعت صبية فان تلك الصبية تحرم على زوج المطلقة لانها حينئذ بنت زوجته من الرضاع وانما قيدنا كلامه بأن تكون مدخولاً بها لان العقد على الامهات لا يحرم البنات بمجرد وأما تفصيل المسئلة بأن تكون المطلقة ذات لبن فليس بظاهر لما قررنا (ص) وان أرضعت زوجته اختاروا وان الاخيرة (ش) صورتها تزوج بمرضعتين واحدة بعد واحدة عقده عليهما وليهما ثم أرضعت ما أجنبية أو زوجته التي لم يدخل بها فانه يختار واحدة ويفارق الاخرى لانها ما صارتا أختين ولو كانت المختارة هي الاخيرة في الرضاع على المشهور مكن أسلم على أختين ورأى ابن بكير أنه لا يختار واحدة بغيره متزوج الاختين في عقد وقرق للشهور بأن العقد هنا وقع صحيحاً بينهما وطراً ما أفسده بخلاف مسئلة متزوج الاختين في عقد واحد فانه وقع فاسداً أمالو كانت المرضعة للصغيرتين أم الزوج وأخته فانما يحرمان عليه معاً بخلاف لانها ما صارتا أختين له أو بنات أخوات (ص) وان كان قد بنى بها حرم الجميع (ش) لو قال تلذذت بغيري بغيري كان أولى والمعنى أنه اذا كان قد تلذذ بالكبيرة التي أرضعت زوجته فان الجميع يحرم من عليه المرضعة لانها أم لهما والعقد على البنات يحرم الامهات والرضيعتان لانها مبانته امرأة تلذذت بها والتلذذ بالام يحرم البنت فان لم يكن قد تلذذ بالكبيرة فانه يختار واحدة ويفارق الاخرى مع الكبيرة (ص) وأدبت المتعمدة للافساد (ش) يعنى ان الكبيرة اذا كانت تعمدت الافساد بالرضاع بين الصغيرتين فانها تؤدب ان كانت عالمة بالحكم ولا غرامة عليها على المشهور اذا لا غرم على الزوج قبل الدخول وبعبارة وأدبت المرضعة المفسدة بالرضاعها نكاحاً المتعمدة للافساد فقوله للافساد الاولى تعلقه بالمتعمدة ويلزم منه أن تكون عالمة بالتحريم فلا تؤدب الجاهلة (ص) وفسخ نكاح المتصادقين عليه (ش) يعنى أن الزوجين اذا تصادقا على أنهما

ليس بالاولى وذلك لانه لو علق بأدبت يكون المعنى أن المرأة المتعمدة تؤدب للافساد الحاصل منها فلا يعلم هل تعمدت الافساد المقتضى لعلمها بالتحريم الموجب للتأديب أو تعمدت الارضاع ولم تعمد الافساد لكونها جاهلة ولو علق بالمتعمدة يفهم منه أنها عالمة بالتحريم فلامر فيها واضح والتفسير بغير طلاق عند ابن القاسم

أخوان

(قوله كقيام بينة الخ) أقامها الآخر أو قامت احتساباً وهل المراد بالبينة البينة التي يثبت بها الرضاع إلا تبة أو لا بمن تكونهما عدلين والاول هو الظاهر قل عجم وجزم بدقي حاشية الفيشي (قوله ومفهومة لوقامت بينة) حاصله أنهم لما منكران ذلك ولكن قامت البينة على الاقرار بعد العقد فهو غير ما أشاره المصنف بقوله فيما يأتي وإن ادعاه فنكرت (قوله لاتهمها) ولم يتم هو لان الطلاق بيده (قوله وتزوجت في العدة) أي فلا شيء لها قبل الدخول ولها بعده ربع دينار (قوله والفسخ قبله لاشي فيه) أي زوال الاتهام وهذه إحدى المسائل المستثناة من القاعدة وهي أن كل ما فسخ قبل الدخول لاشي فيه الا في ثلاث مسائل نكاح الدرهمين وفرقة المتزاعين وفسخ المتراضعين وهي هذه (قوله لم يندفع) أي لم يفسخ النكاح (قوله ١٨١) أي لا تقدر الخ) أي ليس لها شيء من

الصدقات قبل الدخول بمقتضى دعواها وحدها الاخوة فهو متفرع على قوله وادعت وأنكر الخ (قوله الا بالدخول أو بالطلاق) أي الطلاق قبل البناء أي فإذا دخلت استحققت الصدقات وإذا طلق استحققت نصف الصدقات وهذا ما يعطيه ظاهر اللفظ وقوله ظاهره ولو بالموت أي ظاهره لا تستحق بالطلاق ولا بالموت حيث تدفق العبارة تناف فالاولى ما في عجم من أنها لا تستحق شيئاً بالطلاق ولا موت حيث لم يحصل دخول فلوحذف قوله أو بالطلاق لكان أحسن وعبارة ابن شاس ولا تقدر على طلب المهر إلا أن يكون دخل بها إلا أن يقال أو بالطلاق أي في غير هذه المسئلة (قوله فحكمهما معهما كالأجانب) فيقبل قبل وبعد فشا أم لا حيث كانا عدلين فصار حاصله أن نقول المتزوجان أما أن

أخوان من الرضاع وهما ممن يقبل تصادقهما بأن يكونا مكلفين ولو سفيهين فإن نكاحهما يفسخ قبل الدخول وبعده (ص) كقيام بينة على اقرار أحدهما قبل العقد (ش) تشبيهه في الفسخ يعني لو قامت بينة تشهد على اقرار أحد الزوجين قبل العقد أتهمها أخوان من الرضاع فإن نكاحهما يفسخ قبل الدخول وبعده فقوله قبل العقد متعلق باقرار وسواء فيه اقراره واقرارها ومفهومة لوقامت بينة على اقرار أحدهما بعد العقد فإن كان الزوج فكذلك وإن كانت المرأة لم يفسخ لاتهمها على فراق زوجها في المفهوم تفصيل (ص) ولها المسمى بالدخول إلا أن تعلم فقط فكالغارة (ش) أي أنه إذا فسخ بعد الدخول فلها المسمى أن كان هناك مسمى حلال والافساد المثل وهذا إذا علم أو جهلاً أو علم وحده وأما ان علمت هي وحدها وأنكر العلم فلها ربع دينار فقط كالتي غرت من نفسها وتزوجت في العدة عالة بالحكم (ص) وإن ادعاه فانكرت أخذ باقراره ولها النصف (ش) يعني أن الزوج إذا أقر أنه أخ لزوجته من الرضاع وكذبته زوجته فإنه يؤخذ باقراره من فراق وغرامة فإن كان اقراره بذلك قبل الدخول فإنه يفرق بينهما ولها نصف الصدقات لانه يتهم على فسخ النكاح قبل الدخول والفسخ قبله لاشي فيه وإن كان اقراره بعد الدخول فأنما تستحق جميع الصدقات وتقع الفرقة بينهما فقوله ولها النصف يعلم منه أنه قبل الدخول وكلام المؤلف حيث كان اقراره بعد العقد وأما أن كان قبل العقد فلا شيء لها في فسخه بعد العقد كما يفيد كلام اللغوي لان نكاحه وقع فاسداً على دعواه (ص) وإن ادعته وأنكر لم يندفع (ش) يعني أن المرأة إذا كانت هي المدعية لأخوة الرضاع وحدها والزوج يكذبها في ذلك فإن قولها لا يقبل والنكاح ثابت بينهما لان الفراق ليس بيدها (ص) ولا تقدر على طلب المهر قبله (ش) الضمير في قبله يرجع الى الدخول أي لا تقدر المرأة على طلب المهر من زوجها قبل الدخول لأنها لا تستحق شيئاً الا بالدخول أو بالطلاق وهي مفرقة بفساد العقد فلا يجب لها شيء ظاهره ولو بالموت ولا يخلص لها من الزوج الا بالفساد منه أو يطلق باختياره وانما لم يقل وليس لها طلب المهر قبله لان نفي القدرة أبلغ من نفي الطلب (ص) واقرار الابوين مقبول قبل النكاح لا بعده (ش) يعني أن أبوي الزوج والزوج الصغيرين اذا تصادقا قبل عقد النكاح على أن ولدهما أخوان من الرضاع فإن اقرارهما يقبل ويفسخ النكاح ان وقع فإن كان اقرار الابوين بذلك بعد عقد النكاح فإن ذلك لا يقبل منهما والنكاح ثابت بين الزوجين وحكم السفيهين كالصغيرين كما هو ظاهر ما لا ين عرفة أما الكبران غير السفيهين فحكمهما معهما كالأجانب ثم ان قوله الابوين يشمل آباء وأبائهما وأبائهما وأما الآخر ولا يشمل أم كل ويدخل هذا في قوله وبأمر آتين ان فشا (ص) كقول أبي أحمد هما ولا يقبل منه أنه أراد الاعتذار (ش) التشبيه تام أي فيقبل اقرار أبي أحدهما

بكونا سفيهين أو صديقين أو رشدين فاما السفيهان والصبيان فاقرار الابوين أي الذكرين أو أب أحدهما وأم الآخر يعتبر قبل عقد النكاح لا بعده وأما الرشيدان فالو الدان الذكران أو أحدهما كالأجانب فيجوز فيهما ما يجوز في الأجانب وهذا سائر ما كانا ذكرين عدلين فيقبل مطلقاً وإن كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى فيشترط الفشو كما يأتي في قوله وبرجل وامرأة (قوله يشمل الخ) أي فلا يشترط حيث كان أباً أحدهما وأم الآخر فشا فلا يدخل ذلك في قوله الآتي وبرجل وامرأة المشترط فيه الفشو (قوله ويدخل هذا) أي أم كل الخ فيشترط الفشو (قوله ولا يقبل منه) أي إذا أراد النكاح بعد ذلك (قوله أنه أراد) أي بقوله الاول الاعتذار لعدم إرادة النكاح وليس على حقيقته وظاهره لوقامت قرينة على حقيقته وينبغي العمل عليها

(قوله بخلاف أم أحدهما) لافرق بين أن ترجع وتقول كنت كاذبة أو تستمر على اقرارها وسواء قبل العقد أو بعده وسواء قالته اعتذارا أم على حقيقة ثم قوله وعلى الآخر مشي ابن الحاجب أي فقال وفي انفراد أم أحد الزوجين أو أبيه إذا لم يتول العقد قولان اه هذا ويرجع محشى نت نافلا أن الرابع أن قول الام قبل العقد يحرم ان فساد ذلك من قولها ولم تكذب نفسها ظاهره ولو كانت وصية وهو كذلك وقيل ان كانت وصية فكالأب والافلا (قوله ان فساد قبل العقد) أي من قولها وشملت مسئلتان الام والاب البالغين الرشيدين على ما تقدم وأمهات مطلقا أي رشيدين أو صغيرين أو سفهين فالخاصل أنهم اذا كانوا صغيرين أو سفهين فاقرار الابوين مقبول قبل النكاح لا بعده فسادا أم لا وكذا أب أحدهما وأم الآخر وأمهات مقبولة ان فسادا أم الرشيدان فابواهما الذكور ان يقبل مطلقا كالأجانب والاب والام يقبل ان (١٨٢) فسادا كالأجانب وأما الأمان فيقبل ان فسادا فظهر أن حكم الامين واحد في الصور

الثلاث ان فسادا قبل والا فلا وان حكمهما كالأجانب (قوله لا يشترط الفسوق ذلك) أي فهما كالرجلين (قوله وليس الرجل أبولا المرأة أما لأحدهما) أي وأما لو كان الرجل أبوا والمرأة أما لأحدهما ففيه التفصيل ان كانوا صغيرين أو سفهين فيقبل قبل النكاح لا بعده وأما الرشيدان فكالأجانب أي فيه خلاف هنا فيقبل قولهما ان فسادا وقوله وليست احدهما أما لأحدهما بان كانتا أجنبيتين هذا يقتضى تفصيلا خاصا به أن المرأتين اذا كانتا أجنبيتين يقبل قولهما ان فسادا أما الأمان فيقبل قبل النكاح لا بعده فيدخله ما في قوله واقرار الابوين إلا أنك قد علبت أنه مقيد بالصغيرين والسفهين فيمكن حينئذ ان يراد به بقوله وليست أما أي في

حيث كان ولده غير بالغ وكان اقراره قبل النكاح لا بعده فلو قال الأب أردت بقولي قبل النكاح الاعتذار لعدم ارادة النكاح فإنه لا يقبل منه اذا أراد النكاح بعد ذلك ابن القاسم وان تناحرا فارق بينهما وظاهره ولو لم يتول العقد بان رشدا للولد وعقد لنفسه وهو كذلك على أحد القولين وعلى الآخر مشي ابن الحاجب (ص) بخلاف أم أحدهما فالنزاهة (ش) يعني أن أم أحدهما اذا قالت قبل عقد النكاح هذا رضع مع ابنتي فإنه يستحب حينئذ النزاهة فقط وليست كالأب ولو كانت وصية خـ لا فالأب اسحق قال لانها تصبح حينئذ كالعاقلة للنكاح فكانت كالأب وأما أمهاتهما فسيأتي (ص) ويثبت برجل وامرأة وامرأتين ان فسادا قبل العقد (ش) يعني أن الرضاع يثبت بين الزوجين بشهادة رجلين عدلين ولا خلاف في ذلك ويثبت أيضا بشهادة رجل وامرأة يريدان أن كان ذلك فاشيا قبل العقد من قولهما ويثبت أيضا بشهادة امرأتين يريدان أن فسادا قبل العقد وسواء كانتا أمهاتهما أو أجنبيتين قاله أبو الحسن لان هذا من الامر الذي لا يطع عليه غالبا إلا النساء فان لم يكن ذلك فاشيا قبل العقد فإنه لا يثبت فشرط الفسوق في المسئلتين وأما الرجل مع المرأتين فلا يشترط الفسوق في ذلك وبعبارة وبرجل وامرأة أي وليس الرجل أبولا والمرأة أما لأحدهما وقوله وامرأتين أي وليست احدهما أما لأحدهما وقوله وبرجلين أي أجنبيين وقوله لا بامرأة أي وليست أما لأحدهما لانها تقدمت فلا تكرار (ص) وهل تشترط العدالة مع الفسوق تردد (ش) أي واذا قلنا بان ذلك يثبت في صورتين اذا كان فاشيا فهل يشترط مع ذلك الفسوق أم لا وهو ثبوت عدالة الرجل والمرأة أو عدالة المرأتين أو لا تشترط العدالة الامع عدم الفسوق تردد (ص) وبرجلين لا بامرأة ولو فسادا (ش) يعني أن الرضاع يثبت بين الزوجين بشهادة رجلين عدلين انفا فسادا أم لا ولا يثبت بشهادة امرأة ولو فسادا قبل العقد ولو كانت عدلة (ص) ونزاهة النزاهة مطلقا (ش) يعني أنه يستحب النزاهة في كل شهادة لا توجب فراغا بان كانت شهادة امرأة واحدة سواء كانت أم أحدهما أو أجنبية أو كانت شهادة رجل وحده ولو كان عدلا أو كانت شهادة امرأتين ولم يكن فسوقا قبل العقد ومعنى النزاهة بان لا يتزوجها ان لم تكن زوجة أو يطلقها ان كانت زوجة (ص) ورضاع التكفر معتبر (ش) يعني أنه لا فرق بين الاسلام والكفر في ثبوت الرضاع فاذا رضع صغير على كافر ثم أسلمت فإن الاسلام لا يرفع حرمة الرضاع كالنسب وبعبارة فلو أرضعت ذمية مسلما صغيرا مع ابنته لم يحل له نكاح أخته ولو لم تسلم وليس الطرف في قول ابن الحاجب ويعتبر رضاع الكفر بعد الاسلام قبيحا ولذا لم يذكره المؤلف (ص) والغيبلة

الصغيرين والسفهين وأما الكبيران فيدخلان هنا بالنسبة لهما وقوله أجنبيين وأما ابواهما ففيه تفصيل أما الصغيران والسفهان فيقبل قبل عقد النكاح لا بعده وأما الكبيران فيقبلان هنا وقوله فلا تكرار أي بالنسبة لقوله لا بامرأة أي ولا تناقض بالنسبة لما عداها مما ذكر ويبقى النظر في أي أحدهما وامرأة أجنبية فهل يشترط الفسوق أم لا (قوله وهل تشترط العدالة مع الفسوق) هذا الوجهي فيقال يثبت الرضاع بشهادة امرأتين عدلتين اذا كان ذلك فاشيا من قولهم والثاني لان رشدا فإنه لا عذر للبحوث قبول شهادة امرأتين مع عدم الفسوق قال معناه اذا كانتا عدلتين ولا يشترط مع الفسوق عدلتهما على قول ابن القاسم وروايته اه فاذا علمت هذا فالرابع القول الثاني (قوله عدلين) وأما غير العدلين فلا يقبل شهادتهما إلا ان يكون هناك فسوقا أو تاولان

(قوله ارضاع ولدها) لا يخفى ما بينه وبين المصنف من المخالفة فان المصنف جعل المدلول وطء الموضع والشارح جعل المدلول الارضاع والتحقيق مع المصنف لانه الموافق للغة ومن قول المصنف الموضع دون الموضع يعلم أن المراد الوطء من الرضاع لا الوطء في حال الارضاع بالفعل (قوله وزوجها بطؤها) أي في زمن وطء زوجها والمراد بطؤها زوجها في مدة الرضاع (قوله وأصلها من الضرر) أي سبب منعها عند من يمنعها الضرر الحاصل للولد وان كان الصحيح الجواز (قوله وفي الحديث الخ) هو حديث صحيح خرج في الموطأ ودل على جواز الاجتهاد له صلى الله عليه وسلم اه معيار (قوله فنهيه) أي فنهيه المترقب أو المعنى فنهيه (قوله لاجل الضرر) أي تبين أن لا ضرر (قوله وقيل ارضاع الحامل) في شرح شب هو خلاف الظاهر لان المشاهدة تدل على ضرر ارضاع الحامل وأيضا ضعفه بعض شيوخنا (قوله وشروطه) أراد به ما يشمل أركانه من صبغة وغيرها (قوله وشروطه وموانعه) الأولى أن يقول وما يتعلق بذلك من طلاق وظهار وإبلاؤه لان الآن يريد بالموانع ما يشمل ذلك (باب النفقة) (قوله مطلقا) أي زوجة وغيرها ولا يخفى أن هذا التعريف لا يشمل ما تأكله الدواب وفي ذلك وهل تدخل الكسوة في معنى النفقة فيه خلاف وفي شب مانعه وقوله ما به قوام يدخل فيه الكسوة ضرورة قال عجم ما حاصله انه اذا كانت النفقة واجبة لزمته الكسوة باتفاق ابن زرب وابن سهل وكذا ان كان منطوقا بها حيث قال المنطوق لم يكن لي نية بشئ أي حين الالتزام وأما ان (١٨٣) قال أردت المطعم فقط فلا يقبل قوله

عند ابن زرب ويقبل عند ابن سهل ومجمل كلام ابن زرب حيث عرف بتخصيصها بالاطعام كما ذكر ابن عرفة ما يفيد والقوام بالكسر نظام الشيء وعماده والمعنى ما به نظام حال الآدمي المعتاد ومصدوق نظام القوت أي قوت به حصول قوة الآدمي المعتاد فإضافة معتاد إلى ما بعده من إضافة الصفة للوصف وبالفصح العدل قال تعالى وكان بين ذلك قواما وذكر أيضا مانعه ولما كانت أسباب النفقة أربعة ذكر المؤلف منها ثلاثة كان الحجاب النكاح

وطء الموضع وتجوز (ش) الغيلة بكسر الغين على الاكثر هي ارضاع ولدها وزوجها بطؤها أنزل أم لا وقبل بقيد الانزال وأصلها من الضرر وفي الحديث عنه عليه السلام أنه قال هممت أن أنهي الناس عن الغيلة حتى سمعت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضروا ولدهم فنهيه عليه السلام عن الغيلة لاجل الضرر وقيل هي ارضاع الحامل * ولما أنهي الكلام على النكاح وشروطه وموانعه شرع في الكلام على النفقات وبدأ بأقوى أسبابها وهو الزوجية فقال

باب * موجبات النفقة

ويليه في الرتبة نفقة غيره من النفقة مطلقا كما قال ابن عرفة ما به قوام معتاد حال الآدمي دون سرف فأخرج به قوام معتاد غير الآدمي وأخرج به أيضا ما ليس بمعتاد في حال الآدمي فانه ليس بنفقة شرعية وأخرج بقوله بغير سرف ما كان سرفا فانه ليس بنفقة شرعية ولا يحكم الحاكم به والمراد بالنفقة التي يحكم بها والمراد بالسرف هو الزائد على العادة بين الناس في نفقة المستلذة وبعبارة السرف صرف الشيء زائدا على ما ينبغي والتبذير صرف الشيء فيما لا ينبغي (صر) يجب للمفكنة مطيعة للوطء على البالغ وليس أحدهما مشرفا قوت وادام وكسوة ومسكن (ش) يعني أنه يجب للزوجة المطيعة للوطء ما يمكنه من نفسها بعد الدعاء إلى الدخول بعدمضي الزوج من الذي يتجهز فيه كل من الزوجين قوت وادام وكسوة ومسكن بالعادة على الزوج البالغ والحال أنه ليس أحد الزوجين بالفاحش السياق فتجب مع المرض الخفيف الممكن معه الاستمتاع ومع الشد الذي لا يمكن معه الاستمتاع ولم يبلغ صاحب حد السياق

والقربة والملك واحد ابغذ واخذ وترك الرابع وهو الالتزام لان مراده بيان ما يجب في أصل الشرع وانما أقرد نفقة الزوجة بباب لطول الكلام عليها اه (قوله فأخرج به قوام معتاد غير الآدمي) المناسب فأخرج به ما به حصول قوة غير الآدمي كالتبذير فان به حصول قوة غير الآدمي وهو البهيمة وقوله وأخرج به أيضا ما ليس بمعتاد في حال الآدمي أي كالحلواء فليس بنفقة شرعية (قوله في نفقة) متعلق بالعادة أي العادة الكائنة في النفقة المستلذة فإضافة نفقة إلى ما بعده من إضافة الموصوف إلى الصفة كأن تكون العادة جارية في مثله أن يأخذ اللحم في الجمعة من تين فيطلب زيادة على ذلك فهذا سرف أو أن نفقة بمعنى اتفاق أي في اتفاق بسبب المستلذ بها (قوله صرف الشيء زائدا على ما ينبغي) أي كما مثلنا وكما اذا كان يناسبه شراء رطل من الخناموس فيشتري رطلين وقوله والتبذير الخ أي كالصرف في شراب البنفسج فالحاصل أن السرف المصروف فيه ينبغي ويطلب الا أنه حصل زيادة لا يحتاج إليها والتبذير نفس الشيء المصروف فيه لا ينبغي فعليه أصلا (قوت) هو ما يقتات أي يؤكل ولو عبر به لكان أولى لان المتبادر من القوت ما تمسك الحياة (قوله الممكن من نفسها بعد الدعاء الخ) هذا يشير إلى أن المصنف أسقط قيد الدعاء وهو الدخول ثم لا يخفى أن التمكين حينئذ عبارة عن عدم الامتناع اذا طلب وطأها (قوله والحال الخ) أي هذا اذا كان قبل الدخول فانه يسقطها ولودخل لا عبرة بالدخول (قوله حد السياق) أي حد هو السياق فالإضافة للبيان وهو الاخذ في النزاع فان دخل بها في تلك الحالة فلا يلزم الا نصف

الصداق فان وطنها تكمل عليه وأما إذا كان السياق طارئاً على الدخول فلا يسقط النفقة إلا الموت (قوله خلاف السحنون) أي فاته
يقول ان لم يبلغ حد السياق ولم يمكن منها الاستمتاع فلا نفقة لها (قوله ولا لذي مانع الخ) أي لانها في حكم الغير المطيعة (قوله ونحوه) أي
تقرن (قوله إلا أن يدخل الزوج بها) زاد عب وأولى ان وطئ الصغيرة غير المطيعة (قوله ولو دخل بها) أي ولو افضها وقوله على
المشهور ومقابلها أنه يجب عليه باطاقة الوطء ويلزمه الدخول حكاه صاحب الجواهر وغيره (قوله وبقي شرط رابع) الأولى خامس كما هو
ظاهر (قوله أو وليها الجبر) أي أو وكيلها الحاصل أن لا يلبى البكر وسيد الأمة طلب الزوج للدخول وان لم تطلبه هي والا كانت نفقتها
على الأب وأما غيرهم فلا بد من طلبها أو وكيلها (قوله أو في حكم الحاضر) أي بان يكون غائباً غيبة قريبة وقوله والا الخ أي بان كان غائباً
غيبته بعيدة يخالف ما في عب وشب فان فيهما محل اعتبار الدعاء ان كان حاضراً فان غاب وجبت لها وان لم تدعه قبل غيبته قربت
أو بعدت على المعتمد بشرط اطاقها وابلوغه (قوله ممكنة بالفعل وهذا في حق الحاضر) لا يخفى أن التمكين بالفعل لا يظهر له معنى إلا
الدعاء للدخول وقد فسر به بعض الشراح لكلام المصنف وحينئذ فلا حاجة لقوله وبقي شرط رابع على ما قلنا (قوله أو بالقوة) وهذا عام
في الحاضر والغائب والحاصل أن مفاد الشارح أن الحاضر لا بد من دعائها للدخول أو تمكينها بالفعل وتمكينها بالقوة وأنت خير بان
التمكين بالفعل مغاير للتمكين بالقوة فلا يظهر (١٨٤) اتصاف الحاضرة بذلك فلا حسن أن يراد بالممكنة في المصنف

الداعية للدخول في الحاضرة
والاجابة بالتمكين في الغائبة
(قوله بالعادة) متعلق
بالاربعة (قوله بقدر وسعه
وحالها) بدل مفصل من
يجل (قوله فلا تجاب هي
الخ) لا يخفى أن المتبادر من
قوله ولا هو لا نقص منه أي
أنقص من اللائق بها
وحيث قد فيضيه قوله بقدر
وسعه والاحسن أن يفصل
فيقال اذا كان غنياً بقدر
على الضأن وهي فقيرة
يناسبها العدس أن تعطى
حالة وسطى منظوراً فيها
للحالين كالجاموس فلو
كانت مساوية له فقرا وغنى

على مذهب المدونة خلاف السحنون فلا تجب لغير مطيعة للوطء ولا لذي مانع من رتق ونحوه إلا أن يدخل
الزوج بها لانه يستمتع بها بغير الوطء ولا على غير بالغ ولو اطاق الوطء ولو بالغه ولو دخل بها على المشهور وبقي
شرط رابع وهو أن تدعو للدخول أو وليها المجبر ان كان الزوج حاضراً أو في حكم الحاضر والا فيكفي أن
لا تمتنع من التمكين بأن يسألها القاضي هل تمكنه أم لا فان أجابت بالتمكين وجب لها ذلك والا فلا شيء
لها أو بعبارة ممكنة بالفعل وهذا في الحاضر أو بالقوة وهذا عام بان لا تمتنع (ص) بالعادة بقدر وسعه وحالها
(ش) أي ويعتبر ذلك كله بالعادة مقدراً بقدر وسعه وحالها فلا تجاب هي لا كثر من لائق بها ولا هو لا نقص
منه فان قيل لم عبر في الرجل بالسعة والمرأة بحالها ولو قال بحالها - حال كان أخصر يقال انما عبر
بالسعة في جانب الزوج اقتداء بالقرآن لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته (ص) والبلد والسعر
(ش) يعني انه لا بد في وجوب النفقة على الزوج من اعتبار حال بلده وحال السعرة فيه اذ ليس ببلد الخصب
كبلد الجذب ولا ببلد الرخاء كبلد الغلاء ولا حال الموسر كحال المعسر (ص) وإن أ كوله (ش) يعني أن نفقة
الزوجة يجب على زوجها ولو كانت أ كوله جرداً وهي مصيبة نزلت به فعليه كفايتها أو يطلقها كما في
الحديث بخلاف من استأجر أجيراً بطعامه فوجده أ كوله فان المستأجر له الخيار في ابقاء الاجارة وفسخها
الأن يرضى الاجير بطعام وسط فانه لا خيار للمستأجر ويلزمه أن يدفع للاجير طعاماً وسطاً كما يأتي في باب
الاجارة عند قوله كاستأجر أجيراً بأكاه أ كوله قاله في المبسوط وفيه نظر فان في الزام الاجير بطعام وسط
ضرراً به ويحط من قوته (ص) وتزاد المرزعة ما تقوى به (ش) تقدم أنه قال تجب النفقة للزوجة
بحسب العادة - هذا في غير المرزعة وأما هي فليست كغيرها فيزاد لها ما تستعين به على رضاعها

فالا مر ظاهر كأن يكون اللائق بها الضأن وهو قادر عليه وكان يكون اللائق العدس ولا يقدر على خلافه فلو كانت لشدة

غنية لا يناسبها الا الضأن والرجل فقير لا قدرة له الا على العدس فقط فإعيا قدر وسعه فقط فهذه الصورة خارجة عن المصنف (قوله اذ
ليس ببلد الخ) هذا التعليل يقتضي أن يكون عطف السعر على البلد تفسيراً لان قوله ولا ببلد الرخاء عين ما قبله والاحسن أنه عطف مغاير
وذلك أن البلد الحضري التي يجلب لها الشيء المنتفع به ليست كالبلد التي يوجد فيها الشيء المنتفع به وقوله والسعر أي بان تقول ليس
زمن الغلاء كزمن الرخاء (قوله وإن أ كوله) يقيده كلامه بما اذا لم يشترط كونها غيراً كوله والا فلا ردها إلا أن ترضى بالوسط ثم
الظاهر أنه يمكن الاستغناء عن قوله والبلد والسعر بقوله بقدر وسعه وحالها فان الوسع يختلف بحسب البلاد والازمنة (قوله فان في
الزام الاجير) أي الزام الاجير بنفسه بطعام وسط أي فيضير بالمستأجر لك أن تقول هذا بحث لا يرد المنقول والظاهر أنه اذا حصل
الضعف بالفعل خير والا فلا ولو قال فان في الزام المستأجر بطعام وسط ضرراً به لكان أحسن (قوله وتزاد المرزعة ما تقوى به الخ) قد يقال
هذا كالذين بعده داخل في العادة لان عادة المرزعة زيادة لا كل على غيرها إلا أن يكون قصداً لتخصيص على أعيان المسائل

(قوله ليس رقيقا) وأما لو كان رقيقا فالزائد على السيد كاجرة القابلة (قوله الا المريضة) فلا يلزمه الاماناً كله الا ان يزيد ماناً كله حال مرضه على حال صحته فقد رخصت فقط كما يفيد كلام المواز وبعض الشيوخ أطلقوا نظرهما الفرق بينهما وبين الاكولة والقياس انه أولى من الاكولة ثم لزوم ماناً كله المريضة شامل نحو سكر ولو زحيت كانا غداً من لها الادواء قال بعض شيوخ شيوخنا قد يقال الفرق بينهما ظاهر لان الاكولة ابتداء مدخول عليها وليس منه الدواء بخلاف الطارئ لانه يشبه الدواء لان هنالك مرضاً يكثر فيه أكل المريض لشدة سخونة المعدة فان لم يأكل زاد مرضه فصار الاكل الزائد يشبه الدواء (قوله على الا صوب) مقابله ما لا يبيح عريان من أنه يرضى لكل بالوسط ويصرف الفاضل فيما أحب (قوله هذا مستثنى من قوله بالعادة) اذا تأملت تجد ذلك من افراد العادة فكيف يأتي هذا الاستثناء (قوله قال المتبسط وهذا هو الصواب) اذا كان (١٨٥) كذلك فانظر لم عدل المصنف الى الا صوب

فالمناسب أن يتبعه في التعبير بالصواب (قوله وجل على الاطلاق) هذا هو المذهب (قوله وعلى المدينة) أي ما كثرنا ولو من غير أهلها ان تخلفت بخلفهن (قوله لا يلزم الحرير) أي وما في حكمه كالحرير ولو من الزوج المتسح الحال وكون حالها ذلك وهذا في قوة الاستثناء من قوله بالعادة والحاصل انه لا يلزم بالحرير ولو جرت العادة به (قوله فيفرض الماء الخ) ولا يفرض غسل ولا من الا ان يكون ادا ما عادة (قوله المرة بعد المرة) قال بهرام ان لم يكن يفرضه كل يوم والا فرض كل يوم وهو منصوب على الظرفية والعامل يفرض والمعنى يفرض زماناً بعد زمن أو يوماً بعد يوم وعلى الاول يأتي التفصيل الآتي وبعد زمن اما حال أو صفة (قوله وغسلها) والظاهر ولو كان الغسل سنة كغسل الجمعة أو مستحباً كالغسل لدخول مكة بل والرش ان جرت به عادة (قوله من غير وطئه) أي

لشدة احتياجها لذلك وقوله الموضع أي التي ولدها ليس رقيقاً (ص) الا المريضة وقليلة الاكل فلا يلزم الاماناً كل على الا صوب (ش) هذا مستثنى من قوله بالعادة فهو متصل والمعنى ان المرأة المريضة اذا قلأ أكلها فانه لا يجب لها على زوجها من النفقة الا ما يكفيها فقط وليس لها أن تأخذ منه طعاماً كاملاً لتصرف الباقي في مصالحها وكذلك المرأة الصحيحة القليلة الاكل لا يلزم زوجها لها من النفقة الا بقدر كفايتها فقط وليس لها أن تأخذ منه طعاماً كاملاً لاجل أن تصرف باقيه في مصالحها قال المتبسط وهذا هو الصواب وهذا كله في غير المقر لها النفقة والافيلزم ما قرر ولا يراعى حينئذ مريضة ولا قليلة أكل من غيرهما (ص) ولا يلزم الحرير وجل على الاطلاق وعلى المدينة لقناعتها (ش) يعني أن الزوجة اذا طلبت من زوجها ان يكسوها حريراً فانه لا يلزمه ذلك وسواء كانت مصرية أو غير مصرية وهل هذا على اطلاقه أو خاص بأهل مدينة الرسول عليه السلام لاجل قناعتهم وهو الصواب عند جماعة من الشيوخ وأما سائر الامصار فعلى حسب أحوال المسلمين كالنفقة قال مالك لا يلزمه الحرير وان كان متسع الحال فأجره ابن القاسم على ظاهره في سائر البلاد وتأوله ابن القصار على ان ذلك خاص بالمدينة ولعل المؤلف لم يقابل ابن القاسم بابن القصار والاقال قولان ولما قدم أن الواجب القوت وما معه بين ما هو الذي يقتضي به هل الاعيان أو انما عنها عند المشاحة فيمن انه يفرض الاعيان بقوله (ص) فيفرض الماء والزيت والخطب والملح واللحم المرة بعد المرة (ش) يعني انه يلزم الزوج لزوجه الماء لشربها ووضوئها وغسلها واطاها وروءها ولو من جنبه من غير وطئه وشرائح الرسالة فيه كلام ويلزمه لها أيضاً الزيت لأكلاها وقيدها والادهان على العادة ويلزمه لها أيضاً الخطب للطبخ والخبز ويلزمه الخل والملح لانه مصلح ويلزمه اللحم لمن اعتاده المرة بعد المرة وبعبارة في حق القادر ثلاث مرات يوماً بعد يوم والمتوسط مرتان والمنحط الحال مرة (ص) وحصر وسرير احتيج له (ش) يعني انه يفرض للزوجة حصير من حلفاء أو بردى يكون تحت فرشها ويفرض لها سرير يمنع عنها العقارب والبراغيث وما أشبه ذلك والبردى ورق نبات يخرج في وسط الماء له غصعوص فيه بياض الغالب انه في بلاد الارز (ص) وأجرة قابلة (ش) المشهور ان أجرة القابلة وهي التي تولد النساء لازمة للزوج لان المرأة لا تستغنى عن ذلك

(٣٤ - خرشي رابع) كاحتمام أو غلط أي أوزنا قال بعض شيوخ شيوخنا ولا غرامة في الزامه الماء لغسلها من الزنا لان النفقة واجبة عليه زمن الاستبراء اه ولا يقضى عليه بدخولها الحمام الا من سقم أو نفاس قاله مالك ابن شعبان يريد تخرج اليه لا أجرة الحمام قاله ابن عرفة أي يلزمه أن يمكنها من الحمام لاجل سقم أو نفاس ولا يلزمه أجرة الحمام (قوله لا أكلاها ووقيدها) أي مما يؤثر كل ويوقد لا كزيت السلجم والخسوع الا أنه اذا جرت العادة بشئ يعمل به فزيت السلجم يستعمل ببلاد الصعيد بدل الشيرج (قوله والادهان) عطف على قوله أكلها بتشديد الدال (قوله لانه مصلح) أي الملح وأما الخل فهو ادم (قوله والمنحط الحال مرة) الاظهر ان الفقير يفرض عليه بقدر وسعه حيث كانت عادة أمثاله ولو في الشهر مرة مثلاً لان هذه الامور من جزئيات قوله بالعادة وآفاد بعض الاشياخ مانصه واللحم أي من ذوات الاربع لا الطير والسمك الا أن يكون ذلك معتاداً فيجري على العادة (قوله البردى) بفتح الباء وسكون الراء (قوله المشهور ان أجرة القابلة) ومقابله أن الاجرة عليها

(قوله ويجب للزوجة الخ) ظاهره ولو نزل الولد ميتا في الطلاق البائن (قوله تستضر بتر كها) أي تحتاج لها بأن يحصل لها شغل ولا يشترط الاضرار لاما لا تستضر بتر كها ولو اعتادته (قوله معتادين) لو حذفه كان أولى لان ذلك تمثيل لقوله تستضر بتر كها (قوله من دهن مثلا) أي أوزيت وقوله الخاص أي الذي هو دهن (فان قلت) ليس هو المعطوف عليه بل المعطوف عليه ككحل والجواب انه لما كان المعطوف بالواو في مقام المعطوف عليه فكانه معطوف عليه (وتنبيه) لو قال معتادات بعد قوله ومشط لاجل أن يرجع للمشط والخناء والكحل والدهن لكان أحسن (قوله لا بالضم وهو الآلة) على ما لنووي وهو خلاف قاعدة ان اسم الآلة مكسور غير ان صاحب القاموس قال المشط مثلثة وككفف وعنق وعتل ومنبر الآلة يمشط بها وجمعها أمشاط (قوله والمشايج لم يفرقوا) أي فسائر أنواع الآلة لا تلزمه (قوله فكانه لشدة ١٨٦) الاختصار أشار أي فكانه أشار لا شراط الاهلية فيهما بهذا الكلام الموجه

لاجل شدة الاختصار ومقاد ذلك انه يشترط في الزوج أن يكون أهلا للاختدام والزوجة أن تكون كذلك ففضيحه انه لو تزوج رجلا غني بفقيرة لا يلزمه ان يخدمها وقوله وأقرب منه الخ خاصة له أنه يقول لا حاجة بلعه من باب الكلام الموجه ليفيد أنه يشترط في كل أن يكون أهلا للاختدام بل المناسب ان يقال اشتراط الاهلية في أحدهما يثبت تلزم الاهلية في الآخر فلو جعلناه مضافا للفاعل فقط أفاده الآخر وكذلك لو جعلناه مضافا للفعول فقط أفاده ما أفاده اضافتها للفاعل أي فهو يفيد ما أفاده جعله من باب الموجه مع أقرينته للفهم وقوله فلا يكون أهلا الخ مناده لو كان الزوج من الأغنياء الذين لا يمتنون بزواجهم وزوجته فقيرة انه لا يجب عليه إخدمتها مع انه يجب عليه إخدمتها (أقول) بحمد الله يقال انه اذا جعل من باب التوجيه لا يفيد اشتراط اهلية الامرين

كالنفسه أي في ولد لاحق بالزوج ويجب للزوجة عند الولادة ما يصلح لها بما جرت به العادة ولو مطلقه بآئنا لافي ولد الأمة لان ولدها رقيق لسيد هابل ذلك على سيد هاولو كانت الأمة في عصمة الزوج (ص) وزينة تستضر بتر كها ككحل ودهن معتادين وخناء (ش) يعني انه يلزم الزوج لزوجه الزينة التي تستضر بتر كها كالكحل لعينها والدهن لشعرها والخناء لرأسها وبندنها الجارية بذلك العادة وليس عليه طيب ولا زعفران ولا خضاب ليد بها اذا لبس بها تركه أي ولو اعتيد كما يفيد كلام المواق (ص) ومشط (ش) الاولى قراءته بالفتح أي ما تمشط به من دهن مثلا ويكون من عطف العام على الخاص عكس فيهما فافا كهة ونخل ودرمان لا بالضم وهو الآلة ثلاثي الشكل بأنه يلزم عليه أن يكون مشى على التفرقة في الآلة بين المشط والمكحلة والمشايج لم يفرقوا بينهما انظر ابن غازي (ص) واخدم أهله (ش) ضمير أهله عائد على الاختدام لا على الزوج فكانه قال واخدم أهل الاختدام وهو كلام موجه يحتمل الاضافة للفاعل والمفعول فكانه لشدة الاختصار أشار لا شراط الاهلية فيهما في الزوج لسعته وفيها الشرفها وأقرب منه أن يكون لاحظ أن شرط الاهلية في أحدهما يتضمنها في الآخر فلا يكون أهلا للاختدامها الا اذا استعقته وبالعكس ويحصل اخدمها بنفسه أو بعملوكته أو يثق على خادمها أو يكرى لها خادما كما أشار إليه بقوله (ص) وان يكرى له ولو بأكثر من واحدة (ش) يعني أنه يلزم الزوج أن يخدم زوجته التي هي أهل الاختدام وان احتاجت الى أكثر من خادم على المشهور (ص) وقضي لها بخادمها ان أحبت الارية (ش) يعني لو قالت المرأة يخدمني خادمي ويكون عندي وينفق عليه زوجي وقال الزوج خادمي هو الذي يخدمك فالقول قولها ويلزمه أن ينفق على خادم الزوجة لان الخدمة لها وهذا قول مالك وابن القاسم وقيل ان شاس القضاء بخادمها اذا كانت مألوفة وظاهر كلام المؤلف الاطلاق ابن الموار قال مالك وكذلك ان أراد أن يكرى لها دارا ورغمت هي في السكنى في دارها بمنزل ما يكرى لها أو دون فلو كان في خدمة خادمها الهاربة فأنها لا تجب لذلك وخادم الزوج هو الذي يخدمها لكن لا بد أن تثبت الرية بالينة أو يعرف ذلك حيرانها (ص) والافعلها الخدمة الباطنة من عجن وكنس وقرش (ش) يعني أن المرأة ان لم تكن أهلا لان يخدمها زوجها بأن لم تكن من أشرف الناس بل كانت من لفيفهم أو كان زوجها فقيرا الحال ولو كانت أهلا للاختدام فانه

معان المراد في التوجيه واحد الآه غير معين فيتوقف الحال على التعيين المراد من الامرين فتدبر والتوجيه احتمال المعنيين على حدواء كقوله خاطلي عمرو قباء * ليت عينيه سواء

فتدبر (فائدة) اذا عجز عن الاختدام لم يطلق عليه لذلك على المشهور واذا تنازعا في كونها من تخدم فهل البينة عليه أو عليها قولان (قوله على المشهور) ومقابلها ما لابن القاسم في الموازية لا يلزمه أكثر من خادم (قوله ان أحبت الخ) قال عجم قال شيخنا ويكون اخدمها بانثي أو يذ كر لا يتأق منه الوطء اه قلت الصواب التعبير بلا يتأق منه الاستمتاع لطابق ما يأتي في العارية (قوله وهوذا قول مالك وابن القاسم) يشير الى أنه ليس متفقا عليه ولم أطلع على المقابل (قوله اذا كانت مألوفة) أي ألفتها نفسها واستأنست بها (قوله الباطنة) انظر فانه دخل في ذلك الاستقاء من الدار وخارجها فاذا كان كذلك فانه في كونها باطنة

(قوله من عجن وطبخ) أي له وله بالاضيقفه وكذا لا يلزمها كما أفاده بعض شيوخ شيوخنا الخدمة لا ولاده وعييده ووالديه (قوله من خارجها ان كانت عادة بلدها الخ) في شرح شب وعمله يريد من يتردداً وأما غارب منها اه (قوله وان لم تكن زوجته من ذوات الاقدار الخ) قال بهرام لعله يريد اذا كان قادراً على ذلك والا فلا (قوله ولا أن تحيط الخ) أفاده بعض انه يؤخذ منه أي من المصنف خلاف ما قاله شارحنا وان خياطة ثوبه وثوبها يلزمها ويجري على العرف ورأيت مانصه وأما غسل ثيابه وثيابها فقال بعض انه ينبغي ان يجري على العادة والنص في الابي ان ذلك من حسن العشرة ولا يلزمها وظاهره ولو كانت العادة جارية بذلك فهو كالخياطة اه والحاصل ان الذي يفهم من كلامهم ترجيح عدم لزوم الخياطة (قوله ومنه أجره الطبيب) أي ومن ثمن الدواء على شرب من التجوز (قوله يريد الخروج اليه لأجرته) أي وأما أجرته فلا تلزمه ولولا سقم أو نفاس لانه من (١٨٧) التسداوي ونقل عن بعضهم انه ان كان

خمس أو نفاس فعليه وان كان من جنابة منه فعليه وهذا التفصيل اذا قلنا بجواز دخوله والا فقد تقدم انه اذا دفع لزوجته أجره الحمام يفسق ولو فرض انه من جملة الذقة (قوله هذا هو المشهور الخ) ووجه المشهورية قوله ولو كان الزوج غنيا فالاولى تأخير عنه خلافا لابن نافع القائل بأنه يلزم الغني (قوله أن يتمتع مع زوجته) لا مفهوم له بل له التمتع سواء تمتع بها وحده أو معها والمراد بالشورة التي يجوز التمتع بها ويجوز له ليس ما يجوز لبسه أفاده بعض مانصه ولا يلزمه كسوته مادام عنده ثياب عرسها واضيف الزوج أن يتمتع بشورة الزوجة من بسط ووسائد ونحوها وليس لها أن تمتع من ذلك اه (قلت) وانظر هل يسلم ذلك أولا والظاهر لا وحرر

يلزمها الخدمة في بيتها بنفسها أو بغيرها من عجن وكس وفرش وطبخ واستقاء ماء من الدار أو من خارجها ان كانت عادة بلدها ابن رشد الا أن يكون الزوج من الاشراف الذين لا يمتنعون أزواجهم في الخدمة فعليه الا خدام وان لم تكن زوجته من ذوات الاقدار (ص) بخلاف النسيج والغزل (ش) يعني ان المرأة لا يلزمها أن تنسج لزوجها ولا أن تغزل ولا أن تحيط وما أشبه ذلك لان هذه الاشياء ليست من أنواع الخدمة وانما هي من أنواع التكسب وليس عليها أن تكسب له الا أن تنطوع بذلك وظاهره كغيره ولو كانت عادة نساء بلدها وهو الجاري على ما قاله أصحابنا في المفلس لا يلزمه التكسب ولما قدم الامور التي تلزم الزوج لزوجته من أجره القابلة والزينة التي تستضر بتركها وما أشبه ذلك أخذتكم على الامور التي لا تلزمه فقال (ص) لا مكحلة ودواء ونجاسة وثياب المخرج (ش) يعني ان الرجل لا يلزمه لزوجته المكحلة وهي الوعاء التي يجعل السجل فيها بخلاف السجل فيلزمه وكذلك لا يلزمه الدواء عند مرضها الا أعيان ولا أثمان ومنه أجره الطبيب وكذلك لا يلزمه لها أجره الحمام الذي يحجمها ماله ولا يقضي بدخول حمام الامن سقم أو نفاس ابن شعبان يريد الخروج اليه لأجرته وكذلك لا يلزمه لها ثياب المخرج وهي التي تزين بها عند ذهابها الى الزبارة والافراح وما أشبه ذلك وهذا هو المشهور ولو كان الزوج غنيا (ص) وله التمتع بشورتها (ش) الشورة بفتح الشين هي متاع البيت وبضمها هي الجمال والمعنى انه يجوز للرجل أن يتمتع مع زوجته بشورتها التي تجهزتها ودخلت عليه بها من غطاء ووطاء ولباس ونحوها وبعبارة وله التمتع بشورتها معناه ان لا يمنعها من بيعها وهبتها لانه يفوت عليه التمتع بها وهو حق له والمراد بشورتها التي دخلت بها من مقبوض صداقها التي تجهزتها وأما لو لم تقبض شيئا وانما تجهزتها من مال نفسها فليس له عليها الا الجرا اذا تبرعت برائد الثلث (ص) ولا يلزمه بدلها (ش) أي ولا يلزم الزوج بدل الشورة الاولى بل يلزمه ما لا غنى عنه لها (ص) وله منعها من أكل كالثوم (ش) يعني أنه يقضي للرجل بأن يمنع زوجته من أكل كل شيء راحته كريمة عليه يتأذى منها كالثوم والبصل والفجل وما أشبه ذلك مالم يأكل معها فليس له أن يمنعها من ذلك أي أو يكون فاقد الشم وليس لها حق منع من ذلك وله أن يمنعها أيضا من فعل ما يوهن جسدها من الصنائع وله منعها من الغزل مالم يقصد بذلك ضررها (ص) لا أبويها أو ولدها من غيره أن يدخلوا اليها (ش) يعني انه ليس للزوج أن يمنع أبوي زوجته أن يدخلوا اليها وليس له أن يمنع أولاده من غيره أن يدخلوا اليها بل يقضي عليه بدخول هؤلاء لتفقد حال أولادها ويتفقد الابوان حال ابنتهما وقد نذب الشرع الى المواصلة والعادة جارية بذلك ابن رشد ويلزم الرجل

(قلت) فلا يطلقها فهل يقضي لها بأخذ الذي جددته والظاهر لا (قوله ولباس) لعله ما أتى به من الفميص واللباس والدكة (قوله معناه ان لا يمنعها) أي مع فرض أنه يتمتع بها فالشارح يقول ليس المراد ظاهر العبارة من أن ماله الا التمتع فقط وليس له المنع من بيعها مع ان له المنع من بيعها (قوله بل يلزمه ما لا غنى عنه) أي من غطاء ووطاء وما يقيها ويحفظها من الحر والبرد (قوله كالثوم) بضم التاء (قوله الفجل) بضم الفاء (قوله وليس لها حق منع) والفرق أن الرجال قوامون على النساء (قوله مالم يقصد بذلك ضررها) راجع للغزل (قوله لا أبويها الخ) عطف على الضمير المحرور في منعها من غير إعادة الجار وهو جازع عند الاقل والظاهر ان المراد الابوين ذرية والولد حقيقة لا الاجداد والجدات وولد الولد من شرح عب (قوله وقد نذب الشرع) أي طلب الشرع

(قوله رجها من النساء) المراد به الأقارب كانوا محرما أي يحرم نكاحه أولا وقوله ذوى المحرم أي من يحرم نكاحه (أقول) الأئمة خير بأن كلام ابن رشد هذا أعظم من كلام المصنف لانه يشمل أبويها وأعمامها وأخوالها وأولاد أخيها وأولاد اختها فكيف هذا مع كلام المصنف المفيد للقصور على ما ذكره خصوصا وقد علمت ما في شرح عب قدبر وجوابه يعلم مما يأتي وهو انه في هذه المسائل وان لم يكن لا يقضى بالحنث بخلاف مسألة المصنف (قوله بمحصول ضد المحلوف عليه) فالمحلوف عليه عدم الدخول وضده الدخول (قوله كلفه أن لا تزور والديها) أي لا ولدها من غيره لقصور مرتبة عن مرتبة والديها (قوله ان كانت مأمونة) والشابة محمولة على الامانة حتى يثبت انها غير مأمونة (قوله للزيارة) أي في الجمعة مرة والفرض ان والديها في البلد لا ان يعدوا عن البلد فلا يقضى عليها به واذا دفعت له دراهم على الاذن في الخروج رجعت في الاول (١٨٨) دون الثاني ما لم تعلم بالحكم والحاصل ان المسائل أربع حلف على الدخول

في الوالدين والاولاد وعلى الخروج كذلك ويحنث في ثلاث والفرق بين الدخول والخروج أن الدخول أخف من الخروج اه بدر (قوله ولومع أمينة) أي لتطرق الفساد عند خروجها مع الامينة (قوله وأطلق) أي لفظا ونية (قوله فانه لا يحنث) أي لا يقضى عليه بخروجها حتى يحنث لانه لم يظهر منه في هذه الحالة ضرر (قوله القرينان) أشهب وابن نافع (قوله يظهر منه قصد الضرر) أي فلذلك يحنث وقوله بخلاف حال التعميم فلا يحنث ولا يقضى عليه بالخروج (قوله كالوالدين) انظر هل وان علوا أو الادنون والظاهر الادنون تطير ما تقدم والظاهر أن الاولاد مطلقا صغارا أو كبارا ان اتهمهما كالوالدين (قوله ومع أمينة ان اتهمهما تنبيهه) (قوله أجرة الامينة عليه) (قوله

أن بأذن لامرأته أن يدخل عليها ذوات رجها من النساء ولا يكون ذلك في الرجال الا في ذوى المحرم منها خاصة (ص) وحنث ان حلف (ش) يعني اذا حلف على منع أبويها فانه يحنث ويقضى عليه بدخولهما واعلم انه لا يحنث بمجرد الحلف ولا بطلب أبويها ولدها الدخول ولا بالحكم لهم بذلك وانما يكون الحنث بمحصول ضد المحلوف عليه (ص) كلفه أن لا تزور والديها ان كانت مأمونة ولو شابة (ش) التشبيه في التحنث والمعنى ان المرأه اذا كانت مأمونة حلف عليها زوجها أن لا تزور والديها فانه يحنث في عينته بأن يحكم لها القاضي بالخروج اليها للزيارة وألغيرها مما فيه مصلحة فيحنث في عينته حينئذ وسواء الشابة وغيرها ومقتضى كلام المؤلف ان غير المأمونة لا يقضى عليه بخروجها لزيارة أبويها ولومع أمينة ونحوه للشيخ كريم الدين (ص) لان حلف لا يخرج (ش) أي اذا حلف لا يخرج وأطلق فانه لا يحنث ولو في زيارة أبويها اذا طلبتها وهو مقتضى ما نقله ابن عرفة فقال سمع القرينان في الايمان بالطلاق ان حلف به أو بعنق أن لا يدعها تخرج أبدا أيقضى عليه في أبيها وأمه ويحنث قال لا اه وفي ابن حبيب ما وافقه وقد نقله المواق وأشار بعضهم للفرق بأنه حال التخصيص يظهر منه قصد الضرر بخلاف حال التعميم (ص) وقضى للصغار كل يوم وللكبار في الجمعة كالوالدين ومع أمينة ان اتهمهما (ش) يعني أن أولاد المرأه اذا كانوا صغارا فانه يقضى لهم بالدخول على أمهم في كل يوم مرة لتنفق أمهم حالهم وان كانوا كبارا فانه يقضى لهم بالدخول اليها في كل جمعة مرة واحدة وأما الاخوان فانه يقضى لهم بالدخول عليها في كل أسبوع مرة واحدة فان اتهمهما الزوج في افساد زوجته وأشبهه قوله بالقرائن فانهم ما يدخلان عليها في كل جمعة مرة مع أمينة من جهته لا تفارقهما لثلاثيها فافيهان حالها على زوجها وبعبارة ومع أمينة وحضور الزوج أيضا والمراد بحضوره أن لا يكون غائبا عن البلد والافليس لهما أن يأتي بأمانة لانها من جهته لا من جهتهما تنبيهه (قوله ومع أمينة ان اتهمهما أي بافسادها كما في النقل فاتهمهما بما اذمه لا يوجب منعهما لا مكان التحريم من في ذلك قال بعض وسكت المؤلف عن غير الابوين والاولاد من الأقارب وقد نص عبد الملك على أنه لا يمنع أخاها وعمها وأخاها وابن أخيها وابن اختها ولا يبلغ منعهم الدخول لها ونحو رجها لهم مبلغ الابوين في التحنث اذ لا حنث في غيرهما (ص) ولها الامتناع من أن يسكن مع أقاربها الا الوضيعة (ش) أي للزوجة أن تمتنع من السكنى مع أقارب زوجها الا أن تكون وضيعة القدر فلا كلام لها قال عبد الملك في المرأة تكون هي وأهل زوجها في دار واحدة فتقول ان أهلك يؤذونني فأخرجهم عني أو أخرجني عنهم رب امرأه لا يكون لها ذلك لكون صداقها قليلا وتكون وضيعة القدر ولعله أن يكون على ذلك تزوجها وفي المنزل

يعني ان اولاد المرأة الخ) أي من غير زوجها الموجود معها (قوله في كل أسبوع) هو

سعة

بمعنى كل جمعة فالغاية بحسب اللفظ والذي في النقل ان دخول الكبار كل جمعة مفيد بما اذا اتهمهم والافسكل يوم كذا في عب وصوابه الوالدين (قوله لانها من جهته) أي واذا كان غائبا فلا يأتي أن تكون من جهته هذا مفاده يقال له بل يتأتى بأن يوكل حين يتوجه أمينة فلهما الدخول معها أو أقامها القاضي كما أفاده شيخنا عبد الله وقد يقال عند السفر يخشى تغير الامينة (قوله في التحنث) أي أو في الايمان كل يوم أو جمعة (قوله ولها الامتناع) ولها الرجوع بعد الرضا فيما يظهر (قوله ولعله أن يكون على ذلك الخ) أي يعرجي أن يكون

دخوله على ذلك في البناء (قوله فان حلف على ذلك) أي حلف على أنها لا تسكن خارجا عن أقاليمه وقوله حل على الحق أي على الشرع وقوله أبره أي إذا كانت حقيرة أي أوسر بقة واشترط عليهم سكاها معهم ومحل ذلك ما لم يطلعوا على عوراتها أو بعضها والحقيرة قليلة الجبال أو قليلة المهر أو السوداء وقوله أو أحنه إذا كانت شريفة (قوله والظاهر الخ) وانظر لوتاجرت معهن ولم تندفع الأبيدهن عنها هل يقضى عليه حيث تعين طر يقا وهو الظاهر كما أنه يقضى عليه فيما يظهر إذا كن يطلعن على عوراتها (قوله وهذا) أن ما ذكر من التفصيل عند البناء من أنه إذا علم ليس له الاخراج والا فلا (قوله وقدرت) أي بعد العقد لأن الفرض وقع في صلب العقد لأنه يفسده وحينئذ فلا معارضة بين هذا وما تقدم من أن تقديرها في صلب العقد يفسده قاله البدر (قوله وقدرت بحاله) هذا في غير الملى كما في الجواهر (قوله من يوم) بيان لحاله أن أريد به الزمن ويحتمل أن يريد بالحال الطاقة من العسر واليسر وحينئذ فلا بد من تقدير مضاف إما قبل حال أي زمن حاله لا قبل تبينه بقوله من يوم وإما قبل يوم ويكون بيانا لحاله أي من يسر يوم وعسره وأما في شرح شب أن المراد وقدر قبضها والزمن الذي تدفع فيه بدليل قوله

(١٨٩)

فقد تقدم أنه بوسعها والبلد والسعر وقوله من يوم أي مثلا أي أو شهرين أو ثلاثة بحسب حاله (قوله كأرباب الصنائع) أي بعض أرباب الصنائع (قوله وتقبضها بمجملته) فتقبض نفقة اليوم من أوله والشر من أوله والسنة من أولها ومحل قوله وتقبضها بمجملته إذا كان الحال التجهيل فلا ينافي أنه قد يكون الحال التأخير وهو ما أشار به بقوله وظاهر الخ (قوله بدليل الخ) لا دليل لما سباني في قوله وضمنت بالقبض مطلقا (قوله وظاهر كلام المؤلف الخ) هذا يخالف قوله أي وتقبضها بمجملته إلا أن يقال وظاهر الخ أي بقطع

سعة فأما ذات القدر فلا بد له أن يعزها فان حلف على ذلك حل على الحق أبره أو أحنه ابن رشد وليس هو عندي بخلاف المذهب مالك قلت انظر هل لها الامتناع من أن تسكن مع خدمه وجواربه والظاهر ليس لها ذلك لأن له وطء أمته وربما احتاج إلى خدمة أرقائه (ص) كولد صغير لأحدهما إن كان له حاضن (ش) التشبيه في الامتناع لكل من الزوجين والمعنى أن أحدهما الزوجين إذا كان له ولد صغير وأراد الآخر أن يخرج منه عنه من المنزل فإن له ذلك بشرط أن يكون للولد من يحضنه ويكفله فإن لم يكن له من يحضنه فإنه يجبر على إقامته عنده (ص) إلا أن يبنى وهو معه (ش) يعني أن أحد الزوجين إذا بنى بصاحبه ومعه ولد يعلم به صاحبه ثم بعد ذلك أراد أن يخرج منه عنه ليس له ذلك وإن لم يكن عنده علم به فله الامتناع وهذا إذا كان للولد حاضن والا فلا امتناع لمن ليس معه الولد عن السكنى مع الولد سواء حصل البناء مع العلم به أم لا (ص) وقدرت بحاله من يوم أو جمعة أو شهرا أو سنة (ش) يعني أن نفقة الزوجة تكون على الزوج على قدر حاله من يوم لكون رزقه مياومة كأرباب الصنائع أو جمعة كأرباب الصنائع بقري مصر أو شهر كأرباب المدارس وبعض الجند أو سنة كأرباب الرزق وقوله من يوم أو جمعة الخ أي وتقبضها بمجملته بدليل قوله الآتي وضمنت بالقبض مطلقا وظاهر كلام المؤلف أن النفقة إذا كانت تتأخر تنتظر حتى تقبضها ولا يكون عدم قدرته إلا أن عسر بالنفقة (ص) والكسوة بالشتاء والصيف (ش) يعني أن كسوة الزوجة والغطاء والوطاء بقدر ذلك لها مرتين في السنة مرة في الشتاء ومرة في الصيف لاختلاف مناسبات الزمن من فرو ولبد وسري وغيرها حكاه اللخمي وتكون بالاشهر والايام والمراد بالشتاء فصله وما والا وكذا يقال في الصيف (ص) وضمنت بالقبض مطلقا (ش) المشهور من المذهب أن الزوجة ضامنة لكل ما قبضته من نفقة وكسوة وغيرها ما لحق نفسها من أجرة رضاع وغيره ماضية أو مستقبلية قامت على ضياعها بينة أم لا صدقها على ذلك أم لا تلقت بسببها أم لا لأنها قبضته لحق نفسها وأما ما قبضته لحق غيرها فأشار إليه بقوله (ص) كنفقة الولد إلا لينة على الصبياع (ش) يعني أن الحاضنة إذا قبضت نفقة المحضون فأنما تضمنها ضمان الرهان والعواري

النظر عن دليله (قوله والكسوة بالشتاء والصيف) وكل يكسئ ما يناسبه إن لم تناسب كسوة كل عادة ثم المعنى كل شتاء وكل صيف إن خلقت كل في العام الثاني فإن لم تخلق بأن كانت تقبضها البرد أو قريبا منه أو تقبضها الحر أو قريبا منه أكتفى بها إلى أن تخلق ومثلها الغطاء والوطاء شتاء وصيفا وما يخلق من الكسوتين ينبغي أن يجري على العرف من كونه الزوج أو للزوجة فإن لم يكن عرف فلزوج والكسوة قبض ووقاية وقناع وانظر لو أجمعت نفسها وانظر أيضا لوقيت كسوة الشتاء إلى قابل وتقدم أن كسوة الصداق لا تلزمه كسوة مع بقائها قاله البدر (قوله وتكون بالاشهر) أي بجنس الاشهر فيصدق بالشهر وقوله والايام كما إذا كانت تكسئ كل عشرين يوما لكثرة خدمتها وضعف ما تكسئ به (قوله وما والا) وهو فصل الربيع وقوله وكذا يقال في الصيف والذي والا فصل الخريف (قوله المشهور من المذهب) قال بهرام وحصل بعض الاشياخ فيما تلف مما قبضته من كسوة ونفقة لها ولولدها ثلاثة أقوال يفرق في الثالث بين ما قبضته لنفسها اقتضمتها وبين ما قبضته لولدها فلا تضمنه وقبل أنها تصدق في تلف ما قبضته لولدها وتحلف (قوله ضمان الرهان والعواري) لا يخفى أن ضمان الرهان والعواري واحد وهو أن المستعير لا ضمان عليه فيما لا يغاب عليه أو يغاب عليه وقام بينة على تلفه

(قوله لانهم تقبضها الحق نفسها) أى حتى تضمنها وقوله ولا هي متمحضة الخ أى وأما لو كانت متمحضة للأمانة فلا تضمنها مطلقا ثم انه فوفش قوله لانهم تقبضها بأن منفعة الرهن والعارية لتقبضها وفي الحضانة لغيرها وهو المحضون ولا سيما على ان حق الحضانة للمحضون الا أن هذا لا يرد المنقول كما أفاده بعض شيوخي (قوله وهل يرجع الولد عليها) أى حيث تضمنها وقوله أو على الأب أى والأب يرجع عليها (قوله وهو المتعين) واعتمد محشى تن كلام تن ولم يظهر لي وجهه فتأمل (قوله تضمنه مطلقا) أى سواء قامت بينة على الضياع من غير سببها أو لم تقم (قوله وما في تن معترض) قال تن وظاهر كلام المصنف هنا وفي توضيحه والشارح وابن عرفة سواء قبضت ذلك أى نفقة الولد بماض أو مستقبلا وتخصيص البساطى ذلك بالمستقبل أى وأما الماضية فتضمنها ولو لمع بينة على الضياع يحتاج لنقل أو أنه رأى ذلك هو الغالب (١٩٠) اه والحاصل أن حمل البساطى هو المتعين ومائسبه لظاهر التوضيح والشارح

ليس كذلك (قوله ويجوز اعطاء الثمن) أى مع رضا المرأة لانها تخاف اختلاف السعر ويقبل قول الزوج في الاتفاق وقوله ويجوز اعطاء الثمن أى ويريدها بعد ذلك ان غلا سعر الاعيان ويرجع عليها ان نقص سعرها (قوله بالغيبة عليه) كذا في نسخة الشارح بغين معجمة وباء مثناة من تحت وباء موحدة من تحت وكذا في غير شارحنا أى ان المشتري باعه وهو غائب عنه بخلاف ما في عب (أقول) لا يخفى انها موجودة في غير الطعام وفي شرح عب بالعينة وهي التحيل على دفع قليل في كثير (أقول) وهي موجودة في غير الطعام أيضا وانظر ما وجه كون العينة مقتضية للنكاح ولعل وجه ذلك لما فيه من الغرر وقوله

لانهم تقبضها الحق نفسها ولا هي متمحضة للأمانة لانها قبضتها بحق فان قامت بينة على الضياع من غير سببها فلا ضمان عليها والا تضمنتها وهل يرجع الولد عليها أو على الأب وهو الذى ينبغي وكلام المؤلف فيما قبضته من نفقة الولد لمدة مستقبلة كما حمله عليه البساطى وهو المتعين كما نبه عليه السودانى وهو يفيد أن ما قبضته من نفقة الولد عن الماضى تضمنه مطلقا كنفقتها لانه كدين لها قبضته ومثل ما للبساطى للتوضيح والشرح الكبير وما في تن معترض وقد أشار تن الى أن ما تقبضه من أجرة الرضاع كنفقتها تضمنه مطلقا وهو صحيح مطابق للنقل وكذا تضمن نفقة الولد مطلقا اذا شرط عليها ضمانها وقد استفيد من كلام تن ان المراد بالنفقة في قول المؤلف كنفقة الولد في غير مدة الرضاع وهو ظاهر لان نفقة الرضاع أجرة لها حقيقة وليست بنفقة الولد فلذا تضمنها مطلقا (ص) ويجوز اعطاء الثمن عما لزمه (ش) أى يجوز للزوج أن يعطى الزوجة عن جميع مال لزمه من نفقة وكسوة ثمنها وظاهر هذا ان الذى يقضى به على الزوج فى الاصل هو ما فرض لها من الاعيان لا ثمنه وأن للزوج أن يعطى الثمن عن ذلك قال تن وهو ظاهر المذهب وظاهره ولو كان الذى لزمه لها طعاما يمنع بيعه قبل قبضه وهو كذلك على أحد القولين بناء على أن تحريم بيع الطعام قبل قبضه معلل بالغيبة عليه وهي مفقودة بين الزوجين أو غير معلل فيمتنع وهو القول الآخر اه والثانى هو الموافق لما يأتى للمؤلف آخر باب الخيار وقول تن ان ظاهر المذهب ان الاكراه الزوج هو الاعيان خلاف ما ذكره المواق ان ظاهر المذهب انما هو الايمان ونسبه الشارح لظاهر ما فى السكاح الثانى من المدونة ثم ان ما استفاد من كلام المؤلف هنا وان كان خلاف المذهب وخلاف ظاهر المدونة موافق لقوله أولا فيفرض الماء الخ ولا يخالف قوله بعد والمقاصة بدنيه لانه محمول على ما اذا كان ما فرضه لها من الاعيان من جنس الدين أو فرض عينا (ص) والمقاصة بدنيه الضرر (ش) أى بأن يكون فرض لها ثمن أو تكون النفقة من جنس الدين وحينئذ فلا يقال ان كلام المؤلف هذا يقتضى أن الواجب على الزوج ابتداء عن الاعيان وهو خلاف مقتضى قوله أولا ويجوز اعطاء الثمن عما لزمه ومحل اجابة الزوج اذا دعا للمقاصة وجبرها عليها ما لم يحصل بسببها ضرر للزوجة بأن كانت فقيرة الحال فانه اذا قاصها بدنيه وأسقط نفقتها فى ذلك حصل لها الضرر وضاع حالها فلا يجاب له وما يفيد ظاهر سياق المؤلف من جواز المقاصة لعطفه على الجائز صحيح ولكنه مقيده بما اذا لم يحصل طلبها من أحد هما بدليل ما يأتى

وهي مفقودة أى لان الذى بيد الزوج تحت حوزة وحوز زوجته أى الشأن ذلك (قوله خلاف ما ذكره المواق) ليس فى المواق ما يفيد ما قاله من ان المفروض الثمن على ظاهر المذهب كما يعلم بالاطلاع عليه بل يفيد أن المفروض أولا الاعيان فتدبر (قوله وان كان خلاف المذهب) أى ظاهر المذهب من أن المفروض الثمن (قوله ولا يخالف الخ) كان توهم الخالفه من أن الظاهر من المقاصة انها فى العين فقط (قوله أو فرض عينا) أى وارتكبوا خلاف الاصل وفرض عينا (قوله أى بأن يكون فرض لها ثمن) أى وارتكبوا خلاف الاصل وفرض ثمن (تنبيه) قال البدر اطلاق المقاصة على النفقة فى المستقبل مجاز لانها فيما ترتب من الدين الا أن يقال لما فرضت عليه وقررت صادف بهذا الاعتبار دينا لازما اه كلام البدر (قوله بأن كانت فقيرة الحال) أى دون الغنية (قوله بدليل الخ) أى وأما لو طابت لفضي بها وتكون واجبة لا جائزة فقط ويمكن الجواب بأنه أراد بالجواز الاذن ثم ان قوله ولكنه يفيد الخ لا يخفى أن

هذا ينافي مضمون قوله ومحل اجابة الخ فتدبر (قوله وسقطت بالا كل معه) أي مدة كلها معه فلوقامت وطلبت الفرض به ذلك فلها ذلك (قوله ولها الامتناع) وينبغي ما لم تلزم الا كل معه فليس لها الامتناع كد البعض الشيوخ والظاهر خلافه والظاهر ان اذا طلبت ديارهم وادعى انها كانت معه انه يصدق الزوج (وتنبه) قوله ولها الامتناع أي وان كانت تؤمر بالا كل معه من غير قضاءنا في ذلك من التودد وحسن العشرة قاله البرزلي ونظير ذلك أنه يستحب أن ينام معها في فراش واحد لئلا يفترق بينهما من زيانا التودد ما لم تكن كبيرة بضرة ذلك معها فلا ولا يخفى ان قوله ولها الامتناع أي ابتداء وانتهاء (قوله وأما الكسوة اذا كانت شجيرة) لفرق بينهما وبين النفقة أن النفقة هالك بخلاف الكسوة (قوله المشهور الخ) ومقابلته لا تسقط مع امتناعها من الوطء واختاره الباجي وجماعة (قوله لغير عذر) ومثل العذر اذا كان بسيراث سقوط نفقتها بما ذكر في منعها (قوله كخروجها بلا اذن الخ) أي انها خرجت بغير اذنه لكون ظالم أخرجها مثلا حتى يناسب المقام من أنها منعت الوطء أي والخروج بلا اذن منع من الوطء والاحسن انه تنطبق لا تغفل فالمرض الذي لا يطلع عليه الرجال كمرض البطن والذي يطلع عليه الرجال (١٩١) كمرض الوجه (قوله والامتناع)

أي جميع أنواع الامتناع كما أفاده الشراح واعلم أنها اذا مكنته من الوطء ومنعته من غيره لا تكون ناشئة (قوله على ما يظهر) الظاهر أن الاستظهار يتعلق بالعدل والمرأتين أو أحدهما مع عين (قوله وهو لا يثبت) أي موجب التعزير (قوله فالجواب ان المترتب عليه) فيه ان هذا تعزير الآن يقال ذلك اذا كان واقعا من الخاكم (قوله ولم يقدر على عودها) أي ولم يقدر على منعها ابتداء فان قدر عليه ولم يمنعها لم تسقط لانه كخروجها بانه وبقي من الشروط أيضا أن تكون ظالمة لان خرجت لظلم

في باب المقاصة (ص) وسقطت بالا كل معه ولها الامتناع (ش) يعني أن المرأة اذا كانت مع زوجها فان نفقتها المقررة أو المطالبة بها ان لم تكن مقررة تسقط عنه بمعنى أنه لا شيء لها عليه بعد ذلك ولها أن تمتنع من الاكل معه وتقول له ادفع الى نفقتي أنا أنفق على نفسي وتجب الى ذلك ويفرض لها ما من من الاعيان أو الثمن والكسوة كالنفقة فاذا كساهامه فليس لها غير ذلك وهذا ظاهر في النفقة ولو حججوا عليها لان السفية لا يحجر عليه في نفقته وأما الكسوة ان كانت محجورة فلا تسقط كسوتها المقررة وكسوتها المعتادة لها بكسوتها معه (ص) أو منعت الوطء (ش) المشهور ان الزوجة اذا منعت زوجها من الوطء لغير عذر فان نفقتها تسقط عنه لان منعها نشوز والنفقة تسقط بالنشوز واذا ادعت انها انما منعت لغير عذر كمرض فلا بد من اثباته حيث خالفها الزوج بشهادة امرأتين كما قاله ابن فرحون في شرح ابن الحاجب ولعل ما ذكره ابن فرحون من الثبوت بامرأتين فيما لا يطلع عليه الرجال والا فلا يثبت إلا بشاهدين كخروجها بلا اذن ولا يقبل قول الزوج هي تمنعني من وطئها حيث قالت لم أمنعه وانما المانع منه لانه يثبتهم على اسقاط حقها من النفقة كما قاله الناصر اللقائي (ص) أو الاستمتاع (ش) أي وكذلك تسقط النفقة بمنعها الاستمتاع كن لا توطأ كالزنا ونحوها وحينئذ فهو من عطف المغاير والمنع من الوطء والاستمتاع يعلم من جهته بأن تقر بذلك بحضرة عدلين أو عدل وامرأتين أو أحدهما مع عين على ما يظهر فان قلت كيف يثبت بعدل وامرأتين مع أن المنع المذكور يترتب عليه التعزير وهو لا يثبت بذلك فالجواب أن المترتب عليه ما من من كونه يعطها ثم يجرها ثم يضربها ان أفاد (ص) أو خرجت بلا اذن ولم يقدر عليها (ش) يعني ان المرأة اذا خرجت من محل طاعة زوجها بغير اذنه ولم يقدر على عودها الى محل طاعته لا بنفسه ولا بالخالكم فان ذلك يكون أشد النشوز فتسقط به نفقتها وتسحق حينئذ التعزير على ذلك أبو عمران وأستحسن في هذا الزمان أن يقال لها إما أن ترجعي الى بيتك أو تحاكمي زوجك وتنصفيه والا فلا نفقة لك لتعذرا الاحكام والانصاف في هذا الزمان ويؤدبها هو أو الخاكم على ذلك قال وكذلك الهاربة الى موضع معلوم مثل الناشز وأما الى موضع

ركبها فلها النفقة ولو عجز عن ردها وأن يكون زوجها حاضرا وأما لو كان مسافرا وخرجت فلها النفقة ولا تسقط وأن تكون في عصمته فلا تسقط نفقة المطلقة طلاقا رجعيا اذا خرجت بلا اذن ولو عجز عن ردها على العبارة الثانية في كلام الشارح وأن لا تكون حاملا وأما لو كانت حاملا فلها النفقة ولو عجز عن ردها (قوله أبو عمران الخ) ملخصه أنه لا داعي الى ذهاب زوجها الى حاكم بل يقال لها إما أن ترجعي الى بيتك أو تعاطي الشرع مع زوجك ولذلك قال شب وأما في زمن تعذره الاحكام والانصاف فانها تسقط نفقتها حيث طلبها للعود ولم ترض اه والحاصل انه اذا لم يكن حاكم أو كان غيره منصف فان نفقتها لا تسقط بمجرد الخروج بل يقال لها إما أن ترجعي أو تعاطي مع زوجك الحكم الشرعي أو تسقط نفقتها فان رجعت لم تسقط والاستسقط (قوله ويؤدبها هو أو الخاكم) أي اذا ظهر منها موجب التأديب وهذا امر نبط بكلام المصنف لا بكلام أبي عمران فعلى كلام أبي عمران لا تؤدب (قوله وكذلك الهاربة) أي فتسقط نفقتها وكسوتها عند العجز عن ردها وعبارة شب أي فيجزي فيعجز عن ردها بالخالكم اذا كان منصفاً (قوله مثل الناشز) أراد بالناشز من خرجت من بيت زوجها ولم يقدر على ردها ابتداء كما يستفاد من كلام الخطاب لكن ذكر الجزولي في شرح قول الرسالة ولا نفقة للزوجة حتى

يدخل بها قال أبو محمد لا نفقة للناسر وهو المشهور وقيل لها النفقة وهذا في بلد لا حكم فيه وأما بالمدية الحكم فينفق لانه حين لم يرفعها فقد رضى قال والنسور أن تخرج الى أوليا ثم بغير اذنه أو تمنعه من الوطء اه (قوله ولا سكنى الخ) كلام مستأنف وللمطالبة متعلق بسكنى فإطالة باللام كما في نسخته نفقة الله به فلا مفهوم لمطالبة بل كذلك التي في العصمة يسقط حقها في السكنى لخروجها بلا اذن ولو قدر على ردها والفرق بينهما وبين النفقة شدة الضرر بتركها دون السكنى (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة تخالف الاولى لانه في العبارة الاولى أفاد ان المطلقة طلاقا رجعيا مثل التي في العصمة في أن النفقة تسقط اذا عجز عن ردها ولم يقدر على منعها ابتداء وأما العبارة الثانية فتفيد انها لا تعطى حكمها بل المطلقة طلاقا رجعيا لها النفقة مطلقا (قوله لم تسقط الخ) أى ولو عجز عن ردها بعد ذلك (قوله وحيث ذكر أصحابنا نفقة الحمل) فعناء نفقة أم (١٩٣) الحمل في زمن الحمل وبعد الوضع يقال لها نفقة الرضاع والمراد أجره الرضاع

لان الرضيع لا يأكل كل كما أن الحمل لا يأكل كل (قوله فأنما يريدون به حمل البائن) أى أو ما في حكمها ممن التي نشرت كالتى منعت زوجها من الوطء أو خرجت بغير اذنه (قوله ولها نفقة الحمل) الحاصل ان الحامل لها النفقة بائنة أو ناشزة وينبغي نفقة زوجها في البائن بحاله كما في الزوجة وليس عليه اخذها بائنا حاملا وان كانت أهلا ولا نفقة للحمل البائن الا بشرط ثلاثة أن يكون لاحقا وأن يكون سرا وأن يكون الاب سرا (قوله فأقاربه أن جعل البائن تجب نفقته) أى نفقة أمه مدة حملها به وبعد انفصاله تسحق أجره الرضاع (قوله والكسوة الخ) المراد كسوة أم الحمل

مجهول فلا نفقة لها ولا سكنى كطلقة خرجت من منزلها ولو قدر على ردها بخلاف النفقة فلا بد من العجز أو عدم العلم بكانها والفرق أن السكنى متعينة في مسكن الطلاق لا في ذمته فليس لها أن توجب في ذمته ما لم يكن عليه واجبا وبعبارة ولم يقدر عليها أى على ردها ولا على منعها ابتداء وأما الرجعية فلا تسقط نفقتها مطلقا ابتداء ولم يمنعها لم تسقط لانها خرجت باذنه وهذا في التي في العصمة وأما الرجعية فلا تسقط نفقتها مطلقا لانه ليس له منعها أو قوله (ان لم تحمل) شرط في مسئلة منع الوطء وما بعدها لقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن قال المؤلف وحيث ذكر أصحابنا نفقة الحمل فأنما يريدون به حمل البائن لامن في العصمة ولا الرجعية ولا المتوفى عنها فلا نفقة للحملن أما الاوليان فلا ندراج نفقة حملهما في النفقة عليهما وأما الاخيرة فحملها وارث وحيث وجبت النفقة وجبت الكسوة (ص) أو بانت (ش) أى ان المطلقة بائنا ثلاث أو بخلع أو بفسخ أو بايقاع حاكم ونحوه لا نفقة لها ان لم تحمل لقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فشرط في نفقة المطلقة أن تكون حاملا فتنفى النفقة لانتفاء شرطها وهو مذهبنا ومذهب الشافعي وأوجب أبو حنيفة لها النفقة في العدة كالسكنى لانها محبوسة بسببه فيها وهذا ان لم تحمل فان حملت فلها النفقة كما أشار له بقوله (ولها نفقة الحمل) فأقاربه ان حمل البائن تجب نفقته (ص) والكسوة في أوله وفي الاشهر قيمة منابها (ش) أى والبائن مع النفقة الكسوة يتمها اذا بانت في أول الحمل لانها تجب حيث وجبت النفقة وان بانت بعد مضى أشهر من تحملها فلها قيمة مناب تلك الاشهر الباقية فيقوم ما يصير تلك الاشهر الماضية من الكسوة لكسيت في أول الحمل فيسقط وتعطى ما ينوب الاشهر الباقية القيمة دراهم وبعبارة قوله والكسوة في أوله هذا اذا أبانها في أوله وقوله وفي الاشهر الخ هذا اذا أبانها في أثناءه وقوله في أوله راجع للكسوة لان نفقة الحمل أيضا خلافت اذا لا فائدة فيه لانه ان كان الحمل بدعواها فلا نفقة كما يأتي في قوله ولا نفقة بدعواها وان كان بظهوره وسركه فسيأتي في قوله بل بظهوره وسركه فتجب من أوله ولما نبه على ابتداء وجوب النفقة والكسوة والمسكن شرع في الكلام على عوارض تعرض بعد الوجوب وأن من تلك العوارض ما يقطع ومنها ما لا يقطع وبدأ بالكلام على المسكن بقوله (ص) واستمر ان مات (ش) الصواب نسخة استمر بافراد الضمير العائد على المسكن أى استمر المسكن للبائن لان قضاء العدة كانت حاملا أم لا ان مات زوجها كان المسكن له أم لا نقد كراهه

أم لا

ونفقة أم الحمل كما تبين في شرح شب قال بعض الاشياخ وظاهره أنها تنكس

بالعادة ولو كانت تبقى بعد أم الحمل اه (قوله في أوله) متعلق بقدر أى اذا طلقتها في أوله (قوله وفي الاشهر) عطف على قوله في أوله وهو على حذف مضاف أى في بقية الاشهر أى وفي أثناءها وقوله قيمة مناب اعطف على نفقة الحمل فتدبر (قوله خلافت) ذكر في صغيره ما يرد هذا فقال هذا فيما اذا صدقها الزوج وما يأتي فيما اذا لم يصدقها اه أى في قوله الآتى ولا نفقة بدعواها (وأقول) ما قيل من البحث في النفقة يجري في الكسوة فأى فرق حتى يحمل ما هنا على خصوص الكسوة والاحسن أن يقال انما رجع قوله في أوله الخ للكسوة لكون هذا التفصيل انما وفيها (قوله على ابتداء وجوب النفقة) أى بقوله تجب لمكنة الخ كانه قال ابتداءها من التمكين (قوله عوارض) أى كالموت والطلاق (قوله ومنها ما لا يقطع) أى كالموت بالنسبة للمسكن فانه لا يقطع وبالنسبة للنفقة والكسوة يقطع

(قوله لكن الذي اقتصر عليه ابن الشقاق الخ) الذي عليه المحققون ما قاله ابن الشقاق وابن دحون فالعصمة لا نفقة لها من يوم موت الجنين وان كانت لا تحمل إلا بخروجه ثم ان هذا الكلام ظاهر في استمرار السكنى وفي شرح ش ما يخالفه ونصه أي استمراره إلى نزول الحمل أي وهو يربح نزوله فلو آمن من نزوله كما اذا مات في بطنها انقطع لان بطنها صار قبرا وسكنه لكن لا نفقة في العدة إلا بنزوله اه (قوله لان مات الخ) أي فلا يستمر المسكن لان السكنى انما كانت حقها للعينة وجوب عدتها في منزلها فلا حق للوارث فيها حتى تورث (قوله ليتناول موته الخ) الصورت (قوله الا أن الحكم الخ) خبر أن قوله عام وكأنه قال الا أن الحكم في ردها بالتفصيل عام وقوله والتفصيل مبتدأ وقوله في الكسوة خبر (قوله والتفصيل في الكسوة) أي ان (١٩٣) كان الموت بعد أشهر لا ردها والا

ردت كما يأتي (قوله لكن في الاولى) أي التي هي سعة الموت وقوله وفي هذه أي التي هي قسوة لانفشاء الحمل (قوله فروع كثيرة) هي المشار لها بقوله ليتناول موته وموت الخ (قوله ولو بعد أشهر) من قبضها أي فاذا انفش بعد أشهر من قبضها فتردها (قوله وهذا هو الراجح) خلافا لابن وهبان لا ترد ما نفقته قبل ظهوره (قوله لا الكسوة بعد أشهر) فرق أبو الحسن بين الكسوة والنفقة بأنها تدفع شيئا بشيئا تبعيضا والكسوة لا تتبع بعضا لباقي تدفع مرة واحدة فكان قبض أو ائتمار قبض لها (قوله بعد أشهر) أي من قبضها ثلاثا فافوقها (قوله ثم مات أحدهما) أي الزوج أو الزوجة (قوله ولا تورث عن الولد الخ) هذا ما عليه بعض الشراح وذكر عب قبله ما يخالفه فقال فيرجع بكسوته أي بقدر ميراثه منها وباقيها لأمه حاضنته فالمراد رجوعا خاصا وهو قدر ارثه منها لا جميعها بين ذلك وقوله في باب الهبة كتحلية ولده كما أفاده كريم الدين وهو مخالف لكلام أهل المذهب قال محشي تن وفي

أم لا والابنة من رأس المال وان كان سياق كلامه في البائن الحامل بخلاف التي في العصمة فلا يستمر لها المسكن الا ان كان له أو نقد كراهه والرجعية كالزوجة وأما النفقة والكسوة فيسقطان بالموت لا بضمير التثنية العائد على المسكن مع النفقة لما علمت أنه لا نفقة على الميت ويمكن تصحيحها بجعل الضمير في مات الولد أي واستمر المسكن والنفقة ان مات الولد في بطنها كما ذكره في الشامل لكن الذي اقتصر عليه ابن الشقاق وابن سلون ان النفقة تسقط بموت الولد في بطنها (ص) لان ماتت (ش) أي لان ماتت المطلقة فلا شيء لورثتها في كراهه المسكن بائنا أو رجعيًا وقوله (وردت النفقة) بالبناء للمفعول ليتناول موته وموتها والباين الحامل ومن في العصمة والرجعية وان كان كلامه لم يزل في البائن الحامل الا أن الحكم في ردها النفقة بالتفصيل والتفصيل في الكسوة عام كما في المدونة وغيرها وقوله (كانفشاء الحمل) تشبهه في قوله وردت النفقة لكن في الاولى ترد النفقة من يوم موت الزوج وفي هذه ترد من أول الحمل لانفشاءه ونسخة الكاف خير من نسخة لانفشاء الحمل باللام لان ذكره العلل الغير القرية غير معهود مع انه يفوته عليها فروع كثيرة أي فتدنفقته جميعها وكذلك كسوته ولو بعد أشهر وسواء أنفق عليه بعد ظهوره أم لا وهذا هو الراجح وسواء أخذته بحكم أم لا وان ادعت امرأة ان ما في بطنها ولدته وقال الزوج انه ربيع وانفش مثالا فقولها بلا عيبين (ص) لا الكسوة بعد أشهر (ش) يعني ان الزوج لو دفع لزوجته كسوتها المدة مستقبلة وهي في العصمة أو الحمل بعد الطلاق ثم مات أحدهما ما بعد ذلك فان كان موت أحدهما بعد أشهر فانه لا يرد من الكسوة شيء وان كان موت أحدهما بعد شهر أو شهرين فتدوم مثل الموت الطلاق البائن في ذلك (ص) بخلاف موت الولد فيرجع بكسوته وان خلقة (ش) يعني ان الولد اذا مات بعد قبض حاضنته كسوته لمدة مستقبله فيرجع والده بكسوته وان كانت خلقة ولا تورث عن الولد لانه انما دفع عما بطن لزومه له فاذا هو ساقط وكما ترجع للاب الكسوة ترجع له النفقة والمسكن ان لم يكن لأمه سكنى وخلقة بفتح اللام ولومات الاب فلا شيء للولد في كسوة المدة المستقبلية لانها لا تلزم الاب وترد للورثة (ص) وان كانت مرضعة فلها نفقة الرضاع أيضا (ش) تقدم ان الحامل البائن يجب لها النفقة والكسوة والمسكن فلو كانت مع ذلك ترضع فانه يفرض لها نفقة الرضاع أيضا أي أجرته مضافة لنفقة الحمل لان الرضاع سبب آخر والبائن لا يرضع عليها بقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن فالضمير في كانت للبائن الحامل وحق هذا أن يقدمه عند قوله سابقا ولها نفقة الحمل (ص) ولا نفقة بدعواها بل بظهور الحمل

(٣٥ - خشي رابع) معين الحكم واذا مات الولد قبل المدة رجع الاب أو الوصي عما بقي من النفقة والكسوة وان كانت خلقة ومشله في وثائق أبي القاسم الجزري فإني عجب عن بعض شيوخه يرجع في الكسوة بقدر ميراثه منها لان الولد ملكها بخلاف النفقة لا يستحقها الا يوما فيوما وأقره خطأ صراح لمخالفته لكلام أهل المذهب اه وقوله وان كانت خلقة قال عب وينبغي ارث الكسوة عن الولد أيضا ان مات والام في العصمة ان كساه هو لاهي اه (أقول) وعلى ما تقدم فلا يرث بل ترد للاب (قوله فلا شيء للولد في الكسوة) أي زيادة على ما خصه من الارث (قوله أي أجرته) جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف تأخذ نفقتين وهو يتفق عليها نفقة الحمل فكيف يدفع لها نفقة الرضاع أيضا فأجاب بأن المراد بنفقة الرضاع أجره الرضاع وتكون أجره الرضاع نقدا لا طعاما ويشترط

أن لا يضر رضاعها به وهي حامل والا كانت أجرتها ان ترضعه لانه لاحق للام في رضاعه حيثئذ (قوله فتجب من أوله) أي من حين الطلاق واندرج ما قبل الطلاق في نفقة الزوجة (قوله وظهوره) أي وظهوره المعبر هو الحاصل بحركته لا بكبر البطن أو الرحم (قوله بمعنى مع) أي ان الظهور مع صاحب الحركته أي من مصاحبة الشيء للحاصل به (قوله عن عدم تكرار) الاولى أن يقول عن تكرار فتدبر (قوله واضح فان الخ) هذا يقتضي ان قوله فان معنى الاولى الخ غير جواب الشارح مع انه جوابه (قوله وبالجملة فبين المسئلتين نوع تكرار) انما قال نوع تكرار لما علمت من الجواب الذي قاله من حيث اختلاف الغرض ولكن الظاهر أنه حيث أجاب بما تقدم أن يقال لا تكرار بهذا الاعتبار (قوله أو الاول بيان للوجوب) أي بيان لكون الحامل يجب لها النفقة وقوله وهذا بيان للبدا أي وهو أنهم اندفعه بعد الظهور (قوله أو الاول في (١٩٤) الكسوة الخ) في هذا نظر لان الاول في النفقة لصريح قول المصنف سابقا ولها

ونفقة الحمل وأيضا قد قال الشارح فيما تقدم وجواب الشارح عن عدم تكرار الخ (قوله أو فيهما) معطوف على قوله في النفقة والمناسب حذف قوله أو فيهما (قوله فأشار لكونه لاحقا) أي لشرط كونه لاحقا (قوله للرؤية الزنا الخ) أي قوله النفقة كما قاله الرزقاني أي الشيخ أحمد (قوله ما لم تأت به) راجع لقوله للرؤية الزنا حاصله أنه اذا كان لرؤية الزنا نفقة الحمل ما لم تأت به لستة أشهر الخ فلا نفقة لها الا قبل الحمل (قوله والا لاحق) أي وان أتت به لدون ستة أشهر من يوم الرؤية لاحق به وحيثئذ فلها نفقة الحمل المذكور وقوله الا أن يدعى الاستبراء فلا يلحق به ولا نفقة لها الا قبله (قوله من كانت ظاهرة الحمل يومها) أي فلها نفقة الحمل (قوله لشم) هذا أي الإشارة المذكور وهو الظاهرة الحمل والوالدة لدون ستة أشهر (قوله بالتزويج) أي لكون سيد الرقيق هو الذي يزوج لآبوه مثلا (قوله والعفوع الجنابة) أي عفو السيد عن جنى على العبد (قوله وحوز الميراث) المراد أخذ المال الذي تركه العبد (قوله لانها في مقابلة الاستمتاع) فاذا طلقها سقطت عنه النفقة ولو كانت حاملا (قوله ولوأعتق السيد ما في بطنها) فان أعتقها أو عتق الحمل عليه فنفقة على أبيه الحر وانما كان على أبيه اذا أعتقها غير الجدة دخول عتقه في عتقها (قوله لم تسقط النفقة عنه) أي عن السيد بل لم يسقط نفقة أمه بعد طلاقها (قوله لان الغرماء يبيعونها) أي لانها ليست أم ولد بل قنة محضة لان ولدها من الزوج (قوله لا يبيعها) أي السيد سيأق يقول الشارح أي لغير الزوج وقوله الا ان غشيه دين فان بيعت لغير دين يرد بيعها فان قلت كون أم ولد بهذا الحمل بشكل بقولهم أم الولد هي الحر جملها من وطء مالكها وفي هذه الصورة ليست حرية من وطء المالك وقد يجب بانها لما كان لا يعتق الا بعد وضعه

وحر كنهه فتجب من أوله (ش) يعني ان البائن اذا ادعت الحمل لم تعط نفقتها حتى يظهر وظهوره بحركته فاذا ظهر بشهادة امرأتين أعطيت نفقة الحمل كله من أوله الى آخره فالواو في وحر كنهه بمعنى مع على ما شهره البحري في شرح الارشاد من أن الظهور من غير حركة لا يوجب لها نفقة ولا يظهر في أقل من ثلاثة أشهر ولا يتحرك في أقل من أربعة أشهر وجواب الشارح عن عدم تكرار هذه المسئلة مع قوله سابقا ولها نفقة الحمل والكسوة في أوله واضح فان معنى الاولى ان النفقة تجب لها بعد ظهور الحمل وهما مراده أن النفقة تجب لها في الايام التي قبل ظهور الحمل فتأخذها من أول الحمل وليس له أن يقول لا أدفع لها ذلك وانما احتجاسني الآن وبالجملة فبين المسئلتين نوع تكرار لان النفقة في المسئلتين تأخذها البائن من أول الحمل الى آخره فتأمل أو الاول بيان للوجوب وهذا بيان للبدا أو الاول في الكسوة وهذا في النفقة أو فيهما (ص) ولا نفقة للحمل ملاءمة (ش) أشار المؤلف به لما بعد الى شروط وجوب النفقة للحمل فأشار لكونه لاحقا بالزوج فلها النفقة على ملاعن الحمل ملاعنته لقطع نسبه لكن لها السكنى لانها محبوسة بسببه نعم ان استلحقه أبوه لحقه وحده ولزمته نفقة من أوله فكلام المؤلف اذا كان اللعان لنفي الحمل للرؤية الزنا ما لم تأت بالحمل لستة أشهر وما في حكمها من يوم الرؤية كما مر في قوله وانتي به ما ولد لستة واللاحق به الا أن يدعى الاستبراء ومثل من ولدت لدون ستة من يوم الرؤية من كانت ظاهرة الحمل يومها فلها نفقة الحمل ولا نفقة للحمل ملاعنة الا ان لاحق به لشم هذا وشم ما اذا استلحق من نفاء باللعان وكونه حرا فلذا قال (وأمة) أي ولا للحمل أمة على أبيه الحر أو العبد لانه ملك لسيدها والمالك مقدم على الابوة لقوة تصرف المالك بالتزويج وانزع المالك والعفوع الجنابة وحوز الميراث دون الاب في ذلك كله ولا يشكل بوجوب نفقة الامه على الزوج لانها في مقابلة الاستمتاع ولوأعتق السيد ما في بطنها لم تسقط النفقة عنه لانه لا يعتق الا بالوضع لان الغرماء يبيعونها ولو اشترى الزوج بعد عتق السيد لجنينها فهي أم ولد للزوج بذلك الحمل ولا عبرة بعتق السيد له الا أنه لا يبيعها هو الا ان غشيه دين فان بيعت لغير دين يرد بيعها فان قلت كون أم ولد بهذا الحمل بشكل بقولهم أم الولد هي الحر جملها من وطء مالكها وفي هذه الصورة ليست حرية من وطء المالك وقد يجب بانها لما كان لا يعتق الا بعد وضعه

وقد

أي عفو السيد عن جنى على العبد (قوله وحوز الميراث) المراد أخذ المال الذي تركه العبد (قوله لانها في مقابلة الاستمتاع) فاذا طلقها سقطت عنه النفقة ولو كانت حاملا (قوله ولوأعتق السيد ما في بطنها) فان أعتقها أو عتق الحمل عليه فنفقة على أبيه الحر وانما كان على أبيه اذا أعتقها غير الجدة دخول عتقه في عتقها (قوله لم تسقط النفقة عنه) أي عن السيد بل لم يسقط نفقة أمه بعد طلاقها (قوله لان الغرماء يبيعونها) أي لانها ليست أم ولد بل قنة محضة لان ولدها من الزوج (قوله لا يبيعها) أي السيد سيأق يقول الشارح أي لغير الزوج وقوله الا ان غشيه دين فان بيعت لغير دين يرد بيعها فان قلت كون أم ولد بهذا الحمل بشكل بقولهم أم الولد هي الحر جملها من وطء مالكها وفي هذه الصورة ليست حرية من وطء المالك وقد يجب بانها لما كان لا يعتق الا بعد وضعه

بعض شيوخنا عن بعض شيوخه أي وقول صاحب العبارة الذي هو الشيخ سالم

(قوله كما يفيد اول كلامه) أي الذي هو قوله ولو اشتراها الزوج الخ (قوله وسر ح بذلك ابن المواز) أي فقد قال ومن اشترى زوجته بعد أن أعتق السيد ما في بطنها فشرأؤه جائز وتكون مما تضعه أم ولد لانه (١٩٥) عتق عليه بالشرأء ولم يكن يصيبه عتق السيد

أذ لا يتم عتقه إذ بالوضع لانها تباع في فلسه ويبيعهها ورثته قبل الوضع ان شأوا ان لم يكن عليه دين والثالث يحملها اه (قوله لعدم ملك العبد) حاصله انه لا يلزم الاب العبد ولو كان ابنه حرا بل نفقة الولد الحر على بيت المال والرقيق على سيد أمه وفي بهرام لان العبد لا يجب عليه أن يتفق على ولده لانه ان لا مال السيد فيما لا يعود على سيده منه منفعة اه (قوله وسقطت بالعسر) ظاهرة ولو مقررة بحكم مالكي (قوله ويحمل على التبرع) أي لانها لما كانت ساقطة عنه تحمل على التبرع والاولى أن يقول لانها تبرع منها في تلك الحالة (قوله المانع الخ) عبارة شبه لان المحبوسة يمكن منها في الجملة بخلاف المأسورة واذا وجد الفارق امتنع القياس ثم لا يخفى أن هذا التعليل الذي قاله يظهر ان لم تكن مما طلة خبست والا فلا نفقة لها (قوله لاحتمال) علة لقوله لا تسقط وقوله لعدم أدائه اللام بمعنى مع أو أن في العبارة تقديم وتأخير والتقدير لا تسقط لعدم أدائه لما هو عليه لكونه أخفى المال على احتمال (قوله اصالة) احتراز عما اذا نذرته فانه لا نفقة لها عليه فيه (قوله وذكر الجاوي) كان ظهر لنا أن ما قاله الجاوي هو الاظهر من أن لها نفقة السفر حيث أذن لها في حجة التطوع ثم ظهر ان ما قاله الشارح هو الاظهر بل

وقد ملكه أبوه قبل ذلك فكان بمنزلة من تحرر بوطء ملكها وقوله انه لا يبيعهها وأي السيد لغير الزوج وأما للزوج فيجوز كما يفيد اول كلامه وسر ح بذلك ابن المواز كما ذكره ح وكون الزوج حرا فلذا قال (ولا على عبد) أي ولا نفقة على عبد لجل زوجته المطلقة طلاقا بائنا سواء كانت حرة أو أمسة اذ لا يلزم العبد أن يتفق على أولاده لعدم ملك العبد وقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن خاص بالزوج الحر على المشهور ثم ان أعتقه سيده وصار حرا قبل أن تضع زوجته فانه يجب عليه أن يتفق على ولده ان كانت الزوجة حرة اصالة أو عتقت الأمسة وقلنا طلاقا بائنا لا احتراز عما اذا كان الطلاق رجعي فانها تستحق النفقة واليه أشار بقوله (الا الرجعية) فان حكمها حكم الزوجة التي في العصمة (ص) وسقطت بالعسر (ش) يعني ان واجبات الزوجة من نفقة ومأمعها تسقط عن الزوج باعساره أي في زمنه فقط وسواء دخل بها أم لا لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رفقته فلينفق بما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاه وها هو هذا معسر لم يؤته شيئا فلا يكلف بشيء واذا سقطت فأنفقت على نفسها شيئا في زمن اعساره فانها لا ترجع عليه بشيء من ذلك لانها ساقطة عنه في هذه الحالة وتحمل على التبرع وسواء كان في حال الاتفاق حاضر أو غائبا والمراد بالسقوط عدم الزوم لانتفاء تكليفه حين العسر (ص) لان حبس أو حبسه (ش) هذا مخرج مما قبله والمعنى ان نفقة الزوجة تسقط بعسر زوجها ولا تسقط بحبسه في دين شرعي ترتب عليه لان المانع من الاستمتاع ليس من جهته او كذلك لا تسقط نفقة ما يحبس زوجها في دين ترتب عليه لها أو غيرها الاحتمال أن يكون معه مال وأخفاء فيكون متمكنا من الاستمتاع لعدم أدائه لما هو عليه (ص) أو حجت الفرض ولها نفقة حضر (ش) يعني ان المرأة اذا خرجت الى حجة الفرض اصالة مع محرم أو مع رقة مأمونة ولو بغيران زوجها فان نفقتها لا تسقط عن زوجها لكن لها نفقة حضر وعليها ما ارتفع من السعر أ ما يج التطوع اذا خرجت اليه فلا نفقة لها فيه على زوجها الا أن يأذن لها أو بقة در على ردها فلها نفقة حضر كالفرض كما في الشارح وذكر الجاوي ما يخالفه ونصه واحتراز بالفرض من التطوع فانه لا نفقة لها الا أن يأذن لها فيكون لها نفقة سفر فلا نفقة السفر عن نفقة الحضر لم يكن لها سواها ولو كانت نفقة الحضر مقررة ولا يدفع ما زاد من نفقة الحضر على نفقة السفر وقوله (وان ارتقاء) راجع لجميع الباب والمراد بالارتقاء من قام بها مانع من كل ذات عيب دخل عالمها وتصير كالصبيحة وبلغ المانع المدخول عليه كالحيض والمرض والجنون (ص) وان أعسر بعد يسر فالماضي في ذمته وان لم يفرضه حاكم (ش) يعني ان الزوج اذا أعسر بعد أن كان موسرا فان ما تجب له لزوجه في زمن اليسر من نفقة فانه باق في ذمته كسائر الديون تأخذه منه اذا يسر وسواء كان فرضه حاكم أو لا ولا ينقطع السقوط في زمن العسر على ما تجب في زمن اليسر ولا يسقط العسر الا زمنه خاصة ولما كان العسر لا يسقط عن الزوج الا ما وجب عليه لغيره لا ما وجب عليه لنفسه فلذا لو أنفقت هي أو غيرها عليه اتبعته به حيث كان غير يسر واليه أشار بقوله (ص) ورجعت بما أنفقت عليه غير يسر وان معسرا كمتفق على أجنبي الاصله (ش) أي ورجعت الزوجة على زوجها بما أنفقت عليه حال كونه ما أنفقت عليه غير يسر بالتسببه اليه والى زمن الاتفاق وان كان حال الاتفاق عليه معسرا كما يرجع من أنفق على أجنبي وان كان

بتعين اذ لا يزيد على الفرض الذي هو باذن الرب تبارك وتعالى (قوله فلو نفقت نفقة الخ) مرتبط بقول المصنف ولها نفقة حضر وهذا أمر متفق عليه (قوله غير يسر) الا أن تقول أنفقت عليه لا يرجع عليه ويوافقها على ذلك فترجع عليه باليسر

(قوله الاصله فلا رجوع لها بما أنفقت الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف الاصله راجع لما قبل الكاف خلاف قاعده
ويصح أن يجري على القاعده ويكدر في اللفظ احتياله فقد حذف صلة من الاول لدلالة الآخر عليه وحذف من الثاني غير سرف
لدلالة الاول عليه (تنبيه) يعرف كونه اصله بالقرائن فتدبر (قوله أو على أجنبي) أي كبير وكذا يشترط في الزوج أن يكون
كبيراً وأما لو كان صغيراً فيدخل في قول المصنف وعلى الصغير الخ والحاصل أن قوله وعلى الصغير شامل لما إذا كان زوجاً أو غيره
(قوله وحلفت) أي أنها أنفقت لترجع (قوله وعلى الصغير أن كان الخ) فلذا قال عجم ومن قال أنفق على الصغير فإن كان له مال
أخذت منه والا فلا فإنه لا شيء له وكذا من بنى مسجداً من عنده لكونه لا مال له فإن له مال لا شيء له (قوله وحلف أنه أنفق ليرجع)
ولو من أب أو وصى ومحمل حلفه إلا أن يكون أشهداً أو لأنه أنفق ويرجع (أقول) لا يخفى أن قول المصنف وحلف يتضمن أحد
الشروط الذي هو قوله وإن نوى الخ (قوله هذا معطوف على مدخول الكاف) المراد بدخولها ما بعده الذي هو قوله أجنبي (قوله
كما يأتي في باب اللفظة) أي في قول المصنف (١٩٦) ورجوعه على أبيه أن طرحه عمداً وحينئذ فالجواب أن علم أن الأب تعمد

طرحه فله الرجوع عليه مطلقاً
ويصير كالقبط وإن لم يثبت طرحه
عمداً فلا رجوع عليه إلا بشرطين
أن يعلم حين الاتفاق أن له أباً وأن
يعلم أنه مؤسر أيضاً (قوله وسواء
علم ملاؤه أم لا) الأولى سواء علم
أم لا (قوله كطروا الأب) أي ويكون
للمنفق الرجوع في المال الطارئ
بل قالوا هنا لا رجوع له في المال
الطارئ وإنما الرجوع في المال
الذي كان موجوداً حين الاتفاق
وأن يكون المنفق عالماً به (قوله
لكونه تعمد طرحه) أي ولذلك لو
علم هنا أن الأب طرحه عمداً استوى
البابان في الرجوع عليه وإن لم يعلم
به المنفق حين النفقة (قوله ولكن
نقل الشيخ عبد الرحمن) هو المعتمد
وحاصل ما قاله الشيخ عبد الرحمن
أنه يرجع على الأب المولى ولو لم يعلم
به ولو لم يتعمد طرحه وقرئ بين
المال والأب بأن الأصل عدم
المال بخلاف الأب (قوله كافي

معسراً بما أنفقه عليه غير سرف الاصله فلا رجوع لها بما أنفقت على زوجها أو على أجنبي أو
أنفقه أجنبي غيرها على أجنبي فقوله غير سرف حال من ما وحلفت الآن تكون أشهدت أولاً
أنها أنفقت لترجع وكذا من أنفق على أجنبي لا بد من يمينه إلا أن يكون أشهداً وقوله على أجنبي
أي كبير بدليل ذكره الصغير بعده (ص) وعلى الصغير أن كان له مال علمه المنفق وحلف أنه
أنفق ليرجع (ش) هذا معطوف على مدخول الكاف وحينئذ فيستفاد منه أن الرجوع بغير
السرف وهو كذلك كما صرح به أبو الحسن والمعنى أن من أنفق على صغير فلا يرجع إلا بشرط
أن يكون له مال حين الاتفاق وعلمه المنفق ويتعذر الاتفاق منه كعرض أو عين ليست بيد
المنفق ويعسر الوصول إليها وإن ينسوي المنفق الرجوع وحلف أنه أنفق ليرجع وإن يبقى
ذلك المال لا أن تلف ويحسد غيره وأن لا يكون سرفاً ابن رشد والأب المؤسر كالمال انتهى أي
فلا بد من علمه وبأنه مؤسر ويستمر يساره إلى حين الرجوع وهذا ما لم يتعمد طرحه والا فيرجع
عليه كما يأتي في باب اللفظة أي إذا كان مملئاً وسواء علم ملاؤه أم لا فإن قلت لم يجعل طرو
المال هنا كطروا الأب هناك فالجواب أن الأب هناك يعاقب بتقيض مقصوده فيرجع عليه
مع عدم العلم به لكونه تعمد طرحه ولئلا يسترسل الناس على طرح أولادهم انظر أبا الحسن
ولكن نقل الشيخ عبد الرحمن أنه لا يشترط علم المنفق بالأب بل إذا ظهر له أب كان له الرجوع
عليه بخلاف المال كافي تضمن الصنع وكلام المؤلف مقيد بغير من أنفق على ربه فإنه
لا رجوع له لأنه محمول على عدم الرجوع (ص) ولها الفسخ إن عجز عن نفقة حاضرة لأماضية
(ش) أي إذا عجز الزوج عن النفقة الحاضرة أو المستقبلة أن يريد سفرًا دون الماضية
والكسوة كذلك بأن ادعى العجز عن ذلك سواء أثبت أم لا فإن لزوجه اختيار المقام معه على
ذلك ولها القيام بالفسخ وإذا اختارته فلا يخلوها ما أن يثبت عسره أو لا فإن لم يثبت عسره أمره
بالنفقة والكسوة أو الطلاق فإن طلق فلا كلام وإن لم يطلق فإن الحاكم يتلوم له كافي التوضيح
والشارح وإن ثبت عسره فلا يأمره بنفقة ولا كسوة لأنه لا فائدة فيه بل يأمره بالطلاق فإن لم

يطلق

تضمن الصنع) أي كافي مسألة تضمن الصنع ولو قال من في حجره

يتيم عديم أنا أنفق عليه فإن أقامه لا أخذته منه ولا فهو في حل فذلك باطل ولا يتبع اليتيم شيء إلا أن يكون له أموال عروض فيسلفه
حتى يبيع عروضه فذلك له وإن قصر ذلك المال عما سلفه لم يتبع بالتالف أبو الحسن التالف الزائد لأنه أسلفه على معين والقاعدة أن
كل من أسلف على معين أن حقه لا يتعلق إلا بذلك المعين انظر محشي تنويراً ما يفيد أن المعنى كافي باب تضمن الصنع فقد رأيت
ما نصه قال في تضمن الصنع منها ومن أنفق على صبي فإذا الأب أنه يرجع على الأب بما أنفق وإن لم يعلم المنفق بالأب وقت الاتفاق اهـ
(قوله مقيد بغير من أنفق) في المعيار الريب كغيره مع الشروط وهو الصواب اذهول ليس أقوى من الولد فتدبر (قوله وإن لم يطلق فإن
الحاكم يتلوم له) اعلم أنه إذا لم يثبت عسره وأمره بأحد الأمرين أنه لا يتلوم له على الراجح (قوله بل يأمره بالطلاق) فيه نظر لأن معنى
قول المصنف الآتي فيه لا يتلوم الصحيح وإن ثبت عسره تلوم الحاكم فلم يقل المصنف يأمره بالطلاق فافهم

(قوله على أحد القولين) وهو الذي ذهب إليه المصنف الذي هو المعتمد ومقابله أنه يطلق عليه من غير تلوم (قوله أي القيام به) أي فلو أبقى على ظاهره لأقتضى أنه يطلق عليه حالاً مع أنه سيأتي أن الطلاق إنما يكون بعد التلوم والحق أنه لا معنى للمصنف إلا ما قاله من أن المعنى ولها طلب الفسخ فلا إشكال ولا جواب (قوله ودخل فيما قبل المبالغة) الأولى أن يقول وما قبل المبالغة ثلاث صور (قوله أو يشتر بالاعطاء الخ) قال بهرام قلت ينبغي أن يكون في عذام عذورا (١٩٧) إذ لا خيرة له فيه ولا قدرة له على رفع ضرر المرأة بخلاف

ما إذا تكرر السؤال فإنه مختار وقادر على رفع الضرر بإعادة السؤال وهذا ظاهر (قوله أو أثبتته) أي وادعى العسر بدون اثبات أو أثبتته فيه بحث وذلك لأنه ليس بظاهر المصنف إنما ظاهر المصنف أن التلوم إنما يكون عند اثبات العسر ابتداءً وأما هاتان الصورتان ادعاء العسر بدون اثبات أو اثبات انتهاء فليس هو والمشار له بكلام المصنف أي فتقوله والالتوم وقوله وان لم يمثل الخ شروع في جعل المصنف شاملاً للثالثة وهي اثبات العسر ابتداءً مع أنها هي المفادة من المصنف ويحمل على ذلك ما إذا ثبت العسر انتهاءً والحاصل أن التلوم عند اثبات العسر إما ابتداءً أو انتهاءً وأما إذا لم يثبت العسر فلا تلوم واعلم أن قول الشارح رتب التلوم على عدم الامتثال بواحد من الأمرين فيفيد أن المطلوب أحد الأمرين وهذا لا يكون إلا عند عدم اثبات العسر فيجوز أن لا يكون له حذوف قوله أو مع اثباته الخ (قوله ما ذكر) أي من الاتفاق أو الطلاق (قوله مع دعواه العسر) وأما من لم يثبت عسره وهو يفسر بالملاء وامتنع من الاتفاق والطلاق أي ولم يكن له مال ظاهر فانه يجعل عليه الطلاق على قول ويسجن حتى

يطلق تلوم الحاكم له بالاجتهاد على أحد القولين قوله ولها الفسخ أي القيام به فلا يشك مع قوله ثم يطلق عليه ومراعاة الفسخ هنا الطلاق أي والزوجة الفسخ نسكاح زوجها علمه بإطلاقه رجعية أن يحجز عن نفقة حاضرة ومثلها المستقبل لأن يحجز عن نفقة ماضية لصيرورته أدينا يتظر فيها كسائر الديون (ص) وان عيدين (ش) راجع لقوله ولها الفسخ لا لقوله ماضية ودخل فيما قبل المبالغة ثلاث صور ما إذا كانا حريين أو هو حر وهي أمة أو هي حرة وهو عبد فاشتمل كلامه على أربع صور (ص) لأن علمت فقره أو أنه من السؤال (ش) المشهور أن المرأة إذا علمت عند العقد علم أن زوجها من السؤال الطائفين على الأبواب وأنه من الفسقة راعوا ودخلت على ذلك راضية فانه لا يثبت لها حق في الفسخ ولزمها المقام معه بالنفقة وهي محمولة على العلم أن كان من السؤال لشهرة حاله وعلى عدمه أن كان فقيراً لا يسأل (ص) إلا أن يتركه أو يشتر بالاعطاء وانقطع (ش) يعني أنها إذا دخلت على أن زوجها من السؤال ثم بعد الدخول به أتركه فانه يثبت لها حق الفسخ وكذلك يثبت لها حق الفسخ إذا كان زوجها ليس من السؤال إلا أنه كان مشهوراً بالاعطاء أي بقصد الناس بالاعطاء ودخلت عالمه بذلك ثم انقطع العطاء عنه فقوله إلا أن يتركه مستثنى من قوله أو أنه من السؤال وقوله أو يشتر الخ مستثنى من قوله لأن علمت فقره أو أنه مشهور بالمشتر بالاعطاء وبغيره فهو لف ونشر غير مرتب (ص) فبأمر الحاكم أن لم يثبت عسره بالنفقة والكسوة أو الطلاق (ش) يعني أن الزوج إذا عجز عن نفقة زوجته أو عن كسوتها أو رفعت أمرها إلى الحاكم وشكت ضرر ذلك وأثبتت الزوجية ولو بالشهرة أو كانا طارئين فإن الحاكم يأمر زوجها أن يثبت عسره بالنفقة والكسوة أو الطلاق فإذا تنق وكسافلا كلام وان أبي من ذلك ومن الطلاق أيضاً وادعى العسر وأثبتته بالبينه والخلف فإن الحاكم يطلق عليه بعد التلوم باجتهاده على المشهور وسواء كان الزوج يرتجى له شيء أم لا وإليه أشار بقوله (والالتوم بالاجتهاد) أي وان لم يمثل ما ذكر مع دعواه العسر من غير اثبات أو مع اثباته بعد الأمر بالطلاق فلم يفعل أو أثبتته ابتداءً تلوم له باجتهاد الحاكم من غير تحديد يوم أو ثلاثة أشهر أو شهرين كما قيل بكل منها ولا نفقة لها على الزوج في زمن التلوم أن أثبت عسره والارجعت عليه ولو طلق ولو رضيت بالمقام بعد التلوم ثم قامت بعد ذلك فلا بد من التلوم ثانياً بخلاف أمرأة المسترض فلا تحتاج إلى أجل ثان والفرق أن أجل المعترض سنة لا مدخل للاجتهاد فيها فإذا حكم بها أو وجب للمرأة القضاء بتمام الأجل لم ينقض الحكم الماضي بتأخيرها ما وجب لها والتلوم في النفقة إنما هو اجتهاد فإذا رضيت بعده بالمقام بطل (ص) وزيدان مرض أو سجن (ش) يعني أن الزوج إذا مرض أو سجن في أثناء مدة التلوم بالاجتهاد فانه يراد له في تلومه بقدر ما يرتجى له شيء وهذا إذا كان يرجى برؤه من المرض أو خلاصه من السجن عن قرب والاطلاق عليه (ص) ثم يطلق (ش) أي ثم بعد التلوم وعدم الوجدان للنفقة والكسوة يطلق عليه ويجرى فيها قوله فهل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم قولان (ص)

ينفق عليها على آخر حكاهما من عرفه فإذا سجن ولم يفعل فانه يجعل عليه الطلاق كما أنه يجعل عليه بالالتوم إذا لم يجب الحاكم شيء حين رفعته وأما إذا كان له مال ظاهر أخذ منه كرها كما أفاده الخطاب (قوله أو أثبتته ابتداءً) ظاهر حله أنه إذا أثبتته ابتداءً يؤمر بالطلاق قبل التلوم وليس كذلك بل الطلاق إنما هو بعد التلوم (قوله بخلاف أمرأة المعترض) أي ترضى بالبقاء بعد الأجل فلها المقام ثانياً فإذا قامت ثانياً فلا يضرب لها أجل لأن الضرب الأول معتبر فلا ينقض وقوله بتأخيرها ما وجب لها أي بتأخيرها الفراق الذي وجب لها فإذا قامت بعد ذلك فلا يضرب لها أجل وقوله بطل أي فإذا قامت يضرب لها الأجل وتنبه اعلم أنه لا يحتاج مع

تصديقها ليمينه ويحتاج لها مع ينسب عسره اه (قوله وان غائبا) ذكر بهرام اذن من جـ له شروط الطلاق عليه أن يدخل أو يدعى تبعالة توضيح وردها لخطاب والتثنائي بأن شرط الدخول أو الدعا خاص بالحاضر ولا عبرة بمن رد على الخطاب و تن (قوله يعذر اليه) أي يرسل اليه (قوله لا ان قدرا الخ) ولودون ما اكتسبه فقرا ذلك الموضع ولا يجبر على التكسب بالاولى من المفلس لان ضرر رب الدين أشد من ضررها لقدرتها على رفعه بالطلاق بخلاف رب الدين (قوله على المشهور) ومقابلة ما حكاه في البيان عن أشهر من أنه اذا عجز عما يشبهها فرق بينهما (قوله جميع بدنها) حرة (١٩٨) أو أمة (قوله قلت الخ) حاصل الجواب أنه يحمل قوله فيما تقدم بقدر

وسعه وحالها على ما اذا كان قادرا قوله بواجب مثلها) انما قال بواجب ولم يقتصر على قوله مثلها إشارة الى أن المراد البسار الشرعي لا التبسط وانما اعتبر في الرجعة البسار الشرعي الكامل مع أنه لا يطلق عليه ان وجد ما ينسر من القوت لان الملاممة والرغبة عن الطلاق ناسبت ذلك بخلاف فمكاتها منه وضرورتها أجنبية فلا تعود للضرر قاله البدر (قوله فلا يمكن من الرجعة الخ) هذا يقتضى أنه اذا قدر على الخبز فقارا له الرجعة فينافي قول المصنف ان وجد في العدة يسارا يقوم بواجب مثلها والمعول عليه كلام المصنف (قوله لان الحق لها) هذا على ما قاله في الواضحة والذي لستون في السليمانية لا تصح الرجعة ولو رضيت (قوله وابن الماجشون نفقة شهر) المناسب شهر لان الكلام في الزمن (أقول) بقي شيء آخر وهو ان الفائل بالشهر قيد المسئلة وحاصله أنه ان وجد نفقة شهر في العدة فهو أملك بها وان لم يجد الا نفقة خمسة عشر يوما وشبه

وان غائبا (ش) أي وان كان الذي ثبت عسره وتلوم له غائبا ومعنى ثبوت العسر في الغائب عدم وجود ما يقابل النفقة بوجه من الوجوه والتلوم للغائب محله حيث لم تعلم غيبته أو كانت بعيدة كعشرة أيام وأما ان قربت كعشرة أيام فإنه يعذر اليه قاله ابن فرحون في مسائله وجماعة المسلمين العدول يقومون مقام الحاكم في ذلك وفي كل أمر يتعذر الوصول الى الحاكم أولئك غير عدل (ص) أو وجد ما يعسر الحياة (ش) عطف على المبالغة يعني ان الرجل اذا لم يقدر من القوت الا على ما يعسر الحياة فقط فإنه يصير حكمه حكم العاجز عن الاتفاق جملة لما يلحق المرأة في ذلك من الضرر الشديد ولو أزمناها الاقامة مع ذلك (ص) لان قدر على القوت وما يوارى العورة وان غيبة (ش) يعني ان الزوج اذا كان قادرا على قوت زوجته الكامل من الخبز ما دوما أو غير ما دوما كان ذلك من قبح أو غيره فإنه لا قيام لها بحق الفسخ ولو كانت ذات قدر وغنى على المشهور وكذا الاقيام لها اذا كان يقدر لها على ما يستعورتها أو يوارى بها من غليظ الكتمان أو الجلد ولو كانت غنية والمراد بالعورة جميع بدنها كانه لا السوا أن فقط وتقدم الزوجة على غيرها من الاولاد والابوين فان قلت قد مر أنه يراعى حالهما في النفقة فلم لا يجعل الزوج عاجزا في هذه الحالة بالنسبة للغنية قلت ذلك من فروع القسرة على ما يفرض وهذا من فروع العجز الموجب للفسخ ولما علم أن كل طلاق أو قعه الحاكم بائن الا طلاق المولى والمعسر بالنفقة وقدم شرط تمام رجعة المولى بقوله وتتم رجعته ان انحل والالتفات شرع في شرط رجعة المطلق عليه لعسره بالنفقة بقوله (ص) وله الرجعة ان وجد في العدة يسارا يقوم بواجب مثلها (ش) يعني ان الحاكم اذا أوقع على الزوج طلاقا لأجل عسره بالنفقة فهي طلاق رجعية فاذا أراد الزوج أن يراجعها فإنه لا يمكن من ذلك بل ولا يصح الا بعد أن يوجد معه يسار يقوم بواجب مثلها لأقل لان الطلاق التي أوقعها الحاكم انما كانت لأجل ضرر فقره فلا يمكن من الرجعة الا اذا زال موجب الطلاق وهو الاعسار الا أن ترضى لان الحق لها وفيهم من قوله وله الخ وقوله في العدة أن هذا في المدخول بها اذ غيرها لاعددة عليها واختلف في قدر الزمن الذي أسري به كان له الرجعة فالابن القاسم وابن الماجشون نفقة شهر وقيل نصف شهر وقيل اذا وجد ما لو قدر عليه أو لا لم يطلق عليه قال ابن عبد السلام وينبغي أن تقول هذه الاقوال على ما اذا ظن أن يقدر على ادامة النفقة بعد ذلك وقبله في التوضيح (ص) وله النفقة فيها وان لم يرتجع (ش) أي ولها النفقة في العدة اذا

ذلك لم يكن أملك وهذا فيمن يفرض عليه شهر بشهر ولو كان قوته بالايام لعدم وجدانه فاذا جاء بما لو وجد لم يطلق وجد عليه فله الرجعة بذلك كذا قاله ابن الماجشون وقوله وقيل اذا وجد أي زمن اذا وجد الخ الا أن قضيته انه لو وجد المقتات بدون آدم تصح رجعته وهو يخالف قول المصنف اذا وجد يسارا يقوم بواجب مثلها الذي هو المعول عليه (قوله قال ابن عبد السلام الخ) يرد ما في سماع عيسى في كتاب العدة اذا وجد نفقة شهر فهو أملك بها ابن رشد معناه وان لم يطعم له بمال سوى ذلك وهو صحيح قال عجم ويقول ابن رشد يعلم ما في قول ابن عبد السلام من المخالفة والقصور وظاهر كلام ابن رشد انه تصح رجعته اذا وجد نفقة شهر على أحد الاقوال ولو ظن أنه لا يقدر بعد ذلك على شيء (تنبه) ظاهرا المصنف انه لو كان يقدر أو لا أي قبل الطلاق على اجراء النفقة مشاهرة وقدر بعسره على اجرائها ما ومة أن له الرجعة وهو أحد قولين وقيل ليس له ولم يرتجع واحد منهما وظاهر المصنف الاول (قوله وان لم يرتجع)

والاول حال لانه لا يقال بعد الرجعة ان وجد في العدة (قوله وهو مذهب المدونة) ومقابله ما رواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون انه لا نفقة على المولى حتى يرتجع (قوله عطف على الفسخ) فان قلت هلا جعله معطوفا على النفقة من قوله ولها النفقة قلت المانع ان قوله ولها النفقة من تعلقات المطلقة بخلاف قوله وطلبه فليس من تعلقاتها (قوله واختاره اللخمي) أي اختار قول أصبغ وقوله والاول أي واختار الاول الذي هو قول مالك ان قامت بعدها أي لان الغائب أن لا حمل مع الحيض واطلاق أصبغ من حيث مراعاة أن الحامل تحيض (قوله فان اتهم الخ) حاصله ان كلام المصنف مفروض فيما اذا أراد أن يسافر السفر المعتاد والآن طفق يشكم على ما اذا اتهم على أن يسافر السفر الزائد على السفر المعتاد وقد أعطاه نفقة السفر المعتاد وأقام لها بها جبالا (قوله ودينه) لكن ان كان مؤجلا تولى الحاكم الاتفاق أو امر غيره بالاتفاق ويأخذه من دينه اذا حل (قوله أو الغائب المرجو) أي بأن يقول لها نفرض لك في هذا المرجو كل يوم خمسة أنصاف (قوله في دينه) أي سواء كان حالا (١٩٩) أو مؤجلا وفائدة الحلف مع التأجيل قبل حلولة

انهم ان يكون أحق به من الغرماء قاله البدر (قوله ويكفي اقرار المدين الخ) أي بلا عيمين منها ان له ديناً وانظر ما وجه توهم هذا حتى يتق (قوله وهو مذهب المدونة) ومقابله ان الوديعة لا يقضى منها دين ولا غيره أي من النفقات (قوله بعد حلف من ذكر بالاستحقاق) حاصله أن هذه العيمين المسماة بعيمين الاستحقاق قد صرح بعض بأنها للاستظهار وصريحها انها مقدمة عن اقامة البينة التي هي اما شاهدان أو شاهد وعين وقد يعجب ذلك عيمين أخرى يقال لها عيمين الاستظهار اذا كانت دعوى على ميت أو غائب وعلى تقدير اذا كان الشاهد واحد يصحبه ثلاث أيمان عيمان للاستظهار وعين تكملة النصاب الا أن احدي عيمين الاستظهار التي هي عيمين الاستحقاق مقدمة على اقامة البينة التي قد يكون معها عيمين الاستظهار الاخرى وكون الدعوى على ميت أو غائب

وجد ليس ايمالك به الرجعة وان لم يرتجع على الاصح وهو مذهب المدونة لانها مطلقة رجعية ثبتت لها أحكام الزوجية من ارث وغيره وقولنا يسار ايمالك به الرجعة احترازاً عما لو وجد يسارا ينقص عن واجب مثلها فلا نفقة لها الا ذلك بذلك رجعتا أو انتم في قوله ولها المطلقة لعدم النفقة (ص) وطلبه عند سفره بنفقة المستقبل ليدفعها لها أو يقيم لها كفيلاً (ش) عطف على الفسخ من قوله ولها الفسخ والمعنى أن الرجل اذا أراد سفره فلزوجته أن تطلبه بنفقة مدته غيبه ليدفعها لها نفقداً أو يقيم لها بها كفيلاً يشكفل لها بما يدفعها لها عند استحقاقها في كل يوم أو شهر أو نحو ذلك على حسب ما كان الزوج يفعل كما مر والباثن الحامل طلبه بنفقة الأقل من مدة الحمل أو السفر وان كان جملها غير ظاهر وخافته فلم ير لها مالاً طلبه بحمل وراه أصبغ واختاره اللخمي ان قامت قبل حيضة والاول ان قامت بعدها فان اتهم أن يقيم أكثر من السفر المعتاد حلف أو أقام جبالاً (ص) وفرض في مال الغائب ووديعته ودينه (ش) يعني أن الزوج اذا غاب عن زوجته قبل بنائه بها أو بعده رفعت أمرها فطلبت نفقتها فان الحاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه يفرض لها ذلك على قدر وسعه وحالها في ماله الحاضر أو الغائب المرجو وكذلك يفرض لها نفقتها في دينه الشرعي ويكفي اقرار المدين وتصح نسخة دينه بدال فئنة تحتية ففوقية أي دية وجبت له اذ ليس له العفو وعليه دين وكذلك يفرض لها في وديعته وهو مذهب المدونة وبعبارة وفرض نفقة الزوجة والاولاد والابوين في مال الغائب اذا طلبوا ذلك (ص) واقامة البينة على المنكر (ش) تقدم أن نفقة زوجة الغائب تفرض لها في دينه الشرعي فاذا أنكر من عليه الدين فلم ير أنه أن تقيم بينة على مدين زوجها لو أقامت شاهداً واحداً بدين زوجها حلفت معه واستحقت كالغرماء المفاصل ذلك (ص) بعد حلفها باستحقاقها (ش) يعني أن الحاكم لا يفرض لزوجة الغائب نفقتها في ماله الحاضر أو الغائب المرجو أو في دينه أو في وديعته الا أن يحلفها العيمين الشرعي انها تستحقها في ذمته الى يوم تاريخه وانها لم تسقطها ولا بعضها عنه ثم يفرض لها وبعبارة قوله بعد حلفها متعلق بقوله واقامة البينة الخ ويقول وفرض في مال الغائب أيضاً أي انما يفرض لها اول من ذكر معها واقامة البينة بعد حلف من ذكر بالاستحقاق ويفهم من تقدم حلفها على الفرض وعلى بيع الدار بعد ثبوت ملكها أنها اذا أقامت شاهداً واحداً بأن الدار ملكه انهم اتخلف معه ثانياً وكذا لو وجب عليها عيمين الاستظهار

وقوله انهم اتخلف معه ثانياً أي عيمين تكملة للنصاب وقوله وكذا لو وجب عليها عيمين الاستظهار حيث أقامت شاهدين أي لكون الدعوى على ميت أو غائب وهي عيمين الاستظهار أي غير المقدمة التي هي عيمين الاستحقاق فقوله ولو وجب عليها عيمين الاستظهار هي العيمين المفاداة بالنسبة بقوله وكذا لو وجب الخ ولكن مفاد النقل ان عيمين الاستحقاق التي أفادها المصنف متأخرة عن اقامة البينة التي هي شاهدان فقط أو شاهدان وعين الاستظهار لكون الدعوى على ميت أو غائب أي أو شاهد وعين فقط أو شاهد وعيمين ان احدهما المكمل للنصاب والاخرى للاستظهار التي هي تكون عند الدعوى على ميت أو غائب فعلى هذا فقول المصنف بعد حلفها متعلق بفرض فقط وذكر بعض ما نصه الميراد بالبينة

ما يشمل الشاهد واليمين فإذا أقامت شاهدة أحلفت معه واستحقت ثم تخلف يميناً أخرى بآثارها تستحق الخ وهذا على القول بأن عین الاستظهار لا تجمع مع غيرها وأما إن قلنا أنها تجمع فقول والله الذي لا اله الا هو أن ما شهد به شاهدى حق وأن نفقتى عليه لم يصلى منها شيئاً (قوله رجع عليها) فيأخذ منها ما أخذته وترد له الزوجة ان تزوجت وأثبت انه ترك لها النفقة ولو دخل بها الثاني عند أبي بكر ابن عبد الرحمن وقال ابن أبي زيد لا ترد له بعد دخوله (قوله وأنهم لم يخرج) المعطوف مقدراً أى وشهادتهم أنهم لم يخرج (قوله يعنى ان عقار الغائب يباع في نفقة زوجته) ويجزى (٣٠٠) مثله في نفقة الاولاد والابوين وان وقع خلاف في بيع عقاره في نفقة الابوين

والذى أفتى به ابن لبابة بعبه بعد حلف الاب انه عديم خلافاً لابن عتاب ومقتضى كلام ابن عرفة بيع جميع مال الغائب في نفقة الزوجة والاولاد والابوين فيكون موافقاً لفتوى ابن لبابة (قوله تشهد أنها باقية الخ) هذا يفيد أن قوله أنهم لم يخرج بيان للشهادة بثبوت الملك وعبارة شب بعد قوله بعد ثبوت ملكه مانصه واستمراره الى حين البيع وهو أن تشهد ببقاء الملك أنهم لم يخرج عنه أى عن ملكه في علمهم لا على القطع اه (قوله ثلاثة أقوال) هي أن لا ينقض البيع بحال ويرجع على رب الدين بما قبض والثاني أنه ينقض البيع ويدفع الثمن للمشتري ان شاء والثالث أنه ان قامت له بينة على الدفع نقض البيع وان لم تقم له بينة وأنكر رب الدين الاخذ وحلف المدين أنه دفع فانه لا ينقض البيع وهذا مشكل تأمل (قوله وعليه اقتصر المواق) عبارة عب واذا قدم بعد بيع داره فأنبت براءته مما بيعت به لم ينقض البيع الا أن يجدها لم تغبر فخير بين امضائه أو أخذه ودفع ثمنه قاله تت (قوله ونحوه في ق ٣) ليس في نقل ق ذلك والحاصل ان الذى في نقل ق المعول عليه أنه لا ينقض بحال أصلاً سواء تغير أم لا فكلام شارحنا أحسن من عبارة عب فتدبر (قوله ثم تأتى

حيث أقامت شاهدين (ص) ولا يؤخذ منها بها كقيل وهو على حجة اذا قدم (ش) يعنى ان الزوجة اذا قضى لها القاضى بنفقة على زوجها الغائب ودفعها لها فانه لا يؤخذ من المرأة كقيل يضمنها فيما قبضته من نفقتها الا أنهم تأخذها على سبيل القرض وزوجها باق على حجة اذا قدم فان أثبت مسقطا رجع عليها (ص) وبيعت داره بعد ثبوت ملكه وأنهم لم يخرج عن ملكه في علمهم (ش) يعنى ان عقار الغائب يباع في نفقة زوجته اذا لم يكن له مال ولا دين ولا ودية بعد ثبوت ملكه له بالبينة تشهد أنها باقية في ملكه الى حين البيع لم تعلم أنها خرجت عن ملكه بناقل شرعى وليس لهم أن يشهدوا على القطع اذا لم يكن ذلك فقول به بعد الخ متعلق ببيعت وقوله وأنهم لم يخرج ظاهره ان هذا واجب وقد حكى في باب الشهادة خلافاً في وجوبه وكونه شرط كمال وظاهر قوله وبيعت الخ وان لم يكن له غيرها وهو يحتاج اليها وعبارة المدونة تقييد ذلك وان بيع عقاره هنا أو في دين ثم قدم وأثبت البراءة مما بيع فيه عقاره فذكر ح عن البرزلى في مسألة الدين ثلاثة أقوال الاول أنه لا ينقض البيع بحال ويرجع على رب الدين بما قبض الخ وعليه اقتصر المواق (ص) ثمينة بالحيازة فائالة هذا الذى حرزناه هي التي شهد بملكها الغائب (ش) يعنى أن الحاكم اذا ثبت عنده ملك الغائب للعقار فانه لا يبيعه حتى يوجه من عنده شاهدين عدلين لاجل حيازة العقار المذكور فتطوف البينة به داخلًا وخارجًا ويحدوده الاربعة ثم تأتى بينة الحيازة عند القاضى فتقول هذا الذى حرزناه هو الذى شهدنا بملكه للغائب ان كانوا هم شهدوا الملك أو شهد بملكها الغائب ان كانوا غيرهم ولعل الاحتياج الى بينة الحيازة فيما اذا شهدت شهود الملك بأن له دار يعمل كذا ولم تذكر حدودها ولا جيرانها على وجه الشهادة وأما ان ذكرت ذلك على الوجه المذكور كما عندنا بمصر بل يزيدون بيان صفة جدرانها وما تشتمل عليه من الاماكن والمرافق ونحو ذلك فلا يحتاج لبينة الحيازة (ص) وان تنازعا في عسره في غيبته اعتبر حال قدومه (ش) يعنى ان الزوج اذا قدم من سفره فطالبته زوجته بنفقة فتأ في حال غيبته فادعى انه كان معسراً وخالفته الزوجة في دعواه لتجب عليه نفقتها ولا بينة لهما فان المعتبر في ذلك حال قدومه من سفره فان قدم معسراً فالقول قوله بيمينه وان قدم موسراً فالقول قولها بيمينها وتأخذها منه وقيل المعتبر حال خروجه ونفقة الابوين والاولاد في هذا كالزوجة (ص) وفي ارسالها فالقول قولها ان رفعت من يومئذ لحاكم (ش) يعنى أن الزوج اذا قدم من سفره فطالبته زوجته التي في عصمته بنفقة أم مدة غيبته فقال أرسلتك أو قال تركتها عندك عند سفرى ولم تصدقه زوجته على ذلك فان القول في ذلك قولها بيمينها ان كانت رفعت أمرها في ذلك الى الحاكم فلم يجد لزوجها مالا وأباح لها الاتفاق على نفسها وأذن لها في الاقتراض والرجوع بذلك على زوجها لكن القول قولها من يوم الرفع لا من

بينة بالحيازة عند القاضى الخ) هذا ما حل به الشارح وفي عب خلافه ونصه فائالة لمن يوجهه القاضى معها من يعرف يوم العقار ويحدده بمحدوده والواحد كافى والاثنان أولى اه وهو الذى في النقل وان كان كلام الشارح صحيحاً في حد ذاته فيما يظهر (قوله اعتبر حال قدومه الخ) محال ذلك اذا جهل حال خروجه والاجل عليه حتى يتبين خلافه الا أن هذا يناقى قوله وقيل المعتبر الخ والمعول عليه ذلك القيد خلافاً لما يفهم من حكاية هذا القيل (قوله فالقول قولها) ولو سفيهة بيمين (قوله لحاكم) سلطان أو نائبه قاض ٣ قول المحشى قوله ونحوه في ق ليس ذلك في نسخ الشارح التي بأيدينا اه صحيح

أوغیره (قوله مطلقاً) رفعت أم لا والفرق بين المطلقة ومن في العصمة أن التي في العصمة الغالب أنه يجتهد في إرسال نفقة بغير خلاف المطلقة فأنها بالعكس (قوله أي من يوم الرفع) حل معنى فلا ينافي قوله بعد عوض عن جملته الخ (قوله ودو المشهور الخ) ومقابل ما روي عن مالك أن رفعها اليه ينزل في ذلك منزلة الحاكم واختاره اللخمي وقال به ابن الهندي وأبو محمد الأثروري وصوبه أبو الحسن لثقل الرفع على كثير ولحقه الزوج عليها بذلك إذا قدم وذكر ابن عرفة أن عمل قضاة بلدة (٣٠١) تونس أن الرفع للعدول كالرفع للسلطان والرفع

لغيره أن لغو (قوله وينبغي الخ) أي والأبأن لم يكن حاكم كمن رفعها لجماعة المسلمين كالرفع للحاكم فيقبل قولها من يوم الرفع لهم (قوله فقوله كالحاضر) فيقبل قوله بيمينه ولو سب فيها أنه كان ينفق عليها وينبغي أن يكون محل كلام المصنف ما لم يشترط ولي المحجورة من مغيرة أو سفيهة الدفع إليه دونها والافلا لا يكون القول قوله (قوله أو رفعت لعدول أو لغيره) أي مع وجود الحاكم (قوله لأنها حيث بثبثا بالدين) والدين لا يصدق من هو عليه في دفعه لصاحبه الأبيينة (قوله ويعتمد في يمينه على رسوله) أي يعتمد في حلفه لقد قبضتها على رسوله الذي أرسل معه الدراهم لما يعرف من أمانته وقوله أو كتابه أي الذي فيه واصل لك فيه نفقة كذا وكذا فان قلت أنه يرجع لرسوله لأن الكتاب مع الرسول قلت يراد بالرسول إنسان أرسل معه النفقة وأعلم بها أو أما الكتاب فإنه وإن أرسل مع إنسان فليس ب لازم أن يكون أرسل معه نفقة لجواز أن يرسل كتاباً يأخذ النفقة من وديعته أو ماله الكائن في خزائنه ونحو ذلك (قوله وفي حلف مدعي الاشبه) أي واستظهره عياض فهذا ترجيح له (أقول) وهو ظاهر (فصل) (قوله ومتعلقهما)

يوم سفره فإن القول قوله من يوم سفره قبل رفعها وأما المطلقة ولورجعية فالقول قولها مطلقاً والكسوة كالنفقة وقوله من يوم شد أي من يوم الرفع وهو متعلق بقوله لا يرفع وتنوين عوض عن جملته مضاف إليها أي من يوم أذ رفعت أمرها لها كـ (ص) لا عدول وحيث (ش) يعني أن الزوجة إذا رفعت أمرها بسبب نفقتها في حال غياب زوجها إلى جماعة المسلمين العدول أو الجيران فإن ذلك لا يكون كرفعها إلى الحاكم فلا يكون القول قولها ويكون القول قول الزوج وهو المشهور وينبغي أن يقيد هذا الحكم بما إذا كان هناك حاكم كما في غيره هذا الموضع وحكم نفقة أولادها الصغار حكم نفقة تايغني لونا زعتسه عند قدمه من سفره في نفقة أولادها الصغار فقال أرسلتها أو تركتها عندك قبل سفرى فإن كانت رفعت أمرها في ذلك إلى الحاكم فالقول قولها من يوم الرفع والافالقول قوله قاله ابن القاسم في العتبية (ص) والا فقوله كالحاضر (ش) أي وإن لم ترفع أصلاً أو رفعت لعدول أو لجيران أو رفعت ببعض المدة وسكتت بعضها فقوله فيما لم ترفع للحاكم كلاً أو بعضاً كما أن القول قول الحاضر في أنه أنفق إذا لم تكن مقيمة والافلا يقبل قوله لأنها حيث بثبثا بالدين ومحل كون القول قول الحاضر في النفقة حيث ادعى أنه كان ينفق أو يدفع النفقة في زمنها أما إذا تجمدت عليه لما مضى فلا يقبل قوله بالاجماع وكل هذا في حق من في العصمة وأما الباقين الحاكم فلا يقبل قوله انظر حلالو (ص) وحلف لـ قد قبضتها لابعثتها (ش) أي وحيث كان القول قوله حاضراً أو غائباً حلف لقد قبضتها منه أو من رسوله ولا يحلف لقد بعثتها إليها لاحتتمال عدم وصول ما بعثته لها وهو الأصل ويعتمد في يمينه على رسوله أو كتابه (ص) وفيما فرضه فقوله إن أشبه والافالقولها إن أشبهت والابتداء الفرض وفي حلف مدعي الاشبه تأويلان (ش) الضمير المستتر في فرضه عائد على الحاكم وكذا ابتداء الجار والمجرور متعلق بتنازع والمعنى وإن كان تنازع الزوجين فيما فرضه الحاكم فقالت الزوجة مثلاً فرض لي في كل يوم درهمين وقال الزوج نصفه فالقول قول الزوج إن أشبهه قوله أو أشبهها معاً فإن أشبهت وحدها فالقول قولها فإن لم يشبه واحد منهما ابتداء الفرض لما يستقبل ولها نفقة المثل في الماضي وظاهره لافرق في ذلك بين أن يكون اختلافهما فيما فرضه قاضي وقتهما أو قاض سابق عليه وهو كذلك وإذا قلنا القول لمدعي الشبه من زوج أو زوجة فهل ذلك يمين أم لا * ولما أنهى الكلام على أقوى أسباب النفقة وهو الزوجية شرع في الكلام على السببين الباقيين وهما الملك والقربة ومتعلقهما فقال

(فصل) في الكلام على ذلك * وأدخل المؤلف أداة الحصر وهي قوله (ص) انما يجب نفقة رقيقه ودابته إن لم يكن مريض (ش) وليس موضع حصر لانه سيدكر أن نفقة خادم الاب الفـ قير يجب على الولد وكذا خادم الام فيحتمل أن يكون مصعبه على قوله إن لم يكن مريض فإن كان ثم مريض يكفي ولا يكلف بغير ذلك ويكون على هذا في كلامه حذف وتقديم وتأخير ومعناه

(٣٦ - خرى رابع) أمان متعلق الملك فما أشار به بقوله والابيع كـ تكليفه من العمل الخ وأمان متعلق القربة فما أشار له بقوله وخادمهما الخ (قوله لانه سيدكر الخ) فيه أن قوله وخادمهما عام عطوف على الوالدين فهـ من جملة نفقة القربة إلا أن يقال هذا مبني على أنه مستأنف أي يجب نفقة خادم الام والاب (قوله فيحتمل) أي إذا علمت ما ذكره فنقول يمكن أن يجاب عنه بأنه يحتمل الخ (قوله حذف) أي الذي هو علف مع أن نفقة مسطرة على دابة والدابة نفقة العلف فنقول المصنف انما يجب نفقة دابته أي علفها والتقديم نفقة رقيقه والتأخير قوله ودابته الخ أي يجب نفقة رقيقه القن والمشترك والمبعض بقدر الملك والمكاتب نفقته

على نفسه ونفقة الرقيق المحمدم على محمده بفتح الدال فيهما (قوله ويحتمل أن يكون أراد حصر أسباب النفقات) أي بقية أسباب النفقات (قوله ولهذا قال بعد الخ) وحاصله أن المراد حصر الباقي في القرابة والمالك والمعنى انما تجب النفقة بالمالك والقرابة فالخصر فيهما باعتبار المعنى (قوله ويحتمل أن مصبه نفقة رقيقة) أقول هذا الوجه بعيد بعد عطف ما بعده عليه إلا أن يقرأ ودانته مبتدأ والخبر محذوف أي كذلك ويجوز أن يكون الخصر باعتبار الأمرين معا باعتبار آخر أي انما تجب نفقة رقيقة لا رقيق رقيقة فنفقة رقيق رقيقة على رقيقه لا على السيد الأعلى فالخصر بالنسبة له وانما تجب نفقة دابته ان لم يكن مري ويراها بالداية الأعم من المصطلح عليه فيشمل هرة عمت وانقطعت عنده ولم تقدر على الانصراف فان قدرت عليه لم تجب نفقة لان له طردها وكما ما ذنوله في اتخاذه فيجب على من هو بيده النفقة عليه (قوله انظر الشرح الكبير) حاصل ما أشار له في الشرح الكبير ان المصنف استوعب أسباب النفقة الثلاثة أي

(٣٠٣)

انما يجب عليه علف دابته ان لم يكن مري ويجب عليه نفقة رقيقة والابيع الخ ويحتمل أن يكون أراد حصر أسباب النفقات الثلاثة وذلك لانه لما ذكر أن النفقة تجب بسبب النكاح أشار الى أنها لا تجب بعد ذلك بالأصالة إلا بسبب ملك أو قرابة ويكون رقيق الأب والأم بطريق التبعية لهما لانه من تمام البر له ما ولهذا قال بعد هذا الكلام وبالقرابة على الموسر أي فلا تجب على غير ذلك من القرابات ويحتمل أن مصبه نفقة رقيقة أي انما يجب للرقيق النفقة لا التزويج أو الحج أو البيع ونحو ذلك وهذا أولى انظر الشرح الكبير (ص) والابيع (ش) أي والابان امنع من الاتفاق أو عجز عنه ببيع ما يباع ويخير بين ذكاه ما يؤكل لحمه واخر اجه عن ملكه وبعبارة والابيع ما يصح بيعه وأما أم الولد فتبيل تزوج وقيل تعتق واختير وأما المديون والمعتق لاجل فيقال لهما ما ينفق عليهما ان كان لهما ما خدما والاعتقا وأما قوله (كسكيفة من العمل ما لا يطيق) أي وتكرره منه ذلك فانه يباع وأما المرة والمرتان فلا يباع لذلك ومحل البيع ما لم يرفع الضرر ولا فيخير حينئذ على البيع (ص) ويجوز من ليهما ما لا يضر بنتاجها (ش) يعني انه يجوز لما لك الدابة أن يأخذ من ليهما ما لا يضر بنتاجها فان كان يضر به تحقيقا أو شكافا فلا يجوز له الاخذ منه (ص) وبالقرابة على الموسر نفقة الوالدين المعسرين (ش) أي وكذلك تجب نفقة الوالدين المعسرين على ولدهما الموسر والاصل في ذلك قوله تعالى وبالوالدين احسانا واجاع الامه وسواء كان هذا الولد صغيرا أو كبيرا ذكر أو أنثى صحها أو مريضا واحدا أو متعددا وسواء كان الابوان صحيحين أو زمنيين مسلمين أو كافرين أو مختلفين (ص) وأثبتنا العدم لابينين (ش) يعني لو طلب الابوان نفقةهما من الولد فقال له ما لا يلزمي لك نفقة لانك غنيان وخالفاه في ذلك وادعيا العدم فعليهما أن يثبتا فقرهما التقديم الغنى والمشهور ان اثبات العدم يكون بعدلين لا برجل واحد أو اثنين أو أحدهما بيمين لانهم صرحوا في باب الفلن ان العدم لا يثبت الا بعدلين لانه ليس بمال ولا آبل اليه فالتردد لا محل له وحينئذ فيشكل قوله بلاعين لانه يقتضي أن عليهما عينا في غير

للخصر إلا أنك خير بأن الخصر على الوجه الأول ليس متعلقا ببيان الأسباب فلا يظهر أن يقال أن الأول فيه كلفة كما هو ظاهر (قوله والا) بأن امتنع من الاتفاق على رقيقه أو على دابته حيث تجب لعدم المري (قوله ببيع) ما يباع أن وجد من يشتريه وكان مما يباع والاهب أو أخرج عن ملكه يوما ما أو ذكاه ما يؤكل (قوله بما ينفق عليك) أي بنفقة تنفق عليك (قوله ان كان لهما ما خدما) أي ان كان لهما قوة على الخدمة ووجدان من يخدمانه (قوله والاعتقا) المناسب اعتقا فلا بد من صيغة العتق وقوله كسكيفة أي المصاوك آدميا أو غيره (قوله ما لا يطيق) المراد ما لا يطيقه العيشة خارجة عن المعتاد فلا يراد أن ما لا يطيقه أصلا كيف يكلف به بتممة من كان له شجر يضيح بترك القيام بحقه فانه يؤمر بالقيام عليه فان لم يفعل أثم بتضييع المال للنهي عن اضاعته ولم نسمع انه يؤمر ببيع ذلك (قوله ويجوز الاخذ من ليهما الخ) وكذا من لبن اثبات

الامة ما لا يضر بولدها بالاولى (قوله والاصل في ذلك قوله تعالى وبالوالدين احسانا) تأمل وجه الدلالة فان الاحسان المأمور به يتحقق عطلق احسان (قوله وسواء كان هذا الولد الخ) لكن على الصغير من باب خطاب الوضع وعلى الكبير من باب خطاب التكليف وسواء كان الولد مسلما أو كافرا الخطا به بفروع الشريعة لكن نفقته على والديه بما فضل عن قوته وقوت زوجته ولوا ربعا لا عن نفقة خادمه ودابته وينبغي الآن يحتاج لهما ولا يلزم بتكسب لينفق عليهما (قوله لتقدم الغنى) أي غنى الابوين عن الولد (قوله لانه ليس بمال ولا آبل اليه) فيه أن الذي تردد يقول انه يؤل للمال لانه يأخذ النفقة فقد آل الى المال (قوله فالتردد لا محل له) أي تردد في الشاهد واليمين شيخ عج والشيخ أحمد (قوله لانه يقتضي ان عليهما الخ) أي ليس عيين متعلقة باثبات العدم فلا ينافي أن هناك عين استظهار ومحصلة أن معنى المصنف ليس هناك عيين متعلقة باثبات العدم فلا ينافي أن هناك عين استظهار وذلك لان تقدير المصنف وأثبتنا العدم بعدلين لابينين

(قوله لان العدم الخ) هذا التعليل لا يفسد شيئا (قوله بخلاف اثبات العدم في الديون) والفرق عقوق الولد بين ما وأقارب بعض الشراح أن معنى المصنف لامع عين فالبناء بمعنى مع أي لا عين مع العدلين بخلاف اثبات الديون فان معهما عين أي وحينئذ فلا اعتراض (قوله لان أخاه يطالبه بالنفقة معه) هذه العلة لا تنجح فالاولى أن يقول لانه حيث كان أحدهما موسرا فالشأن أن يكون الثاني كذلك وانظر اذا طوبى الاب بالنفقة هل يحمل على الملاء أو العدم أو يجري القولان وظاهر قولهم الناس محمولون على الملاء وذو كرههم الخلاف في مسألة الابن هذه يقتضي حمله على الملاء والفرق بينه وبين الابن أن الغالب وجوب نفقة الابن على الاب وعكسه نادر (قوله وخادمهما) معطوف على الوالدين أي نفقة الوالدين ونفقة خادمهما (قوله ويلزمه أيضا نفقة خادم زوجته أبيه) لانها تستخدم الاب ومعلوم أن زوجته الاب انما يجب اخدامها على الاب حيث كانت أهلا للاخداف فاذا لم تكن زوجته الاب أهلا للاخداف فلا يلزم الولد نفقة خادمها وانظر اذا تعدد خادم زوجته الاب هل يجب عليه نفقة واحدة فقط أو الجميع وهو ظاهر كلام المصنف وكذا يقال في قوله وخادمهما (قوله وظاهره وان كانا غير محتاجين للخادم) أي لقد رتبهما على (٣٠٣) الخدمة (قوله وأما خادم البنت) أي التي يلزم الاب الاتفاق عليها ولعل الفرق

اثبات العدم وهي عين الاستظهار وليس كذلك لان العدم لا يثبت الا بشاهد دين فلو كان عليه أن يقول ولا عين أي والحال أنه لا عين استظهار بخلاف اثبات العدم في الديون فلا بد من عين (ص) وهل الابن اذا طوبى بالنفقة محمول على الملاء أو العدم قولان (ش) يعني أن الاب اذا طلب نفقة من ولده فادعى الولد انه فقير فهل يحمل على الملاء حتى يثبت فقره أو يحتمل الولد على العدم وعلى الاب اثبات ملاءة قولان ومحلهما ان لم يكن للولد أخ موسر يشاركه في النفقة على الابوين أما ان كان له أخ موسر فينتفى على أنه محمول على الملاء حتى يثبت العدم لان أخاه يطالبه بالنفقة معه نقله الشيخ في التوضيح عن ابن الفخار ولو ادعى كل من الوالدين العدم جرى القولان المذكوران في كلام المؤلف (ص) وخادمهما وخادم زوجته الاب (ش) يعني أن الولد الموسر كالزوجه نفقة أبويه المعسرين كذلك يلزمه نفقة خادمهما ويلزمه أيضا نفقة خادم زوجته أبيه وهذا اللزوم بطريق التبع وظاهره وان كانا غير محتاجين الى الخدم وأما خادم البنت فلا يلزم الاب ولو احتاجت لها وكذلك خادم الولد (ص) واعفاه بزوجة واحدة (ش) معطوف على نفقة أي انما يجب اعفاه بزوجة واحدة لا بأمة ولا بأكثر من واحدة والظاهر ان الاب لا يلزمه قبول الأمانة وانما كذب واحدة لئلا يتوهم أن المراد بالزوجة الجنس (ص) ولا تعدد ان كانت احدهما أمه على ظاهرها (ش) تعدد مبدوء بمشتاة من فوق والضمير للنفقة وعلى أنه مبدوء بمشتاة من تحت فالضمير للاتفاق المفهوم من نفقة أي ولا يتعدد الاتفاق على الولد لزوجة أبيه كانت أمه مع أبيه أم لا فقوله ان كانت الخ وأخرى ان كانتا أجنبيتين وهذا اذا كانت أمه تعف الاب ولا تعددت النفقة على الابن أمه بالقربة والأخرى بالزوجة فان كان لا يقدر الا على نفقة احدهما فالزوجة والقول للاب فيمن ينفق عليها الولد حيث لم تكن احدهما أمه وطلب الاب النفقة على من نفقته أكثر والاعتين الام ولو كانت غنية لان النفقة هنا للزوجة لا للقربة وخلاف هذا لا يعول عليه (ص) لازوج أمه وولد اب (ش)

يشعر به لفظه كذا يظهر (قوله ان كانت احدهما أمه) أي بل لا يلزمه الا نفقة أمه فقط حيث كانت تعفه وحدها أو الا أنفق على الجميع (قوله على ظاهرها) قيد بالام بقوله على ظاهرها أو اما اذا كانت احدهما غير أمه فلا يتعدد على ظاهرها وغيرها (قوله ولا تعددت) وحينئذ فيجب عليه الاعفاف بأكثر من زوجة والحاصل أنه اذا توقف الاعفاف على أكثر من زوجة فيجب على الولد أن يعفه به فينفق على الجميع (ثم أقول) وتلك العبارة صادقة بصورتين أن تكون العفة لا تكون الابن أمه بالقربة والأخرى بالزوجة فان كان لا يقدر الا على نفقة واحدة فالتألو راعينا القربة وحدها المأ أنفق على الام اذا كانت موسرة مع أنه ينفق عليها ولو كانت موسرة نظر الكونها زوجة وقوله بالزوجة الاولى أن يقول فينفق على الام للزوجة المقواة بالقربة وتلك التقوية مفقودة في الأجنبية والحاصل أن العلة في تخصيص الام بالنفقة فيما خصت فيه الزوجة المقواة بالقربة في تنبيهه وجوب الاعفاف بزوجة أو أكثر مني على أنه قوت كما عليه أشهب (قوله وخلاف هذا لا يعول عليه) وهو الزرقاني فانه قال ينفق على أمه اذا كانت فقيرة وان كانت غنية فهو كالأجنبية أي لانه ان كان نفقة الام يجب بالقربة فسقط وان كانت النفقة انما

يجب لزوجة الأب فهو ينفق عليها وإن كانت غنية (ثم أقول) يكفلنا من الأبحاث يظهر لك صحة كلام الزرقاني فهو المعول عليه (قوله على المشهور) وخلافه قولان: الأول يلزمه الثاني التفصيل أن كانت الأم قد تزوجته فقيرا فلا يجب أو موسرا ثم أعسر فيجب (قوله فتسقط) أي إذا افتقر وقوله مالم تقم قرينة على خلاف ذلك أي بأن قامت قرينة على أنه ان افتقر يرجع فينفق ولا يخفى أن الكلام بهذا التقرير يناسب ما قبله ويحتمل (٣٠٤) ابقأوه على ظاهره والمعنى فتسقط نفقتها أي وهي عند زوجه الغنى وقوله مالم

تقم قرينة على خلاف ذلك أي بأن قامت قرينة على التزام نفقتها وهي تحت زوجها (قوله ومثل الأم في ذلك البنت) أي لا تسقط نفقتها بتزوجها بغير (قوله أو الارث) فيضعف الذكر على الأنثى إن كانوا كلهم صغارا في مدة صغرهم فإن كانوا كبارا أو صاروا كبارا فكما القول الأول على عددهم كذا بقيد هذا القول فإذا كان بعض صغارا وبعض كبارا فإنا نأب الصغار في الارث ومأنا كبار الكبار فعلى الرأس كذا ينبغي أفاده عجم (قوله أو اليسار) أي كنه أولاد ثلاثة أحدهم على ثمانمائة مثلاً والآخر مائتين والآخر مائة فعلى صاحب الثمانمائة نصف النفقة وصاحب المائتين ثلثها وصاحب المائة سدسها (قوله لامعة فيها) أي عليه أو على ابنه أو عليهم معاً أنه تكسب صنعة فعلى الأب والعبرة في كل قوم بحسب عرفهم (قوله وأما الولد الرقيق فعلى سيده) وانظر البعض ما حكم جزئيه الحر إذا عجز عن الكسب (قوله أو أعمى) مالم يكن يعرف صنعة ويمكنه تعاطيها في حالة العي فالظاهر أنه حينئذ كغير الأعمى (قوله أو زمانته) أي ضعفه فعطفه على العجز مغاير ويحتمل ما هو أعم فهو من عطف العام

يعنى أن الولد الموسر لا يلزمه أن ينفق على زوج أمه المعسر على المشهور ولا يلزم ولد الابن أن ينفق على جده ولا جدته المعسرين وسواء كانا من جهة الأب أو من جهة الأم وكذلك لا يلزم الجد نفقة ولداً بنه وأولى ولد البنت لأنه ولد الغير (ص) ولا يسقط طهارت ويجهان من فقير (ش) يعنى أن نفقة الأم لا تسقط عن الولد بسبب تزويجه من رجل فقير أو غني ثم افتقر فإن وجوده كالعدم وكذلك من التزم نفقة امرأة لا يسقط طهارت ويجهان بفقير وأما إن تزوجها غني فتسقط نفقتها عنه مالم تقم قرينة على خلاف ذلك تقرير ومثل الأم في ذلك البنت ولو قدر الزوج على بعض النفقة تسم الابن أو الأب باقياً (ص) ووزعت على الأولاد وهل على الرأس أو الارث أو اليسار أقوال (ش) تقدم أن نفقة الوالدين المعسرين واجبة على أولادهم الموسرين واختلف هل توزع تلك النفقة على عدد رؤس الأولاد من غير فرق بين ذكر وأنثى ولا قدر يسار أو توزع على حسب ميراثهم فيضعف الذكر على الأنثى أو توزع على قدر يسارهم الغنى بحسب حاله والفقير بالنسبة لغيره بحسب حاله كان ذلك الغنى ذكراً وأنثى أقوال ثلاثة والمذهب هو القول الثالث (ص) ونفقة الولد الذكر حتى يبلغ عاقلاً قادراً على الكسب (ش) أي ويجب نفقة الولد الذكر الحر الذي لا مال له ولا صنعة تقوم به على الأب الحر حتى يبلغ عاقلاً قادراً على الكسب ويجب ما يكتب فيه أمواله كان له مال أو صنعة لا معرفة فيها تقوم به لسقطت نفقته عن الأب الحر إلا أن ينفد ماله قبل بلوغه أو يدفعه الأب قراضاً ويسافر العامل ولا يوجب له مسلف فتعود على الأب وأما الولد الرقيق فعلى سيده ومن بلغ مجنوناً أو زماً أو أعمى فتستمر نفقته على الأب ولو كان يجن حيناً بعد حين لأنه صدق عليه أنه بلغ مجنوناً فإنه بعض وتستمر نفقة العاجز عن الكسب جملة بزمانته أو غيرها والقادر على البعض على الأب تسميها ولو طرأ عجزه أو جنونه أو زمانته بعد البلوغ لم تعد خلافاً لعبد الملك (ص) والأنثى حتى يدخل بها زوجها (ش) يعنى أن نفقة الأنثى الحرة ولو كانت كافرة واجبة على أبيها حتى يدخل بها زوجها البالغ أو يدعى للدخول وهي مطيعة للوطء فانها تسقط عن الأب لوجوبها على الزوج حينئذ فلو طلقها زوجها قبل بلوغها بعد أن أزال بكارتها فإن نفقتها تعود على أبيها نص عليه المتبسط ويؤيده مفهوم ما يأتي من قوله لا إن عادت بالغة (ص) وتسقط عن الموسر بمعنى الزمن بالقضية أو يتفق غير متبرع (ش) قد علمت أن نفقة الولد المعسر على أبيه الموسر وإن نفقة الأب المعسر على ولده الموسر انما هي من باب المواساة وسد الخلة تدفع عند الاحتياج فإذا تحيل المعسر منهم ما في نفقته وأخذها من غير من وجبت عليه ثم أراد الرجوع بها على من وجبت عليه مدة التحيل فإنه لا يلزمه شيء من ذلك وتسقط عن الموسر بها في ذلك الزمن لأن الخلة قد استتدت وزال سبب وجوبها مالم يكن قد حكم بها كما أما إن كان قد حكم بها كما كان فانه لا تسقط عن الموسر بمعنى الزمن لأنها صارت بقضية

على الخاص بأو هو جائز عند بعض (قوله حتى يدخل بها زوجها) أي الموسر لا الفقير فتستمر فلا تسقط (قوله الخاص

وهي مطيعة) راجع لقوله يدعى وأما المدخول بها فلا يشترط اطاقتها خلافاً للقول تت هنا بشرط الاطاقة حتى في المدخول بها ومراده بالدخول الخلوة وإن لم يوجد وطء (قوله وتسقط عن الموسر) أي نفقة القرابة الشاملة (قوله بالقضية) المراد بالقضية قوله فرضت وقدرت فإن فرضه كالحكم بها فصارت كالدين وعبارة المصنف توهم قصره على الحكم (قوله انما هي من باب المواساة) أي الاعانة وقوله وسد الخلة يفتح الخاء أي الحاجة وقوله وزال سبب وجوبها أي النفقة وسبب وجوبها هو الحاجة

(قوله فيقضى بهما) أي الوالدين وقوله أو أن أنفق بعدها أي بعد القضية وقوله عليهما أي على الوالدين (أقول) وحينئذ يكون ساكتا عن أنفق على الابن قاصدا الرجوع من غير قضية وقد تقدم أن المعتمد أنه يرجع وأن فيعلم بالاب ولا يساره حيث كان له أب وكان موسرا وقصد الرجوع وحلف أنه أنفق ليرجع فان قلت ما الفرق بين نفقة الأب والابن قلت ان نفقة الأب كانت ساقطة وطردت بخلاف نفقة الولد فهي لازمة من الأصل وبعد هذا كله لولم يصوب المتن وقصر قوله أو يتفق غير متبرع على خصوص الابن لما ورد عليه شيء والحاصل انك تقول قوله الالقضية عام وقوله أو يتفق قاصر على الصغير والكلام صحيح (قوله فلا تسقط عن الزوج بمضي زمنها) أي ولا يتوقف على قضية وقوله بخلاف الخ مخرج من قوله فيقضى بهما أي بخلاف نفقة الخ (قوله ثم طلق) أي أومت والمراد بالاستمرار العود أي فتجوز عن عادت باستمرت بدليل قوله والاثني حتى (٣٠٥) يدخل الخ والمجازا بلغ والحاصل انه في هذه استمرت زمنا فلم تذهب (قوله أو

الحاكم كالدين وكذلك لا تسقط النفقة عن الموسر منهما إذا أنفق عليه شخص غير متبرع قاصدا الرجوع على من وجبت عليه لانه قام عنه بواجب فيرجع بها والموافق تباع ابن الحاجب من أن نفقة الاجنبي غير متبرع بحكم القاضي بهما مع أنه لا يقضى للنفق غير متبرع الا اذا وقع الاتفاق بعد الحكم كما ارتضاه ابن عرفة فلو قال الا أن يفرض ما يقضى بهما أولن أنفق بعدها عليهما غير متبرع لكان أصوب بخلاف نفقة الزوجة فلا تسقط عن الزوج بمضي زمنها لان في مقابلة الاستمتاع (ص) واستمرت ان دخل زمنا ثم طلق (ش) يعني أن الاثني اذا دخل بها زوجها وهي زمنية ثم طلقها وهي على حالها زمنية فان نفقتها استمرت على أبيها وكذلك تعود على الاب اذا كان للولم مال ثم ذهب وقوله ان دخل زمنا وكذا استمرت نفقتها ان رشدها والمراد بالاستمرار العود اذ في مدة زوجه نفقتها على زوجها لا على الاب (ص) لان عادت بالغة أو عادت الزمنا (ش) أي لان تزوجه صغيرة صحيحة ثم عادت الى الاب بطلاق أو موت بالغة صحيحة فادرة على الكسب من غير السؤال ثيبا أو عادت الزمنا عند الزوج ثم تأمت بعد بالغة ثيبا فلا تعود نفقتها التي كانت واجبة على الاب فقوله لان عادت بالغة أي ثيبا صحيحة دخل بها صحيحة أو زمنية وقوله أو عادت الزمنا أي بعد بلوغها عادت بعد الطلاق أو قبله وبعبارة لان عادت أي ثيبا صحيحة دخل بها زمنا أو صحيحة فان عادت غير بالغة عادت النفقة وهل الى بلوغها أو دخول زوج قولان وان عادت بكر عادت النفقة الى دخول الزوج وقوله أو عادت الزمنا أي اذا دخل بها زمنا ثم زالت الزمنا عند الزوج ثم طلقها بالغة ثم عادت الزمنا * ولما لم يكن عندنا اثني نجب عليها نفقة ولها الا المكاتبه كما قال ابن عرفة والمعروف لان نفقة على الام لولدها الصغير اليتيم الفقير ولابن العربي في آخر سورة الطلاق نفقة الولد على الوالد دون الامخذ لاف لابن المواز لانها على الابوين على قدر الميراث وتأويله بحال عسر الاب نحو قول التونسي في كتاب الصيام وقس في الموازية ان الاب ان كان فقيرا ولابن الام ان عليها ان تستأجره وليس بين لاتفاقنا على ان نفقة الولد لا تلزمها في عسر الاب فاذا لم يكن لها البان لم يتعلق طلبه بذمتها كالم تلزمها نفقته انتهى بعبارة قوله (ص) وعلى المكاتبه نفقة ولها ان لم يكن الاب في الكفاية وليس يحجز عنها عجزا عن الكفاية (ش) يعني ان نفقة أولاد المكاتبه عليها دون سيدهم اذا دخلوا معها في كفايتها بشرط أو كانت حاملهم أو حدثوا بعد الكفاية

وهذا على ما يستفاد من التتافي وبعض الشراح وشيخنا القرافي من أن من تأمت زمنا بالغائيا وقد كان دخل بها صحيحة أو زمنا وتخلل بين الزمانين صحة لا تعود نفقتها على الاب كن تأمت بالغائيا صحيحة وهو خلاف ما يفيد النقل من انها تعود على الاب في جميع الصور الا اذا تأمت بالغائيا صحيحة فادرة على الكسب من غير سؤال ولو قال المصنف بدل هذا ولا تعودان وطئت ثم تأمت منه بالغة صحيحة فادرة على الكسب لا يستلزم السؤال لافاد المراد مع السلامة مما رد على عبارته (قوله ولما لم يكن عندنا اثني) المراد خصوص الام (قوله وتأويله) أي تأويل كلام ابن المواز بحال عسر الاب أي اذا كان الاب معسرا فعلى الثلث والثلثين وهذا التأويل بعيد هو معطوف على قوله لابن المواز وكأنه قال خلافا له أي على الاطلاق وخلافا لتأويله بحال عسر الاب وقوله فهو حال من تأويل أي حالة كونه فهو الخ في الجمل على العسر وقوله وليس بين أي كلام الموازية الا أن الصحيح ما وقع في الموازية من ان عليها الاستتجار وقوله لاتفاقنا هذا الاتفاق يخالف حمل

كلام ابن المواز على حالة العسر (قوله بأن كانوا أحرارا) كذا في نسخة والناسب بأن يكون حرا وقوله فلو عجز الاب الخ هذا يفيد ان ضمير قول المصنف وليس عجزه أي عجز المكاتب والاحسن ما في كلام غيره وليس عجزه أي عجز من ذكر من أب أو مكاتبه (قوله لانها) أي الكتابة منوطة برقبته أي متعلقة برقبته فكانت كالجنابة أي في التعلق برقبته وقوله لانها مواساة أي اعانة أي ولا تكون الاعانة الا باليسار والخاص ان الكتابة لما كانت (٢٠٦) متعلقة بالرقبة والنفقة ليست متعلقة به ابل أمر خارج منوطة باليسار فلم يكن

فدخلوا بغير شرط هذا ان لم يكن أبوهم معهم في الكتابة بأن كانوا أحرارا وفي كتابة أخرى ونفقة تهاهي على زوجها أما ان كان الاب معهم في الكتابة فان نفقة تهاهي ونفقة أولادها على أبيهم فلو عجز الاب عن نفقة أولادها وعن نفقة أمهم فان ذلك لا يكون عجزا عن الكتابة لانها منوطة برقبته فكانت كالجنابة والنفقة شرطها اليسار لانها مواساة ويرد على قول المؤلف ليس لنا أن نوجب عليها نفقة ولدها الا المكاتبه قول المؤلف الاتي واستأجرت ان لم يكن لها البان وقد يجاب بأن العرف جار بارضاعها فهو كالشرط أي انه من باب المواساة لامن باب وجوب النفقة على انه لا يحتاج الى استثناء المكاتبه لان النفقة في الحقيقة منها عن السيد لانه اشترط ذلك عليها وكأنه من جملة الكتابة (ص) وعلى الام المتزوجة والرجعية ارضاع ولدها بلا أجر (ش) يعني أن الام المتزوجة بابي الطفل يلزمها ارضاع ولدها منه من غير طلب أجر وكذلك المطلقة طلاقا رجعييا لانها كالزوجة (ص) الا لعقد (ش) يعني أن الزوجة اذا كانت عالية القدر بأن كانت من أشرف الناس فانه لا يلزمها أن ترضع ولدها الا أن لا يقبل الولد غيرها كما يأتي فان أرضعته باختيار منها فلها أن تطلب أباها بالاجرة ومثل عالية القدر من حصل لها قلة لبن أو سقم فلا يلزمها أن ترضع ولدها وان كانت غير عالية المقدار وبعبارة وعلموا القدر بالعلم والصلاح (ص) كالبائن الا أن لا يقبل غيرها أو بعدم الاب أو يموت ولا مال للصبي (ش) يعني أن المطلقة طلاقا بائنا لا يلزمها أن ترضع ولدها وأجرة رضاعه لازمة لابه الا أن لا يقبل غيرها فيلزم كلام من الشريفة والبائن الارضاع مع امكانه منها لوجود اللبن في ثديها وتجب لكل الاجرة كما في المدونة من مال الاب فان أعدم فن مال الصبي وكذلك يلزم كلام من الشريفة أو البائن أو غيره ما أن ترضع ولدها الكن مجانا اذا قبل غيرها فيما اذا كان الاب عديما أو ميتا ولا مال للصبي أما اذا كان للولد مال فانه يستأجره منه من يرضعه كمال الاب ويقدم مال الاب فقوله الا أن لا يقبل غيرها أي الشريفة القدر والبائن مستثنى من المشبه والمشبه به (ص) واستأجرت ان لم يكن لها البان (ش) أي واستأجرت من وجب عليها ارضاع ولدها مجانا ان لم يكن لها البان على المشهور وأولها ولا يكفيه أو مرضت أو انقطع لبنها أو جلت لانه لما كان عليها الارضاع مجانا فاعليها خلفه ولا رجوع لها على الاب أو الصبي اذا أيسر وتقدم الجواب عن ارادته على قوله لم ليس لنا أن نوجب عليها نفقة ولدها وقولنا من وجب عليها ارضاع ولدها مجانا يشمل من في العصمة والمطلقة طلاقا رجعييا وعالية القدر والبائن ان أعدم الاب أو مات ولا مال للصبي وهو أولى من خصه بعالية القدر والبائن في حالة عدم الاب أو موته ولا مال للصبي لقصوره وقد يجاب عنه بأنه اذا كانت ممن يجب عليها الارضاع لعارض تستأجر اذا عدم

العجز عنها عجزا عن الكتابة (قوله ويرد على قول المؤلف) أي في التوضيح (قوله فهو كالشرط) والقاعدة ان ما كان بالشرط فهو ليس بالاصالة أي فقوله لا المكاتبه أي بحسب الاصالة فلا ينافي ان غيرها يجب عليه ذلك لكن بالشرط وقوله أي انه من باب المواساة أي ان هذا الارضاع ليس من باب النفقة الواجبة بطريق الاصالة بل من باب الاعانة التي ليست بواجبة بطريق الاصالة بل وجبت بحسب العرف المنزل منزلة الشرط (قوله فان أرضعته باختيار منها) لا مفهوم له لانه سيأتي انه اذا كان لا يقبل الولد غيرها وله أولاه مال لها بالاجرة (قوله ومثل عالية القدر الخ) أي فلا يلزمها ان ترضع ولدها الا انه يلزمها الاستئجار لقوله فيما سيأتي واستأجرت الخ (قوله وعلموا القدر بالعلم والصلاح) أي مثلا فقد يكون بشرف النسب كما أفاده أولا بقوله بأن كانت من أشرف الناس (قوله أما اذا كان للولد مال الخ) في عبارة عب أو يموت مع عدم ما مات ماليا أخذت الاجرة من ماله لانه يقدم ماله على مال الصبي فان مات الاب مع عدم مال الصبي مال فنه

اه وهو غير مناسب لانه اذا مات الاب ماليا صار الرضيع وارثا فنسقط أجرة رضاعه عن أبيه (قوله لبانها

ويقدم مال الاب الخ) لعل صواب العبارة هو يقدم على مال الاب وفي كتابة أخرى واظهره مع ما تقدم في الصوم في قوله والاجرة في مال الولد ثم هل مال الاب أو مالها تأويلان محلهما ان لم يكن للولد مال والاقدم باتفاق فهذا صريح أو كالصريح في تقديم مال الولد على مال الاب فالاحسن عبارة شب ونصه ولها أجر المثل من مال الولد أو مال أبيه لان الاجرة يجري فيها التفصيل السابق في قوله والاجرة في مال الولد ثم هل مال الاب أو مالها تأويلان فهذه العبارة تفيد أن مال الولد يقدم على مال الاب (قوله مستثنى الخ) أي على خلاف الاغلب من رجوع الاستثناء والتقييد لما بعد الكاف (قوله على المشهور) ومقابلته للقاضي عيسى الوهاب من انه

ليس عليها ذلك (قوله ككونها حقة) لان الحقة بتغير لبنها عند حاقها بذي الولد (قوله مما اشترط عدمه في الظن) أي في غير هذه الصورة مما كان المستأجر الاب والافلاستأجرة فيما نحن فيه نظراً أيضاً (قوله وهنا وافقه) أي عبر بلبان اشارة الى أن ما يخرج من ثدي المرأة يقال له لبان كما يقال له لبن (قوله على الأرجح) راجع لقوله ولو وجد من يرضعه عندها لاقوله مجازاً (قوله ان لم يكن للاب مال) تقدم البحث معه (قوله وليس كذلك الخ) والجواب أنه انما قيد لاجل المبالغة بقوله ولو وجد (قوله لما قدمنا من ان مذهب الخ) واعلم ان ظاهر ما ذكرهنا ان أجرة المثل لازمة ولو زادت على قدر وسعه فليست كنفقة الزوجة ولعل الفرق أن دوام الزوجية أو جب التخفيف عليه لمراعاة وسعه وحالها بخلاف هذه (قوله كعدم الخ) تشبيه في أنه يلزمها ارضاعه لكن فيما قبل الكاف لأجرة لها وفيما بعد الكاف لها الأجرة سواء قبل غيرها أو لم يقبل على المذهب (قوله لاجل أن هذا مذهب المدونة) أي فلا حاجة للمبالغة عليه لانه لا نزاع فيه (قوله وكانت خاصة بالاب) أي كانت القرابة التي (٣٠٧) هي أحد الأسباب خاصة بالاب انظره فان

الاب يجب عليه أن يتفق على والده فلم تكن خاصة بالاب الا أن يراد بالخصوص النسبي أي دون الام (قوله من فروعه) الاولى من فروعها لا يخفى ان الرضاع الذي يقال له من فروع النفقات انما هو الرضاع اللازم للاب فالارضاع للطفل بمنزلة الاتفاق عليه الا أنه ينا فيه قوله وكان مشتركا بين الابوين أي تارة تطلب من الاب وتارة تطلب من الام على ما تقدم من التفصيل فطلبه تارة من الاب وتارة من الام ينفيد أنه ليس من فروع النفقات ويحجب بأنه من فروع النفقات في الجملة فلا ينافيه قوله وكان مشتركا (قوله الحضانة) أي ان الحضانة من توابع النفقات لا يخفى انه اذا كانت الحضانة مشتركة بين الام والاب وغيرهما من الأقارب وغيرهما كما سيأتي فواجب كونها من توابع النفقة الا أن يقال تابعة

لبانها فاولى من يجب عليها الرضاع اصاله ويشترط في المستأجرة أن لا يكون فيها عيب يؤثر في اللبن ككونها حقة أو جذماء مما اشترط عدمه في الظن وانما عبر هنا بلبان وفيما تقدم بلبن حيث قال حصول لبن آدمي الخ لانه رد فيما مر على من يقول ان لبن آدمي لا يقال فيه الا لبان وهنا وافقه (ص) ولها ان قبل أجرة المثل ولو وجد من يرضعه عندها مجازاً على الأرجح في التأويل (ش) يعني ان الام الغير اللازم لها الرضاع من شريفة قدر أو بائن اذا قبل الولد غيرها ان يرضعه بأجرة المثل من مال الأب أو مال الولد ان لم يكن للاب مال والقول قولها في طلب الأجرة ولو وجد أبوه من يرضع الولد عنده أمه بدون أجرة المثل أو مجازاً لان الظن وان كانت ترضعه عندها فأنظره هي التي تباشره بالرضاع والمبيت وذلك تفرقة بين الام وولدها وبفهم من قوله هنا ان قبل أنه اذا لم يقبل الولد غيرها الا أجرة لها وليس كذلك لما قدمنا من أن مذهب المدونة أن لها الأجرة فلو قال الا أن يعدم الاب أو يموت ولا مال للصبي كعدم قبوله غيرها ولها أجرة كما كان قبل ولو وجد من يرضعه عندها مجازاً السلم من الايهام المذكور ونسخة عنده بتدكير الضمير أنكرها ابن غازي لاجل ان هذا مذهب المدونة وترجيح ابن بونس انما هو على نسخة التانيث * ولما أنهى الكلام على النفقات التي من أسباب القرابة وكانت خاصة بالاب وأتبعها بالرضاع الذي هو من فروعه وكان مشتركا بين الابوين شرع في توابعها وهي الحضانة المشتركة بينهما وغيرهما ابن عرفة هي محصول قول الباجي حفظ الولد في مبيته ومؤنة طعامه ولباسه ومضجعه وتنظيف جسمه فقال (ص) وحضانة الذكور للبلوغ والانثى كالنفقة للام (ش) يعني ان الحضانة ثابتة وكائنة للام كان المحضون ذكراً أو أنثى لكن حضانة الذكر المحقق من ولادته للبلوغ من غير شرط على المشهور وعند ابن شعبان حتى يبلغ عاقلاً غير زمن وان صدر به ابن الحاجب لكنه متعقب والانثى لدخول الزوج بها ولا تنكفي الدعوة الى الدخول ولا يعتبر هنا البلوغ بالانبات وقولنا المحقق احترازاً به عن الخنثى المشكل فانه لا يخرج عن الحضانة مادام مشكلاً وبما قررنا أن الدعاء للدخول غير معتبر بخلاف وجوب النفقة على الزوج فتعتبر

لها في الجملة من حيث انها قد تكون على الاب (قوله بينهما وغيرهما) أي فليس المراد بالاشتراك كونها بين ذلك في زمن واحد بل المراد به استحقاق كل لها ولو باعتبار أزمان كاشتراك الرضاع بين الابوين فانه بحسب زمنين (قوله هي محصول قول الباجي الخ) اعلم أن محصول وحاصل شيء واحد كما أفاده المصباح وليس محصول اسم مفعول وان كان على صيغته وأن عادة ابن عرفة أنه اذا كان غيره سابقاً بتعريف الحقيقة يكتب به فيقول مثلاً وعرفه فلان بكذا ولا يقول محصول ولا حاصل وحاصل الجواب أن هذا التعريف لما كان مطولاً ودأبه الاختصار أتى بقوله محصول وكأنه قال هي حفظ شأن الولد الذي هو حاصل قول الباجي كذا (قوله ثابتة وكائنة للام) هذا يشير الى أن قول المصنف للام خبر عن قوله وحضانة وليس الخبر للبلوغ لئلا يلزم عايبه الاخبار عن الموصول الخرفي قبل كمال صلته ويلزم عليه الفصل بين الموصول وصلته بأجنبي وأجيب باعتماد ذلك في الجار والمجرور وانما قلنا يلزم الخ وذلك لان حضانة مؤل بأن والفعل والاصل أن يحضن الذكر للبلوغ والام ويجوز أن يكون من تعدد الخبر ومحل كون الحضانة للام اذا طلقت أو مات زوجها وأما وهي في العصة فالحضانة حق لهما (قوله لكن حضانة الخ) حل معنى لاجل اعراب

(قوله علمت ما في التشبيه في كلام المؤلف) والحاصل انما تارة تسقط النفقة والحضانة معا وذلك اذا حصل دخول بالفعل والزواج بالغ موسر وقد تسقط النفقة وتستمر الحضانة وذلك فيما اذا كان الزوج موسرا بالغ ودعي للدخول ولم يدخل بالفعل وقد تسقط الحضانة ولا تسقط النفقة وذلك اذا كان الزوج معسرا ولو كبيرا وحصل دخول (قوله فطلقها الخ) لا مفهوم له في شرح شب والحاصل ان الامة المتزوجة اذا طلقت أو مات زوجها فان لها الحضانة سواء عتق ولدها أم لا كان الزوج حرا أو عبدا فقوله فالحاصل أن ولدا الامة اذا عتق الخ أي كان الزوج حرا أو عبدا فطلقها أو مات عنها (قوله اذا أعتقها أو عتقت بموته) انظره فإنه لا يتوهم عدم الحضانة لها حين العتق (قوله ولم تعتق الخ) أي وأولى اذا (٣٠٨) عتقت لانها صارت حرة وقوله وأما ولدها أي ولدا القنة وولدا أم الولد وقوله أو مات

سيدا هما لكن سيد القن عبد لآخر حتى يكون جملها حرا بموت سيدها وقوله لكن اذا مات سيد أم الولد وأما ان مات العبد سيد الامة فلا تصير حرة فتدبر (قوله تعاها) ولو كانت الحضانة لغيره (قوله للمكتب) والمكتب بفتح الميم والتاء ويجوز كسرهما أو المعلم أو المعلمة (قوله والمراد بالأدب التأديب) أي لان الذي يتعلق به الحكم انما هو الفعل الذي هو التأديب (قوله أنهما أشفق) بدل من الضمير في عليهما بدل اشتمال (قوله فكان الأولى أن يقول ثم الجدة للام فيشمل الخ) وذلك بالاثبات باللام ظاهر في ارادة التشبيه الشاملة لكل ما ذكر بخلاف الاضافة وان كانت على معنى اللام لكن الذي بمعنى الشيء لا يعطى حكم ذلك الشيء (قوله لكن بجهة الاناث مقدمة على بجهة الذكور) هذا الكلام في حاشية الفيشي وذكر عجم ما يخالفه فإنه قال ويبقى النظر في شيء وهو أنه هل تقدم جدة الام من جهة أمها على جدتها من جهة أبيها ولو كانت الجدة التي من جهة أمه أبعد أو مات تكن التي

علمت ما في التشبيه في كلام المؤلف (ص) ولو أمة عتق ولدها (ش) يعني ان الامة اذا كانت متزوجة بغير فطلقها ومعهما منه ولدا فاعتقه سيده فان حضنته لأمه قال مالك واذا أعتق ولد الامة وزوجها فطلقها فهي أحق بحضنته ولدها الا أن تباع فتقطع عن غير بلد الاب فالاب أحق به أو يريد الاب انتقالا الى غير بلد الام فله أخذه وبعبارة أي ولو كانت الام أمة متزوجة عتق ولدها فلها حضنته وسواء كان أبوه حرا أم لا وفرضه في المسدونة في الاب الحر لانه المتوهم ونص على قوله عتق ولدها الدفع توهم أن الامة لا تحضن الحر وأشار المؤلف بقوله (أو أم ولد) الى ان أم الولد لها حضنة ولدها من سيدها اذا أعتقها أو عتقت بموته فالحاصل أن ولدا الامة اذا عتق وكان من زوجها فلها حضنته وأولى اذا لم يعتق وكذا ولدا أم الولد من زوجها ولم تعتق وأما ولدها من سيدهما فلها حضنته اذا أعتقها أو مات سيدهما لكن اذا مات سيد أم الولد صارت حرة فليس فيه حضن رقيق لحر فلا يتوهم فيه المنع وقوله ولو أمة عتق ولدها قال ابن عرفة قلت هذا اذا لم يتسررها السيد انتهى ولعل المراد بالتسرر الوطء لا اتخاذها للوطء (ص) وللاب تعاها وأديه وبعنه للمكتب (ش) أي وللولي تعاها المحضون وأديه وبعنه للمعلم أعظم من كونه أبوا ذكر أو أن الحسن ما حصل له ان للاب القيام بجميع أموره وبختنه في داره ويرسله للام وان البنات تزف من بيت أمها وان لم يرض الاب بذلك انتهى والمراد بالادب التأديب (ص) ثم أمها ثم جددة الام (ش) يعني أن المستحق للحضانة بعد أم الطفل اذا تزوجت أو حصل لها وجه مسقط جدته أم أمه لان شفقتها على ولديتها كشفقة أمه عليه وقد علمت أن المقدم للحضانة ومستحقها هو من كانت شفقتها على الطفل أقوى من شفقة غيره ومشهور بالمذهب ان قرابات الام أشفق على الطفل من قرابات الاب ما عدا أم الطفل وأمها فإنه متفق عليهما انهما أشفق على الطفل من قرابات الاب فان لم يكن للمحزون جدته من قبل أمه أو كانت وسقطت حضانتها فان الخ في حضنته ينتقل الى جددة أمه وكلامه يوهم قصره على جددة الام ذرية وليس كذلك فكان الأولى أن يقول ثم الجدة للام أي ثم الجدة من جهة الام فيشمل جهة الذكور ووجه الاناث لكن جهة الاناث مقدمة على جهة الذكور (ص) ان انفردت بالسكنى عن أم سقطت حضانتها (ش) الضمير في انفردت يعود على جددة الطفل وعلى جددة أمه والمعنى أن كلا منهما لا تسحق الحضانة الا بشرط انفردا بالسكنى بالطفل عن أم سقطت حضانتها بالتزويج أو غيره ولك أن تقول لا خصوصية لهما بذلك بل كل من استحق الحضانة يشترط فيه أن يتفرد بالسكنى عن التي سقطت حضانتها (ص) ثم

الحالة

من جهة أمه أبعد وهو ما يفيد كلام ابن عرفة وفي الخطاب ثم جددة الام ظاهره

سواء كانت جدتها الامها أو لا يها وهو كذلك قاله ابن عرفة عن اللخمي قال فان اجتمعنا فأم أمها أحق من أم أبيها فان لم تكن واحدة منهما فأم أم أمها أو أم أبي أمها فان اجتمع الأربع فأم أم الام ثم أم أبي الام وأم أم الاب بعزلة واحدة ثم أم أبي الاب وعلى هذا الترتيب أمهاتهم ما علون فان لم تكن واحدة منهم فأخت الام الشقيقة الخ اه (قوله الا بشرط انفردا عن أم الخ) هذا ظاهر في جددة الطفل وأما جددة أمه فيجمل ذلك على فقد جددة الطفل (قوله ولك أن تقول) لاشك أنه يفهم ذلك من سقوط حضنة الام التي شأنها الختان بالأولى

(قوله فان لم يكن للمحزون جدة من قبل الام) أي جدة بلا واسطة وهي من قبل الام (قوله لان حالة الخالة الخ) حاصل ذلك أن قول المصنف ثم خالتهما اذا رجع الضمير للخالة فلا يلزم من كونها حالة الخالة أن تكون حالة للام كما لو كانت حالة للطفل أخت أمه من أبيها خالتهما أجنبية ولا تستحق الحضانة فلذلك قلنا ان الضمير راجع للام وهذا كله ان فلنا ان الأخت التي للاب تستحق الحضانة وأما على مقابلة وهو المعتمد من أن حالة الطفل أخت أمه لا يسهل الاستحقاق وقلنا ان المصنف على حالة الطفل الشقيقة أو للام فان الضمير يصح سواء رجعته للام أو الخالة لانه يلزم من كونها حالة الخالة أن تكون حالة للطفل وقوله كما لو كان خالها من أبيها المناسب أن يقول كما لو كانت خالته أخت أمه من أبيها أي خالته ليست حالة للام للطفل وقوله سابقا وتقدم الخالة الشقيقة على التي للام يؤذن بان الخالة التي من جهة الاب لاحضانة لها كما هو المعتمد (قوله وهما (٣٠٩) شيء واحد) أي مصدوقهما ذات واحدة وهذا اذا

كانت الخالة أخت الام شقيقة أو لاب فيلزم أن تكون عمة الخالة عمة الام وأما اذا كانت الخالة أخت الام من أمها فليست عمة الخالة عمة للام كما هو ظاهر ثم انه حيث كان مصدوقهما واحد فكان الاحسن الاقتصار على احدهما (قوله لكن جهة الاناث مقدمة) وظاهره استواء جهة الاناث في المرتبة وكذا جهة الذكور وبأني ما تقدم (قوله تلي أمه) أي أم الام (قوله سواء كانت أخت الخ) وأخت الاب مقدمة على أخت أبي الاب (قوله سواء كانت أخت الاب أو أخت الخ) الاولى مقدمة على الثانية (قوله وأسقط المؤلف الخالة) بهذا وما تقدم من قول الشارح وأسقط المؤلف العمة الخ تعلم أن في كلام المصنف احتياكا فذكر هنا العمة الشاملة لعمة الطفل ولعمة أبيه وأسقط بينهما وبين ما بعدها حالة الاب وذكر فيما تقدم الخالة وخالة الام وأسقط فيما بينهما وبين ما بعدها عمة الام (قوله ثم هل بنت الاخ) مفاد نقل المواق ترجيعه (قوله

الخالة ثم خالتهما ثم جدة الاب (ش) يعني فان لم يكن للمحزون جدة من قبل أمه أو كانت وسقطت حضانتها بتزويج أو غيره فان حالة الطفل أخت أمه شقيقة أو لا ثم تستحق الحضانة عليه وتقدم الخالة الشقيقة على التي للام فان لم يكن للمحزون حالة أو كانت وسقطت حضانتها بتزويج أو غيره فان حالة الام تستحق الحضانة وهي أخت جدة الطفل لأمه فالضمير في خالتهما يرجع لام الطفل أي ثم بعد حالة الطفل التي هي أخت أمه ينتقل الحق في الحضانة لخالة أمه وهي أخت جدة لأمه وهو واضح فارجع الضمير للام البعيدة الذكرا ولي من ارجاعه للخالة القريبة الذكرا لان حالة الخالة قد تكون أجنبية للمحزون كما لو كان خالها من أبيها وأسقط المؤلف العمة من قبل الام وعمة الخالة وهما شيء واحد قبل الجدة للاب فكان الاولى أن يقول ثم الخالة ثم خالتهما ثم عمة الام وعمة الخالة ثم جدة الاب أي جدة المحزون من قبل الاب أعظم من أم الاب وأم أبيه وان علت وبعبارة كلام المؤلف يوهم قصره على جدة الاب ذنية وليس كذلك فكان الاولى أن يقول ثم الجدة للاب أي الجدة التي من جهة الاب فيشمل جهة الذكور وجهة الاناث لكن جهة الاناث مقدمة على جهة الذكور (ص) ثم الاب ثم الأخت (ش) أي ثم مرتبة الاب تلي مرتبة أمه ثم مرتبة أخت الطفل تلي مرتبة أبيه شقيقة ثم لام ثم لاب (ص) ثم العمة (ش) أي ثم مرتبة العمة من قبل الاب سواء كانت أخت الاب أو أخت أبي الاب أو فوق ذلك تلي مرتبة أخت الطفل وأسقط المؤلف الخالة من قبل الاب وهي بعد عمة الاب وسواء أخت أم الاب أو أخت أم أبيه وان علت فحقه أن يذكرها قبل قوله ثم هل الخ (ص) ثم هل بنت الاخ أو الأخت أو الألفا منهن وهو الاظهر أقوال (ش) أي فان لم يكن للمحزون حالة لآبيه أو كانت وسقط حقها للمانع شرعي قام بهما فبطلت بنت الاخ شقيقا أو لاب أو لام أحق بحضانتها وقيل بنت الأخت شقيقة أو لاب أو لام أحق بحضانتها وقيل هما سواء وهو الاظهر عندنا بن رشد لقوله القياس هما في المرتبة سواء ينظر الامام في ذلك فية ضي لا حزمهما أو كفتهما أي من الكفاية لا من المكانة أقوال ثلاثة وبعبارة أي الاشد كفاية بقيام الصبي وطعامه وشرابه ومضجعه وتنظيف ثيابه وكلام المؤلف فيه اعتراضات انظر نصها في الشرح الكبير (ص) ثم الوصي (ش) أي ثم مرتبة الوصي مقدمة على مرتبة العصابة في الاناث الصغار وفي الذكور مطلقا وله حضانة الاناث

(٣٧ — خشي رابع) فقيل بنت الخ الذي ينبغي قصره على بنت أخ أو أخت لغير أب لان الراجح أن الاخ للاب أو الأخت للاب لاحضانة لهما فبنتاهما كذلك (قوله أو كفتهما) تفسير لقوله أحرزهما (قوله لا من المكافاة) أي المساواة (قوله اعتراضات) أحدها أن المناسب أن يقول أو الأب كفاي اذا لولأ طبق الثاني جمعه بين آل ومن الداخلة على المفضول وهو شاذ الثالث جمعه منهن مع أن المتقدم شيان وأجيب عن الاول بان الموصوف الشخص وعن الثاني بان من ليست داخلة على المفضول بل هي للتبعيض وهي ومعلقة حال أي حالة كونه بعضهم أو أن آل زائدة أو أن من متعلقة بمحذوف مجرد من آل والتقدير أو الكفاي كفاء منهن وعن الثالث بان الجمع باعتبار كونها شقيقة أو لاب أو لام تأمل ويحجب أيضا بأنه أراد بالجمع ما فوق الواحد واعتبر أيضا بان نحوه التعبير يتردد (قوله مقدمة على مرتبة العصابة) أي لان جميع من تقدم على مرتبة الوصي من له الحضانة اناث وليس فيهن

ذكر سوي أبي المحضون وجميع من تأخر عن الوصي كلهم ذكرور ولذلك قال الشارح مرتبة الوصي مقدمة على مرتبة العصبية (قوله فهل له حق في حضانتهم) هذا إشارة إلى قرابين وكل منهما مرجح بدليل قوله وينبغي أن يكون خلافاً في حال أي صفة أي خلافاً من حيث على حال وصفة (قوله لا جدام) هذا كلام المقدمات وهو المعتمد كما هو قاعدته وقد تقرر أن كلام ابن رشد أرجح إذا اجتمع مع كلام اللخمي (قوله واختار خلافه) على هذا فترتبته على الجد لأب أي فيكون بين الأخ وابنه ويجري فيه ما تقدم من أن المراد بالجد ذنية أو ولو بعد (قوله ثم بعد الأخ الجد لأبوالأب) تردد ابن رشد هل المراد بالجد ذنية أو ولو عاد واستظهر والحاصل أنه بعد الأخ الجد وأما ابن الأخ فيبعد الجد قال عجم
بغسل وإيصاء ولا جنازة * نكاح أختا وابنة على الجد تقدم (٢١٠) وعقل ووسطه بباب حضانة * وسوء مع الأباء في الارث والدم

والعقل الدية ولا فرق بين كون الم و ابنه ذنية أو ولو بعد ومعلوم تقديم الأقرب على الأبعد (قوله تغلط الدية عليه) أي تؤخذ من أنواع ثلاثة كما يأتي (قوله وهو المعتقد) أي الذي رأى المعتقد للمحضون إذ لا حضانة لمسولة النعمة إذ لا تعصيب فيها ابن عرفة أظهر تقديمها على الأجنبي أي قياساً على استحقاقها لولاية النكاح (قوله وعصبته من موالى النسب) الأحسن حذف قوله موالى وكان يقول وعصبته من النسب بل الأولى أن يقول وعصبته نسباً ثم ولافتدبر (قوله على المشهور) ومذهب المدونة ومقابلها ما لابن محرز أنه لاحق للمولى الأعلى في ذلك إذ لا رحمه له وعلى قوله لاحق للأسفل بطريق الأولى بهرام (قوله ثم لادم الخ) أي ثم المنسوب للادم من حيث الأخوة والعمومة أو نحو ذلك (قوله ويقدم على الذي للأب) أي الذي للادم يقدم على الذي للأب (قوله فإن تميز الأقرب)

الكارذوات المحارم فإن لم يكن ذوات محارم فهل له الحق في حضانتهم ابن عرفة وينبغي أن يكون خلافاً في حال فإن ظهرت أمارة الشفقة فهو أحق والأقرب والمراد المؤلف بالوصي ما يشمل مقدم القاضي وإظهار أن وصي الوصي كهو وربما يفيد ما صرف في الكلام على أولياء النكاح (ص) ثم الأخ ثم ابنه ثم العم ثم ابنه لا جدام واختار خلافه (ش) أي فإن لم يكن وصي ولا أحد من ذكر قبله أو كان وسقط حقه من الحضانة فإن الأخ مقدم ويستحق الحضانة ويقدم الشقيق على غيره كما يأتي ثم بعد الأخ الجد لأبوالأب ثم بعده ابن الأخ ثم بعده عم المحضون فإن لم يكن فإن عم المحضون وأما الجد من جهة الأم فإنه لا يستحق الحضانة نص عليه ابن رشد واختار اللخمي خلاف هذا وأن له حقاً في الحضانة لأن له حناناً وشفقة وتغلط الدية عليه وقد قدموا الأخ للادم على الأخ للأب والعم مع عصوبتهما (ش) ثم المولى الأعلى ثم الأسفل (ش) أي ثم يلي مرتبة الم وابنهما آخر عصبية النسب المولى الأعلى وهو المعتقد بكسر التاء وعصبته من موالى النسب ثم المولى الأسفل على المشهور ومذهب المدونة وهو المعتقد بفتح التاء وصورته إنسان انتقل إليه حضانة وهو مولى أعلى فوجد تقدمات وله عتيق فإن الحضانة تنتقل لعتيقه وانظر هل لعصبية الأسفل نسباً حضانة أم لا (ص) وقدم الشقيق ثم للادم ثم للأب في الجميع (ش) يعني أن جميع ما مر من مراتب الحضانة الشقيق ذكرنا أو أني يقدم فيها على الذي للادم ويقدم على الذي للأب فإن تعذر الأقرب فإن الحضانة يستحقها بعده من هو أدنى منه مرتبة ولا ينتقل الحق للسلطان وقوله في الجميع أي في جميع المراتب التي يدخلها الشفقة وعدمها احترازاً من الأب والجد والوصي والمولى ونحوهم (ص) وفي المتساويين بالصيانة والشفقة (ش) يعني أنه قد تقدم أن الشقيق يقدم على غيره إذا اختلفت المرتبة فإن انحدرت كعتقين وعين من ملاء فيقدم من هو أقوى شفقة وحناناً على المحضون ويقدم الأسفل على غيره لأنه أقرب إلى الصبر والرفق من غيره فإن تساوا فإظهار القرعة فإن كان في أحدهما صيانة وفي الآخر شفقة فالظاهر تقديم ذي الشفقة كما يفيد كلام الرجحي ولما كانت الحضانة كما قال القرافي تفتقر إلى وفور الصبر على الأطفال في كثرة البكاء والتضجير من الهيات العارضة للصبيان ومن يد الشفقة والرفقة الباعثة على الرفق بالمحضون فلذلك فرضت على النساء لأن علهمة الرجال تمنعهم الانسلاخ في أطوار الصبيان

وما وهو الشقيق انتقل للأبعد وهو ما بعد الشقيق وقس عليه ولكن المعتمد أنه لاحق للأب ولا الاخت
للأب (قوله ولا ينتقل الحق للسلطان) الظاهر ما يوجد واحد من تقدم فاذا تعذر فبقدم السلطان من يحضنها (قوله احترازاً من الأب والجد الخ) أي فلا يقال في هؤلاء تقدم الشقيق (قوله وفي المتساويين الخ) عطف على مقدر يدل عليه المعنى وهو وقدم في المختلفين بالشفقة وفي المتساويين بالصيانة والصيانة غير الشفقة فالعطف مغاير فالمراد بأحدهما (قوله وفور الصبر) أي عظم الصبر (قوله في كثرة البكاء) أي بسبب كثرة البكاء (قوله والتضجير) أي تضجير الحاضن وقوله من الهيات أي الأحوال العارضة للصبيان من كثرة البكاء وغيرها (قوله ومن يد الشفقة) معطوف على وفور (قوله والرفقة) عطف مرادف (قوله تمنعهم الانسلاخ) أي الدخول وقوله في أطوار أي أحوال الصبيان من كثرة البكاء وغيرها

(قوله من التكاف) تحمل المشاق في القيام بشأنهم (قوله في المعاملات) أي معاملات الحاضن للمعوضون في حفظ شأنه وقوله وملاينة الاقدار من جملة المعاملات (قوله وتحمل الدناءة) هي ملاينة الاقدار (قوله المحصلة لذلك) أي لو فور الصبر (قوله لمن به طيش) أي عنده خفة عقل تحمله على التعسف في الامور وارتكاب الامر الذي لا ينبغي (قوله وبهم هذا) أي وبهم هذا التعميم المؤيد لما نقل المصنف وبقولنا وانما اقتصر على الاثنى لانها الاصل سقط ما قيل وحاصله أن بعضهم قال اذا كان الحاضن ذكرا لا يشترط فيه الكفاية وذلك لان المصنف قال وشروط الحاضن العقل والكفاية فهم بعضهم أن شرط الكفاية انما هو في الاثنى لقول المصنف لا كسنة وأما الذكر فلا يشترط فيه الكفاية لانه اذا كان عنده من يحضن تصح منه الحضانة وحاصل الرد عليه أن شرط الكفاية لا بد منه مطلقا كان الحاضن ذكرا أو أنثى وانما اقتصر على الاثنى لانها الاصل الا أن قضية ذلك الجواب أن الصحيح أنه لا حضانة للذكر المسن ولو كان عنده من يحضن كما هو قضية كلام ابن رشد في الباب ولكن الذي يفيد كلام شارحنا اعتماد خلافه وهو أن محل كون الاثنى المسنة والرجل المسن لا حضانة له ما لم يكن عنده من يحضن قال عجم واعلم أن هذه (٢١١) الشروط شروط لاستحقاق الحضانة اذا كان

يحصل بفقد هاضر بالمحضون وان كان لا يحصل بفقد هاضر المحضون فهي شروط لمباشرة الحضانة فالمحضون ونحوه لا يستحق الحضانة ولو كان المباشرا عنده غيره لاحتمال اتصاله بالمحضون فيحصل له الضرر وأما المسن الذي له من يحضن فانه يستحق الحضانة (قوله لان الذكر لو كان مسنا الخ) وعلى هذا فالانثى اذا كانت مسنة تسقط حضانته الا أنك قد علمت أن الصواب خلافه وبعد هذا كله اذا تأملت تجد كلام الشارح صحيحا وذلك لان شأن الحاضنة الاثنى أنها التي تبشر الصبي وقد اشترطنا في الذكر أن يكون عنده من يحضن فحينئذ لا حاجة لاشتراط أن يكون الذكر فيه الكفاية بل ولو كان عاجزا لان الحاضن حقيقة المرأة التي تحضن (قوله أي نفس مسنة) هذا جواب ثان والمناسب أن يأتي به على نسق انه جواب ثان فيما تقدم فيقول وانما اقتصر على الاثنى لانها الاصل أو أن المراد

وما يليق بهم من التكاف في المعاملات وملاينة الاقدار وتحمل الدناءة انتهى شرع في صفاتها المحصلة لذلك بقوله (ص) وشروط الحاضن العقل (ش) أي وشروط الشخص الحاضن ذكر أو أنثى العقل فلاحق في الحضانة لمجنون ولو غيب لمطبق وللمن به طيش وانما اقتصر على الاثنى في قوله لا كسنة لكونها الاصل في باب الحضانة قال في التوضيح لمن يستحق الحضانة شروط أولها العقل الخ ومن من صبيخ العموم وبهم هذا سقط ما قيل انه اقتصر على الاثنى لان الذكر لو كان مسنا وعنده من يحضن كما هو الشرط فيه لا يسقط حقه وأدخلت الكاف العمى والحرس والصمم ومن شرط الحاضن أيضا عدم القسوة فمن علم منه ذلك قدم عليه الابعد والاجنبى (ص) والكفاية (ش) يعني أنه يشترط في الحاضن أيضا أن يكون فيه كفاية للقيام بالطفل وبأموره فالعاجز لا يكون حاضنا ولهذا قال (لا كسنة) يعني أن من بلغت من السن ما لا تقوم معه بأمور المحضون الابعشة كبت ستين سنة فصاعدان حقها يسقط فقوله لا كسنة عطف على مقدر أي ثبتت الحضانة للقادر لا كسنة أي أقعدها السن والافلها الحضانة وقوله لا كسنة أي نفس مسنة يشمل الذكر (ص) وحز المكان في البنت يخاف عليها (ش) أي وبما يشترط أيضا في حق الحاضن أن يكون المكان الذي يسكن فيه بالنسبة الى البنت حرزا مصونا كان يخشى على البنت الفساد فالصبي والبنت التي لم يبلغا سنًا يخاف عليهما الفساد لا يشترط فيهما ذلك قوله يخاف عليها حال من البنت ثم يجتمع حمل أن يكون حالا مقارنة وأن يكون حالا مقدره منتظرة وقوله يخاف عليها أي الفساد اذا بلغت حد الوطء أو سرقة مالها مثلا فلا بد من الامن على النفس والمال ولا خصوصية للبنت بذلك بل وكذلك الصبي حيث يخاف عليه كما استقرأه ابن عرفة من كلام المدونة وأولا وأخرا (ص) والامانة (ش) يعني أن الحاضن من حيث هو ولو كان أباً أو أمًا يشترط فيه أن يكون مأمونا في نفسه قريب أب شريب يذهب يشرب ويترك ابنته ويدخل عليها الرجال فيأخذها منه الابعد (ص) وأثبتنا (ش) يعني أن الحاضن اذا ادعى عليه أنه غير مأمون وأنه يخشى على المحضون منه الفساد وقال الحاضن بل أنا مأمون ومن أهل الخير والدين والصيانة فعليه أن يثبت ذلك لانه صار مدعيا

بقوله لا كسنة أي نفس مسنة فتشمل الذكر والانثى (قوله لا يشترط فيهما ذلك) أي ولا يشترط ذلك الا اذا بلغا حد الفساد (قوله وأن يكون حالا مقدره منتظرة) الاولى اسقاطه لانه على ما تقدم مما قلناه من المعنى لا تكون الحال الامارة وقوله اذا بلغت الخ هذا يناسب كونه حالا مقدره وهو معنى منتظرة وقد تقدم ما فيه وقوله أو سرقة مالها معطوف على الفساد (قوله والامانة) أي في الدين فقط لا دنياه وديناه وان كان ذلك حقيقة لا يصير قوله ورشدا ضائعا (قوله شريب) أي كثير شرب الخمر (قوله وأثبتنا) هذا يدل على عدم الامانة واليه ذهب ابن الهندي وغيره ذهب الى حمله على الامانة وهو الراجح قال المتبسط الواجب أن يحمل على الامانة فلا يكلف بينة بها حتى يثبت عليه غير ذلك أي عدم الامانة (قوله لانه صار مدعيا) أي مدعيا للامانة وقوله جريا على القاعدة أي لاجل الجريان على القاعدة هي من شأن المدعى أن يثبت ما ادعاه وقوله اذا الاصل في الناس الجرحه تعليل لقوله فعليه أن

أن ثبت الخ أي إنما كان عليه أن ثبت ما ذكر لأن الأصل الخ وان المدعي من ادعى خلاف الظاهر ومدعي الأمانة مدعى خلاف الظاهر (قوله إذا الأصل في الناس الجرحه) هذا أحسن مما في عب وحاصل ما فيه أن الأصل في الناس الأمانة ما لم يدع عليهم بخلافها فيكون الأصل فيهم الجرحه فعلمهم اثباتها (قوله أي يثبت كل شرط فوزع فيه) أي إلا العقل ومثله يقال في الشروط ألا تبه أن فوزع في شيء منها (قوله مضر) أي رؤيته أو يجه ولو كان عنده من يحضن لاحتمال اتصاله بالمحضون (قوله والجرح الدامي والحكة) والفرق بينهما كما في شرح شب أن الجرح يدعي والحكة لا تدعي اه (أقول) فعليه يكون قوله الدامي وصفا كاشفا (قوله جميع العاهات) الشاملة للبرص وغيره من كل عاهة يخشى حدوثها بالطفل (قوله والمراد به هنا نوع منه) حاصله أن الرشد ينقسم قسمين الأول حفظ المال مع البلوغ الثاني حفظ المال فقط والمراد (٣١٢) به هنا نوع مخصوص الذي هو حفظ المال فقط وقوله وان كان الواو للعالم

ولو قال والمراد أي نوع وجد كفي اصح المعنى ثم ما ذكرنا من أن الرشد ينقسم قسمين والمراد نوع منه وهو حفظ المال فقط يعلم أن قوله هم الرشد حفظ المال مع البلوغ أي بحسب الأغلب ومراد الشارح أنه لو عرف الأصل الرشد على الفرد الكامل وهو حفظ المال مع البلوغ مع أنه ليس بشرط (قوله لأن الصغير قد يكون معه حفظ) أي للمال وقوله يحضن أي أن الذكرا البالغ يحضن المحضون الصغير مع حضائمه لا غير ذى الحفظ فيكون الأعلى والمتوسط مشتركين في حضائمه الأسفل لحضائمه الكبير من حيث الحفظ للذات والصغير من حيث حفظ المال (قوله وبهذا الخ) أي بما تقدم من أن المراد نوع من الرشد (تنبيه) شمل كلام المصنف إلا أنني في شرط فيها الرشد فلا حضائمه لسفاهة وحاصله أن السفاهة إذا كان له ولي فانه يحضن وأما إذا لم يكن له ولي فلا حضائمه (قوله وضمت ان خيف)

جريا على القاعدة إذا الأصل في الناس الجرحه ولو أراد جميع شروط الحضائنه كما قال البساطي لأخره عن الجميع ولكن الحكم أنه لا بد أن يثبت جميع الشروط أي يثبت كل شرط فوزع فيه منها (ص) وعدم كيد مضر (ش) يعني وعمما يشترط في الحاضن أن يكون سالما من البرص المضر بالمحضون وأن يكون سالما من الجذام المضر بالمحضون تخفيفهما لا يمنع وبعبارة أدخلت الكاف البرص المضر والجرب الدامي والحكة وذكر صاحب الباب ما يفيد أن المراد بقوله كيد جميع العاهات التي يخشى حدوث مثلها بالولد وظاهر قوله وعدم كيد مضر ما إذا كان بالمحضون ذلك أيضا قد يحصل بانضمامهما زيادة في جذام المحضون وبرصه وتقدم في بحث العيوب ما يفيد (ص) ورشد (ش) تقدم أنه قال بشرط الحاضن العقل وعطفه ذاعليه إذ يصح عطف النكرة على المعرفة أي بشرط الحاضن أي صار رشد والمراد به هنا نوع منه وهو حفظ المال وان كان غير بالغ لانه كالبالغ في أن له الحضائنه على الراجح كما ذكره أبو الحسن لان الصغير قد يكون له حفظ ويكون من يحضنه يحضن معه المحضون الصغير ولهذا نكره ولم يعطفه معرفا كالشروط السابقة وبهذا يسقط قول الجماوي كان الأولى تعريفه كالشروط التي قبله لئلا يسبق للناظر انه عطف على كيد مضر من غير تأمل (ص) لا اسلام وضمت ان خيف لمسلمين وان مجوسية أسلم زوجها (ش) يعني أن الحاضن لا يشترط فيه أن يكون مسلما بل يصح أن يكون كافرا قال في المدونة والذمية اذا طلقت أو المجوسية يسلم زوجها وتأتي هي من الاسلام فيفترق بينهما ما من الحضائنه بالمسلمة ان كانت في حرز وتؤمن أن تغذيهم بخمرا أو خنزير وان خيف أن تفعل معهم ذلك ضمت الى ناس من المسلمين ولا ينتزعون منها الا أن تبلغ الجارية وتكون عندها في غير حرز وبعبارة وضمت أي الحاضنة بطريق الاصل أو العوض كأن يكون الحاضن جديا مثلا وعنده أنثى تحضن ففي الحقيقة ليست الحضائنه إلا الأنثى لانه يشترط للذكر أن يكون عنده من يحضن من الإناث وبهذا سقط الاعتراض عليه بأنه أنثى الضمير تبع للدونة (ص) ولذا ذكر من يحضن (ش) يعني أن الحاضن اذا كان ذكرافانه يشترط في حقه أن يكون له أهل يتولون المحضون من سريره أو زوجة أو مستأجرة أو متبرعة بذلك لان الذكر لا يصبر على ما تصبر عليه النساء من أحوال الاطفال كما هو

أي الضم وقت الخوف عليه لا قبله والجمع ليس شرطا بل يكفي أن يضم لمسلمة واحدة (قوله وان مجوسية) ويشترط وبالغية في استحقاق الحضائنه لا في الضم إذ لا تأتي المبالغة ان عرفة فيها الام الحضائنه وان كانت مجوسية (قوله من الحضائنه) بيان لما من تقديم البيان على المبين بفتح الياء (قوله الآن تبلغ الجارية) أي تبلغ حد الوطء (قوله بطريق الاصله الخ) حاصله انه اعترض على المصنف في قوله وضمت ان الأولى وضمت الحاضن أعم من كونه ذكرا أو أنثى فأجاب بت بأنه إنما أنثى الضمير تبع للدونة وحاصل جواب شارحنائه إنما أنثى الضمير بالنظر لان يراد الحاضنة أصالة أو عروضاً وهي النائية عن الذكرا كان يكون الحاضن جديا وعنده أنثى الخ (قوله بأنه إنما أنثى) متعلق بمحذوف والتقدير سقط الاعتراض الجواب عنه بأنه إنما أنثى الضمير الخ (قوله ولذا ذكر الخ) في العبارة حذف والتقدير بشرط الحاضن الذكرا والأنثى العقل بشرطه لذكرا أي بالنسبة لما إذا كان الحاضن ذكرا من يحضن أي وجود من يحضن عنده (قوله من يحضن) أي يصلح للحضائنه وقوله من سريره الخ أي مستوفية للشروط

(قوله ولو في زمن الحضانة) أي ولو صار محرماً في زمن الحضانة بعد أن كان قبل ذلك غير محررم (قوله وللأبني الخلو) محل كلام المصنف أن لم يكن في نزعه ضرر عليه والام تسقط (قوله بل يطلب الذ كغيرها) الكلام فيما إذا كانت التي تحضن للذك كالأجنبية وتزوجت فلا ينافي أن زوجته تحضن له إلا أنه يقال حيث كان يطلب الذ كغيرها فقد سقطت حضانتها أي العارضة (قوله وتسرا لامة كالدخل) فإذا كانت الحاضنة أمة ثم أن سيدها وطئها بعد طلاق زوجها أو موته فإن حضانتها تسقط (قوله تنبيه) هذا الكلام يفيد أن الحضانة حق للمحزون وبأن المشهور أنها حق للعاضن كذا ذكره بهرام عند قوله وللعاضن الخ (قوله إلا أن يعلم من انتقلت له الولاية) أراد بالولاية الحضانة وإن كان خلاف المتبادر (قوله فلا تسقط حضانتها) بل تكون الحضانة لها قال بعض الأشياخ وهو مشكل كيف وقد قلنا أن قوله وللأبني الخ يفيد أنه حق للمحزون وكون ذلك حقاً له يقتضي أنه ينتقل لمن كان بعد الساكنة كالوأسقطتها بالكلية لأنه إذا أسقط من له الحضانة حقه انتقل (٢١٣) إن بعده وهو الذي به العمل والنقل يتبع وإن أشكل وقد نقل ذلك تحت

(قوله وفيه نظر) يمكن الجواب عنه بأن مراده بالولي ولي الحضانة أي مستحقة (قوله بالحكم) أن يوجد نص بذلك فالأمر ظاهر وإن لم يوجد نص فلا يتبع لأن المتبادر أن المراد بالعلم العلم بالدخول (قوله فلو جهل الخ) أي أوسكت دون العام أو عاماً لما نقلت له وسقط حق المدخول بها إلا أن تنأى قبل قيامه في سكونه دون عام فلا نزاع له (قوله أو يكون محرماً) بالأصالة كزوج الأم يتم المحزون أو بالعروض كزوجها بابتاع المحزون ودخل بها (قوله كالحال) للمحزون تزوجه حاضنته من قبل أبيه فلا يدخل الأجنبي إذ طرأ المحرمية فيه لا يعتبر (قوله ممن لا يصير دخوله محرماً) أي والانتكراه كما إذا تزوجت الأم بابتاع المحزون وقوله والمحزون ذكره والافلا يجوز ثم هذا كلام

ويشترط في الحاضن الذ كرا إن كانت المحضونة أنثى تطبق الوطء إن يكون محرماً لها ولو في زمن الحضانة بان يتزوج أم المحضونة في زمن طاقاتها والافلا حضانة له في زمنها ولو كان مأموماً ذا أهل عند مالك وأجازهم أصبح ذكر في الذخيرة (ص) وللأبني الخلو عن زوج دخل بها (ش) أي ومن شروط الحاضنة إذا كانت أنثى أن تكون خالية عن زوج دخل بها وانعاسقط حقه ما حيث دخل بها الزوج لاشتغالها بالزوج عن الطفل ولهذا اشترط في السقوط المدخول إذ قبله لم يحصل اشتغال عن الولد فليس الدعاء للدخول كالدخلول وهذا في الأنثى التي تحضن لاستحقاقها الحضانة وأما من تحضن للذك كرا فإن الحضانة لا تسقط فيها بذلك بل يطلب الذ كرا غيراً وتسرا لامة كالدخلول بالزوجة كما مر (ص) إلا أن يعلم ويسكت العام (ش) مستثنى من المفهوم أي فإن لم تحضن عن زوج دخل بها سقطت حضانتها وانتقلت لمن يليها في المرتبة إلا أن يعلم من انتقلت له الولاية بدخول الزوج ويسكت العام فلا تسقط حضانتها وبعبارة أي إلا أن يعلم من له الحضانة بعد المتزوجة كذا ذكره أبو الحسن وتنت وجعل الشارح ضمير يعلم للولي وفيه نظر والمراد بعلمه علمه بالدخول وبالحكم فلو جهل واحد منهم لم يسقط حقه والعام محسوب من يوم العلم المسقط (ص) أو يكون محرماً وإن لا حضانة له كالحال (ش) يعني أن الحاضنة إذا تزوجت بشخص هو محرم للمحزون فإن حضانتها لا تسقط وسواء كان هذا المحرم مراً له حضانة كالم والجدة الأب أو كان ممن لا حضانة له كالحال والجدة للأم فقوله وإن بكسر همزة ان مبالغة في المحرم أي فلا يسقط حقه إذا تزوجت به فن باب أول في عدم الاسقاط إذا تزوجت بمحرم له الحضانة (ص) أو وليا كالأب (ش) أي وكذلك تبقى حضانتها إذا تزوجت بولي حضانة وإن لم يكن محرماً بأن تكون له حضانة ولو بعد كرا الأب تزوجه حاضنة غير الأم والجدة ممن لا يصير دخوله محرماً والمحزون ذكر وليس له حاضنة أقرب إليه منها فارغة من زوج والمراد بالولي من له ولاية على الطفل ولاية مال أو ولاية حضانة * ولما فرغ من الكلام على بقاء الحضانة مع الزوج القريب محرماً أو غير محررم شرع في

الشيخ سالم وقال عجب لافرق بين كون المحزون ذكراً أو أنثى لكن يشترط فيما إذا كانت أنثى مطيعة أن يصير بتزوج الحاضنة محرماً لها كرا بن عم لها في تزوج أمها بخلاف حالها الحاضنة فتتزوج ابن عم لها فيتزوج منها قاله اللخمي ويكون حاصل ذلك أن قوله أو يكون محرماً أي بالأصالة ويكون قوله أو ولياً أي ليس محرماً بطريق الأصالة بل تارة تعرض له المحرمية كالو تزوجت الأم بابتاع المحزون وتارة لا كالو تزوجت خالته بابتاع المحزون (قوله وليس له حاضنة أقرب الخ) وأما لو كان له حاضنة أقرب الخ فتستحق كما إذا كانت أم الأم متزوجة ابتداء حين تزوجت الأم ولم تحضن الولد واستحققت الحضانة الخالة حيث لا جدة فتزوجت بابتاع العم فتأبعت الجدة فإن الحضانة تنتقل لها ولا يعارض هذا قوله إلا أن ولا تعود بعد الطلاق لأنه فيمن تقرر لها حق فيها وسقط بالنسكاح كما يشعر به لفظه إلا أن لا فيمن لم يقرر لها حق فيها ابتداء (قوله على بقاء الحضانة) أي الحاضنة المتزوجة لأن الحاضن الزوج كما قد يتوهم (قوله محرماً أو غيره) أي المشار إليه بقوله أو ولياً كرا بن العم

(قوله صوابه أن يقول عند بدلها) بل انما قالت المرضعة أرضعته عندي أو عند أمه فالمدار على كون المرضع لم ترض بالرضاع عند من انتقلت لها الحضانة فان الحضانة تستمر لأم (قوله اذ في هاتين الصورتين الخ) نقول وفرض المصنف فيما اذا لم تنتقل الحضانة عن الأم فهذا التعليل لا يفسد شيئا ويحجب بأن المراد لم تثبت نزع الغير لأم أي وفرض المصنف تثبت شرعا للغير (قوله أو عاجزا) أي أو غائبا عنهم تصح وكأنه اذا كان ذكر المأني (٣١٤) يباشرها فيما يظهر وهل الانثى كذلك أولا لانه من الاعمال البدئية (قوله ولا

يتزع منها) أي لان بقاءه مع أمه ولو متزوجة أرفق به وأصلح من كونه عند أبيه العبد لان العبد لا يملك نفسه فكيف يحضن (قوله وظاهره الخ) الآية وان كان ظاهره ذلك يفسد بما اذا لم يكن العبد قائما بأمر مالكه فان كان كذلك فان حضانة ولده تنتقل اليه بتزويج أمه كما يفيد كلام الشارح (قوله ثم نعم كلام اللخمي بسادسة المسائل) اعلم أن أولها قوله أو لا يقبل الولد غير أمه وآخرها قوله وفي الوصية قولان فان قلت انها سبعة قلت ان اللخمي لم يذكر قول المصنف أو كان الأب عبدا وهي حرة فتدبر (قوله بسادسة المسائل الخ) هي ما أشار لها اللخمي في التبصرة بقوله ويصح بقاء حق المرأة في الحضانة وان كان الزوج أجنبيا وذلك في ست مسائل أن تكون وصية على خلاف في هذا الوجه أو يكون الولد رضيعا لا يقبل غيرها أو يقبل غيرها وقالت الطبري لا أرضعه الا عندى لان كونه في رضاع أمه وان كانت ذات زوج أرفق به من أجنبية يسلم اليها وان كانت انطرد ذات زوج كان أبين أو كان من اليه الحضانة بعدها غير أمه أو عاجزا عن الحضانة أو غير ذلك من الاعذار أو يكون

الكلام على بقائها مع الزوج الاجنبي وهو كما قال اللخمي يصح بقاء حق المرأة في الحضانة وان كان الزوج أجنبيا في ست مسائل أولها قوله عاطفا على المستثنى من قوله الا أن يعلم الخ (ص) أولا يقبل الولد غير أمه (ش) يعني أنها الام اذا تزوجت برجل أجنبى من المحضون ولم يقبل الولد غير أمه فانها تبقى على حضانتها ولو قال أو لا يقبل غير الحاضن امكن أشمل (ص) أولم ترضعه المرضعة عند أمه (ش) مراد المؤلف بهذا أن الحضانة اذا انتقلت عن الأم بتزويجها بأجنبى مثلا لغيرها والمحضون رضيع وأبت المرضع أن ترضعه عندها من انتقلت الحضانة لها وقالت لا أرضعه الا في بيتي ورضيت الام بأن ترضعه في منزلها أو قالت المرضع أنا أرضعته في بيت أمه ولا أرضعه عندها من انتقلت لها الحضانة فان الحق في الحضانة للام فان قلت كلام المؤلف لا يفيد هذا وانما مفاده أن الام اذا تزوجت وانتقلت الحضانة لمن بعدها وأبت المرضع أن ترضعه عند أمه فان حضانتها لأمه ولو رضيت المرضع أن ترضعه عندها من انتقلت الحضانة لها وليس كذلك أجيب بأن في كلام المؤلف حذف مضاف أي عند بدل أمه لكنه لا دليل عليه فعبارة غير صواب ولذا قال ابن غازي صوابه أن يقول عند بدلها فيعود الضمير على الام المقدمة والمراد ببديلها من انتقلت لها الحضانة بعدها بتزويجها كما فرضها اللخمي ولا يصح حمل كلام المؤلف على ما اذا لم تنتقل الحضانة عن الأم بتزويجها لعدم وجود حاضن أو لوجوده متصفا بمانع اذ في هاتين الصورتين لا تنتقل الحضانة عن الأم بحال وأيضا حمله عليها يؤدي الى تكرار مع قوله أو لا يكون للولد حاضن الخ (ص) أو لا يكون للولد حاضن أو غيرهما من أو عاجزا (ش) يعني أن الحضانة لا تنتقل عن الحاضنة بتزويجها لمن يسقط حضانتها حيث لم يكن للولد بعدها حاضن شرعى حاضرا أو يكون له لكن غير أمه أو عاجزا لمانع به (ص) أو كان الأب عبدا وهي حرة (ش) يعني أن أبا المحضون اذا كان عبدا وأمهم حرة وتزوجت برجل أجنبى من المحضون فان الولد يبقى عند أمه لا يتزع منها وظاهره سواء كان هذا العبد قائما بأمر سيده فبسه كفاية أم لا وهو ظاهر كلام المؤلف هنا وفيما يأتي من قوله وأن لا يسافر ولى الخ وقوله أو كان الأب عبدا أي والحضانة بعد الام للأب لكونه ليس هناك من يستحق الحضانة قبله فان كان ثم من يستحق الحضانة قبله انتقلت الحضانة له ثم نعم كلام اللخمي بسادسة المسائل وهي قوله (ص) وفي الوصية روايتان (ش) يعني أن الام أو غيرها من الحاضنات اذا كانت وصية على الاطفال وتزوجت برجل أجنبى من الاطفال فهل يتزعون منها لتزويجها بأجنبى كغيرها أو يبقوا عندها في ذلك روايتان عن مالك قال مرة يبقوا عندها ان جعلت لهم بيتا يسكنوا فيه ولحافا وطعاما وما يصلحهم الا أن يخشى عليهم زاد في رواية محمد ولو قال في ايصائه ان تزوجت فازرعوههم فلا يتزعون لانه لم يقل فلا وصية لها وقال مرة يتزعوا منها لان المرأة اذا تزوجت غلبت على رجل أمرها حتى تفعل ما ليس بصواب وعلى القول بعدم

الولد لا قرابة له من الرجال ولا من النسب قولهم فيترك مع أمه اه وأما قول المصنف أو كان الأب السقوط عبدا وهي حرة فزادها غير اللخمي (قوله أو غيرها من الحاضنات) الذي في النقل خصوص الام فقط فلا يتم ما قاله الشارح وكل من يوافق (قوله أو يبقوا عندها) الحاصل أن يبقوا عندها في الموضعين وقوله يسكنوا فيه وقوله يتزعوا ومنه كلها بلفظ المضارع بحذف النون في نسخته جاريا على لغة من يحزم المضارع بغير جازم (قوله غلبت) أي كثرت (قوله وعلى القول الخ) المناسب حذفه وذلك لان هذا الخلاف جار على القولين وذلك لان المعنى اذا أوصي رجل لأجنبية فلها الحضانة ثم اختلف فقيل في مرتبة الأب فبني بعد

الحالة ونحوها وفي مرتبة الام فقط عدم على الجدة (قوله فهي في مرتبة الاب) هو الظاهر لانه الذي اوصى بها (قوله وعكس كلام المؤلف الخ) أقول العكس من حيث ان كلام المصنف في حاضنة وصية تعلق بغير وصي وهو زوجها التي تزوجت به وهذا العكس في حاضنة غير وصية تعلق بوصي وهو زوجها الذي تزوج بها ثم نقول وهذا الكلام أصله لت فقال محشي هذا وهم منه رجه الله لان كلام ابن القاسم في فرض المصنف لافي عكسه ونحوه قول ابن عرفة سمع ابن القاسم في الوصايا ان تزوجت الام الوصي وبعثت الولد في بيت بنفقتهم وخادمهم لم يستزعا وروى محمد ولو قال في ابصائه ان تزوجت فانزعوه هم لانه لم يقل فلا وصية لها وروى أشياخي الا أن يخاف ضيعتهم اه فانه في كسبه استدل بكلام ابن عرفة هذا على عكس السابقة يوههم أن الوصي في كلامه مفعول تزوجت وليس كذلك بل هو نعت للام كما يدل عليه كلامه آخر اه (قوله وأن لا يسافر ولي حر) قال المصنف في توضيحه وانما سقطت الحضانة بهذا السفر لان نظر الولي لولي له عام ونظر الام انما هو في أمور خاصة فكان تحصيل ما ينظر فيه الولي أولى من تحصيل ما تنظر فيه الام ولهذا كان الوصي مقدما على الاولياء اذا أراد سفر المحضون واذا كان الولد وليا وهما في القعد سواء وسافر أحدهما فليس له الرحلة بالولد والمقيم أولى لبقاء الولد مع أمه وكذا ان لم يكن له أم لانه (٣١٥) هو المقدم في نكاحها ان كنت أنثى وقوله وان

لا يسافر أي يريد سفر (قوله عن ولد) أي عن موضع ولد ذكر أو أنثى أو عن بمعنى الباع أي يريد سفره به وليس ثم ولي حاضر يساويه في الدرجة فتسقط حضانة الحاضنة فان وجد مساويه درجة كعم لم تسقط حضانتها يريد السفر (قوله أي وشرط ثبوت الحضانة) أي للحاضن ذكر أو أنثى ولا ينافيه تأنيث الضمير من قوله تسافر هي لانهم يفرضون الكلام في الانثى لما مر من أن الغالب كون الحاضن أنثى (قوله والمقدم الخ) قال عجب بعد ذلك العبارة ولا يخفى أنه ينفي من أولياء المال الحاكم قاله بعد عبارة الشارح فانها للشيخ سالم (قوله وولي العصوبة) أي اذا فقد ولي المال حاصله أن ولي المال

السقوط فهي في مرتبة الاب وقيل الام (قوله) عكس كلام المؤلف لو تزوجت الحاضنة بالوصي عاينهم وجه ملتزم في بيت بنفقتهم وخادمهم لم ينزعوا منها قاله ابن القاسم (ص) وأن لا يسافر ولي حر عن ولد حر (ش) أي وشرط ثبوت الحضانة أن لا يسافر ولي حر عن ولد حر ولو رضي عاينهم نقله ستة برد فان سافر الولي السفر المذكور كان له أن يأخذ المحضون من حاضنته ويقال لها اتبعي ولدك ان شئت ولا يأخذها ان سافر غير سكنى كما يأتي والمراد بالولي أعم من ولي المال وهو الاب والوصي والمقدم وولي العصوبة كانت العصوبة سببا كالعتق وعصيته أو نسباً فاذا أراد العم مثلاً السفر المذكور بالمحضون فله أخذهم من الحاضنة واحترز بقوله ولي حر عم الوصي كان الولي للمحضون عبداً أو أراد السفر فانه لا يكون له أخذهم معه ويبقى عند أمه لان العبد لا قرار له ولا مسكن واحترز بالولد الحر من الولد العبد اذا سافر وليه لا يأخذهم معه لان العبد تحت نظر سيده سفره وحضرا وقوله ولد لا مفهوم له أي عن محضون وقوله (وان رضيها) مبالغة في المفهوم أي ان سافر الولي الحر عن الولد الحر السفر المذكور سقط حقها من الحضانة وبأخذهم وليه معه ولو كان الولد رضيها على المشهور بشرط أن يقبل الولد غير أمه ومثل الام غيرها ممن له الحضانة (ص) أو تسافر هي (ش) يعني وكذلك يشترط في حضانة الحاضنة أن لا تسافر عن بلد الولي الحر عن المحضون الحر فان سافرت السفر المذكور سقطت حضانتها (ص) سفر نقله لا تجارة (ش) هذا راجع لسفر الحاضن وسفر الولي أي وشرط سفر الحاضن المسقط لحضنته أو سفر الولي الموجب لأخذ الولد من حاضنته أن يكون سفر نقله وانقطاع فان كان سفر تجارة ونزعة فلا تسقط حضانة الحاضن بسفره بل تأخذها ان قرب الموضع

الاب والوصي والمقدم فقط واما هنا فشميل ما ذكره شمل ولي المحضون وما قاله انشراح قول الشيخ سالم وهو صواب ففيها ثم العمة ثم بنات الاخ ثم العصبية والاولياء هم العصبية ومن هؤلاء الاولياء الجد والاخ وابن الاخ والعم وابن العم ومولى النعمة ثم قالت وكل من خرج من بلد منتقلا سكناه بلدا آخر غير بلد الام من أب أو أحد من الاولياء الذين ذكرنا فله الرحلة بالولد ثم قالت وليس للام أن تنقل الولد من الموضع الذي هو فيه والذهب وأولياءهم الا ما قرب كالبريد ونحوه فقول الاجهوري وما قاله س مخالف لنقول عن سند فلا يعول على ما قاله اه في غاية القصور وكلام سند الذي نقله لا حجة فيه فلا نطيل بذكره محشيت (قوله عمالو كان الولي للمحضون عبداً) أي سواء كانت الحاضنة حرة أو أمة (قوله ولو كان الولد رضيها) وحديث من فرق بين والدته وولدها مخصوص بغير هذا وبغير سائر المسقطات (قوله على المشهور) ومقابله قولان الاول لا يأخذها الا بعد الفطام والاستغناء عن أمه والثاني لا يأخذها حتى يشغر (قوله السفر المذكور) أي ستة برد ويكون السفر سفر نقله (قوله بل تأخذها ان قرب الموضع) أي كبريد ونحوه كما أفاده محشي تت والحاصل أنه ان قرب الموضع كالبريد ونحوه تأخذها لان بعد فلا تأخذها وان كان الاخذ لا يسقط الحضانة ولذا قال عجب أفاد بقوله لا تجارة ان الحضانة لا تسقط بذلك ولو بعد السفر وأما حكم السفر ابتداء فيجوز للولي ولا يجوز لها حيث كان بعيدا فعلى هذا فليس للحاضن أن يسافر بالمحضون السفر البعيد سواء كان لنقله أم لا ونص المدونة وليس للام أن تنقل بالولد من الموضع

الذي فيه والدهم وأولياؤهم الا ما قرب كالبريد ونحوه مما يبلغ الاب والاوليا من خبرهم ثم ان لها أن تقسم هناك اه وأفاد أول ما ذكره
عب ونصبه لا تجارة أو نزعة أو طلب ميراث أو نحو ذلك فلا تأخذه ولا يسقط حق الذات الحاضنة بسفرها للتجارة بل تأخذ معه ما ولو بعد
بإذن أبيه فيهما ووصيه في البعيد فان لم يكن أب ولا وصي سافرت به ان خيف بتركها الضيعة قال الخطاب بل الظاهر وان لم تخف عليه
اه وحاصله أنه ليس للحاضنة أن تسافر الا بإذن الاب في القريب والبعيد وله أن يمنعها فان سافرت فلا يسقط حقها والوصي كالأب
في البعيد وأما القريب فلها أن تسافر بغير إذنه (أقول) وبعد هذا كله الذي من جعلته التقييد بقرب الموضع فظاهر المصنف خلافه
وذلك لان مفاد المصنف أنه متى كان السفر للتجارة فلها السفر ولو ستة بردين بغير إذن وليه أباً أو غيره وانه اذا كان أقل من ستة بردين يجوز
لها السفر بغير إذن الولي ولو خمسة بردين على غير ظاهر المدونة الا أن نص المدونة المذكور يتبع فتأمل (قوله وحلف) أي الولي وان
لم يثبت قصد استيطان وكذا الذات الحاضنة تحلف أنها تريد سفر تجارة ونحوها يبقى بيدها (قوله وظاهرها الخ) ضعيف وقد علمت لفظها
(قوله أي مسافة بردين) أي كائنة مسافة (٢١٦) بردين لان مسافة طرف وهو متعلق بالخبر ويصح جعل الخبر

مسافة ويكون نصبه على المخالفة
على طريقة ابن جني ومن تبعه
على ما قيل في زيد عندك هكذا
كتب بعض الشيوخ وفيه نظر
لان مسافة متصرف فهو مفعول
به (قوله وبقي المضاف اليه مجرورا)
هذا خلاف الكثير لان الكثير
لا يبقى المضاف اليه على حره الا اذا
كان المحذوف مما لا لما كان
معطوفا عليه نحو
ولم أر مثل الخير يتركه الفتي

ولا الشريانيه امرؤ وهو طائع
أي ولا مثل الشر وهذا لا عطف
لان هنا جملة مستأنفة نحو تريدون
عرض الدنيا والله يريد الآخرة
بالجر لان مفهوم الشرط صادق
بصورتين احدهما عدم مماثلة
المحذوف للعطوف عليه ثانيهما
أن لا يكون معطوفا أصلاً كما في
الآية والمصنف (قوله وأصله
وموجب) بفتح الجسيم أي مقتضى

ولا يأخذ الولي من حاضنته وقوله (وحلف) أي الولي انه يريد بسفره النقلة وسواء كان متهماً
أو غير متهم وهو راجع للمفهوم أي فان سافر أخذه وحلف وقوله (ستة بردين) ظرف منصوب على
الظرفية عاملة يسافر وتسافر فهو شامل لسفر الولي ولسفر الحاضنة فالسفر الذي يقطع الحاضنة من
الولي أو من الحاضنة هو ما كان مقداره ستة بردين كثر على المشهور لا أقل كما يأتي (ص) وظاهره
بردين (ش) يعني أن ظاهر المدونة أن سفر البردين يكون كافياً في قطع الحاضنة اذا سافر الولي
أو سافرت الحاضنة والمشهور الاول وقوله بردين على حذف مضاف أي مسافة بردين حذف
المضاف وبقي المضاف اليه مجرور والا كان الواجب أن يقول بردين بالالف وأصله وموجب
ظاهرها بردين (ص) ان سافر لأمن وأمن في الطريق ولو فيه بحر (ش) الضمير في قوله ان سافر
يعود على الولي والمعنى انه يشترط في السفر الذي يسقط الحاضنة أن يكون الولي سافر بالمحزون
الى بلد آمن وأن تكون الطريق مأمونة يسلك فيها بالمال والحر يم وسواء كان في الطريق بحر
أم لا على المشهور لقوله تعالى هو الذي يسيركم في البر والبحر ويقيد هذا بما اذا لم يغلب عطب البحر
كما مر في الحج عند قوله والبحر كالبر الا أن يغلب عطبه فقوله ان سافر الخ شرط في مفهوم أن
لا يسافر ولي أي فان سافر أخذه ان سافر الخ (ص) الا أن تسافر هي معه (ش) أي الا أن تسافر
هي أي الحاضنة معه أي مع المحزون فلا تسقط حضانتها ولا تنزع من السفر معه ولما كان الضمير
في سافر وأمن مفرداً مذكراً عائداً على الولي أبرز الضمير العائد الى الحاضن للغايرة بين الضميرين
وان لم يخش الابس ثم ان الاستثناء من مفهوم أن لا يسافر ولي أي فان سافر سقطت حضانتها
الا أن تسافر هي معه ولما كان قوله سفر نقلة لا تجارة ستة بردين راجعاً لسفرهما كان قوله (لا أقل)
من ستة بردين على الاول أو بردين على الثاني راجعاً لهما أيضاً فلا يأخذ الولي ولا تترك الحاضنة
اذا سافر واحد منهما لا أقل مما ذكر (ص) ولا تعود بعد الطلاق (ش) يعني أن الحاضنة اذا

ظاهرها بردين أي أصل العبارة أي قلت بردين أو بردين فقوله بردين أي أو بردين على لفظ المصنف ثم
أقول لا حاجة للفظ موجب لان المعنى الظاهر منها أن المراد بردين (قوله ان سافر لا من الخ) أي تغلب السلامة في كل من الطريق
والبلد ولا يشترط القطع بذلك والام ينزعه الولي وهذا ان الشرطان يعتبران أيضاً في سفر الزوج وزوجه ويراد عليهما ما كونه مأمونا
في نفسه وغير معروف بالإساءة عليها وكون البلد المنقل اليه قريبا لا يخفى على أهلها خبرها وكونه حراً وقيام الاحكام فيها (قوله على
المشهور) ومقابل يشترط في السفر أن يكون براً وما اذا كان بحراً فلا يسافر به (قوله هو الذي يسيركم في البر والبحر) وجه الدلالة أن
السفر في البر والبحر كائناً من الله فلا فرق بينهما (قوله ويقيد هذا الخ) لا حاجة لهذا مع قول المصنف وأمن في الطريق (قوله ولما كان
الضمير في سافر الخ) روح الاخبار قوله عائداً على الولي أبرز الضمير العائد الى الحاضن وحاصله أنه لما اختلف القاعيل أبرز فلا يقال كان
الاولى للشارح أن يقول العائد الى الحاضنة بالتاء (قوله ولا تعود بعد الطلاق) أشعر لفظ العود أن الحاضنة كانت واجبة لمن حدث
لها الطلاق والتزوج وهو كذلك فلم يجب اهلها ابتداءً لعدم غيرها عليها شرعاً ويتصور ذلك في غير الام ثم طلق تلك الغير كانت لها

سقط

الحضانة حيث أفضت النوبة لها (قوله وإذا أراد رد المحضون) أي لمن انتقلت عنه الحضانة أي إذا أراد من انتقلت الحضانة له رد المحضون لمن انتقلت عنه كذا يستفاد من بعض الشراح (قوله كما يدل عليه الخ) أي فإذا كانت الحضانة انتقلت بعدة يكون الأم تزوجت ثم طلقت الأم ثم ماتت الجدة فإن الحضانة ترجع للأم (قوله ويقيدها أيضا بما إذا لم تزوج الحاضنة) أي كما ذكرنا كانت الحضانة ثابتة بالأم ثم تزوجت بأجنبي وانتقلت الحضانة للخالة ثم طلقت الجدة فنقول الحضانة ثابتة للخالة ما لم تزوج بين الأم من غيرها فلا تزوجت بين الأم فترجع الحضانة للجدة ومعه ولو تزوجت بالعم فإن الحضانة لا تنتقل عنها الجدة وحاصله أنه تزوجت بالأم وانتقلت الحضانة للخالة فمادت الخالة لا تزوج أصلا فلا ترجع الحضانة للجدة ولو طلقت أي الجدة فلا تزوجت الخالة بأجنبي سقطت حضانتها فلو تزوجت بين الأم فلا تسقط حضانتها هذا كله ما لم تنفق الجدة فإذا طلقت الجدة وتزوجت الخالة بين عم المحضون فترجع الحضانة للجدة وأولى لو تزوجت بأجنبي (قوله (لا يقران عليه) كان مختلفا في فساد أو متفقا على فساد وكان وطوئيدرا الحسد والاعادت (قوله فاهم لا تعود) لان حق الغير قد تعلق به منع من العود فلا يقال الحكم يدور مع العلة وهي هنا اشتغالها بالزوج وجودا وعدمه فإذا وجد الاشتغال انتفت الحضانة وإذا عدم ثبتت الحضانة (قوله إذا أسقطت حقها من حضانتها ولها) أي بعد وجوبها وهو شامل لاسقاطها للاب وهي في عصمتها لان الحق لهما وهما زوجان ولما إذا خالعهما على اسقاط حضانتها فسقط ولا تعود ولما إذا أسقطت الجدة حضانتها بعد أن أسقطت بنتها حضانتها في مقابلة خلعهما فإن خالعهما على اسقاط حضانتها واسقاط أمها بعد هالم تسقط حضانتها أمها وقلنا بعد وجوبها احترازا عما إذا أسقطت

سقط حقها من الحضانة بسبب تزويج كأم وانتقل الحق لمن بعدها ثم طلقت أو مات زوجها فان الحضانة لا تعود لها سواء كانت أم أو غيرها بل الحق فيها باق لمن انتقلت له وإذا أراد رد المحضون فإن كان للأم فلا يقال الاب في ذلك لانه نقل لما هو أفضل وان كان لاخيه فلا بد المنع من ذلك ثم ان قوله ولا تعود الخ أي جبراعلى من انتقلت له بتزويجها أمالوسلم لها الحضانة من يستحقها بعد هافان تعود لها ويقيدها بقوله ولا تعود الخ بما إذا لم يمت من بعدها كما يدل عليه قوله أو عوت الجدة والأم خالية ويقيدها أيضا بما إذا لم تزوج الحاضنة بعدها من تزوجه لا يسقط الحضانة حيث كان غير محرم كابن العم على ما مر (ص) أو فسح الفاسد على الأرجح (ش) أشار بهذا الى أن الحاضنة إذا سقطت حضانتها بالتزويج ثم ظهر أن النكاح فاسد لا يقران عليه وفسح لذلك وقد دخل بها فانها لا تعود لان فسح نكاحها كطلاقها من النكاح الصحيح قال ابن يونس وهو الصواب وعبر عنه المؤلف بالارجح جبراعلى قاعدته فقوله على الأرجح خاص بهذه المسئلة فقط (ص) أو الاسقاط (ش) يعنى أن المرأة إذا أسقطت حقها من حضانتها ولها من غير مانع قام بها ثم أرادت أخذه بعد ذلك فليس لها ذلك على المشهور وقوله أو الاسقاط عطف على الطلاق والمراد بالاسقاط السقوط بدليل الاستثناء بعده (ص) الا لكمرض (ش) أي الا أن يكون السقوط لعذر كمرض لا تقدر معه على القيام بالمحضون أو عدم لبن أو حج الفرض أو سفر زوجها غير طائفة أو رجوع الولي من سفر النقلة فلها أخذه ممن هو بيده بعد زوال هذه الاعذار بأن صحت أو رجعت من سفرها أو عاد لبنها بقرب زوالها الا أن تتركه بعد السنة

(٢٨ - خرشي رابع)

الجدة حقها في حال مخالعة بنتها فان في وجوب سقوطه وعدمه قولان مبنيان على لزوم اسقاط الشيء قبل وجوبه وعدمه (تنبيه) إذا أسقط من له الحضانة حقه فالذي به العمل أنه ينتقل لمن يلي مرتبة المسقط ولا يكون الحق لمن أسقطه (قوله والمراد بالاسقاط السقوط) هذا غير مناسب وذلك لان الموجب لعدم أخذها حقها الاسقاط الذي هو فعل اختياري الا أن يجاب بأن المراد بالاسقاط السقوط أعم من أن يكون ناشئا عن الاسقاط وهو الباقي بعد الاستثناء أو ناشئا من الله تعالى وهو المستثنى وإذا كان السقوط لوحظ من حيث انه ناشئ عن الاسقاط صح ان يقال لان له اختيارا فيه باعتبار سببه الذي هو الاسقاط (قوله أو سفر زوجها) أي وكان تزويجها بذلك الزوج لا يسقط الحضانة لمقتضى من مقتضيات المقتضية (قوله أو رجوع الخ) هذا غير مناسب لان سياقنا في نفس الاعذار من حيث ذاتها وأيضلا يناسب قوله بعد زوال هذه الاعذار (قوله بقرب زوالها) مرتبط بقوله بعد زوال هذه الاعذار بقرب زوال هذه الاعذار أي بأن تتركه سنة فأقل فقوله الا أن تتركه مفهوم قريب زوالها (قوله الا أن تتركه بعد السنة) أي فان زالت هذه الاعذار ومكثت سنة وأرادت الرجوع فليس لها ذلك

(قوله ونحوها) عبارة عب الآن تركه بعد زوال جميع ما مر سنة ونحوها في الكثرة اه فاذا علمت ذلك فقوله ونحوها مفهوم
بالاولى فلو حذفه ماضر (قوله أو يكون الولد ألف غيرها) معطوف على تركه أي الآن تركه أو يكون ألف غيرها (قوله أو تزوجت)
اذا كان كذلك فكان الاول للمصنف أن يقول أولكم موت الجدة وتكون الكاف مراعى دخولها على الموت وعلى الجدة وعلى الام
فيفيد ما أشار به بقوله ولا مفهوم الخ (٣١٨) فان قلت يمكن تسليط الكاف في قوله لكم مرض على ذلك

بجعل قوله أول موت معطوفاً على
مرض قلت لا يصح عطفيه على
مرض لاعادة اللام ﴿تنبيه﴾
اعترض على المصنف بأن
المعتمد عدم العود للام عند موت
الزوجة (قوله وبغضهم أجاب
الخ) حاصله انه اعترض على
المصنف بأن قوله قبل علمه
يفهم منه انه لو كان بعد علمه لا
تستمر لها الحضانة مع انه تستمر
لها الحضانة بعد العلم ومضى عام
وقد علمت الجواب (قوله فلا
فرق بين العام وأقل) أي انه متى
علم من استحق الحضانة وترك ولم
ياخذ بحقه وتأيم من قبلها فترجع
الحضانة له ولو أقل من عام ويكون
قول المصنف قبل علمه له
مفهوم ونقول وهو انه اذا بادر
لاخذ حقه فلا تسقط وان لم يبادر
تسقط وتثبت لمن زال عنها المانع
(قوله وهذا أولى) بل المتعين ووجه
الاولية كما أفاده بعض شيوخنا
أن الذي انتقلت له لما علم بحصول
المسقط وسكت ولم ياخذ بحقه فهو
معرض عن حقه فتستمر الحضانة
لمن كانت له اه (قوله وللحاضنة
قبض نفقته) اللام بمعنى على
أي وعليها قبض نفقته (قوله
وبجميع ما يحتاج اليه) هو نفس
نفقته (قوله وهو المخاطب بذلك)

ونحوها فلا تأخذه عن هو بيده الا بعد موته وانتقاله الى غيره اللخمى أو يكون الولد ألف من
هو عندها وشق نفقاته (ص) أول موت الجدة والام خالية (ش) يعني أن الام اذا تزوجت
ودخل بها زوجها فآخذت الجدة الولد ثم فارق الزوج الام فالجدة رده اليها ولا مقال للاب
وكذلك اذا ماتت الجدة أو تزوجت والام خالية من الموانع فهي أحق من الاب ولا مفهوم
للجدة ولا للام ولا للموت بل تزوج الجدة وبقية الموانع المسقط للحضانة كذلك فلو قال أو
لكموت من انتقلت له الحضانة وقد خلا من قبله لكان أشمل (ص) أولنا أيها قبل علمه (ش)
يعني أن الحاضنة اذا تزوجت ودخل بها الزوج ثم طلقها أو مات عنها قبل علم من انتقلت
الحضانة اليه فائتمرت للحاضنة ولا مقال لمن بعدها ومفهوم قبل علمه انه اذا علم من بعدها
لا مقال له من باب أولى بشرطه وهو مضي عام كما مر عند قوله الا أن يعلم ويسكت العام فيقيد
مفهوم كلامه هنا بما مر وبعضهم أجاب بأن ما هنا المانع زال فلا فرق بين العام وأقل وما مر
من أن العام مسقط فيما اذا لم يزل المانع وهو أولى (ص) وللحاضنة قبض نفقته (ش) يعني
أن الحاضنة أما كانت أو غيرها لها أن تقبض نفقة المحضون وجميع ما يحتاج اليه من أبيه وهو
المخاطب بذلك ابتداء بشرطه المتقدم وان أبي فان قال الاب لمن لها الحضانة بمعنى الى
المحضون يأكل ويشرب عندي ثم يعود اليك لم يجب لذلك لان في ذلك ضرراً على الولد وعلى من
هو في حضنته لان الاطفال لا ينضبط الوقت الذي يأكلون فيه وأكلهم متفرق وذلك يؤدي
الى الاخلال بصيانتهم واذا قلنا بأن للحاضنة قبض ما يحتاج اليه المحضون ثم ادعت تلفه فهل
يقبل قولها في ذلك أم لا ومذهب ابن القاسم انها ضامنة الا أن تقوم بينة على التلف كما مر عند
قوله كنفقة الولد الابينة على الضياع لان الضمان هنا ضمان تهمة ينتفى بأقامة البينة
لا ضمان أصالة (ص) والسكنى بالاجتهاد (ش) اعلم أن مذهب المدونة ان أجرة المسكن
كلها على أبي المحضون وعند سحنون انها على الحاضن وأبي المحضون بالاجتهاد الحاكم بمعنى انه
يوزعها عليهم ما فيجعل نصف أجرة المسكن مثلاً على أبي المحضون ونصفها على الحاضن أو
ثلثها مثلاً على أبي المحضون وثلثها على الحاضن أو بالعكس واذا تم هذا فعلى المؤلف الدرك
في اختياره لمذهب سحنون لانه على مذهب المدونة انها على أبي المحضون فلا معنى لقوله
بالاجتهاد ويمكن تمثيله على مذهبه يجعل قوله بالاجتهاد راجعاً لقوله وللحاضنة قبض نفقته

أي بما ذكر من النفقة ابتداء وأما اذا فقد اليسار فلا يطالب بالنفقة أصلاً لا ابتداء ولا انتهاء بل على
بيت المال (قوله بشرطه المتقدم) وهو اليسار (قوله ومذهب ابن القاسم انها ضامنة) ومقابله لا تضمن (قوله لا ضمان أصالة)
أي لانه لو كان ضمان أصالة لضمنته ولو أقامت بينة كالمقترض والمشتري بعد الشراء اللازم (قوله ان أجرة المسكن الخ) الخلاف انما
هو فيما يخص الحاضنة من المسكن وأما السكنى فيما يخص المحضون فعلى الاب اتفاقاً

وانه

وانه غير منبسط بقوله والسكنى وحيث ينبغي تقديمه على السكنى ومعنى الاجتهاد في قبض نفقة المحضون أن الحاكم ينظر في حال الحاضنة وما يليق من اقباضها كل يوم أو شهر أو جمعة أو نحو ذلك وقوله والسكنى عطف على قبض نفقته وعليه فيحتاج المحضون إلى قوله (ولاشئ لحاضن لاجلها) على أنه لا نفقة للحاضن ولا أجره حضانة فلا ينافي أن له أجره السكنى واحترز بقوله لاجلها عما لو كان هناك سبب غيرها كما إذا كان الولد موسرا وهو

محضون لأمه الفقيرة فلها أجره الحضانة لأنها تستحق النفقة

في ماله ولولم تحضنه والله أعلم وصلى الله

على سيدنا محمد وعلى آله

ومحبيه وسلم

٢

(تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس وأوله كتاب البيوع)

(قوله وأنه غير منبسط بقوله والسكنى) بل يصح وإن كان منبسطا بقوله والسكنى من حيث قريب منه وبعده وأجرته التي يعرفها فإذا علمت ذلك فنقول ذكر محضى نت كلاما حاصلا اعتماد كلام محضون قائلا أنه تفسير المدونة كما عند المؤلف في توضيحه فإنه قال والمشهور أن على الأب السكنى وهو مذهب المدونة خلافا لابن وهب وعلى المشهور فقال محضون تكون السكنى على حسب الاجتهاد ونحوه لابن القاسم في الديلمية وهو قريب لما في المدونة أى أن على الأب ما يخص الولد من أجره المسكن بالاجتهاد وبه قرر كلام المؤلف وهو صواب (قوله فلها أجره الحضانة) تسمي لأنه إذا كان الولد موسرا وهي فقيرة فنفقة لازمة له من حيث كونها أمه لا من حيث كونها أجره الحضانة كانت قدر أجره الحضانة أو أكثر أو أقل والله أعلم

﴿ فهرسة الجزء الرابع من شرح العلامة الخرمي على مختصر سيدي خليل ﴾

صفحة	صفحة
١٣٦ باب العدة	٢ فصل في القسم للزوجات
١٤٨ فصل في المفقود	١١ فصل في الخلع وما يتعلق به
١٦٣ فصل في الاستبراء	٢٧ فصل في طلاق السنة
١٧٢ فصل في تداخل العدد	٣١ فصل في أركان الطلاق
١٧٦ باب الرضاع	٦٩ فصل في التوكيل في الطلاق وغيره
١٨٣ باب النفقة	٧٩ فصل في الرجعة
٢٠١ فصل في نفقة الرقيق والدواب	٨٨ باب الأيلاء
٢٠٧ الحضانة	١٠١ باب الطهارة
	١٢٣ باب المعان

﴿ تمت ﴾